

كتاب التوحيد

للعلامة

محمد ناصر الدين الألباني

جمع وترتيب

محمد حامد

دار المحرر الأدبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى ويبصرون بنور الله أهل العى فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه وكم من ضال تائه قد هدّوه فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم .

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين .

والصلاة والسلام على من بعثه الله هاديًا ومبشرًا ونذيرًا وداعيًا إلى توحيده فقال :
اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ، فأبى الكافرون إلا غرورًا ، فمأواهم جهنم وساءت لهم قرارًا ومعينًا .

ثم أما بعد...

فقد كان الناس قبل مبعث محمد ﷺ في جاهلية جهلاء ؛ يعيشون في ظلمات من الشرك والجهل ، وتسيطر عليهم الخرافات ، ويتطاحنون في نزاعات وصراعات قبلية ، يسبي بعضهم بعضًا ، ويقتل بعضهم بعضًا ، يعيشون في تخلف وهمجية وفرقة ، شعارهم:

ومن لم يزد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

حتى إذا أذن الله لشمس الإسلام أن تشرق بعث محمدًا ﷺ ليعلن للبشرية أنه : لا إله إلا الله ، ولا معبود بحق سواه .

لقد جاء بالتوحيد الذي هو حق الله على العبيد ، والغاية العظمى من الخلق { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } (الذريات: ٥٦) . به بعث الرسل وأنزلت الكتب ورفع من أجله علم الجهاد ثلاث عشرة سنة في مكة والنبي ﷺ يدعو إليه ، ويغرس جذوره في أعماق النفوس ، ويبني أسسه ودعائمه في سويداء القلوب ، ويثبت أركانه في

الوجدان ؛ حتى اتضحت سبيله للسالكين ، وبانت معالمه للراغبين ، فأظهر الله الحق وأزهق الباطل ، وأضاءت القلوب أنوار التوحيد الخالص ، فجلتة من أوزار الشرك ، وصقلته من أدران التنديد .

لقد جاء النبي ﷺ والقلوب أرض جرداء فسقاها من نمير التوحيد ، وأرواها من سلسبيل الإخلاص ، وساقها إلى الله دليل المتابعة ، فاهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ، فعزت الأمة بعد ذلتها ، واجتمعت بعد فرقتها ، وصارت غالبية بعد أن كانت مغلوبة.

بقيت العقيدة على صفائها ونقاها وطهرها ، حتى إذا قضى الله أمرًا كان مفعولًا ، ودخل في دين الله من لم يتشرب قلبه التوحيد الخالص ، حدث في الناس الخلل ، وتفرقت بهم السبل ، وراجت المذاهب المنحرفة ، والأفكار الهدامة ، وأطلت الفتن برأسها ، وفشت البدع ببؤسها ، حتى إذا زاغت الأبصار ، وبلغت القلوب الحناجر ، وابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالًا شديدًا ؛ قيض الله من أئمة الهدى ، وأعلام الدجى من يعيد الناس إلى مشكاة النبوة وقلعة الإيمان ، ويكشف لهم زيوف الباطل ، ويدحض شبه المبطلين ، ويردهم إلى منهج السلف الصالح .

إن المتبصر في تاريخ الأمة الإسلامية ؛ ليرى أن عزتها وعلوها وغلبتها ودينونة الأمم لها مرتبطة بصفاء عقيدتها ، وصدق توجهها إلى الله ، واتباعها لأثر النبي ﷺ وسيرها على منهج السلف الصالح ، واجتماعها على أئمتها ، وعدم منازعتهم في ذلك ، وأن ذلها وضعفها وانخذاها ، وتسلب الأمم عليها مرتبط بانتمائها بالبدع والمحدثات في الدين ، واتخاذ الأنداد والشركاء مع الله ، وظهور الفرق الضالة ، ونزع يد الطاعة ، والخروج على الأئمة

إن الانحرافات العقدية ، والحيدة عن منهج السلف الصالح ، والانخداع بزخرف قول أرباب المذاهب المنحرفة هو الذي فرق الأمة ، وأضعف قوتها ، وكسر شوكتها ، والواقع شاهد على ذلك ، ولا مخرج لها من ذلك إلا بالرجوع إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وأئمة الهدى ، فلن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها . وإن النكوص عن جادة التوحيد ، والرغبة عن منهج السلف الصالح ، منافاة للعدل ، ومجافاة للعقل .

قال تعالى : { لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ } (الحديد: ٢٥) .

وإن أعظم القسط التوحيد ، وهو رأس العدل وبه قوامه ، وإن أظلم الظلم الشرك ، قال تعالى حكاية عن لقمان في وصيته لابنه :

{وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ { لقمان:١٣} وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله عز وجل : [واني والإنس والجن في نبأ عظيم ، أخلق ويعبد غيري ، وأرزق ويشكر غيري »] رواه الطبراني في مسند الشاميين ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والديلمي في مسند الفردوس .

وإن أعظم الفرية أن تشرك بالله وقد خلقك .

وإذا كان الله عز وجل قد أمر بالإصلاح ، ونهى عن الفساد والإفساد ، فقال تعالى :

{ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ } (الأعراف:٥٦) . فإن أعظم الإفساد أن تفسد عقائد الناس ، وتصوراتهم ، وأفكارهم ، ويقطع عليهم الطريق في مسيرهم إلى الله ويحاد بهم عن الفطرة التي فطرهم الله عليها ، ففي الحديث:

« كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » [رواه مسلم] .

ويعضده قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم ، مما علمني يومي هذا : كل ما نحلته عبدا حلال ، واني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا ... » [رواه مسلم] .

ولا شك أن هذا أعظم الظلم وأشنع ، كيف لا ، وقد صار عاقبة ذلك خسران الدنيا والآخرة .

وفي هذه الأزمنة المتأخرة التي حدثت فيها التغير ، وتزينت الدنيا لخطاياها ، كشف أهل الأهواء عن أقنعتهم ، وانتشرت بدعهم ، وأحييت مذاهب أسلافهم بعد أن كانت بائدة ، ونبشت كتب لهم كانت منسية ، وظهرت أفكار جديدة ، وبرزت جماعات معاصرة متباينة في مقاصدها ، مختلفة في توجهاتها ، متناقضة في غاياتها ووسائلها ، كلما خرجت جماعة أو فرقة لعنت أختها ، وتناول أناس على قمة التوحيد والسنة ، ولوثوا أفكار الناس ، وأفسدوا عليهم عقائدهم ، وهونوا عليهم أمر الشرك ، ورفعوا أعلام الفتن ، ونازعوا ذوي السلطان في سلطانهم ، وشاقوا الرسول من بعد ما تبين لهم الهدى ، واتبعوا غير سبيل المؤمنين .

مما يوجب على الغيورين من علماء الأمة ودعاة السنة المقتفين للأثر ؛ القيام بواجب الإبانة عن أصول الديانة ، وتبيين معالم منهج السلف ، وإيضاح سبيله ، وتقريب كتب أئمة الهدى ، وإبرازها بالتحقيق وشرح عبارات الأئمة ، وبيان مقاصدهم والعناية بأمر التوحيد والمنهج في دروسهم وخطبهم ومحاضراتهم ومؤلفاتهم ، وإرشاد العباد إلى اتباع خطى النبي ﷺ ولزوم سنته ، والسير على أثر أصحابه امتثالاً لقوله تعالى:

{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (آل عمران: ٣١) .

وقول النبي ﷺ: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن كان عبدا حبشيا ، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كبيرا ؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ؛ تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » [رواه أبو داود] .

فهذا هو الصراط المستقيم ، الموصل إلى رضا رب العالمين . قال تعالى :

{وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} (الأنعام: ١٥٣) . وهو السبيل الذي دعا إليه رسوله محمد ﷺ قال تعالى :

{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ} (يوسف: ١٠٨) . وهو عقيدة الفرقة الناجية التي أخبر عنها النبي ﷺ بقوله : « لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم ؛ حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك » . [رواه البخاري]

وهي التي بقيت على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ؛ ففي الحديث أنه ﷺ قال : « وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة ؛ كلهم في النار إلا ملة واحدة » قال- أي عبد الله بن عمرو راوي الحديث- : من هي يا رسول الله ؟ قال : « ما أنا عليه وأصحابي » [رواه الترمذي] .

ومن هنا تأتي أهمية العناية بهذا الأمر ، وتربية الناشئة عليه ، وتصحيح مسيرة الصحوة إليه ؛ حتى لا تتشعب بها السُّبل ، فتضل في متاهات الأهواء والفتن .

وقد وفق الله ﷻ عدداً من مشايخنا ، وعلمائنا ، المخلصين إلى الاهتمام بهذا الموضوع تدريسياً ، وتحقيقاً ، وتأليفاً ، وكان منهم :

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - ، ناصر السنة ،
ومحدث الديار الشامية .

ومن خلال معاشرتي مع كتب الشيخ - رحمه الله - وقفت على مادة غنية جداً ،
وثرية جداً في علم التوحيد والعقيدة ، واهتمام الشيخ بذلك - تقريباً في كل كتبه - ؛
فكانت فكرة هذا الكتاب : كتاب التوحيد .

والذي جمعت مادته من كتب ورسائل الشيخ - رحمه الله تعالى - ورتبتها على
أبواب ، ومباحث ، ومسائل هذا العلم المعروفة لدى عامة طلبة العلم ، مشيراً إلى
مصدر كل نقل من النقول ، لتوثيق كلام الشيخ - رحمه الله تعالى - .

اللهم تقبل هذا العمل ، واجز صاحبه ، وجامعه ، وناشره ، وقارئه خير الجزاء .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية

لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني

رحمه الله تعالى

نشأته

* ولد الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني عام ١٣٣٣ هـ الموافق ١٩١٤ م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا - حينئذ - عن أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعاً للناس يعلمهم ويرشدهم.

* هاجر صاحب الترجمة بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعد أن انصرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

* أتم العلامة الألباني دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق.

* نظراً لرأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، فقد قرر عدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجاً علمياً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، و التجويد، و النحو و الصرف، و فقه المذهب الحنفي، و قد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، كما درس على الشيخ سعيد البرهاني مراقي الفلاح في الفقه الحنفي و بعض كتب اللغة و البلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس و ندوات العلامة بهجة البيطار.

* أخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها، و أخذ يتكسب رزقه منها، وقد وفرت له هذه المهنة وقتاً جيداً للمطالعة و الدراسة، و هيأت له هجرته للشام معرفة باللغة العربية و الاطلاع على العلوم الشرعية من مصادرها الأصلية.

توجهه إلى علم الحديث واهتمامه به

على الرغم من توجيه والده الألباني المنهجي له بتقليد المذهب الحنفي و تحذيره الشديد من الاشتغال بعلم الحديث، فقد أخذ الألباني بالتوجه نحو علم الحديث و علومه، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا (رحمه الله) و كان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب " المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار " للحافظ العراقي (رحمه الله) مع التعليق عليه.

كان ذلك العمل فاتحة خير كبير على الشيخ الألباني حيث أصبح الاهتمام بالحديث وعلومه شغله الشاغل، فأصبح معروفاً بذلك في الأوساط العلمية بدمشق، حتى إن إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق خصصت غرفة خاصة له ليقوم فيها بأبحاثه العلمية المفيدة، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء، أما عن التأليف والتصنيف، فقد ابتدأهما في العقد الثاني من عمره، وكان أول مؤلفاته الفقهية المبنية على معرفة الدليل والفقه المقارن كتاب "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد" وهو مطبوع مراراً، و من أوائل تخاريجه الحديثية المنهجية أيضاً كتاب "الروض النضير في ترتيب و تخريج معجم الطبراني الصغير" و لا يزال مخطوطاً.

كان لاشتغال الشيخ الألباني بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أثره البالغ في توجهه السلفي للشيخ، و قد زاد تشبثه و ثباته على هذا المنهج مطالعته لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية و تلميذه ابن القيم و غيرهما من أعلام المدرسة السلفية.

حمل الشيخ الألباني راية الدعوة إلى التوحيد و السنة في سوريا حيث زار الكثير من مشايخ دمشق و جرت بينه و بينهم مناقشات حول مسائل التوحيد و الإتياع و التعصب المذهبي و البدع، فلقى الشيخ لذلك المعارضة الشديدة من كثير من متعصي المذاهب و مشايخ الصوفية و الخرافيين و المبتدعة، فكانوا يثيرون عليه العامة و الغوغاء و يشيعون عنه بأنه "وهاي ضال" و يحذرون الناس منه، هذا في الوقت الذي وافقه على دعوته أفاضل العلماء المعروفين بالعلم و الدين في دمشق، و الذين حضوه على الاستمرار قدماً في دعوته و منهم، العلامة بهجت البيطار، الشيخ عبد الفتاح الإمام رئيس جمعية الشبان المسلمين في سوريا، الشيخ توفيق البزرة، و غيرهم من أهل الفضل و الصلاح (رحمهم الله).

نشاط الشيخ الألباني الدعوي

نشط الشيخ في دعوته من خلال:

أ) دروسه العلمية التي كان يعقدها مرتين كل أسبوع حيث يحضرها طلبة العلم و بعض أساتذة الجامعات و من الكتب التي كان يدرسها في حلقات علمية:

- فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.
- الروضة الندية شرح الدرر الهية للشوكاني شرح صديق حسن خان.
- أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير شرح احمد شاكر.
- منهاج الإسلام في الحكم لمحمد أسد.
- فقه السنه لسيد سابق.

ب) رحلاته الشهرية المنتظمة التي بدأت بأسبوع واحد من كل شهر ثم زادت مدتها حيث كان يقوم فيها بزيارة المحافظات السورية المختلفة، بالإضافة إلى بعض المناطق في المملكة الأردنية قبل استقراره فيها مؤخراً، هذا الأمر دفع بعض المناوئين لدعوة الألباني إلى الوشاية به عند الحاكم مما أدى إلى سجنه.

صبره على الأذى وهجرته

في أوائل ١٩٦٠م كان الشيخ يقع تحت مرصد الحكومة السورية، مع العلم أنه كان بعيداً عن السياسة، و قد سبب ذلك نوعاً من الإعاقة له. فقد تعرض للاعتقال مرتين، الأولى كانت قبل ٦٧ حيث اعتقل لمدة شهر في قلعة دمشق وهي نفس القلعة التي اعتقل فيها شيخ الاسلام (ابن تيمية)، وعندما قامت حرب ٦٧ رأت الحكومة أن تفرج عن جميع المعتقلين السياسيين.

لكن بعدما اشتدت الحرب عاد الشيخ إلى المعتقل مرة ثانية، ولكن هذه المرة ليس في سجن القلعة، بل في سجن الحسكة شمال شرق دمشق، و قد قضى فيه الشيخ ثمانية أشهر، و خلال هذه الفترة حقق مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري و اجتمع مع شخصيات كبيرة في المعتقل.

أعمال ... انجازات ... جوائز

لقد كان للشيخ جهود علمية و خدمات عديدة منها:

(١) كان شيخنا- رحمه الله - يحضر ندوات العلامة الشيخ محمد بهجت البيطار - رحمه الله - مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق، منهم عز الدين التنوحي- رحمه الله - إذ كانوا يقرؤون "الحماسة" لأبي تمام.

(٢) اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عازمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥ م.

(٣) اختير عضواً في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر و سوريا، للإشراف على نشر كتب السنة و تحقيقها.

(٤) طلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس "الهند" أن يتولى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل و الأولاد بسبب الحرب بين الهند و باكستان آنذاك.

(٥) طلب إليه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ عام ١٣٨٨ هـ ، أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك.

(٦) اخير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥ هـ إلى ١٣٩٨ هـ.

(٧) لبي دعوة من اتحاد الطلبة المسلمين في أسبانيا، و ألقى محاضرة مهمة طبعة فيما بعد بعنوان " الحديث حجة بنفسه في العقائد و الأحكام "

(٨) زار قطر و ألقى فيها محاضرة بعنوان "منزلة السنة في الإسلام".

(٩) انتدب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله رئيس إدارة البحوث العلمية و الإفتاء للدعوة في مصر و المغرب و بريطانيا للدعوة إلى التوحيد و الاعتصام بالكتاب و السنة و المنهج الإسلامي الحق.

(١٠) دعي إلى عدة مؤتمرات، حضر بعضها و اعتذر عن كثير بسبب انشغالاته العلمية الكثيرة.

(١١) زار الكويت و الإمارات و ألقى فيهما محاضرات عديدة، وزار أيضا عدداً من دول أوروبا، و التقى فيها بالجاليات الإسلامية و الطلبة المسلمين، و ألقى دروساً علمية مفيدة.

١٢) للشيخ مؤلفات عظيمة و تحقيقات قيمة، ربة على المئة، و ترجم كثير منها إلى لغات مختلفة، و طبع أكثرها طبعات متعددة و من أبرزها، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، و سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقها و فوائدها، سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة، و صفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

١٣) و لقد كانت قررت لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية من منح الجائزة عام ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م ، و موضوعها " الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً و تخريجاً و دراسة" لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديراً لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجاً و تحقيقاً و دراسة و ذلك في كتبه التي تربو على المئة.

قالوا عن الشيخ

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله تعالى :-

" ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني، و سئل سماحته عن حديث رسول الله - صلى الله عليه و سلم:- "ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" فسئل من مجدد هذا القرن، فقال -رحمه الله:- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني والله أعلم ."

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد :

" لقد كان رحمه الله من العلماء الأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة و التأليف فيها و الدعوة إلى الله عز و جل و نصرة العقيدة السلفية و محاربة البدعة، و الذب عن سنة الرسول- صلى الله عليه و سلم- و هو من العلماء المتميزين، و قد شهد تميزه الخاصة و العامة. و لاشك أن فقد مثل هذا العالم من المصائب الكبار التي تحل بالمسلمين. فجزاه الله خيراً على ما قدم من جهود عظيمة خير الجزاء و أسكنه فسيح جناته ."

العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله تعالى :-

" فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل، أنه حريص جداً على العمل بالسنة، و محاربة البدعة، سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، و أنه ذو علم جم في الحديث، رواية و دراية، و أن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس، من حيث العلم و من حيث المنهاج و الاتجاه إلى علم الحديث، و هذه ثمرة كبيرة للمسلمين و لله الحمد، أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به".

العلامة المفسر محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله تعالى - :

يقول الشيخ عبد العزيز الهدهد : "إن العلامة الشنقيطي يجل الشيخ الألباني إجلالاً غريباً، حتى إذا رآه ماراً وهو في درسه في الحرم المدني يقطع درسه قائماً ومسلماً عليه إجلالاً له".

الشيخ عبد الله العبيلان :

أعزي نفسي و إخواني المسلمين في جميع أقطار الأرض بوفاة الإمام العلامة المحقق الزاهد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، و في الحقيقة الكلمات تعجز أن تتحدث عن الرجل، ولو لم يكن من مناقبه إلا أنه نشأ في بيئة لا تعد بيئة سلفية، و مع ذلك صار من أكبر الدعاة إلى الدعوة السلفية و العمل بالسنة و التحذير من البدع لكان كافياً، حتى أن شيخنا عبد الله الدويش و الذي يعد من الحفاظ النادرين في هذا العصر و قد توفي في سن مبكرة، يقول رحمه الله : منذ قرون ما رأينا مثل الشيخ ناصر كثرة إنتاج وجوده في التحقيق، و من بعد السيوطي إلى وقتنا هذا لم يأت من حقق علم الحديث بهذه الكثرة و الدقة مثل الشيخ ناصر.

وصية العلامة الألباني لعموم المسلمين

إن الحمد لله نحمده ونستعينه و نستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له و من يضلل فلا هادي له، و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمداً عبده و رسوله .. وبعد

فوصيتي لكل مسلم على وجه الأرض و بخاصة إخواننا الذين يشاركوننا في الانتماء إلى الدعوة المباركة دعوة الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح.

أوصيهم و نفسي بتقوى الله تبارك و تعالى أولاً، ثم بالاستزادة بالعلم النافع، كما قال تعالى (و اتقوا الله و يعلمكم الله) و أن يعرفوا عملهم الصالح الذي هو عندنا جميعاً لا يخرج عن كونه كتاب و سنة، و على منهج السلف الصالح، و أن يقرنوا مع

عملهم هذا و الاستزادة منه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا العمل بهذا العلم، حتى لا يكون حجة عليهم، وإنما يكون حجة لهم يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، ثم أحذرهم من مشاركة الكثير ممن خرجوا عن المنهج السلفي بأمر كثيرة.. و كثيرة جداً، يجمعها كلمة "الخروج" على المسلمين و على جماعتهم، و إنما نأمرهم بأن يكونوا كما قال - عليه الصلاة و السلام - في الحديث الصحيح: "وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم الله تبارك و تعالى" و علينا - كما قلت في جلسة سابقة و أعيد ذلك مرة أخرى- و في الإعادة إفادة، و علينا أن نترفق في دعوتنا المخالفين إليها، و أن تكون مع قوله تبارك و تعالى دائماً و أبداً: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن) و أول من يستحق أن نستعمل معه هذه الحكمة هو من كان أشد خصومة لنا في مبدئنا و في عقيدتنا، حتى لا نجمع بين ثقل دعوة الحق التي امتن الله عز و جل بها علينا و بين ثقل أسلوب الدعوة إلى الله عز و جل، فأرجو من إخواننا جميعاً في كل بلاد الإسلام أن يتأدبوا بهذه الآداب الإسلامية، ثم أن يبتغوا من وراء ذلك وجه الله عز و جل، لا يريدون جزاءً و لا شكوراً.

أخر وصية للعلامة المحدث

أوصي زوجتي و أولادي و أصدقائي وكل محب لي إذا بلغه وفاتي أن يدعو لي بالمغفرة و الرحمة - أولاً- و ألا يبكون علي نياحة أو بصوت مرتفع.

وثانياً: أن يعجلوا بدفني، و لا يخبروا من أقاربي و إخواني إلا بقدر ما يحصل بهم واجب تجهيزي، و أن يتولى غسلي (عزت خضر أبو عبد الله) جاري و صديقي المخلص، و من يختاره - هو- لإعانتته على ذلك.

وثالثاً: أختار الدفن في أقرب مكان، لكي لا يضطر من يحمل جنازتي إلى وضعها في السيارة، و بالتالي يركب المشيعون سياراتهم، و أن يكون القبر في مقبره قديمة يغلب على الظن أنها سوف لا تنبش...

و على من كان في البلد الذي أموت فيه ألا يخبروا من كان خارجها من أولادي - فضلاً عن غيرهم- إلا بعد تشييعي، حتى لا تتغلب العواطف، و تعمل عملها، فيكون ذلك سبباً لتأخير جنازتي.

سائلاً المولى أن ألقاه و قد غفر لي ذنوبي ما قدمت و ما أخرت..

وأوصي بمكتبتي- كلها- سواء ما كان منها مطبوعاً، أو تصويراً، أو مخطوطاً- بخطي أو بخط غيري- لمكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، لأن لي فيها ذكريات حسنة في الدعوة للكتاب و السنة، و على منهج السلف الصالح -يوم كنت مدرساً فيها-.

راجياً من الله تعالى أن ينفع بها روادها، كما نفع بصاحبها -يومئذ- طلابها، وأن ينفعني بهم و بإخلاصهم و دعواتهم.

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أصلح لي في ذريتي إني تبت إليك و إني من المسلمين). ٢٧ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ

وفاته

توفي العلامة الألباني قبيل يوم السبت في الثاني و العشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، و دفن بعد صلاة العشاء.

و قد عجل بدفن الشيخ لأمرين اثنين:

الأول: تنفيذ و صيته كما أمر.

الثاني: الأيام التي مر بها موت الشيخ رحمه الله و التي تلت هذه الأيام كانت شديدة الحرارة، فخشي أنه لو تأخر بدفنه أن يقع بعض الأضرار أو المفاسد على الناس الذين يأتون لتشييع جنازته رحمه الله فلذلك أوتر أن يكون دفنه سريعاً.

بالرغم من عدم إعلام أحد عن وفاة الشيخ إلا المقربين منهم حتى يعينوا على تجهيزه و دفنه، بالإضافة إلى قصر الفترة ما بين وفات الشيخ و تدفنه، إلا أن آلاف المصلين قد حضروا صلاة جنازته حيث تداعى الناس بأن يعلم كل منهم أخاه.

فضل التوحيد وأنه ينجي من الخلود في النار

إن شهادة أن لا إله إلا الله تُنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة ولو كان لا يقوم بشيء من أركان الإسلام الخمسة الأخرى كالصلاة وغيرها.

"الصحيحة" (١/١٧٥).

الموحد لا يخلد في النار

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كَانَ رَجُلٌ مَمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ؛ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ لِأَهْلِهِ: انظُرُوا: إِذَا أَنَا مِتُّ أَنْ يَحْرِقُوهُ حَتَّى يَدْعُوهُ حَمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمِ رِيحٍ، ثُمَّ اذْرُوا نَصْفَهُ فِي الْبَرِّ، وَنَصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ؛ لئن قدر الله عليه ليعذبنيه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين»، فلما مات فعلوا ذلك به، "فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه"، فإذا هو "قائم" في قبضة الله، فقال الله عز وجل: يا ابن آدم! ما حملك على ما فعلت؟ قال: أي رب! من مخافتك (وفي طريق آخر: من خشيتك وأنت أعلم)، قال: فغفر له بها، ولم يعمل خيراً قطُّ إلا التوحيد».

وفي الحديث دلالة قوية على أن الموحد لا يخلد في النار؛ مهما كان فعله مخالفاً لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية، وإن مما يؤكد ذلك ما تواتر في أحاديث الشفاعة؛ أن الله يأمر الشافعين بأن يخرجوا من النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان.

يؤكد ذلك حديث أبي سعيد الخدري أن الله تبارك وتعالى يخرج من النار ناساً لم يعملوا خيراً قط. ويأتي تخريجه وبيان دلالته على ذلك، وأنه من الأدلة الصريحة الصحيحة على أن تارك الصلاة المؤمن بوجودها يخرج من النار أيضاً ولا يخلد فيها، فانظره بالرقم (٣٠٥٤). "الصحيحة" (٧/١٠٥، ١١٦).

الذنب وإن عظم لم يكن موجِباً للنار متى ما صحت العقيدة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إنَّ الله قد غَفَرَ لكَ كَذِبَكَ بِتَصَدِيقِكَ بِ "لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ"».

قال البيهقي عقب حديث الحسن هذا: " هذا منقطع، فإن كان في الأصل صحيحاً فالمقصود منه البيان: أن الذنب وإن عظم لم يكن موجِباً للنار متى ما صحت العقيدة، وكان ممن سبقت له المغفرة، وليس هذا التعيين لأحد بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ". "الصحيحة" (٧/١/١٧٦، ١٨١ - ١٨٢).

أهمية التوحيد وبيان أنه لا تنفع الأعمال الصالحة بدونه

وأما الركن الأول من هذه الأركان الخمسة " شهادة أن لا إله إلا الله " فبدونها لا ينفع شيء من الأعمال الصالحة، وكذلك إذا قالها ولم يفهم حقيقة معناها، أو فهم، ولكنه أخل به عملياً كالأستغاثة بغير الله تعالى عند الشدائد ونحوها من الشركيات.

"الضعيفة" (١/٢١٣).

لا يُحدث العامة بأحاديث قد يساء فهمها في فضل التوحيد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أبشروا وبشروا الناس من قال لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة».

أخرجه أحمد (٤ / ٤١١) حدثنا بهز حدثنا حماد بن سلمة حدثنا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: (فذكره). فخرجوا يبشرون الناس، فلقمهم عمر رضي الله عنه فبشروه، فردهم.

فقال: رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - " من ردكم؟ " قالوا: عمر قال: لم رددتهم يا عمر؟ " قال: إذا يتكل الناس يا رسول الله! قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وأبو عمران الجوني هو عبد الملك بن حبيب الأزدي. وحسنه الحافظ (١ / ٢٠٠) فقصر وكأنه أراد طريق مؤمل الآتية. ثم أخرجه أحمد (٤ / ٤٠٢) حدثنا مؤمل بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة به وزاد في آخره. " قال: فسكت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - " لكن مؤمل بن إسماعيل فيه ضعف من قبل حفظه إلا أنه يشهد له حديث أبي هريرة بمثل هذه القصة.

مطولا بينه وبين عمر، وفي آخرها: " قال عمر: فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون، قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: فخلهم " .

أخرجه مسلم (١ / ٤٤) من طريق عكرمة بن عمار قال: حدثنا أبو كثير قال: حدثني أبو هريرة. وفي قصة أخرى نحو الأولى وقعت بين جابر وعمر، وفي آخرها:

" قال: يا رسول الله! إن الناس قد طمعوا وخبثوا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - (يعني لجابر): اقعد " أخرجه ابن حبان (رقم ٧) بإسناد صحيح من حديث جابر. وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه وهو الآتي بعده، وفيه:

" قلت: أفلا أبشروهم يا رسول الله؟ قال: دعهم يعملوا " وقد أخرجه البخاري (١ / ١٩٩ - فتح) ومسلم (١ / ٤٥) وغيرهما من حديث أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ ... " الحديث وفيه:

«أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا» وأخبر بها معاذ عند موته تأثما». وأخرجه أحمد (٥ / ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٦) من طرق عن معاذ قال في أحدها: " أخبركم بشيء سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يمنعني أن أحدثكموه إلا أن تتكلموا، سمعته يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصا من قلبه، أو يقينا من قلبه لم يدخل النار، أو دخل الجنة» وقال مرة: «دخل الجنة ولم تمسه النار». وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد ترجم البخاري رحمه الله لحديث معاذ بقوله: " باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أحبون أن يكذب الله ورسوله "

ثم ساق إسناده بذلك وزاد آدم بن أبي إياس في " كتاب العلم " له: " ودعوا ما ينكرون ". أي ما يشتبه عليهم فهمه. ومثله قول ابن مسعود: " ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ". رواه مسلم (٩ / ١).

قال الحافظ: " وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة.

وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي.

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. والله أعلم "

"الصحيحة" (٣/ ٢٩٧ - ٢٩٩).

كان الناس على التوحيد ثم طرأ عليهم الشرك

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كان بين آدم ونوح عشرة قرون، وبين نوح وإبراهيم عشرة قرون».

وفيه فائدة هامة؛ وهي أن الناس كانوا في أول عهدهم أمة واحدة على التوحيد الخالص، ثم طرأ عليهم الشرك، خلافاً لقول بعض الفلاسفة والملاحدة؛ أن الأصل فيهم الشرك ثم طرأ عليهم التوحيد! ويبطل قولهم هذا الحديث وغيره مما هو نص في نبوة أبيهم آدم عليه السلام، إلى أدلة أخرى كنت ذكرت بعضها في كتابي "تحذير الساجد" (ص ١٤٧ - ١٥٠)، فراجعها فإنه مهم.

"الصحيحة" (٧/ ٢/ ٨٥٤، ٨٥٢ - ٨٥٥).

إخلاص العبودية لله

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغي به وجهه».

فهذا الحديث وغيره يدل على أن المؤمن لا يقبل منه عمله الصالح إذا لم يقصد به وجه الله عز وجل، وفي ذلك يقول تعالى: {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً}. فإذا كان هذا شأن المؤمن فماذا يكون حال الكافر بربه إذا لم يخلص له في عمله؟ الجواب في قول الله تبارك وتعالى: {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً}.

"الصحيحه" (١/١١٨ - ١١٩).

توحيد الاتباع

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لا والذي نفسي بيده، لو أن موسى كان حيّاً ما وسعه إلا أن يتبعني».

(حسن).

قلت: فإذا كان مثل موسى كلّم الله لا يسعه أن يتبع غير النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فهل يسع ذلك غيره؟ فهذا من الأدلة القاطعة على وجوب إفراد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الاتباع، وهو من لوازم شهادة «أن محمداً رسول الله»، ولذلك جعل الله تبارك وتعالى في الآية المتقدمة أتباعه - صلى الله عليه وآله وسلم - دون سواه دليلاً على حب الله إياه، ومما لا شك فيه أن من أحبه الله كان الله معه في كل شيء، كما في الحديث القدسي الصحيح: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه ...» (البخاري).

وإذا كانت هذه العناية الإلهية إنما هي بعبده المحبوب من الله، كان واجباً على كل مسلم أن يتخذ السبب الذي يجعله محبوباً عند الله، ألا وهو اتباع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - دون سواه، وبذلك فقط يحظى بالعناية الخاصة من مولاه تبارك وتعالى، ألسنت ترى أنه لا سبيل إلى معرفة الفرائض وتمييزها عن النوافل إلا باتباعه - صلى الله عليه وآله وسلم - وحده؟

وإن مما لا شك فيه أن المسلم كلما كان بسيرة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أعلم، وبمحاسنه وفضائله أعرف، كان حبه إياه أكثر، واتباعه إياه أوسع وأشمل.

"تحقيق بداية السؤل" (ص ٦).

معنى شهادة أن لا إله إلا الله وبيان مقتضياتها

أشهد أن لا إله إلا الله .. أي: لا معبود بحق في الوجود إلا الله الواجب الوجود لذاته تعالى. ذكره القاري وغيره.

هذا هو معنى هذه الشهادة التي تحقن دم قائلها، وتنجيها يوم لقائه الله تعالى؛ إذا عمل بمقتضاها، ولم يقتصر على التلفظ بها.

ولقد ضل كثير من المسلمين حين فهموا منها: أنه لا رب ولا خالق إلا الله تعالى.

وبنو على ذلك: أن من عَبَدَ غيره تعالى بنوع من أنواع العبادات؛ كالاستغاثة بغيره سبحانه، والذبح لغيره، وما شابه ذلك أنه صحيح الاعتقاد، سليم الإيمان! مع أن حقيقة هذه الشهادة: توحيد الإله في هذه العبادات، وغيرها؛ فإنه هو الفارق بين المؤمن الموحد، وبين الكافر المشرك؛ ذلك لأن المشركين الذي بعث إليهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كانوا يعتقدون هذا المعنى الخاطئ لهذه الشهادة، ولكنهم كانوا يقتصرون على ذلك؛ فلا يؤمنون بأن لا معبود بحق في الوجود إلا الله تعالى.

فهم موحدون من ناحية، مشركون من ناحية أخرى؛ موحدون في توحيد الربوبية، كافرون بتوحيد الألوهية. هذا هو الذي دل عليه القرآن الكريم بنصوصه الصريحة.

أما إيمانهم بتوحيد الربوبية وأنه: المتفرد بالخلق والرزق؛ فقال تعالى: {وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} وقال: {وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

لَيَقُولَنَّ خَلَقْنَاهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} وقال تعالى: {قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٨٥ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ} (المؤمنون: ٨٤ - ٨٩) وقال تعالى: {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ}.

وأما كفرهم بتوحيد الألوهية-الذي هو المراد من هذه الشهادة-؛ فأقرأ قوله تعالى: {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ} وكانوا إذا دعاهم - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الإيمان بهذه الشهادة؛ يقولون: {أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ} (ص: ٥).

وكذلك كان كفر من قبلهم من المشركين؛ كانوا يكفرون بتوحيد الألوهية، وإلى هذا التوحيد كان يدعوهم أنبياءهم - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ كما قال تعالى: {وَالْيَا عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ} (الأعراف: ٦٥). {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا} (الأعراف: ٧٠) وقال تعالى: {وَالْيَا ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ...} (الآية (هود: ٦١)). {قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ} (هود: ٦٢). وقال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ}. أي قائلين لأممهم: أن اعبدوا الله وحده. فأفاد بقوله: في كل أمة: أن جميع الأمم لم تُرسل إليهم الرسل إلا لطلب توحيد العبادة، لا للتعريف بأنه هو الخالق للعالم، وأنه رب السماوات والأرض؛ فإنهم كانوا مُقِرِّين بهذا بباعث الفطرة-كما سبق عن الجاهليين-؛ ولهذا لم ترد الآيات في ذلك في الغالب؛ إلا بصيغة استفهام التقرير: نحو: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}. {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ}.

ومما سبق تعلم أن المشركين لم يتخذوا الأصنام والأوثان شركاء لله تعالى في الربوبية؛ أي: أنهم [ما] اعتقدوا فيهم أنهم شركاء لله في الخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، كلا؛ فإنهم نفوا ذلك بأنفسهم، وإنما اتخذوهم شركاء لله سبحانه في العبودية والألوهية؛ كما قال تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} (الزمر: ٣). فهم مُقَرِّون بأن المقصود بالذات هو الله تعالى، وأنهم إنما عبدوا أوثانهم؛ وسيلةً لتوصلهم إلى الله.

وفي «صحيح مسلم» (٤ / ٨) ، و «المختارة» للضياء المقدسي عن ابن عباس: «كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك». قال: فيقول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«ويلكم قَدْ قَدْ» فيقولون: إلا شريكاً هو لك، تملكه، وما ملك. يقولون هذا، وهم يطوفون بالبيت!

ومعنى عبادة المشركين لأوليائهم وأصنامهم هو: أنهم خصّوهم بنوع من العبادات: كالاستغاثة بهم، والنذر، والنحر لهم، وغيرها؛ مما يدل على منتهى الخشوع والخضوع، وهم لم يفعلوا ذلك إلا لاعتقادهم أنها تقربهم إلى الله تعالى، وتشفع لهم لديه. فأرسل الله الرسل تأمر بترك عبادة كل ما سواه، وأن هذا الاعتقاد الذي يعتقدونه في الأنداد باطل، والتقرب إليهم باطل، وأن ذلك لا يكون إلا لله وحده، وهو توحيد العبادة.

وقد كان المشركون، منهم: من يعبد الملائكة، وينادونهم عند الشدائد، ومنهم: من يعبد تماثيل لبعض الصالحين، ويهتف بها عند الشدائد، فبعث الله إليهم محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ يدعوهم إلى الله وحده بأن يفردوه بالعبادة- كما أفردوه بالربوبية- وأن لا يدعوا مع الله أحداً؛ قال تعالى: {لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ}.

وأمر عباده أن يقولوا: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}. ولا يُصدق قائل هذا إلا إذا أفرد العبادة لله تعالى؛ وإلا كان كاذباً، منهياً عن أن يقول هذه الكلمة؛ إذ معناها: نخصك بالعبادة ونفردك بها، وهو معنى قوله: {فَأِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}. {وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ}. كما عرف من علم البيان: أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر؛ أي: اعبدوا الله، ولا تعبدوا غيره، واتقوه ولا تتقوا غيره.

فإفراد الله تعالى بتوحيد العبادة لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله له، والنداء في الشدائد والرخاء لا يكون إلا لله وحده، والاستعانة بالله وحده، واللجوء إلى الله، والنذر والنحر له تعالى، وجميع أنواع العبادات من الخضوع، والقيام لله تعالى، والركوع، والسجود، والطواف، والتجرد عن الثياب، والحلق، والقصر كله لا يكون إلا لله عز وجل، ومن فعل ذلك لمخلوق حي، أو ميت، أو جماد، أو غيره؛ فهذا شرك في العبادة والألوهية، وفي النهي عن ذلك نزل قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}. وصار من يفعل له هذه الأمور إلهاً لعبده سواء كان ملكاً، أو نبياً، أو ولياً، أو قبراً، أو غير ذلك، وصار بهذه العبادة، أو بأي نوع منها عابداً لذلك المخلوق، وإن أقر بالله وحده وعبده؛ فإن إقرار المشركين بالله، وتقربهم إليه؛ لم يخرجهم عن الشرك؛

قال الله عز وجل في الحديث القدسي: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً، وأشرك فيه معي غيري؛ تركته وشركه». أخرجه مسلم وغيره.

فمن علم ما ذُكِرَ من الفرق بين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وجمع بينهما في اعتقاده وعمله؛ فهو الذي تحقق بمعنى لا إله إلا الله، وهو الذي يستحق أجر قائلها، وتنفعه من دهره يوماً ما- كما جاء في الأحاديث النبوية-.

وهذا بحث عظيم قد أُلِّفَتْ فيه كتب، ورسائل شتى؛ لأهميته، وخطورة شأنه، فمن شاء التوسع في ذلك، فليراجع «تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد» للإمام الصنعاني- وغالب ما كتبناه مأخوذ عنه-، و «تجريد التوحيد»، للمقرئزي، و «حجة الله البالغة»، وكتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ٨٧٧ - ٨٨١)

لوازم الشهادة لله بالوحدانية

الشهادة لله بالوحدانية يجب أن تفهم جيداً، بحيث تمنع قائلها من عبادة غير الله بأي نوع من أنواع العبادات المعروفة.

وأن من شهد بها وقصر بالقيام ببعض الأحكام الشرعية، أو ارتكب بعض المعاصي؛ فذلك لا يعني أنه لا يستحق أن يعذب عليها؛ إلا أن يغفر الله له.

"الصحيحة" (٧/ ٣/ ١٧١٠).

تلقين المحتضر شهادة التوحيد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أكثرُوا من شهادة أن لا إله إلا الله، قبل أن يحال بينكم وبينها ولقنوها موتاكم».

من فقه الحديث:

فيه مشروعية تلقين المحتضر شهادة التوحيد، رجاء أن يقولها فيفلق.

والمراد بـ (موتاكم) من حضره الموت، لأنه لا يزال في دار التكليف، ومن الممكن أن يستفيد من تلقينه فيتذكر الشهادة ويقولها، فيكون من أهل الجنة.

وأما تلقينه بعد الموت، فمع أنه بدعة لم ترد في السنة فلا فائدة منه لأنه خرج من دار التكليف إلى دار الجزاء، ولأنه غير قابل للتذكر، {لتنذر من كان حيا}.

وصورة التلقين أن يؤمر بالشهادة، وما يذكر في بعض الكتب أنها تذكر عنده ولا يؤمر بها خلاف سنة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما حققته في "كتاب الجنائز" (ص ١٠ - ١١) فراجع.

"الصحيحة" (١/٢/٨٣٦ - ٨٣٨).

معنى شهادة أن محمداً عبد الله ورسوله وبيان مقتضياتها

اعلم أن هذه الشهادة "أي شهادة أن محمداً عبد الله ورسوله" قد جمعت له - صلى الله عليه وآله وسلم - صفتين لا يتم إيمان المرء به - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا إذا تحقق بمعناهما.

الأولى: كونه - صلى الله عليه وآله وسلم - عبداً لله تعالى، كغيره من عباده تعالى، فهو مثلهم من هذه الناحية، كما قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}.

وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إنما أنا بشر مثلكم؛ أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني». وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد. فقولوا: عبد الله ورسوله».

ولذلك فلا يجوز لمسلم يشهد هذه الشهادة أن ينزله - صلى الله عليه وآله وسلم - منزلة فوق التي أنزله الله تعالى فيها؛ فإن ذلك مما لا يرضاه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، كما قال في الحديث: «أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله! ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل». ولا أن يمدحه إلا بما مدحه الله به، أو

بما صحت به الأحاديث والأخبار، فَمَدْحُهُ - صلى الله عليه وآله وسلم - بمثل قول بعضهم:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

فهذا القول مما يتنافى مع الشهادة بالعبودية لمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وهو القائل-كما حكاه الله تعالى في القرآن الكريم-: {وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ}. وهو القائل للجارية التي كنت تندب من قتل يوم [بدر] ، ثم قالت: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لا تقولي هكذا، وقولي كما كنت تقولين».

ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث لها في «الصححين»: «ومن حدثكم أن محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يعلم ما في غد؛ فقد أعظم على الله الفرية».

فإذا كان هذا شأن من قال عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - : إنه يعلم ما في غد؛ فما بال من يقول: إن من بعض علومه علم اللوح والقلم؟! فلا جرم أن حذرنا - صلى الله عليه وآله وسلم - من الغلو في مدحه وتعظيمه؛ فإنه سبب هلاك الأمم قبلنا كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم - :

«إياكم والغلو في الدين؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم غلوهم في دينهم».

وأما الصفة الأخرى: فهي كونه - صلى الله عليه وآله وسلم - رسولا اصطفاه الله تعالى، وخصه بالوحي وأطلعه على بعض المغيبات، وذلك يستلزم الإيمان بكل ما قاله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وصح عنه من التشريعات والأخبار بالمغيبات، سواء كان ذلك موافقا لعقلك، أو بعيدا عن فهمك وعقلك، يجب الإيمان بذلك كله، فمن لم يكن هذا موقفه معه - صلى الله عليه وآله وسلم - : فهو لم يؤمن حق الإيمان بأن محمداً رسول الله، فما تنفعه هذه الشهادة، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، وذلك ما يفيد قوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} ولا شك أن إيمانك وتصديقك بما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - من الأمور التشريعية والغيبية-ولو كانت بعيدة عن متناول عقلك-؛ إنما هو من الإيمان بالغيب الذي هو من صفات المتقين في القرآن: {ألم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

بِالْغَيْبِ} (البقرة: ١ - ٣). فقف أيها المؤمن عند نص الشارع الحكيم، ولا تُغالِ فيه، ولا تفرط؛ بل وسطاً بين ذلك، لتكون من الناجين عند رب العالمين.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ٨٨١ - ٨٨٣).

لوازم الإيمان برسالة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -

"الإيمان بكونه" - صلى الله عليه وآله وسلم - رسولاً اصطفاه الله تعالى، وخصه بالوحي وأطلعه على بعض المغيبات، .. ذلك يستلزم الإيمان بكل ما قاله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وصح عنه من التشريعات والأخبار بالمغيبات، سواء كان ذلك موافقاً لعقلك، أو بعيداً عن فهمك وعقلك، يجب الإيمان بذلك كله، فمن لم يكن هذا موقفه معه - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فهو لم يؤمن حق الإيمان بأن محمداً رسول الله، فما تنفعه هذه الشهادة، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، وذلك ما يفيد قوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} ولا شك أن إيمانك وتصديقك بما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - من الأمور التشريعية والغيبية-ولو كانت بعيدة عن متناول عقلك-؛ إنما هو من الإيمان بالغيب الذي هو من صفات المتقين في القرآن: {أَلَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ} (البقرة: ١ - ٣). فقف أيها المؤمن عند نص الشارع الحكيم، ولا تُغالِ فيه، ولا تفرط؛ بل وسطاً بين ذلك، لتكون من الناجين عند رب العالمين.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ٨٨٢ - ٨٨٣).

هل نسخت الأحاديث الواردة فيمن قال لا إله إلا الله وأنه يدخل الجنة؟

عن أنس رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ بن جبل. قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً.

قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار

قال يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا، وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً.

رواه البخاري ومسلم.

[قال المنذري]:

تأثماً أي تخرجاً من الإثم، وخوفاً منه أن يلحقه إن كتمه.

قال المملي عبد العظيم: وقد ذهب طوائف من أساطين أهل العلم إلى أن مثل هذه الإطلاقات التي وردت فيمن قال لا إله إلا الله دخل الجنة أو حرم الله عليه النار ونحو ذلك، إنما كان في ابتداء الإسلام حين كانت الدعوة إلى مجرد الإقرار بالتوحيد، فلما فرضت الفرائض وحُدَّت الحدود نسخ ذلك، والدلائل على هذا كثيرة متظاهرة، وقد تقدم غير ما حديث يدل على ذلك في كتاب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويأتي أحاديث أخر متفرقة إن شاء الله.

قلت: الأحاديث التي أشار إليها المؤلف رحمه الله ليس فيها ما يدل على النسخ المدعى، وإنما فيها وجوب أشياء لم تذكر في أحاديث الباب، وهذا لا يستلزم النسخ كما لا يخفى، كيف ومن رواها أبو هريرة، وصحبتة متأخرة عن أكثر الفرائض؟! فإنه أسلم قبل وفاته - صلى الله عليه وآله وسلم - بثلاث سنوات! وقصته مع عمر في منعه إياه أن يبلغ الناس فضل الشهادة، إنما كانت في المدينة حينما دخل حائطاً للأنصار يبتغي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهي معروفة في «صحيح مسلم» (١/ ٤٤) وغيره، وفي المسند نحوها بين أبي موسى الأشعري وعمر أيضاً، وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة كما في الفتح، وقد خرجتها في «الصحيح» (١٣١٤)، وفيه قصة أخرى بين جابر وعمر، من حديث جابر نفسه، وهو أنصاري مما يؤكد أن القصة وقعت في المدينة، وأن الحديث غير منسوخ، فراجع تمام هذا في المصدر المذكور آنفاً.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢/ ٦٢٣ - ٦٢٤).

بيان خطر الشرك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«من لقي الله لا يشرك به شيئاً، يصلي الصلوات الخمس ويصوم رمضان غفر له». قلت: أفلا أبشرهم يا رسول الله؟ قال: «دعهم يعملوا».

قلت: وفي الحديث دلالة ظاهرة على أن المسلم لا يستحق مغفرة الله إلا إذا لقي الله عز وجل ولم يشرك به شيئاً، ذلك لأن الشرك أكبر الكبائر كما هو معروف في الأحاديث الصحيحة. ومن هنا يظهر لنا ضلال أولئك الذين يعيشون معنا ويصلون صلاتنا ويصومون صيامنا، و... ولكنهم يواقعون أنواعاً من الشركيات والوثنيات كالاستغاثة بالموتى من الأولياء والصالحين ودعائهم في الشدائد من دون الله والذبح لهم والنذر لهم ويظنون أنهم بذلك يقربونهم إلى الله زلفى، هيات هيات. {ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار!}

فعلى كل من كان مبتلى بشيء من ذلك من إخواننا المسلمين أن يبادروا فيتوبوا إلى رب العالمين ولا سبيل إلى ذلك إلا بالعلم النافع المستقى من الكتاب والسنة.

وهو مبعوث في كتب علمائنا رحمهم الله تعالى، وبخاصة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ومن نحا نحوهم وسار سبيلهم، ولا يصدنهم عن ذلك بعض من يوحى إليهم من الموسوسين بأن هذه الشركيات إنما هي قربات وتوسلات، فإن شأنهم في ذلك شأن من أخبر عنهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ممن يستحلون بعض المحرمات بقوله "يسمونها بغير اسمها".

هذه نصيحة أوجهها إلى من يهمله أمر آخرته من إخواننا المسلمين المضللين، قبل أن يأتي يوم يحق فيه قول رب العالمين في بعض عباده الأبعدين: {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا}.

"الصحيحة" (٣/ ٣٠٠ - ٣٠٢).

عظم خطر الكفر والشرك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار».

في هذا الحديث فائدة هامة أغفلتها عامة كتب الفقه، ألا وهي مشروعية تبشير الكافر بالنار إذا مُرَّ بقبره، ولا يخفى ما في هذا التشريع من إيقاظ المؤمن وتذكيره بخطورة جرم هذا الكافر حيث ارتكب ذنباً عظيماً تهون ذنوب الدنيا كلها تجاهه ولو اجتمعت، وهو الكفر بالله عز وجل والإشراك به، الذي أبان الله تعالى عن شدة مقتته إياه حين استثناه من المغفرة فقال: {إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء}، ولهذا قال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«أكبر الكبائر أن تجعل لله ندا وقد خلقك» متفق عليه. وإن الجهل بهذه الفائدة مما أودى ببعض المسلمين إلى الوقوع في خلاف ما أراد الشارع الحكيم منها، فإننا نعلم أن كثيراً من المسلمين يأتون بلاد الكفر لقضاء بعض المصالح الخاصة أو العامة، فلا يكتفون بذلك حتى يقصدوا زيارة بعض قبور من يسمونهم بعظماء الرجال من الكفار ويضعون على قبورهم الأزهار والأكاليل ويقفون أمامها خاشعين محزونين، مما يشعر برضاهم عنهم وعدم مقتهم إياهم، مع أن الأسوة الحسنة بالأنبياء عليهم السلام تقضي خلاف ذلك كما في هذا الحديث الصحيح وسمع قول الله عز وجل: {قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا براءؤ منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا ..} الآية، هذا موقفهم منهم وهم أحياء فكيف وهم أموات؟!

"الصحيحة" (١/١ / ٥٥، ٥٧ - ٥٨)

بيان خطورة الشرك بالله، وأثر ذلك على العبادات كالحج

لابد لي من أن أحذر من بعض المعاصي التي يكثر ابتلاء الناس بها، ويُحرّمون بالحج ولا يشعرون إطلاقاً بأن عليهم الاقلاع عنها، ذلك لجهلهم وغلبة الغفلة عليهم، وتقليدهم لأبائهم.

١ - الشرك بالله عز وجل:

فإن من أكبر المصائب التي أصيب بها بعض المسلمين جهلهم بحقيقة الشرك الذي هو أكبر الكبائر، ومن صفته أنه يحبط الأعمال:

{لَيْنَ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} (محمد: ٦٥). فقد رأينا كثيراً من الحجاج يقعون في الشرك وهم في بيت الله الحرام، وفي مسجد النبي عليه الصلاة والسلام، يتركون دعاء الله والاستغاثة به، إلى الاستعانة بالأنبياء والصالحين ويحلفون بهم، ويدعونهم من دون الله عز وجل، والله عز وجل يقول: {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ. إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ} (فاطر: ١٤). والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً، وفي هذه كفاية لمن فتح قلبه للهداية. إذ ليس الغرض الآن البحث العلمي في هذه المسألة، وإنما هو التذكير فقط.

فليت شعري ماذا يستفيد هؤلاء من حجهم إلى بيت الله الحرام، إذا كانوا يصرون على مثل هذا الشرك، ويغيرون اسمه، فيسمونه: توسلاً، وشفعاً، وواسطة!

الشرك هو الكفر

الشرك .. هو الكفر ولا فرق بينهما شرعاً، فكل كفر شرك، وكل شرك كفر، كما يدل عليه محاوره المؤمن صاحب الجنتين المذكورة في سورة (الكهف). فتنبه لهذا فإنه به يزول عنك كثير من الإشكالات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧٣).

كل كفر شرك

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إِنَّا جِئْنَاكُمْ لِحَيْرٍ، (يعني: اليهود) إِنَّا أَهْلُ الْكِتَابِ، وَأَنْتُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَإِنَّ لِأَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ النَّصْرَ، وَإِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنْ أَبَا سُفْيَانَ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْنَا بِجَمْعٍ مِنَ النَّاسِ، فَأَمَّا قَاتَلْتُمْ مَعَنَا، وَإِمَّا أَعْرَضْتُمْ عَنْ سِلَاحِنَا». (منكر).

أخرجه أبو جعفر الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠) عن عبد الرحمن بن شريح: أنه سمع الحارث بن يزيد الحضرمي يحدث عن ثابت بن الحارث الأنصاري عن بعض من كان مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ -

صلى الله عليه وآله وسلم - جَمْعُ أَبِي سُفْيَانَ لِيُخْرَجَ إِلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ؛ فَانْطَلَقَ إِلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا بِالنَّضِيرِ، فَوَجَدَ مِنْهُمْ نَفْرًا عِنْدَ مَنْزِلِهِمْ فَرَحَّبُوا، فَقَالَ لَهُمْ: ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات غير ثابت بن الحارث الأنصاري؛ فإنه غير معروف بعدالة أو جرح، ولم يورده أحد من أئمة الجرح والتعديل غير ابن أبي حاتم برواية الحارث بن يزيد هذا فقط عنه، وبَيَّضَ له. وقد ذكر ابن هشام في "السيرة" (٨ / ٣) عن محمد بن إسحاق عن الزهري: أن الأنصار يوم أحد قالوا لرسول الله: يا رسول الله! ألا نستعين بحلفائنا من يهود؟ فقال: "لا حاجة لنا بهم".

وذكر نحوه ابن كثير في "البداية" (١٤ / ٤)، ومن قبله ابن القيم في "زاد المعاد"، وهو الموافق لحديث عائشة الصحيح: "إنا لا نستعين بمشرك أو بالمشركين".

وهو مخرج في "الصحيحة" (١١٠١) كما تقدم قريباً. وعليه فإني أقول: إذا تبين لك ضعف حديث الترجمة، وما فيه من عرضه - صلى الله عليه وآله وسلم - على اليهود أن يقاتلوا معه؛ فلا حاجة حينئذٍ إلى التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح كما فعل الطحاوي حين قال: "لأن اليهود الذين دعاهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى قتال أبي سفيان معه؛ ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الآثار الأول: فإنه لا يستعين بهم؛ أولئك عبدة الأوثان، وهؤلاء أهل الكتاب الذين قد ذكرنا مباينة ما هم عليه مما عبدة الأوثان عليه في الباب الذي تقدم قبل هذا ...".

قلت: يشير إلى بعض الأحكام التي خص بها أهل الكتاب دون المشركين كحل ذبائحهم، ونكاح نسائهم، وغيرها مما بعضه موضع نظر، وبني على ذلك قوله (ص ٢٣٤): "فكان كل شرك بالله كفراً، وليس كل كفر بالله شركاً!"

فأقول: لو سلمنا جدلاً بقوله هذا؛ فلا حاجة للتأويل المذكور لأمرين اثنين: الأول: أن التأويل فرع التصحيح كما هو معلوم، وما دام أن الحديث غير صحيح كما بينا؛ فلا مسوغ لتأويل الحديث الصحيح من أجله كما هو ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.

والآخر: كيف يصح أن يقال في اليهود والنصارى: إنهم ليسوا من المشركين، والله عَزَّ وَجَلَّ قال في سورة التوبة بعد آية: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ...}: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ}، {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ

قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَتَى يُؤْفَكُونَ}. فمن جعل لله ابناً؛ كيف لا يكون من المشركين؟! هذه زَلَّةٌ عجيبة من مثل هذا الإمام الطحاوي. ولا ينافي ذلك أن لهم تلك الأحكام التي لا يشاركون فيها غير أهل الكتاب من المشركين؛ فإنهم يشتركون جميعاً في أحكام أخرى- كما لا يخفى على أولي النهى-.

وقد لا يعدم الباحث الفقيه- الذي نجَّاه الله من التقليد- في الكتاب والسنة ما يؤكد ما تقدم، ويبطل قول الطحاوي السابق: " ... وليس كل كفر بالله شركاً" من ذلك تلك المحاورة بين المؤمن والكافر الذي افتخر بماله وجنتيه؛ كما قال عز وجل في سورة الكهف: { ... وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا. وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا}؛ فهذا كفر ولم يشرك في رأي الطحاوي! ولكن السياق يرده؛ فتابع معي قوله تعالى: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا. لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا}؛ فتأمل كيف وصف صاحبه الكافر بالكفر، ثم نره نفسه منه معبراً عنه بمرادفه وهو الشرك؛ فقال: {وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا}. وهذا الشرك مما وصف به الكافر نفسه فيما يأتي؛ فتابع قوله تعالى- بعد أن ذكر ما وعظه به صاحبه المؤمن:- {وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا}.

قلت: فهذا القول منه- مع سباق القصة- صريح جداً في أن شركه إنما هو شكُّه في الآخرة، وهذا كفر وليس بشرك في رأي الطحاوي! فهو باطل ظاهر البطلان.

وإن مما يؤكد ذلك من السنة قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عباس، وهو مخرج في "الصحيحه" برقم (١١٣٣)، فإن المراد بهم اليهود والنصارى؛ كما دلت على ذلك أحاديث آخر، منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لئن عشت؛ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أترك فيها إلا مسلماً».

رواه مسلم وغيره وهو مخرج هناك (١١٣٤). ولما كان حديث ابن عباس حجة قاطعة في الموضوع؛ غمز في صحته الطحاوي تعصباً لمذهبه- مع الأسف!- وزعم أنه وهم من ابن عيينة قال (١٦/٤): "لأنه كان يحدث من حفظه؛ فيحتمل أن يكون جعل مكان (اليهود والنصارى): (المشركين) (!) ولم يكن معه من الفقه ما يميزه بين ذلك!" كذا قال سامحه الله! فإنه يعلم أن تحديث الحافظ الثقة- كابن عيينة- من حفظه ليس بعله؛ بل هو فخر له، وأن تخطئة الثقة بمجرد الاحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين، ولكنها العصبية المذهبية؛ نسأل الله السلامة! وعلى مذهب الطحاوي هذا

يمكن أن يغفر الله الكفر لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}!!

ومنه الآية احتج ابن حزم رحمه الله على أبي حنيفة الذي هو متبوع الطحاوي في التفريق المزعوم؛ فقال عقبها (٤/ ٢٤٤): "فلو كان ههنا كفر ليس شركاً؛ لكان مغفوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك، وهذا لا يقوله مسلم". ثم أتبع ذلك بأدلة أخرى قوية جداً، ثم قال:

"فصح أن كل كفر شرك، وكل شرك كفر، وأنهما اسمان شرعيان، أوقعهما الله تعالى على معنى واحد". ولولا خشية الإطالة؛ لنقلت كلامه كله لنفاسته وعزته، فليراجعه من شاء المزيد من العلم والفقه.

والخلاصة أن الحديث ضعيف الإسناد، منكر المتن، وأن الاستعانة بأهل الكتاب في جهاد الكفار يشملها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إنا لا نستعين بمشرك». ولفظ مسلم (٥/ ٢٠١): «فارجع فلن أستعين بمشرك».

"الضعيفة" (١٣/ ١/ ٢٠٩ - ٢١٣).

أركان نفي الشرك بالله

إن نفي الشريك عن الله تعالى لا يتم إلا بنفي ثلاثة أنواع من الشرك:

الأول: الشرك في الربوبية وذلك بأن يعتقد أن مع الله خالقا آخر - سبحانه وتعالى - كما هو اعتقاد المجوس القائلين بأن للشر خالقا غير الله سبحانه، وهذا النوع في هذه الأمة قليل والحمد لله وإن كان قريبا منه قول المعتزلة: إن الشر إنما هو من خلق الإنسان، وإلى ذلك الإشارة بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «القدرية مجوس هذه الأمة ...» الحديث، وهو مخرج في مصادر عدة عندي أشرت إليها في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» رقم (٤٣١٨).

الثاني: الشرك في الألوهية أو العبودية، وهو أن يعبد مع الله غيره من الأنبياء والصالحين، كالاستغاثة بهم، وندائهم عند الشدائد، ونحو ذلك، وهذا مع الأسف في هذه الأمة كثير، ويحمل وزره الأكبر أولئك المشايخ الذين يؤيدون هذا النوع من الشرك باسم التوسل «يسمونها بغير اسمها».

الثالث: الشرك في الصفات، وذلك بأن يصف بعض خلقه تعالى ببعض الصفات الخاصة به عز وجل، كعلم الغيب مثلاً، وهذا النوع منتشر في كثير من الصوفية ومن تأثر بهم مثل قول بعضهم في مدحه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم :-

فإن من جودك الدنيا وضرتها... ومن علومك علم اللوح والقلم

ومن هنا جاء ضلال بعض الدجالين، يزعمون أنهم يرون رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - اليوم يقظة، ويسألونه عما خفي عليهم من بواطن نفوس من يخالطونهم، ويريدون تأميرهم في بعض شؤونهم، ورسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما كان ليعلم مثل ذلك في حال حياته {ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء} (الأعراف: ١٨٨) فكيف يعلم ذلك بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى؟

هذه الأنواع الثلاثة من الشرك؛ من نفاها عن الله في توحيده إياه، فوحده في ذاته، وفي عبادته، وفي صفاته، فهو الموحد الذي تشمله كل الفضائل الخاصة بالموحدين.

ومن أخل بشيء منه، فهو الذي يتوجه إليه مثل قوله تعالى: {لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين} (الزمر: ٦٥). فاحفظ هذا فإنه أهم شيء في العقيدة، فلا جرم أن المصنف [أي الطحاوي في عقيدته] رحمه الله بدأ به، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح هذا الكتاب [أي الطحاوية] وكتب شيوخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، وغيرهم ممن حذا حذوهم واتبع سبيلهم {ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان} (الحشر: ١٠).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧ - ١٠).

تعريف المشرك

المشرك: من أشرك مع الله شيئاً في ذاته تعالى، أو في صفاته، أو في عبادته.
"الصحيحة" (٨٧/٤).

شرك الطاعة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أما إيتهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئاً استحلّوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه، [فتلك عبادتهم]». «

عن عدي بن حاتم قال: أتيت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي! اطرح هذا الوثن».

وسمعه يقرأ في سورة (براءة): {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله}، [فقلت: إنا لسنا نعبدهم]؟! قال: ... فذكره.

وقال العلامة الألوسي في "روح المعاني" عقب الحديث ... : "ونظير ذلك قولهم: فلان يعبد فلاناً؛ إذا أفرط في طاعته، فهو استعارة بتشبيهه الإطاعة بالعبادة، أو مجاز مرسل بإطلاق العبادة، وهي طاعة مخصوصة على مطلقها، والأول أبغ، وقيل: اتخذهم أرباباً بالسجود لهم، ونحوه مما لا يصلح إلا للرب عز وجل، وحينئذ فلا مجاز، إلا أنه لا مقال لأحد بعد صحة الخبر عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -".

والآية ناعية على كثير من الفرق الضالة الذين تركوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لكلام علمائهم ورؤسائهم، والحق أحق بالتابع، فمتى ظهر وجب على المسلم اتباعه، وإن أخطأه اجتهاد مقلّده".

"الصحيحة" (٧/٢/٨٦١، ٨٦٥-٨٦٦).

الاستكبار عن عبادته تعالى ودعائه يوجب غضبه تعالى، والرد على من ادعى أن دعاء

الله سوء أدب مع الله

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«من لم يدع الله يغضب عليه».

وإن مما لا شك فيه أن الاستكبار عن عبادته تعالى ودعائه يستلزم غضب الله تعالى على من لا يدعو... وقد غفل عن هذه الأحاديث بعض جهلة الصوفية أو تجاهلوا، بزعمهم أن دعاء الله سوء أدب مع الله، متأثرين في ذلك بالأثر الإسرائيلي: "علمه بحالي يغني عن سؤاله"! فجهلوا أن دعاء العبد لربه تعالى ليس من باب إعلامه بحاجته إليه سبحانه وتعالى {يعلم السر وأخفى}، وإنما من باب إظهار عبوديته وحاجته إليه وفقره.

"الصحيحة" (٦/١/٣٢٣، ٣٢٦).

باب سؤال الله، والرد على من حرّمه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«حسبي من سؤالي علمه بحالي».

(لا أصل له).

أورده بعضهم من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو من الإسرائيليات ولا أصل له في المرفوع، وقد ذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيراً لضعفه فقال: روي عن كعب الأحبار: "أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام... لما رموا به في المنجنيق إلى النار استقبله جبريل فقال: يا إبراهيم ألك حاجة؟ قال: أما إليك فلا، قال جبريل: فسل ربك، فقال إبراهيم: حسبي من سؤالي علمه بحالي" وقد أخذ هذا المعنى بعض من صنف في الحكمة على طريقة الصوفية فقال: سؤالك منه-يعني الله تعالى- اتهام له، وهذه ضلالة كبرى! فهل كان الأنبياء صلوات الله عليهم متهمين لربهم حين سألوهم مختلف الأسئلة؟ فهذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول: {ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكروا، ربنا...} إلى آخر الآيات وكلها أدعية، وأدعية الأنبياء في الكتاب والسنة لا تكاد تحصى، والقائل المشار إليه قد غفل عن كون الدعاء الذي هو تضرع والتجاء إلى الله تعالى عبادة عظيمة بغض النظر عن ماهية الحاجة المسؤولة، ولهذا قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «الدعاء هو العبادة»، ثم تلا قوله تعالى: {وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين} "ذلك لأن الدعاء يظهر عبودية العبد لربه وحاجته

إليه ومسكنته بين يديه، فمن رغب عن دعائه، فكأنه رغب عن عبادته سبحانه وتعالى، فلا جرم جاءت الأحاديث متضافرة في الأمر به والحض عليه حتى قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: " من لا يدع الله يغضب عليه ". أخرجه الحاكم (١ / ٤٩١) وصححه ووافقه الذهبي.

قلت: وهو حديث حسن، وتجد بسط الكلام في تخريجه وتأكيد تحسينه والرد على من زعم من إخواننا أنني صححته وغير ذلك من الفوائد في " السلسلة الأخرى " (رقم ٢٦٥٤).

"الضعيفة" (١ / ٧٤ - ٧٦).

باب جواز إطلاق لفظ المشرك على أهل الكتاب

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم».

قلت: وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ " المشرك " على أهل الكتاب، فإنهم هم المعنيون بهذا الحديث كما يدل عليه الحديث السابق ومثله الحديث الآتي: " لئن عشت لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أترك فيها إلا مسلماً ".

"الصحيحة" (٣ / ١٢٥).

ذكر أخذ الميثاق من ذرية بني آدم وهل كان على الحقيقة؟

نقل الألوسي في " الآيات البيّنات " عن البيضاوي أنه حمل آية الميثاق على التمثيل لا الحقيقة وذلك في " تفسيره "، [فعلق الألباني قائلاً]:

وهو [أي تفسير البيضاوي] المعروف بـ " أنوار التنزيل وأسرار التأويل " (٣ / ٣٣) قال في معنى الآية: " نَزَّلَ تمكين بني آدم من العلم بربوبيته بنصب الدلائل وخلق

الاستعداد فيهم وتمكنهم من معرفتها والإقرار بها منزلة الإشهاد والاعتراف تمثيلاً وتخيلاً فلا قول ثم ولا شهادة حقيقة". وقد تعقبه جماعة منهم العلامة علي القاري في "المرقاة" فقال (١/١٤٠):

وفيه أن هذا يرجع إلى مذهب المعتزلة، ومنهم الخطيب الكازروني في حاشيته عليه رد عليه تأويله المذكور بكلام قوي، ومما قاله: "إن الواجب على المفسر المحقق أن لا يفسر القرآن برأيه إذا وجد نقلاً معتمداً عن السلف فكيف بالنص القاطع من النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؟"، فراجعه فإنه مهم.

ومنهم الإمام الشوكاني في "فتح القدير" (٢/٢٥٠ - ٢٥٢). وصديق حسن خان في "فتح البيان" (٣/٤٠٤ - ٤٠٩) وكتابه "الدين الخالص" (١/٣٩١). و"أضواء البيان" (٢/٣٣٥ - ٣٣٨) للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمهم الله تعالى.

ثم ذكر الألوسي في نفس السياق تفسير والده "روح المعاني"، فعلق الألباني قائلاً:

وَرَدَّ فِيهِ [أَي رَدَّ الْأَلُوسِي الْأَبَّ فِي تَفْسِيرِهِ] تَأْوِيلَ الْبَيْضَاوِيِّ الْمَذْكُورِ وَقَالَ: "يَأْبَى عَنْهُ كُلُّ الْإِبَاءِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ [هُوَ حَدِيثٌ] إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بـ (نِعْمَانَ) يَوْمَ عَرْفَةَ وَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذَرِيَّةٍ ذَرَأَهَا فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قَبْلًا قَالَ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا: بَلَى»". قَالَ الْأَلْبَانِيُّ: وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بَلْ هُوَ مُتَوَاتِرٌ الْمَعْنَى كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي "الصَّحِيحَةِ" (١٦٢٣).

ثم ذكر أن المعتزلة ينكرون أخذ الميثاق التالي المشار إليه في الأخبار ويقولون: إنه من جملة الأحاد فلا يلزمنا أن نترك ظاهر الكتاب، وطعنوا في صحتها بمقدمات عقلية مبنية على قواعد فلسفية على ما هو دأبهم في أمثال هذه المطالب، ثم سرد كلماتهم في ذلك وردّها كلها.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٥٠ - ١٥١)

باب منه

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق]:

قلت: يشير إلى بعض الأحاديث المصرحة بأن الله تعالى استخرج الذرية من صلب آدم عليه الصلاة والسلام وقد ذكر في الشرح أربعة منها وهي مخرجة في تعليقي عليه وفي "تخريج السنة" (رقم ١٩٥ - ٢٠٥) وقد كنت استثنيت في التعليق المشار إليه (ص ٢٦٦ - الطبعة الرابعة [شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٠٤]) من الصحة مسح الظهر الوارد في حديث عمر وكان ذلك سهواً مني أسأله تعالى أن يغفره لي فقد تنهت إلى أن له شاهداً حسناً من حديث أبي هريرة وهو مذكور في "الشرح" وآخر من حديث ابن عباس بسند ضعيف خرجته في "السنة" (٢٠٣) فاقتضى التنبيه.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٨).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أخذ الله تبارك وتعالى الميثاق من ظهر آدم ب (نعمان) - يعني عرفة- فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها، فنثرهم بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبلاً قال: {أأست بربكم قالوا: بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين. أوتقولوا إنما أشرك أبأؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون}».

أخرجه أحمد (٢٧٢ / ١) وابن جرير في "التفسير" (١٥٣٣٨) وابن أبي عاصم في "السنة" (١ / ١٧) والحاكم (٥٤٤ / ٢) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٣٢٦ - ٣٢٧) كلهم من طريق الحسين بن محمد المروزي حدثنا جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: فذكره. قال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وحقهما أن يقيداه بأنه على شرط مسلم، فإن كلثوم بن جبر من رجاله وسائرهم من رجال الشيخين. وتابعه وهب بن جرير حدثنا أبي به دون ذكر "نعمان" وقال أيضاً: "صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر". ووافقه الذهبي أيضاً. وأما ابن كثير فتعقبه بقوله في "التفسير" (٢ / ٢٦٢): "هكذا قال، وقد رواه عبد الوارث عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فوقفه. وكذا رواه إسماعيل بن عليّة ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبر عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السائب وحبيب بن أبي ثابت وعلي بن بزيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة عن ابن عباس، فهذا أكثر وأثبت. والله أعلم".

قلت: هو كما قال رحمه الله تعالى، ولكن ذلك لا يعني أن الحديث لا يصح مرفوعاً وذلك لأن الموقوف في حكم المرفوع، لسببين: الأول: أنه في تفسير القرآن، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع، ولذلك اشترط الحاكم في كتابه "المستدرک" أن يخرج فيه التفاسير عن الصحابة كما ذكر ذلك فيه (١/ ٥٥).

الآخر: أن له شواهد مرفوعة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن جمع من الصحابة، وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأبو أمامة وهشام بن حكيم أو عبد الرحمن بن قتادة السلمي على خلاف عنهما - ومعاوية بن أبي سفيان وأبو الدرداء وأبو موسى، وهي إن كان غالبها لا تخلوا أسانيداً من مقال، فإن بعضها يقوي بعضها، بل قال الشيخ صالح المقبلي في "الأبحاث المسددة": "ولا يبعد دعوى التواتر المعنوي في الأحاديث والروايات في ذلك" (١)، ولا سيما وقد تلقاها أو تلقى ما اتفقت عليه من إخراج الذرية من ظهر آدم وإشهادهم على أنفسهم، السلف الصالح من الصحابة والتابعين دون اختلاف بينهم، منهم عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود، وناس من الصحابة، وأبي بن كعب وسلمان الفارسي ومحمد بن كعب والضحاك بن مزاحم والحسن البصري وقتادة وفاطمة بنت الحسين وأبو جعفر الباقر وغيرهم، وقد أخرج هذه الآثار الموقوفة وتلك الأحاديث المرفوعة الحافظ السيوطي في "الدر المنثور" (٣/ ١٤١ - ١٤٥)، وأخرج بعضها الشوكاني في "فتح القدير" (٢/ ٢١٥ - ٢٥٢) ومن قبله الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٢٦١ - ١٦٤) وخرّجت أنا حديث عمر في "الضعيفة" (٣٠٧٠) وصححته لغيره في "تخریج شرح الطحاوية" (٢٦٦) وحديث أبي هريرة في تخریج السنة لابن أبي عاصم (٢٠٤ و ٢٠٥ - بتحقيقي) وصححته أيضاً هناك (ص ٢٦٧) وفي الباب عن أبي الدرداء مرفوعاً، وقد سبق برقم (٤٩) وعن أنس، وسبق برقم (١٧٢) وهو متفق عليه، فهو أصحها وفيه: "إن الله تعالى يقول للرجل من أهل النار يوم القيامة: رأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء أكنت مفتدياً؟

فيقول: نعم. فيقول الله: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي".

إذا عرف هذا فمن العجيب قول الحافظ ابن كثير عقب الأحاديث والآثار التي سبقت الإشارة إلى أنه أخرجها: "فهذه الأحاديث دالة على أن الله عز وجل استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل الجنة وأهل النار، وأما الإشهاد عليهم هناك بأنه ربهم فما هو إلا في حديث كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس، وفي حديث عبد الله بن عمرو، وقد بينا أنهما موقوفان لا مرفوعان كما تقدم".

قلت: وليس الأمر كما نفى، بل الإشهاد وارد في كثير من تلك الأحاديث: الأول: حديث أنس هذا، ففيه كما رأيت قول الله تعالى: "قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا

تشرك بي شيئاً". قال الحافظ ابن حجر في " فتح الباري " (٦ / ٢٨٤): " فيه إشارة إلى قوله تعالى: {وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ...} الآية.

قلت: ولفظ حديث ابن عمرو الذي أعله ابن كثير بالوقف إنما هو: أخذ من ظهره ... "، فأبي فرق بينه وبين لفظ حديث أنس الصحيح!؛

الثاني: حديث عمر بلفظ: «ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية ...».

الثالث: حديث أبي هريرة الصحيح: «... مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة ...».

الرابع: حديث هشام بن حكيم: «إن الله قد أخذ ذرية آدم من ظهورهم، ثم أشهدهم على أنفسهم ...»

الخامس: حديث أبي أمامة: «لما خلق الله الخلق وقضى القضية، أخذ أهل اليمين بيمينه، وأهل الشمال بشماله، فقال: ... ألسن بربكم، قالوا: بلى ...».

ففي ذلك رد على قول ابن القيم أيضاً في كتاب " الروح " (ص ١٦١) بعد أن سرد طائفة من الأحاديث المتقدمة: " وأما مخاطبتهم واستنطاقهم وإقرارهم له بالربوبية وشهادتهم على أنفسهم بالعبودية- فمن قال من السلف فإنما هو بناء منه على فهم الآية، والآية لم تدل على هذا بل دلت على خلافه ".

وقد أفاض جداً في تفسير الآية وتأويلها وتأويلها ينافي ظاهرها بل ويعطل دلالتها أشبه ما يكون بصنيع المعطلة لآيات وأحاديث الصفات حين يتأولونها، وهذا خلاف مذهب ابن القيم رحمه الله الذي تعلمناه منه ومن شيخه ابن تيمية، فلا أدري لماذا خرج عنه هنا لاسيما وقد نقل (ص ١٦٣) عن ابن الأنباري أنه قال: " مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية أن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وصلب أولاده وهم في صور الذر فأخذ عليهم الميثاق أنه خالقهم وأنهم مصنوعون، فاعترفوا بذلك وقبلوا، وذلك بعد أن ركب فيهم عقولا عرفوا بها ما عرض عليهم كما جعل للجبل عقلا حين خوطب، وكما فعل ذلك للبعير لما سجد، والنخلة حتى سمعت وانقادت حين دعيت". كما نقل أيضاً عن إسحاق بن راهويه: "وأجمع أهل العلم أن الله خلق الأرواح قبل الأجساد، وأنه استنطقهم وأشهدهم".

قلت: وفي كلام ابن الأنباري إشارة لطيفة إلى طريقة الجمع بين الآية والحديث وهو قوله: "إن الله أخرج ذرية آدم من صلبه وأصلاب أولاده". وإليه ذهب الفخر الرازي في "

تفسيره " (٣٢٣/٤) وأيده العلامة ملا على القاري في " مرقاة المفاتيح " (١/ ١٤٠ - ١٤١) وقال عقب كلام الفخر: " قال بعض المحققين: إن بني آدم من ظهره، فكل ما أخرج من ظهورهم فيما لا يزال إلى يوم القيامة هم الذين أخرجهم الله تعالى في الأزل من صلب آدم، وأخذ منهم الميثاق الأزلي ليعرف منه أن النسل المخرج فيما لا يزال من أصلاب بنيه هو المخرج في الأزل من صلبه، وأخذ منهم الميثاق الأول، وهو المقالي الأزلي، كما أخذ منهم فيما لا يزال بالتدرج حين أخرجوا الميثاق الثاني، وهو الحالي الإنزالي.

والحاصل أن الله تعالى لما كان له ميثاقان مع بني آدم أحدهما تهتدي إليه العقول من نصب الأدلة الحاملة على الاعتراف الحالي، وثانيهما المقالي الذي لا يهتدي إليه العقل، بل يتوقف على توقيف واقف على أحوال العباد من الأزل إلى الأبد، كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أراد عليه الصلاة والسلام أن يعلم الأمة ويخبرهم أن وراء الميثاق الذي يهتدون إليه بعقولهم ميثاقاً آخر أزلياً فقال (ما) قال من مسح ظهر آدم في الأزل وإخراج ذريته وأخذه الميثاق عليهم وبهذا يزول كثير من الإشكالات، فتأمل فيها حق التأمل "

وجملة القول أن الحديث صحيح، بل هو متواتر المعنى كما سبق، وأنه لا تعارض بينه وبين آية أخذ الميثاق، فالواجب ضمه إليها، وأخذ الحقيقة من مجموعها وقد تجلت لك إن شاء الله مما نقلته لك من كلام العلماء، وبذلك ننجو من مشكلتين بل مفسدتين كبيرتين:

الأولى: رد الحديث بزعم معارضته للآية.

والأخرى: تأويلها تأويلاً يبطل معناها، أشبه ما يكون بتأويل المبتدعة.

والمعتزلة. كيف لا وهم أنفسهم الذين أنكروا حقيقة الأخذ والإشهاد والقول المذكور فيها بدعوى أنها خرجت مخرج التمثيل! وقد عز علي كثيراً أن يتبعهم في ذلك مثل ابن القيم وابن كثير، خلافاً للمعهود منهم من الرد على المبتدعة ما هو هو دون ذلك من التأويل. والعصمة لله وحده.

ثم إنه ليلوح لي أننا وإن كنا لا نتذكر جميعاً ذلك الميثاق الرباني وقد بين العلماء سبب ذلك- فإن الفطرة التي فطر الله الناس عليها، والتي تشهد فعلاً بأن الله هو الرب وحده لا شريك له، إنما هي أثر ذلك الميثاق، وكأن الحسن البصري رحمه الله أشار إلى ذلك حين روى عن الأسود بن سريع مرفوعاً: " ألا إنها ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة... " الحديث، قال الحسن عقبه: " ولقد قال الله ذلك في كتابه: [وإذ أخذ ربك... [الآية ". أخرجه ابن جرير (١٥٣٥٣)، ويؤيده أن الحسن من القائلين بأخذ الميثاق

الوارد في الأحاديث، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعليه فلا يصح أن يقال: إن الحسن البصري مع الخلف القائلين بأن المراد بالإشهاد المذكور في الآية إنما هو فطرهم على التوحيد، كما صنع ابن كثير. والله أعلم.

"الصحيحة" (٤/١٥٨، ١٦٣).

حُكْم من لم يوف بالميثاق

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «يقول الله لأهون أهل النار عذاباً يوم القيامة: يا ابن آدم! كيف وجدت مضجعك؟ فيقول: شر مضجع، فيقال له: لو كانت لك الدنيا وما فيها أكنت مفتدياً بها؟ فيقول: نعم، فيقول: كذبت قد أردت منك أهون من هذا، وأنت في صلب» وفي رواية: ظهر " آدم أن لا تشرك بي شيئاً ولا أدخلك النار، فأبيت إلا الشرك، فيؤمر به إلى النار».

قوله (وأنت في صلب آدم).

قال القاضي عياض: " يشير بذلك إلى قوله تعالى: {وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ..} الآية، فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يوف به فهو كافر، فمراد الحديث: أردت منك حين أخذت الميثاق، فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشرك". ذكره في "الفتح".

"الصحيحة" (١/٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٤).

جواب من خلق الله

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أحدكم يأتيه الشيطان فيقول: من خلقك؟ فيقول: الله، فيقول: فمن خلق الله؟! فإذا وجد ذلك أحدكم فليقرأ: أمنت بالله ورسله، فإن ذلك يذهب عنه».

«يأتي شيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟! فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «يوشك الناس يتساءلون بينهم حتى يقول قائلهم: هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله عز وجل؟ فإذا قالوا ذلك، فقولوا: {الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد} ثم ليتفل أحدكم عن يساره ثلاثا، وليستعذ من الشيطان».

فقه الحديث:

دلت هذه الأحاديث الصحيحة على أنه يجب على من وسوس إليه الشيطان بقوله: من خلق الله؟ أن ينصرف عن مجادلته إلى إجابته بما جاء في الأحاديث المذكورة، وخلصتها أن يقول: "أمنت بالله ورسله، الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. ثم يتفل عن يساره ثلاثا، ويستعيذ بالله من الشيطان، ثم ينتهي عن الانسياق مع الوسوسة.

وأعتقد أن من فعل ذلك طاعة لله ورسوله، مخلصا في ذلك أنه لا بد أن تذهب الوسوسة عنه، ويندحر شيطانه لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " فإن ذلك يذهب عنه ".

وهذا التعليم النبوي الكريم أنفع وأقطع للوسوسة من المجادلة العقلية في هذه القضية، فإن المجادلة قلما تنفع في مثلها. ومن المؤسف أن أكثر الناس في غفلة عن هذا التعليم النبوي الكريم، فتنبهوا أيها المسلمون، وتعرفوا إلى سنة نبيكم، واعملوا بها، فإن فيها شفاءكم وعزكم.

"الصحيحة" (١/١ - ٢٣٣ - ٢٣٦).

الإسلام والإيمان

تعريف الإسلام وبيان ما يخرج المرء منه

(دين) الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل وهو ظاهر غاية الظهور يمكن كل مميز من صغير وكبير وفصيح وأعجم وذكي وبليد أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك من إنكار كلمة، أو تكذيب، أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتياب في قول الله تعالى، أو رد لما أنزل، أو شك فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دل الكتاب والسنة على ظهور دين الإسلام وسهولة تعلمه وأنه يتعلمه لو افد ثم يولي في وقته، واختلاف تعليم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم فإن كان بعيد الوطن كضمام بن ثعلبة النجدي ووفد عبد القيس علمهم ما لم يسعهم جهله مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت بحيث يتعلم على التدريج أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه أجابه بحسب حاله وحاجته على ما تدل قرينة حال السائل كقوله: «قل آمنت بالله ثم استقم» وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا عن غيره من المرسلين إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق.

نقله الإمام عن شارح الطحاوية في "التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٩ - ١١٠) مقررًا.

هل يقبل الله تعالى من الناس ديناً غير الإسلام؟

[سئل الشيخ]:

كيف نوفق بين هاتين الآيتين {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ} (آل عمران ٨٥) ، وقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (المائدة ٦٩)؟

[فأجاب رحمه الله بقوله]: لا تعارض بين الآيتين كما يوهم السؤال، وذلك لأن آية الإسلام هي بعد أن تبلى دعوة الإسلام أولئك الأقوام الذين وصفهم الله عزوجل في الآية الثانية {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} وذكر منهم الصابئة، والصابئة حينما يذكرون يسبق إلى الذهن أن المقصود بهم: عبادة الكواكب لكنهم -في الحقيقة- كل قوم وقعوا في الشرك بعد أن كانوا من أهل التوحيد فالصابئة كانوا موحدين، ثم عرض لهم الشرك وعبادة الكواكب، فالذين ذكروا في هذه الآية هم المؤمنون منهم الموحدون، فهؤلاء قبل مجيء دعوة الإسلام هم كاليهود والنصارى، وهم ذكروا أيضاً في نفس السياق الذي ذكر فيه الصابئة فهؤلاء من كان منهم متمسكاً بدينه في زمانه، فهو من المؤمنين {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}.

ولكن بعد أن بعث الله عزوجل محمداً عليه الصلاة والسلام بدين الإسلام، وبلغت دعوة هذا الإسلام أولئك الناس من يهود ونصارى وصابئة، فلا يقبل منه إلا الإسلام. إذاً قوله تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا} أي: بعد مجيء الإسلام على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام، وبلوغ دعوة الإسلام إليه، فلا يقبل منه إلا الإسلام. وأما الذين كانوا قبل بعثة الرسول عليه الصلاة والسلام بالإسلام، أو الذين قد يوجدون اليوم على وجه الأرض ولم تبلغهم دعوة الإسلام أو بلغتهم دعوة الإسلام ولكن بلغتهم معرفة عن أساسها وحقيقتها، كما ذكرت في بعض المناسبات عن القاديانيين -مثلاً- الذين انتشروا في أوروبا وأمريكا يدعون إلى الإسلام لكن هذا الإسلام الذين يدعون إليه ليس من الإسلام في شيء، لأنهم يقولون بمجيء أنبياء بعد خاتم الأنبياء محمد عليه الصلاة والسلام، فهؤلاء الأقوام -من الأوربيين والأمريكيين الذين دعوا إلى الإسلام القادياني، ولم تبلغهم دعوة الإسلام الحق- على قسمين:

قسم منهم على دين سابق وهم متمسكون به، فعلى ذلك تحمل آية {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}.

وقسم انحرف عن هذا الدين -كما هو شأن كثير من المسلمين اليوم- فالحجة قائمة عليهم.

أما من لم تبلغهم دعوة الإسلام مطلقاً -سواء بعد الإسلام أو قبله-، فهؤلاء لهم معاملة خاصة في الآخرة، وهي أن الله عز وجل يبعث إليهم رسولاً يمتحنهم - كما امتحن الناس في الحياة الدنيا - فمن استجاب لذلك الرسول في عرصات يوم القيامة وأطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار.

"كيف يجب علينا أن نفسر القرآن" (ص ٢١ - ٢٣).

مسمى الإيمان غير مسمى الإسلام

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أسلم الناس وأمن عمرو بن العاص».

وفي الحديث أيضاً إشارة إلى أن مسمى الإسلام غير الإيمان، وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً، والحق ما ذهب إليه جمهور السلف من التفريق بينهما لدلالة الكتاب والسنة على ذلك فقال تعالى: {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا، ولما يدخل الإيمان في قلوبكم} وحديث جبريل في التفريق بين الإسلام والإيمان معروف مشهور، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتاب "الإيمان" (ص ٣٠٥ طبع المكتب الإسلامي).

"والرد إلى الله ورسوله في مسألة الإسلام والإيمان يوجب أن كلا من الاسمين وإن كان مسماه واجباً، ولا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمناً مسلماً، فالحق في ذلك ما بينه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث جبريل، فجعل الدين وأهله ثلاث طبقات: أولها الإسلام، وأوسطها الإيمان، وأعلىها الإحسان، ومن وصل إلى العليا، فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمناً".

ومن شاء بسط الكلام على هذه المسألة مع التحقيق الدقيق فليرجع إلى الكتاب المذكور، فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع.

"الصحيحة" (١/ ٢٨٨/ ٢٩٠).

باب منه

[ادعى بعضهم أنه] يقع كثيراً في القرآن وفي السنة [أن] يعطف بالشيء على الشيء، ويراد بالتالي نفس الأول كما في قوله: {إن المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات}، فغاير بينهما بحرف العطف، ومعلوم أن المسلمين هم المؤمنون، والمؤمنين هم المسلمون".

فأقول: هذا غير معلوم، بل العكس هو الصواب، كما شرح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وبخاصة منها كتابه "الإيمان"، ولذلك قال في "مختصر الفتاوى المصرية" (ص ٥٨٦): "الذي عليه جمهور سلف المسلمين: أن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، فالمؤمن أفضل من المسلم، قال تعالى: {قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا} ". فالآية كما ترى حجة عليه، ويؤيد ذلك تمامها: {القانتين والقانتات ...} الآية: فإن من الظاهر بداهة أنه ليس كل مسلم قانتاً!

"الصحيحة" (٦/ ٣٦٧/ ١).

هل حب الوطن من الإيمان؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«حب الوطن من الإيمان».

(موضوع).

ومعناه غير مستقيم إذ إن حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه، كل ذلك غريزي في الإنسان لا يمدح بحبه ولا هو من لوازم الإيمان، ألا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هذا الحب لا فرق في ذلك بين مؤمنهم وكافرهم؟!

"الضعيفة" (١/ ١١٠).

المؤمن كلما كان أقوى إيماناً ازداد ابتلاءً

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب (وفي رواية: قدر) دينه، فإن كان دينه صلباً اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على حسب دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض ما عليه خطيئة».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، إن كان أحدهم ليبتلى بالفقر، حتى ما يجد أحدهم إلا العباءة التي يحويها، وإن كان أحدهم ليفرح بالبلاء كما يفرح أحدكم بالرخاء».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن من أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

في هذه الأحاديث دلالة صريحة على أن المؤمن كلما كان أقوى إيماناً، ازداد ابتلاءً وامتحاناً، والعكس بالعكس، ففيها رد على ضعفاء العقول والأحلام الذين يظنون أن المؤمن إذا أصيب ببلاء كالجس أو الطرد أو الإقالة من الوظيفة ونحوها أن ذلك دليل على أن المؤمن غير مرضي عند الله تعالى! وهو ظن باطل، فهذا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو أفضل البشر، كان أشد الناس حتى الأنبياء بلاء، فالبلاء غالباً دليل خير، وليس نذير شر، كما يدل على ذلك أيضاً الحديث الآتي:

" إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوما ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط "

"الصحيحه" (١ / ١ / ٢٧٣ - ٢٧٦).

الإيمان: تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان وهو يزيد وينقص والرد على
من أنكر ذلك

[وصف أبوغدة شارح الطحاوية ابن أبي العز بالإمامة، فأراد الألباني إلزامه
ببعض أهم المسائل العقدية التي قررها الشارح في عقيدته والتي يعلم الشيخ الألباني
إنكار أبي غدة أو شيخه الكوثري لها فقال الإمام:]

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له
من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام
المشهور من قلبٍ مخلصٍ فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت
الأخرى فذلك مما يؤيد - مع الأسف - ما رميته به من المداراة.

[فذكر أربع مسائل ثم قال:]

المسألة الخامسة: يقول "الإمام" [أي: ابن أبي العز] تبعاً للأئمة مالك والشافعي
وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهوية وسائر أهل الحديث وأهل المدينة:

إن الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. وقالوا: يزيد
وينقص.

وشيخك تعصباً لأبي حنيفة يخالفهم مع صراحة الأدلة التي تؤيدهم من الكتاب
والسنة وأثار السلف الصالح رضي الله عنهم، بل ويغمز منهم جميعاً مشيراً إليهم بقوله
في "التأنيب" (ص ٤٤ - ٤٥) إلى "أناس صالحون" يشير أنهم لا علم عندهم فيما ذهبوا
إليه ولا فقه، وإنما الفقه عند أبي حنيفة دونهم، ثم يقول: إنه الإيمان والكلمة، وإنه
الحق والصراح. وعليه فالسلف وأولئك الأئمة الصالحون (!) هم عنده على الباطل في
قولهم: بأن الأعمال من الإيمان، وأنه يزيد وينقص. وقد نقل أبو غدة كلام شيخه الذي
نقلنا موضوع الشاهد منه، نقله بحرفه، في التعليق على "الرفع والتكميل" (ص ٦٧ -
٦٩)، ثم أشار إليه في مكان آخر منه ممجداً به ومكبراً له بقوله (ص ٢١٨):

وانظر لزاماً ما سبق نقله تعليقاً فإنك لا تظفر بمثله في كتاب ثم أعاد الإشارة إليه
(ص ٢٢٣) مع بالغ إعجابه به. وظني به أنه يجهل - أن هذا التعريف للإيمان الذي زعم
شيخه أنه الحق الصراح - مع ما فيه من المخالفة لما عليه السلف كما عرفت، مخالف
لما عليه المحققون من علماء الحنفية أنفسهم الذين ذهبوا إلى:

أن الإيمان هو التصديق فقط ليس معه الإقرار! كما في "البحر الرائق" لابن نجيم الحنفي (١٢٩ / ٥) ، والكوثري في كلمته المشار إليها يحاول فيها أن يصور للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي، يشير بذلك إلى أن الأعمال ليست ركناً أصلياً، ثم يتناسى أنهم يقولون بأنه يزيد وينقص، وهذا ما لا يقول به الحنفية إطلاقاً، بل إنهم قالوا في صدد بيان الألفاظ المكفرة عندهم: وبقوله: الإيمان يزيد وينقص كما في "البحر الرائق" - "باب أحكام المرتدين!" فالسلف على هذا كفار عندهم مرتدون!! راجع شرح الطحاوية (ص ٣٣٨ - ٣٦٠) و"التنكيل" (٢/ ٣٦٢ - ٣٧٣) الذي كشف عن مراوغة الكوثري في هذه المسألة.

وليعلم القارئ الكريم أن أقل ما يقال في الخلاف المذكور في المسألة أن الحنفية يتجاهلون أن قول أحدهم - ولو كان فاسقاً فاجراً -: أنا مؤمن حقاً، ينافي مهما تكلفوا في التأويل - التآديب مع القرآن ولو من الناحية اللفظية على الأقل الذي يقول: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا}.

فليتأمل المؤمن الذي عافاه الله تعالى مما ابتلى به هؤلاء المتعصبة، من هو المؤمن حقاً عند الله تعالى، ومن هو المؤمن حقاً عند هؤلاء؟!

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٧ - ٥٨)

قول القلب وعمله ركن في الإيمان والرد على غلاة المرجئة في ذلك

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«حضر ملك الموت عليه السلام رجلاً يموت فلم يجد فيه خيراً، وشق عن قلبه فلم يجد فيه شيئاً، ثم فك عن لحييه فوجد طرف لسانه لاصقاً بحنكه يقول: لا إله إلا الله، فغفر الله له بكلمة الإخلاص».

(منكر).

ثم إن الحديث منكر عندي يناقض بعضه آخره، لأن قوله: لا إله إلا الله، لا ينفعه ما دام لم يوجد في قلبه شيء من الإيمان إلا على مذهب بعض المرجئة الغلاة الذين لا يشترطون مع القول الإيمان القلبي. فتأمل.

"الضعيفة" (٦/٩٩، ١٠١).

العمل سبب لا بد منه لدخول الجنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لن يدخل أحدا منكم عمله الجنة [ولا ينجيه من النار]، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا - [وأشار بيده هكذا على رأسه:] - إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة، [مرتين أو ثلاثا] [فسددوا وقاربوا] [وأبشروا] [واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا] [واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل]».

اعلم أن هذا الحديث قد يشكل على بعض الناس، ويتوهم أنه مخالف لقوله تعالى: {وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون} ونحوها من الآيات والأحاديث الدالة على أن دخول الجنة بالعمل، وقد أجيب بأجوبة أقربها إلى الصواب: أن الباء في قوله في الحديث: "بعمله" هي باء الثمنية، والباء في الآية باء السببية، أي أن العمل الصالح سبب لا بد منه لدخول الجنة، ولكنه ليس ثمنا لدخول الجنة، وما فيها من النعيم المقيم والدرجات

"الصحيحة" (٦/١٩٥، ١٩٨).

لا يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال

[قال الشيخ في مقدمة تحقيقه على رياض الصالحين تحت عنوان "فوائد متفرقة"]:

الحديث (٨) "وعن أبي هريرة ... إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم. رواه مسلم".

قلت: وزاد مسلم وغيره في رواية: "وأعمالكم"، وهو مخرج في "غاية المرام في تخريج الحلال والحرام" (٤١٠). وهذه الزيادة هامة جداً؛ لأن كثيراً من الناس يفهمون الحديث بدونها فهماً خاطئاً، فإذا أنت أمرتهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية، أجاوبك بأن العمدة على ما في القلب، واحتجوا على زعمهم بهذا الحديث، دون أن يعلموا بهذه الزيادة

الصحيحة الدالة على أن الله تبارك وتعالى ينظر أيضًا إلى أعمالهم، فإن كانت صالحة قبلها وإلا ردها عليهم كما تدل على ذلك عديد من النصوص كقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد".

والحقيقة أنه لا يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال، ولا صلاح الأعمال إلا بصلاح القلوب. وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير: ".... ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، إذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب" (الحديث ٥٩٣). وحديثه الآخر: "لتسؤنَّ صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم". أي قلوبكم (الحديث ١٠٩٦). وقوله صلى الله عليه وسلم: إن الله جميل يحب الجمال". وهو وارد في الجمال المادي المشروع خلافا لظن الكثيرين ..

وإذا عرفت هذا ، فمن أفحش الخطأ الذي رأيت في هذا الكتاب: "الرياض" في جميع نسخه المخطوطة والمطبوعة التي وقفت عليها، أن الزيادة المذكورة قد استدركها المصنف - رحمه الله تعالى- في الحديث (١٥٧٨) لكن قلمه أو قلم كاتبه انحرف بها فوضعها في مكان مفسد للمعنى. فوقع في هكذا: ".... ولا إلى صوركم وأعمالكم ، ولكن ينظر ... " وانطلى ذلك على جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، ولا أستثنى من ذلك مصححي الطبعة المنيرية ولا غيرها. بل لقد انطلى أمرها على الشارح ابن علان نفسه ، فشرح الحديث على القلب! فقال: (٤/٤٠٦): "أي أنه تعالى لا يرتب الثواب على كبر الجسم ، وحسن الصورة، وكثرة العمل!" وهذا الشرح مما لا يخفى بطلانه لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح ، معارض للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة على أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرة وقلة. من ذلك قوله تعالى: [وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا] {الأنعام:١٣٢}. وقوله في الحديث القدسي: ".... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله" الحديث (١٣٣). وكيف يعقل أن لا ينظر الله إلى العمل كالأجساد والصور ، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان كما قال تعالى: [ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ] (٣٢). {النحل الآية:٣٢}. فتأمل كم يبعد التقليد أهله عن الصواب ، ويلقى بهم في وادٍ من الخطأ سحيق. وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنة في أمهات كتبها المعتمدة المصححة ، والله المستعان.

"تحقيق رياض الصالحين" (ص ٢١ - ٢٣).

الرد على من أخرج العمل من مسمى الإيمان

-[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان": هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان. وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان وأنه في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفةً حقيقيةً في إنكارهم أن العمل من الإيمان لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ونقصه بالمعصية مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ - ٣٨٧) ولكن الحنفية أصرروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً بل باطلاً ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجاً منها بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة الحديث "الإيمان بضع وسبعون شعبة ... " مع احتجاج كل أئمة الحديث به ومنهم البخاري ومسلم في "صحيحهما" وهو مخرج في "الصحيحه" (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً؛ وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، كيف وهم بناءً، على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً - أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقاً، والله عز وجل يقول: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقاً} (الأنفال: ٢ - ٤) {ومن أصدق من الله قيلاً} (النساء: ٢٢).

وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصيمهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب.

وأعرف شخصاً من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلاً: ... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء

التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: "الإيمان" فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٦ - ٦٩).

رد قول من أخرج الأعمال من الإيمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم وهو مؤمن».

الحقيقة أن الحديث وإن كان مؤولاً، فهو حجة على الحنفية الذين لا يزالون مصرين على مخالفة السلف في قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فالإيمان عندهم مرتبة واحدة، فهم لا يتصورون إيماناً ناقصاً، ولذلك يحاول الكوثري رد هذا الحديث، لأنه بعد تأويله على الوجه الصحيح يصير حجة عليهم، فإن معناه: "وهو مؤمن إيماناً كاملاً". قال ابن بطال: "وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل، لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممن لا يعصي" ذكره الحافظ (٢٨/١٠).

ومثله ما نقله (٤٩ / ١٢) عن الإمام النووي قال: "والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، والمراد نفي كماله، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا ما نيل، ولا عيش إلا عيش الآخرة". ثم أيده الحافظ في بحث طويل ممتع، فراجع. ومن الغرائب أن الشيخ القاري مع كونه حنفياً متعصباً فسر الحديث بمثل ما تقدم عن ابن بطال والنووي، فقال في "المرقاة" (١ / ١٠٥): "وأصحابنا تأولوه بأن المراد المؤمن الكامل.."، ثم قال: "على أن الإيمان هو التصديق، والأعمال خارجة عنه!" فهذا يناقض ذلك التأويل. فتأمل.

"الصحيحة" (١٢٦٩/٢/٦، ١٢٧٦ - ١٢٧٧).

الاعتقاد بأن الإيمان مجرد التصديق دون الأعمال من أقبح الغلط وأعظمه

[نقل الشيخ كلاماً لابن القيم في ذلك مقررأ فقال]:

قال بعض المحققين: (المطلوب في المسائل العملية أمران: العلم والعمل، والمطلوب في العلميات العلم والعمل أيضاً، وهو حب القلب وبغضه، حبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه للباطل الذي يخالفها، فليس العمل مقصورأ على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع، فكل مسألة علمية، فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، وذلك عمل بل هو أصل العمل.

وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال! وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيراً من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - غير شاكين فيه، غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب، من حب ما جاء به، والرضا به وإرادته، والموالاتة له والمعاداة عليه.

فلا تهمل هذا الموضوع، فإنه مهم جداً، به تعرف حقيقة الإيمان، فالمسائل العلمية عملية، والمسائل العملية علمية، فإن الشارع لم يكتف من المكلفين في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل".

"وجوب الأخذ بحديث الأحاد" (ص ٢٦ - ٢٧).

أهمية العمل وخطر التواكل

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

- «كان فيمن كان قبلكم رجل مسرف على نفسه، وكان مسلماً، كان إذا أكل طعاماً طرح تفالة طعامه على مزبلة، فكان يأوي إليها عابداً، فإن وجد كسرة أكلها وإن وجد بقلة أكلها، وإن وجد عرقاً تعرقه ... (الحديث وفيه): فأمر الله عز وجل بذلك الملك فأخرج من النار جمرة ينفذ فأعيد كما كان، فقال: يا رب هذا الذي كنت أكل من

مزيلته قال: فقال الله عز وجل: خذ بيده فأدخله الجنة من معروف كان منه إليك لم يعلم به، أما لو علم به ما أدخلته النار».

(باطل).

وإن مثل هذا الحديث ليفتح باباً كبيراً على الناس من التواكل والتكاسل عن القيام بما أمر الله به، والانتهاز عما نهى عنه، والاعتماد على الأعمال العادية التي لا يقصد بها التقرب إلى الله، متعللين بأنه عسى أن ينتفع بها بعض الناس فيغفر الله لنا!!

"الضعيفة" (٢/ ٢٨٩ - ٢٩١).

باب التفاضل يكون بالإيمان والعمل الصالح

من المقطوع به شرعاً أن التفاضل إنما يكون بالإيمان والعمل الصالح وليس بالحسب والنسب.

"الصحيحة" (٧/ ١/ ٦٤٥).

المدح والقدح للإنسان إنما يكونان على العمل الصالح

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إنما الأسود لبطنه وفرجه». (موضوع).

[الحديث] باطل ظاهر البطلان؛ لمخالفته لما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام أن المدح والقدح ليس على اللون والجنس؛ وإنما على العمل الصالح؛ [إن أكرمكم عند الله أتقاكم] [١٣/ الحجرات]، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى».

"الضعيفة" (٧/ ٢٠٢ - ٢٠٣).

العمل على قدر العلم بالله

[عن] عبد الله بن الشخير عن أبيه قال:

أتيت رسول الله وهو يصلي ولجوفه أزيز كأزيز المرجل من البكاء.

(صحيح).

أي غليان كغليان القدر. وهذا دليل على كمال خوفه - صلى الله عليه وآله وسلم - من ربه، ومعلوم أن العمل على قدر العلم والمعرفة، وهو - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد العارفين بالله ...

"مختصر الشمائل" (ص ١٦٩).

أحوال العمل مع الإيمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أبشروا وبشروا الناس من قال لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة».

هذا وقد اختلفوا في تأويل حديث الباب وما في معناه من تحريم النار على من قال لا إله إلا الله على أقوال كثيرة ذكر بعضها المنذري في "الترغيب" (٢/٢٣٨) وترى سائرهما في "الفتح".

والذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر وبه تجتمع الأدلة ولا تتعارض، أن تحمل على أحوال ثلاثة:

الأولى: من قام بلوازم الشهاداتين من التزام الفرائض والابتعاد عن الحرمات، فالحديث حينئذ على ظاهره، فهو يدخل الجنة وتحرم عليه النار مطلقاً.

الثانية: أن يموت عليها، وقد قام بالأركان الخمسة ولكنه ربما تهاون ببعض الواجبات وارتكب بعض المحرمات، فهذا ممن يدخل في مشيئة الله ويغفر له كما في الحديث الآتي بعد هذا وغيره من الأحاديث المكفرات المعروفة.

الثالثة: كالذي قبله ولكنه لم يقم بحقها ولم تحجزه عن محارم الله كما في حديث أبي ذر المتفق عليه: " وإن زنى وإن سرق ... " الحديث، ثم هو إلى ذلك لم يعمل من الأعمال ما يستحق به مغفرة الله، فهذا إنما تحرم عليه النار التي وجبت على الكفار، فهو وإن دخلها، فلا يخلد معهم فيها بل يخرج منها بالشفاعة أو غيرها ثم يدخل الجنة ولا بد، وهذا صريح في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «من قال لا إله إلا الله نفعته يوماً من دهره، يصيبه قبل ذلك ما أصابه». وهو حديث صحيح كما سيأتي في تحقيقه إن شاء الله برقم (١٩٣٢). والله سبحانه وتعالى أعلم.

"الصحيحة" (٣/ ٢٩٩، ٢٩٧، - ٣٠٠).

هل الأعمال الواجبة شرط صحة الإيمان؟

عن أنس بن مالك قال: خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال في الخطبة: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له»

(صحيح لغيره).

قلت: فيه - كما ترجم له المؤلف- [أي الهيثمي في الموارد حيث ترجم له بقوله: باب فيما يخالف كمال الإيمان] رد صريح على بعض الجهلة الذين يقولون بأن الأعمال الواجبة شرط صحة الإيمان، فإذا تركه كفر وخرج من الملة بزعمهم! ذلك لأن أداء الأمانة والوفاء بالعهد من الواجبات، ومع ذلك لا يوجد أحد من أهل العلم يقول بأنها شرط صحة؛ ما دام المخالف مؤمناً بالوجوب، معترفاً بذنبه غير مستكبر، فهل من معتبر؟!

ويراجع لهذا رسالتي "حكم تارك الصلاة".

"صحيح موارد الظمان" (١/ ١١٢).

الشهادة لا يبطلها الإخلال بشيء من أعمال الجوارح الواجبة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ثلاثة لا يُقبل لهم شهادة أن لا إله إلا الله: الراكب والمركوب، والراكبة والمركوبة، والإمامُ الجائر».

(موضوع).

ثم إنني أقول: هذا الحديث عندي موضوع باطل، ظاهر البطلان؛ لأنه مخالف لما عليه أهل السنة: أن الشهادة لا يبطلها الإخلال بشيء من أعمال الجوارح الواجبة؛ لقوله تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء}، إلى غير ذلك من النصوص الثابتة التي يرد بها العلماء على أهل الأهواء؛ كالإباضية والخوارج، ومن جرى مجراهم، وضل ضلالهم من جهلة العصر الحاضر. فالعجب كيف خلت منه كتب الموضوعات، مثل "موضوعات ابن الجوزي"، و"اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية" للسيوطي، و"ذيل الموضوعات" له؛ فضلاً عن "العلل المتناهية" لابن الجوزي، وغيرها.

"الضعيفة" (١٤ / ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩).

بيان أن الموجد لا يخلد في النار مهما كان فعله مخالفاً لما يسلمتزمه الإيمان ويوجبه

من الأعمال

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كَانَ رَجُلٌ مَمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ؛ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ لِأَهْلِهِ: انظروا! إذا أنا متُّ أن يحرقوه حتى يدعوه حمماً، ثم اطحنوه، ثم اذروه في يوم ريح، [ثم اذروا نصفه في البر، ونصفه في البحر، فوالله؛ لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين]، فلما مات فعلوا ذلك به، [فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه]، فإذا هو [قائم] في قبضة الله، فقال الله عز وجل: يا ابن آدم! ما حملك على ما فعلت؟ قال: أي رب! من مخافتك (وفي طريق آخر: من خشيتك وأنت أعلم)، قال: فغفر له بها، ولم يعمل خيراً قطُّ إلا التوحيد».

واعلم أن قوله في حديث الترجمة: "إلا التوحيد" مع كونها صحيحة الإسناد، فقد شكك فيها الحافظ ابن عبد البر من حيث الرواية، وإن كان قد جزم بصحتها من حيث الدراية، فكأنه لم يقف على إسنادها، لأنه علقها على أبي رافع عن أبي هريرة، فقال رحمه الله (١٨ / ٤٠):

"وهذه اللفظة- إن صحت- رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل، وإن لم تصح من جهة النقل؛ فهي صحيحة من جهة المعنى، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها، لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار؛ لأن الله عز وجل قد أخبر أنه {لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} لمن مات كافراً، وهذا ما لا مدفع له، ولا خلاف فيه بين أهل القبلة.

والدليل على أن الرجل كان مؤمناً قوله حين قيل له "لم فعلت هذا؟" فقال: "من خشيتك يا رب!". والخشية لا تكون إلا لمؤمن مصدق؛ بل ما تكاد تكون إلا لمؤمن عالم؛ كما قال الله عز وجل: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} (فاطر: ٢٨)، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ومستحيل أن يخافه من لا يؤمن به. وهذا واضح لمن فهم وألهم رشده.

وأما قوله: "لئن قدر الله علي؛ فقد اختلف العلماء في معناه؛ فقال منهم قائلون: هذا رجل جهل بعض صفات الله عز وجل، وهي القدرة، فلم يعلم أن الله على كل ما يشاء قدير، قالوا: ومن جهل صفة من صفات الله عز وجل، وآمن بسائر صفاته وعرفها؛ لم يكن بجهله بعض صفات الله كافراً. قالوا: وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله.

وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين.

وقال آخرون: أراد بقوله: "لئن قدر الله علي" من القدر الذي هو القضاء، وليس من باب القدرة والاستطاعة في شيء. قالوا: وهو مثل قول الله عز وجل في ذي النون: {إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ} (الأنبياء: ٨٧).

وللعلماء في تأويل هذه اللفظة قولان:

أحدهما: أنها من التقدير والقضاء.

والآخر: أنها من التقدير والتضييق.

وكل ما قاله العلماء في تأويل هذه الآية فهو جائز في تأويل هذا الحديث في قوله: "لئن قدر الله علي"، فأحد الوجهين تقديره: كأن الرجل قال: لئن كان سبق في قدر الله وقضائه أن يعذب كل ذي جرم على جرمه؛ ليعذبني الله على إجرامي وذنوبي عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين غيري.

والوجه الآخر: تقديره: والله! لئن ضيق الله علي وبالغ في محاسبتي وجزائي على ذنوبي ليكون ذلك. ثم أمر بأن يحرق بعد موته من إفراط خوفه.

وأما جهل هذا الرجل بصفة من صفات الله في علمه وقدره؛ فليس ذلك بمخرجه من الإيمان، ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن القدر. ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به، وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين، أو يكونوا حين سؤالهم عنه غير مؤمنين.

وروى الليث عن أبي قبيل عن شُفَيِّ الأصبغي عن عبد الله بن عمرو بن العاص - فذكر حديثاً في القدر، وفيه: فقال أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: بأي شيء نعمل إن كان الأمر قد فرغ منه؟^(١)، فهؤلاء أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهم العلماء الفضلاء - سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل؛ لا سؤال متعنت معاند، فعلمهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما جهلوا من ذلك، ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه، ولو كان لا يسعهم جهله وقتاً من الأوقات؟ لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان، وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم، ولجعله عموداً سادساً للإسلام، فتدبر واستعن بالله.

فهذا الذي حضرني على ما فهمته من الأصول ووعيته، وقد أدت اجتهادي في تأويل حديث هذا الباب كله ولم آل، وما أبرئ نفسي، وفوق كل ذي علم عليم. وبالله التوفيق".

هذا كله كلام الحافظ ابن عبد البر، وهو كلام قوي متين يدل على أنه كان إماماً في العلم والمعرفة بأصول الشريعة وفروعها، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

وخلاصته؛ أن الرجل النباش كان مؤمناً موحداً، وأن أمره أولاده بحرقه ... إنما كان إما لجهله بقدره الله تعالى على إعادته - وهذا ما أستبعده أنا - أو لفرط خوفه من عذاب

(١) رواه أحمد والترمذي وصححه، وهو مخرج في "الصحيحة" (٨٤٨)، و"المشكاة" (٩٦)، وحديث عمران الذي أشار إليه متفق عليه، وهو مخرج في "ظلال الجنة" (٤١٢ و٤١٣)، وفيه حديث عمر (١٧٠).

ربه، فغطى الخوف على فهمه؛ كما قال ابن الملقن فيما ذكره الحافظ (٣١٤ / ١١)، وهو الذي يترجح عندي من مجموع روايات قصته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وسواء كان هذا أو ذلك؛ فمن المقطوع به أن الرجل لم يصدر منه ما ينافي توحيده، ويخرج به من الإيمان إلى الكفر؛ لأنه لو كان شيء من ذلك لما غفر الله له؛ كما تقدم تحقيقه من ابن عبد البر.

ومن ذلك يتبين بوضوح أنه ليس كل من وقع في الكفر من المؤمنين وقع الكفر عليه وأحاط به. ومن الأمثلة على ذلك: الرجل الذي كان قد ضلت راحلته، وعليها طعامه وشرابه، فلما وجدها قال من شدة فرحه:

"اللهم! أنت عبدي وأنا ربك!"^(١).

وفي ذلك كله رد قوي جداً على فئتين من الشباب المغرورين بما عندهم من علم ضحل: الفئة الأولى: الذين يطلقون القول بأن الجهل ليس بعذر مطلقاً؛ حتى ألف بعض المعاصرين منهم رسالة في ذلك!

والصواب الذي تقتضيه الأصول والنصوص التفصيل؛ فمن كان من المسلمين يعيش في جو إسلامي علمي مصفى، وجهل من الأحكام ما كان منها معلوماً من الدين بالضرورة- كما يقول الفقهاء- فهذا لا يكون معذوراً؛ لأنه بلغته الدعوة وأقيمت الحجة.

وأما من كان في مجتمع كافر لم تبلغه الدعوة، أو بلغته وأسلم؛ ولكن خفي عليه بعض تلك الأحكام لحدائثة عهده بالإسلام، أو لعدم وجود من يبلغه ذلك من أهل العلم بالكتاب والسنة؛ فمثل هذا يكون معذوراً.

ومثله- عندي- أولئك الذين يعيشون في بعض البلاد الإسلامية التي انتشر فيها الشرك والبدعة والخرافة، وغلب عليها الجهل، ولم يوجد فيهم عالم يبين لهم ما هم فيه من الضلال، أو وجد ولكن بعضهم لم يسمع بدعوته وإنذاره؛ فهؤلاء أيضاً معذورون بجامع اشتراكهم مع الأولين في عدم بلوغ دعوة الحق إليهم؛ لقوله تعالى: {الْأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ} (الأنعام: ١٩) وقوله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}

(١) رواه مسلم (٩٣ / ٨)، ومن طريقه البيهقي في "شرح السنة" (٨٧ / ٥) وصححه من حديث أنس، وعزاه الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٥ / ٤) لمسلم من حديث النعمان بن بشير أيضاً بزيادة " اللهم! أنت .."، وهو وهم؛ فإنه عنده دون الزيادة، وكذلك أخرجه أحمد (٢٧٣ / ٤ و ٢٧٥) عن النعمان، والبخاري، ومسلم أيضاً من طريق أخرى عن أنس مختصراً، وأخرجه من حديث ابن مسعود مطولاً؛ غير أن البخاري أوقفه. ومسلم، وابن حبان (٦٢٠ / ٩ - ٢ / ٢) والإحسان، وأحمد (٣١٦ / ٢) و (٥٠٠) عن أبي هريرة مختصراً نحو روايتهما عن أنس.

(الإسراء: ١٥)، ونحو ذلك من الأدلة التي تفرع منها تبني العلماء عدم مؤاخذاة أهل الفترة؛ سواء كانوا أفراداً أو قبائل أو شعوباً؛ لاشتراكهم في العلة؛ كما هو ظاهر لا يخفى على أهل العلم والنهي.

ومن هنا يتجلى لكل مسلم غيور على الإسلام والمسلمين عظم المسؤولية الملقاة على أكتاف الأحزاب والجماعات الإسلامية الذين نصبوا أنفسهم للدعوة للإسلام، ثم هم مع ذلك يدعون المسلمين على جهلهم وغفلتهم عن الفهم الصحيح للإسلام، ولسان حالهم يقول- كما قال لي بعض الجهلة بهذه المناسبة:- "دعوا الناس في غفلاتهم!" بل وزعم أنه حديث شريف!! أو يقولون- كما تقول العوام في بعض البلاد:- "كل مين على دينه، الله يعينه!" وهذا خطأ جسيم لو كانوا يعلمون، ولكن صدق من قال: "فاقد الشيء لا يعطيه".!

والفئة الثانية: نابتة نبتت في هذا العصر؛ لم يؤتوا من العلم الشرعي إلا نزريراً يسيراً، وبخاصة ما كان منه متعلقاً بالأصول الفقهية، والقواعد العلمية المستقاة من الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح، ومع ذلك؛ اغتروا بعلمهم فانطلقوا يبدعون كبار العلماء والفقهاء، وربما كفروهم لسوء فهم أو زلة وقعت منهم، لا يرقبون فيهم (إلاً ولا ذمة)، فلم يشفع عندهم ما عرفوا به عند كافة العلماء من الإيمان والصالح والعلم، وما ذلك إلا لجهلهم بحقيقة الكفر الذي يخرج به صاحبه من الإيمان؛ ألا وهو الجحد والإنكار لما بلغه من الحجة والعلم؛ كما قال تعالى في قوم فرعون: {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ، وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ} (النمل: ١٣، ١٤). وقال في الذين كفروا بالقرآن: {ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ} (فصلت: ٢٨) ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاويه (١٦ / ٤٣٤ - مجموع الفتاوى):

" لا يجوز تكفير كل من خالف السنة؛ فليس كل مخطئ كافراً، لا سيما في المسائل التي كثر فيها نزاع الأمة ".

يشير إلى مثل مسألة كلام الله وأنه غير مخلوق، ورؤية الله في الآخرة، واستواء الله على عرشه، وعلوه على خلقه؛ فإن الإيمان بذلك واجب، وجحدها كفر، ولكن لا يجوز تكفير من تأولها من المعتزلة والخوارج والأشاعرة بشبهة وقعت لهم؛ إلا من أقيمت عليه الحجة وعاند.

وهذا هو المثال بين أيدينا: الرجل النباش؟ فإنه مع شكه في قدرة الله على بعثه غفر الله له؛ لأنه لم يكن جاحداً معانداً؛ بل كان مؤمناً بالله وبالبعث على الجملة دون تفصيل لجهله. قال شيخ الإسلام بعد أن ساق الحديث برواية " الصحيح " وذكر أنه

حديث متواتر (١٢ / ٤٩١):

" وهنا أصلان عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله تعالى؛ وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير.

والثاني: متعلق باليوم الآخر؛ وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت، ويجزيه على أعماله. ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل عملاً صالحاً - وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه-؛ غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح."

ولهذا؛ فإني أنصح أولئك الشباب أن يتورعوا عن تبديع العلماء وتكفيرهم، وأن يستمروا في طلب العلم حتى ينبغوا فيه، وأن لا يغتروا بأنفسهم، ويعرفوا حق العلماء وأسبقيتهم فيه، وبخاصة من كان منهم على منهج السلف الصالح كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، وألفت نظرهم إلى "مجموع الفتاوى" فإنه "كُنَيْفٌ مُلِيءٌ علماً"، وبخاصة إلى فصول خاصة في هذه المسألة الهامة "التكفير"، حيث فَرَّقَ بين التكفير المطلق وتكفير المعين، وقال في أمثال أولئك الشباب:

"ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين؛ إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه."

يعني الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق. ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة؛ وأمثالهم.

فأقول: وملاحظة هذا الفرق هو الفيصل في هذا الموضوع الهام، ولذلك فإني أحث الشباب على قراءته وتفهمه من "المجموع" (١٢ / ٤٦٤ - ٥٠١) الذي ختمه بقوله: "وإذا عُرف هذا؛ فتكفير (المعين) من هؤلاء الجهال وأمثالهم- بحيث يحكم عليه أنه من الكفار- لا يجوز الإقدام عليه؛ إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت مقالته لا ريب أنها كفر، (يعني: الدعاة إلى البدعة). وهكذا الكلام في تكفير جميع (المعينين)؛ مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين- وإن أخطأ وغلط- حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن

ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة".

هذا؛ وفي الحديث دلالة قوية على أن الموحد لا يخلد في النار؛ مهما كان فعله مخالفاً لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية، وإن مما يؤكد ذلك ما تواتر في أحاديث الشفاعة؛ أن الله يأمر الشافعين بأن يخرجوا من النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان. ويؤكد ذلك حديث أبي سعيد الخدري أن الله تبارك وتعالى يخرج من النار ناساً لم يعملوا خيراً قط، ويأتي تخريجه وبيان دلالته على ذلك، وأنه من الأدلة الصريحة الصحيحة على أن تارك الصلاة المؤمن بوجوبها يخرج من النار أيضاً ولا يخلد فيها، فانظره بالرقم (٣٠٥٤).

"الصحيحة" (١١٦ - ١٠٥/١/٧).

الإيمان يزيد وينقص

الإيمان يزيد وينقص، وزيادته الطاعة ونقصانه المعصية.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٤٠).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته ونقصه كفر».

(موضوع).

قلت: وهذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصروفة بزيادة الإيمان كقوله تعالى: { ... ليزداد الذين آمنوا إيماناً ... } (الفتح: ٤) فكفى بهذا دليلاً على بطلان مثل هذا الحديث وإن قال بمعناه جماعة.

"الضعيفة" (٦٧٧/١ - ٦٧٨).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا سئل أحدكم: أمؤمن أنت؟ فلا يشك».

(منكر).

وهو ... مخالف للآثار السلفية المجمععة على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، وقد تفرع منه جواز الاستثناء فيما إذا سئل المؤمن-كما في الآثار:- هل أنت مؤمن؟ أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، خلافاً لما في حديث ابن بديل. وذلك مشروح في كتب السنة والعقيدة، ومنها كتاب الإمام الطبري المتقدم "تهذيب الآثار"، وغيرها، فليرجع إليها من شاء، فمن كان على علم بها مسبقاً؛ كان عوناً له على تحقيق القول في حديث ابن بديل والقطع بأنه حديث منكر. والله الموفق.

"الضعيفة" (٦/١٤٨، ١٥٢).

باب منه

من شاء الاطلاع على الأحاديث الواردة في زيادة الإيمان ونقصانه وكذا الآثار من الصحابة والتابعين فليرجع إلى كتاب الإيمان لأبي بكر بن أبي شيبة الذي قمنا بتحقيقه.

"التعليق على التنكيل" (٢/٣٦٥).

رد قول من أنكر أن الإيمان يزيد وينقص

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم وهو مؤمن».

الحقيقة أن الحديث وإن كان مؤولاً، فهو حجة على الحنفية الذين لا يزالون مصرين على مخالفة السلف في قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فالإيمان عندهم مرتبة واحدة، فهم لا يتصورون إيماناً ناقصاً، ولذلك يحاول الكوثري رد هذا الحديث، لأنه بعد تأويله على الوجه الصحيح يصير حجة عليهم، فإن معناه: "وهو مؤمن إيماناً

كاملاً". قال ابن بطلال: "وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل، لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممن لا يعصي" ذكره الحافظ (٢٨/١٠).

ومثله ما نقله (٤٩ / ١٢) عن الإمام النووي قال: "والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، والمراد نفي كماله، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا ما نيل، ولا عيش إلا عيش الآخرة". ثم أيده الحافظ في بحث طويل ممتع، فراجع. ومن الغرائب أن الشيخ القارئ مع كونه حنفيّاً متعصباً فسر الحديث بمثل ما تقدم عن ابن بطلال والنووي، فقال في "المرقاة" (١ / ١٠٥): "وأصحابنا تأولوه بأن المراد المؤمن الكامل.."، ثم قال: "على أن الإيمان هو التصديق، والأعمال خارجة عنه!" فهذا يناقض ذلك التأويل. فتأمل.

"الصحيحة" (١٢٦٩/٢/٦، ١٢٧٦ - ١٢٧٧).

القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مخالف للكتاب والسنة وأقوال السلف

بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ... ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة.

"تحقيق رفع الأستار" (ص ٣٠).

جواز الاستثناء في الإيمان وذكر من أنكر ذلك

[وصف أبو غدة شارح الطحاوية ابن أبي العز بالإمامة، فأراد الشيخ الألباني إلزامه ببعض أهم المسائل العقدية التي قررها الشارح في عقيدته والتي يعلم الشيخ الألباني إنكار أبي غدة أو شيخه الكوثري لها فقال الإمام:]

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلبٍ مخلصٍ فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرى فذلك مما يؤيد - مع الأسف - ما رميته به من المداراة.

[فذكر خمس مسائل ثم قال:]

المسألة السادسة: ذهب "الإمام" شارح الطحاوية (ص ٣٥١) إلى جواز الاستثناء في "الإيمان" وهو قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى. على تفصيل في ذلك بينه، والحنفية يمنعون منه مطلقاً، بل إن طائفة منهم ذهبوا إلى تكفير من قال ذلك، ولم يقيدوه بأن يكون شاكاً في إيمانه، ومنهم الاتقاني في "غاية البيان"، وصرح في "روضة العلماء" (من كتبهم) بأن قوله "إن شاء الله" يرفع إيمانه، فلا يجوز الاقتداء به (يعني في الصلاة). وفي الخلاصة و"البزاية" في كتاب النكاح، عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل: "من قال: أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر لا تجوز المناكحة معه". قال الشيخ أبو حفص في "فوائده": لا ينبغي للحنفي أن يتزوج بنته من رجل شفعوي المذهب. وهكذا قال بعض مشايخنا، ولكن يتزوج بنتهم. زاد في "البزاية" تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب. كذا في "البحر الرائق" (٢/ ٥١).

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٨ - ٥٩)

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا سئل أحدكم: أمؤمن أنت؟ فلا يشك».

(منكر).

وهو ... مخالف للآثار السلفية المجمععة على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، وقد تفرع منه جواز الاستثناء فيما إذا سئل المؤمن - كما في الآثار -: هل أنت مؤمن؟ أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، خلافاً لما في حديث ابن بديل. وذلك مشروح في كتب السنة والعقيدة، ومنها كتاب الإمام الطبري المتقدم "تهذيب الآثار"، وغيرها، فليرجع إليها من شاء، فمن كان على علم بها مسبقاً؛ كان عوناً له على تحقيق القول في حديث ابن بديل والقطع بأنه حديث منكر. والله الموفق.

"الضعيفة" (٦/ ١٤٨، ١٥٢).

باب منه

[روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«اتقوا زلة العالم وانتظروا فيئته».

(ضعيف جداً).

رواه ابن عدي (٢٧٤ / ١) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١١ / ١٠) والديلمي في "المسند" (٤٣ / ١ / ١) عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده مرفوعاً، وقال: "كثير هذا عامة أحاديثه لا يتابع عليها".

قلت: وهو ضعيف جداً، وفي "الضعفاء" للذهبي: "قال الشافعي: ركن من أركان الكذب".

وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة. وقال آخرون: ضعيف". ومن طريقه رواه الحلواني أيضاً، كما في "الجامع الصغير"، وقال شارحه المناوي: "سكت عليه، فلم يرمز له بضعف وغيره، ومن قال: إنه رمز لضعفه، فقد وهم، فقد وقفت على نسخته بخطه، ولا رمز فيها، إن سلم عدم وضعه، فقد علمت القول في كثير، وقال الزين العراقي: رواه ابن عدي من حديث عمرو بن عوف هذا وضعفه. انتهى. فعزو المصنف الحديث لابن عدي وسكوته عما أعله به غير مرضي، ولعله اكتفى بإفصاحه بكثير".

قلت: وسكت عنه المناوي أيضاً في "التيسير"، أفلا يقال فيه ما قاله هو في السيوطي؟!

هذا، ولعل أصل الحديث موقوف، فرفعه كثير عمداً أو خطأً، فقد رأيت الشطر الأول منه من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه، في مناقشة هادئة رائعة بين ابن مسعود وأبي مسلم الخولاني التابعي الجليل، لا بأس من ذكرها لما فيها من علم وخلق كريم، ما أحوجنا إليه في مناظراتنا ومجادلاتنا، وأن المنصف لا يضيق ذرعاً مهماً علا وسما إذا وجه إليه سؤال أو أكثر في سبيل بيان الحق، فأخرج الطبراني في "مسند الشاميين" (ص ٢٩٨) بسند جيد عن الخولاني: أنه قدم العراق فجلس إلى رفقة فيها ابن مسعود، فتذاكروا الإيمان، فقلت: أنا مؤمن. فقال ابن مسعود: أتشهد أنك في الجنة؟ فقلت: لا أدري مما يحدث الليل والنهار.

فقال ابن مسعود: لو شهدت أني مؤمن لشهدت أني في الجنة. قال أبو مسلم: فقلت: يا ابن مسعود! ألم تعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على ثلاثة أصناف: مؤمن السريرة مؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مؤمن العلانية كافر السريرة؟ قال: نعم. قلت: فمن أيهم أنت؟ قال: أنا مؤمن السريرة مؤمن العلانية. قال أبو مسلم: قلت: وقد أنزل الله عز وجل: " هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن "، فمن أي الصنفين أنت؟ قال: أنا مؤمن. قلت: صلى الله على معاذ. قال: وما له؟ قلت: كان يقول: " اتقوا زلة الحكيم ". وهذه منك زلة يا ابن مسعود! فقال: أستغفر الله.

وأقول: رضي الله عن ابن مسعود ما أجمل إنصافه، وأشد تواضعه، لكن يبدو لي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة، فابن مسعود نظر إلى المآل، ولذلك وافقه عليه أبو مسلم، وهذا نظر إلى الحال، ولهذا وافقه ابن مسعود، وأما استغفاره، فالظاهر أنه نظر إلى استنكاره على أبي مسلم كان عاماً فيما يبدو من ظاهر كلامه. والله أعلم.

"الضعيفة" (٤/١٩٣ - ١٩٤).

تعريف المرجئة

(المرجئة) هم فرقة من فرق الإسلام، يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

سموا مرجئة، لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي أي أخره عنهم. كذا في "النهاية".

"تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام" (ص ٦٣ - ٦٤).

ذكر بعض طوائف المرجئة وبيان بطلان مذهبهم

من المعلوم أنهم [أي الحنفية] لا يقولون بما جاء في الكتاب، والسنة، وأثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً ما عدا الحنفيّة؛ فإنهم لا يزالون يُصِرُّون على المخالفة؛ بل إنهم ليُصِرِّحون بإنكار ذلك عليهم، حتى إن منهم من صرَّح بأن ذلك ردة وكفر -

والعياذ بالله تعالى -، فقد جاء في (باب الكراهية) من ((البحر الرائق)) - لا بن نُجَيم الحنفي - ما نصّه (٢٠٥ / ٨): "والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال" ^(١).

وقال في (باب أحكام المرتدّين) (١٢٩ / ٥ - ١٣١) ما نصّه: "فيكفر إذا وصف الله بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسمائه ... - ثم سرد مكفّرات كثيرة، ثم قال: - ... وبقوله: الإيمان يزيد وينقص".!

"الذب الأحمّد" (ص ٣٢ - ٣٤)

بدعة الشهادة من بدع المرجئة

[قال] أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الإيمان": حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، قال: اجتمع الضحاك وميسرة وأبو البخري فأجمعوا على أن الشهادة بدعة، والإرجاء بدعة، والبراءة بدعة.

(إسناده إلى الجمع المذكور صحيح).

أما (الشهادة) فالظاهر أنها من بدع (المرجئة) الذين يشهدون لكل مؤمن بالجنة، الذين يقولون: كما لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع الإيمان عمل. أو لعلمها من بدع المعتزلة، فقد اختلفوا في (الشهادة) على أربعة أقوال، منها قول بعضهم: الشهداء هم العدول قتلوا أو لم يقتلوا. راجع بقية أقوالهم في "مقالات الإسلاميين" (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧).

"تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام" (ص ٦٥)

(١) وهذا يخالف - صراحةً - حديث أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - سئل: أيُّ العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله ...» - الحديث، أخرجه البخاري - وغيره -، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في "الترغيب" (١٠٧ / ٢).

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص - بما لا مزيد عليه - في كتابه "الإيمان"، فليراجعه من شاء البسط.

أقول: هذا ما كنتُ كتبتُه منذ أكثر من عشرين عاماً؛ مُقرراً مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة - والله الحمد - في مسائل الإيمان، ثم يأتي - اليوم - بعضُ الجهلة الأعمار، والناشئة الصغار: فيرموننا بالإرجاء!! فإلى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغُثاء

رد قول المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب، وبيان خطورة قولهم

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله".]

وذلك لأنه من قول المرجئة المؤدي إلى التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة وأن طوائف منهم يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة أو غيرها.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٣).

رد قول المرجئة: أن الإيمان واحد وأهله في أصله سواء

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "والإيمان واحد وأهله في أصله سواء والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى".

قلت: هذا على ما تقدم من قوله في الإيمان أنه إقرار وتصديق فقط وقد عرفت أن الصواب فيه أنه متفاوت في أصله وأن إيمان الصالح ليس كإيمان الفاجر. فراجع.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٩ - ٧٠).

الرد على من أخرج العمل من مسمى الإيمان

-[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان":

هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان. وليس الخلاف بين المذاهب اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان وأنه في مشيئة

الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان لا تفوقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ونقصه بالمعصية مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ - ٣٨٧) ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً بل باطلاً ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجاً منها بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة الحديث " الإيمان بضع وسبعون شعبة ... " مع احتجاج كل أئمة الحديث به ومنهم البخاري ومسلم في " صحيحهما " وهو مخرج في " الصحيحة " (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً؛ وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام، كيف وهم بناءً، على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً - أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقاً، والله عز وجل يقول: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. أولئك هم المؤمنون حقاً} (الأنفال: ٢ - ٤) {ومن أصدق من الله قيلاً} (النساء: ٢٢).

وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصيمهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب.

وأعرف شخصاً من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلاً: ... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: " الإيمان " فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٦ - ٦٩).

رد قول من أخرج الأعمال من الإيمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه أبصارهم وهو مؤمن».

الحقيقة أن الحديث وإن كان مؤولاً، فهو حجة على الحنفية الذين لا يزالون مصرين على مخالفة السلف في قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فالإيمان عندهم مرتبة واحدة، فهم لا يتصورون إيماناً ناقصاً، ولذلك يحاول الكوثري رد هذا الحديث، لأنه بعد تأويله على الوجه الصحيح يصير حجة عليهم، فإن معناه: " وهو مؤمن إيماناً كاملاً". قال ابن بطال: " وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل، لأن العاصي يصير أنقص حالاً في الإيمان ممن لا يعصي " ذكره الحافظ (٢٨ / ١٠).

ومثله ما نقله (٤٩ / ١٢) عن الإمام النووي قال: " والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، هذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، والمراد نفي كماله، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا ما نيل، ولا عيش إلا عيش الآخرة ". ثم أيده الحافظ في بحث طويل ممتع، فراجع. ومن الغرائب أن الشيخ القاري مع كونه حنفياً متعصباً فسر الحديث بمثل ما تقدم عن ابن بطال والنووي، فقال في " المرقاة " (١ / ١٠٥): " وأصحابنا تأولوه بأن المراد المؤمن الكامل .. "، ثم قال: " على أن الإيمان هو التصديق، والأعمال خارجة عنه " ! فهذا يناقض ذلك التأويل. فتأمل.

"الصحيحة" (١٢٦٩/٢/٦، ١٢٧٦ - ١٢٧٧).

القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مخالف للكتاب والسنة وأقوال السلف

بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ... ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة.

"تحقيق رفع الأستار" (ص ٣٠).

ضلال من يعتقد أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص

[ذكر الشيخ ضمن الأمثلة على ضلال أبي غدة]:

إصراره على القول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص تعصبًا لحنفيته وكوثرته خلافًا
للآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة وأقوال السلف.

"كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات" (ص ٥٦)

التحذير من أحاديث موضوعة تشهد لبدعة الإرجاء

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]: - «إنما حر جهنم على أمتي
كحر الحمام».

(موضوع).

أقول: وحري بمثل هذا الحديث الباطل أن لا يرويه إلا مثل هذين الكذابين، فإنه
حديث خطير يقضي على باب كبير من أبواب التربية والإصلاح في الشرع، ألا وهو باب
الوعيد وما فيه من الآيات والأحاديث في إبعاد العصاة من هذه الأمة بالنار الموقدة
[التي تطلع على الأفتدة]، والأحاديث الصحيحة في بيان هذا كثيرة جداً أذكر بعض ما
يحضرنى الآن منها على سبيل المثال:

١ - «ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم:
المسبل إزاره والمنان الذي لا يعطي شيئاً إلا منة، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب». رواه
مسلم عن أبي ذر وهو مخرج في "إرواء الغليل" (٨٩٢) و"تخريج الحلال" (١٧٠).

٢ - «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم:
شيخ زان، وملك كذاب وعائل مستكبر». رواه مسلم عن أبي هريرة.

٣ - قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث الشفاعة: «حتى إذا فرغ الله من
القضاء بين عباده وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله
إلا الله أمر الله الملائكة أن يخرجوهم، فيعرفونهم بعلامة آثار السجود، وحرم الله على
النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود، فيخرجونهم قد امتحشوا»^(١) رواه الشيخان
عن أبي هريرة. وفي حديث أبي سعيد: فيخرجون خلقاً كثيراً قد أخذت النار إلى نصف
ساقيه، وإلى ركبتيه و...». رواه مسلم.

(١) أي احترقوا، والمحش احتراق الجلد وظهور العظم. كذا في "الفتح". اهـ.

فهذه الأحاديث وغيرها صريحة في بطلان هذا الحديث، إذ كيف يكون العذاب أليماً وهو كحر الحمام؟! بل كيف يكون كذلك وقد أحرقتهم النار، وأكلت لحمهم، حتى ظهر عظمهم؟! وبالجملة فأثر هذا الحديث سيء جداً لا يخفى على المتأمل فإنه يشجع الناس على استباحة المحرمات، بعله أن ليس هناك عقاب إلا كحر الحمام!

"الضعيفة" (٢/١٤٧، ١٤٥، ١٤٨ - ١٤٨).

ما كل حديث تُحَدَّثُ به العامة كأن يكون ظاهر الحديث يقوي بدعة الإرجاء

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أبشروا وبشروا الناس من قال لا إله إلا الله صادقاً بها دخل الجنة».

أخرجه أحمد (٤/٤١١) حدثنا بهز حدثنا حماد بن سلمة حدثنا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: (فذكره). فخرجوا يبشرون الناس، فلقيهم عمر رضي الله عنه فبشروه، فردهم.

فقال: رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "من ردكم؟". قالوا: عمر قال: لم رددتهم يا عمر؟ " قال: إذا يتكل الناس يا رسول الله! قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وأبو عمران الجوني هو عبد الملك بن حبيب الأزدي. وحسنه الحافظ (١/٢٠٠) فقصر وكأنه أراد طريق مؤمل الآتية. ثم أخرجه أحمد (٤/٤٠٢) حدثنا مؤمل بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة به وزاد في آخره. " قال: فسكت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ". لكن مؤمل بن إسماعيل فيه ضعف من قبل حفظه إلا أنه يشهد له حديث أبي هريرة بمثل هذه القصة مطولاً بينه وبين عمر، وفي آخرها: " قال عمر: فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون، قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: فخلهم ".

أخرجه مسلم (١/٤٤) من طريق عكرمة بن عمار قال: حدثنا أبو كثير قال: حدثني أبو هريرة. وفي قصة أخرى نحو الأولى وقعت بين جابر وعمر، وفي آخرها:

" قال: يا رسول الله! إن الناس قد طمعوا وخبثوا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - (يعني لجابر): اقعد ". أخرجه ابن حبان (رقم ٧) بإسناد صحيح من حديث جابر. وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه وهو الآتي بعده، وفيه:

" قلت: أفلا أبشروهم يا رسول الله؟ قال: دعهم يعملوا ". وقد أخرجه البخاري (١/ ١٩٩ - فتح) ومسلم (١/ ٤٥) وغيرهما من حديث أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومعاذ رديفه على الرحل قال: يا معاذ... " الحديث وفيه:

«أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلوا» وأخبر بها معاذ عند موته تأثما». وأخرجه أحمد (٥/ ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٦) من طرق عن معاذ قال في أحدها: " أخبركم بشيء سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يمنعني أن أحدثكموه إلا أن تتكلوا، سمعته يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله مخلصا من قلبه، أو يقينا من قلبه لم يدخل النار، أو دخل الجنة» وقال مرة: «دخل الجنة ولم تمسه النار». وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد ترجم البخاري رحمه الله لحديث معاذ بقوله: " باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله".

ثم ساق إسناده بذلك وزاد آدم بن أبي إياس في " كتاب العلم " له: " ودعوا ما ينكرون " أي ما يشتبه عليهم فهمه. ومثله قول ابن مسعود: " ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ". رواه مسلم (١/ ٩).

قال الحافظ: " وممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة.

وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي.

وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب. والله أعلم "

"الصحيحة" (٣/ ٢٩٧ - ٢٩٩).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لأبي هريرة]:

«أذهب بنعلي هاتين؛ فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه؛ فبشّره بالجنة».

أخرجه مسلم (١/٤٤ - ٤٥)، وأبو عوانة (١/٩ - ١٠) من طريق عكرمة بن عمار قال: حدثني أبو كثير قال: حدثني أبو هريرة قال: كنا قعوداً حول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، معنا أبو بكر وعمر في نفر، فقام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من بين أظهرنا، فأبطأ علينا، وخشينا أن يُفتطعَ دوننا، وفزعنا فقمنا، فكنت أول من فزع، فخرجت أبتغي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، حتى أتيت حائطاً للأنصار لبني النجار، فدرت به هل أجد له باباً؛ فلم أجد، فإذا ربيع يدخل في جوف حائط من بئر خارجة- والربيع: الجدول-، فاحتفت فدخلت على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: "أبو هريرة؟" فقلت: نعم يا رسول الله! قال: "ما شأنك؟" قلت: كنت بين أظهرنا فقمتم فأبطأت علينا، فخشينا أن تقتطع دوننا، ففزعنا، فكنت أول من فزع، فأتيت هذا الحائط، فاحتفت كما يحتفز الثعلب، وهؤلاء الناس ورائي! فقال: "يا أبا هريرة!"، وأعطاني نعليه، قال: ... (فذكر الحديث). وقال: فكان أول من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟! فقلت: هاتان نعلان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، بعثني بهما: من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه؛ بشرته بالجنة. فضرب عمر بيده بين ثديي، فخررت لاستي، فقال: ارجع يا أبا هريرة! فرجعت إلى رسول الله عيشة، فأجهشت بكاء، وركبني عمر، فإذا هو على إثري؛ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "مالك يا أبا هريرة؟!". قلت: لقيت عمر، فأخبرته بالذي بعثني به، فضرب بين ثديي ضربة خررت لاستي؛ قال: ارجع! قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "يا عمر! ما حملك على ما فعلت؟!". قال: يا رسول الله! بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك؛ من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه، بشره بالجنة؟! قال: "نعم". قال: فلا تفعل؛ فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون. قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "فخلهم".

وفي الحديث توجيه شديد للدعاة أن لا يحدثوا بأحاديث الترغيب والترهيب، إلا مع بيان المراد منها بالتفصيل؛ خشية أن يساء فهمها، فيتكلوا، فيبين مثلاً:

أن الشهادة لله بالوحدانية يجب أن تفهم جيداً، بحيث تمنع قائلها من عبادة غير الله بأي نوع من أنواع العبادات المعروفة.

وأن من شهد بها وقصر بالقيام ببعض الأحكام الشرعية، أو ارتكب بعض المعاصي؛ فذلك لا يعني أنه لا يستحق أن يعذب عليها؛ إلا أن يغفر الله له.

"الصحيحة" (٧/٣/١٧٠٨ - ١٧١٠).

الرد على غلاة المرجئة الذين لا يشترطون العمل القلبي في الإيمان

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«حضر ملك الموت عليه السلام رجلاً يموت فلم يجد فيه خيراً، وشق عن قلبه فلم يجد فيه شيئاً، ثم فك عن لحييه فوجد طرف لسانه لاصقاً بحنكه يقول: لا إله إلا الله، فغفر الله له بكلمة الإخلاص».

(منكر).

ثم إن الحديث منكر عندي يناقض بعضه آخره، لأن قوله: لا إله إلا الله، لا ينفعه ما دام لم يوجد في قلبه شيء من الإيمان إلا على مذهب بعض المرجئة الغلاة الذين لا يشترطون مع القول الإيمان القلبي. فتأمل.

"الضعيفة" (٦/ ٩٩، ١٠١).

الرد على من حصر الإيمان في المعرفة

المعرفة بالشيء لا تعني الإيمان به.

"صفة الصلاة" (ص ٦).

الرد على بعض من غمز الشيخ بالإرجاء

وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور [أي كتاب "ظاهرة الإرجاء" للشيخ سفر الحوالي] أنه ذو فائدة كبيرة جداً في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: (الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان)، مع غلو ظاهر في بعض عباراته؛ حتى ليخال إليّ أنه يميل إلى مذهب الخوارج، مع أنه يرد عليهم، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة؛ تارة تصريحاً وأخرى تلويحاً، مع إظهاره الاحترام والتبجيل - خلافاً لبعض الغلاة ولا أقول: الأتباع -، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث، متذرعاً بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلاً؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة ووجود، كالذي يقاله: (إن لم تصل، وإلا؛ قتلناك)، فيأبى فيقتل؛ فهذا كافر مرتد - كما كنت نقلته في رسالتي "حكم تارك الصلاة" عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية - وعلى مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة،

وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة». انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦). ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء .. سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ومجال مناقشته واسع جداً فيما نبا قلمه عن الصواب، وما فيه من الأخطاء والتناقضات، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص، وليّه إياها إلى ما يتفق مع ما ذهب إليه، مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق على صحته؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع - كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوه -، بل وإعراضه أحياناً عن ذكر ما هو عليه منها.

أقول: هذا باب واسع جداً يتطلب التفرغ له وقتاً مديداً، مما لا أجده الآن.

والله المستعان .

"الضعيفة" (١٤/٢/٩٤٩).

باب منه

طَبَعْتُ ... رسالة خاصة بعنوان "حكم تارك الصلاة" فنفع الله بها من شاء من عبادته، واستنكر بعض المؤلفين ما [فيها] من الحكم: أن تارك الصلاة كسلاً- مع إيمانه بها- ليس بكافر؛ لمخالفته إياه عقيدة، فهو بهذا الاعتبار مخالف له؛ وهو عمل قلبي؛ والله عز وجل ضمن أن لا يضيعه؛ كما قال أبو سعيد في الحديث هذا: " فمن لم يصدق بهذا الحديث؛ فليقرأ هذه الآية: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ...} .

وبالنظر إلى تركه الصلاة فهو مشابه للكفار عملاً؛ الذين يتحسرون يوم القيامة؛ فيقولون وهم في سقر: {لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ} (المدثر: ٤٣، ٤٤)؛ فكفره كفر عملي؛ لأنه عمل عمل الكفار؛ فهو كالتارك للزكاة؛ وقد صح الحديث أيضاً أن مانع الزكاة يعذب يوم القيامة بماله الذي كان منعه، ثم يساق إما إلى الجنة وإما إلى النار، ولكن المؤلف المشار إليه - هدانا الله وإياه- تأول هذا الحديث كما تأول حديث المانع للزكاة تأويلاً عطل دلالته الصريحة على ما ذهبنا إليه من الفرق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي؛ مع أنه قد صح هذا عن ابن عباس وبعض تلامذته، وجرى عليه من بعدهم من أتباع السلف؛ كابن القيم وشيخه؛ كما تقدم في هذا البحث؛ ومع

ذلك لم يعرج عليه المومى إليه مطلقاً ولو لرده؛ ولا سبيل له إليه! والله عز وجل يقول: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} (القلم: ٣٥، ٣٦)؛ وكذلك صرف المؤلف المذكور نظره عن حديث: "إن للإسلام صوى .." الصريح في التفريق بين: "من ترك سهماً؛ فهو سهيم من الإسلام تركه"؛ وبين "من ترك الأسهم كلها؛ فقد نبذ الإسلام كله"؛ فلم يتعرض له بجواب. ولا أستبعد أن يحاول تأويله أو تضعيفه؛ كما فعل بغيره من الأحاديث الصحيحة.

وبالجملة؛ فمجال الرد عليه واسع جداً، ولا أدري متى تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليها فقهاً وحديثاً؟ وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف، ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص؛ وإن كان قد اقترن به أحياناً شيء من الغلو والمخالفة؛ والالتهام بالإرجاء؛ مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية؛ فأقول: الإيمان يزيد وينقص؛ وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافاً للمرجئة، ومع ذلك رمانى أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : "وأتبع السيئة الحسنة تمحها ..!" فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة! فقد قال رجل لابن المبارك: "ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرجه من الإيمان. فقال الرجل: على كبر السن صرت مرجئاً! فقال له ابن المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص. والمرجئة لا تقول ذلك. والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة. وأنا لا أعلم تُقبلت مني حسنة؟ وما أحوجك إلى أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء". رواه ابن راهويه في "مسند هـ" (٦٧٠ - ٦٧١).

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراف بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصلاة كسلاً؛ وابن المبارك في عدم تكفير مرتكب الكبيرة ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصلاة وبقية الأركان الأربعة! و {أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ}.

"السلسلة الصحيحة" (٧/١/١٢٧ - ١٥٤).

الكفر والتكفير والنفاق

الشرك هو الكفر

الشرك .. هو الكفر ولا فرق بينهما شرعاً، فكل كفر شرك، وكل شرك كفر، كما يدل عليه محاورة المؤمن صاحب الجنتين المذكورة في سورة (الكهف). فتنبه لهذا فإنه به يزول عنك كثير من الإشكالات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧٣).

كل كفر شرك

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إِنَّا جِئْنَاكُمْ لِحَيْرٍ، (يعني: اليهود) إِنَّا أَهْلُ الْكِتَابِ، وَأَنْتُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَإِنَّ لِأَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ النَّصْرَ، وَإِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْنَا بِجَمْعٍ مِنَ النَّاسِ، فَأَمَّا قَاتَلْتُمْ مَعَنَا، وَإِمَّا أَعْرَضْتُمْ عَنْنَا سِلَاحاً»

(منكر)

أخرجه أبو جعفر الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠) عن عبد الرحمن بن شريح: أنه سمع الحارث بن يزيد الحضرمي يحدث عن ثابت بن الحارث الأنصاري عن بعض من كان مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وآله وسلم - جَمْعُ أَبِي سُفْيَانَ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ؛ فَانْطَلَقَ إِلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا بِالنَّضِيرِ، فَوَجَدَ مِنْهُمْ نَفراً عِنْدَ مَنْزِلِهِمْ فَرَحَّبُوا، فَقَالَ لَهُمْ: ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات غير ثابت بن الحارث الأنصاري؛ فإنه غير معروف بعدالة أو جرح، ولم يورده أحد من أئمة الجرح والتعديل غير ابن أبي حاتم برواية الحارث بن يزيد هذا فقط عنه، وبَيَّضَ له. وقد ذكر ابن هشام في "السيرة" (٣ / ٨) عن محمد بن إسحاق عن الزهري: أن الأنصار يوم أحد قالوا لرسول الله قيم: يا رسول الله! ألا نستعين بحلفائنا من يهود؟ فقال: "لا حاجة لنا فيهم".

وذكر نحوه ابن كثير في "البداية" (١٤ / ٤)، ومن قبله ابن القيم في "زاد المعاد"، وهو الموافق لحديث عائشة الصحيح: "إنا لا نستعين بمشرك أو بالمشركين".

وهو مخرج في "الصحيحة" (١١٠١) كما تقدم قريباً.

وعليه فإنني أقول: إذا تبين لك ضعف حديث الترجمة، وما فيه من عرضه - صلى الله عليه وآله وسلم - على اليهود أن يقاتلوا معه؛ فلا حاجة حينئذٍ إلى التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح كما فعل الطحاوي حين قال: "لأن اليهود الذين دعاهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى قتال أبي سفيان معه؛ ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الآثار الأول: فإنه لا يستعين بهم؛ أولئك عبدة الأوثان، وهؤلاء أهل الكتاب الذين قد ذكرنا مباينة ما هم عليه مما عبدة الأوثان عليه في الباب الذي تقدم قبل هذا ...".

قلت: يشير إلى بعض الأحكام التي خص بها أهل الكتاب دون المشركين كحل ذبائهم، ونكاح نسائهم، وغيرها مما بعضه موضع نظر، وبني على ذلك قوله (ص ٢٣٤): "فكان كل شرك بالله كفراً، وليس كل كفر بالله شركاً!"

فأقول: لو سلمنا جدلاً بقوله هذا؛ فلا حاجة للتأويل المذكور لأمرين اثنين: الأول: أن التأويل فرع التصحيح كما هو معلوم، وما دام أن الحديث غير صحيح كما بينا؛ فلا مسوغ لتأويل الحديث الصحيح من أجله كما هو ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.

والآخر: كيف يصح أن يقال في اليهود والنصارى: إنهم ليسوا من المشركين، والله عَزَّ وَجَلَّ قال في سورة {التوبة} بعد آية: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ...}: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ}، {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ}. فمن جعل لله ابناً؛ كيف لا يكون من المشركين؟! هذه زلة عجيبة من مثل هذا الإمام الطحاوي. ولا ينافي ذلك أن لهم تلك الأحكام التي لا يشاركون فيها غير أهل الكتاب من المشركين؛ فإنهم يشتركون جميعاً في أحكام أخرى - كما لا يخفى على أولي النهى -.

وقد لا يعدم الباحث الفقيه - الذي نجَّاه الله من التقليد - في الكتاب والسنة ما يؤكد ما تقدم، ويبطل قول الطحاوي السابق: "... وليس كل كفر بالله شركاً" من ذلك تلك المجاورة بين المؤمن والكافر الذي افتخر بماله وجنتيه؛ كما قال عز وجل في

سورة الكهف: { ... وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا. وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا؛ فهذا كفر ولم يشرك في رأي الطحاوي! ولكن السياق يردّه؛ فتابع معي قوله تعالى: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا. لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا}؛ فتأمل كيف وصف صاحبه الكافر بالكفر، ثم نره نفسه منه معبراً عنه بمرادفه وهو الشرك؛ فقال. {وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا}. وهذا الشرك مما وصف به الكافر نفسه فيما يأتي؛ فتابع قوله تعالى - بعد أن ذكر ما وعظه به صاحبه المؤمن -: {وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا}.

قلت: فهذا القول منه - مع سباق القصة - صريح جداً في أن شركه إنما هو شكّه في الآخرة، وهذا كفر وليس بشرك في رأي الطحاوي! فهو باطل ظاهر البطلان.

وإن مما يؤكد ذلك من السنة قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب".

رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عباس، وهو مخرج في "الصحيححة" برقم (١١٣٣)، فإن المراد بهم اليهود والنصارى؛ كما دلت على ذلك أحاديث أخر، منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لئن عشت؛ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أترك فيها إلا مسلماً». رواه مسلم وغيره وهو مخرج هناك (١١٣٤).

ولما كان حديث ابن عباس حجة قاطعة في الموضوع؛ غمز من صحته الطحاوي عصباً لمذهبه - مع الأسف! - وزعم أنه وهم من ابن عيينة قال (٤/ ١٦): "لأنه كان يحدث من حفظه؛ فيحتمل أن يكون جعل مكان (اليهود والنصارى): (المشركين) (!) ولم يكن معه من الفقه ما يميزه بين ذلك!" كذا قال سامحه الله! فإنه يعلم أن تحديث الحافظ الثقة - كابن عيينة - من حفظه ليس بعلة؛ بل هو فخر له، وأن تخطئة الثقة بمجرد الاحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين، ولكنها العصبية المذهبية؛ نسأل الله السلامة! وعلى مذهب الطحاوي هذا يمكن أن يغفر الله الكفر لقوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ]!!

ومهذه الآية احتج ابن حزم رحمه الله على أبي حنيفة الذي هو متبوع الطحاوي في التفريق المزعوم؛ فقال عقيبا (٤/ ٢٤٤): "فلو كان ههنا كفر ليس شركاً؛ لكان مغفوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك، وهذا لا يقوله مسلم". ثم أتبع ذلك بأدلة أخرى قوية جداً، ثم قال: "فصح أن كل كفر شرك، وكل شرك كفر، وأنهما اسمان شرعيان،

أوقعهما الله تعالى على معنى واحد". ولولا خشية الإطالة؛ لنقلت كلامه كله لنفاسته وعزته، فليراجعه من شاء المزيد من العلم والفقه.

والخلاصة أن الحديث ضعيف الإسناد، منكر المتن، وأن الاستعانة بأهل الكتاب في جهاد الكفار يشملها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إنا لا نستعين بمشرك».

ولفظ مسلم (٥/ ٢٠١): «فارجع فلن أستعين بمشرك».

"الضعيفة" (١٣/ ١/ ٢٠٩ - ٢١٣).

لا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ

[قال الشيخ معلّقاً على قول صاحب الطحاوية: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه]:

قلت: يعني استحلالاً قلبياً اعتقادياً، وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عملياً، أي: مرتكب له، ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقاداً فهو كافر إجماعاً، وبين المستحل عملاً لا اعتقاداً، فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به، إلا أن يغفر الله له، ثم ينجيّه إيمانه، خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يحكمون عليه بالخلود في النار، وإن اختلفوا في تسميته كافراً أو منافقاً.

وقد نبتت نابتة جديدة اتبعوا هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رؤوساً ومرؤوسين، اجتمعت بطوائف منهم في سوريا ومكة وغيرها، ولهم شبهات كشبهات الخوارج، مثل النصوص التي فيها من فعل كذا فقد كفر، وقد ساق الشارح رحمه الله تعالى طائفة منها هنا، ونقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص - أن الذنب أي ذنب كان هو كفر عملي لا اعتقادي، وأن الكفر عندهم على مراتب: كفر دون كفر كالإيمان عندهم، ثم ضرب على ذلك مثلاً هاماً طالما غفلت عن فهمه النابتة المشار إليها فقال رحمه الله تعالى (ص ٣٦٣): وهنا أمر يجب أن يُتفطن له، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة.

ويكون كفراً: إما مجازياً وإما كفراً أصغر على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو

استهان به مع تيقنه أنه حكم الله: فهذا كفر أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص، ويسمى كافراً مجازياً، أو كفوفاً أصغر، وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطاه، فهذا مخطئ له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦١ - ٦٣).

باب منه

[نقل الشيخ تعليق شارح الطحاوية على قول الماتن: «ونسى أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاء به النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين». مقررًا إياه فقال]:

قال الشارح: يشير الشيخ رحمه الله إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله.

والمراد بقوله: «أهل قبلتنا» من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة، وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٥٥).

حد الكبيرة

اعلم أنهم اختلفوا في تعريف الكبائر على أقوال، أمثلها أنها ما يترتب عليها حد، أو توعدها بالنار، أو اللعنة أو الغضب. وراجع «الشرح [أي شرح الطحاوية]» و «مجموع الفتاوى» للشيخ ابن تيمية (١١ / ٦٥٠).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧٣).

لا يُشهد لأحد من أهل القبلة بجنة ولا بنار إلا من شهد له

-[نقل الشيخ تعليق الشيخ ابن مانع على قول صاحب الطحاوية: «ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم، ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة» مقررًا إياه فقال]:

قال الشيخ ابن مانع رحمه الله: «اعلم أن الذي عليه أهل السنة والجماعة أنهم لا يشهدون لأحد مات من المسلمين بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله وأخبر عنه بذلك، ولكنهم يرجون للمحسن، ويخافون على المسيء، وبهذا تعلم ما عليه كثير من الناس إذا ذكروا عالماً أو أميراً أو ملكاً أو غيرهم قالوا: المغفور له، أو ساكن الجنان، وأنكى من ذلك قولهم: نقل إلى الرفيق الأعلى، ولا شك أن هذا قول على الله بلا علم، والقول على الله بلا علم عدل الشرك كما قال تعالى: {وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون} (الأعراف: ٣٣) وأما المشرك فنشهد له بالنار لأن الله قال: {إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار} (المائدة: ٧٢).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٤ - ٦٥).

الكافر هل يجازى على عمله الصالح؟

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً، وابتغي به وجهه».

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

فهذا الحديث وغيره يدل على أن المؤمن لا يقبل منه عمله الصالح إذا لم يقصد به وجه الله عز وجل، وفي ذلك يقول تعالى: {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً، ولا يشرك بعبادة ربه أحداً} فإذا كان هذا شأن المؤمن فماذا يكون حال الكافر بربه إذا لم يخلص له في عمله؟ الجواب في قول الله تبارك وتعالى: {وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً}.

وعلى افتراض أن بعض الكفار يقصدون بعملهم الصالح وجه الله على كفرهم، فإن الله تعالى لا يضيع ذلك عليهم، بل يجازيهم عليها في الدنيا، وبذلك جاء النص الصحيح الصريح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطى بها (وفي رواية: يثاب عليها الرزق في الدنيا) ويجزي بها في الآخرة، وأما الكافر فيقطع بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزي بها» ...

تلك هي القاعدة في هذه المسألة: أن الكافر يجازى على عمله الصالح شرعاً في الدنيا، فلا تنفعه حسناته في الآخرة، ولا يخفف عنه العذاب بسببها فضلاً عن أن ينجو منه.

تنبيه: هذا في حسنات الكافر الذي يموت على كفره كما هو ظاهر الحديث وأما إذا أسلم فإن الله تبارك وتعالى يكتب له كل حسناته التي عمل بها في كفره، ويجازيه بها في الآخرة وفي ذلك أحاديث كثيرة كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان أذنبها» الحديث.

هذا وقد يظن بعض الناس أن في السنة ما ينافي القاعدة المذكورة من مثل الحديث الآتي:

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال:

«لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار، يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه» ...

وجوابنا على ذلك من وجهين أيضاً:

الأول: أننا لا نجد في الحديث ما يعارض القاعدة المشار إليها، إذ ليس فيه أن عمل أبي طالب هو السبب في تخفيف العذاب عنه، بل السبب شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فهي التي تنفعه، ويؤيد هذا، الحديث التالي: عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم، هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا (أي شفاعته) لكان في الدرك الأسفل من النار» ... فهذا الحديث نص في أن السبب في التخفيف إنما هو النبي عليه السلام، أي شفاعته - كما في الحديث قبله - وليس هو عمل أبي طالب، فلا تعارض حينئذ بين الحديث وبين القاعدة السابقة، ويعود أمر الحديث أخيراً إلى أنه خصوصية للرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، وكرامة أكرمه الله تبارك وتعالى بها حيث قبل شفاعته في

عمه وقد مات على الشرك، مع أن القاعدة في المشركين أنهم كما قال عز وجل: {فما تنفعهم شفاعة الشافعين}، ولكن الله تبارك وتعالى يخص بتفضله من شاء، ومن أحق بذلك من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد الأنبياء؟ عليهم جميعاً صلوات الله.

والجواب الثاني: أننا لو سلمنا جديلاً أن سبب تخفيف العذاب عن أبي طالب هو انتصاره للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مع كفره به، فذلك مستثنى من القاعدة، ولا يجوز ضربها بهذا الحديث كما هو مقرر في علم أصول الفقه، ولكن الذي نعتمده في الجواب إنما هو الأول لوضوحه. والله أعلم.

"الصحيحة" (١/١/١١٨ - ١٢١).

باب منه

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «إذا أسلم العبد، فحسن إسلامه، كتب الله له كل حسنة كان أزلها، ومحيت عنه كل سيئة كان أزلها، ثم كان بعد ذلك القصاص، الحسنه بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عز وجل عنها».

أخرجه النسائي (٢/٢٦٧ - ٢٦٨) من طريق صفوان بن صالح قال: حدثنا الوليد قال: حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: فذكره. قلت: وهذا سند صحيح، وقد علقه البخاري في "صحيحه" فقال: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم به دون كتب الحسنات. وقد وصله الحسن بن سفيان والبزار والإسماعيلي والدارقطني في "غرائب مالك" والبيهقي في "الشعب" من طرق أخرى عن مالك به.

قال حافظ في "الفتح" (١/٨٢): "وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام. وقوله "كتب الله" أي أمر أن يكتب، وللدارقطني من طريق زيد بن شعيب عن مالك بلفظ "يقول الله لملائكته اكتبوا"، فقيل: إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً، لأنه مشكل على القواعد.

وقال المازري: الكافر ليس كذلك، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن يتقرب إليه، والكافر ليس كذلك.

وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال. واستضعف ذلك النووي فقال: " والصواب الذي عليه المحققون، بل نقل بعضهم فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصله الرحم، ثم أسلم، ثم مات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد، فغير مسلم، لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكفار في الدنيا ككفارة الظهار، فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم وتجزئه " انتهى.

ثم قال الحافظ: والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً. والحديث إنما تضمن كتابة الثواب، ولم يتعرض للقبول، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه، فيقبل ويثاب إن أسلم، وإلا فلا. وهذا قوي. وقد جزم بما جزم به النووي: إبراهيم، الحربي وابن بطال، وغيرهما من القدماء، والقرطبي وابن المنير من المتأخرين.

قال ابن المنير: المخالف للقواعد، دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً، فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداءً من غير عمل، وكما تفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب ثواب ما عمله غير موفى الشروط. واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح، بل يكون هباءً منثوراً، فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني، وبقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما سألته عائشة عن ابن جدعان وما كان يصنعه من الخير: هل ينفعه؟ فقال: «إنه لم يقل يوماً، رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر " .

قلت: وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لتضافر الأحاديث على ذلك، ولهذا قال السندي في حاشيته على النسائي: " وهذا الحديث يدل على أن حسنات الكافر موقوفة، إن أسلم تقبل، وإلا ترد.

وعلى هذا فنحو قوله تعالى: {والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ محمولٍ على من مات على الكفر، والظاهر أنه لا دليل على خلافه، وفضل الله أوسع من هذا وأكثر فلا استبعاد فيه، وحديث " الإيمان يجب ما قبله " من الخطايا في السيئات لا في الحسنات " .

قلت: ومثل الآية التي ذكرها السندي رحمه الله سائر الآيات الواردة في إحباط العمل بالشرك كقوله تعالى: {ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك، ولتكونن من الخاسرين}، فإنها كلها محمولة على من مات مشركاً، ومن الدليل على ذلك قوله عز وجل: {ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون}. ويترب على ذلك مسألة فقهية وهي أن المسلم إذا حج، ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، لم يحبط، حجه ولم يجب عليه إعادته، وهو مذهب الإمام الشافعي وأحد قولي الليث بن سعد، واختاره ابن حزم وانتصر له بكلام جيد متين، أرى أنه لا بد من ذكره، قال رحمه الله تعالى (٢٧٧/٧):

"مسألة - من حج واعتمر، ثم ارتد، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة، وهو قول الشافعي وأحد قولي الليث وقال أبو حنيفة ومالك وأبو سليمان: يعيد الحج والعمرة، واحتجوا بقول الله تعالى: {لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين}، ما نعلم لهم حجة غيرها، ولا حجة لهم فيها، لأن الله تعالى لم يقل فيها: لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك، وهذه زيادة على الله لا تجوز، وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك إذا مات أيضاً على شركه، لا إذا أسلم، وهذا حق بلا شك. ولو حج مشرك أو اعتمر أو صلى أو صام أو زكى لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب، وأيضاً فإن قوله تعالى فيها: {ولتكونن من الخاسرين} بيان أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحبط ما عمل قبل إسلامه أصلاً بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة، لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة في أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام ليس من الخاسرين بل من المرشحين المفلحين الفائزين، فصح أن الذي يحبط عمله هو الميت على كفره، مرتداً أو غير مرتد، وهذا هو من الخاسرين بلا شك، لا من أسلم بعد كفره أو رجع الإسلام بعد رده، وقال تعالى: «ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم» فصح نص قولنا: من أنه لا يحبط عمله إن ارتد إلا بأن يموت وهو كافر، ووجدنا الله تعالى يقول: «إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى»، وقال تعالى: «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره»، وهذا عموم لا يجوز تخصيصه، فصح أن حجه وعمرته إذا رجع الإسلام سيّراهما، ولا يضيعان له.

وروينا من طرق كالشمس عن الزهري وعن هشام بن عروة المعنى كلاهما عن عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله عليه السلام: أي رسول الله رأيت أمورا كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم، أفما أجر؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أسلمت على ما أسلفت من خير».

"الصحيحة" (١/١/٤٩٢ - ٤٩٥).

باب منه

إذا أسلم [الكافر] فإن الله تبارك وتعالى يكتب له كل حسنة التي عمل بها في كفره، ويجازيه بها في الآخرة وفي ذلك أحاديث كثيرة كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان أذلفها» الحديث.

"الصحيحة" (١/١/١٢٠).

باب منه

عن عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله عليه السلام: أي رسول الله أرأيت أمورا كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم، أفما أجر؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أسلمت على ما أسلفت من خير».

قال ابن حزم: فصح أن المرتد إذا أسلم، والكافر الذي لم يكن أسلم قط إذا أسلما، فقد أسلما على ما أسلفا من الخير، وقد كان المرتد إذ حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به وما كلف كما أمر به، فقد أسلم الآن عليه فهو له كما كان. وأما الكافر يحج كالصائبين الذين يرون الحج إلى مكة في دينهم، فإن أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله تعالى به؛ لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدي إلا كما أمر بها رسول الله محمد بن عبد الله عليه السلام في الدين الذي جاء به الذي لا يقبل الله تعالى ديناً غيره، وقال عليه السلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

والصائب إنما حج كما أمره يوراسف أو هرمس فلا يجزئه، وبالله تعالى التوفيق.

ويلزم من أسقط حجه برده أن يسقط إحصانه وطلاقه الثلاث وبيعته وابتياعه وعطاياه التي كانت في الإسلام، وهم لا يقولون بهذا، فظهر فساد قولهم، وبالله تعالى نتأيد".

وإذا تبين هذا فلا منافاة بينه وبين الحديث المتقدم برقم (٥٢) «أن الكافر يثاب على حسناته ما عمل بها لله في الدنيا» لأن المراد به الكافر الذي سبق في علم الله أنه يموت كافراً بدليل قوله في آخره: «حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزى بها»، وأما الكافر الذي سبق في علم الله أنه يسلم ويموت مؤمناً فهو يجازى على حسناته التي عملها حالة كفره في الآخرة، كما أفادته الأحاديث المتقدمة، ومنها حديث حكيم بن حزام الذي أورده ابن حزم في كلامه المتقدم وصححه ولم يعزه لأحد من المؤلفين، وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤/٣٢٧، ٥/١٢٧، ١٠/٣٤٨) ومسلم (١/٧٩) وأبو عوانة في "صحيحه" أيضاً (١/٧٢-٧٣) وأحمد (٣/٤٠٢).

ومنها حديث عائشة في ابن جدعان الذي ذكره الحافظ غير معزو لأحد، فأنا أسوقه الآن وأخرجه وهو: "لا يا عائشة، إنه لم يقل يوماً: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين" ... وفي الحديث دلالة ظاهرة على أن الكافر إذا أسلم نفعه عمله الصالح في الجاهلية بخلاف ما إذا مات على كفره فإنه لا ينفعه بل يحبط بكفره.

وفيه دليل أيضاً على أن أهل الجاهلية الذين ماتوا قبل البعثة المحمدية ليسوا من أهل الفترة الذين لم تبلغهم دعوة رسول، إذ لو كانوا كذلك لم يستحق ابن جدعان العذاب ولما حبط عمله الصالح، وفي هذا أحاديث أخرى كثيرة سبق أن ذكرنا بعضها.

"الصحيحه" (١/١٤٩٥-٤٩٨).

من ضلال فرق التكفير

قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «وأنا أمركم بخمس أمرني الله بها: بالجماعة، والسمع، والطاعة والهجرة، والجهاد في سبيل الله، فمن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يراجع، ومن دعا بدعوى الجاهلية فهو من جثا جهنم» قال رجل: وإن صام وصلى؟ قال: «وإن صام وصلى، فادعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله»

صحيح.

الربقة في الأصل: عروة في حبل، تجعل في عنق الهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني: ما يشد به المسلم نفسه من عرى الإسلام: أي: حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه، قاله ابن الأثير.

قلت: هذا النص من عشرات النصوص التي تدين فرقة التكفير بالضلال والخروج، ففيه الأمر بهذه الخمس التي لم يقوموا بشيء منها؛ فقد خرجوا عن الجماعة، وعن السمع والطاعة، ولم يهاجروا. ولم يجاهدوا، بل، لقد هاجر بعضهم إلى بلاد الكفر لتكفير المسلمين وبخاصة حكامهم!!

فإن تعللوا ونفوا أن ينطبق الحديث عليهم؛ سألناهم: ما قولكم بمن ترك واحدة من هذه الأوامر؟ أيكفر بذلك كفر ردة، وإن لم يستحل ذلك بقلبه، بل هو معترف بذنبه؟! فإن أجابوا بالإيجاب التزموا مذهبهم الخارج عن الجماعة، وكفروا أنفسهم بأنفسهم؛ لأنهم لا بد أن يعترفون أنهم مخلون بكثير من الأوامر من هذه الخمس وغيرها! وإن أجابوا سلباً؛ فقد نقضوا مذهبهم، وذلك ما نبغي، هداهم الله!

"صحيح موارد الظمان" (١/٤٩٦).

الرد على الخوارج المكفرين

[عن عبادة بن الصامت]:

"بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، [إلا أن تروا كُفراً بواحا، عندكم من الله فيه بُرهانٌ]، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم".

ثم إن في هذا الحديث فوائد ومسائل فقهية كثيرة، تكلم عليها العلماء في شروحهم، وبخاصة منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري".

والذي يهمني منها هنا: أن فيه رداً صريحاً على الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ فإنهم يعلمون دون أي شك أو ريب أنه لم يروا منه (كُفراً بواحا)، ومع ذلك استحلوا قتاله وسفك دمه هو ومن معه من الصحابة والتابعين، فاضطر رضي الله عنه لقتالهم واستئصال شأفتهم، فلم ينج منهم إلا القليل، ثم غدروا به رضي الله عنه كما هو معروف في التاريخ. والمقصود أنهم سنوا في الإسلام سنة سيئة، وجعلوا الخروج على حكام المسلمين ديناً على مر الزمان

والأيام، رغم تحذير النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - منهم في أحاديث كثيرة، منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - "الخوارج كلاب النار"^(١).

ورغم أنهم لم يروا كفراً بواحاً منهم، وإنما ما دون ذلك من ظلم وفجور وفسق.

واليوم- والتاريخ يعيد نفسه كما يقولون-، فقد نبتت نابتة من الشباب المسلم، لم يتفقهوا في الدين إلا قليلاً، ورأوا أن الحكام لا يحكمون بما أنزل الله إلا قليلاً، فرأوا الخروج عليهم دون أن يستشيروا أهل العلم والفقهاء والحكمة منهم، بل ركبوا رؤوسهم، وأثاروا فتناً عمياء، وسفكوا الدماء، في مصر، وسوريا، والجزائر، وقبل ذلك فتنة الحرم المكي، فخالفوا بذلك هذا الحديث الصحيح الذي جرى عليه عمل المسلمين سلفاً وخلفاً إلا الخوارج.

ولما كان يغلب على الظن أن في أولئك الشباب من هو مخلص يبتغي وجه الله، ولكنه شبيه له الأمر أو غرر به؛ فأنا أريد أن أوجه إليهم نصيحة وتذكرة، يتعرفون بها خطأهم، ولعلمهم يهتدون.

فأقول: من المعلوم أن ما أمر به المسلم من الأحكام منوط بالاستطاعة؛ حتى ما كان من أركان الإسلام، قال تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (آل عمران: ٩٧) وهذا من الواضح بمكان فلا يحتاج إلى تفصيل.

والذي يحتاج إلى التفصيل؛ إنما هو التذكير بحقيقتين اثنتين:

الأولى: أن قتال أعداء الله- من أي نوع كان- يتطلب تربية النفس على الخضوع لأحكام الله واتباعها؛ كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله»^(٢).

والأخرى: أن ذلك يتطلب الإعداد المادي والسلاح الحربي؛ الذي ينكأ أعداء الله؛ فإن الله أمر به أمير المؤمنين فقال: {وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم} (الأنفال: ٦٠). والإخلاق كذلك مع الاستطاعة؛ إنما هو من صفات المنافقين، ولذلك قال فيهم رب العالمين: {ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدداً} (التوبة: ٤٦).

(١) وهو مخرج في "المشكاة" (٣٥٥٤)، و"الروض النضير" (٩٠٦ و٩٠٨).

(٢) "الصحيحة" (٥٤٩).

وأنا اعتقد جازماً أن هذا الإعداد المادي لا يستطيع اليوم القيام به جماعة من المؤمنين دون علم من حكامهم- كما هو معلوم-، وعليه؛ فقتال أعداء الله من جماعة ما سابق لأوانه، كما كان الأمر في العهد المكي، ولذلك؛ لم يؤمروا به إلا في العهد المدني؛ وهذا هو مقتضى النص الرباني: {لا يكلف الله نفساً إلا وسعها} (البقرة: ٢٨٦).

وعليه؛ فإني أنصح الشباب المتحمس للجهاد، والمخلص حقاً لرب العباد: أن يلتفتوا لإصلاح الداخل، وتأجيل الاهتمام بالخارج الذي لا حيلة فيه، وهذا يتطلب عملاً دؤوباً، وزمناً طويلاً؛ لتحقيق ما أسميه بـ (التصفية والتربية)؛ فإن القيام بهذا لا ينهض به إلا جماعة من العلماء الأصفياء، والمربين الأتقياء، فما أقلهم في هذا الزمان، وبخاصة في الجماعات التي تخرج على الحكام!

وقد ينكر بعضهم ضرورة هذه التصفية، كما هو واقع بعض الأحزاب الإسلامية، وقد يزعم بعضهم أنه قد انتهى دورها، فانحرفوا إلى العمل السياسي أو الجهاد، وأعرضوا عن الاهتمام بالتصفية والتربية، وكلهم واهمون في ذلك، فكم من مخالقات شرعية تقع منهم جميعاً بسبب الإخلال بواجب التصفية، وركونهم إلى التقليد والتلفيق، الذي به يستحلون كثيراً مما حرم الله! وهذا هو المثال: الخروج على الحكام؛ ولو لم يصدر منهم الكفر البواح.

وختاماً أقول: نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم؛ كذلك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان، والأضاحي في عيد الأضحى، وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث، ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم.

لكن مجاهدة اليهود المحتلين للأرض المقدسة، والسافكين لدماء المسلمين أوجب من قتال مثل ذلك الحاكم من وجوه كثيرة، لا مجال الآن لبيانها، من أهمها أن جند ذلك الحاكم من إخواننا المسلمين، وقد يكون جمهورهم- أو على الأقل الكثير منهم- عنه غير راضين، فلماذا لا يجاهد هؤلاء الشباب المتحمس اليهود، بدل مجاهدتهم لبعض حكام المسلمين؟! أظن أن سيكون جوابهم عدم الاستطاعة بالمعنى المشروح سابقاً، والجواب هو جوابنا، والواقع يؤكد ذلك؛ بدليل أن خروجهم- مع تعذر إمكانه- لم يثمر شيئاً سوى سفك الدماء سدى! والمثال - مع الأسف الشديد- لا يزال ماثلاً في الجزائر، فهل من مدكر؟!.

"الصحيحة" (٧/٢/١٢٣٧ - ١٢٤٣).

هل يلزم إيقاع الوعيد؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة».

الحديث ثابت لا شك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه "المستدرک": "إنه حديث كبير في الأصول" ولا أعلم أحداً قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه، أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث، التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: "كلها في النار"، جاهلاً بل متجاهلاً حديث معاوية وأنس على كثرة طرده عن أنس كما رأيت. وليته لم يقتصر على ذلك إذن لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة ابن الوزير اليميني، وذكر أنه قال في كتابه: "العواصم والقواصم" ما نصه: "إياك أن تغتر بزيادة" كلها في النار إلا واحدة "فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة، وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح".

وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات، ثم أوقفني بعض الطلاب في "الجامعة الإسلامية" على قول الشوكاني في تفسيره "فتح القدير" (٢/ ٥٦): "قال ابن كثير في تفسيره: وحديث افتراق الأمم إلى بضع وسبعين، مروى من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر. انتهى. قلت: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة" فقد ضعفها جماعة من المحدثين (!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة". ولا أدري من الذين أشار إليهم بقوله: "جماعة... "فإني لا أعلم أحداً من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه "الفصل في الملل والنحل" وقد رجعت إليه، وقلبت مظلانه فلم أعثر عليه ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: "لا يصح"، والشوكاني قال عنه: "إنها موضوعة"، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم، فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.

والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لاسيما وهو معروف عند أهل العلم بتشده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟! وأما ابن الوزير، فكلامه الذي نقله الكوثري يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لامكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادعاه، وكيف يستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلاً! وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: "الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم" فقد عقد فيه فصلاً خاصاً في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رضي الله عنه، فسرد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها!

الأمر الآخر: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممن نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبلي، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير، وأنت إذا تأملت كلامه وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قبل استشكال معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه لما فيه من الفوائد. قال رحمه الله تعالى في "العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ" (ص ٤١٤): "حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضاً بحيث لا يبقى ريب في حصول معناها، (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي أشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي ثم قال:) والإشكال في قوله: "كلها في النار إلا ملة"، فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود حسبما صرحت به الأحاديث، فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة. وبعضهم تأول الكلام. قال: ومن المعلوم أن ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة، إنما الكلام في مخالفة تصير صاحبها فرقة مستقلة ابتدئها، وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظام المفسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معيناً من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة.

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته: " إن الناس عامة وخاصة، فالعامة آخرهم كأولهم، كالنساء والعبيد والفلاحين والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة في شيء، فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كأولهم.

وأما الخاصة، فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقاً، وهو شيء كبير {تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا} (مريم: ٩٠)، كنفي حكمة الله تعالى، ونفي إقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعها عند الله تعالى، ولا ندري بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة.

ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع لكن على وجه خفي، ولعله تخيل مصلحة دينية، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه وربما بلغت الأذية إلى نفسه. وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخبط في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفتن لتلك اللمحة الخفية التي دسوها إلا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيئاً للهجوم على الحقائق، وقد تدرّب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيراً من غثاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل، وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضا عن السلف لوقعهم في النفوس. وهؤلاء هم الأكثرون عدداً، والأرذلون قدراً، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة، فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعاً، والثاني ظاهره الابتداع، والثالث له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع ثلثة من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف ما لا يعينهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة أثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة

عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً.

فهؤلاء هم السنية حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة، لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكننا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصداقة، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة".

قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المقبلي رحمه الله، وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير رحمه الله في إعلاله إياه. والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه.

وهو الموفق لا إله إلا هو. ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه " أدب الجاحظ " (ص ٩٠) صحة هذا الحديث للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: " ولو صح هذا الحديث لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية؛ إذ يسجل على أغليبتها الخلود في الجحيم ولو صح هذا الحديث لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبرا إياهم في حالة ردة ... " إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه، لوضوح بطلانه لاسيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبلي المتقدم.

على أن قوله " الخلود في الجحيم " ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث. وهو سالم من ذلك كله كما بينا والحمد لله على توفيقه.

"الصحيحة" (١/١/٤٠٤، ٤٠٨ - ٤١٤).

قبول توبة الكافر وإزالة إشكالات حول ذلك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الله تبارك وتعالى لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه».

أخرجه أحمد (٤/ ٤٤٦ و ٥/ ٢ و ٣) من طريق أبي قزعة الباهلي عن حكيم بن معاوية عن أبيه قال: قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: فذكره. قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، واسم أبي قزعة سويد بن حجير. وفي لفظ له: " لا يقبل الله عز وجل من أحد توبة أشرك بعد إسلامه ". وتابعه عليه بهز بن حكيم عن أبيه به، إلا أنه قال: " عملاً " مكان: " توبة ". أخرجه أحمد (٥/ ٥). قلت: وبهز ثقة حجة، لاسيما في روايته عن أبيه، وفيها ما يفسر رواية أبي قزعة، ويزيل الإشكال الوارد على ظاهرها، فهي في ذلك كقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ} (آل عمران: ٩٠).

ولذلك أشكلت على كثير من المفسرين، لأنها بظاهرها مخالفة لما هو معلوم من الدين بالضرورة من قبول توبة الكافر، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى قبل الآية المذكورة: [كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم] إلى قوله: {أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَمِيتُمْ لِعُنَّةِ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا ...} إلى قوله: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (آل عمران: ٨٧ - ٨٩) فاضطربت أقوال المفسرين في التوفيق بين الآيتين، وإزالة الإشكال على أقوال كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وإنما أذكر منها ما تأيد برواية بهز هذه، فإنها كما فسرت رواية أبي قزعة فهي أيضا تفسر الآية وتزيل الإشكال عنها. فكما أن معنى قوله في الحديث: «لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه»، أي توبته من ذنب في أثناء كفره، لأن التوبة من الذنب عمل، والشرك يحبطه كما قال تعالى: {لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ} (الزمر: ٦٥) فكذلك قوله تعالى في الآية: {لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ}، أي من ذنوبهم، وليس من كفرهم.

وبهذا فسرنا بعض السلف، فجاء في " تفسير روح المعاني " للعلامة الألوسي (١) / (٦٢٤) ما نصه بعد أن ذكر بعض الأقوال المشار إليها: " وقيل: إن هذه التوبة لم تكن عن الكفر، وإنما هي عن ذنوب كانوا يفعلونها معه، فتابوا عنها مع إصرارهم على الكفر، فردت عليهم لذلك، ويؤيده ما أخرجه ابن جرير (١) عن أبي العالية قال: هؤلاء اليهود والنصارى كفروا بعد إيمانهم، ثم ازدادوا كفراً بذنوب أذنبوها، ثم ذهبوا يتوبون من تلك الذنوب في كفرهم، فلم تقبل توبتهم، ولو كانوا على الهدى قبلت، ولكنهم على ضلالة ". قلت: وهذا هو الذي اختاره إمام المفسرين ابن جرير رحمه الله تعالى، فليراجع كلامه من أراد زيادة تبصر وبيان.

باب منه

"كان رجلٌ من الأنصار أسلم؛ ثم ارتدَّ ولجَّ بالشرك؛ ثم تَنَدَّمَ، فأرسل إلى قومه: سَلُّوا رسولَ الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هل له من توبةٍ؟ فجاء قومه إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقالوا: إِنَّ فلاناً قد نَدِمَ، وإنه أَمَرَنَا أَنْ نَسْأَلَكَ: هل له من توبةٍ؟ فنزلت: {كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ...} إلى قوله: {غَفُورٌ رَحِيمٌ} (آل عمران: ٨٦ - ٨٩)، فأرسل إليه [قومه]: فأَسْلَمَ."

ولتمام الفائدة لا بد من ذكر الآيات الأربع بتمامها، وهي في (آل عمران: ٨٦ - ٨٩): {كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}. ولا ينافي ذلك قوله تعالى بعدها: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ} (آل عمران: ٩٠، ٩١). ذلك؛ لأن المقصود: لن تقبل توبتهم عند الممات كما قال تعالى: {وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} (النساء: ١٨).

قاله الحافظ ابن كثير.

تعريف المنافق وعلامات نفاقه

[المنافقون] هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وإنما يتبين كفرهم بما يترشح من كلماتهم في الغمز في بعض أحكام الشريعة واستهجانها، وزعمهم أنها مخالفة للعقل والذوق! وقد أشار إلى هذه الحقيقة ربنا تبارك وتعالى في قوله: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ، وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ}

بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ} (محمد: ٢٩، ٣٠) وأمثال هؤلاء المنافقين كثير في عصرنا، والله المستعان.

"تلخيص أحكام الجنائز" (ص ٤٨).

حكم تارك الصلاة

حديثُ الشفاعة وأنها تشملُ تاركِي الصلاةِ مِنَ المسلمين

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ وَأَمِنُوا؛ فَ[وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ!] مَا مُجَادِلَةٌ أَحَدِكُمْ لِمُصَابِحِهِ فِي الْحَقِّ يَكُونُ لَهُ فِي الدُّنْيَا بِأَشَدِّ مِنْ مُجَادِلَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي إِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ أُدْخِلُوا النَّارَ. قَالَ: يَقُولُونَ: رَبَّنَا! إِخْوَانُنَا كَانُوا يَصَلُّونَ مَعَنَا؛ وَيَصُومُونَ، مَعَنَا؛ وَيُحْجُّونَ مَعَنَا؛ [وَيُجَاهِدُونَ مَعَنَا]؛ فَأَدْخَلْتَهُمُ النَّارَ. قَالَ: فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَأَخْرِجُوا مِنْ عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ؛ فَيَأْتُونَهُمْ؛ فَيَعْرِفُونَهُمْ بِصُورِهِمْ؛ لَا تَأْكُلُ النَّارُ صُورَهُمْ؛ [لَمْ تَغْشِ الْوَجْهَ]؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ النَّارُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ إِلَى كَعْبَيْهِ [فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا بَشَرًا كَثِيرًا]؛ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا! قَدْ أَخْرَجْنَا مَنْ أَمَرْنَا. قَالَ: ثُمَّ [يَعُودُونَ فَيَتَكَلَّمُونَ] قَالَ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ دِينَارٍ مِنَ الْإِيمَانِ. [فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا]، ثُمَّ [يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا أَحَدًا مِمَّنْ أَمَرْنَا. ثُمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا،] [فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ وَزْنُ نِصْفِ دِينَارٍ] [فَأَخْرِجُوهُ]. فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا! لَمْ نَدْرُ فِيهَا مِمَّنْ أَمَرْنَا ...]؛ حَتَّى يَقُولُ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ. [فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا]، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَلْيَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا] (النساء: ٤٠)؛ قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا! قَدْ أَخْرَجْنَا مَنْ أَمَرْنَا؛ فَلَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ. قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ؛ وَشَفَعَتِ الْأَنْبِيَاءُ؛ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ؛ وَبَقِيَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ قَالَ: فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ - أَوْ قَالَ: قَبْضَتَيْنِ - نَاسًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ؛ قَدْ احْتَرَقُوا حَتَّى صَارُوا حُمَمًا. قَالَ: فَيُؤْتَى بِهِمْ إِلَى مَاءٍ يُقَالُ لَهُ: (الْحَيَاةُ)؛ فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ؛ فَيَنْبَتُونَ كَمَا تَنْبَتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ؛ [قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ؛ وَإِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ؛ فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ؛ وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أبيضًا]؛ قَالَ: فَيُخْرِجُونَ مِنْ أَجْسَادِهِمْ مِثْلَ اللُّؤْلُؤِ؛ وَفِي أَعْنَاقِهِمُ الْخَاتَمُ؛ (وفي رواية: الْخَوَاتِمُ)؛ عَتَقَاءُ اللَّهِ. قَالَ: فَيُقَالُ لَهُمْ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ؛ فَمَا تَمَنَيْتُمْ وَرَأَيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَكُمْ [وَمِثْلُهُ مَعَهُ]. [فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ؛ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ].

قال: فيقولون: رَبَّنَا! أَعْطَيْتَنَا ما لم تُعْطِ أَحَدًا من العالمين. قال: فيقول: فإن لكم عندي أَفْضَلَ منه. فيقولون: رَبَّنَا! وما أَفْضَلُ من ذلك؟ [قال:] فيقول: رِضَائِي عَنكُمْ؛ فلا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا».

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١١ / ٤٠٩ - ٤١١): أخبرنا معمر عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ... فذكره.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أحمد (٣ / ٩٤)، والنسائي (٢ / ٢٧٠)، وابن ماجه (رقم ٦٠)، والترمذي (٢٥٩٨) - مختصراً، وابن خزيمة في "التوحيد" (ص ١٨٤ و٢٠١ و٢١٢)؛ وابن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة رقم: ٢٧٦) وتابعه محمد بن ثور عن معمر به؛ لم يسق لفظه؛ وإنما قال: بنحوه. يعني: حديث هشام بن سعد الآتي تخريجه. أخرجه أبو عوانة.

وتابعه سعيد بن هلال عن زيد بن أسلم به أتم منه؛ وأوله: "هل تضارون في رؤية الشمس والقمر .." الحديث بطوله. أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١ / ١١٤ - ١١٧)، وابن خزيمة أيضاً (ص ٢٠١) وابن حبان (٣٣٣ - الإحسان).

وحفص بن ميسرة عن زيد: أخرجه مسلم (١ / ١١٤ - ١١٧)، وكذا البخاري (٤٥٨١)؛ لكنه لم يسقه بتمامه؛ وكذا أبو عوانة (١ / ١٦٨ - ١٦٩). وهشام بن سعد عنه: أخرجه أبو عوانة (١ / ١٨١ - ١٨٣) بتمامه؛ وابن خزيمة (ص ٢٠٠)؛ والحاكم (٤ / ٥٨٢ - ٥٨٤) وصححه، وكذا مسلم (١ / ١١٧)؛ إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال به على لفظ حديث حفص بن ميسرة نحوه. وتابع عطاء: سليمان بن عمرو بن عبدي العتواري - أحد بني ليث، وكان في حجر أبي سعيد - قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول ... فذكره نحوه مختصراً، وفيه الزيادة الثالثة.

أخرجه أحمد (٣ / ١١ - ١٢)، وابن خزيمة (ص ٢١١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣ / ١٧٦ / ١٦٠٣٩)، وعنه ابن ماجه (٤٢٨٠)، وابن جرير في "التفسير" (١٦ / ٨٥)، ويحيى بن صاعد في "زوائد الزهد" (ص ٤٤٨ / ١٢٦٨)، والحاكم (٤ / ٥٨٥) وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم"! وبيض له الذهبي، وإنما هو حسن فقط؛ لأن فيه محمد بن إسحاق، وقد صرح بالتحديث.

أقول- بعد تخريج الحديث هذا التخريج الذي قد لا تراه في مكان آخر، وبيان أنه متفق عليه بين الشيخين وغيرهما من أهل "الصحاح" و"السنن" و"المسانيد"-فيه

فوائد جملة عظيمة؛ منها شفاعة المؤمنين الصالحين في إخوانهم المصلين الذين أدخلوا النار بذنوبهم، ثم في غيرهم ممن هم دونهم على اختلاف قوة إيمانهم. ثم يتفضل الله تبارك وتعالى على من بقي في النار من المؤمنين، فيخرجهم من النار بغير عمل عملوه؛ ولا خير قدموه. ولقد توهم بعضهم أن المراد بالخير المنفي تجويز إخراج غير الموحدين من النار! قال الحافظ في "الفتح" (١٣ / ٤٢٩):

«ورد ذلك بأن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين؛ كما تدل عليه بقية الأحاديث».

قلت: منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث أنس الطويل في الشفاعة أيضاً: «فيقال: يا محمد! ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع. فأقول: يا رب! ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله. فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله».

متفق عليه، وهو مخرج في "ظلال الجنة" (٢ / ٢٩٦ / رقم: ٨٢٨). وفي طريق أخرى عن أنس رضي الله عنه: «.. وفرغ الله من حساب الناس، وأدخل من بقي من أممي النار، فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله عز وجل لا تشركون بالله شيئاً؟ فيقول الجبار عز وجل: فبعزتي لأعتقنهم من النار. فيرسل إليهم فيخرجون وقد امتحشوا، فيدخلون في نهر الحياة، فينبتون ..» الحديث.

أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في "الظلال" تحت الحديث (٨٤٤)، وله فيه شواهد (٨٤٢ - ٨٤٣)، وفي "الفتح" (١١ / ٤٥٥) شواهد أخرى. وفي الحديث رد على استنباط ابن أبي جمرة من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيه: "لم تغش الوجه"، ونحوه الحديث الآتي بعده: "إلا دارات الوجوه": "أن من كان مسلماً ولكنه كان لا يصلي لا يخرج؛ إذ لا علامة له! ولذلك تعقبه الحافظ بقوله (١١ / ٤٥٧): "لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة؛ لعموم قوله: "لم يعملوا خيراً قط"؛ وهو مذكور في حديث أبي سعيد الآتي في (التوحيد)، يعني هذا.

وقد فات الحافظ رحمه الله أن في الحديث نفسه تعقباً على ابن أبي جمرة من وجه آخر؛ وهو أن المؤمنين كما شفّعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى، فأخرجوهم من النار بالعلامة، فلما شُفّعوا في المرات الأخرى، وأخرجوا بشراً كثيراً؛ لم يكن فيهم مصلون بداهة، وإنما فيهم من الخير كل حسب إيمانه. وهذا ظاهر جداً لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.

وعلى ذلك؛ فالحديث دليل قاطع على أن تارك الصلاة- إذا مات مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله- لا يخلد في النار مع المشركين، ففيه دليل قوي جداً أنه داخل تحت مشيئة الله تعالى في قوله: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء: ٤٨)، وقد روى الإمام أحمد في "مسنده" (٢٤٠ / ٦) حديثاً صريحاً في هذا من رواية عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «الدواوين عند الله عز وجل ثلاثة ..» الحديث، وفيه: «فأما الديوان الذي لا يغفره الله؛ فالشرك بالله، قال الله عز وجل: {مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ} (المائدة: ٧٢).

وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً؛ فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه؛ من صوم يوم تركه؛ أو صلاة تركها؛ فإن الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء ..» الحديث. وقد صححه الحاكم (٥٧٦ / ٤)، وهذا وإن كان غير مُسَلِّمٍ عندي - لما بينته في "تخريج شرح الطحاوية" (رقم: ٣٨٤) -؛ فإنه يشهد له هذا الحديث الصحيح: حديث الترجمة. فتنبه.

إذا عرفت ما سلف يا أخي المسلم! فإن عجبى حقاً لا يكاد ينتهي من إغفال جماهير المؤلفين الذين توسعوا في الكتابة في هذه المسألة الهامة؛ ألا وهي: هل يكفر تارك الصلاة كسلاً أم لا؟ لقد غفلوا جميعاً- فيما اطلعت- عن إيراد هذا الحديث الصحيح مع اتفاق الشيخين وغيرهما على صحته، لم يذكره من هو حجة له، ولم يجب عنه من هو حجة عليه، وبخاصة منهم الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، فإنه مع توسعه في سوق أدلة المختلفين في كتابه القيم: "الصلاة"، وجواب كل منهم عن أدلة مخالفه؛ فإنه لم يذكر هذا الحديث في أدلة المانعين من التكفير؛ إلا مختصراً اختصاراً مخللاً لا يظهر دلالاته الصريحة على أن الشفاعة تشمل تارك الصلاة أيضاً، فقد قال رحمه الله: "وفي حديث الشفاعة: "يقول الله عز وجل: وعزتي وجلالي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله". وفيه: "فيخرج من النار من لم يعمل خيراً قط ...".

قلت: وهذا السياق ملفق من حديثين؛ فالشطر الأول هو في آخر حديث أنس المتفق عليه؛ وقد سبق أن ذكرت (ص ١٣١) الطرف الأخير منه؛ والشطر الآخر هو في حديث الترجمة: "فيقبض قبضة من النار ناساً لم يعملوا لله خيراً قط ...".

وأما أن اختصاره اختصار مغل؛ فهو واضح جداً إذا تذكرت أيها القارئ الكريم ما سبق أن استدركته على الحافظ (ص ١٣٢) متمماً به تعقيبته على ابن أبي جمرة؛ مما يدل على أن شفاعة المؤمنين كانت لغير المصلين في المرة الثانية وما بعدها؛ وأنهم أخرجوهم من النار؛ فهذا نص قاطع في المسألة؛ ينبغي أن يزول به النزاع في هذه المسألة بين أهل العلم الذين تجمعهم العقيدة الواحدة؛ التي منها: عدم تكفير أهل الكبائر من الأمة المحمدية؛ وبخاصة في هذا الزمان الذي توسع فيهم بعض المنتمين إلى

العلم في تكفير المسلمين؛ لإهمالهم القيام بما يجب عليهم عمله مع سلامة عقيدتهم؛ خلافاً للكفار الذين لا يصلون تديناً وعقيدة؛ والله سبحانه وتعالى يقول: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} (القلم: ٣٥، ٣٦)؟! لما تقدم كنت أحب لابن القيم رحمه الله أن لا يغفل ذكر هذا الحديث الصحيح كدليل صريح للمانعين من التكفير؛ وأن يجيب عنه إن كان لديه جواب؛ وبذلك يكون قد أعطى البحث والإنصاف للفريقين دون تحيز لفئة.

نعم؛ إنه لما يجب علي أن أنوه به أنه عقد فصلاً خاصاً " في الحكم بين الفريقين؛ وفصل الخطاب بين الطائفتين "؛ يساعد الباحث على تفهم نصوص الفريقين؛ فهماً صحيحاً؛ فإنه حقق فيه تحقيقاً رائعاً ما هو مسلم به عند العلماء؛ أنه ليس كل كفر يقع فيه المسلم يخرج به من الملة. فمن المفيد أن أقدم إلى القارئ فقرات أو خلاصات من كلامه تدل على مرامه؛ ثم أعقب عليه بما يلزم مما يلتقي مع هذا الحديث الصحيح؛ ويؤيد المذهب الرجيح.

لقد أفاد رحمه الله أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود واعتقاد.

وأن كفر العمل ينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه؛ يضاد الإيمان. وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعاً.

(قلت: قد يكون ذلك من الكفر الاعتقادي أحياناً، وذلك إذا اقترن به ما يدل على فساد عقيدته؛ كاستهزائه بالصلاة والمصلين، وكإيثاره القتل على أن يصلي إذا دعاه الحاكم إليها، كما سيأتي، فتذكر هذا؛ فإنه مهم. ثم قال:) ولا يمكن أن يُنفى عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه؛ ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد. وقد نفى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفى عنه اسم الإيمان؛ فهو كافر من جهة العمل، وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد.

(قلت: لكني أرى أنه لا يصح أن يطلق على أمثال هؤلاء لفظة الكفر؛ فيقال مثلاً: من زنى فقد كفر، فضلاً عن أنه لا يجوز أن يقال: فهو كافر، حتى على تارك الصلاة وعلى غيره ممن وصف في الحديث بالكفر، وقوفاً مع النص - ودفعاً لإيهام الوصف بالكفر الاعتقادي -، ومن باب أولى أن لا يقال: كافر حلال الدم! قال بعد أن ذكر الحديث الصحيح: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر": ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرج من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية؛ كما لا يخرج الزاني والشارب من الملة، وإن زال عنه اسم الإيمان.

وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله، وبالإسلام والكفر ولوازمهما.

ثم ذكر الأثر المعروف عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} (المائدة: ٤٤): ليس بالكفر الذي تذهبون إليه.

قلت: زاد الحاكم: إنه ليس كفراً ينقل عن الملة، كفر دون كفر. وصححه هو (٢/ ٣١٣) والذهبي. وهذا قاصمة ظهر جماعة التكفير وأمثالهم من الغلاة. ثم قال ابن القيم رحمه الله: والمقصود أن سلب الإيمان عن تارك الصلاة أولى من سلبه عن مرتكب الكبائر، وسلب اسم الإسلام عنه أولى من سلبه عن من لم يسلم المسلمون من لسانه ويده، فلا يسمى تارك الصلاة مسلماً ولا مؤمناً؛ وإن كان معه شعبة من شعب الإسلام والإيمان.

قلت: نفي التسمية المذكورة عن تارك الصلاة فيه نظر؛ فقد سمي الله تعالى الفئة الباغية بالمؤمنة في الآية المعروفة: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ...} (الحجرات: ٩) مع قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث المتقدم: «وقتاله كفر»، فكما لم يلزم من وصف المسلم الباغي بالكفر نفي اسم المؤمن عنه فضلاً عن اسم المسلم، فكذلك تارك الصلاة؛ إلا إن كان يقصد بذلك أنه مسلم كامل، وذلك بعيد. قال: نعم، يبقى أن يقال: فهل ينفعه ما معه من الإيمان في عدم الخلود في النار؟ فيقال: ينفعه إن لم يكن المتروك شرطاً في صحة الباقي واعتباره، وإن كان المتروك شرطاً في اعتبار الباقي لم ينفعه.

فهل الصلاة شرط لصحة الإيمان؟ هذا سر المسألة. قلت: ثم أشار إلى الأدلة التي كان ذكرها للفريق الأول المكفر، ثم قال: وهي تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة.

فأقول: يبدو لي جلياً أن ابن القيم رحمه الله بعد بحثه القيم في التفريق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي، وأن المسلم لا يخرج من الملة بكفر عملي؛ لم يستطع أن يحكم للفريق المكفر بترك الصلاة؛ مع الأدلة الكثيرة التي ساقها لهم؛ لأنها كلها لا تدل إلا على الكفر العملي. ولذلك لجأ أخيراً إلى أن يتساءل: هل ينفعه إيمانه؟ وهل الصلاة شرط لصحة الإيمان؟

إن كل من تأمل في جوابه على هذا التساؤل يلاحظ أنه حاد عنه إلى القول بأن الأعمال الصالحة لا تقبل إلا بالصلاة، فأين الجواب عن كون الصلاة شرطاً لصحة الإيمان؟ أي: ليس فقط شرط كمال؛ فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل

السنة؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار؛ مع تصريح الخوارج بتكفيرهم، فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مغلد في النار؛ فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا، وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا كما تقدم بيانه.

ولعل ابن القيم رحمه الله بحيدته عن ذلك الجواب أراد أن يشعر القارئ بأهمية الصلاة في الإسلام من جهة؛ وأنه لا دليل على أنها شرط لصحة الإيمان من جهة أخرى.

وعليه؛ فتارك الصلاة كسلاً لا يكفر عنده إلا إذا اقترن مع تركه إياها ما يدل على أن كفره كفر اعتقادي، فهو في هذه الحالة فقط يكفر ككفر يخرج به من الملة؛ كما تقدمت الإشارة بذلك مني. وهو ما يشعر به كلام ابن القيم في آخر هذا الفصل؛ فإنه قال: "ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها ودعي إلى فعلها على رؤوس الملاء، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي وإلا قتلناك؟ فيقول: اقتلونني ولا أصلي أبداً! .."

قلت: وعلى مثل هذا المصير على الترك والامتناع عن الصلاة- مع تهديد الحاكم له بالقتل- يجب أن تحمل كل أدلة الفريق المكفر للترك، وبذلك تجتمع أدلتهم مع أدلة المخالفين؛ ويلتقون على كلمة سواء: أن مجرد الترك لا يكفر؛ لأنه كفر عملي لا اعتقادي؛ كما تقدم عن ابن القيم، وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- أعني أنه حمل تلك الأدلة هذا الحمل-، فقال في "مجموع الفتاوى" (٤٨ / ٢٢) - وقد سئل عن تارك الصلاة من غير عذر هل هو مسلم في تلك الحال؟ فأجاب رحمه الله ببحث طويل مليء علماً؛ لكن المهم منه الآن ما يتعلق منه بحديثنا هذا؛ فإنه بعد أن حكى أن تارك الصلاة يقتل عند جمهور العلماء: مالك والشافعي وأحمد؛ قال: "وإذا صبر حتى يقتل؛ فهل يقتل كافراً مرتداً؛ أو فاسقاً كفاسق المسلمين؟ على قولين مشهورين حكيا روايتين عن أحمد؛ فإن كان مقراً بالصلاة في الباطن معتقداً لوجوبها؛ يمتنع أن يصر على تركها حتى يقتل ولا يصلي، هذا لا يعرف من بني آدم وعاداتهم، ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام، ولا يعرف أن أحداً يعتقد وجوبها، ويقال له: إن لم تصل وإلا قتلناك. وهو يصر على تركها مع إقراره بالوجوب، فهذا لم يقع قط في الإسلام.

ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها، فهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة؛ كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة». رواه مسلم ... فمن كان مصراً على تركها حتى يموت لا يسجد لله سجدة قط فهذا لا يكون قط؛ مسلماً مقراً بوجوبها، فإن اعتقاد

الوجوب، واعتقاد أن تاركها يستحق القتل؛ هذا داع تام إلى فعلها، والداعي مع القدرة
يوجب وجود المقدور، فإن كان قادراً ولم يصل قط؛ علم أن الداعي في حقه لم يوجد،
والاعتقاد التام لعقاب التارك باعث على الفعل. لكن هذا قد يعارضه أحياناً أمور
توجب تأخيرها، وترك بعض واجباتها، وتفويتها أحياناً. فأما من كان مصراً على تركها لا
يصلي قط، ويموت على هذا الإصرار والترك؛ فهذا لا يكون مسلماً.

لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء
تحت الوعيد، وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في "السنن"، حديث عبادة عن النبي
- صلى الله عليه وآله وسلم -؛ أنه قال: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم
والليلة؛ من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن
لم يكن له عهد عند الله؛ إن شاء عذبه؛ وإن شاء غفر له». فالمحافظ عليها: الذي
يصلها في مواقيتها كما أمر الله تعالى.

والذي يؤخرها (الأصل: ليس يؤخرها) أحياناً عن وقتها، أو يترك واجباتها؛ فهذا
تحت مشيئة الله تعالى. وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه كما جاء في الحديث .

وعلى هذا المحمل يدل كلام الإمام أحمد أيضاً؛ الذي شهر عنه بعض أتباعه
المتأخرين القول بتكفير تارك الصلاة دون تفصيل، وكلامه يدل على خلاف ذلك "
بحيث لا يخالف هذا الحديث الصحيح، كيف وهو قد أخرجه في "مسنده" كما أخرج
حديث عائشة بمعناه كما تقدم؟! فقد ذكر ابنه عبد الله في "مسائله (٥٥) قال:
"سألت أبي رحمه الله عن ترك الصلاة متعمداً؟ قال: والذي يتركها لا يصلها، والذي
يصلها في غير وقتها؛ أدعوه ثلاثاً؛ فإن صلى وإلا ضربت عنقه، هو عندي بمنزلة المرتد ..
"

قلت: فهذا نص من الإمام أحمد بأنه لم يكفر بمجرد تركه للصلاة، وإنما بامتناعه
من الصلاة مع علمه بأنه سيقتل إن لم يصل، فالسبب هو إيثاره القتل على الصلاة،
فهو الذي دل على أن كفره كفر اعتقادي، فاستحق القتل. ونحوه ما ذكره المجد ابن
تيمية- جد شيخ الإسلام ابن تيمية- في كتابه "المحرر في الفقه الحنبلي" (ص ٦٢):
"ومن أخر صلاة تكاسلاً لا جحوداً أمر بها؛ فإن أصر حتى ضاق وقت الأخرى؛ وجب
قتله".

قلت: فلم يكفر بالتأخير، وإنما بالإصرار المنبئ عن الجحود. ولذلك قال الإمام أبو
جعفر الطحاوي رحمه الله في "مشكل الآثار" في باب عقده في هذه المسألة، وحكى شيئاً
من أدلة الفريقين، ثم اختار أنه لا يكفر؛ قال (٢٢٨/٤): "والدليل على ذلك أنا نأمره
أن يصل، ولا نأمر كافرأ أن يصل، ولو كان بما كان منه كافرأ لأمرناه بالإسلام؛ فإذا

أسلم أمرناه بالصلاة؛ وفي تركنا لذلك وأمرنا إياه بالصلاة؛ ما قد دل على أنه من أهل الصلاة؛ ومن ذلك أمر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي أفطر في رمضان يوماً متعمداً بالكفارة التي أمره بها وفيها الصيام؛ لا يكون الصيام إلا من المسلمين. ولما كان الرجل يكون مسلماً إذا أقر بالإسلام قبل أن يأتي بما يوجب الإسلام من الصلوات الخمس؛ ومن صيام رمضان كان كذلك؛ ويكون كافراً بجحوده لذلك؛ ولا يكون كافراً بتركه إياه بغير جحود منه له؛ ولا يكون كافراً إلا من حيث كان مسلماً، وإسلامه كان بإقراره بالإسلام؛ فكذا رده لا تكون إلا بجحوده الإسلام."

قلت: وهذا فقه جيد، وكلام متين لا مرد له، وهو يلتقي تماماً مع ما تقدم من كلام الإمام أحمد رحمه الله الدال على أنه لا يكفر بمجرد الترك؛ بل بامتناعه من الصلاة بعد دعائه إليها، وإن مما يؤكد ما حملت عليه كلام الإمام أحمد؛ ما جاء في كتاب "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل" للشيخ علاء الدين المرداوي؛ قال رحمه الله (١/ ٤٠٢) - كالشراح لقول أحمد المتقدم آنفاً: "أدعوه ثلاثاً" -: "الداعي له هو الإمام أو نائبه، فلو ترك صلوات كثيرة قبل الدعاء لم يجب قتله، ولا يكفر على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم".

وممن اختار هذا المذهب أبو عبد الله بن بطة، كما ذكر ذلك الشيخ أبو الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسي في كتابه "الشرح الكبير على المقنع" للإمام موفق الدين المقدسي (١/ ٣٨٥)، وزاد أنه أنكر قول من قال بكفره. قال أبو الفرج: "وهو قول أكثر الفقهاء؛ منهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي ..". ثم استدل على ذلك بأحاديث كثيرة أكثرها عند ابن القيم، ومنها حديث عبادة المتقدم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال عقبه: "ولو كان كافراً لم يدخله في المشيئة".

قلت: ويؤكد ذلك حديث الترجمة وحديث عائشة تأكيداً لا يدع لأحد شكاً أو شبهة، فلا تنسى. ثم قال أبو الفرج: "ولأن ذلك إجماع المسلمين؛ فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تغسيله والصلاة عليه، ولا منع ميراث مورثه، ولا فُرِّقَ بين زوجين لِتَرْكِ الصلاة من أحدهما- مع كثرة تاركي الصلاة! ولو كفر لثبتت هذه الأحكام، ولا نعلم خلافاً بين المسلمين أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها مع اختلافهم في المرتد (١). وأما الأحاديث المتقدمة (يعني: التي احتج بها المكفرون كحديث: "بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة"؛ فهي على وجه التغليظ والتشبيه بالكفار لا على الحقيقة؛ كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر» .. وأشباه هذه مما أريد به التشديد في الوعيد. قال شيخنا رحمه الله (يعني: الموفق المقدسي): وهذا أصوب القولين. والله أعلم".

قلت: ونقله الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله في حاشيته على "المقنع" لابن قدامة (١/ ٩٥ - ٩٦) مقرأً له.

ومع تصريح الإمام الشوكاني في "السييل الجرار" (١/ ٢٩٢) بتكفير تارك الصلاة عمداً، وأنه يستحق القتل، ويجب على إمام المسلمين قتله؛ فقد بين في "نيل الأوطار" أنه لا يعني كفوياً لا يغفر، فقال بعد أن حكى أقوال العلماء واختلافهم، وذكر شيئاً من أدلتهم (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥): "والحق أنه كافر يقتل، أما كفره؛ فلأن الأحاديث صحت أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم (!) وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة، فتركها مقتض لجواز الإطلاق.

ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون؛ لأننا نقول: لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة؛ ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً. فلا مُلجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها".

ولقد صدق رحمه الله. لكن ذهبه إلى جواز إطلاق اسم (الكافر) على تارك الصلاة؛ هو توسع غير محمود عندي، لأن الأحاديث التي أشار إليها ليس فيها الإطلاق المدعى، وإنما فيها: "فقد كفر"، وما أظن أن أحداً يستجيز له أن يشتق منه اسم فاعل فيقول فيه: (كافر)، إذن؛ لزمه أن يطلقه أيضاً على كل من قيل فيه: "كفر"؛ كالذي يحلف بغير الله، ومن قاتل مسلماً، أو تبرأ من نسب، ونحو ذلك مما جاء في الأحاديث.

نعم؛ لو صح ما رواه أبو يعلى وغيره عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: "عُرِيَ الإسلام وقواعد الدين ثلاثة؛ علمين أسس الإسلام؛ من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم؛ شهادة أن لا إله إلا الله، والصلاة المكتوبة، وصوم رمضان".

أقول: لو صح هذا؛ لكان دليلاً واضحاً على جواز إطلاقه على تارك الصلاة، ولكنه لم يصح كما كنت بينته في "السلسلة الضعيفة" (٩٤).

والخلاصة؛ أن مجرد الترك لا يمكن أن يكون حجة لتكفير المسلم، وإنما هو فاسق، أمره إلى الله، إن شاء عذبه؛ وإن شاء غفر له، وحديث الترجمة نص صريح في ذلك لا يسع مسلماً أن يرفضه.

وأن من دعي إلى الصلاة، وأنذر بالقتل؛ إن لم يستجب فقتل؛ فهو كافر يقيناً حلال الدم، لا يُصَلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، فمن أطلق التكفير فهو مخطئ، ومن أطلق عدم التكفير فهو مخطئ، والصواب التفصيل.

فهذا الحق ليس به خفاءً فدعني عن بنيات الطريق وبعد؛ فإن أخشى ما أخشاه أن يبادر بعض المتعصبين الجهلة إلى رد هذا الحديث الصحيح؛ لدلالته الصريحة على أن تارك الصلاة كسلاً مع الإيمان بوجودها داخل في عموم قوله تعالى: {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ} ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء؛ كما فعل بعضهم أخيراً بتاريخ (١٤٠٧ هـ)، فقد تعاون اثنان من طلاب العلم: أحدهما سعودي، والآخر مصري، فتعقباني في بعض الأحاديث من المئة الأولى من "سلسلة الأحاديث الصحيحة"؛ منها حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه المتقدم برقم (٨٧) ولفظه: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ؛ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكَ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيْسَرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ؛ فَلَا يَبْقَى مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْعَجُوزُ؛ يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا أَبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَنَحْنُ نَقُولُهَا». قال صلة بن زفر لحذيفة: ما تغني عنهم "لا إله إلا الله" وهم لا يدرون ما صلاة، ولا صيام، ولا نسك، ولا صدقة؟! فأعرض عنه حذيفة، ثم ردها عليه ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة. ثم أقبل عليه في الثالثة فقال: يا صلة! تنجيهم من النار (ثلاثاً).

قلت: فسودا في تضعيف هذا الحديث ثلاث صفحات كبار في الرد عليّ لتصحيح إياه، لم يجدا ما يتعلقان به لتضعيفه؛ إلا أنه من رواية أبي معاوية محمد بن خازم الضرير؛ بحجة أنه كان يرى الإرجاء! وأن الحديث موافق لبدعة الإرجاء!! وهذا من الجهل البالغ، ولا مجال الآن لبيانه إلا مختصراً، فإن أبا معاوية مع كونه ثقة محتجاً به عند الشيخين؛ فإنه قد توبع من ثقة مثله، ثم إن الحديث لا صلة له بالإرجاء مطلقاً، وهما إنما ادعيا ذلك لجهلها بالعلم، وكيف يكون كذلك وقد صححه الحاكم والذهبي، وكذا ابن تيمية والعسقلاني والبوصيري؟! ولئن جاز في عقليهما أنهم كانوا في تصحيحهم إياه جميعاً مخطئين فهل وصل الأمر بهما أن يعتقدوا بأنهم يصححون ما يؤيد الإرجاء؟! تالله إنها لإحدى الكبر؛ أن يتسلط على هذا العلم من لا يحسنه، وأن يضعف ما صححه أهل العلم! وهذا الحديث الصحيح يستفاد منه؛ أن الجهل قد يبلغ ببعض الناس أنهم لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادة، وهذا لا يعني أنهم يعرفون وجوب الصلاة وسائر الأركان ثم هم لا يقومون بها؛ كلا، ليس في الحديث شيء من ذلك، بل هم في ذلك ككثير من أهل البوادي والمسلمين حديثاً في بلاد الكفر لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين، وقد يقع شيء من ذلك في بعض العواصم، فقد سألتني أحدهم هاتفياً عن امرأة تزوجها، وكانت تصلي دون أن تغتسل من الجماع! وقريباً سألتني إمام مسجد ينظر إلى نفسه أنه على شيء من العلم يسوغ له أن يخالف العلماء! سألتني عن ابنه أنه كان يصلي جنباً بعد أن بلغ مبلغ الرجال واحتلم؛ لأنه كان لا يعلم وجوب الغسل من الجنابة! وقد قال ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (٢٢/٤١): "ومن علم أن محمداً رسول الله فأمن بذلك، ولم يعلم كثيراً مما جاء به؛ لم يعذبه الله على ما لم يبلغه؛ فإنه إذا لم يعذر على ترك الإيمان بعد البلوغ، فإنه [أن] لا

يعذبه على بعض شرائطه إلا بعد البلوغ أولى وأحرى، وهذه سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - المستفيضة عنه في أمثال ذلك ."

ثم ذكر أمثلة طيبة؛ منها: المستحاضة؛ قالت: إني أستحاض حيضة شديدة تمنعني الصلاة والصوم؛ فأمرها بالصلاة زمن دوام الاستحاضة، ولم يأمرها بالقضاء.

قلت: وهذه المستحاضة هي فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها، وحديثها في "الصحيحين" وغيرهما، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٢٨١).

ومثلها: أم حبيبة بنت جحش زوجة عبد الرحمن بن عوف، واستحيضت سبع سنين، وحديثها عند الشيخين أيضاً، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" أيضاً (٢٨٣).

وثمة ثالثة؛ وهي حمنة بنت جحش، وهي التي أشار إليها ابن تيمية؛ فإن في حديثها: "إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة؛ فما ترى فيها؛ قد منعتني الصلاة والصوم .." الحديث. أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب "السنن" بإسناد حسن، وصححه جمع، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٢٩٣) و"الإرواء" (٨٨١).

هذا؛ وهناك نص آخر للإمام أحمد كان ينبغي أن يضم إلى ما سبق نقله عنه؛ لشديد ارتباطه به ودلالته أيضاً على أن تارك الصلاة لا يكفر بمجرد الترك، ولكن هكذا قُدر؛ قال عبد الله بن أحمد في "مسائله" (ص ١٩٥/٥٦):

"سألت أبي عن رجل فرط في صلوات شهرين؛ فقال: يصلي ما كان في وقت يحضره ذكر تلك الصلوات؛ فلا يزال يصلي حتى يكون آخر وقت الصلاة التي ذكر فيها هذه الصلوات التي فرط فيها؛ فإنه يصلي هذه التي يخاف فوتها؛ ولا يضيع مرتين؛ ثم يعود فيصلي أيضاً حتى يخاف فوت الصلاة التي بعدها؛ إلا إن كثر عليه؛ ويكون ممن يطلب المعاش؛ ولا يقوى أن يأتي بها؛ فإنه يصلي حتى يحتاج إلى أن يطلب ما يقيمه من معاشه؛ ثم يعود إلى الصلاة؛ لا تجزئه صلاة وهو ذاكر الفرض المتقدم قبلها، فهو يعيدها أيضاً إذا ذكرها وهو في صلاة".

فانظر أيها القارئ الكريم! هل ترى في كلام الإمام أحمد هذا إلا ما يدل على ما سبق تحقيقه؛ أن المسلم لا يخرج من الإسلام بمجرد ترك الصلاة؛ بل صلوات شهرين متتابعين! بل وأذن له أن يؤجل قضاء بعضها لطلب المعاش.

وهذا عندي يدل على شيئين: أحدهما - وهو ما سبق -: أنه يبقى على إسلامه، ولو لم تبرأ ذمته بقضاء كل ما عليه من الفوائت.

والآخر: أن حكم القضاء دون حكم الأداء؛ لأنني لا أعتقد أن الإمام أحمد - بل ولا من هو دونه في العلم- يأذن بترك الصلاة حتى يخرج وقتها لعذر طلب المعاش. والله سبحانه وتعالى أعلم.

واعلم أخي المسلم! أن هذه الرواية عن الإمام أحمد- وما في معناها- هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه كل مسلم لذات نفسه أولاً؛ ولخصوص الإمام أحمد.

ثانياً؛ لقوله رحمه الله: " إذا صح الحديث فهو مذهبي "؛ وبخاصة أن الأقوال الأخرى المروية عنه على خلاف ما تقدم مضطربة جداً؛ كما تراها في كتاب " الإنصاف " (١٠ / ٣٢٧ - ٣٢٨) وغيره من الكتب المعتمدة؛ ومع اضطرابها؛ فليس في شيء منها التصريح بأن المسلم يكفر بمجرد ترك الصلاة؛ وإذ الأمر كذلك؛ فيجب حمل الروايات المطلقة عنه على الروايات المقيدة والمبنية لمراده رحمه الله؛ وهي ما تقدم نقله عن ابنه عبد الله.

ولو فرضنا أن هناك رواية صريحة عنه في التكفير بمجرد الترك؛ وجب تركها والتمسك بالروايات الأخرى؛ لموافقها لهذا الحديث الصحيح الصريح في خروج تارك الصلاة من النار بإيمانه ولو مقدار ذرة. وهذا صرح كثير من كبار علماء الحنابلة المحققين؛ كابن قدامة المقدسي - كما تقدم في نقل أبي الفرج عنه-، ونص كلام ابن قدامة: " وإن ترك شيئاً من العبادات الخمس تهاوناً؛ لم يكفر".

كذا في كتابه "المقنع"، ونحوه في "المغني" (٢ / ٢٩٨ - ٣٠٢) في بحث طويل له؛ ذكر الخلاف فيه وأدلة كل فريق؛ ثم انتهى إلى هذا الذي في "المقنع"؛ وهو الحق الذي لا ريب فيه؛ وعليه مؤلف "الشرح الكبير" و"الإنصاف" كما تقدم وإذا عرفت الصحيح من قول أحمد؛ فلا يرد عليه ما ذكره السبكي في ترجمة الإمام الشافعي؛ من "طبقات الشافعية الكبرى" (١ / ٢٢٠)، قال: "حكي أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة؛ فقال له الشافعي: يا أحمد! تقول: إنه يكفر؟ قال: نعم. قال: إذا كان كافراً فبم يسلم؟ قال: يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله. قال: فالرجل مستديم لهذا القول لم يتركه!! قال: يسلم بأن يصلي. قال: صلاة الكافر لا تصح ولا يحكم بالإسلام بها. فانقطع أحمد وسكت".

فأقول: لا يرد هذا على أحمد رحمه الله لأمرين:

أحد هما: أن الحكاية لا تثبت، وقد أشار إلى ذلك السبكي رحمه الله بتصديده إياها بقوله: "حكي"، فهي منقطعة. والآخر: أنه ذكر بناءً على القول بأن أحمد يكفر المسلم بمجرد ترك الصلاة؛ وهذا لم يثبت عنه كما تقدم بيانه؛ وإنما يرد هذا على بعض

المشايخ الذين لا يزالون يقولون بالتكفير بمجرد الترك! وأملّي أنهم سيرجعون عنه بعد أن يقفوا على هذا الحديث الصحيح؛ وعلى قول أحمد وغيره من كبار أئمة الحنابلة الموافق له؛ فإنه لا يجوز تكفير المسلم الموحد بعمل يصدر منه؛ حتى يتبين منه أنه جاحد ولو بعض ما شرع الله؛ كالذي يدعى إلى الصلاة فإن استجاب وإلا قتل كما تقدم. ويعجبي بهذه المناسبة ما نقله الحافظ في "الفتح" (١٢ / ٣٠٠) عن الغزالي أنه قال:

"والذي ينبغي الاحتراز منه: التكفير؛ ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد."

هذا؛ وقد بلغني أن بعضهم لما أوقف على هذا الحديث؛ شك في دلالته على نجاة المسلم التارك للصلاة من الخلود في النار مع الكفار، وزعم أنه ليس له ذكر في كل الدفعات التي أخرجت من النار. وهذه مكابرة عجيبة تذكرنا بمكابرة متعصبة المذاهب في رد دلالات النصوص انتصاراً للمذهب، فإن الحديث صريح في أن الدفعة الأولى شملت المصلين بعلامة أن النار لم تأكل وجوههم، فما بعدها من الدفعات ليس فيها مصلون بدهاة، فإن لم ينفع مثل هذا بعض المقلدين الجامدين؛ فليس لنا إلا أن نقول: {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبَغِي الْجَاهِلِينَ}.

(تنبيه): ابن قدامة رحمه الله من جملة الذين فاتهم الاستدلال بهذا الحديث الصحيح للمذهب الصحيح في عدم تكفير تارك الصلاة كسلاً. لكن العجيب أنه ذكر حديثاً آخر لو صح لكان قاطعاً للخلاف؛ لأن فيه أن مولى للأنصار مات وكان يصلي ويدع، ومع ذلك أمر - صلى الله عليه وآله وسلم - بغسله والصلاة عليه ودفنه، وهو وإن كان قد سكت عنه؛ فإنه قد أحسن بذكره مع إسناده من رواية الخلال، الأمر الذي مكنتني من دراسته والحكم عليه بما يستحق من الضعف والنعارة، ولذلك أودعته في الكتاب الآخر: "الضعيفة" (٦٠٣٦).

بعد كتابة ما تقدم بأيام أطلعني بعض إخواني على كتاب بعنوان هام: "فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار" تأليف عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد، ففرحت به فرحاً كبيراً، وازداد سروري حينما قرأته، وتصفححت بعض فصوله، وتبين لي أسلوبه العلمي وطريقته في معالجة الأدلة المختلفة التي منها - بل هي أهمها - تخريج الأحاديث وتبع طرقها وشواهدها، وتمييز صحيحها من ضعيفها؛ ليتسنى له بعد ذلك إسقاط ما لا يجوز الاشتغال به لضعفه، والاعتماد على ما ثبت منها، ثم الاستدلال به أو الجواب عنه، وهذا ما صنعه الأخ المؤلف جزاه الله خيراً؛ خلافاً لبعض المؤلفين الذي يحشرون كل ما يؤيدهم دون أن يتحروا الصحيح فقط؛

كما فعل الذين ردوا علي في مسألة وجه المرأة من المؤلفين في ذلك من السعوديين والمصريين وغيرهم. أما هذا الأخ (عطاء)؛ فقد سلك المنهج العلمي في الرد على المكفرين؛ فاتبع أدلتهم، وذكر ما لها وما عليها، ثم ذكر الأدلة المخالفة لها على المنهج نفسه، ووفق بينها وبين ما يخالفها بأسلوب رصين متين، وإن كان يصحبه أحياناً شيء من التساهل في التصحيح باعتبار الشواهد، ثم التكلف في التوفيق بينه وبين الأحاديث الصحيحة الدالة على عدم كفر تارك الصلاة؛ كما فعل في حديث أبي الدرداء في الصلاة: " فمن تركها فقد خرج من الملة ". فإنه بعد أن تكلم عليه وبين ضعف إسناده؛ عاد فقواه بشواهد، وهي في الحقيقة شواهد قاصرة لا تنهض لتقوية هذا الحديث، ثم أغرب فتأول الخروج المذكور فيه بأنه خروج دون الخروج!! وله غير ذلك من التساهل والتأويل؛ كالحديث المخرج في " الضعيفة " (٦٠٣٧).

والحق؛ أن كتابه نافع جداً في بابه؛ فقد جمع كل ما يتعلق به سلباً أو إيجاباً، قبولاً أو رفضاً؛ دون تعصب ظاهر منه لأحد أو على أحد، وأحسن ما فيه الفصل الأول من الباب الثاني؛ وهو كما قال: " في ذكر أدلة خاصة تدل على أن تارك الصلاة لا يخرج من الملة ! " وعدد أدلته المشار إليها (١٢) دليلاً، ولقد ظننت حين قرأت هذا العنوان في مقدمة كتابه أن منها حديث الشفاعة هذا؛ لأنه قاطع للنزاع كما سبق بيانه، ولكنه - مع الأسف - قد فاتته كما فات غيره من المتقدمين على ما سلف ذكره.

غير أنه لا بد لي من التنويه بدليل من أدلته لأهميته وغفلة المكفرين عنه؛ ألا وهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : " إن للإسلام صُويٌّ ومناراً كمنار الطريق .. " الحديث، وفيه ذكر التوحيد، والصلاة وغيرها من الأركان الخمسة المعروفة والواجبات، ثم قال - صلى الله عليه وآله وسلم - : «فمن انتقص مِنْهُنَّ شيئاً؛ فهو سهم من الإسلام تركه؛ ومن تركهن؛ فقد نبذ الإسلام وراءه».

وقد خرج المومى إليه تخريجاً جيداً، وتتبع طريقه؛ وبين أن بعضه صحيح الإسناد، ثم بين دلالاته الصريحة على عدم خروج تارك الصلاة من الملة. فراجع الكتاب كله؛ إن كان عندك شك في المسألة.

وقد كنت خرجته قديماً برقم (٣٣٣) منذ أكثر من ثلاثين سنة، واستفاد هو منه - كما هو شأن المتأخر مع المتقدم - ولكنه لم يشر إلى ذلك أدنى إشارة، ولقد كان يحسن به ذلك؛ ولا سيما أنه خصني بالنقد في بعض الأحاديث، وذلك مما لا يضرني البتة؛ بل إنه لينفعني أصاب أم أخطأ، وليس الآن مجال تفصيل القول في ذلك.

والخلاصة: أن حديثنا هذا حديث الشفاعة حديث عظيم، ومن ذلك دلالته القاطعة على أن تارك الصلاة- مع إيمانه بوجودها- لا يخرج من الملة، وأنه لا يخلد في النار مع الكفرة الفجرة.

ولذلك؛ فإني أرجو مخلصاً كل من وقف على هذا الحديث وغيره مما في معناه أن يتراجع عن تكفير المسلمين التاركين للصلاة مع إيمانهم بها، والموحدين لله تبارك وتعالى؛ فإن تكفير المسلم أمر خطير جداً كما تقدم. وعليهم فقط أن يذكروا بعظمة منزلة الصلاة في الإسلام بما جاء في ذلك في الكتاب والأحاديث النبوية، والآثار السلفية الصحيحة، فإن الحكم قد خرج- مع الأسف- من أيدي العلماء، فهم لذلك لا يستطيعون أن ينفذوا حكم الكفر والقتل في تارك واحد للصلاة؛ بله جمع من التاركين؛ ولو في دولتهم فضلاً عن الدول الإسلامية الأخرى! فإن قتل التارك للصلاة بعد دعوته إليها إنما كان لحكمة ظاهرة، وهو لعله يتوب إذا كان مؤمناً بها، فإذا أثر القتل عليها؛ دل ذلك على أن تركه كان عن جحد، فيموت- والحالة هذه- كافراً؛ كما تقدم عن ابن تيمية، فامتناعه منها في هذه الحالة دليل عملي على خروجه من الملة. وهذا مما لا سبيل إلى تحقيقه اليوم مع الأسف، فليقنع العلماء- إذن من الوجهة النظرية- على ما عليه جمهور أئمة المسلمين؛ بعدم تكفير تارك الصلاة مع إيمانه بها، وقد قدمنا الدليل القاطع على ذلك من السنة الصحيحة؛ فلا عذر لأحد بعد ذلك {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (النور: ٦٣). ثم طَبَعْتُ هذا البحث في رسالة خاصة بعنوان "حكم تارك الصلاة" فنفع الله بها من شاء من عباده، واستنكر بعض المؤلفين ما فيه من الحكم: أن تارك الصلاة كسلاً- مع إيمانه بها- ليس بكافر؛ لمخالفته إياه عقيدة، فهو بهذا الاعتبار مخالف له؛ وهو عمل قلبي؛ والله عز وجل ضمن أن لا يضيعه؛ كما قال أبو سعيد في الحديث هذا: "فمن لم يصدق بهذا الحديث؛ فليقرأ هذه الآية: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ...}.

وبالنظر إلى تركه الصلاة فهو مشابه للكفار عملاً؛ الذين يتحسرون يوم القيامة؛ فيقولون وهم في سقر: {لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ} (المدثر: ٤٣، ٤٤)؛ فكفره كفر عملي؛ لأنه عمل عمل الكفار؛ فهو كالتارك للزكاة؛ وقد صح الحديث أيضاً أن مانع الزكاة يعذب يوم القيامة بماله الذي كان منعه، ثم يساق إما إلى الجنة وإما إلى النار، ولكن المؤلف المشار إليه- هدايا الله وإياه- تأول هذا الحديث كما تأول حديث المانع للزكاة تأويلاً عطل دلالاته الصريحة على ما ذهبنا إليه من الفرق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي؛ مع أنه قد صح هذا عن ابن عباس وبعض تلامذته، وجرى عليه من بعدهم من أتباع السلف؛ كابن القيم وشيخه؛ كما تقدم في هذا البحث؛ ومع ذلك لم يعرج عليه المومى إليه مطلقاً ولو لردده؛ ولا سبيل له إليه! والله عز وجل يقول: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} (القلم: ٣٥، ٣٦)؛ وكذلك صرف

المؤلف المذكور نظره عن حديث: "إن للإسلام صوى .." الصريح في التفريق بين: "من ترك سهماً؛ فهو سهم من الإسلام تركه"؛ وبين "من ترك الأسهم كلها؛ فقد نبذ الإسلام كله"؛ فلم يتعرض له بجواب. ولا أستبعد أن يحاول تأويله أو تضعيفه؛ كما فعل غيره من الأحاديث الصحيحة. وبالجملة؛ فمجال الرد عليه واسع جداً، ولا أدري متى تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليها فقهاً وحديثاً؟ وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف، ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص؛ وإن كان قد اقترن به أحياناً شيء من الغلو والمخالفة؛ والالتهام بالإرجاء؛ مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية؛ فأقول: الإيمان يزيد وينقص؛ وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافاً للمرجئة، ومع ذلك رمانى أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : " وأتبع السيئة الحسنة تمحها .." ! فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة! فقد قال رجل لابن المبارك: " ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرج من الإيمان. فقال الرجل: على كبر السن صرت مرجئاً! فقال له ابن المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص. والمرجئة لا تقول ذلك. والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة. وأنا لا أعلم تُقبلت مني حسنة؟ وما أحوجك إلى أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء ". رواه ابن راهويه في "مسند هـ" (٣/ ٦٧٠ - ٦٧١).

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراك بالقول مع المرجئة في بعض مايقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصلاة كسلاً؛ وابن المبارك في عدم تكفير مرتكب الكبيرة ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصلاة وبقية الأركان الأربعة! و {أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ}.

"السلسلة الصحيحة" (٧/ ١/ ١٢٧ - ١٥٤).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: " لا إله إلا الله " فنحن نقولها».

هذا وفي الحديث فائدة فقهية هامة، وهي أن شهادة أن لا إله إلا الله تنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة، ولو كان لا يقوم بشيء من أركان الإسلام الخمسة الأخرى كالصلاة وغيرها، ومن المعلوم أن العلماء اختلفوا في حكم تارك الصلاة خاصة، مع إيمانه بمشروعيتها، فالجمهور على أنه لا يكفر بذلك، بل يفسق وذهب أحمد إلى أنه يكفر وأنه يقتل ردة، لا حداً، وقد صح عن الصحابة أنهم كانوا لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. رواه الترمذي والحاكم، وأنا أرى أن الصواب رأي الجمهور، وأن ما ورد عن الصحابة ليس نصاً على أنهم كانوا يريدون بـ (الكفر) هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في النار ولا يحتمل أن يغفره الله له، كيف ذلك وهذا حذيفة بن اليمان - وهو من كبار أولئك الصحابة - يرد على صلة بن زفر وهو يكاد يفهم الأمر على نحو فهم أحمد له، فيقول: ما تغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صلاة ... " فيجيبه حذيفة بعد إعراضه عنه: «يا صلة تنجيهم من النار. ثلاثاً».

فهذا نص من حذيفة رضي الله عنه على أن تارك الصلاة، ومثلها بقية الأركان ليس بكافر، بل هو مسلم ناج من الخلود في النار يوم القيامة، فاحفظ هذا فإنه قد لا تجده في غير هذا المكان.

وفي الحديث المرفوع ما يشهد له، ولعلنا نذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى. ثم وقفت على " الفتاوى الحديثية " (٢ / ٨٤) للحافظ السخاوي، فرأيتة يقول بعد أن ساق بعض الأحاديث الواردة في تكفير تارك الصلاة وهي مشهورة معروفة: "ولكن كل هذا إنما يحمل على ظاهره في حق تاركها جاحداً لوجودها مع كونه ممن نشأ بين المسلمين، لأنه يكون حينئذ كافراً مرتداً بإجماع المسلمين، فإن رجع إلى الإسلام قبل منه، وإلا قتل، وأما من تركها بلا عذر، بل تكاسلاً مع اعتقاد وجوبها، فالصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور أنه لا يكفر، وأنه - على الصحيح أيضاً - بعد إخراج الصلاة الواحدة عن وقتها الضروري، كأن يترك الظهر مثلاً حتى تغرب الشمس أو المغرب حتى يطلع الفجر - يستتاب كما يستتاب المرتد، ثم يقتل إن لم يتب، ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، مع إجراء سائر أحكام المسلمين عليه، ويؤول

إطلاق الكفر عليه لكونه شارك الكافر في بعض أحكامه. وهو وجوب العمل، جمعا بين هذه النصوص وبين ما صح أيضاً عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «خمس صلوات كتبهن الله -» فذكر الحديث. وفيه: «إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» وقال أيضاً: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة» إلى غير ذلك. ولهذا لم يزل المسلمون يرثون تارك الصلاة ويورثونه ولو كان كافراً لم يغفر له، ولم يرث ولم يورث.

وقد ذكر نحو هذا الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله في "حاشيته على المقنع" (١/٩٥ - ٩٦) وختم البحث بقوله: "ولأن ذلك إجماع المسلمين، فإننا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة، ترك تغسيله والصلاة عليه، ولا منع ميراث مورثه مع كثرة تاركي الصلاة، ولو كفر لثبتت هذه الأحكام، وأما الأحاديث المتقدمة، فهي على وجه التخليط والتشبيه بالكفار لا على الحقيقة، كقوله عليه الصلاة والسلام: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر"، وقوله "من حلف بغير الله فقد أشرك" وغير ذلك. قال الموفق: وهذا أصوب القولين."

أقول: نقلت هذا النص من "الحاشية" المذكورة، ليعلم بعض متعصبة الحنابلة، أن الذي ذهب إليه، ليس رأياً لنا تفردنا به دون أهل العلم، بل هو مذهب جمهورهم، والمحققين من علماء الحنابلة أنفسهم، كالموفق هذا، وهو ابن قدامة المقدسي، وغيره، ففي ذلك حجة كافية على أولئك المتعصبة، تحملهم إن شاء الله تعالى، على ترك غلوائهم، والاعتدال في حكمهم.

بيد أن هنا دقيقة، قل من رأيته تنبه لها، أو نبه عليها، فوجب الكشف عنها وبيانها.

فأقول: إن التارك للصلاة كسلاً إنما يصح الحكم بإسلامه، ما دام لا يوجد هناك ما يكشف عن مكنون قلبه، أو يدل عليه، ومات على ذلك، قبل أن يستتاب كما هو الواقع في هذا الزمان، أما لو خير بين القتل والتوبة بالرجوع إلى المحافظة على الصلاة، فاختار القتل عليها، فقتل، فهو في هذه الحالة يموت كافراً، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا تجري عليه أحكامهم، خلافاً لما سبق عن السخاوي لأنه لا يعقل - لو كان غير جاحد لها في قلبه - أن يختار القتل عليها، هذا أمر مستحيل، معروف بالضرورة من طبيعة الإنسان، لا يحتاج إثباته إلى برهان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في "مجموعه الفتاوى" (٢/٤٨): "ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل، لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين، كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة.... فمن كان مصرّاً على تركها حتى يموت، لا يسجد

للّٰه سجدة قط، فهذا لا يكون قط مسلماً مقراً بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب واعتقاد أن تاركها يستحق القتل، هذا داع تام إلى فعلها، والداعي مع القدرة يوجب وجود المقدور، فإذا كان قادراً ولم يفعل قط، علم أن الداعي في حقه لم يوجد".

قلت: هذا منتهى التحقيق في هذه المسألة، واللّٰه ولي التوفيق.

"الصحيحة" (١/١/١٧١، ١٧٥ - ١٧٨).

باب منه

[قال رسول اللّٰه - صلى اللّٰه عليه وآله وسلم -]:

«إذا أراد اللّٰه رحمة من أراد من أهل النار أمر اللّٰه الملائكة أن يخرجوا من يعبد اللّٰه فيخرجونهم ويعرفونهم بأثار السجود وحرّم اللّٰه على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار فكل ابن آدم تأكله النار إلا أثر السجود» رواه البخاري ومسلم.

فيه أن عصاة المصلين لا يخلدون في النار، وكذلك لو كان الموحد تاركاً للصلاة كسلاً فإنه لا يخلد.

"صفة الصلاة" (ص ١٤٩).

حكم من ترك الصلاة عناداً واستكباراً

عن أبي الدرداء رضي اللّٰه عنه قال:

«لا إيمان لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له»

رواه ابن عبد البر وغيره موقوفاً.

(صحيح موقوف).

وقال ابن أبي شيبة قال النبي - صلى اللّٰه عليه وآله وسلم -: «من ترك الصلاة فقد كفر».

وقال محمد بن نصر المروزي: سمعت إسحاق يقول: «صح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن تارك الصلاة عمداً من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر».

قلت: وزاد ابن عبد البر في التمهيد (٤ / ٢٢٦) عن إسحاق: إذا أبي من قضائها وقال: لا أصلي. ففي قوله هذا ما يشعر أنه لا يصلي عناداً واستكباراً عن الخضوع لله بها، فهو في هذه الحالة ونحوها كافر. وليس كذلك من يقول مثلاً في هذا الزمان الذي عطلت فيها إقامة الحدود الشرعية - حين ينكر عليه ترك الصلاة قال -: الله يتوب علي، والله يعلم أنه صادق فيما يقول ... فليس الكفر هو لمجرد الترك، بل ما اقترن به من العمل الدال على الكفر القلبي، فعليه تحمل أحاديث الباب وآثاره. والله أعلم.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١ / ٢٥٩).

تحقيق أقوال بعض الصحابة ومن بعدهم في حكم ترك الصلاة

[قال المنذري: قد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً لتركها، حتى يخرج جميع وقتها، منهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء رضي الله عنهم، ومن غير الصحابة أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والنخعي، والحكم بن عتيبة، وأيوب السختياني، وأبو داود الطيالسي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب وغيرهم رحمهم الله تعالى.

في ذكر المؤلف بعض هؤلاء الصحابة وغيرهم في جملة من قال بكفر تارك الصلاة نظر لا يتسع المجال لتفصيل القول في ذلك وبيانه، لكن اذكر منهم على سبيل المثال عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس؛ فإنه لم يصح ذلك عنهما، فانظر التعليق على هذين الأثرين في (ص ٢٥٩، ٢٥٨) [من صحيح الترغيب والترهيب] و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥٦٥).

ونحو ذلك ذكره فيهم أحمد بن حنبل، وهذا وإن كان يذكره بعض الحنابلة المتأخرين، فإنه لا يصح عند محققهم، فقد ذهب كثير منهم إلى عدم تكفيره إلا بالجحد ونحوه، كمثّل ابن بطّة ... ، وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه البار ابن قيم الجوزية، ومن سار على منوالهم، كالشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً، كيف ولا وقد صح عن إمام السنة أنه سئل عن ترك الصلاة متعمداً، فقال: «

... والذي يتركها لا يصلحها، والذي يصلحها في غير وقتها؛ أَدْعُوهُ ثلاثاً فإن صلى وإلا ضربت عنقه، هو عندي بمنزلة المرتد ... » ونحوه كلام المجد ابن تيمية، وحفيده ابن تيمية، وكثير من محققي الحنابلة، ومنهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما تراه محققاً مفصلاً في كتابي «حكم تارك الصلاة».

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٢٦٣).

توجيه كلام عبد الله بن شقيق في تارك الصلاة

عن عبد الله بن شقيق العقيلي رضي الله عنه قال:

«كان أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة».

(صحيح موقوف).

هذا ونحوه محمول على المعاند المستكبر الممتنع عن أدائها ولو أُنذر بالقتل. كما قال ابن تيمية وابن القيم، انظر رسالتي «حكم تارك الصلاة».

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٢٥٦)

الكلام حول الحكم بغير ما أنزل الله

خطورة ما وقع فيه الحكام والمحكومين من استباحة المعاصي وأثر ذلك في مصاب المسلمين

لقد أصاب أكثر المسلمين - حكاماً ومحكومين - ما أصابهم، فأكثرهم لا يحكمون كتاب الله؛ وهو بين أيديهم، فحكاهم استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، فحكموا القوانين، وأعرضوا عن كتاب رب العالمين، واتبعهم المحكومين إلا القليل،

فهم يستبيحون الربا والغناء وكثيراً من المعاصي، والقليل فيهم من يؤثر التقليد على كتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، والله المستعان.

"صحيح موارد الظمان" (١/ ١٣٥).

سبب نزول ومن لم يحكم بما أنزل الله وأن الكفر العملي غير الاعتقادي وأمثلة ذلك

- "إن الله عز وجل أنزل: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} و {أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} و {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}.

قال ابن عباس: أنزلها الله في الطائفتين من اليهود، وكانت إحداهما قد قهرت الأخرى في الجاهلية حتى ارتضوا واصطلحوا على أن كل قتيل قتله (العزيزة) من (الذليلة) فديته خمسون وسقا، وكل قتيل قتله (الذليلة) من (العزيزة) فديته مائة وسق، فكانوا على ذلك، حتى قدم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - المدينة، فذلت الطائفتان كلتاها لمقدم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ويؤمئذ لم يظهر ولم يوطئها عليه وهو في الصلح، فقتلت الذليلة من العزيزة قتيلاً، فأرسلت (العزيزة) إلى (الذليلة) أن ابعثوا إلينا بمائة وسق، فقالت (الذليلة): وهل كان هذا في حين قط دينهما واحد، ونسبهما واحد، وبلدهما واحد، دية بعضهم نصف دية بعض؟! إنا إنما أعطيناكم هذا ضيماً منكم لنا، وفرقاً منكم، فأما إذ قدم محمد فلا نعطيكم ذلك، فكادت الحرب تهيج بينهما، ثم ارتضوا على أن يجعلوا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بينهما، ثم ذكرت (العزيزة) فقالت: والله ما محمد بمعطيكم منهم ضعف ما يعطيهم منكم، ولقد صدقوا، ما أعطونا هذا إلا ضيماً منا وقهراً لهم، فسدوا إلى محمد من يخبر لكم رأيه، إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه. فسدوا إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ناساً من المنافقين ليخبروا لهم رأي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلما جاء رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وآله وسلم - أخبر الله رسوله بأمرهم كله وما أرادوا، فأنزل الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا ...} إلى قوله: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، ثم قال: فيهما والله نزلت، وإياهما عنى الله عز وجل."

(فائدة هامة): إذا علمت أن الآيات الثلاث: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، {فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} نزلت في اليهود وقولهم في حكمه - صلى الله عليه وآله وسلم -: "إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه، وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه"، وقد أشار القرآن إلى قولهم هذا قبل هذه الآيات فقال:

{يَقُولُونَ إِنَّ أُوتِيئْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا}، إذا عرفت هذا، فلا يجوز حمل هذه الآيات على بعض الحكام المسلمين وقضاتهم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله من القوانين الأرضية، أقول: لا يجوز تكفيرهم بذلك، وإخراجهم من الملة إذا كانوا مؤمنين بالله ورسوله، وإن كانوا مجرمين بحكمهم بغير ما أنزل الله، لا يجوز ذلك، لأنهم وإن كانوا كاليهود من جهة حكمهم المذكور، فهم مخالفون لهم من جهة أخرى، ألا وهي إيمانهم وتصديقهم بما أنزل الله، بخلاف اليهود الكفار، فإنهم كانوا جاحدين له كما يدل عليه قولهم المتقدم: " ... وإن لم يعطكم حذرتموه فلم تحكموه "، بالإضافة إلى أنهم ليسوا مسلمين أصلاً، وسر هذا أن الكفر قسمان: اعتقادي وعملي، فالاعتقادي مقره القلب، والعملي محله الجوارح، فمن كان عمله كفراً لمخالفته للشريعة، وكان مطابقاً لما وقر في قلبه من الكفر به، فهو الكفر الاعتقادي، وهو الكفر الذي لا يغفره الله، ويخلد صاحبه في النار أبداً، وأما إذا كان مخالفاً لما وقر في قلبه، فهو مؤمن بحكم ربه، ولكنه يخالفه بعمله، فكفره كفر عملي فقط، وليس كفراً اعتقادياً، فهو تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، وعلى هذا النوع من الكفر تحمل الأحاديث التي فيها إطلاق الكفر على من فعل شيئاً من المعاصي من المسلمين، ولا بأس من ذكر بعضها:

١ - «اثنان في الناس هما بهم كفر، الطعن في الأنساب والنياحة على الميت». رواه مسلم .

٢ - «الجدال في القرآن كفر» .

٣ - «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر». رواه مسلم .

٤ - كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق .

٥ - «التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر» .

٦ - لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض. متفق عليه .

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي لا مجال الآن لاستقصائها. فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي، فكفره كفر عملي، أي إنه يعمل عمل الكفار، إلا أن يستحلها، ولا يرى كونها معصية فهو حينئذ كافر حلال الدم، لأنه شارك الكفار في عقيدتهم أيضاً، والحكم بغير ما أنزل الله، لا يخرج عن هذه القاعدة أبداً، وقد جاء عن السلف ما يدعمها، وهو قولهم في تفسير الآية: " كفر دون كفر "، صح ذلك عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، ثم تلقاه عنه بعض التابعين وغيرهم، ولا بد من ذكر ما تيسر لي عنهم لعل في ذلك إنارة للسبيل أمام من ضل اليوم

في هذه المسألة الخطيرة، ونحا نحو الخوارج الذين يكفرون المسلمين بارتكابهم المعاصي، وإن كانوا يصلون ويصومون!

١ - روى ابن جرير الطبري (١٠ / ٣٥٥ / ١٢٠٥٣) بإسناد صحيح عن ابن عباس: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} قال: هي به كفر، وليس كفرا بالله وملائكته وكتبه ورسله.

٢ - وفي رواية عنه في هذه الآية: إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه ، إنه ليس كفراً ينقل عن الملة، كفر دون كفر. أخرجه الحاكم (٢ / ٣١٣) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وحقهما أن يقولوا: على شرط الشيخين، فإن إسناده كذلك، ثم رأيت الحافظ ابن كثير نقل في "تفسيره" (٦ / ١٦٣) عن الحاكم أنه قال: "صحيح على شرط الشيخين"، فالظاهر أن في نسخة "المستدرک" المطبوعة سقطاً، وعزاه ابن كثير لابن أبي حاتم أيضا ببعض اختصار.

٣ - وفي أخرى عنه من رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق. أخرجه ابن جرير (١٢٠٦٣). قلت: وابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، لكنه جيد في الشواهد.

٤ - ثم روى (١٢٠٤٧ - ١٢٠٥١) عن عطاء بن أبي رباح قوله:

(وذكر الآيات الثلاث): كفر دون كفر، وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم.

وإسناده صحيح.

٥ - ثم روى (١٢٠٥٢) عن سعيد المكي عن طاووس (وذكر الآية) قال: ليس بكفر ينقل عن الملة. وإسناده صحيح، وسعيد هذا هو ابن زياد الشيباني المكي، وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان وغيرهم، وروى عنه جمع.

٦ - وروى (١٢٠٢٥ و ١٢٠٢٦) من طريقين عن عمران بن حدير قال: أتى أبا مجلز ناس من بني عمرو بن سدوس (وفي الطريق الأخرى: نفر من الإباضية) فقالوا: رأيت قول الله: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} أحق هو؟ قال: نعم. قالوا: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} أحق هو؟ قال: نعم. قالوا: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} أحق هو؟ قال: نعم.

قال: فقالوا: يا أبا مجلز فيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون وإليه يدعون -[يعني الأمراء]- فإن هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم

أصابوا ذنباً. فقالوا: لا والله، ولكنك تفرق. قال: أنتم أولى بهذا مني! لا أرى، وإنكم أنتم ترون هذا ولا تحرجون، ولكنها أنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك، أو نحواً من هذا، وإسناده صحيح.

وقد اختلف العلماء في تفسير الكفر في الآية الأولى على خمسة أقوال ساقها ابن جرير (١٠ / ٣٤٦ - ٣٥٧) بأسانيده إلى قائلها، ثم ختم ذلك بقوله (١٠ / ٣٥٨): " وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب قول من قال: نزلت هذه الآيات في كفار أهل الكتاب، لأن ما قبلها وما بعدها من الآيات ففهم نزلت، وهم المعنيون بها، وهذه الآيات سياق الخبر عنهم، فكونها خبراً عنهم أولى.

فإن قال قائل: فإن الله تعالى ذكره قد عم بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصاً؟ قيل: إن الله تعالى عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا يحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين، فأخبر عنهم أنهم بتركهم الحكم - على سبيل ما تركوه - كافرون، وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به هو بالله كافر، كما قال ابن عباس؛ لأنه بجحوده حكم الله بعد علمه أنه أنزله في كتابه، نظير جحوده نبوة نبيه بعد علمه أنه نبي "، وجملة القول أن الآية نزلت في اليهود الجاحدين لما أنزل الله، فمن شاركهم في الجحد، فهو كافر كفاً اعتقادياً، ومن لم يشاركهم في الجحد فكفره عملي لأنه عمل عملهم، فهو بذلك مجرم آثم، ولكن لا يخرج بذلك عن الملة كما تقدم عن ابن عباس - رضي الله عنه -.

وقد شرح هذه وزاده بياناً الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم ابن سلام في " كتاب الإيمان " " باب الخروج من الإيمان بالمعاصي " (ص ٨٤ - ٨٧ - بتحقيقي)، فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق.

وبعد كتابة ما سبق، رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول في تفسير آية الحكم المتقدمة في " مجموع الفتاوى " (٣ / ٢٦٨): " أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله ". ثم ذكر (٧ / ٢٥٤) أن الإمام أحمد سئل عن الكفر المذكور فيها؟ فقال: كفر لا ينقل عن الإيمان مثل الإيمان بعبه دون بعض، فكذلك الكفر، حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه.

وقال (٧ / ٣١٢): " وإذا كان من قول السلف أن الإنسان يكون فيه إيمان ونفاق، فكذلك في قولهم أنه يكون فيه إيمان وكفر، وليس هو الكفر الذي ينقل عن الملة، كما قال ابن عباس وأصحابه في قوله تعالى: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، قالوا: كفرا لا ينقل عن الملة. وقد اتبعهم على ذلك أحمد وغيره من أئمة السنة ".

"الصحيحة" (١١٦ - ١٠٩/١/٦).

تفسير آيات {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ...}

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«قوله: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، قال: هي في الكفار كلها».

[ترجم له الإمام بما ترجمناه به، ثم قال]:

أخرجه أحمد (٢٨٦ / ٤): حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قوله: ... قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

والحديث دليل صريح في أن المقصود بهذه الآيات الثلاث الكفار من اليهود والنصارى، وأمثالهم الذين ينكرون الشريعة الإسلامية وأحكامها، ويلحق بهم كل من شاركهم في ذلك ولو كان يتظاهر بالإسلام، حتى ولو أنكر حكماً واحداً منها.

ولكن مما ينبغي التنبيه له، أنه ليس كذلك من لا يحكم بشيء منها مع عدم إنكاره ذلك، فلا يجوز الحكم على مثله بالكفر وخروجه عن الملة لأنه مؤمن، غاية ما في الأمر أن يكون كفره كفرة عملياً. وهذه نقطة هامة في هذه المسألة يغفل عنها كثير من الشباب المتحمس لتحكيم الإسلام، ولذلك فهم في كثير من الأحيان يقومون بالخروج على الحكام الذين لا يحكمون بالإسلام، فتقع فتن كثيرة، وسفك دماء بريئة لمجرد الحماس الذي لم تعد له عدته، والواجب عندي تصفية الإسلام مما ليس منه كالعقائد الباطلة، والأحكام العاطلة، والآراء الكاسدة المخالفة للسنة، وتربية الجيل على هذا الإسلام المصفى. والله المستعان.

"الصحيحة" (٤٥٨ - ٤٥٧/١/٦).

حكم جحد شيء من القرآن أو الشك فيه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لا تجادلوا بالقرآن، ولا تكذبوا كتاب الله بعضه ببعض؛ فوالله! إن المؤمن ليجادل بالقرآن فيغلب وإن المنافق ليجادل بالقرآن فيغلب»

(فائدة): قال ابن عبد البر عقب الحديث: "والمعنى: أن يتمارى اثنان في آية؛ يجحدها أحدهما ويدفعها، أو يصير فيها إلى الشك، فذلك هو المرء الذي هو الكفر.

وأما التنازع في أحكام القرآن ومعانيه؛ فقد تنازع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في كثير من ذلك، وهذا يبين لك أن المرء الذي هو الكفر: هو الجحود والشك كما قال عز وجل: {وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ} (الحج: ٥٥)، والمرء والملاحاة غير جائز شيء منهما؛ وهما مذمومان بكل لسان، ونهى السلف رضي الله عنهم عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه.

وأما الفقه؛ فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر؛ لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك؛ لأن الله عز وجل لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أو أجمعت عليه الأمة، وليس كمثل شيء فيدرك بقياس أو بإنعام نظر، وقد نهينا عن التفكير في الله، وأمرنا بالتفكير في خلقه الدال عليه".

"الصحيحة" (٧/٢/١٣٢٣، ١٣٢٥).

أبواب متفرقة في مسائل التكفير

متى يكفر من أنكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة؟

الحق الذي لا ريب فيه أن من أنكر شيئاً ثابتاً في الدين، سواء كان في الأصول أو الفروع فهو كافر إذا علم كونه من الدين، ومع ذلك أنكر، فهذا الشرط يكفر؛ لأن معنى ذلك أنه لا يصدق الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في كل ما جاء به، وما جاء به كله صواب، فجدد أي شيء منه يعتبر طعناً فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -. وذلك كفر بين.

وعلى ذلك إذا أنكر شيئاً وهو لا يعلم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - جاء به، فلا سبيل إلى تكفيره إلا بعد تبليغه وإقامة الحجة عليه لقوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ

وَمَنْ بَلَغَ، ولا مجال بعد ذلك للتردد في تكفيره، ولو زعم أنه يقتنع بذلك أو لم تطمئن نفسه به فإنه ينافي الإيمان به - صلى الله عليه وآله وسلم - كما قال تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.

"تحقيق كتاب: التوحيد والعقائد الإسلامية" (ص ١٢ - ١٣).

حكم الاستخفاف بفرائض الله

الاستخفاف بفرائض الله تعالى كفر وردده؛ لأنه كفر قلبي.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١ / ٣٣٠).

هل تَرَكَ الفرائض مخرج من الملة؟

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد، فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن، فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة».

(صحيح لغيره).

قلت: من فقه هذا الحديث ما قاله أبو عبد الله ابن بطة في «الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة» (٣٧ - تحقيق رضا نعيان): لا يخرج الرجل من الإسلام إلا الشرك بالله، أو رد فريضة من فرائض الله عز وجل جاحداً بها، فإن تركها تهاوناً أو كسلاً؛ كان في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١ / ١٩٣).

حكم تارك الزكاة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه، وجبينه، وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار».

(صحيح).

قلت: هذا نص صريح من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن تارك الزكاة الذي يعذب تلك المدة الطويلة أنه ليس بكافر مخلد في النار لقوله: «فيرى سبيله إما إلى جنة، وإما إلى نار» ففيه رد قوي على بعض الدكاترة وغيرهم الذين يكفرون التارك لمجرد الترك، ويتشبهون بالمتشابه من الروايات! ويتأولون النصوص كعلماء الكلام.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٣٣٨).

معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن»

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن».

ذكر الضيياء عن ابن حبان أنه قال: "يشبه أن يكون معنى الخبر: من لقي الله مدمن خمر مستحلاً لشربه لقيه كعابد وثن، لاستوائهما في حالة الكفر".

"الصحيحة" (٢/٢٨٧، ٢٨٩).

التألي على الله يحبط العمل كالكفر

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان، وإن الله قال: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان؟! فإني قد غفرت لفلان، وأحبطت عملك. أو كما قال».

فيه دليل صريح أن التآلي على الله يحبط العمل أيضا كالكفر، وترك صلاة العصر، ونحوها.

"الصحيحة" (٤/ ٢٥٤، ٢٥٦).

هل سوء الخلق لا يُغفر كالشرك؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«سوء الخلق ذنب لا يغفر، وسوء الظن خطيئة تفوح»

(باطل لا أصل له)

وقد أورده الغزالي (٣/ ٤٥) جازماً بنسبته إليه - صلى الله عليه وآله وسلم - وإذا جاز أن يخفى عليه بطلانه من الناحية الحديثية فلست أدري كيف خفي عليه بطلانه من الناحية الفقهية؟! فإن الحديث معارض تمام المعارضة لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}.

"الضعيفة" (١/ ٢٤٧ - ٢٤٨).

ذكر أذنب الخوارج

[عن جرير] رضي الله عنه، عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة»، وفي رواية: «فقد كفر حتى يرجع إليهم».

(صحيح).

قلت: هذا اللفظ موقوف على مسلم لكن قال راويه منصور بن عبد الرحمن: «قد روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولكني أكره أن يروي عني ههنا بالبصرة»، يعني أنها كانت ممتلئة بأهل البدعة من الخوارج وغيرهم القائلين بتكفير أهل المعاصي وتخلديهم في النار كما في «شرح مسلم».

قلت: وقلدهم في العصر الحاضر جماعات عدة، وسرت فتنهم في كثير من البلاد بسبب الجهل بعقيدة السلف، وفيهم مع الأسف من ينتمي إلى العمل بالحديث، وقد لقيت كثيرين منهم وناقشتهم مرات ومرات، فهدى الله منهم جماعات، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢/٧٥٧).

بدعة البراءة

[قال] أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الإيمان": حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، قال: اجتمع الضحاك وميسرة وأبو البخاري فأجمعوا على أن الشهادة بدعة، والإرجاء بدعة، والبراءة بدعة.

(إسناده إلى الجمع المذكور صحيح).

و (البراءة) هي من بدع الخوارج، الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وتبرؤوا منه، ثم صارت البراءة لهم مذهباً عرفوا به، حتى كانوا يتبرؤون ممن كان منهم لمخالفته لهم، ولو في مسألة واحدة. انظر تفسير ذلك في "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري (١/١٥٦ - ١٩٦).

"تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام" (ص ٦٤)

الرد على من يكفر بالذنوب ومن يوجب تعذيب الفاسق

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«تعالوا بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تنزوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا بهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفاراً له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فأمره إلى الله، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه».

وفي الحديث رد كما قال العلماء على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، لأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أخبر بأنه تحت المشيئة، ولم يقل لابد أن يعذبه.

قلت: ومثله قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء: ٤٨). فقد فرق تعالى بين الشرك وبين غيره من الذنوب، فأخبر أن الشرك لا يغفره، وأن غيره تحت مشيئته، فإن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ولا بد من حمل الآية والحديث على من لم يتب، وإلا فالتائب من الشرك مغفور له، فغيره أولى، والآية قد فرقت بينهما.

وهذا احتججت على نابئة نبتت في العصر الحاضر، يرون تكفير المسلمين بالكبائر تارة، وتارة يجزمون بأنها ليست تحت مشيئة الله تعالى وأنها لا تغفر إلا بالتوبة، فسووا بينها وبين الشرك فخالفوا الكتاب والسنة، ولما أقمت عليهم الحجة بذلك في ساعات، بل جلسات عديدة، رجع بعضهم إلى الصواب، وصاروا من خيار الشباب السلفيين، هدى الله الباقيين.

"الصحيحة" (١٢٦٧/٢/٦ - ١٢٦٨).

هل للقاتل توبة؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يأتي المقتول متعلقاً رأسه بإحدى يديه متلبياً قاتله بيده الأخرى، تشخب أوداجه دماً، حتى يأتي به العرش، فيقول المقتول لرب العالمين: هذا قتلني. فيقول الله للقاتل: تعست، ويذهب به إلى النار».

قلت: وقول ابن عباس: " وأنى له التوبة " مشهور عنه من طرق، والجمهور على خلافه، وقد صح عن ابن عباس ما يدل على تراجع عنه إلى قول الجمهور.

"الصحيحة" (٤٤٤/١/٦ - ٤٤٥).

باب منه

لما نزلت هذه الآية التي في (الفرقان): {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ} عجبنا لئيبها، فلبثنا ستة أشهر، ثم نزلت التي في
(النساء): {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ}
حتى فرغ".

في رواية البخاري المتقدمة عن ابن عباس أنه قال: لا توبة للقاتل عمداً، وهذا
مشهور عنه، له طرق كثيرة كما قال ابن كثير وابن حجر، والجمهور على خلافه، وهو
الصواب الذي لا ريب فيه، وآية (الفرقان) صريحة في ذلك، ولا تخالفها آية (النساء)
لأن هذه في عقوبة القاتل وليست في توبته، وهذا ظاهر جداً، وكأنه لذلك رجع إليه كما
وقفت عليه في بعض الروايات عنه، رأيت أنه لا بد من ذكرها لعزتها، وإغفال الحافظين
لها: الأولى: ما رواه عطاء بن يسار عنه: أنه أتاه رجل، فقال: إني خطبت امرأة فأبت أن
تنكحني، وخطبها غيري فأحبت أن تنكحه، فغرت عليها فقتلتها، فهل لي من توبة؟ قال:
أمك حية؟ قال: لا. قال: "تب إلى الله عز وجل، وتقرب إليه ما استطعت". فذهبت
فسألت ابن عباس: لم سألته عن حياة أمه؟ فقال: "إني لا أعلم عملاً أقرب إلى الله عز
وجل من بر الوالدة". أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم ٤) بسند صحيح على
شرط "الصحيحين".

الثانية: ما رواه سعيد عن ابن عباس في قوله: {ومن يقتل مؤمناً متعمداً}، قال:
ليس لقاتل توبة، إلا أن يستغفر الله. أخرجه ابن جرير (١٣٨ / ٥) بسند جيد، ولعله
يعني أنه لا يغفر له، على قوله الأول، ثم استدرك على نفسه فقال: "إلا أن يستغفر
الله". والله أعلم.

"الصحيحة" (٦ / ١ / ٧٠٨، ٧١١ - ٧١٢).

معنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ ...» قِيلَ مَنْ هُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ»

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي
النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ». قِيلَ مَنْ هُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا
ثُمَّ سَدَّدَ».

معناه - والله أعلم - أن المؤمن القاتل للكافر، إذا سدد بعد ذلك واستقام، لا يجتمع مع الكافر في النار اجتماعاً يتضرر هو به، وإنما لم ينف عنه دخولها أصلاً لقوله تعالى: {وإن منكم إلا واردةا} فلا بد من دخول النار حتى المؤمن، ولكن ذلك لا يضره، وإنما تكون عليه برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم، كما جاء ذلك مصرحاً من حديث جابر.

هذا ما بدا لي، وقد استشكلوا الحديث وأجابوا عنه بما لا يروي كما ترى في الشرح وغيره، حتى قيل أن الحديث مقلوب، وإن الصواب: «مؤمن قتله كافر ثم سدد». ولقد كدت أركن إلى هذا (القييل) حين رأيت الحديث في «سند أحمد» (٢/ ٣٩٩) من طريق أبي إسحاق (الفزاري). وهو شيخ شيخ مسلم) في هذا الحديث عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: إلا أنه قال: قالوا: من يا رسول الله؟ قال: «مؤمن يقتله كافر ثم يسدد بعد ذلك»، ولكن منعني من ذلك أنني رأيت أبا إسحاق قد تابعه على لفظ مسلم جماعة، منهم محمد بن عجلان عند النسائي (٢/ ٥٥) وأحمد (٢/ ٣٤٠) وحمام بن سلمة عنده (٢/ ٢٣٢ و ٣٥٣). فتبين لي من ذلك أن لفظ أبي إسحاق عنده شاذ. وأن لفظ الكتاب هو المحفوظ. ومعناه ما ذكرته. والله أعلم.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٢٨٦).

كفر اليهود مع ما أوتوا من علم

عن أبي أنملة: أنه بينما هو جالس عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - جاء رجل من اليهود فقال: هل تكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: (الله أعلم) فقال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا: آمنا بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم» وقال: «قاتل الله اليهود لقد أوتوا علماً».

صحيح.

قلت: يعني بالنسبة لسائر الملل، وبخاصة الوثنيين منهم، لما كان عندهم من التوراة، ولكنهم لم ينفعهم علمهم بعد أن كفروا بنبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وهم كما قال تعالى: {يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ}.

"صحيح موارد الظمان" (١/ ١٣٣).

أحكام العذر بالجهل

بيان أن الموحّد لا يخلد في النار مهما كان فعله مخالفاً لما يسلمتزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال [قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كَانَ رَجُلٌ مَمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ؛ إِلَّا التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ لِأَهْلِهِ: انظُرُوا: إِذَا أَنَا مِتُّ أَنْ يَحْرِقَوْهُ حَتَّى يَدْعُوهُ حَمَمًا، ثُمَّ اطْحَنُوهُ، ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمِ رِيحٍ، [ثُمَّ اذْرُوا نَصْفَهُ فِي الْبَرِّ، وَنَصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ؛ لئن قدر الله عليه ليعذبنيه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين]، فلما مات فعلوا ذلك به، [فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه]، فإذا هو [قائم] في قبضة الله، فقال الله عز وجل: يا ابن آدم! ما حملك على ما فعلت؟ قال: أي رب! من مخافتك (وفي طريق آخر: من خشيتك وأنت أعلم)، قال: فغفر له بها، ولم يعمل خيراً قطُّ إلا التوحيد».

واعلم أن قوله في حديث الترجمة: "إلا التوحيد" مع كونها صحيحة الإسناد، فقد شكك فيها الحافظ ابن عبد البر من حيث الرواية، وإن كان قد جزم بصحتها من حيث الدراية، فكانه لم يقف على إسنادها، لأنه علقها على أبي رافع عن أبي هريرة، فقال رحمه الله (٤٠ / ١٨):

"وهذه اللفظة- إن صحت- رفعت الإشكال في إيمان هذا الرجل، وإن لم تصح من جهة النقل؛ فهي صحيحة من جهة المعنى، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجبها، لأنه محال غير جائز أن يغفر للذين يموتون وهم كفار؛ لأن الله عز وجل قد أخبر أنه {لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} لمن مات كافراً، وهذا ما لا مدفع له، ولا خلاف فيه بين أهل القبلة.

والدليل على أن الرجل كان مؤمناً قوله حين قيل له "لم فعلت هذا؟" فقال: "من خشيتك يا رب!". والخشية لا تكون إلا لمؤمن مصدق؛ بل ما تكاد تكون إلا لمؤمن عالم؛ كما قال الله عز وجل: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} (فاطر: ٢٨)، قالوا: كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه، ومستحيل أن يخافه من لا يؤمن به. وهذا واضح لمن فهم وألهم رشده.

وأما قوله: "لئن قدر الله علي؛ فقد اختلف العلماء في معناه؛ فقال منهم قائلون: هذا رجل جهل بعض صفات الله عز وجل، وهي القدرة، فلم يعلم أن الله على كل ما يشاء قدير، قالوا: ومن جهل صفة من صفات الله عز وجل، وآمن بسائر صفاته

وعرفها؛ لم يكن بجهله بعض صفات الله كافراً. قالوا: وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله.

وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين.

وقال آخرون: أراد بقوله: "لئن قدر الله علي" من القدر الذي هو القضاء، وليس من باب القدرة والاستطاعة في شيء. قالوا: وهو مثل قول الله عز وجل في ذي النون: {إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ} (الأنبياء: ٨٧).

وللعلماء في تأويل هذه اللفظة قولان:

أحدهما: أنها من التقدير والقضاء.

والآخر: أنها من التقتير والتضييق.

وكل ما قاله العلماء في تأويل هذه الآية فهو جائز في تأويل هذا الحديث في قوله: "لئن قدر الله علي"، فأحد الوجهين تقديره: كأن الرجل قال: لئن كان سبق في قدر الله وقضائه أن يعذب كل ذي جرم على جرمه؛ ليعذبني الله على إجرامي وذنوبي عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين غيري.

والوجه الآخر: تقديره: والله! لئن ضيق الله علي وبالغ في محاسبتي وجزائي على ذنوبي ليكون ذلك. ثم أمر بأن يحرق بعد موته من إفراط خوفه.

وأما جهل هذا الرجل بصفة من صفات الله في علمه وقدره؛ فليس ذلك بمخرجه من الإيمان، ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن القدر. ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به، وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين، أو يكونوا حين سؤالهم عنه غير مؤمنين.

وروى الليث عن أبي قبيل عن شُقَيْبِ الأصبغي عن عبد الله بن عمرو بن العاص - فذكر حديثاً في القدر، وفيه: فقال أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: فأي شيء نعمل إن كان الأمر قد فرغ منه؟ (١)، فهؤلاء أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهم العلماء الفضلاء - سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل؛ لا سؤال متعنت معاند، فعلمهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما جهلوا من ذلك، ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه، ولو كان لا يسعهم جهله وقتاً من

الأوقات؟ لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان، وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم، ولجعله عموداً سادساً للإسلام، فتدبر واستعن بالله.

فهذا الذي حضرني على ما فهمته من الأصول ووعيته، وقد أدت اجتهادي في تأويل حديث هذا الباب كله ولم آل، وما أبرئ نفسي، وفوق كل ذي علم عليم. وبالله التوفيق."

هذا كله كلام الحافظ ابن عبد البر، وهو كلام قوي متين يدل على أنه كان إماماً في العلم والمعرفة بأصول الشريعة وفروعها، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً.

وخلاصته؛ أن الرجل النباش كان مؤمناً موحداً، وأن أمره أولاده بحرقه ... إنما كان إما لجهله بقدرته الله تعالى على إعادته- وهذا ما أستبعده أنا- أو لفرط خوفه من عذاب ربه، فغطى الخوف على فهمه؛ كما قال ابن الملقن فيما ذكره الحافظ (١١ / ٣١٤)، وهو الذي يترجح عندي من مجموع روايات قصته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وسواء كان هذا أو ذلك؛ فمن المقطوع به أن الرجل لم يصدر منه ما ينافي توحيده، ويخرج به من الإيمان إلى الكفر؛ لأنه لو كان شيء من ذلك لما غفر الله له؛ كما تقدم تحقيقه من ابن عبد البر.

ومن ذلك يتبين بوضوح أنه ليس كل من وقع في الكفر من المؤمنين وقع الكفر عليه وأحاط به. ومن الأمثلة على ذلك: الرجل الذي كان قد ضلت راحلته، وعليها طعامه وشرابه، فلما وجدها قال من شدة فرحه:

"اللهم! أنت عبدي وأنا ربك!"^(١).

وفي ذلك كله رد قوي جداً على فئتين من الشباب المغرورين بما عندهم من علم ضحل: الفئة الأولى: الذين يطلقون القول بأن الجهل ليس بعذر مطلقاً؛ حتى ألف بعض المعاصرين منهم رسالة في ذلك!

والصواب الذي تقتضيه الأصول والنصوص التفصيل؛ فمن كان من المسلمين يعيش في جو إسلامي علمي مصفى، وجهل من الأحكام ما كان منها معلوماً من الدين

(١) رواه مسلم (٨ / ٩٣)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٥ / ٨٧) وصححه من حديث أنس، وعزاه الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٤ / ٥) لمسلم من حديث النعمان بن بشير أيضاً بزيادة "اللهم! أنت .."، وهو وهم؛ فإنه عنده دون الزيادة، وكذلك أخرجه أحمد (٤ / ٢٧٣ و ٢٧٥) عن النعمان، والبخاري، ومسلم أيضاً من طريق أخرى عن أنس مختصراً، وأخرجه من حديث ابن مسعود مطولاً؛ غير أن البخاري أوقفه. ومسلم، وابن حبان (٢ / ٦٢٠ - الإحسان)، وأحمد (٢ / ٣١٦ و ٥٠٠) عن أبي هريرة مختصراً نحو روايتهما عن أنس.

بالضرورة- كما يقول الفقهاء- فهذا لا يكون معذوراً؛ لأنه بلغته الدعوة وأقيمت الحجة.

وأما من كان في مجتمع كافر لم تبلغه الدعوة، أو بلغته وأسلم؛ ولكن خفي عليه بعض تلك الأحكام لحدائثة عهده بالإسلام، أو لعدم وجود من يبلغه ذلك من أهل العلم بالكتاب والسنة؛ فمثل هذا يكون معذوراً.

ومثله- عندي- أولئك الذين يعيشون في بعض البلاد الإسلامية التي انتشر فيها الشرك والبدعة والخرافة، وغلب عليها الجهل، ولم يوجد فيهم عالم يبين لهم ما هم فيه من الضلال، أو وجد ولكن بعضهم لم يسمع بدعوته وإنذاره؛ فهؤلاء أيضاً معذورون بجامع اشتراكهم مع الأولين في عدم بلوغ دعوة الحق إليهم؛ لقوله تعالى: {الْأَنْدِرْكُمْ بِهِ وَوَمَنْ بَلَغَ} (الأنعام: ١٩) وقوله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} (الإسراء: ١٥)، ونحو ذلك من الأدلة التي تفرغ منها تبني العلماء عدم مؤاخذه أهل الفترة؛ سواء كانوا أفراداً أو قبائل أو شعوباً؛ لاشتراكهم في العلة؛ كما هو ظاهر لا يخفى على أهل العلم والنهي.

ومن هنا يتجلى لكل مسلم غيور على الإسلام والمسلمين عظم المسؤولية الملقاة على أكتاف الأحزاب والجماعات الإسلامية الذين نصبوا أنفسهم للدعوة للإسلام، ثم هم مع ذلك يدعون المسلمين على جهلهم وغفلتهم عن الفهم الصحيح للإسلام، ولسان حالهم يقول- كما قال لي بعض الجهلة بهذه المناسبة

-: "دعوا الناس في غفلاتهم!" بل وزعم أنه حديث شريف!! أو يقولون- كما تقول العوام في بعض البلاد:- "كل مين على دينه، الله يعينه!" وهذا خطأ جسيم لو كانوا يعلمون، ولكن صدق من قال: "فاقد الشيء لا يعطيه!".

والفئة الثانية: نابتة نبتت في هذا العصر؛ لم يؤتوا من العلم الشرعي إلا نزريراً سيراً، وبخاصة ما كان منه متعلقاً بالأصول الفقهية، والقواعد العلمية المستقاة من الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح، ومع ذلك؛ اغتروا بعلمهم فانطلقوا يبدعون كبار العلماء والفقهاء، وربما كفروهم لسوء فهم أو زلة وقعت منهم، لا يرقبون فيهم (إلاً ولا ذمة)، فلم يشفع عندهم ما عرفوا به عند كافة العلماء من الإيمان والصلاح والعلم، وما ذلك إلا لجهلهم بحقيقة الكفر الذي يخرج به صاحبه من الإيمان؛ ألا وهو الجحد والإنكار لما بلغه من الحجة والعلم؛ كما قال تعالى في قوم فرعون: {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ، وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ} (النمل: ١٣، ١٤). وقال في الذين كفروا بالقرآن: {ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ

لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءَ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ} (فصلت: ٢٨) ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض فتاويه (١٦ / ٤٣٤ - مجموع الفتاوى):

" لا يجوز تكفير كل من خالف السنة؛ فليس كل مخطئ كافراً، لا سيما في المسائل التي كثر فيها نزاع الأمة "

يشير إلى مثل مسألة كلام الله وأنه غير مخلوق، ورؤية الله في الآخرة، واستواء الله على عرشه، وعلوه على خلقه؛ فإن الإيمان بذلك واجب، وجحدها كفر، ولكن لا يجوز تكفير من تأولها من المعتزلة والخوارج والأشاعرة بشبهة وقعت لهم؛ إلا من أقيمت عليه الحجة وعاند.

وهذا هو المثال بين أيدينا: الرجل النباش؟ فإنه مع شكه في قدرة الله على بعثه غفر الله له؛ لأنه لم يكن جاحداً معانداً؛ بل كان مؤمناً بالله وبالبعث على الجملة دون تفصيل لجهله. قال شيخ الإسلام بعد أن ساق الحديث برواية " الصحيح " وذكر أنه حديث متواتر (١٢ / ٤٩١):
" وهنا أصلان عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله تعالى؛ وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير.

والثاني: متعلق باليوم الآخر؛ وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت، ويجزيه على أعماله. ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل عملاً صالحاً - وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه-؛ غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح "

ولهذا؛ فإني أنصح أولئك الشباب أن يتورعوا عن تبديع العلماء وتكفيرهم، وأن يستمروا في طلب العلم حتى ينبغوا فيه، وأن لا يغتروا بأنفسهم، ويعرفوا حق العلماء وأسبقيتهم فيه، وبخاصة من كان منهم على منهج السلف الصالح كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، وألفت نظرهم إلى "مجموع الفتاوى" فإنه "كُنَيْفٌ مُلِيءٌ عِلْمًا"، وبخاصة إلى فصول خاصة في هذه المسألة الهامة "التكفير"، حيث فرَّق بين التكفير المطلق وتكفير المعين، وقال في أمثال أولئك الشباب:

"ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين؛ إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه "

يعني الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق. ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة؛ وأمثالهم.

فأقول: وملاحظة هذا الفرق هو الفيصل في هذا الموضوع الهام، ولذلك فإني أحث الشباب على قراءته وتفهمه من "المجموع" (١٢/٤٦٤ - ٥٠١) الذي ختمه بقوله: "وإذا عُرف هذا؛ فتكفير (المعين) من هؤلاء الجهال وأمثالهم- بحيث يحكم عليه أنه من الكفار- لا يجوز الإقدام عليه؛ إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت مقالتهم لا ريب أنها كفر، (يعني: الدعاة إلى البدعة).

وهكذا الكلام في تكفير جميع (المعينين)؛ مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين- وإن أخطأ وغلط- حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة".

هذا؛ وفي الحديث دلالة قوية على أن الموحد لا يخلد في النار؛ مهما كان فعله مخالفاً لما يستلزمه الإيمان ويوجبه من الأعمال؛ كالصلاة ونحوها من الأركان العملية، وإن مما يؤكد ذلك ما تواتر في أحاديث الشفاعة؛ أن الله يأمر الشافعين بأن يخرجوا من النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان. ويؤكد ذلك حديث أبي سعيد الخدري أن الله تبارك وتعالى يخرج من النار ناساً لم يعملوا خيراً قط، ويأتي تخريجه وبيان دلالته على ذلك، وأنه من الأدلة الصريحة الصحيحة على أن تارك الصلاة المؤمن بوجوبها يخرج من النار أيضاً ولا يخلد فيها، فانظره بالرقم (٣٠٥٤).

"الصحيحة" (٧/١٠٥ - ١١٦).

بيان ضعف حديث: «دخل رجل الجنة في ذبابة»

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب. قالوا: وكيف ذلك؛ قال: مر رجلان [مسلمان] [ممن كان قبلكم] على قوم لهم صنم (وفي رواية: يعكفون على صنم لهم) لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرب [شيئاً]، قال: ليس عندي شيء. فقالوا له: قرب ولو ذباباً. فقرب ذباباً. فخلوا سبيله. قال: فدخل النار. وقالوا للآخر: قرب ولو ذباباً. قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عز وجل. قال فضربوا عنقه، قال: فدخل الجنة»

(موقوف)

ولقد كان الداعي إلى تخريجه هنا وبيان كونه موقوفاً: أنه كثر السؤال عنه في كثير من البلاد الإسلامية، وشاع تداوله؛ وذلك لأنه ذكره الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في كتابه النافع " التوحيد " مرفوعاً معزواً لأحمد! فقال: " وعن طارق بن شهاب: أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال ... (فذكره). رواه أحمد "

وقال شارحه الشيخ سليمان: حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تبارك وتعالى في " التيسير " (ص ١٦٠): " هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد؛ قال ابن القيم: قال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية ... عن طارق بن شهاب يرفعه .. وقد طالعت " المسند " فما رأيته فيه، فلعل الإمام رواه في " كتاب الزهد " أو غيره "

قلت: وفي هذا العزو أمور:

أولاً: قوله: " يرفعه " خطأ واضح كما يتبين من تخريجنا هذا.

ثانياً: إطلاق العزو لأحمد فيه نظر! لأنه يوهم بإطلاقه أنه في " مسنده "، وليس فيه كما قال الشيخ سليمان رحمه الله تعالى، ولو كان فيه؛ لأورده الهيثمي في " مجمع الزوائد "، وليس فيه أيضاً، وإنما هو في " الزهد " له كما تقدم.

ثالثاً: لم يتعد في إسناده طارق بن شهاب، فأوهم أنه من مسنده! وإنما هو من روايته عن سلمان موقوفاً؛ كما رأيت عند مخرجه ومن جميع طرقه.

هذا؛ وإني لأستنكر من هذا الحديث: دخول الرجل النار في ذباب؛ لأن ظاهر سياقه أنه إنما فعل ذلك خوفاً من القتل الذي وقع لصاحبه، كما أنني استنكرت قول الإمام محمد بن عبد الوهاب في المسألة: " الحادية عشر: أن الذي دخل النار مسلم؛ لأنه لو كان كافراً؛ لم يقل: " دخل النار في ذباب "!

فأقول: وجه الاستنكار أن هذا الرجل لا يخلو حاله من أمرين:

الأول: أنه لما قدم الذباب للصنم، إنما قدمه عبادةً له وتعظيماً، فهو في هذه الحالة لا يكون مسلماً؛ بل هو مشرك، وهو ظاهر كلام الشارح الشيخ سليمان رحمه الله (ص ١٦١): " في هذا بيان عظمة الشرك ولو في شيء قليل وأنه يوجب النار، ألا ترى إلى هذا لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار؛

لإشراكه في عبادة الله " إذ الذبح على سبيل القرية والتعظيم عبادة، وهذا مطابق لقوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ} (المائدة: ٧٢).

والآخر: أنه فعل ذلك خوفاً من القتل كما تقدم مني، وهو في هذه الحالة لا تجب له النار، فالحكم عليه بأنه مسلم دخل النار في ذباب يأباه قوله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ ...} (النحل: ١٠٦) الآية، وقد نزلت في عمار بن ياسر حين عذبه المشركون حتى يكفر به - صلى الله عليه وآله وسلم -، فوافقهم على ذلك مكرهاً، وجاء معتذراً إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: كما في " تفسير ابن كثير " وغيره، وأخرجها في " الدر " (١٣٢/٤) من طرق.

فإن قيل: إنما أراد الإمام أنه كان مسلماً ثم كفر بتقديمه الذباب كما تقدم في الأمر الأول؛ وحينئذ يرد عليه ما ذكرته في الأمر الآخر، وقصة عمار. ويشبهها ما روى ابن أبي شيبعة (١٢/٣٥٧ - ٣٥٨) بسند صحيح عن الحسن - وهو البصري -: أن عيونا لمسيلمة أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما، فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؛ قال: نعم. فقال: أتشهد أن محمداً رسول الله؛ قال: نعم. قال: أتشهد أني رسول الله؛ قال: فأهوى إلى أذنيه فقال: إني أصم! قال: ما لك إذا قلت لك: تشهد أني رسول الله قلت: إني أصم؟! فأمر به فقتل. وقال للآخر: أتشهد أن محمداً رسول الله؛ قال: نعم. فقال: أتشهد أني رسول الله؛ قال: نعم. فأرسله. فأتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وأله وسلم - فقال: يا رسول الله! هلكت. قال: "وما شأنك؟" فأخبروه بقصته وقصة صاحبه، فقال: "أما صاحبك؛ فمضى على إيمانه، وأما أنت؛ فأخذت بالرخصة".

قلت: وهذه قصة جيدة، لولا أنها من مراسيل الحسن البصري؛ لكن الآية السابقة وسبب نزولها يشهدان لصحتها، والله أعلم.

وقد روى الشطر الأول منها ابن إسحاق في " السيرة " (٢/٧٤ - ٧٥) بسند حسن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة مرسلاً أيضاً، وسمى صاحبها حبيب بن زيد؛ أي: ابن عاصم الأنصاري المازني شهد العقبة، وقد ذكرها ابن كثير في تفسير الآية، وابن حجر في ترجمة حبيب من " الإصابة " جازمين بها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

"الضعيفة" (١٢/٢/٧٢١ - ٧٢٥).

متى يكفر من أنكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة؟

الحق الذي لا ريب فيه أن من أنكر شيئاً ثابتاً في الدين، سواء كان في الأصول أو الفروع فهو كافر إذا علم كونه من الدين، ومع ذلك أنكر، فهذا الشرط يكفر؛ لأن

معنى ذلك أنه لا يصدق الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في كل ما جاء به، وما جاء به كله صواب، فوجد أي شيء منه يعتبر طعنًا فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -. وذلك كفر بين. وعلى ذلك إذا أنكر شيئاً وهو لا يعلم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - جاء به، فلا سبيل إلى تكفيره إلا بعد تبليغه وإقامة الحجة عليه لقوله تعالى: {الْأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}، ولا مجال بعد ذلك للتردد في تكفيره، ولو زعم أنه يقتنع بذلك أو لم تطمئن نفسه به فإنه ينافي الإيمان به - صلى الله عليه وآله وسلم - كما قال تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.

"تحقيق كتاب: التوحيد والعقائد الإسلامية" (ص ١٢ - ١٣).

أحكام أهل الفترة ومن في حكمهم

من وصلته الدعوة على غير حقيقتها ليس من أهل الوعيد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما من أحد يسمع بي من هذه الأمة، ولا يهودي، ولا نصراني، فلا يؤمن بي، إلا دخل النار»

ثم إن حديث الترجمة يمكن عده مبيناً ومفسراً لقوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً} مع ملاحظة قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيه:

«يسمع بي»؛ أي: على حقيقته - صلى الله عليه وآله وسلم - بشراً رسولاً نبياً فمن سمع به على غير ما كان عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - من الهدى والنور ومحاسن الأخلاق؛ بسبب بعض جهلة المسلمين؛ أو دعاة الضلالة من المنصرين والملحدين؛ الذين يصورونه لشعوبهم على غير حقيقته - صلى الله عليه وآله وسلم - المعروفة عنه؛ فأمثال هؤلاء الشعوب لم يسمعوا به، ولم تبلغهم الدعوة، فلا يشملهم الوعيد المذكور في الحديث.

وهذا كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من رآني في المنام ..»؛ أي: على حقيقته وصفاته التي كان عليها في حال حياته، فمن ادعى فعلاً أنه رآه شيخاً كبيراً قد شابته لحيته؛ فلم يره؛ لأن هذه الصفة تخالف ما كان عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - مما هو معروف من شمائله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

"الصحيحة" (٧/١/٢٤٥، ٢٥١).

من مات في الجاهلية ليس من أهل الفترة

[عن] زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ بَيْنَمَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فِي حَائِطِ لِبْنِي النَّجَّارِ عَلَى بَعْلَةٍ لَهُ وَنَحْنُ مَعَهُ إِذْ حَدَّثَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلْقِيهِ وَإِذَا أَقْبُرُ سِتَّةً أَوْ خَمْسَةً أَوْ أَرْبَعَةً - قَالَ كَذَا كَانَ يَقُولُ الْجُرَيْرِيُّ - فَقَالَ «مَنْ يَعْرِفُ أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَقْبُرِ». فَقَالَ رَجُلٌ أَنَا.

قَالَ «فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ». قَالَ مَاتُوا فِي الْإِشْرَاكِ ... الْحَدِيثِ

أي زمن الإشراك، يعني في الجاهلية، ففيه دليل على أن الذين ماتوا في الجاهلية ليسوا من أهل الفترة والأحاديث في ذلك كثيرة.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ١٣٣).

أهل الجاهلية ليسوا من أهل الفترة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم (من) عذاب القبر (ما أسمعني)».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه». قال زيد: ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «تعوذوا بالله من عذاب النار»، قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر»، قالوا: نعوذوا بالله من عذاب القبر، قال: «تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن»، قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: «تعوذوا بالله من فتنة الدجال»، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال».

وفي هذه الأحاديث فوائد كثيرة :

إن أهل الجاهلية الذين ماتوا قبل بعثته عليه الصلاة والسلام معذبون بشركهم وكفرهم، وذلك يدل على أنهم ليسوا من أهل الفترة الذين لم تبلغهم دعوة نبي، خلافا لما يظنه بعض المتأخرين؛ إذ لو كانوا كذلك لم يستحقوا العذاب لقوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}. وقد قال النووي في شرح حديث مسلم: " أن رجلا قال يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار ... " الحديث.

قال النووي (١ / ١١٤ طبع الهند): " فيه أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة المقربين، وفيه أن من مات على الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذاة قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم " .

"الصحيحة" (١ / ١ / ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٧).

أهل الجاهلية ليسوا من أهل الفترة

عن زيد بن ثابت قال بينما النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - صلى الله عليه وسلم - رضي الله عنهم - حائط لبني النجار على بغلة له ونحن معه إذ حادت به فكادت تلقيه وإذا أقبر ستة أو خمسة فقال: «من يعرف أصحاب هذه الأقبر فقال رجل أنا قال: «فمتى ماتوا؟» قال: ماتوا في الشرك، فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه» ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «تعوذوا بالله من عذاب النار» قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر» قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر، قال: «تعوذوا بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن» قالوا: نعوذ بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن. قال: «تعوذوا بالله من فتنة الدجال» قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال». رواه مسلم.

أي في الجاهلية قبل بعثته - صلى الله عليه وآله وسلم - ، ففيه دليل على أن أهل الجاهلية ليسوا من أهل الفترة وأنهم معذبون والأحاديث في ذلك كثيرة فانظر الحديث (١١١) [من مشكاة المصابيح] وما ذكرناه في تخريجه، والحديث (١٩) من «الأحاديث الصحيحة» ...

"تحقيق مشكاة المصابيح" (١ / ٤٦).

بيان أن مشركي الجاهلية في النار و ليسوا من أهل الفترة بما فهم والدي الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أبي وأباك في النار»

والحديث أخرجه الجورقاني في " الأباطيل والمناكير " (٢٣٥ /١) من طريق أخرى عن داود بن أبي هند في جملة أحاديث أخرى تدل كلها - كهذا - على أن مات في الجاهلية مشركاً فهو في النار، وليس من أهل الفترة كما يظن كثير من الناس، وبخاصة الشيعة منهم، ومن تأثر بهم من السنة! ومن تلك الأحاديث، ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار، فلما قفى دعاه، فقال: فذكر حديث الترجمة حرفاً بحرف.

أخرجه مسلم (١٣٢ /١ - ١٣٣) وأبو عوانة (٩٩ /١) وأبو داود (٤٧١٨) والجورقاني (٢٣٣ /١) وصححه، وأحمد (٢٦٨ /٣) وأبو يعلى (٣٥١٦ /٢٢٩ /٦) وابن حبان (٥٧٨ - الإحسان) والبيهقي (١٩٠ /٧) من طرق عن حماد بن سلمة به. ومنها سعد بن أبي وقاص المتقدم في المجلد الأول برقم (١٨) بلفظ: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار». فراجع سببه هناك، فإنه بمعنى حديث الترجمة لمن تأمله.

وإن مما يتصل بهذا الموضوع قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما زار قبر أمه: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها، فأذن لي ..» الحديث.

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٨٧ - ١٨٨) من حديث أبي هريرة وبريدة، فليراجعهما من شاء.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيما ذكرنا خير كبير وبركة.

واعلم أيها الأخ المسلم أن بعض الناس اليوم وقبل اليوم لا استعداد عندهم لقبول هذه الأحاديث الصحيحة، وتبني ما فيها من الحكم بالكفر على والدي الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل إن فهم من يظن أنه من الدعاة إلى الإسلام ليستنكر أشد الاستنكار التعرض لذكر هذه الأحاديث ودلالاتها الصريحة! وفي اعتقادي أن هذا الاستنكار إنما ينصب منهم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي قالها إن صدقوا بها، وهذا - كما هو ظاهر - كفر بواح، أو على الأقل: على الأئمة الذين رووها

وصححوها، وهذا فسق أو كفر صراح، لأنه يلزم منه تشكيك المسلمين بدينهم، لأنه لا طريق لهم إلى معرفته والإيمان به، إلا من طريق نبيهم - صلى الله عليه وآله وسلم - كما لا يخفى على كل مسلم بصير بدينه، فإذا لم يصدقوا بها لعدم موافقتها لعواطفهم وأذواقهم وأهوائهم - والناس في ذلك مختلفون أشد الاختلاف - كان في ذلك فتح باب عظيم جدا لرد الأحاديث الصحيحة، وهذا أمر مشاهد اليوم من كثير من الكتاب الذين ابتلي المسلمون بكتاباتهم كالغزالي واليهودي وبلق وابن عبد المنان وأمثالهم ممن لا ميزان عندهم لتصحيح الأحاديث وتضعيفها إلا أهواؤهم!

واعلم أيها المسلم - المشفق على دينه أن يهدم بأقلام بعض المنتسبين إليه - أن هذه الأحاديث ونحوها مما فيه الإخبار بكفر أشخاص أو إيمانهم، إنما هو من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها وتلقيها بالقبول، لقوله تعالى: {ألم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب} (البقرة: ١ - ٣) وقوله: {وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ..} (الأحزاب: ٣٦)، فالإعراض عنها وعدم الإيمان بها يلزم منه أحد أمرين لا ثالث لهما - وأحلاهما مر -: إما تكذيب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإما تكذيب روايتها الثقات كما تقدم، وأنا حين أكتب هذا أعلم أن بعض الذين ينكرون هذه الأحاديث أو يتأولونها تأويلاً باطلاً كما فعل السيوطي - عفا الله عنا وعننا - في بعض رسائله، إنما يحملهم على ذلك غلوهم في تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وحبهم إياه، فينكرون أن يكون أبواه - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أخبر هو نفسه عنهما، فكأنهم أشفق عليهما منه - صلى الله عليه وآله وسلم -!!

وقد لا يتورع بعضهم أن يركن في ذلك إلى الحديث المشهور على السنة بعض الناس الذي فيه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أحيا الله له أمه، وفي رواية: أبويه، وهو حديث موضوع باطل عند أهل العلم كالدارقطني والجورقاني، وابن عساكر والذهبي والعسقلاني، وغيرهم كما هو مبين في موضعه، وراجع له إن شئت كتاب "الأباطيل والمناكير" للجورقاني بتعليق الدكتور عبد الرحمن الفيواني (١/ ٢٢٢ - ٢٢٩) وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٢٨٤): "هذا حديث موضوع بلا شك، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له علم لعلم أن من مات كافراً لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن عند المعينة، ويكفي في رد هذا الحديث قوله تعالى: {فيمت وهو كافر}، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - صلى الله عليه وآله وسلم - رضي الله عنهم - (الصحيح): «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي».

ولقد أحسن القول في هؤلاء بعبارة ناصعة وجيزة الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله في تعليقه على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للإمام الشوكاني،

فقال (ص ٣٢٢): "كثيراً ما تجمع المحبة ببعض الناس، فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك مناف للمحبة الشرعية، والله المستعان".

قلت: وممن جمحت به المحبة السيوطي عفا الله عنه، فإنه مال إلى تصحيح حديث الإحياء الباطل عند كبار العلماء كما تقدم، وحاول في كتابه "اللائئ" (١/ ٢٦٥ - ٢٦٨) التوفيق بينه وبين حديث الاستئذان وما في معناه، بأنه منسوخ، وهو يعلم من علم الأصول أن النسخ لا يقع في الأخبار وإنما في الأحكام! وذلك أنه لا يعقل أن يخبر الصادق المصدوق عن شخص أنه في النار ثم ينسخ ذلك بقوله: إنه في الجنة! كما هو ظاهر معروف لدى العلماء. ومن جموحه في ذلك أنه أعرض عن ذكر حديث مسلم عن أنس المطابق لحديث الترجمة إعراضاً مطلقاً، ولم يشر إليه أدنى إشارة، بل إنه قد اشتط به القلم وغلا، فحكم عليه بالضعف متعلقاً بكلام بعضهم في رواية حماد بن سلمة! وهو يعلم أنه من أئمة المسلمين وثقاتهم، وأن روايته عن ثابت صحيحة، بل قال ابن المديني وأحمد وغيرهما: أثبت أصحاب ثابت حماد، ثم سليمان، ثم حماد بن زيد، وهي صحاح.

وتضعيفه المذكور كنت قرأته قديماً جداً في رسالة له في حديث الإحياء - طبع الهند - ولا تطولها يدي الآن لأنقل كلامه، وأتبع عواره، فليراجعها من شاء التثبت.

ولقد كان من آثار تضعيفه إياه أنني لاحظت أنه أعرض عن ذكره أيضاً في شيء من كتبه الجامعة لكل ما هب ودب، مثل "الجامع الصغير" و"زيادته" و"الجامع الكبير"! ولذلك خلا منه "كنز العمال" والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتأمل الفرق بينه وبين الحافظ البيهقي الذي قدم الإيمان والتصديق على العاطفة والهوى، فإنه لما ذكر حديث: «خرجت من نكاح غير سفاح»، قال عقبه: "وأبواه كانا مشركين، بدليل ما أخبرنا.."، ثم ساق حديث أنس هذا وحديث أبي هريرة المتقدم في زيارة قبر أمه - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الصحيحه" (١/٦ / ١٧٧ - ١٨٢).

هل يمتحن بعض أهل الجاهلية في عرصات القيامة؟

[قال ابن كثير]:

إخباره - صلى الله عليه وآله وسلم - عن أبويه وجدده عبد المطلب بأنهم من أهل النار؛ لا ينافي الحديث الوارد من طرق متعددة أن أهل الفترة والأطفال والمجانين والصم يمتحنون في العرصات يوم القيامة، كما بسطناه سندًا وامتتًا في "تفسيرنا" عند قوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً} (الإسراء: ١٥). فيكون منهم من يجيب ومنهم من لا يجيب فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب فلا منافاة.

[فعلق الشيخ قائلًا]:

وهذا جمع جيد جدًا، لأنه وإن كان من الممكن افتراض أن بعض من كان في الجاهلية قد بلغته الدعوة وأقيمت عليه الحجة... فإن من الممكن أيضًا أن نفترض أن بعضهم لم تبلغه الدعوة، وحينئذ فأمامه الامتحان في عرصات القيامة، فمن نجح فقد نجا، وإلا فقد هلك، وعلى هذا النوع من الهالكين تحمل الأحاديث التي صرحت بعذاب بعض من مات في الجاهلية.

"صحيح السيرة النبوية" (ص ٢٨).

الجمع بين قوله تعالى: {ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيرًا} وقوله تعالى: {وإن من أمة إلا خلا فيها نذير}

ذكر العز ابن عبد السلام في "بداية السؤل" من خصائص النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

"أن الله تعالى أرسل كل نبي إلى قومه خاصة، وأرسل نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الجن والإنس، ولكل نبي من الأنبياء ثواب تبليغه إلى أمته، ولنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - ثواب التبليغ إلى كل من أرسل إليه، ولذلك تمنى عليه بقوله تعالى: {ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيرًا} ووجه التمنن: أنه لو بعث في كل قرية نذيرًا لما حصل لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا أجر إنذاره لأهل قريته".

قلت: وفي هذا الكلام تنبيه لطيف إلى أنه لا منافاة بين الآية المذكورة وبين وقوله تعالى: {وإن من أمة إلا خلا فيها نذير}؛ لأن المراد بالأولى زمانه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وبالأخرى ما قبله.

"تحقيق بداية السؤل" (ص ٤٧)

باب منه

[أورد الصنعاني في «رفع الأستار» أدلة من قال بفناء النار فذكر منها ما] أخرجه أحمد في «مسنده» من حديث الأسود بن سريع مرفوعاً «[يأتي] أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، أما الأصم فيقول: رب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني من رسول، فيأخذ موثيقهم ليطيعنه، فيرسل عليهم ليدخلوا النار قال: فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً»^(١).

[ثم عقب عليه قائلاً]:

ليس الحديث أيضاً في محل النزاع إذ هو في فناء النار ودخول أهلها الجنة، وهؤلاء الثلاثة الأولون ليسوا بمشركين، فإنهم كانوا في دار الدنيا غير مكلفين، فلم يتحقق منهم أنهم كانوا مشركين، وليسوا ممن دخل النار ثم فنيت وهم فيها: والرابع الذي مات في الفترة مخاطب بشرع من قبله بنص قوله تعالى: {وإن من أمة إلا خلا فيها نذير} (فاطر: ٢٤) ... وهو حديث مشكل.

[فعلق الشيخ قائلاً]:

قلت: لم يتبين لي وجه الإشكال إلا أن يكون بدا له التعارض بين الآية {.. إلا خلا فيها نذير} وبين قوله الذي مات في الفترة: «ما أتاني من نذير». فإن كان هذا هو المشكل فلا إشكال عندي؛ لأنه ليس من الضروري أن تبلغ النذارة كل فرد من أفراد كل أمة، بل يمكن أن يكون في كل أمة من لم تبلغهم الدعوة، حتى في هذه الأمة المحمدية، فمن

^(١) [أخرجه أحمد] في «المسند» (٢٤ / ٤) وإسناده جيد، ورواه عقبه بإسناد آخر عن أبي هريرة مثله غير أنه قال في آخره: «فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ومن لم يدخلها يسحب إليها» ورجاله ثقافت لولا أن فيه عننة الحسن البصري، وقد ذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤٦) مختصراً نحوه وقال: «إسناده مقارب». والأول أخرجه ابن حبان أيضاً (١٨٢٧) والطبراني في «الكبير» (٨٤١) بلفظ: «أربعة يحتجون يوم القيامة ...». وهذا أتم ولعله الذي أشار إليه المؤلف. لكن لفظ أحمد كما سبق. ثم رأيت الحديث من حديث أبي هريرة في «السنة لابن أبي عاصم» (٤٠٤ - بتحقيقي) وفيه الإحالة في تخريج حديث الأسود إلى «الصحيحة» (١٤٣٤) ولو كان تحت يدي لأغنانني عن كثير من هذا التعليق.

الذي يستطيع أن يقول بأن سكان القطب الشمالي والقطب الجنوبي قد بلغتهم دعوة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، لا سيما قبل عصرنا هذا الذي تيسرت فيه طرق التبليغ كالراديو وغيره، ولكن أين المبلغون للدعوة إليهم وإلى أمثالهم على وجه الأرض وبلغاتهم؟ بل أين المبلغون للدعوة الحق التي نزلت على قلب محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - للمسلمين أنفسهم حين انحرف الكثيرون منهم عنها، بل وحاربوها، هذا أولاً؛ وثانياً: فإن قول المؤلف: أن الذي مات في الفترة مخاطب بشرع من قبله .. لا يدل عليه قوله تعالى: {وإن من أمة}؛ لأن المعنى: «ما من أمة من الأمم الماضية إلا مضى فيها نذير من الأنبياء يندرها» كما قال الشوكاني في «فتح القدير».

وأما أنها تدل على أن من مات في الفترة مخاطب بشرع من قبله فهذا شيء لا تدل عليه الآية لا من قريب ولا من بعيد بل لا بد له من دليل خاص. فكيف والثابت خلافه وهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة». رواه الشيخان وهو مخرج في «الإرواء» (٢٨٥).

"تحقيق رفع الأستار" (ص ١١٣ - ١١٤).

هل كان والدا الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - من أهل الفترة

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «فِي النَّارِ». فَلَمَّا قَفَى دَعَاهُ فَقَالَ «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ».

[أخرجه] مسلم (١/١٣٢ - ١٣٣) ، وله شواهد، منها حديث سعد بن أبي وقاص الآتي بعده.

واعلم أن هذا الحديث مع صحة إسناده، وكثرة شواهد، وتلقي العلماء النقاد بالقبول له، فإن الشيخ (أبو زهرة) قد رده بجرأة وجهالة متناهية، فقال (١/١٣٢): «إنه خبر غريب في معناه، كما هو غريب في سنده، لأن الله تعالى يقول: [وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً] (الإسراء: ١٥) ، وقد كان أبو محمد عليه الصلاة والسلام وأمه على فترة من الرسل، فكيف يعذبون؟! ... وفي الحق إني ضرست في سمعي وفهبي عندما تصورت أن عبد الله وأمنة يتصور أن يدخل النار!»

فأقول: يا سبحان الله! هل هذا موقف من يؤمن برسول الله أولاً، ثم بالعلماء الصادقين المخلصين ثانياً، الذين رووا لنا أحاديثه - صلى الله عليه وآله وسلم - وحفظوها لنا، وميزوا ما صح مما لم يصح منها، واتفقوا على أن هذا الحديث من

الصحيح الثابت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -؟! أليس موقف (أبو زهرة) هذا هو سبيل أهل الأهواء - كالمعتزلة وغيرهم- الذين قالوا بالتحسين والتقبيح العقليين، مما رده عليهم أهل السنة؟! والشيخ يزعم أنه منهم، فما باله خالفهم، وسلك سبيل المعتزلة في تحكيم العقل، ورددهم للأحاديث الصحيحة لمجرد مخالفتها لأهوائهم، إما تأويلاً إذا لم يستطيعوا رده من أصله؟! وهذا عين ما فعله الشيخ، فإنه رد هذا الحديث لظنه أنه حديث غريب فرد - كما رأيت - وتأول أحاديث الزيارة بقوله:

«ولعل نهي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن الاستغفار (لأمة)؛ لأن الاستغفار لا موضع له، إذ أنه لم يكن خطاباً بالتكليف من نبي مبعوث!»

ونحن نقول له - كما تعلمنا من بعض السلف -: اجعل (لعل) عند ذلك الكوكب! فإن أحاديث الزيارة تدل دلالة قاطعة على أن بكاءه - صلى الله عليه وآله وسلم - إنما كان شفقة عليها من النار، وهذا صريح في بعض طرق حديث بريدة، كما سبق ذكره مني في التعليق عليه قريباً. ولذلك علق الإمام النووي على حديث أبي هريرة منها بقوله في «شرح مسلم»:

«فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقبورهم بعد الوفاة، لأنه إذا جازت زيارتهم بعد الوفاة ففي الحياة أولى، وفيه النهي عن الاستغفار للكفار».

وقال في شرح حديث أنس هذا:

«فيه أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة المقربين، وفيه أن من مات على الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذاً قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم».

قلت: وفي كلام الإمام النووي رد صريح على زعم (أبو زهرة) أن أهل الفترة الذين كانوا من قبل بعثة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يعذبون! ومع أن قوله هذا مجرد دعوى، لأنه لا يلزم من صحة القاعدة - وهي هنا أن من لم تبلغه الدعوة لا يعذب - أن الشخص الفلاني أو الأمة الفلانية لم تبلغهم الدعوة، بل هذا لا بد له من دليل كما هو ظاهر، وهذا مما لم يعرج عليه (أبو زهرة) مطلقاً، وحينئذ يتبين للقارئ الكريم كم قد تجنى على العلم حين رد حديث أنس، وتأول أحاديث الزيارة بما يفسد دلالتها بمجرد هذه الدعوى الباطلة؟!!

وإن مما يؤكد لك بطلانها مخالفتها لأحاديث كثيرة جداً يدل مجموعها على أن الصواب على خلافها، وأرى أنه لا بد هنا من أن أذكر بعضها:

١ - قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، كان أول من سيب السوائب». رواه الشيخان.

وفي رواية: «كان أول من غير دين إسماعيل».

٢ - سألوه - صلى الله عليه وآله وسلم - عن عبد الله بن جدعان، فقالوا: كان يقري الضيف، ويعتق، ويتصدق، فهل ينفعه ذلك يوم القيامة؟ فقال: «لا، إنه لم يقل يوماً: رب! اغفر لي خطيئتي يوم الدين». رواه مسلم.

٣ - أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - مر بنخل فسمع صوتاً (يعني: من قبر) ، فقال: «ما هذا؟». قالوا: قبر رجل دفن في الجاهلية فقال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمعني»، رواه أحمد من طرق عن أنس، وعن جابر، وله شاهد من حديث زيد بن ثابت عند مسلم وأحمد، وهو مخرج في «الصحيح» (١٥٨ و١٥٩)

٤ - حديث رؤيته - صلى الله عليه وآله وسلم - في صلاة الكسوف صاحب المحجن يجر قصبه في النار، لأنه كان يسرق الحاج بمحجنه.

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٥٦).

وفي الباب أحاديث أخرى خرجها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٦ / ١ - ١١٩) ، فليراجعها من شاء، وهي بمجموعها تدل دلالة قاطعة على أن المشركين في الجاهلية من أهل النار، فهم ليسوا من أهل الفترة، فسقط استدلال (أبو زهرة) بالآية جملة وتفصيلاً.

وأما قوله في حديث أنس المتقدم أعلاه:

«.. كما هو غريب في سنده»!

فأقول: وهذه دعوى باطلة كسابقتهما، فالحديث صحيح لا غرابة فيه، وحسبك دليلاً أنه أخرج في «الصحيح» ، وإن أراد بذلك أنه غريب بمعنى أنه تفرد به واحد، فذلك مما لا يضره، لأن كل رواته ثقات أثبات، على أن له شواهد تزيده قوة على قوة كما تقدم. وأنا حين أقول هذا أعلم أن السيوطي تورط أيضاً وغلبه الهوى، فأعل الحديث بتفرد حماد بن سلمة به - إلى درجة أنه لم يورده في «الجامع الصغير» ولا في «ذيله عليه» - وهو من أئمة المسلمين وحفاظهم، وكنت أود أن أطيل النفس أيضاً في الرد عليه، ولكن طال الكلام، فحسبنا منه تقدم، والله ولي التوفيق.

"صحيح السيرة النبوية" (ص ٢٤ - ٢٧)

مصير أطفال المؤمنين وأطفال المشركين في الآخرة

باب عدم التكليف قبل البلوغ وقيام الحجة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن شئت أسمعك تضاغيمهم في النار. يعني: أطفال المشركين»

(موضوع)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" (٢/٢٣٣ - ٢٣٤ - دار العروبة) بعد أن ذكر الحديث بنحوه: "وهذا الحديث كذب موضوع عند أهل الحديث، ومن هو دون أحمد من أئمة الحديث يعرف هذا فضلاً عن مثل أحمد".

قلت: وإنما جزم شيخ الإسلام بوضعه - وإن كان السند لا يقتضي ذلك -؛ لمنافاة متنه للمقطوع به في الإسلام من الأدلة الكثيرة القاضية بعدم التكليف إلا بعد البلوغ، وقيام الحجة؛ كما في قوله تعالى: {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً} (الإسراء: ١٥)، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ ...» الحديث.

"الضعيفة" (٨/٣٦٧ - ٣٦٨).

أطفال المؤمنين في الجنة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«أولاد - وفي رواية أطفال - المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة، حتى يردهم إلى آبائهم يوم القيامة»

(منكر بهذا التمام)

ثم إن الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة: إن نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - هو أول من يدخل الجنة، وأن أولاد الآباء يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآبائهم معهم، فيدخلون جميعاً.

"الضعيفة" (١٢ / ١ / ٥٧ - ٥٨).

أطفال الكفار في الجنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«سألت ربي اللاهين، فأعطانيهم. قلت: وما اللاهون؟ قال: ذراري البشر.»

والمراد بـ (اللاهين) الأطفال كما في حديث لابن عباس عند الطبراني (١١٩٠٦) بسند حسن.

فالحديث من الأدلة على أن أطفال الكفار في الجنة، وهذا هو الراجح كما ذكرنا في "ظلال الجنة" (١ / ٩٥) فراجع.

"الصحيحة" (٤ / ٥٠٢، ٥٠٤).

باب منه

القول الراجح في أطفال المشركين أنهم في الجنة، فضلاً من الله ورحمة.

وقد جاء في بعض الأحاديث: «أطفال المشركين خدم أهل الجنة». وهو صحيح بطرقه.

"الضعيفة" (١٢ / ٢ / ٦٤٥).

معنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«الوائدة والموؤدة في النار»

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:
«الوائدة والموؤدة في النار.»

صحيح.

[ثم علق على الحديث قائلاً]:

ظاهر الحديث أن المؤودة في النار ولو لم تكن بالغة، وهذا خلاف ما تقتضيه نصوص الشريعة: أنه لا تكليف قبل البلوغ، وقد أجيب عن هذا الحديث بأجوبة أقربها عندي إلى الصواب أن الحديث خاص بمؤودة معينة، وحينئذ ف (ال) في (المؤودة) ليست للاستغراق بل للعهد. ويؤيده قصة ابني مليكة، وعليه فجائز أن تلك المؤودة كانت بالغة فلا إشكال. والله أعلم.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (١/ ٤٠).

الأسماء والصفات

أصول عقيدة السلف في الأسماء والصفات

[قال الإمام في مقدمة كتابه "مختصر العلو":]

وهنا يطيب لي بهذه المناسبة أن أنقل من بعض المخطوطات فصلاً رائعاً من كلام بعض علماء السلف مما لم يُطبع حتى الآن فيما علمت وهو للخطيب البغدادي الحافظ المؤرخ المشهور، وقد ذكر المصنف طرفاً منه في ترجمته كما يأتي فرأيت أن أذكره هنا بنصه إتماماً للحجة على الخلف الذين يتوهم الكثير منهم أن القول بوجود الإيمان بحقائق الصفات ومعانيها كما يليق بالله تعالى هو مذهب تفرد به ابن تيمية ومن اقتدوا به فيها، ولم يعلموا أنه رحمه الله تابع لهم في ذلك، وإنما فضله في بيانه وشرحه له، وإقامة الأدلة عليه بالمنقول والمعقول، ودفع الشبهات عنه، وإلا فهو سلفي المعتقد، وهو الواجب على كل مسلم، ولذلك بادرنا إلى نشر كتاب الذهبي هذا الذي بين يديك لتعلم به ما قد يكون خافياً عليك كما خفي على غيرك، فكان ذلك سبباً قوياً من أسباب الابتعاد عن العقيدة السلفية والطريقة المحمدية.

قال الحافظ الخطيب رحمه الله تعالى:

" أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله سبحانه، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويحتدي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه ولا نقول: إن معنى اليد: القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنها؛ لقوله تبارك وتعالى {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} وقوله عز وجل: {ولم يكن له كفواً أحد}.

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث، ولَبَّسُوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين، ورموهم بكفر أهل التشبيه وغفلة أهل التعطيل أجيّبوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظواهرها، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع، فكذلك أخبار الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، يرد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع.

وتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام:

أ - منها أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها لاستفاضتها وعدالة ناقلها، فيجب قبولها والإيمان بها، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقاد ما

يقتضي تشبيهاً لله بخلقه، ووصفه بما لا يليق به من الجوارح والأدوات والتغير والحركات.

ب - القسم الثاني: أخبار ساقطة بأسانيد واهية وألفاظ شنيعة أجمع أهل العلم بالنقل على بطلانها، فهذه لا يجوز الاشتغال بها ولا التعرّيج عليها.

ج - والقسم الثالث: أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها فقبلهم البعض دون الكل، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها لتلحق بأهل القبول أو تجعل في حيز الفساد والبطول.

قلت: فاحفظ هذا الأصل من الكلام في الصفات وافهمه جيداً؛ فإنه مفتاح الهداية والاستقامة عليها، وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السلف في الاستواء وغيره كما تقدم ذكره عنه، وهو عمدة المحققين كلهم في تحقيقاتهم لهذه المسألة كابن تيمية وابن القيم وغيرهما قال ابن تيمية في "التدمرية" (ص ٢٩): طبع المكتب الإسلامي:

"القول في الصفات كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات.

فإذا قال السائل كيف استوى على العرش؟ قيل له كما قال ربّيعه ومالك وغيرهما رضي الله عنهم: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة"؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ولا يمكنهم الإجابة عنه؛ وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟ قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف وهو فرع له وتابع له فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟ وإذا كنت تُقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزوله واستواؤهم ...".

وقال في "الحموية" (ص ٩٩) بعد أن ذكر مختصر ما تقدم:

"ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يُمثَلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يمثَلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف بها نفسه ووصفه به رسوله، فيعطلوا أسماءه الحسنی وصفاته العليا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلحدوا في أسماء الله وآياته.

وكل واحد من فريقَي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل، أما المعطَّلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل مثلاً أولاً وعطلوا آخراً، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه وتعالى؛ فإنه إذا قال القائل: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، وكل ذلك من المحال - ونحو ذلك من الكلام - فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواء يليق بجلال الله ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها كما يلزم سائر الأجسام، وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع فإما أن يكون جوهرًا أو عرضًا إذا لا يعقل موجود إلا هذان، وقوله: إذا كان مستويًا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير والفلك؛ إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا، فإن كليهما مَثَلٌ وكليهما عَطَلٌ حقيقة ما وصف الله به، وامتاز الأول بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.

والقول الفصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستو على عرشه استواء يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه سبحانه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأغراض التي لعلم المخلوقين وقدرتهم؛ فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها.

واعلم أنه ليس في العقل الصريح، ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلاً.

"مختصر العلو" (ص ٤٦ - ٥٠).

"أمرؤها كما جاءت بلا تفسير"

قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قالوا لي: "أمرؤها كما جاءت بلا تفسير".

أي بلا تكييف .. : قال المؤلف [أي الذهبي] في "الأربعين" (١٨٠ ك ١ - ٢) عقب هذا الأثر:

"قلت: مالك في وقته إمام أهل المدينة، والثوري إمام الكوفة، والأوزاعي إمام أهل دمشق، والليث إمام أهل مصر، وهم من كبار أتباع التابعين، وحكى الإجماع على ذلك بعدهم محمد بن الحسن فقيه العراق".

"مختصر العلو" (ص ١٤٢)

بطلان مذهب التفويض وبراءة أهل السنة منه

معنى التفويض في الأسماء والصفات

والتفويض بزعمهم إمرار النصوص بدون فهم، مع الإيمان بألفاظها.

"الصحيحة" (٢/ ٣٨٥)

بيان خطر التفويض وأنه ليس مذهب السلف

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو" بعد أن بيّن وهاء مقولة المخالفين: "مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم":]

والظن الذي أُتي منه المخالفون هو مما يُكرّر ذكره بعض المؤيدين لمذهب الخلف على مذهب السلف ويتوهم صحته بعض الكتاب الإسلاميين الذين لا علم عندهم بأقوال السلف ويسمونه بـ "التفويض"، وهو مما يكثر الكوثري عزوه إليهم زوراً فيقول في تعليقه على "السيف الصقيل" (ص ١٣): "الذي كان عليه السلف إجراء ما ورد في الكتاب والسنة المشهورة (!) في صفات الله سبحانه على اللسان مع التنزيه بدون خوض في المعنى ومن غير تعيين المراد".

وأعاد هذا المعنى في مواضع أخرى منه (ص ١٣١ و ١٤٥) وجرى على منواله قرينه المتعاون معه على تحريف نصوص كتاب "الأسماء والصفات" للبيهقي ذاك في التعليق عليه وهذا في التقديم له في كتابه الذي سماه "فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان" أعني الشيخ سلامة القضاعي العزامي فقد ذكر نحوه في مواطن منه غير أنه قال: "أكثر السلف على الكف عن بيان المعنى المراد اللائق بالحق تعالى" كذا قال (ص ٩٤). ونحوه (ص ٨١ و ٥). فقد نسب إلى أكثر السلف تزهمهم عن بيان المعنى اللائق بالحق تعالى. فهل كان ذلك جهلاً منهم بالله أم كتماً للعلم؟ فبأيهما أجاب فهو كما قيل: أحلاهما مر. وصدق الله العظيم: {ذلك مبلغهم من العلم}.

وجملة القول في التأويل الذي تمسك به الخلف أنه كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في منتصف قصيدته الرائعة "الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية" المعروفة بالنونية:

هذا وأصل بلية الإسلام ... من تأويل ذي التحريف والبطلان

ثم أفاض في سرد أضراره نظماً بما لا تجده عند غيره نثراً فراجعه فإنه هام جداً. وانظرها مع شرحها للشيخ أحمد بن عيسى المسمى بـ "توضيح المقاصد وتصحيح القواعد بشرح قصيدة ابن القيم" (١)، ثم إن عجي لا يكاد ينتهي من الكوثري وأمثاله الذين ينسبون السلف الصالح في آيات الصفات إلى التفويض وعدم البحث عن المراد منها كما سبق النقل الصريح بذلك عنه؛ فإنه إن لم يجد في قلبه من التعظيم للسلف وعلمهم ما يزعجه عن التلفظ بها بما يمس مقامهم في المعرفة بالله تعالى وصفاته؛ أفلم يقف على ما نقله العلماء عنهم من العبارات المختلفة لفظاً والمتحدة معنى وكلها تلتقي حول شيء واحد وهو إثبات الصفات، مع الرد على المعطلة النافين لها والمثلة المشبهين لها بصفات الخلق؟! وإليك بعض النصوص في ذلك مما ستراه في الكتاب [أي: مختصر العلو] في تراجمهم إن شاء الله تعالى.

١ - قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد: عن الأحاديث التي في الصفات؟ فكلهم قالوا لي:

"أمروها كما جاءت بلا تفسير". وفي رواية: "بلا كيف".

٢ - قال ربيعة الرأي ومالك وغيرهما: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب"

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٩ مطبعة السنة المحمدية):

"فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول ... "موافق لقول الباقرين" أمروها كما جاءت بلا كيف " فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة، ولو كان القوم آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول" ولما قالوا: "أمروها كما جاءت بلا كيف"؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم".

وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات.

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الجزئية - أو الصفات مطلقاً - لا يحتاج إلى أن يقول "بلا كيف" فمن قال: "إن الله ليس على العرش" لا يحتاج أن يقول:

"بلا كيف" فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر فلما قالوا:

"وبلا كيف".

وأيضاً فقولهم "أمروها كما جاءت" يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: "أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن (من) الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة" وحينئذ تكون قد أمرت

كما جاءت، ولا يقال حينئذ "بلا كيف" إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول".

٣ - قال الإمام الخطابي:

"مذهب السلف في الصفات إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها".

٤ - قال الحافظ ابن عبد البر:

" أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لم يُكَيِّفُوا شيئاً من ذلك، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل منها شيئاً على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود."

قلت: فهذا قُلٌّ من جُلِّ النصوص التي سنراها في الكتاب وهي كلها متفقة على أن السلف كانوا يفهمون آيات الصفات ويفسرونها ويعينون المعنى المراد منها على ما يليق به تبارك وتعالى.

"مختصر العلو" (ص ٣٥ - ٣٨).

لازم القول بالتفويض

ولازم ذلك "أي القول بالتفويض".

نسبة الجهل إلى السلف بأعز شيء لديهم وأقدسهم عندهم وهو أسماء الله وصفاته. ومن عرف هذا علم خطورة ما ينسبونه إليهم. والله المستعان. وراجع لهذا مقدمتي لكتابي "مختصر العلو للذهبي" ...

"الصحيحة" (٢/ ٣٨٥).

الرد على من نسب التفويض للسلف

[قال الذهبي في العلو]:

قال البخاري في أواخر صحيحه باب قوله عز وجل: {وكان عرشه على الماء} {وهو رب العرش العظيم}، ثم قال: وقال مجاهد: استوى [علا] على العرش.

[فعلق الشيخ قائلًا]

وصله الفريابي بسند صحيح عن مجاهد. قلت: وفيه رد على بعض الكتاب المعاصرين الذين يوهمون الناس أن السلف لم يتكلموا في آيات الصفات ولم يُفسِّروها إطلاقاً، وأنهم اكتفوا بقراءتها دون تدبرها وتفهمها، وهذا مما أبطله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتبه، نعم لم يفسروها تفسيراً مقروناً بالتشبيه والتكليف، بل نهوا عن ذلك أشد النهي، كما ستراه في الكتاب عن مالك وغيره، وقد روى اللالكائي في " السنة " (١ / ٩١ / ٢) عن بشر بن عمر الثقة المتوفي (٢٠٧) قال: سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: {الرحمن على العرش استوى} قال: على العرش ارتفع.

"مختصر العلو" (ص ١٠١ - ١٠٢).

بيان خطر التفويض والتأويل

[قال ابن أبي عاصم في " السنة "]:

ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا ابن ثور عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: حدث رجل بحديث أبي هريرة ، فانتفض قال ابن عباس ما بال هؤلاء يجدون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه.

(إسناده صحيح).

كذا في المخطوطة ولعله: يحددون، أي يجتهدون ويهتمون لفهم المعنى المراد من القرآن عند محكمة، (ويهلكون عند متشابهه) لأنهم لا يهتمون لفهم معناه الحقيقي مع التنزيه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} يصرفهم عن ذلك التأويل أو التفويض.

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ١٩٧).

بيان خطر التفويض والتأويل

[قال ابن أبي عاصم في " السنة "]:

ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا ابن ثور عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: حدث رجل بحديث أبي هريرة^(١)، فانتفض قال ابن عباس ما بال هؤلاء يجدون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه.

(إسناده صحيح).

كذا في المخطوطة ولعله: يحددون، أي يجتهدون ويهتمون لفهم المعنى المراد من القرآن عند محكمة، (ويهلكون عند متشابهه) لأنهم لا يهتمون لفهم معناه الحقيقي مع التنزيه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} يصرفهم عن ذلك التأويل أو التفويض.

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ١٩٧).

الرد على من ادعى أن كتاب "الإبانة" للأشعري هو على طريقة التفويض

[قال الذهبي في "العلو"]:

قال الأشعري في كتاب "الإبانة في أصول الديانة" له، في باب الاستواء: فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل (له) نقول: إن الله مستو على عرشه كما قال: {بل رفعه الله إليه} وقال حكاية عن فرعون: {وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً} فكذب موسى في قوله: إن الله فوق السموات وقال عز وجل: {أأنتم من في السماء} يعني جميع السموات فقال: {وجعل القمر فيهن نوراً} ولم يرد أن يملؤهن جميعاً، "وأنه فيهن جميعاً" قال: ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم - إذا دعوا - نحو السماء لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش.

وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى استوى: استولى وملك وقهر، وأنه تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون على عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما قالوا كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة لأنه قادر على كل شيء، والأرض شيء، فالله قادر عليها وعلى الحشوش، وكذا

(١) يعني استنكاراً لما سمع من حديث أبي هريرة، ولم أفق على من نبه على المراد بهذا الحديث، ويغلب على الظن أنه حديث: "إن الله خلق آدم على صورته وهو حديث صحيح مخرج في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٨٦٠).

لو كان مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء، لجاز أن يقال: هو مستو على الألفية والحشوش، فبطل أن يكون الاستواء {على العرش}: الاستيلاء.

وذكر أدلة من الكتاب والسنة والعقل سوى ذلك .

وكتاب "الإبانة" من أشهر تصانيف أبي الحسن، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه، ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي.

قلت: وفي قول الأشعري دليل واضح على بطلان قول الكوثري في تعليقه على "تبيين كذب المفتري" (ص ٢٨) أن كتاب "الإبانة" هذا هو على طريقة المفوضة في الإمساك عن تعيين المراد، وهو مذهب السلف!

فإن كلام الأشعري الذي نقله المصنف رحمه الله عن "الإبانة" وأشرنا إلى محله منه صريح في تعيين المراد، وهو أن الاستواء بمعنى العلو، فأين التفويض والإمساك عن تعيين المراد الذي زعمه الكوثري، ولا شك أن قوله "وهو مذهب السلف"، كذب أيضاً كما يعلمه من درس أقوالهم في كتب أصول السنة التي جمعها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب "العلو" فأوعى، ثم قرّبها إليك في "مختصره" هذا، منها على ما صح إسناده منها كما ترى.

"مختصر العلو" (ص ٢٣٨ - ٢٣٩)

ضلال المؤولة والمعطلة، وجناية أصولهم على الدين

بيان خطر التأويل ونقد مقولة: "مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم"

وبعد فإن ضرر التأويل على أهله وحمله إياهم على الانحراف عن الشرع مما لا حدود له في نظري، فلولا له لم يكن للقائلين بوحدة الوجود اليوم وجود، ولا لإخوانهم القرامطة الباطنية من قبل الذين أنكروا الشريعة وكل ما فيها من حقائق كالجنة والنار والصلاة والزكاة والصيام والحج ويتأولونها بتأويل معروفة، قال العلامة المرتضى اليماني في "إيثار الحق على الخلق" في صدد بيان قبح التأويل (ص ١٣٥):

" فإن المعتزلة والأشعرية إذا كَفَرُوا الباطني بإنكار الأسماء الحسنى والجنة والنار يقول لهم الباطني: لم أجدها إنما قلت: هي مجاز مثلما أنكم لم تجحدوا الرحمن الرحيم الحكيم وإنما قلتم: إنها مجاز، وكيف كفاكم المجاز في الإيمان بالرحمن الرحيم وهما أشهر الأسماء أو من أشهرها ولم يكفني في سائرهما وفي الجنة والنار مع أنهما دون أسماء الله بكثير؟ وكم بين الإيمان بالله وبأسمائه والإيمان بمخلوقاته؟ فإذا كفاكم الإيمان المجازي بأشهر الأسماء الحسنى فكيف لم يكفني مثله في الإيمان بالجنة والنار والمعاد؟ "

قلت: ونحوهم طائفة القاديانية اليوم الذين أنكروا بطريق التأويل كثيراً من الحقائق الشرعية المجمع عليها بين الأمة كقولهم ببقاء النبوة بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - متأسين في ذلك بنبيهم ميرزا غلام أحمد ومن قبله ابن عربي في " الفتوحات المكية " وتأولوا قوله تعالى: {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} بأن المعنى زينة النبيين وليس آخرهم وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا نبي بعدي» بقولهم: أي معي، وأنكروا وجود الجن مع تردد ذكرهم في القرآن الكريم فضلاً عن السنة وتنوع صفاتهم فيهما، وزعموا أنهم طائفة من البشر إلى غير ذلك من ضلالاتهم، وكلها من بركات التأويل الذي أخذ به الخلف في آية الاستواء وغيرها من آيات الصفات.

وليس أدل على ضرر التأويل على أصحابه المغرمين به من القول الذي شاع بينهم ولهجت به ألسنتهم كلما أثير بحث الصفات والإيمان بها على حقائقها أو على تأويلها ألا وهو قولهم:

«مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم».

والشباب المثقف اليوم الذي لم تتلوث ثقافته الشرعية بشيء من علم الكلام ربما لا يصدق أن أحداً من الخلف يقول مثل هذا القول وحق له ذلك لخطورته وفضاعته ولكنه - مع الأسف - هو الواقع المعروف لدى طلبة الشريعة، وإليك مثالا واحداً على ذلك مما يقرؤونه على مشايخهم قال الباجوري في حاشيته (ص ٥٥) تحت قول صاحب " الجوهرة ":

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها

" وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيه من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح، ولذلك قدمها المصنف، وطريقة السلف أسلم لما فيها من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى".

وكلام الكوثري المشهور بعدائه الشديد لأهل السنة والحديث في تعليقاته كلها يدور على هذا المعنى من التفصيل المزعوم وفي تعليقه على " السيف الصقيل " التصريح بذلك (ص ١٣٢) وهذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة بل في غاية الضلالة قال ابن تيمية في " العقيدة الحموية ": " كيف يكون هؤلاء المتأخرون لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهاية إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري قد طفت المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر ... على ذقن أو قارعاً سن نادم

وأقروا على أنفسهم بما قالوا متمثلين به أو منثنين له فيما صنفوه من كتبهم مثل قول بعض رؤسائهم:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ويقول الآخر منهم:

" أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام "

ثم إذا حُقَّ عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خير، ولا وقعوا من ذلك على عين وعلى أثر.

كيف يكون هؤلاء المنقصون المحجوبون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذي بهم قام الكتاب وبه قاموا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفرخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟

وقال العلامة السفاريني في " شرح العقيدة " (١ / ٢١ - مختصره):

"فمن المحال أن يكون المخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض من لا تحقيق له به ممن لا يقدر قدر السلف ولا عرف الله تعالى ولا رسوله ولا المؤمنين به حق المعرفة المأمور بها: أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريق السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك بمنزلة الأميين، أو أن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر. وقد كذبوا وأفكوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف فجمعوا بين باطلين: الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، والجهل والضلال بتصويب طريقة غيرهم".

ثم استشهد على ذلك بكلام للحافظ ابن رجب في كتابه " فضل علم السلف على علم الخلف " فليراجعه من شاء.

"مختصر العلو" (ص ٣٢ - ٣٥).

بيان خطر التأويل وجنائته على العقيدة

و (بالتأويل) أنكر الفلاسفة وكثير من علماء الكلام كالمعتزلة وغيرهم رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وعُلُوهُ على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة ومجيئه تعالى يوم القيامة. وغير ذلك من آيات الصفات وأحاديثها.

"الصحيحة" (٤ / ٦١٣).

ذكر بعض أهل الضلال من المعطلة في الصفات والرد عليهم

وهو (أي حسن السقاف) إلى ذلك خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم - وأنا منهم والحمد لله - في تعليقاته التي

سَوَّدَهَا عَلَى كِتَابِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ "دَفْعَ شَبْهِ التَّشْبِيهِ"، وَيَكْذِبُ عَلَيْهِمْ أَنْوَاعاً مِنَ الْأَكَاذِيبِ لَوْ اسْتَقْصَيْتَ لَكَانَ مِنْ ذَلِكَ كِتَابٌ فِي مَجْلَدٍ؛ فَهُوَ يَقُولُ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ - (ص ١١٤) مِنْ تَعْلِيقَاتِهِ:

"ندم الحافظ ابن خزيمة على تأليفه كتابه "التوحيد" أخيراً؛ كما روى ذلك الحافظ البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٢٦٧)."

وهذا كذب مزدوج؛ لأن ابن خزيمة لم يندم البتة، ولأن البيهقي لم ينسب ذلك إليه، وكيف يُعقل أن يندم الحافظ ابن خزيمة على "توحيده" وهو الإيمان المحض؟! بل كيف يعقل أن ينقل ذلك الحافظ البيهقي؟! سبحانك هذا بهتان عظيم من أفاك أثيم.

وأنت أيها القارئ الكريم! إن رجعت إلى الصفحة المذكورة من "الأسماء والصفات": لم تجد فيها الندم المُفْتَرَى، وإنما فيها اعتراف ابن خزيمة بأنه لا يحسن علم الكلام، في قصة رواها البيهقي إن صحت؛ فإن أبا الفضل البطايني لم أعرفه، ولا ذكره السمعاني في هذه النسبة؛ فالله أعلم به، ومع ذلك فإني أقول:

إن الاعتراف المذكور من ابن خزيمة - إن صح عنه - لا يعيبه كما يظن ذلك الجاهل المغرض، بل هو مما يرفع شأنه، ويزيد من فضله؛ فإن له في ذلك الأسوة الحسنة بالسلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وليس منهم يقيناً (علماء الكلام)، كيف وهم القائلون: "علم السلف أسلم، وعلم الخلف أعلم وأحكم" ^(١)؟! وهذا هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون، {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} (الكهف: ٥) كيف لا ورسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على رأس السلف الذين غمزوا من علمهم! وليس الآن مجال ضرب الأمثلة التي خالفوا فيها سلف الأمة، ولكن يكفي المسلم الموفق أن يعلم أنهم وافقوا المعتزلة والخوارج في كثير من ضلالاتهم، من ذلك قولهم بأن القرآن كلام الله مخلوق، ولكنهم لا يصرحون بتصريح المعتزلة، بل يقولون - تقية - كلام الله، غير مخلوق! ثم يتأولونه بالكلام النفسي الذي لا يسمع! ولكنه يفهم! فعطلوا بذلك صريح قوله تعالى لكليمه موسى عليه السلام: {فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى} (طه: ١٣)، ففعلوا الكلام الإلهي هو العلم الإلهي ^(٢)، فعطلوا صفة الكلام، ولكن باللف والدوران! تماماً كما فعل المعتزلة - أو بعضهم - بصفة السمع والبصر، فقالوا: إن المراد العلم! فعطلوا بذلك صفتي السمع والبصر كما عطلوا صفة الكلام، فإن لم يكن هذا هو التعطيل؛ فليس في الدنيا تعطيل.

(١) انظر "حاشية الباجوري" (ص ٥٥). انظر إبطال هذه الخرافة في مقدمتي لكتابي "مختصر العلو" (ص ٣٤ - ٣٦).

(٢) وهو مذهب الكوثري الجهمي، كما صرح في "مقالاته" (ص ٢٧)، شيخ ذاك الجاهل الباغي السقاف.

ولوضوح بطلان علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم؛ مثل الشيخ (العلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني) والد إمام الحرمين رحمهم الله، (ورسالته في اثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد)، من أقوى الأدلة على ذلك؛ فقد كتبها نصيحة لإخوانه في الله، بيّن لهم سبب تراجعهم عن الأشعرية إلى السلفية، وهي مفيدة جداً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر؛ فلتراجع في "مجموعة الرسائل المنيرية" (١/ ٥٧٠/ ٥٨٧).

ولقد جرى على سننه (ابنه إمام الحرمين)؛ في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف؛ كما حكى ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل في "الفتح" (١٣/ ٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام إلا الحيرة، ولذلك قال: "والآن؛ فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف".

وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل: "يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام؛ فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت؛ ما تشاغلته به". وإذا أردت أيها القارئ الكريم أن ترى أثراً من آثار علم الكلام الخطيرة، والمنافية للنقل الصحيح والعقل الصحيح؛ فاقراً كتب الكوثري ومن جرى مجراه، كذاك التلميذ السقاف، فسوف ترى ما يزيدك بصيرة وقناعة بأن الذي يتعلمونه منهم إنما {يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ}، بل هو الكفر بعينه إذا التزموه، ولا أدل على ذلك من اتفاقهم على إنكار صفة العلو لله العلي القطعية الثبوت القطعية الدلالة؛ لتواترها في الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة، محكمين فيما عقولهم العفنة، ومن ثم فقد اختلفوا: فمنهم - كالإباضية والمعتزلة^(١) - من قال: إنه في كل مكان! ولازمه القول بالحلول أو وحدة الوجود كما هو عقيدة غلاة الصوفية! ومنهم من يقول: إنه لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، ولا داخل العالم ولا خارجه! ولقد سمعت هذا من بعض المشايخ في دمشق في خطبة الجمعة!! وأعرق بعضهم في التعطيل، فقال لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!! وهذا لعمر الله هو الكفر والجحد للوجود الإلهي؛ فإنه لو قيل لأفصح العرب بياناً: صف لنا المعدم الذي لا وجود له؛ لما استطاع أن يصفه بأكثر من هذا الذي وصف هؤلاء به ربه!! وهذا الجحد هو الذي وقع فيه هذا الجاهل المتعالم الطاعن في أئمة السلف، والمفتري على أهل السنة شتى الافتراءات، فقال في رسالته المزعومة "التنديد لمن عدد التوحيد" (ص ٥٠):

(١) يثني السقاف على الإباضية وكتابهم "مسند الربيع"، ويوافقهم على تسميتهم إياه بـ "الجامع الصحيح" معارضة منهم لـ "صحيح البخاري"، وهي زور؛ لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه، ارتضى بعضها السقاف (ص ١٢٥)، ويصف الربيع بـ (الإمام)! انظر "الضعيفة" (٦٣٣١)، ويصرح (ص ١٢٧) بأنه يوافق المعتزلة في تفسيرهم (الاستواء) بالاستيلاء! ويرد على أبي الحسن الأشعري لأنه رد ذلك عليهم!!

"صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله". وكرر هذا في رسالة أخرى لما أسماها كذباً وزوراً: "عقيدة أهل السنة" (ص ٢٦).

قلت: فلينظر المسلم في هذا الوصف: هل هو وصف لموجود أم لمعدوم؟! {سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا} (الإسراء: ٤٣). ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه أصاب كبد الحقيقة حين وصف هؤلاء النفاة المعطلة ومعارضهم من المشبهة بقوله:

"المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، والمشبه أعشى، والمعطل أعمى!" والحق الذي عليه السلف والأئمة: إثبات الصفات بدون تشبيه، وتنزيه بدون تعطيل. ومن اللطائف التي وقعت لبعض الأمراء العقلاء أنه لما سمع ذلك الوصف المُعَطَّل من بعض المشايخ المجادلين بالباطل؛ قال: "هؤلاء قومٌ أضاعوا ربَّهم!"

ويبدو لي أن ذلك الجاهل الطاعن في السلف شعر بخطورة الوصف المذكور، وأنه مرفوض نقلاً وعقلاً؛ لذا لجأ إلى التدليس على القراء بعبارة أخرى تؤدي الغرض الكمين في نفسه دون أن ينتبه له عامة قرائه، فقال في تعليقه له على كتاب ابن الجوزي المتقدم (ص ١٢٧):

"وهنا أمر مهم جداً، وهو أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان ألبتة، بل نُكفِّر من يقول ذلك، ونعتقد أن الله سبحانه موجود بلا مكان؛ لأنه خالق المكان!" فأقول: هذا تصريح منك يناقض تصريحك السابق: أن الله تعالى ليس بخارج العالم، وذلك أنه لا مكان خارج العالم، فإن كنت صادقاً في قولك هذا؛ فقد اهتديت ورجعت إلى عقيدة السلف التي كنت ولا تزال - فيما نعلم - تهم من دان بها بالكفر والتجسيم؛ مثل ابن تيمية وغيره كمثلي، وإلا قرأنا عليك قول الحق {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ}؛ مذكِّرين بالمثل العامي: (من كان بيته من زجاج؛ فلا يرم الناس بالحجارة!) وإن من تلك الآثار السيئة لعلماء الكلام والمتأثرين بفلسفتهم كذاك السقاف المغرور بهم: أنهم لا يقيمون وزناً لجهود أئمة الحديث وعلمائهم ونقادهم؛ فإنهم يسلطون أهواءهم على ما صححوا من الأحاديث أو ضعفوا، فما راق لهم منها قبلوه واحتجوا به، ولو كان ضعيفاً، وإلا رفضوه ولو كان صحيحاً!! وهذا ظاهر جداً في المتقدمين منهم والمتأخرين، وأوضح مثال على ذلك الشيخ الكوثري، وعبد الله الغماري؛ فقد ضعفوا حديث الجارية الذي فيه سؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - "أين الله؟". قالت: في السماء: قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أعتقها فإنها مؤمنة"، وتبعهم على ذلك ذاك الهالك في تقليدهم؛ السقاف! بل إنه زاد عليهم طغياناً وغروراً، فقال في "تعليقه على دفع شبه التشبيه" (ص ١٠٨):

"ونحن نقطع بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقل: أين الله!"

وقال (ص ١٨٨):

"ذاك اللفظ المستشنع!"

يقول المستهتر هذا وهو يعلم أن الحديث متفق على صحته عند علماء المسلمين، متلقي بالقبول خلفاً عن سلف، واحتج به كبار الأئمة؛ كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصححه مسلم وأبو عوانة وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان، ثم تبعهم على ذلك جماعة من الحفاظ - وبعضهم من المتأولة - كالبيهقي والبخاري وابن الجوزي والذهبي والعسقلاني وغيرهم.

فماذا يقول المسلم العاقل في جاهل جاحد مكابر يخالف هؤلاء الأئمة والحفاظ؟! ويستشنع لفظ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي صححوه!! بل ويصف الذين يرذِّدون هذا اللفظ النبوي (ص ١٨٧) بـ (المجسمة)، بل ويصف فضيلة الشيخ ابن باز لأنه انتصر في تعليقه على "الفتح" (١ / ١٨٨) لعقيدة استواء الله على عرشه، وأنه يجوز السؤال بـ (أين الله؟)، فيقول مشيراً للشيخ حفظه الله:

"ولا عبره بكلام المعلق عليه - "الفتح" - البتة؛ لأنه لا يعرف التوحيد فليخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة "الله في السماء" وليتب!!"

وبالجملة؛ فهو جهي جلد، وينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفهم ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهذا الحديث ونحوه كثير؛ فهو يضعف قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "رأيت ربي في أحسن صورة"، ويفتري في تخريجه على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليمين، والقبضة، والأصابع، والضحك وغيرها، فلعل بعض إخواننا يتفرغون له، ويكشفون للناس جهله وضلاله وعواره، كفى الله المؤمنين شروره.

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ما سبق من البيان لحال هذا الإنسان - وهو قُلٌّ من جُلٍّ - ينكشف لك سبب حمله وطعنه على أتباع السنة وأئمتها والداعين إليها والذابين عنها، فلا يكاد يخلو صفحة من صحائف ما سوَّده من غمزه ولمزه، وقد خصَّني بقسط وافر منه، فلا يكاد يذكرني إلا وهو يصفني بـ (المجسم) و (المتناقض)!! مقروناً بالزور والكذب، والأمر الذي يدل دلالة قاطعة أنه يحمل في قلبه {غُلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا}! وأنه دبَّ إليه داء الأمم من قبلنا: البغضاء والحسد، وهي الحالقة: حالقة الدين والعباد بالله، إلى جهل بالغ بطرق نقد الأحاديث وتصحيحها.

"السلسلة الصحيحة" (١ / ١ / ص ٥ - ١٢).

جمهور الحنفية مؤولة في العقيدة

أبو منصور الماتريدي الذي ينتهي إليه أكثر الحنفية في العقيدة، وجمهورهم فيها من المؤولة.

"مختصر العلو" (ص ١٣٦)

مذهب ابن حزم في الصفات

"ابن حزم" في الصفات جهمي جلد.

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ٩١).

ذكر المجسمة والمشبهة وبيان ضلالهم في أبواب الأسماء والصفات

التعريف بالكرامية ومذهبهم في الصفات

الكرامية: .. طائفة من المبتدعة تقول بالتجسيم وغيره، ينتسبون إلى محمد بن كرام السجستاني العابد المتكلم قال الذهبي: "شيخ الكرامية ساقط الحديث على بدعته مات سنة (٢٥٥)".

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١٠١).

بدعة الغلو في إثبات الصفات (التشبيه والتجسيم)

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا كان عشية عرفة هبط الله عز وجل إلى السماء الدنيا فيطلع إلى أهل الموقف: مرحباً بزوارى والوافدين إلى بيتي، وعزتي لأنزلن إليكم ولأساوي مجلسكم بنفسي،

فينزل إلى عرفة فيعصمهم بمغفرته ويعطيهم ما يسألون إلا المظالم، ويقول: يا ملائكتي أشهدكم أنني قد غفرت لهم، ولا يزال كذلك إلى أن تغيب الشمس، ويكون إمامهم إلى المزدلفة، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة، فإذا أشعر الصبح وقفوا عند المشعر الحرام غفر لهم حتى المظالم، ثم يرجع إلى السماء وينصرف الناس إلى منى».

(موضوع).

رواه ابن عساكر (٤/ ١٠٢٤٠) عن أبي علي الأهوازي بسنده عن الحسن بن سعيد: أخبرنا أبو علي الحسين بن إسحاق الدقيقي: أخبرنا أبو زيد حماد بن دليل، عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً. وقال: "هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين".

قلت: بل هو حديث موضوع، ولوائح الوضع عليه لائحة، ولعل أفته أبو علي الأهوازي، واسمه الحسن بن علي، وهو إن وثقه بعضهم، فقد قال الخطيب: "كذاب في الحديث وفي القراءات جميعاً".

وقال ابن عساكر عقب كلامه السابق: "وللأهوازي أمثاله في كتاب جمعه في "الصفات" سماه "كتاب البيان في شرح عقود أهل الإيمان"، أودعه أحاديث منكورة كحديث "إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل، فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق!" مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد، وكان مذهبه مذهب السالمية يقول بالظاهر، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي له رأيه^(١).

"الضعيفة" (٢/ ١٨٩).

ضلال المجسمة

من مفسد الغلو في الإثبات

(١) لعل ابن عساكر يعني بـ (رأيه) غلوه في إثبات الصفات كما يدل عليه هذا الحديث ونحوه مما اتهم بوضعه. وإلا فالتمسك بظاهر النصوص دون تأويل أو تعطيل هو مذهب السلف الصالح والأئمة الأربعة وغيرهم، لا يرغب عنه إلا كل هالك. ثم إن (السالمية) نسبة إلى أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري شيخ السالمية، قال في "الشدرات" (٣/ ٣٦): "كان له أحوال ومجاهدات، وعنه أخذ الأستاذ أبو طالب صاحب "القوت"، وقد خالف أصول السنة في مواضع، وبالغ في الإثبات في مواضع، وعُمر دهرًا وبقي إلى سنته بضع وخمسين وثلاثمائة".

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يجلسني على العرش».

(باطل).

ذكره الذهبي في "العلو" (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن عبد الله بن مسعود قال: بينا أنا عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أقرأ عليه حتى بلغت عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قال: فذكره

ومما يدل على [بطلانه ..] أنه ثبت في "الصحاح" أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبيينا - صلى الله عليه وآله وسلم -.

ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي (ص ١٠٠ - ١٠١ و ١١٧ - ١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال: لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يُقعدُ محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش واستفتاني، لقلت له: صدقت وبررت!

قال الذهبي رحمه الله: " فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر، واليوم فيردن الأحاديث الصريحة في الغلو، بل يحاول بعض الطغام أن يرد قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى}.

قلت: وإن مثل هذا الغلو لما يحمل نفاة الصفات على التشبث بالاستمرار في نفيا، والطعن بأهل السنة المثبتين لها، ورميم بالتشبيه والتجسيم، ودين الله الحق بين الغالي فيه والجافي عنه، فرحم الله امرءاً آمن بما صح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الصفات وغيرها، على الحقيقة اللائقة بالله تعالى، ولم يقبل في ذلك ما لم يصح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كهذا الحديث، فضلاً عن مثل هذا الأثر!

"الضعيفة" (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

الدارمي مغال في الإثبات مع إمامته في السنة

لا شك في حفظ الدارمي وإمامته في السنة، ولكن يبدو من كتابه "الرد على المريسي" أنه مغال في الإثبات فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه [أي: إلى الدارمي] من القعود والحركة والثقل ونحوه، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح، وصفاته تعالى توقيفية فلا تثبت له صفة بطريق اللزوم مثلاً، كأن يقال: يلزم من ثبوت مجيئه تعالى ونزوله ثبوت الحركة، فإن هذا إن صح بالنسبة للمخلوق، فالله ليس كمثله شيء فتأمل.

"التعليق على التنكيل" (١/ ٣٤٩).

الرد على شبه أهل الضلال

التنزيه عن التشبيه

نفاة الصفات والرؤية من المعتزلة وغيرهم إنما ينفونها تنزيهاً لله تعالى بزعمهم عن التشبيه وهذا زلل وزيع وضلال إذ كيف يكون ذلك تنزيهاً وهو ينفي عن الله صفات الكمال ومنها الرؤية؛ إذ المعدوم هو الذي لا يُرى، فالكمال في إثبات الرؤية الثابتة في الكتاب والسنة.

والمشبهة إنما زلوا لغلوهم في إثبات الصفات وتشبيه الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى. والحق بين هؤلاء وهؤلاء: إثبات بدون تشبيه وتنزيه بدون تعطيل. وما أحسن ما قيل: "المعطل يعبد عدما والمجسم يعبد صنماً".

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٢ - ٣٣).

باب منه

لا يلزم من إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً، كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه، فكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات وهي حق ثابت، فكذلك صفاته تعالى لا تشبه الصفات وهي أيضاً حقائق ثابتة، تتناسب مع جلال الله وعظمته وتنزيهه.

"الصحيحة" (٢/ ١٢٨).

شبهة نفي حلول الحوادث

[وصف أبوغدة شارح الطحاوية ابن أبي العز بالإمامة، فأراد الشيخ الألباني إلزامه ببعض أهم المسائل العقديّة التي قرّرها الشارح في عقيدته والتي يعلم الشيخ الألباني إنكار أبي غدة أو شيخه الكوثري لها فقال الإمام]:

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلبٍ مخلصٍ فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرى فذلك مما يؤيد - مع الأسف - ما رميته به من المداراة.

المسألة الأولى: قال الإمام [أي ابن أبي العز] (ص ١٢٥):

"وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حدوث الحوادث".

قلت: وهذا الإطلاق وهو مما يدندن به شيخه الكوثري في تعليقاته، ليتوصل، إلى نفي حقيقة الكلام الإلهي المسموع. وراجع له "شرح الطحاوية" (ص ١٦٨ - ١٨٨) و"التنكيل" (٢/ ٣٦٠ - ٣٦٢).

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٦).

الرد على من اتهم أهل السنة بأنهم حشوية

[قال الذهبي في "العلو"]:

قال الإمام أبو محمد بن أبي زيد المغربي شيخ المالكية في أول رسالته المشهورة في مذهب مالك الإمام: "وأنه تعالى فوق عرشه المجيد بذاته، وأنه في كل مكان بعلمه، وقد تقدم مثل هذه العبارة عن أبي جعفر بن أبي شيبه، وعثمان بن سعيد الدارمي، وكذلك أطلقها يحيى بن عمار واعظ سجستان في رسالته، والحافظ أبو نصر الوائلي السجزي في كتاب الإبانة له؛ فإنه قال وأئمتنا كالثوري، ومالك، والحمادين وابن عيينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق، متفقون على أن الله فوق العرش بذاته، وأن علمه بكل مكان وكذلك أطلقها ابن عبد البر كما سيأتي.

وكذا عبارة شيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري فإنه قال: وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش بنفسه، وكذا قال أبو الحسن الكرجي الشافعي في تلك القصيدة:

عقائدهم أن الإله بذاته ... على عرشه مع علمه بالغوايب

وعلى هذه القصيدة مكتوب بخط العلامة تقي الدين بن الصلاح هذه عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث.

وكذا أطلق هذه اللفظة أحمد بن ثابت الطريقي الحافظ، والشيخ عبد القادر الجيلي، والمفتي عبد العزيز القحيطي، وطائفة. والله تعالى خالق كل شيء بذاته، ومدبر الخلائق بذاته، بلا معين ولا مؤازر وإنما أراد ابن أبي زيد وغيره التفرقة بين كونه تعالى معنا وبين كونه تعالى فوق العرش، فهو كما قال: ومعنا بالعلم، وأنه على العرش كما أعلمنا حيث يقول {الرحمن على العرش استوى} وقد تلفظ بالكلمة المذكورة جماعة من العلماء كما قدمناه، وبلا ريب أن فضول الكلام تركه من حسن الإسلام، وكان ابن أبي زيد من العلماء العاملين بالمغرب، وكان يلقب بمالك الصغير، وكان غاية في علم الأصول، وقد ذكره الحافظ ابن عساكر في كتاب "تبيين كذب المفتري" فيما نُسب إلى الأشعري ولم يذكر له وفاة.

توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة، وقيل سنة تسع وثمانين وثلاثمائة، وقد نقموا عليه في قوله "بذاته" فليته تركها.

قلت: وهؤلاء وأمثالهم من أهل السنة وفيهم المؤلف يقول عنهم الكوثري - عاملة الله بما يستحق - بأنهم شيوخ الحشوية! لأنهم يتسارعون إلى نقل هذه اللفظة "بذاته" عن ابن أبي زيد هذا، ويقول عنها إنها إما مدسوسة، أو من قبيل الاحتراس بالرفع أي: المجيد بذاته! وهكذا فليكن التشكيك في أقوال أهل العلم بالإنكار أصلاً أو بتأويله تأويلاً باطلاً!

[وقال معلقاً على قول الذهبي: "فليته تركها":]

يعني لكي لا ينقم الناس عليه، لا لأنه خطأ في نفسه، كيف وقد قاله من سبق ذكرهم من العلماء عند المؤلف، مع ملاحظة أنه لا فرق في الحقيقة بينه وبين قول المؤلف المتقدم آنفاً: "والله تعالى خالق كل شيء بذاته!" وراجع لهذا الكلام ابن تيمية في "حديث النزول" (ص ٥٦).

"مختصر العلو" (ص ٢٥٦).

معنى قوله تعالى: {ليس كمثله شيء}

[عَلَّقَ الشيخ على قول صاحب الطحاوية: «ولا شيء مثله» بقوله]:

هذا أصل من أصول التوحيد وهو أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولكن المبتدعة والمتأولة قد اتخذوه أصلاً لإنكار كثير من صفات الله تبارك وتعالى فكلما ضاقت قلوبهم عن الإيمان بصفة من صفاته عز وجل سَلَطُوا عليها معاول التأويل والهدم فأنكروها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} متجاهلين تمام الآية: {وهو السميع البصير} (الشورى: ١١) فهي قد جمعت بين التنزيه والإثبات فمن أراد السلامة في عقيدته فعليه أن ينزه الله تعالى عن مشابهته للحوادث دون تأويل أو تعطيل وأن يثبت له عز وجل من الصفات كل ما أثبتته لنفسه في كتابه أو حديث نبيه دون تمثيل وهذا هو مذهب السلف وعليه المصنف رحمه الله تبعاً لأبي حنيفة وسائر الأئمة كما تراه مفصلاً في الشرح {فهداهم اقتده} (الأنعام: ٩٠).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠ - ١١).

الرد على المجسمة والمشبهة والمعطلة

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "وتعالى [أي ربنا] عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات".]

قلت: مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين:

الأولى: المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسماً وجثة وأعضاء وغير ذلك تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه وأنه بائن من خلقه. بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود وهذا معناه حلول الله في مخلوقاته. وأنه محاط بالجهات الست المخلوقة وليس فوقها فنفي المؤلف ذلك بهذا الكلام. ولكن قد يَسْتَعْلُ ذلك بعض المبتدعة ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع عليه الرحمة فقال (ص ١٠):

ومراده بذلك الرد على المشبهة، ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة

أحق أولى من ذكر ألفاظ توهم خلاف الصواب. ففي قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} رد على المشبهة والمعطلة، فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ ولا التعويل عليها، فإن الله سبحانه موصوف بصفات الكمال منعوت بنعوت العظمة والجلال، فهو سبحانه فوق مخلوقاته مستو على عرشه المجيد بذاته، بائن من خلقه، ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ويأتي يوم القيامة وكل ذلك على حقيقته، ولا نؤوله، كما لا نؤول اليد بالقدرة، والنزول بنزول أمره، وغير ذلك من الصفات، بل نثبت ذلك إثبات وجود لا إثبات تكييف. وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد إحساناً للظن بهذا الإمام، وعلى كل حال فالباطل مردود على قائله كائناً من كان، ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي لا سيما في لسان الميزان عرف أنه من أكابر العلماء وأعاضم الرجال وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد. انتهى كلام ابن مانع رحمه الله.

التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٣ - ٣٦).

باب الرد على المشبهة

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "ولا يشبه الأنام"]:

فيه رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى قال عز وجل: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} (الشورى: ١١).

وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع فمن كلام أبي حنيفة رحمه الله في "الفقه الأكبر": "لا يُشبه شيئاً من خلقه ولا يُشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين: يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٣)

رد تهمة التجسيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو" بعد أن ساق نصوصاً كثيرة عن السلف تثبت أن التفويض لم يكن مذهبهم كما يدعي أهل الأهواء]:

قلت: فهذا قُلٌّ من جُلِّ النصوص التي سنها في الكتاب وهي كلها متفقة على أن السلف كانوا يفهمون آيات الصفات ويفسرونها ويعينون المعنى المراد منها على ما يليق به تبارك وتعالى.

فلماذا لا يرفع الكوثري وأمثاله من الخلف رؤوسهم إلى هذه النصوص، ويظنون يصرون على أن السلف كانوا لا يفهمونها وإنما كانوا يُجرونها على ألسنتهم فقط دون تدبر لها وبيان لمعناها؟

والجواب: أحسن أحواله أن يكون حاله كحال الجويني الذي كان متأثراً بشيوخه من علماء الكلام، ولكنه لما كان مخلصاً في علمه لله تعالى هداه الله تبارك وتعالى إلى عقيدة السلف في الاستواء وغيره مصداقاً لقوله تعالى: {والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا} فهل كان الكوثري وأمثاله من الطاعنين في أئمة الحديث والسلف مخلصين أيضاً؟

من الصعب جداً أن نجيب عن هذا بالإيجاب؛ لكثرة ما نرى من عدائه الشديد - في كل تعليقاته - لأئمة السلف والتوحيد واستمراره على اتهامهم بالتجسيم والتشبيه وبصورة خاصة لابن تيمية منهم، مع رد هذا على المجسمة ومبالغته في ذلك في سائر كتبه، فلا نكاد نراه في صدد الرد على المعطلة إلا ويشرك معهم في الرد المجسمة كما يعرف ذلك كل من له دراسة لكتبه رحمه الله تعالى، ومن كلامه في هذا الصدد قوله في "الحموية" (ص ١٦٠):

"فمن قال: لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين، قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته فمن لم يفهم من صفات الرب الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه".

قلت: وهذا قليل من كثير من كلامه الذي يدل دلالة قاطعة على أن شيخ الإسلام ابن تيمية هو منزّه وليس بمشبه أو مجسم كما يفترى الكوثري، وقد نقل صديقه^(١) العلامة أبو زهرة في كتابه "ابن تيمية" نصوصاً كثيرة من كلام ابن تيمية في موضع الصفات الإلهية ولخص عقيدته فيها تلخيصاً جيداً لا تحامل فيه بل إنه قد برأه مما اتهمه الكوثري فقال (ص ٢٦٤):

(١) كما صرح به في "المذاهب الإسلامية" (ص ٢٩٠).

"وليس في ذلك ما يتنافى مع التنزيه أو يخالف التوحيد أو يثبت مشابهة بينه سبحانه وبين الحوادث". ثم قال (ص ٢٦٦):

"وينتهي بلا ريب إلى أن يثبت لله سبحانه وتعالى الاستواء واليد وغير ذلك ولكن يقول: إن هذا كله بما يليق بذاته تعالى، لا نعرف حقيقته وعلينا الإيمان به".

ولكنه عاد فنقل عن كتاب "رد شبه التشبيه" لابن الجوزي كلاماً له ينتصر فيه للتأويل ويرد به على من يرميهم بالتشبيه فقال أبو زهرة (ص ٢٧٢) عقبه: "وهو مؤدى كلامهم، ومهما حاولوا نفي التشبيه فإنه لاصق بهم، وإذا جاء ابن تيمية من بعده بأكثر من قرن وقال: إنه اشتراك في الاسم لا في الحقيقة فإنهم إن فسروا الاستواء بظاهر اللفظ فإنه الاقتعاد والجلوس، والجسمية لازمة لا محالة، وإن فسروه بغير المحسوس فهو تأويل وقد وقعوا فيما نهوا عنه"

فأقول: "رويدك يا فضيلة الشيخ فأنت تعلم أن ابن تيمية لا يفسر الاستواء بشيء مما ذكرت وإنما بالعلو، وكتبه طافحة بذلك فلماذا أوهمت القراء خلاف الواقع، فهلا جريت على سننك في نقل أقوال ابن تيمية وأنت تشرح عقيدته ورأيه، أم ضقت ذرعاً بالتزام النقل الصحيح فأخذت تنسب إليه ما ليس بصحيح تارةً بالتلويح كما فعلت هنا وتارةً بالتصريح كما فعلت في كتابك الآخر "المذاهب الإسلامية" إذ قلت في بحث "السلفية" والإمام ابن تيمية (ص ٣٢٠):

"وهكذا يثبتون كل ما جاء في القرآن والسنة عن أوصافه سبحانه ... ويثبتون الاستقرار على العرش"

فأين رأيت ابن تيمية يقول بالاستقرار على العرش علماً بأنه أمر زائد على العلو وهو مما لم يرد به الشرع، ولذلك رأينا مؤلفنا الحافظ الذهبي قد أنكر على بعض القائلين بصفة العلو التعبير عنها بالاستقرار كما نراه في الترجمة (١٥٨، الفقرة ٣٢٢)، ويقول أبو زهرة أيضاً (ص ٣٢٢) من كتابه المذكور:

"يقرر ابن تيمية أن مذهب السلف: هو إثبات كل ما جاء في القرآن من فوقية وتحتية واستواء على العرش" وقال في الصحف التي قبلها: "فيكرر هذا المعنى فيقول مؤكداً أن الله ينزل ويكون في فوق وتحت من غير كيف".

فأين قرر ابن تيمية وأثبت لله تعالى صفة التحتية؟ غالب الظن أن الشيخ أبا زهرة فهم من أحاديث النزول التحتية المزعومة، ثم عزا ذلك لابن تيمية، كما فهم من آيات الاستواء: الاستقرار ثم عزاه إليه، وكل ذلك خطأ عليه كما يعلم ذلك من درس كتبه دراسة تفهم ووعي لا دراسة سريعة من أجل النقل عنه في ترجمته وتسويد صفحاتها.

ومثل هذا العزو منه لابن تيمية دلني على أنه لم يفهم ابن تيمية وعقيدته وأفكاره فهماً جيداً بل لعله لم يقرأ كل ما لابن تيمية من البحث والتحقيق في المسائل التي أثارها الشيخ أبو زهرة في ما طبع من كتب ابن تيمية فضلاً عن المخطوطة منها ككتابه المطبوع في المكتب الإسلامي: " شرح حديث النزول " فإن ابن تيمية رحمه الله قد قرر فيه أنه لا يلزم من نزوله تعالى أن يصير العرش فوقه تعالى وهو تحت العرش؛ فإن هذا من طبيعة المخلوق والله ليس كمثلته شيء كما سيأتي الإشارة إلى ذلك في ترجمة الإمام إسحاق بن راهويه من الكتاب تعليقاً على الفقرة (٢١١) بل قد قال ابن تيمية في " منهاج السنة " (٢/٢٤٨):

(ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا كما جاء الحديث سيكون العرش فوقه ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم؛ فقله مخالف لإجماع السلف مخالف للكتاب والسنة كما قد بسط في موضعه "

وإن مما يؤكد ما ذكرته من عدم فهمه لابن تيمية أنه لم يقتنع لما لخصه هو نفسه عن ابن تيمية (ص ٢٧٦) من كتابه " ابن تيمية " فقال:

" إن ابن تيمية يرى أن الألفاظ في اليد والنزول والقدم والوجه والاستواء على ظاهرها ولكن بمعان تليق بذاته الكريمة كما نقلنا من قبل ."

لم يقتنع بصواب رأي ابن تيمية هذا مع أنه الحق الصراح بل أخذ يرد عليه بكلام هزيل مضطرب لا طائل تحته وهذا أحسن ما يقال فيه فقال عقبه:

" ومن هنا نقف وقفة: إن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية ولا تطلق على وجه الحقيقة على سواها، وإذا أطلقت على غيرها سواء أكان معلوماً أم مجهولاً فإنها قد استعملت في غير معناها، ولا تكون بحال من الأحوال مستعملة في ظواهرها بل تكون مؤولة، وعلى ذلك يكون ابن تيمية قد فر من التأويل ليقع في تأويل آخر، وفر من التفسير المجازي ليقع في تفسير مجازي آخر ". فقل لي بربك - أيها القارئ اللبيب - هل يقول هذا في ابن تيمية عالم كأبي زهرة فهم كلام ابن تيمية الذي نقله هو نفسه أكثر من مرة كقوله أنه لا يلزم من الاشتراك في الاسم الاشتراك في الحقيقة. وبين ذلك ما نقله (ص ٢٦٥) عن " التدمرية " لابن تيمية (ص ١٢) أنه قال:

" إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم؛ فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا

يخصه ووجود هذا يخصه، واتفقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصص والتقييد، فلا يقول عاقل إذا قيل له: إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود: " إن هذا مثل هذا؛ لاتفقهما في مسمى الشيء والوجود [وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود فوجود كل منهما يخصه لا يشركه غيره مع أن الاسم حقيقة في كل منهما] ^(١).

ثم علق أبو زهرة على هذا الكلام بما يوضحه قال:

" ولذا يقول ابن تيمية في هذا المقام:

" قد سمي الله نفسه حياً فقال سبحانه: {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} وسمى بعض خلقه حياً فقال: {يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي} وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله " الحي " اسم لله مختص به وقوله {يخرج الحي من الميت} اسم للحي المخلوق مختص به وإنما يتفان إذا أطلقا وجُردا عن التخصيص ... "

فهل تجد أيها القارئ أثراً للتأويل الذي زعمه أبو زهرة في تفسيره لهذه الأسماء والآيات، أم هو يصرح بأنها كلها حقائق تتناسب مع ذواتها وتختلف حقائقها باختلاف ذواتها، غير أن ما في الأمر أن ما كان منها محسوساً فمن الممكن أن نعرف حقيقته بخلاف ما كان غائباً عنا كصفات الله تعالى بل والجنة والنار فلا نعرف حقيقته، فقد ضرب لك أمثلة توضح للناس هذا الموضوع الخطير الذي كان الجهل به سبباً كبيراً لانحراف الناس في الصفات عن طريق السلف. فنحن جميعاً نقول: " الله موجود " كما نقول: " الخلق موجود "، ووجود كل منهما حقيقة تتناسب مع ذواتهما ونقول: " الله حي " و" وأنا حي " حياة كل منهما حقيقة تتناسب مع ذواتهما، وهكذا طرد ذلك في جميع الأسماء والصفات تجد كلام شيخ الإسلام واضحاً بيناً مقنعاً لكل ذي لب، وإذا كان الشيخ أبو زهرة لم يفهم كلام ابن تيمية وبناءً عليه نسب إليه التأويل خطأً، فهذا الخطب فيه سهل جداً بالنسبة لخطأ آخر في كلامه السابق فإنه إذا كان يعتقد " أن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية، ولا تطلق على وجه الحقيقة على سواها، وإذا أطلق على غيرها سواء أكان معلوماً أم مجهولاً فإنها قد استعملت في غير معناها ... " إلخ كلامه السابق.

أقول: إذا كان الشيخ يعتقد هذا فإن معنى كلامه - لو كان يدري ما يقول - وهو يجادل شيخ الإسلام متأثراً بعلم الكلام: أن وجود المخلوق وحياته وعلمه واستواؤه وغير ذلك كله حقيقة، وأما وجود الخالق سبحانه وحياته وعلمه واستواؤه وغير ذلك

(١) زيادة من (التنمية) ص (١٣ - ١٤) طبع المكتب الإسلامي.

من صفاته فهي مجاز وليست بحقيقة، ولازمه أن الله غير موجود، وليس بحي، ولا هو يعلم، ولا هو مستو على العرش، ولا ولا ... إلخ ما هنالك من أساليب معروفة يقول بها الفلاسفة وبعض من تأثر بهم من المعتزلة وعلماء الكلام، نقول هذا لأن الشيخ - هداية الله وإياه قال: " إن هذه الألفاظ وضعت في أصل معناها لهذه المعاني الحسية " ووجوده الله وعلمه وحياته وسائر صفاته ليست حسية، وعليه فلا تطلق عليها كما قال إلا مجازاً فهل أحس الشيخ أين طوّحت به كلمته هذه؟ فإن كنت لا تدري ... فأقول: قد عرفنا معنى الوجود المحسوس والحياة المحسوسة والعلم المحسوس والاستواء المحسوس، فما هو معنى هذه الأسماء إذا أضيفت إلى الله تعالى وهو غير محسوس؟ فالجواب: إنه لا معاني لها وإنما هي أسماء له فقط كما تقوله المعتزلة تماماً كما حكاها الشيخ نفسه عنهم فإنه قال في " المذاهب " (ص ٣٠٣):

" نفى المعتزلة الصفات كما قررنا وأثبتها الأشعري، وقالوا إنها شيء غير الذات فقد أثبتوا القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، وقالوا: إنها غير الذات، وقال المعتزلة لا شيء غير الذات وإن المذكور في القرآن من مثل قوله تعالى: " عليم، وخبير، وحكيم، وسميع، وبصير، هو أسماء له تعالى ".

أي لا معاني لها وإنما هي كالأعلام المحضبة المترادفة، ولذلك نعى ذلك عليهم العلماء ونسبوهم إلى التعطيل كما هو مبين في كتب شيخ الإسلام وغيره.

فهل يلتزم فضيلة الشيخ أبو زهرة ما لزمه من كلامه السابق من التعطيل الذي حكى مثله عن المعتزلة فيكون على ذلك مثلهم منكرراً لصفات الله تعالى الثابتة بالقرآن والسنة، أم يتراجع عن تلك الكلمة لأنها زلة لسان ويلتزم المذهب الذي شرحه ابن تيمية شرحاً ليس من السهل الاستدراك عليه فيه، ومنه الاستواء؛ فيؤمن به على أنه صفة حقيقية لله تعالى تليق به، كما ينبغي أن يؤمن كذلك بجميع صفاته عز وجل كالعلم والكلام ولا يصرفها إلى المجاز فيقع في التعطيل؟ كنت أرجو أن أعتبر تلك الكلمة منه زلة لسان صدرت منه، ولكن صدني عن ذلك هو نفسه حيث رأيت قد مال كما سيأتي إلى تفسير " الاستواء " بالمعنى المجازي وهو السلطان الكامل، وتفسير " النزول " بفيوض النعم الإلهية دون أن يتنبه الشيخ المسكين أن مثل هذا التفسير لآزمه الكفر لأن تمام حديث النزول - كما يعلم - فيقول: ألا هل من داع فاستجيب له ألا ... ألا ... فهل الفيوض هي التي تستجيب وتغفر وتعطي أم الله عز وجل لا شريك له.

وجملة القول فيما نقله الكوثري عن ابن تيمية أنه أراد أن يكون معه نزيهاً أديباً غير متأثر بموقف صاحبه الكوثري منه، ولكنه - مع الأسف - تغلب عليه أثر الصحبة فأخذ يطعن في عقيدة ابن تيمية ولكن تلويحاً لا تصريحاً كما يفعل صاحبه، وينسب إليه صراحةً ما لم يقله كما تقدم بيانه، ولا أقول إنه فعل ذلك عمداً كصاحبه لا؛

وإنما أتى من سوء فهمه لكلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ومما يؤكد ذلك قوله عقب ما سبق نقله من كلامه الذي فيه " وعلى ذلك يكون ابن تيمية قد فر من التأويل ليقع في تأويل آخر ... " فقال (ص ٢٧٧):

" ثم ما المأل وما الغاية من التفسير الظاهري أيؤدي إلى معرفة حقيقة أم لا يؤدي إلا إلى متاهات أخرى إنه يقول " يعني ابن تيمية " : إن الحقيقة غير معروفة فيقول: إن الله له وجه غير معروف الماهية ... وله استواء غير معروف الماهية ويد ... و ...

إننا بلا شك إذا فسرنا تلك المعاني (كذا قال ولعله سبق قلم وإنما أراد الألفاظ) بتفسيرات لا تجعلنا نحمله على مجهولات يكون ذلك التفسير أخرى بالقبول ما دامت اللغة تتسع له، وما دام المجاز بينا فيها؛ كتفسير اليد بمعنى: القوة أو النعمة، والاستواء: بمعنى السلطان الكامل، وتفسير النزول: بفيوض النعم الإلهية إلخ، ولا يعترض بأن ذلك ليس فيه أخذ بالظاهر؛ لأن الذي اختاره ليس فيه أخذ بالظاهر "

كذا قال ولو أردنا أن نبين ما تحته من الخطأ والبعد عن جادة الصواب الذي لا يجوز أن يقع فيه عالم مثله لطلال بنا المقام أكثر مما تتحملة هذه المقدمة، ولكني أقول للشيخ كلمة موجزة:

ألا يكفيك يا فضيلة الشيخ مآلاً وغاية أن تفهم أن الاستواء هو صفة لله غير صفة النزول، وأن هذه الصفة غير صفة السيطرة والإنعام وهكذا، كما يكفيك - فيما أرجو - أن تعتقد أن صفة السمع غير صفة البصر وأنهما غير صفة العلم، وأن لا تعطلها وتنكر وجودهما بتأويلك إياهما بما يعود إلى أن المراد بهما صفة العلم كما يقوله بعض المعتزلة، وإن كان كثيرون منهم ينكرون جميع صفات الذات لله تبارك وتعالى كما نقلناه عنهم فيما سبق؟

بلى إنه يكفيك هذا، وإلا فما الفرق بين تفسيرنا تبعاً للسلف لهذه الصفات على ظاهرها مع اعتقاد أن حقيقتها لا يعلمها إلا المتصف بها سبحانه وتعالى؛ وبين إنكارك الاستواء مثلاً وإيمانك - فيما أظن - بتفسيرنا لسائر الصفات ككونه حياً قديراً مريداً حكيماً ... إلخ صفاته تعالى تفسيراً لها على ظاهرها دون تأويل أيضاً مع اعتقاد أن حقيقتها لا يعلمها إلا الله؟

الذي أعتقده وأقطع به: أن كل عاقل من أهل العلم لا بد من أن يسلم بأنه لا فرق بين هذا وهذا أبداً؛ إذ الكل يعود إلى صفات ذات الله تعالى، فكما أننا نؤمن بذاته تعالى دون أن نعلم كنهها وحقيقتها، فكذلك القول في صفاته سبحانه ولا فرق، وإذا كان الأمر كذلك فإما أن يؤمن الشيخ معنا بحقائق الصفات ومنها الاستواء على ما شرحنا،

وإما أن يتأولها كلها وبذلك يُلزم بإنكار وجود الله تعالى؛ لأنه لا يعرف حقيقته، وكل ما لا يعرف حقيقته كالاستواء فهو يتأوله، وهذا ما وقع فيه الباطنية وكثير من الفلاسفة وقارب ذلك المعتزلة ومن تأثر بهم من علماء الكلام كما فصل ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كتبه الكثيرة جزاه الله عن الإسلام خيراً.

"مختصر العلو" (ص ٣٨ - ٦٤).

أسماء الله تعالى

ما قد يستدل به على أن الاسم والمسمى واحد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

"إن هذا الحي من مضر، لا تدع لله في الأرض عبداً صالحاً إلا فتنته وأهلكته حتى يدركها الله بجنود من عباده، فيذلها حتى لا تمنع ذنب تلعة".

وللحديث شاهد بنحوه، ولفظه: "لتضربن مضر عباد الله حتى لا يعبد لله اسم، وليضربنهم المؤمنون حتى لا يمنعوا ذنب تلعة". أخرجه أحمد (٣/ ٨٦ - ٨٧): حدثنا خلف بن الوليد حدثنا عباد بن عباد عن مجالد ابن سعيد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير مجالد بن سعيد، وليس بالقوي كما في "التقريب". وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/ ٣١٣): "رواه أحمد، وفيه مجالد بن سعيد، وثقه النسائي، وضعفه جماعة، وبقيه رجاله ثقات". قلت: إنما وثقه النسائي مرة، وقال مرة أخرى: ليس بالقوي، كما في "التهذيب"، وقد أورده في كتابه "الضعفاء والمتروكون"، وقال (رقم ٥٥٢): "كوفي ضعيف".

وخلف بن الوليد ثقة من رجال "التعجيل"، وقد تابعه إبراهيم بن زياد، سبلان قال: حدثنا عباد بن عباد به دون قوله: "وليضربنهم المؤمنون..". أخرجه اللالكائي في "أصول السنة" (١/ ٣٤٢/٢١٠). وعزاه السيوطي في "الجامع الكبير" لأحمد وحده، ووقع فيه: "حتى لا يُعبد الله"، فكأنه تحرفاً على الناسخ قوله: "حتى لا يعبد لله اسم". واستدل به اللالكائي على أن الاسم والمسمى واحد، ونعم الدليل لو صح بهذا اللفظ. والله أعلم.

"الصحيحة" (٦/ ١/ ٥٧٦، ٥٧٩ - ٥٨٠).

هل وردت الأسماء الحسنى في حديث؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة غير واحد، ما من عبد يدعو بهذه الأسماء إلا وجب له الجنة، إنه وتر يحب الوتر: هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، الملك، القدوس، السلام ... إلى قوله: الرشيد الصبور».

(ضعيف).

أخرجه أبو نعيم في " الحلية " (١٠ / ٣٨٠) من طريق أبي العباس القاسم بن القاسم السيارى: حدثنا أحمد بن عباد بن سلم - وكان من الزهاد -: حدثنا

محمد بن عبيدة النافقاني: حدثنا عبد الله بن عبيدة العامري: حدثنا سورة بن شداد الزاهد عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن أدهم عن موسى بن يزيد عن أويس القرني عن علي بن أبي طالب مرفوعا، وقال في آخره: " مثل حديث الأعرج عن أبي هريرة.

حديث الأعرج عن أبي هريرة صحيح متفق عليه. وحديث الثوري عن إبراهيم فيه نظر، لا صحة له "قلت: وحديث الأعرج الذي أشار إليه أبو نعيم والمتفق عليه؛ ليس فيه " ما من عبد ... إلخ، ولا فيه سرد الأسماء، وإنما جاءت الأسماء في بعض الطرق الواهية كما بينته في " تخريج المشكاة " (٢٢٨٨).

"الضعيفة" (٧٦ / ٦ - ٧٧).

هل الأسماء محصورة في التسعة والتسعين؟

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَاللَّهُ وَتَرٌ يُحِبُّ الْوَتَرَ».

وفي رواية لمسلم: «مائة إلا واحداً، من أحصاها ...». والمراد بإحصائها حفظها كما في الرواية الأولى على ما هو الراجح عند المحققين.

وليس عدد التسعة والتسعين لحصر أسماء الله بها، وإنما القصد أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «أسألك بكل اسم لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك»، وهو مخرج في "الأحاديث الصحيحة" رقم (١٩٧).

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٨٨).

ما ثبت لله تعالى من أسماء وبعض ما لا يثبت

اسم الله الأعظم

[عن] عبد الله بن العلاء قال: سمعت القاسم أبا عبد الرحمن يخبر عن أبي أمامة مرفوعاً: «اسم الله الأعظم في سور من القرآن ثلاث: في البقرة وآل عمران وطه».

قال القاسم أبو عبد الرحمن: "فالتمست في البقرة، فإذا هو في آية الكرسي {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} وفي آل عمران، فاتحتها {الله لا إله إلا هو الحي القيوم} وفي طه: {وعنت الوجوه للحي القيوم}."

فائدة قول القاسم: أن الاسم الأعظم في آية {وعنت الوجوه للحي القيوم} من سورة "طه" لم أجد في المرفوع ما يؤيده، فالأقرب عندي أنه في قوله في أو السورة (إني أنا الله لا إله إلا أنا ..) فإنه موافق لبعض الأحاديث الصحيحة، فانظر "الفتح" (١١) / (٢٢٥)، وصحيح أبي داود (١٣٤١).

"السلسلة الصحيحة" (٢/ ٣٧١ - ٣٧٢).

ذكر اسم الله الأعظم وهل هو: ربِّ ربِّ؟

«اسمُ الله الأكبرُ: ربِّ ربِّ».

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"، (١٠ / ٢٧٣ / ٩٤١٤): حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال: حدثني الحسن بن ثوبان عن هشام بن أبي رقية عن أبي الدرداء وابن عباس: أنهما كانا يقولان: ... فذكره موقوفاً عليهما.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون؛ غير هشام بن أبي رقية: فذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن روى عنه جمع من الثقات، ووثقه الفسوي وابن حبان؛ فهو في مرتبة الصدوقين - كما حققته في "تيسير انتفاع الخلان" -؛ فمثله يحسن حديثه إن شاء الله تعالى.

وإنما ذكرت له هذا الأثر هنا؛ لأن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكره في "الفتح" (١١/ ٢٢٥) دليلاً من حديث أبي الدرداء وابن عباس لقول من قال: إن الاسم الأعظم: ربِّ ربِّ ... فأوهم أنه مرفوع من قوله له - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإنما موقوف عليهما - كما ترى -؛ فإن لفظ: (حديث) إذا أطلق؛ فلا يراد منه إلا المرفوع إلا لقرينة، ولا قرينة في كلامه رحمه الله تعالى. بل الأمر فيه على العكس تماماً؛ فقد ذكر لبعض الأقوال المخالفة لهذا القول أحاديث هي مرفوعة، ومع ذلك لم يصح برفعها؛ بل قال فيه - كما قال في هذا، فقال - (ص ٢٢٤): "الخامس؛ "الحي القيوم"، أخرج ابن ماجه من حديث أبي أمامة؛ "الاسم الأعظم في ثلاث سور ... الحديث"، وهو حسن الإسناد، ومخرج في "الصحيحة" (٧٤٦).

ثم إن هذا الأثر الموقوف قد عزاه الحافظ للحاكم فقط، وقد أخرجه في كتاب (الدعاء) من "المستدرك" (١/ ٥٠٥) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي: ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ... به. وسكت عنه هو والذهبي.

واعلم أن العلماء اختلفوا في تعيين اسم الله الأعظم على أربعة عشر قولاً، ساقها الحافظ في "الفتح"، وذكر لكل قول دليله، وأكثرها أدلتها من الأحاديث، وبعضها مجرد رأي لا يلتفت إليه، مثل القول الثاني عشر؛ فإن دليله: أن فلاناً سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم، فرأى في النوم؛ هو الله، الله، الله، الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم!! وتلك الأحاديث منها الصحيح، ولكنه ليس صريح الدلالة، ومنها الموقوف كهذا، ومنها الصريح الدلالة؛ وهو قسمان: قسم صحيح صريح، وهو حديث بريدة: "الله لا إله إلا هو، الأحد الصمد الذي لم يلد ... إلخ، وقال الحافظ:

"وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك".

وهو كما قال رحمه الله، وأقره الشوكاني في "تحفة الذاكرين" (ص ٥٢)، وهو مُخرَج في "صحيح أبي داود" (١٣٤١). والقسم الآخر: صريح غير صحيح، بعضه مما صرح الحافظ بضعفه؛ كحديث القول الثالث عن عائشة في ابن ماجه (٣٨٥٩)، وهو في "ضعيف ابن ماجه" رقم (٨٤١)، وبعضه مما سكت عنه؛ فلم يُحسن! كحديث القول الثامن من حديث معاذ ابن جبل في الترمذي، وهو مخرج في "الضعيفة" برقم

(٤٥٢٠). وهناك أحاديث أخرى صريحة لم يتعرض الحافظ لذكرها ولكنها واهية، وهي مخرجة هناك برقم (٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٥).

"الضعيفة" (١٣ / ١ / ٢٧٨ - ٢٨٠).

اسم الحنان

عن أنس بن مالك:

أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - سمع رجلاً يقول: اللهم! لك الحمد، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، المَنَّان، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام! فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لقد سألت الله باسم الله الأعظم: الذي إذا دُعِيَ به أجابَ، وإذا سُئِلَ به أعطى».

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠ / ٢٧٢ / ٩٤١٠)، وأحمد (٣ / ١٢٠) قالاً: ثنا وكيع: حدثني أبو خزيمة عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك:

أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - سمع رجلاً يقول: اللهم! لك الحمد، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، المَنَّان، بديع السماوات والأرض، ذا الجلال والإكرام! فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: ... فذكره. ومن طريق وكيع: أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٨).

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي خزيمة، قال أبو حاتم: "اللبأس به".

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦ / ٤٦٥)، وسماه: (صالح بن مرداس) وروى عنه جمع من الثقات الحفاظ، وقال الذهبي، والحافظ: "صدوق".

وله طريقان آخران:

أحد هما: يرويه محمد بن إسحاق: حدثني عبد العزيز بن مسلم عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة عن أنس به، دون قوله: "وحدك لا شريك لك".

أخرجه أحمد (٣ / ٢٦٥)، والبخاري في "التاريخ" (٣ / ٢٧٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١ / ٦٢).

قلت: وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن، رجاله ثقات معروفون؛ غير عبد العزيز بن مسلم- وهو الأنصاري مولى آل رفاعة-، وثقه ابن حبان (١٢٣ / ٥)، وروى عنه أيضاً معاوية بن صالح. وقال الحافظ:

"مقبول".

والآخر: يرويه خلف بن خليفة: ثنا حفص بن عمر عن أنس به نحوه، دون قوله المذكور، وزاد بعد جملة (الجلال):

"يا حي يا قيوم!".

ورجاله ثقات؛ لكن خلفاً هذا كان اختلط، وقد خرّجت حديثه هذا في "صحيح أبي داود" (١٣٤٢) لطرقه، وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي.

(تنبيه): وقع في الطريق الأولى- بين عبد العزيز بن مسلم وإبراهيم بن عبيد- زيادة: (عن عاصم) في "المسند" فقط، وهي ثابتة في "جامع المسانيد" لابن كثير (٩/٢٢/٢١)، وكذا في "أطراف المسند" لابن حجر العسقلاني (١/٢٧١)، والظاهر أنه خطأ قديم مقحم من بعض النساخ؛ لعدم ورودها عند البخاري والطحاوي أولاً، ولأنهم لم يذكروا (عاصماً) هذا في شيوخ عبد العزيز بن مسلم- كما تقدم-، ولا في الرواية عن إبراهيم بن عبيد ثانياً، والله أعلم.

تنبيه آخر: لقد وقع في سياق حديث الترجمة عند المنذري في "الترغيب" (٢/٤/٢٣٤) - وقد ساقه بلفظ أحمد- زيادة ونقص، فقال:

"لا إله إلا أنت، يا حنان يا منان! يا بديع ... فزاد: "يا" النداء في الجمل الثلاثة، وزاد اسم: "حنان"! وأسقط جملة: "وحدك لا شريك لك". ولا أصل للاسم المذكور إلا في رواية لأحمد في طريق (خلف) (٣/١٥٨)، وأظنها خطأ أيضاً من بعض النساخ أو الرواة؛ ففي الرواية الأخرى عنده (٣/٢٤٥): "المنان"، وهو الثابت في رواية أبي داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والحاكم، ويشهد له حديث الترجمة.

وأظن أن ما في "الترغيب" بعضه من تلفيق المؤلف نفسه بين الروايات- وهو من عادته فيه! - وبعضه من النساخ. ولم يتنبه لهذا الخلط المعلقون الثلاثة عليه (٢/٤٨١)، فلم ينهوا عليه كما هو واجب التحقيق الذي ادعوه في طبعتهم الجديدة لـ "الترغيب"! بل زادوا عليه خلطاً من عندهم! فجعلوا مكان قوله: "سألت الله"- الثابت في "مسند أحمد" وغيره:- قولهم: [دعا الله]، هكذا بين معكوفتين، وعلقوا عليه فقالوا: "ليست في (ب)!"

قلت: وهذا تعليق هزيل، فمع أن الزيادة مخالفة لرواية "المسند" فإنها تعني أن الأصل الذي طبعوا عليه فيه سقط، وأنه بلفظ:

"لقد .. باسمه الأعظم ...".

وهذا غير معقول ولا مفهوم! فكان عليهم أن يبينوا ماذا في نسخة (ب)، (ذلك مبلغهم من العلم) والتحقيق المزعوم! وزادوا- ضغثاً على إبالة- أنهم عزوا الحديث لأحمد (٣٤٩/٥ و٣٦٠)! وإنما هو في المجلد الثالث منه كما تقدم.

وبعد كتابة ما تقدم رجعت إلى "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" في طبعتيه، فرأيت في حديث خلف: "أنت الحنان المنان"؛ جمع بين الاسمين، لكن ليس في "زوائد ابن حبان" (٢٣٨٢) للهيثمي إلا: "أنت المنان". وهو المحفوظ، وزيادة: "الحنان" شاذة باعتبارين:

أحدهما: عدم ورودها مطلقاً في حديث الترجمة وغيره، كما سبق.

والآخر: مخالفتها لكل الطرق الدائرة على (خلف)، فليس فيها الجمع المذكور. ومما يؤكد أنه أن راويه في "صحيح ابن حبان" عن (خلف) هو قتيبة بن سعيد، وعنه رواه النسائي دون الزيادة، فكان هذا مما يرجح ما في "زوائد ابن حبان" على ما في "الإحسان".

من أجل ذلك؛ يبدو جلياً خطأ المعلقين الثلاثة الذي سكتوا في تعليقهم على "الترغيب" عن هذه الزيادة، وليس ذلك غريباً عنهم؛ فإنهم لا يحسنون غيره لجهلهم، ولكن الغريب أن يلحقها بـ "زوائد ابن حبان" (١٠٧٥ / ٢ - طبع المؤسسة) المعلقان عليه، ويجعلها بين معكوفتين: [الحنان]، وهي لا تصح لشذوذها ومخالفتها للطرق عن (خلف)، ومنها طريق قتيبة، ولمباينتها لسائر الطرق على أنس، وبخاصة طريق حديث الترجمة.

"الصحيحة" (١٢٠٩/٢/٧ - ١٢١٢).

هل القديم من أسماء الله؟

اعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى: (القديم) وإنما هو من استعمال المتكلمين، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره فيقال: هذا قديم

للعتيق، وهذا جديد للحديث، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى: {حتى عاد كالعرجون القديم} (يس: ٣٩) والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم وإن كان مسبوقاً بغيره كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٤٥) والشارح في "شرحه" لكن أفاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في "البدائع" أنه يجوز وصفه سبحانه بالقدم بمعنى أنه يخبر عنه بذلك وباب الإخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية.

قلت: ولعل هذا هو وجه استعمال شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الوصف في بعض الأحيان.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١١ - ١٢).

هل الماجد من أسماء الله

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله تعالى يقول: يا عبادي! كلكم مذنب إلا من عافيت؛ فاستغفروني أغفر لكم، وكلكم فقير إلا من أغنيت، إني جواد ماجد واجد؛ أفعل ما أشاء، عطائي كلام، وعذابي كلام؛ إذا أردت شيئاً فإنما أقول له: كن فيكون.»

(ضعيف).

وقد كان الداعي إلى تخريجه: أنني سافرت سفرة اضطرارية إلى الإمارات العربية، فكننت في دعوة غداء عند بعض المحبين في الله في (أبو ظبي) يوم الجمعة ٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ، وفي المجلس شاب يمني سلفي يدعى بـ (عبد الماجد)، فسأل أحد الحاضرين: هل (الماجد) من أسماء الله تعالى؟ فقلت: لا أعلمه إلا في رواية الترمذي للحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة:

"إن لله تسعة وتسعين اسماً، مئة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة"، فزاد الترمذي فيه سرد الأسماء، وفيها هذا الاسم (الماجد)! لكن العلماء ضعفوا هذه الزيادة، وهي في "المشكاة" (٢٢٨٨)، مع بيان ضعفها.

فذكر أحد الحاضرين أنه رأى هذا الاسم في حديث آخر في "مختصر تفسير ابن كثير" للشيخ الصابوني، فطلبته، فرأيته قد ساقه محذوف السند كعادته، غير مشير إلى ضعفه؛ لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه؛ بل هو يستكثر بما ليس عنده؛ فإن الحديث يكون في الأصل "تفسير ابن كثير" مخرجاً معزواً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين، فيختصر التخريج من "مختصره"، ويجعله في أسفل حاشيته، يوهم القراء أن التخريج له، وليس له منه إلا التزوير، كما يشير إلى ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«من تشبع بما لم يعط؛ فهو كلابس ثوبي زور».

ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين لما تعرضنا له بذكر، ولكنه جعل ذلك ديدنة ومنهاجاً؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية "مختصره"! والله تعالى هو المستعان.

"الضعيفة" (١١/٢/٦٢٧ - ٦٢٩).

باب معنى قوله تعالى على لسان نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - «إني انا الدهر»

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يقول: يا خيبة الدهر (وفي رواية: يسب الدهر) فلا يقولن أحدكم: يا خيبة الدهر، فإني أنا الدهر: أُقَلِّب ليله ونهاره فإذا شئت قبضتهما».

معنى الحديث:

قال المنذري: "ومعنى الحديث أن العرب كانت إذا نزلت بأحدهم نازلة وأصابته مصيبة أو مكروه يسب الدهر اعتقاداً منهم أن الذي أصابه فعل الدهر كما كانت العرب تستمطر بالأنواء وتقول: مطرنا بنوء كذا اعتقاداً أن ذلك فعل الأنواء، فكان هذا كاللاعن للفاعل ولا فاعل لكل شيء إلا الله تعالى خالق كل شيء وفاعله، فنهاهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذلك.

وكان (محمد) ابن داود ينكر رواية أهل الحديث "وأنا الدهر" بضم الراء ويقول: لو كان كذلك كان الدهر اسماً من أسماء الله عز وجل، وكان يرويه "وأنا الدهر أقلب

الليل والنهار"، بفتح راء الدهر على النظر في معناه: أنا طول الدهر والزمان أُقَلِبُ الليل والنهار. ورجح هذا بعضهم ورواية من قال: "فإن الله هو الدهر" يرد هذا. والجمهور على ضم الراء. والله أعلم".

وللحديث طريق أخرى بلفظ آخر وهو: "لا تسبوا الدهر، فإن الله عز وجل قال: أنا الدهر الأيام والليالي لي أجددها وأبلمها وأتي بملوك بعد ملوك".

"الصحيحة" (٦٧/٢ - ٦٩).

قواعد عامة في صفات الله تعالى

إثبات قيام الأفعال الاختيارية بذاته تعالى

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «قال الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حيث يذكرني، والله لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة، ومن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أقبل إليّ يمشي أقبلت إليه أهراً». «

(صحيح لغيره).

قلت: فيه دلالة ظاهرة على أن لله قُرباً يقوم به، بفعله القائم بنفسه. وهذا مذهب السلف وأئمة الحديث والسنة، خلافاً للكلاوية وغيرهم ممن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته تعالى، ومن ذلك نزوله تعالى إلى السماء الدنيا. انظر "مجموع الفتاوى لابن تيمية" (٥ / ٢٤٠ - ٢٥٠) ومنه دنوه عشية عرفة، وكل ذلك خاص بالمؤمنين، فراجع كلامه فإنه هام جداً.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٣ / ١١٤٤).

جواز الحلف بصفات الله تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «يؤتى بأشد الناس كان بلاء في الدنيا من أهل الجنة، فيقول أصبغوه صبغة في الجنة، فيصبغونه فيها صبغة، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم هل رأيت بؤساً قط أو شيئاً تكرهه؟ فيقول: لا وعزتك ما رأيت شيئاً أكرهه قط، ثم يؤتى بأنعم الناس كان في الدنيا من أهل النار فيقول: أصبغوه فيها صبغة، فيقول: يا ابن آدم هل رأيت خيراً قط قررة عين قط؟ فيقول: لا وعزتك ما رأيت خيراً قط ولا قررة عين قط».

(فائدة): في الحديث جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى ومن أبواب البيهقي في " السنن الكبرى " (١٠ / ٤١) " باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالعزة والقدرة والجلال والكبرياء والعظمة والكلام والسمع ونحو ذلك". ثم ساق تحته أحاديث وأشار إلى هذا الحديث واستشهد ببعض الآثار عن ابن مسعود وغيره وقال: " فيه دليل على أن الحلف بالقرآن كان يميناً ... " ثم روي بإسناد الصحيح عن التابعي الثقة عمرو بن دينار قال: " أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق والقرآن كلام الله عز وجل ".

"الصحيحة" (٣ / ١٥٥ - ١٥٦).

جملة مما ثبت لله تعالى من الصفات الفعلية

إثبات صفة الضحك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ضحك ربنا عز وجل من قنوط عباده، وقرب غيره، فقال أبو رزين: أويضحك الرب عز وجل؟ قال: نعم. فقال: لن نعدم من رب يضحك خيراً».

الحديث صريح في إثبات صفة الضحك لله تعالى بحيث لا يمكن تأويله.

"الصحيحة" (٦ / ٢ / ٧٣٢ - ٧٣٣).

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أخْرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا؛ فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا التَّفَتَّ إِلَيْهَا فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأُولَى وَالْآخِرِينَ، فَتَرَفُّعُ لَهُ شَجْرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ! لِعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ! وَيَعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرُبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيَدْنِيهِ مِنْهَا، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا.

ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأشرب من مائها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، ورُبُّه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها.

ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها! فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب! هذه لا أسألك غيرها، ورُبُّه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها.

فيسمع أصوات أهل الجنة فيقول: أي رب! أدخلنيها، فيقول: أي ابن آدم! ما يصبرني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟

فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكي على ما أشاء قادر. - وفي رواية: قدير. -

ثم وقفت بعد زمن من تحرير هذا التخريج على من ينكر صحة الحديث من جهة ما فيه من إثبات صفة الضحك لرب العالمين بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«.. من ضحك رب العالمين.»

وأعني به ذلك الجهمي الجاحد المعطل، فقد قال - فضَّ فوه - في تعليقه على "دفع الشبه" (ص ١٧٨) مشيراً إلى إنكاره هذه الصفة:

"وهي عندنا (!) لا تثبت؛ لأن راويها حماد بن سلمة ضعفه مشهور؛ وإن كان من رجال مسلم ..".

فأقول: مجال الكلام في الرد عليه واسع جداً لا سبيل إليه الآن، فحسبي منه ما يأتي؛ مما يؤكد تجهمه وعداءه للأئمة السنة وكذبه عليهم!

أولاً: قوله في حماد- رحمه الله-! "ضعفه مشهور"؛ كذب وزور، لم يسبقه إليه أحد من المسلمين! فخذ ما شئت من كتب الرجال، فلن تجد فيها هذا التضعيف المطلق فضلاً عن أن يكون مقروناً بأنه مشهور!! غاية ما قيل فيه: إنه يخطئ! وهل هناك من لا يخطئ غير رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؟!

ومع ذلك؛ فحماد موصوف بالضبط والإتقان فيما يرويه عن بعض التابعين؛ ومنهم ثابت البناني راوي هذا الحديث عند مسلم وغيره كما رأيت، وقد قال الإمام أحمد في "العلل" (٢٦٣/١ و ٢٢٢/٢):

"حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني".

وكذا قال ابن المديني وغيره.

ولو أن القارئ الكريم راجع ترجمته في المطوّلات من كتب الرجال والتاريخ؛ لرأى العجب العجاب من الثناء عليه والرفع من شأنه، وحسبك في ذلك قول إمام المؤرخين- الذي لا يحابي ولا يداري- الحافظ الذهبي، فقد أورده في "تذكرة الحفاظ"، وفي "أعلام النبلاء"، ووصفه بالحافظ الإمام القدوة شيخ الإسلام، ثم قال:

"قلت: كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى؛ وهو صدوق حجة.. وكان مع إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة..".

وقال ابن حبان في "الثقات" (٢١٦/٦):

"لم يكن من أقرانه مثله في البصرة في الفضل والدين والعلم، والنسك، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدعة، ولم يكن يثُلُّبه في أيامه إلا قدرى أو مبتدع جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة".

قلت: سبحان الله اما أشبه اليوم بالبارحة، فهي هو الجهمي المبتدع- بل الجاحد- يثلبه من جديد ويطعن فيه تقليداً منه للكوثري والغماري وأمثالهما من المتجهمه للسبب نفسه الذي ذكره ابن حبان- رحمه الله-، لذلك؛ تجده قد نصب نفسه- مثلهما- لرميه بما لا يصح، حتى ضعف به هذا الحديث الصحيح المتلقى من الأمة بالقبول، حتى من ابن الجوزي في "الدفع" الذي فتح له باب التجهم؛ فإنه لعلمه بثقة حماد لم يَسْغُهُ إلا التسليم به، ولكنه فسره بالمجاز الذي يؤدي بهم إلى أن يفسروا

وجود ذاته تعالى بالمجاز أيضاً؛ لأن للمخلوقات وجوداً أيضاً، فإذا قالوا: لا ينسب الضحك إلى الله لأن الضحك من صفة الإنسان؛ فلينفوا إذن وجوده تعالى؛ لأن الإنسان موجود أيضاً! فسيقولون: وجوده تعالى ليس كوجودنا .. فنقول: قولوا إذن في كل صفة لله ثبتت في الكتاب أو السنة: إنها ليست كصفتنا؛ تستريحوا وتهتدوا {ليس كمثل شيء وهو السميع البصير}؛ فله سمع ولكن ليس كسمعنا، وبصر ليس كبصرنا .. ويضحك ولكن ليس كضحكنا؛ فإنه يقال في الصفات كلها ما يقال في الذات إثباتاً وتزيهاً.

فهذا الحق ما به من خفاءٍ ... فدعني عن بُنَيَات الطريق.

ثم إن الواقع يشهد أن كل جهمي جاحد إنما هو من الذين قال الله فيهم: {أفرايت من اتخذ إليه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة} ذلك؛ لأنهم يحاولون تضعيف أحاديث الصفات بكل وسيلة غير مشروعة، كما فعل هذا الجاحد بهذا الحديث، فضعف إماماً من أئمة المسلمين بزور ادعاه عليه، ثم لم يعبأ بمن تابعه من الثقات كما تقدم، ولا بورود هذه الصفة في أحاديث أخرى في "الصحيحين" وغيرهما، بحيث يقطع الواقف عليها بثبوت نسبتها إلى الله تعالى. وكذلك يفعل بكل أحاديث الصفات الأخرى جحداً لها- بتضعيفها-، أو تعطيلاً لها- بتأويلها- كما فعل بآيات الصفات كالمجيء والفوقية والاستواء؛ تقليداً منه للكوثري وأمثاله من الجهمية، عاملهم الله بما يستحقون!

"الصحيحة" (٧/ ١/ ٣٤٥ - ٣٤٦، ٣٥٣ - ٣٥٦).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا جمع الله الأولى والأخرى يوم القيامة، جاء الرب تبارك وتعالى إلى المؤمنين، فوقف عليهم، والمؤمنون على كوم (فقالوا لعقبة: ما الكوم؟ قال: مكان مرتفع) فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: إن عرفنا نفسه عرفناه، ثم يقول لهم الثانية، فيضحك في وجوههم، فيخرون له سجداً».

اعلم أن هذا الحديث كغيره من أحاديث الصفات يجب إمراره على ظاهره، دون تعطيل أو تشبيه كما هو مذهب السلف ..

"الصحيحة" (٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ضحك ربنا عز وجل من قنوط عباده، وقُرب غيره، فقال أبو رزين: أويضحك الرب عز وجل؟ قال: نعم. فقال: لن نعدم من رب يضحك خيراً».

غريب الحديث:

١ - (غيره)، في " شرح القاموس ": " الغير من تغير الحال، وهو اسم بمعنى القطع والعتب، ويجوز أن يكون جمعا واحده غيرة." قال أبو الحسن السندي في " حاشية ابن ماجه ": " والضمير لله، والمعنى أنه تعالى يضحك من أن العبد يصير مأیوسا من الخير بأدنى شر وقع عليه مع قرب تغييره تعالى الحال من شر إلى خير ومن مرض إلى عافية ومن بلاء ومحنة إلى سرور وفرحة. لكن الضحك على هذا لا يمكن تفسيره بالرضا".

٢ - (قلت: لن نعدم) من عدم كعلم إذا فقده. قال السندي: " يريد أن الرب الذي من صفاته الضحك لا نفقد خيره بل كلما احتجنا إلى خير وجدناه، فإننا إذا أظهرنا الفاقة لديه يضحك فيعطي".

٣ - (أزلين): " الأزل بسكون الزاي: الشدة، و (الأزل) على وزن (كتف) هو الذي قد أصابه الأزل واشتد به حتى كاد يقنط ". " زاد المعاد ".

"الصحيحة" (٦/٢/٧٣٢، ٧٣٦-٧٣٧).

الرد على ابن حبان في تأويله صفة الضحك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ضحك ربنا عز وجل من قنوط عباده، وقرب غيره، فقال أبو رزين: أويضحك الرب عز وجل؟ قال: نعم. فقال: لن نعدم من رب يضحك خيراً».

أخرجه الطيالسي في " مسنده " (١٠٩٢): حدثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس عن أبي رزين قال: قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: فذكره. ومن هذا الوجه أخرجه أحمد في " المسند " (١٢ / ٤) وفي " السنة " (٤٥٢) - دار ابن القيم) وابن أبي عاصم في " السنة " (رقم ٥٥٤ - بتحقيقي) وابن ماجه في " سننه " (رقم

(٢٨١) وعبد الله بن أحمد في " زوائد السنة " (٤٥٣) والدارقطني في " الصفات " (٤٦/٣٠ - تحقيق الدكتور الفقيهي) والأجري في " الشريعة " (ص ٢٧٩ و ٢٧٩ - ٢٨٠) والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٧٣) من طريق الطيالسي - كلهم عن حماد بن سلمة به. قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم غير وكيع بن عدس، ويقال: " حدس " بالحاء بدل العين، قال الذهبي في " الميزان ": " لا يعرف، تفرد عنه يعلى بن عطاء ". وقال الحافظ في " التقريب ": " مقبول ". قلت: يعني عند المتابعة كما نص عليه في المقدمة، وقد توبع كما يأتي. وقال الذهبي عنه في " الكاشف ": " وثق "! قلت: يشير إلى أن ابن حبان وثقه، وأن توثيقه هنا غير معتمد لأنه يوثق من لا يعرف، وهذا اصطلاح منه لطيف عرفته منه في هذا الكتاب، فلا ينبغي أن يفهم على أنه ثقة عنده كما يتوهم بعض الناشئين في هذا العلم. وابن حبان أورده في التابعين من " ثقاته " (٤٩٦/٥) من رواية يعلى عنه فقط، وحكى الخلاف المتقدم في " عدس "، وقال: " أرجو أن يكون الصواب بالحاء ". وقد أخرج له حديثاً آخر عن أبي رزين في الرؤية، وهو مخرج في " الظلال " (٤٥٩)، ولم يخرج له هذا الحديث، وهو عجيب منه خالف فيه الجماعة مع أنه على شرطه، وأخشى ما أخشاه أن يكون الصارف له عنه هو أنه صريح في إثبات صفة الضحك لله تعالى بحيث لا يمكن تأويله كما فعل بحديث " ضحك الله من رجلين قتل أحدهما صاحبه وكلاهما في الجنة "، فقد رأيتاه تأويلاً متكلفاً قبيحاً^(١)، خالف فيه طريقة السلف في الإثبات مع التنزيه، فانظر كلامه إن شئت في " صحيحه " (٤٦٤٧ - الإحسان).

"الصحيحة" (٧٣٣ - ٧٣٢/٢/٦).

خطأ من تأول صفة الضحك بالرضا

"العجب" غير "الضحك"، فهما صفتان لله عز وجل عند أهل السنة ... خلافاً للأشاعرة، فإنهم لا يعتقدونهما، بل يتأولونهما بمعنى الرضا.

"الصحيحة" (٧٣٨/٢/٦).

إثبات صفة العجب لله تعالى

إضافة العجب إلى الله تعالى ثابتة في غير ما حديث واحد، من ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «وعجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»، فإذا ثبت حُمل على ما يليق به تعالى دون تأويل أو تشبيه.

(١) وقد حكى الإمام الدارمي نحوه في رده على المريسي ثم أبطله، فراجعه فإنه مهم (ص ١٧٧ - ١٧٨). اهـ.

"مختصر صحيح البخاري" (١٩٨/٣).

إثبات صفة العجب والمغايرة بينها وبين صفة الضحك

"العجب" غير "الضحك"، فهما صفتان لله عز وجل عند أهل السنة... خلافاً للأشاعرة، فإنهم لا يعتقدونهما، بل يتأولونهما بمعنى الرضا.

"الصحيحة" (٧٣٨/٢/٦).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لقد ضحكك الله- أو عجب- من فعالكما [بضيفكما الليلة]، وأنزل الله: {ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون}. يعني: أبا طلحة الأنصاري وامراته».

اعلم أن الشك المذكور في الحديث- بين الضحك والعجب- لا يضر في ثبوتهما، لأن كلاً منهما قد جاء فيها أحاديث كثيرة في سياقات متعددة في كتب السنة، وبخاصة منها كتب التوحيد والعقيدة، مثل "السنة" لابن أبي عاصم، و"التوحيد" لابن خزيمة، و"الشريعة" للأجري، وقد خرجت بعضها في "ظلال الجنة" (٥٦٩ - ٥٧٣)، و"الصحيحة" (٧٥٥ و ١٠٧٤ و ٣١٢٩)، و"صحيح أبي داود" (٢٤٠١) وغيرها.

"الصحيحة" (٨٠٦/٢/٧)، (٨٠٨).

إثبات صفة القرب لله عز وجل

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «قال: قال الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حيث يذكرني، والله لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة، ومن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أقبل إلي يمشي أقبلت إليه أهراً».

(صحيح لغيره).

قلت: فيه دلالة ظاهرة على أن لله قُرباً يقوم به، بفعله القائم بنفسه. وهذا مذهب السلف وأئمة الحديث والسنة، خلافاً للكُلابية وغيرهم ممن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته تعالى، ومن ذلك نزوله تعالى إلى السماء الدنيا. انظر "مجموع الفتاوى لابن تيمية" (٥ / ٢٤٠ - ٢٥٠) ومنه دنوه عشية عرفة، وكل ذلك خاص بالمؤمنين، فراجع كلامه فإنه هام جداً.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٣ / ١١٤٤).

إثبات صفة التقرب وغيرها لله تعالى

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يقول الله أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منهم، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة».

(صحيح).

قلت: اشتهر عند المتأخرين من علماء الكلام - خلافاً للسلف - تأويل هذه الصفات المذكورة في هذا الحديث من (النفس) و (التقرب) و ... وما ذلك إلا لضيق عطنهم، وكثرة تأثرهم بشبهات المعتزلة وأمثالهم من أهل الأهواء والبدع فلا يكاد أحدهم يطرق سمعه هذه الصفات إلا كان السابق إلى قلوبهم أنها كصفات المخلوقات، فيقعون في التشبيه، ثم يفرون منه إلى التأويل ابتغاء التنزيه بزعمهم، ولو أنهم تلقوها حين سماعها مستحضرين قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} لما ركنوا إلى التأويل، ولآمنوا بحقائقها على ما يليق به تعالى، شأنهم في ذلك شأنهم في إيمانهم بصفتي السمع والبصر وغيرهما من صفاته عز وجل، مع تنزيهه عن مشابهته للحوادث، لو فعلوا ذلك هنا لاستراحوا وأراحوا، ولنجوا من تناقضهم في إيمانهم برهم وصفاته، فاللهم هداك. وراجع إن شئت التوسع في هذا كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله تعالى.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢ / ٦١٠).

إثبات صفة الدنوللله تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟».

وقع "الحديث" في "الترغيب" ... بلفظ:

"ليدنو يتجلى" بهذه الزيادة: "يتجلى" ... وهي زيادة منكرا لا أصل لها أيضا في شيء من طرق الحديث ورواياته ... وهذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مُغَيَّر لمعنى الحديث، لأنه تفسير للذنو بالتجلى، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلف وعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات، خلافا لطريقة السلف رضي الله عنهم، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا^(١) بأن المعنى نزول رحمته.

وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} (الشورى: ١١)، فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله لا يشبه نزول المخلوقين، وكذلك دنوه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته، ووقوفهم بعرفة تلبيةً لدعوته عز وجل. فهذا هو مذهب السلف في النزول والذنو، فكن على علم بذلك حتى لا تنحرف مع المنحرفين عن مذهبهم، وتجد تفصيل هذا الإجمال وتحقيق القول فيه في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وبخاصة منها "مجموعة الفتاوى"، فراجع مثلاً (ج ٥ / ٤٦٤ - ٤٧٨). وقد أورد الحديث على الصواب فيها (ص ٣٧٣) واستدل به على نزوله تعالى بذاته عشية عرفة، وبحديث جابر المشار إليه آنفاً.

"الصحيحة" (٦/١٠٦، ١٠٨ - ١٠٩).

(١) وهي أحاديث كثيرة متواترة، خرجت طائفة كبيرة منها في "الإرواء" (٤٤٩)، وفي "تخريج السنة" لابن أبي عاصم (٤٩٢) - (٥١٣) هـ.

عن عائشة إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وآله وسلم - قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ فَيَقُولُ مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ».

القول في دنوه تعالى كالقول في نزوله وسائر صفاته، يجب الإيمان بها وتصديقها بدون تشبيهه، ولا تعطيل أو تأويل، كما جرى عليه السلف رضي الله عنهم.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ١٧٢).

هل تُفسَّرُ صفة الدنو بالتجلي؟

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء؟».

(صحيح)

[في] الأصل والمخطوطة: (ليدنو يتجلي)، والصواب ما أثبتناه، وزيادة (يتجلي) زيادة منكرة لا أصل لها في شيء من روايات الحديث كما حققته في "الصحيحة" (٢٥٥١)، ومن الظاهر أن مقصود من أدرجها في الحديث تفسيره بها، وهذا خلاف ما عليه السلف أن الدنو صفة حقيقة لله تعالى كالنزول، فهو ينزل كما يشاء، ويدنو من خلقه كما يشاء، لا يشبه نزوله ودنوه نزول المخلوقات ودنوهم، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «شرح حديث النزول» وغيره.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٤٩٧).

إثبات صفتي المجيء والإتيان لله تعالى

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو"]:

موضوع الكتاب وخطورته:

اعلم أيها القارئ الكريم أن هذا الكتاب قد عالج مسألة هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرّق المسلمون حولها منذ أن وُجِدَت المعتزلة حتى يومنا هذا ألا وهي

مسألة علو الله عز وجل على خلقه الثابتة بالكتاب والسنة المتواترة المدعّم بشاهد الفطرة السليمة، وما كان لمسلم أن ينكر مثلها في الثبوت لولا أن بعض الفرق المنحرفة عن السنة فتحوا على أنفسهم وعلى الناس من بعدهم باب التأويل فلقد كاد الشيطان به لعدوه الإنسان كيداً عظيماً ومنعهم به أن يسلكوا صراطاً مستقيماً كيف لا؟ وهم قد اتفقوا على أن الأصل في الكلام أن يُحمل على الحقيقة وأنه لا يجوز الخروج عنها إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة، أو لقريئة عقلية، أو عرفية، أو لفظية، كما هو مُفصّل في محله، ومع ذلك فإنك تراهم يخالفون هذا الأصل الذي أصّلوه لأتفه الأسباب وأبعد الأمور عن منطق الإنسان المؤمن بكلام الله وحديث نبيه حقاً، فهل يستقيم في الدنيا فهم أو تفاهم إذا قال قائل مثلاً: "جاء الأمير" فيأتي متأول من أمثال أولئك المتأولين فيقول في تفسير هذه الجملة القصيرة: يعني جاء عبد الأمير أو نحو ذلك من التقدير. فإذا أنكرت عليه ذلك أجابك بأن هذا مجاز فإذا قيل له: المجاز لا يصار إليه إلا عند تعذر الحقيقة وهي ممكنة هنا أو لقريئة، لا قريئة هنا^(١) سكت أو جادل بالباطل.

وقد يقول قائل: وهل يفعل ذلك عاقل؟ قلت: ذلك ما صنعه كل الفرق المتأولة الذين ينكرون حقائق الأسماء والصفات الإلهية من المعتزلة وغيرهم ممن تأثر بهم من الخلف ولا نبعد بك كثيراً بضرب الأمثال وإنما نقتصد مثلين من القرآن الكريم أحدهما يشبه المثال السابق تماما والآخر له صلة بصلب موضوع الكتاب:

الأول: قوله تعالى: {وجاء ربك والملك صفا صفا} ف قيل في تأويلها: وجاء ربك وقيل غير ذلك من التأويل. ونحو كذلك أولوا قوله تعالى: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر}. فقال بعضهم: يأتيهم الله بظلل. فنفى بذلك حقيقة الإتيان اللائق بالله تعالى بل غلا بعض ذوي الأهواء فقال: "قوله تعالى: «هل ينظرون» حكاية عن اليهود، والمعنى أنهم لا يقبلون دينك إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ليروه جهرة لأن اليهود كانوا مشبهة بجوزون على الله المجيء والذهاب) نقله الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصفات" (ص ٤٤٧ - ٤٤٨) عن الفخر الرازي وأقره.

(١) قرائن المجاز الموجبة للعدول إليه عن الحقيقة ثلاث:

العقلية كقوله تعالى: [وأسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها] أي أهلها. ومنه: [واخفض لهما جناح الذل].

الثانية: الفوقية مثل [يا هامان ابن لي صرحا] أي مر من بيني؛ لأن مثله مما يعرف أنه لا يبني.

الثالثة: نحو [مثل نوره] فإنها دليل على أن الله غير النور.

قال أهل العلم: وأمرة الدعوة الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن انظر: "إيثار الحق على الخلق" (ص ١٦٦ - ١٦٧) للعلامة المرتضى اليماني

فتأمل - هداني الله وإياك - كيف أنكروا مجيء الله الصريح في الآيتين المذكورتين. وهو إنما يكون يوم القيامة كما جاء في تفسير ابن جرير لقوله تعالى: «هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك» فذكر (١٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦) في قوله: {أو يأتي ربك} عن قتادة وابن جريج: يوم القيامة ونحوه عن ابن مسعود وغيره. في " الدر المنثور" (١ / ٢٤١) وانظر كلمة الإمام ابن راهويه في إثبات المجيء في الفقرة الآتية من الكتاب (٢١٣).

فنفي هذا المتأول ببركة التأويل إتيان الله ومجيئه يوم القيامة الثابت في هذه الآيات الكريمة والأحاديث في ذلك أكثر وأطيب، ولم يكتف بهذا بل نسب القول بتجويز المجيء على الله إلى اليهود وأن الآية نزلت في حقهم ضلال وكذب، أما الضلال فواضح من تحريف الآيات المستلزم الطعن في الأئمة الذين يؤمنون بمجيء الله تعالى يوم القيام. وأما الكذب فإن أحداً من العلماء لم يذكر أن الآية نزلت في اليهود بل السياق يدفع ذلك قال الله تعالى: {يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَأَفْئَةٍ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ، فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءتُكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ} (سورة البقرة: ٢٠٨ - ٢١١).

قلت: فأنت ترى أن الخطاب موجه للمؤمنين ولذلك قال ابن جرير في "تفسيره" (٤ / ٢٥٩) لقوله تعالى: {فإن زلتم ..}:

" يعني بذلك جل ثناؤه فإن أخطأتم الحق فضللتم عنه وخالفتم الإسلام وشرائعه من بعد ما جاءتكم حججى وبيانات هداي، واتضح لكم صحة أمر الإسلام بالأدلة التي قطعت عذرکم أيها المؤمنون - فاعلموا أن الله ذو عزة ... "

نعم قد روى ابن جرير (٤ / ٢٥٥) عن عكرمة قوله: "ادخلوا في السلم كافة" قال: نزلت في ثعلبة وعبد الله بن سلام وو ... كلهم من يهود قالوا: يا رسول الله يوم السبت كنا نعظمه فدعنا فلنسبت فيه ... فنزلت".

قلت: وهذا مع أنه في مؤمني اليهود لا يصح إسناده لإرساله، ولو صح لم يجز القول بأنها " نزلت في حق اليهود " لأنها تعني عند الإطلاق كفارهم والواقع خلافه فتأمل هذا رحمتنا الله وإياك، هل تجد في هذه الآيات المصرحة بإتيان الله ومجيئه قرينة من تلك القرائن الثلاث تضطر السامع إلى فهم ذلك على نحو مجيء المخلوق وهذا تشبيهه حقاً اضطهرهم هذا الفهم الخاطئ إلى إنكاره ونسبته إلى اليهود وصاروا إلى التأويل. وكان بوسعهم أن يثبتوا لله تعالى هذه الصفة كما أثبتتها السلف دون تشبيه كما قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} وإلا فهم على ذلك سيتأولون السمع والبصر

أيضا لأن الله تعالى قد أثبت للمخلوق سمعاً وبصراً في القرآن والسنة، فقد يقولون إننا إذا أثبتنا السمع والبصر لله شمهناه بمخلوقاته، وهذا ما فعلته المعتزلة تماماً فإنهم تأولوهما بالعلم تنزيهاً له تعالى عن المشابهة زعموا وبذلك آمنوا بالطرف الأول من الآية [ليس كمثله شيء] ولم يؤمنوا بالطرف الآخر منها {وهو السميع العليم} وأما الأشاعرة وغيرهم من الخلف فقد آمنوا بكل ذلك هنا فجمعوا بين التنزيه والإثبات قائلين: سمعه ليس كسمعنا وبصره ليس كبصرنا. فهذا هو الحق وكان عليهم طرد ذلك في كل ما وصف الله به نفسه فيقال: مجيئه تعالى حق ولكنه ليس كمجئنا، ونزوله إلى السماء الدنيا حق لتواتر الأحاديث بذلك كما يأتي في الكتاب ولكن ليس كنزولنا، وهكذا في كل الصفات ولكنهم لم يفعلوا ذلك مع الأسف في كثير من الصفات منها ما نحن فيه فتأولوه بما سبق أو بغيره ومنها الاستواء

"مختصر العلو" (ص ٢٢ - ٢٥).

إثبات صفة المجيئ والرد على من تأولها

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«لا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا شَبِيهَ وَلَا نَظِيرَ، وَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ، وَلَا تَصِفُوهُ بِالزُّوَالِ، فَإِنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ».

(موضوع).

قال الربيع في مسنده (٢١٧/٣): وبلغنا عن أبان بن [أبي] عياش عن أنس بن مالك قال: خرج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على قوم جلوس، فقال ما أجلسكم؟ فقالوا: نتفكر في الله، فقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: ... فذكره. قلت وهذا موضوع، آفته أبان بن [أبي] عياش، وهو متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - وجملة التفكر قد رويت من طرق أخرى، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة الحسن، ولذلك خرجته في "الصحيحة" (١٧٨٨).

وأما سائر هذا الحديث وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة، وهي من وضع الجهمية والمعتزلة لصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند السلف، ويعبرون عن المجيئ المصريح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالزوال - كما في هذا الحديث -، أو الانتقال - كما يفعل ابن الجوزي وغيره -، ثم يقولون: هذا من صفات المخلوقات، فلا يجوز وصف الله بذلك! والحقيقة أن المجيئ والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا، وهو صفة لله، وصف بها نفسه، نصفه

بها دون تشبيهه ولا تعطيل، {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}، فهم وقعوا حين عبّروا بما تقدم في التشبيه، ففروا منه إلى التعطيل.

"الضعيفة" (١٣/٢/٧٣٤ - ٧٣٥).

الرد على من تأول صفتي الرضا والغضب

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى"]:

فيه رد على المتأولة المعطلة من الأشاعرة وغيرهم الذين قالوا بأن المراد بالبغض والرضى إرادة الإحسان، وليت شعري ما الفرق بين تسليمهم بصفة الإرادة وإنكارهم للصفتين المذكورتين بتأويلهما وهي مثلهما في اتصاف العبد بها أيضاً؟ فهلا قالوا فيهما كما قالوا في الإرادة الإلهية: إنها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد وإن كان كل منهما حقيقة تناسب الموصوف بها. وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله فراجع.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٠ - ١٠١).

إثبات صفة الإرادة والرد على من ردها

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لونٌ حسنٌ، وجلدٌ حسنٌ، ويذهب عني الذي قد قدرني الناس. قال: فمسحه، فذهب عنه قدره، وأعطني لوناً حسناً، وجلداً حسناً، قال: فأني المال أحب إليك، قال: الإبل - أو قال: البقر؛ شك إسحاق؛ إلا أن الأبرص أو الأقرع قال أحدهما: الإبل، وقال الآخر: البقر. قال: فأعطي ناقه عشاءً، فقال: بارك الله لك فيها! قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعرٌ حسنٌ، ويذهب عني هذا الذي قدرني الناس، قال: فمسحه، فذهب عنه، وأعطني شعراً حسناً، قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: البقر، فأعطي بقرةً حاملاً، فقال: بارك الله لك فيها! قال: فأتى الأعمى، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يردّ الله إليّ بصري، فأبصر به الناس، قال: فمسحه، فردّ الله إليه بصره، قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطي شاةً والداً، فأنتج هذان، ووُلد هذا، قال: فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم. قال: ثم إنّه أتى الأبرص في صورته وهيئته،

فقال: رجلٌ مسكين، قد انقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك- بالذي أعطاك اللون الحسن، والجلد الحسن، والمال- بغيراً أتبلِّغ عليه في سفري، فقال:

الحقوقُ كثيرةٌ، فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص، يقذرُك الناس؟! فقيراً فأعطاك الله؟! فقال: إنّما ورثت هذا المال كائناً عن كائناً! فقال: إن كنت كاذباً؛ فصيرك الله إلى ما كنت! قال: وأتى الأقرع في صورته، فقال له مثل ما قال لهذا، وردّ عليه مثل ما رد على هذا، فقال: إن كنت كاذباً؛ فصيرك الله إلى ما كنت! قال: وأتى الأعمى في صورته وهيئته، فقال: رجلٌ مسكين، وابن سبيل، انقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك- بالذي ردّ عليك بصرك- شاءً أتبلِّغ بها في سفري. فقال: قد كنتُ أعمى، فرد الله إلي بصري، فخذ ما شئت، ودع ما شئت، فوالله! لا أجهدك اليوم شيئاً أخذته لله! فقال: أمسك مالك؛ فإنما ابتليتكم، فقد رضي [الله] عنك، وسخط على صاحبيك».

أخرجه مسلم (٢١٣ / ٨ - ٢١٤)، وابن حبان (٣١٤)، والبيهقي (٢١٩ / ٧) كلهم من طريق شيبان بن فروخ: حدثنا همام: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: ... فذكره.

وتابعه عمرو بن عاصم عن همام به.

أخرجه البخاري معلقاً عليه؛ إلا أنه لم يسق منه إلا طرفه الأول.

ووصله برقم (٣٤٦٤) فقال: حدثنا محمد بن إسحاق: حدثنا عمرو بن عاصم به؛ إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما ساقه تحويلاً، فقال عَقِبَهُ: وحدثني محمد: حدثنا عبد الله بن رجاء: أخبرنا همام ... فساقه بتمامه؛ إلا أنه وقع في متنه: "بدا لله عز وجل أن يبتليهم" مكان قوله في الرواية الأولى: "فأراد الله أن يبتليهم".

ولا شك عندي أن هذه أولى من الأخرى لسببين:

الأول: اتفاق ثقتين عليهما- وهما شيبان، وعمرو بن عاصم-

والآخر: أن نسبة: "البداء" لله عز وجل محال، ومما يدل على تحريف التوراة أنه جاء فيها: أنه بدا لله خلق السماوات والأرض! ولذلك؛ تكلف الحافظ ابن حجر بتأويل هذه الجملة المستنكرة بقوله:

"أي: سبق في علم الله، فأراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافياً؛ لأن ذلك محال في حق الله تعالى، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ: "أراد الله أن يبتليهم"، فلعل التغيير فيه من الرواة".

قلت: نقول للحافظ: اجعل (لعل) عند ذلك الكوكب! وقد عرفت اتفاق الثقتين على اللفظ الأول: "أراد الله"؛ فمخالفة عبد الله بن رجاء أقل ما يقال فيها: إنها مرجوحة، لا سيما والحافظ نفسه قد قال في ترجمته من "التقريب": "صدوق يهمل قليلاً".

وإن من عجائب الحافظ- النابعة من أشعريته:- أنه تأول الرواية الأولى عقب ما سبق نقله عنه:

"مع أن في الرواية أيضاً نظراً؛ لأنه لم يزل مريداً!!"

قلت: فليت شعري ماذا يقول الحافظ في الآيات التي فيها نسبة الإرادة إلى الله في القرآن الكريم كمثل قوله: {وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له}، وقوله: {فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما} ونحو ذلك من الآيات الكثيرة؟! هل يقول فيها كما قال في الحديث: "فيها نظر"؟!

فقيح الله عِلْمَ الكلام الذي أودى بكبار العلماء إلى مثل هذا الكلام!.

"الصحيحة" (٧/٣/١٤٧٥ - ١٤٧٨).

إثبات صفة التردد

«إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها، وإن سألتني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته».

لشيخ الإسلام جواباً قيماً على سؤال حول التردد المذكور في هذا الحديث، أنقله هنا بشيء من الاختصار لعزته وأهميته، قال رحمه الله تعالى في "المجموع" (١٢٩/١٨ - ١٣١): "هذا حديث شريف، وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء، وقد رد هذا

الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة التردد! والتحقيق: أن كلام رسوله حق وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة، ولا أفصح ولا أحسن بياناً منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس، وأجهلهم وأسوئهم أدباً، بل يجب تأديبه وتعزيره ويجب أن يصان كلام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن الظنون الباطلة والاعتقادات الفاسدة. ولكن المتردد منا، وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور (فإنه) لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يُوصف به الواحد منا، فإن الله ليس كمثله شيء، ثم هذا باطل (على إطلاقه) فإن الواحد يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفاسد، لا لجمله منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشيب كرهه وكره أن أفارقه ... فاعجب لشيء على البغضاء محبوب.

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي "الصحيح": "حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره" وقال تعالى: {كتب عليكم القتال وهو كره لكم} الآية.

ومن هذا الباب يظهر معنى التردد المذكور في الحديث، فإنه قال: "لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه" فإن العبد الذي هذا حاله صار محبوباً للحق محبباً له، يتقرب إليه أولاً بالفرائض وهو يحبها، ثم اجتهد في النوافل، التي يحبها ويحب فاعلها، فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق.

فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين بقصد اتفاق الإرادة، بحيث يحب ما يحبه محبوبه، ويكره ما يكره محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه. والله سبحانه قد قضى بالموت.

فكل ما قضى به فهو يريده ولا بد منه، فالرب يريد لموته لما سبق به قضاؤه وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده، وهي المساءة التي تحصل له بالموت، فصار الموت مراداً للحق من وجه مكروهاً له من وجه، وهذا حقيقة التردد، وهو أن يكون الشيء الواحد مراداً من وجه مكروهاً من وجه وإن كان لا بد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذي يحبه ويكره مساءته كإرادته لموت الكافر الذي يُبغضه ويريد مساءته."

وقال في مكان آخر (١٠ / ٥٨ - ٥٩): " فبين سبحانه أنه يتردد لأن التردد تعارض إرادتين، فهو سبحانه يحب ما يحب عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت، فهو يكرهه كما قال: " وأنا أكره مساءته " وهو سبحانه قد قضى بالموت فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك تردداً. ثم بين أنه لا بد من وقوع ذلك ".

"الصحيحة" (١٨٣/٤، ١٩١ - ١٩٣).

إثبات صفة النظر والرد على من تأولها

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالفلاة؛ يمنعه من ابن السبيل، ورجل بايع رجلاً بسلعة بعد العصر، فحلف له بالله: لأخذها بكذا وكذا، فصدقه، وهو على غير ذلك، ورجل بايع إماماً؛ لا يبايعه إلا لدنيا؛ فإن أعطاه منها وفياً، وإن لم يعطه منه لم يف».

نقل المعلق على "الإحسان" (!) - مقرأً - تأويل صفتي الكلام والنظر من صفات الله تعالى بالرضا والإعراض، ونحو ذلك!!

وهذا من التأويل المذموم؛ المخالف لعقيدة السلف الصالح، والأصل إمرارها على ظاهرها على الوجه اللائق بعظمة الله وجلاله؛ كما في قوله سبحانه: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}. والموفق هو الله!!

"الصحيحة" (٧/٣ - ١٦٣٦ - ١٦٣٨).

هل يوصف الله تعالى بالمكر

[سئل الشيخ]:

إن الله عز وجل يُخبر عن نفسه فيقول: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} (آل عمران ٥٤) ، فربما يضيق عقل بعض الناس عن فهم هذه الآية على ظاهرها، وبما أننا لسنا بحاجة للتأويل، فكيف يكون الله خير الماكرين؟!

[فأجاب]: المسألة سهلة بفضل الله، وذلك لأننا نستطيع أن نعرف أن المكر - من حيث هو مكر - لا يوصف دائماً وأبداً بأنه شر، كما إنه لا يوصف دائماً وأبداً بأنه خير، فرب كافر يمكر بمسلم، لكن هذا المسلم كَيْسٌ فَطَنٌ ليس مغفلاً ولا غيبياً، فهو متنبه

لمكر خصمه الكافر، فيعامله على نقيض مكره هو، بحيث تكون النتيجة أن هذا المسلم بمكره الحسن قضى على الكافر بمكره السيئ، فهل يقال: إن هذا المسلم حينما مكر بالكافر تعاطى أمراً غير مشروع؟ لا أحد يقول هذا.

ومن السهل أن تفهموا هذه الحقيقة من قوله عليه الصلاة والسلام «الحرب خدعة»^(١) ، فالذي يقال في الخدعة يُقال في المكر تماماً، فمخادعة المسلم لأخيه المسلم حرام، لكن مخادعة المسلم للكافر عدو الله وعدو رسوله هذا ليس حراماً، بل هو واجب، كذلك مكر المسلم بالكافر الذي يريد المكر به -بحيث يبطل هذا المسلم مكر الكافر- هذا مكر حسن، وهذا إنسان وذاك إنسان.

فماذا نقول بالنسبة لرب العالمين القادر العليم الحكيم؟

ها هو يبطل مكر الماكرين جميعاً لذلك قال {وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} ، فحينما وصف ربنا عزوجل نفسه بهذه الصفة؟ قد لفت نظرنا بأن المكر حتى من البشر ليس دائماً، لأنه قال {وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} فهناك ماكر بخير، وماكر بِشَرٍّ، فمن مكر بخير لم يُذم، والله عز وجل كما قال {وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}.

وباختصار أقول: كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك، فإذا توهم الإنسان أمراً لا يليق بالله، فليعلم رأساً أنه مخطئ، فهذه الآية هي مدح لله عز وجل، وليس فيها أي شيء لا يجوز نسبته إلى الله تبارك وتعالى.

"كيف يجب علينا أن نفسر القرآن" (ص ١٩ - ٢١).

جملة مما ثبت لله تعالى من الصفات الذاتية العقلية والخيرية

إثبات صفة النفس والتقرب وغيرهما لله تعالى وبيان خطأ من أولهما

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يقول الله أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منهم، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيتته هرولة».

(صحيح).

(١) "البخاري" (٣٠٣٠)، -، "مسلم" (١٧٤٠).

قلت: اشتهر عند المتأخرين من علماء الكلام - خلافاً للسلف - تأويل هذه الصفات المذكورة في هذا الحديث من (النفس) و (التقرب) و ... وما ذلك إلا لضيق عطيمهم، وكثرة تأثرهم بشبهات المعتزلة وأمثالهم من أهل الأهواء والبدع فلا يكاد أحدهم يَطْرُقُ سَمْعَهُ هذه الصفات إلا كان السابق إلى قلوبهم أنها كصفات المخلوقات، فيقعون في التشبيه، ثم يفرون منه إلى التأويل ابتغاء التنزيه بزعمهم، ولو أنهم تَلَقَّوْهَا حين سماعها مستحضرين قوله تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» لما ركنوا إلى التأويل، ولأمنوا بحقائقها على ما يليق به تعالى، شأنهم في ذلك شأنهم في إيمانهم بصفتي السمع والبصر وغيرهما من صفاته عز وجل، مع تنزيهه عن مشابهته للحوادث، لو فعلوا ذلك هنا لاستراحوا وأراحوا، ولنجوا من تناقضهم في إيمانهم برهيم وصفاته، فاللهم هداك. وراجع إن شئت التوسع في هذا كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله تعالى.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢/ ٦١٠).

إثبات صفة الساق لله تعالى

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال «يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم قياماً أربعين سنة، شاخصة أبصارهم ينتظرون فصل القضاء.

قال: وينزل الله عز وجل في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي، ثم ينادي مناد: أيها الناس ألم ترضوا من ربكم الذي خلقكم ورزقكم وأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً أن يولي كل أناس منكم ما كانوا يتولون، ويعبدون في الدنيا، أليس ذلك عدلاً من ربكم؟ قالوا: بلى فينطلق كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ويتولون في الدنيا، قال: فينطلقون ويمثل لهم أشباه ما كانوا يعبدون، فمنهم من ينطلق إلى الشمس، ومنهم من ينطلق إلى القمر والأوثان من الحجارة وأشباه ما كانوا يعبدون.

قال: ويمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان عيسى، ويمثل لمن كان يعبد عزيزاً شيطان عزيز، ويبقى محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - وأمه، قال: فيتمثل الرب تبارك وتعالى فيأتيهم فيقول: ما لكم لا تنطلقون كما انطلق الناس؟ قال: فيقولون إن لنا إلهاً ما رأيناه بعد. فيقول: هل تعرفونه إن رأيتموه، فيقولون: إن بيننا وبينه علامة إذا رأيناها عرفناه.

قال: فيقول ما هي؟ فيقولون: يكشف عن ساقه فعند ذلك يكشف عن ساقه، فيخر كل من كان لظهره طبق ساجداً ويبقى قوم ظهورهم كصيافي البقر يريدون السجود فلا يستطيعون، وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون ... الحديث.

(صحيح).

فيه إشارة إلى قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ، خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا ...} الآية، وبيان أن الساق فيها إنما هو ساق الله جل جلاله، ففيه رد صريح على من يتأوله بغير ما صرح به هذا الحديث وغيره مما كنت خرجته في الصحيحة (٥٨٣ و ٥٨٤).

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١٢٩٦/٣).

صفة الساق

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً».

أما سويد بن سعيد "أحد رواة الحديث"، فهو وإن كان فيه ضعف من قبيل حفظه فلا يضره ذلك هنا؛ لأنه متابع من طرق أخرى عن زيد كما سمعت ورأيت.

ومثل ذلك يقال عن سعيد بن أبي هلال، فقد تابعه حفص بن ميسرة وهشام بن سعد وعبد الرحمن بن إسحاق، فاتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث يجعله في منجاة من النقد عند من ينصف. نعم لقد اختلف في حرف منه، فقال الأول: "عن ساقه" وقال الآخرون: "عن ساق".

والنفس إلى رواية هؤلاء أميل ولذلك قال الحافظ في "الفتح" (٥٣٩ / ٨) بعد أن ذكره باللفظ الأول: "فأخرجها الإسماعيلي كذلك. ثم قال: في قوله "عن ساقه" نكرة. ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: يكشف عن ساق. قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقها لفظ القرآن في الجملة لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك ليس كمثله شيء".

قلت: نعم ليس كمثله شيء ولكن لا يلزم من إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً، كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه، فكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات وهي حق ثابت، فكذلك صفاته تعالى لا تشبه الصفات وهي أيضاً حقائق ثابتة تتناسب مع جلال الله وعظمته وتزيهه، فلا محذور من نسبة الساق إلى الله تعالى إذا ثبت ذلك في الشرع وأنا وإن كنت أرى من حيث الرواية أن لفظ " ساق " أصح من لفظ " ساقه " فإنه لا فرق بينهما عندي من حيث الدراية لأن سياق الحديث يدل على أن المعنى هو ساق الله تبارك وتعالى وأصرح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ: " هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها؟

فيقولون: نعم الساق، فيكشف عن ساق ... "

قلت: فهذا صريح أو كالصريح بأن المعنى إنما هو ساق ذي الجلالة تبارك وتعالى.

فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حين كان يقول: " عن ساقه "، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق. وأن مما يؤكد صحة الحديث في الجملة ذلك الشاهد عن ابن مسعود الذي ذكره البيهقي مرفوعاً وإن لم أكن وقفت عليه الآن مرفوعاً وقد أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد " (ص ١١٥) من طريق أبي الزعراء قال: " ذكروا الدجال عند عبد الله، قال: تفترقون أيها الناس عند خروجه ثلاث فرق ... فذكر الحديث بطوله: وقال: ثم يتمثل الله للخلق، فيقول:

هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: سبحانه إذا اعترف لنا عرفناه فعند ذلك يكشف عن ساق، فلا يبقى مؤمن ولا مؤمنة إلا خر لله ساجداً."

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الزعراء واسمه عبد الله ابن هانئ الأزدي وقد وثقه ابن سعد وابن حبان والعجلي ولم يرو عنه غير ابن أخته سلمة ابن كهيل. ووجدت للحديث شاهداً آخر مرفوعاً، وهو نص في الخلاف السابق في " الساق " وإسناده قوي، فأحببت أن أسوقه إلى القراء لعزته وصراحته وهو: " إذا جمع الله العباد بصعيد واحد نادى مناد: يلحق كل قوم بما كانوا يعبدون ويبقى الناس على حالهم، فيأتيهم فيقول: ما بال الناس ذهبوا وأنتم ههنا؟ فيقولون: ننتظر إلهنا، فيقول: هل تعرفونه؟ فيقولون: إذا تعرف إلينا عرفناه فيكشف لهم عن ساقه، فيقعون سجداً وذلك قول الله تعالى: {يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون} ويبقى كل منافق، فلا يستطيع أن يسجد، ثم يقودهم إلى الجنة."

"الصحيحة" (٢/١٢٥، ١٢٧ - ١٢٩).

كشفت الله تعالى عن ساقه يوم القيامة

[جاء في آخر حديث عبد الله بن عمرو في علامات الساعة الذي أوله قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يخرج الدجال فيمكث أربعين» أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال:] «فذلك يوم يجعل الولدان شيبا وذلك يوم يكشف عن ساق».

رواه مسلم.

أي يوم القيامة يوم كرب وشدة، يوم يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، دون المرئين ... والقسم الأخير يشير إلى الآيتين: {كيف تتقون إن كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا} (المزمل-١٧) وقوله تعالى: {يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون} (القلم-٤٢).

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/ ١٥٢٩).

الإيمان بأن الله يضع السموات على إصبع والأرض على إصبع ...

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمَسِكُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالنَّارَ عَلَى إصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْرُجُنَّ فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ ثُمَّ قَرَأَ {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}.

فيه رد على بعض المتكلمين الذين زعموا أن ضحكته - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يكن تصديقا للخبر وإنما رداً عليه، فإن الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، لا سيما إذا كان الشاهد صحابياً، بله ابن مسعود؟ والحقيقة أن تخطئة ابن مسعود في قوله هذا "تصديقاً له" هو من شؤم التأويل الذي أودي بأهله إلى إنكار كثير من صفات رب العالمين باسم التنزيه زعموا، فليس غريباً إذن أن يؤدي بهم إلى تخطئة الصحابي وعدم تصديقه في هذا القول الذي لازمه عندهم أنه إيمان بالتجسيم، ومعنى ذلك أن ابن مسعود مجسم عندهم! فالله المستعان.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٥٧١).

ذكر ما لا يُوصف الله تعالى به

نسبة البداء إلى الله محال

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لونٌ حسنٌ، وجلدٌ حسنٌ، ويذهب عني الذي قد قذرتني الناس. قال: فمسحه، فذهب عنه قذره، وأعطني لوناً حسناً، وجلداً حسناً. قال: فأني المال أحب إليك، قال: الإبل - أو قال: البقر؛ شك إسحاق؛ إلا أن الأبرص أو الأقرع قال أحدهما: الإبل، وقال الآخر: البقر. قال: فأعطني ناقه عشاءً، فقال: بارك الله لك فيها! قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعرٌ حسنٌ، ويذهب عني هذا الذي قذرتني الناس، قال: فمسحه، فذهب عنه، وأعطني شعراً حسناً، قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: البقر، فأعطني بقرةً حاملاً، فقال: بارك الله لك فيها! قال:

فأتى الأعمى، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يردَّ الله إليَّ بصري، فأبصر به الناس، قال: فمسحه، فردَّ الله إليه بصره، قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطني شاةً والدأ، فأنج هذان، وولد هذا، قال: فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم. قال: ثم إنَّه أتى الأبرص في صورته وهيئته، فقال: رجلٌ مسكين، قد انقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك - بالذي أعطاك اللون الحسن، والجلد الحسن، والمال - بغيراً أتبلغ عليه في سفري، فقال: الحقوق كثيرة، فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص، يقدرك الناس؟! فقيراً فأعطاك الله؟! فقال: إنَّما ورثت هذا المال كبراً عن كابر! فقال: إن كنت كاذباً؛ فصيرك الله إلى ما كنت! قال: وأتى الأقرع في صورته، فقال له مثل ما قال لهذا، وردَّ عليه مثل ما رد على هذا، فقال: إن كنت كاذباً؛ فصيرك الله إلى ما كنت! قال: وأتى الأعمى في صورته وهيئته، فقال: رجلٌ مسكين، وابن سبيل، انقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك - بالذي ردَّ عليك بصرك - شاةً أتبلغ بها في سفري. فقال: قد كنتُ أعمى، فردَّ الله إليَّ بصري، فخذ ما شئت، ودع ما شئت، فوالله! لا أجهدك اليوم شيئاً أخذته لله! فقال: أمسك مالك؛ فإنما ابتليتكم، فقد رضي [الله] عنك، وسخط على صاحبيك».

أخرجه مسلم (٨/ ٢١٣ - ٢١٤)، وابن حبان (٣١٤)، والبيهقي (٧/ ٢١٩) كلهم من طريق شيبان بن فروخ: حدثنا همام: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: حدثني

عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: ... فذكره.

وتابعه عمرو بن عاصم عن همام به.

أخرجه البخاري معلقاً عليه؛ إلا أنه لم يسق منه إلا طرفه الأول.

ووصله برقم (٣٤٦٤) فقال: حدثنا محمد بن إسحاق: حدثنا عمرو بن عاصم به؛ إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما ساقه تحويلاً، فقال عقبه: وحدثني محمد: حدثنا عبد الله بن رجاء: أخبرنا همام ... فساقه بتمامه؛ إلا أنه وقع في متنه: "بدا لله عز وجل أن يبتليهم" مكان قوله في الرواية الأولى: "فأراد الله أن يبتليهم".

ولا شك عندي أن هذه أولى من الأخرى لسببين:

الأول: اتفاق ثقتين عليها- وهما شيبان، وعمرو بن عاصم-

والآخر: أن نسبة: "البداء" لله عز وجل محال، ومما يدل على تحريف التوراة أنه جاء فيها: أنه بدا لله خلق السماوات والأرض! ولذلك؛ تكلف الحافظ ابن حجر بتأويل هذه الجملة المستنكرة بقوله:

"أي: سبق في علم الله، فأراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافياً؛ لأن ذلك محال في حق الله تعالى، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ:

"أراد الله أن يبتليهم"، فلعل التغيير فيه من الرواة".

قلت: نقول للحافظ: اجعل (لعل) عند ذاك الكوكب! وقد عرفت اتفاق الثقتين على اللفظ الأول: "أراد الله"؛ فمخالفة عبد الله بن رجاء أقل ما يقال فيها: إنها مرجوحة، لا سيما والحافظ نفسه قد قال في ترجمته من "التقريب":

"صدوق يهمل قليلاً".

"الصحيحة" (٧/٣/١٤٧٥ - ١٤٧٨).

بطلان نسبة الاستراحة لله تعالى

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله عز وجل لما قضى خلقه استلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى وقال:
لا ينبغي لأحد من خلقه أن يفعل هذا».

(منكر جداً).

الحديث يستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك.

وأنا أعتقد أن أصل هذا الحديث من الإسرائيليات وقد رأيت في كلام أبي نصر الغازي أنه روي عن كعب الأخبار، فهذا يؤيد ما ذكرته، وذكر أبو نصر أيضاً أنه روي موقوفاً عن عبد الله بن عباس وكعب بن عجرة، فكأنهما تلقياه - إن صح عنهما - عن كعب كما هو الشأن في كثير من الإسرائيليات، ثم وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.

وجملة القول أن هذا الحديث منكر جداً عندي، ولقد قفَّ شعري منه حين وقفت عليه ...

"الضعيفة" (١٧٧/٢ - ١٧٨).

هل يوصف الله تعالى بالقعود؟

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو"]:

(إن) رواية الأحاديث الضعيفة من بعض المحدثين هو مما يعاب عليهم من قبل المخالفين لهم وإن كان هؤلاء يفعلون ما هو أسوأ من ذلك كما أوضحه شيخ الإسلام ... ، ومن أشهر من أخذ ذلك عليهم في هذا العصر ويتخذ حجة في تسخيفهم وتضليلهم الشيخ الكوثري المعروف بعدائه الشديد لأهل السنة والحديث، ونبزه إياهم بلقب الحشوية والمجسمة، وهو في ذلك ظالم لهم مفتر، ولكن - والحق يقال - قد يجد أحياناً في ما يرويه بعضهم من الأحاديث والآثار ما يُدعم به فريته مثل الحديث المروي في تفسير قوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} قال: «يجلسني على العرش». رواه المصنف - أي الذهبي في "العلو" - (ص ٧٤ - ٧٥) عن ابن مسعود مرفوعاً وضعفه جداً بقوله: "مرسله الأحمر متروك الحديث"، ورواه (ص ٩٩) عن ابن عباس مثله موقوفاً. وقال: "إسناده ساقط، وعمر بن مدرك الرازي متروك وهذا مشهور من قول مجاهد ويروي مرفوعاً، وهو باطل".

وقد خرجت الحديثين في (الضعيفة) (٨٧١).

وقال في ترجمة محمد بن مصعب العابد ما يأتي:

" فأما قضية قعود نبينا على العرش فلم يثبت في ذلك نص بل في الباب حديث واه، وما فسر به مجاهد الآية كما ذكرناه."

قلت: ولو أن المصنف رحمه الله تعالى وقف عند هذا البيان الواضح في أنه ليس في الباب نص ملزم للأخذ به لكان قد أحسن وسد بذلك الطريق على أهل الأهواء أن يتخذوا ذلك ذريعة للطعن في أهل السنة والحديث كما فعل الكوثري هنا بالذات في مقدمته لكتاب " تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري " (ص ٦٤) فقد قال فيهم بعد أن نبههم بلقب الحشوية - أسوة بسلفه من الجهمية - وغيرهم:

"ويقولون في الله مالا يُجوزُه الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له (تعالى) والنقلَة (ويعني بهما النزول) والحد والجهة (يعني العلو) والقعود والإقعاد). فيعني هذا الذي نحن في صدد بيان عدم ثبوته.

أقول: لو أن المؤلف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن، ولكنه لم يقنع بذلك بل سَوَّدَ أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتى بالتسليم بأثر مجاهد في تفسير قوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا} قال: يجلسه أو يُقَعِدُه على العرش. بل قال بعضهم: " أنا منكر على كل من رد هذا الحديث وهو عندي رجل سوء متهم " بل ذُكر عن الإمام أحمد أنه قال: هذا تلقته العلماء بقبول، إلى غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدمة. وذكر في (مختصره) المسمى بـ (الذهبية) أسماء جمع آخرين من المحدثين سلّموا بهذا الأثر ولم يتعقبهم بشيء هناك. وأما هنا فموقفه مضطرب أشد الاضطراب فيبينما تراه؛ يقول في آخر ترجمة محمد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص ١٢٦):

" فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الفكر بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر... "

فأنت إذا أمعنت النظر في قوله هذا ظننت أنه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ويلزمه ذلك ولا يتردد فيه ولكنك ستفاجأ بقوله (ص ١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرمانى:

"وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيد البشر ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف... "

ثم ذكر أشخاصاً آخرين ممن سَلَّموا بهذا الأثر غير من تقدم فإذا أنت فرغت من قراءة هذا قلت: لقد رجعت إلى التسليم به لأنه قال: إنه لا يقال إلا بتوقيف ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور:

"ولكن ثبت في "الصحيح" أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبيينا - صلى الله عليه وآله وسلم -".

قلت: وهذا هو الحق في تفسير المقام المحمود دون شك ولا ريب للأحاديث التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى وهو الذي صححه الإمام ابن جرير في "تفسيره" (٩٩ / ١٥) ثم القرطبي (٣٠٩ / ١٠) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره وساق الأحاديث المشار إليها، بل هو الثابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير. وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر فقد ذكر المؤلف (ص ١٢٥) أنه "روي عن ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وأبي يحيى القتات وجابر بن يزيد". قلت: والأولان مختلطان والأخران ضعيفان بل الأخير متروك متهم.

ولست أدري ما الذي منع المصنف - عفا الله عنه - من الاستقرار على هذا القول وعلى جزمه بأن هذا الأثر منكر كما تقدم عنه فإنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل، وهذا يسلتزم نسبة الاستقرار عليه لله تعالى وهذا مما لم يرد فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز وجل، ولذلك ترى المؤلف رحمه الله أنكر على من قال ممن جاء بعد القرون الثلاثة: إن الله استوى استواءً استقراراً "كما تراه في ترجمة (١٤٠) - أبو أحمد القصاب). وصرح في ترجمة (١٦١ - البغوي) أنه لا يعجبه تفسير "استوى" بـ "استقر".

[إلى أن قال - رحمه الله -]:

فكنت أحب له [أي: للذهبي] رحمه الله أن لا يتردد في إنكار نسبة القعود إلى الله تعالى وإقعاده محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - على عرشه ما دام أنه لم يأت به نص ملزم عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، ومعناه ليس له شاهد في السنة، ومعناه ولفظه لم يتوارد على السنة الأئمة وهذا هو الذي يدل عليه بعض كلماته المتقدمة حول هذا الأثر، ولكنه لما رأى كثيراً من علماء الحديث أقروه لم يجرؤ على التزام التصريح بالإنكار، وإنما تارة وتارة والله تعالى يغفر لنا وله.

ومن العجيب حقاً أن يعتمد هذا الأثر الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى؛ فإنه نقل كلام القاضي أبي يعلى فيه وبعض أسماء القائلين به ثم قال ابن القيم رحمه الله: "

قلت: وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير، وهو قول أبي الحسن الدارقطني ومن شعره فيه " .

ثم ذكره المصنف فيما يأتي في ترجمة (١٣٤ - الدارقطني) وزاد بيتاً رابعاً لعل المصنف تعمد حذفه:

" ولا تنكروا أنه قاعد ولا تنكروا أنه يقعه "

قلت: وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد بل صح عنه ما يخالفه كما تقدم. وما عزاه للدارقطني لا يصح إسناده كما بيناه في " الأحاديث الضعيفة " (٨٧٠) وأشارت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية. وجعل ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر؛ لأن كلامه في " التفسير " يدور على إمكان وقوع ذلك كما سبق لا أنه وقع وتحقق ولذلك قال الإمام القرطبي في " تفسيره " (٣١١/١٠):

" وعَضِدَ الطبري جواز ذلك بشطط من القول، وهو لا يخرج إلا على تल्प في المعنى وفيه بعد ولا ينكر مع ذلك أن يروى، والعلم يتأوله "

ثم بين وجه تأويله بما لا حاجة بنا إلى ذكره والنظر فيه ما دام أنه أثر غير مرفوع، ولو افترض أنه في حكم المرفوع فهو في حكم المرسل الذي لا يحتج به في الفروع فضلاً عن الأصول كما ذكرت ذلك أو نحوه فيما يأتي - أي كتاب " مختصر العلو - من التعليق على قولة بعضهم: " ولا نتكلم في حديث فيه فضيلة للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بشيء " التعليق (٢٦٥).

ولعل المصنف رحمه الله تعالى يشير إلى ذلك بقوله في ترجمة (١٦٥ - القاضي العلامة أبو بكر بن العربي) وقد نقل عنه القول بهذا القعود معه على العرش: قال:

" وما علمت للقاضي مستنداً في قوله هذا سوى قول مجاهد "

وخلاصة القول: إن قول مجاهد هذا - وإن صح عنه - لا يجوز أن يتخذ ديناً وعقيدةً ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة، فيا ليت المصنف إذ ذكره عنده [أي في كتابه] جَزَمَ برده وعدم صلاحيته للاحتجاج به، ولم يتردد فيه فإنه هو اللائق به وبتورعه ...

" مختصر العلو " (ص ١٤ - ٢٠).

هل يوصف الله تعالى بالقعود على العرش؟

أقول: إن مما ينكر في هذا الباب "أي باب الغلو في الإثبات بإثبات ما لا يصح" ما رواه أبو محمد الدشتي في "إثبات الحد" (١٤٤ / ١ - ٢) من طريق أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش: أنشدنا أبو طالب محمد بن علي الحربي: أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله قال:

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى نسنده

فأما حديث بإقعاده ... على العرش فلا نجده

أمرؤ الحديث على وجهه ... ولا تُدخلوا فيه ما يُفسده

ولا تنكروا أنه قاعد ... ولا تجحدوا أنه يقعه

فهذا إسناد لا يصح، من أجل أبي العز هذا، فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من "الشذرات" (٧٨ / ٤) وقال: "قال عبد الوهاب الأنماطي: كان مغلطاً".

وأما شيخه أبو طالب وهو العشاري فقد أورده في وفيات سنة (٤٥١) وقال (٣ / ٢٨٩): "كان صالحاً خيراً عالماً زاهداً".

فاعلم أن إقعاده - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش ليس فيه إلا ... الحديث الباطل "وهو ما يروى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «يجلسني على العرش» تفسيراً لقوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً}، وأما قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يصح، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى. وقد وقفت فيه على حديثين، أنا ذاكرهما لبيان حالهما:

- «إن كرسية وسع السماوات والأرض، وإنه يقعد عليه، ما يفضل منه مقدار أربع أصابع - ثم قال بأصابعه فجمعها - وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد إذا ركب من ثقله».

(منكر ...).

«يقول الله عز وجل للعلماء يوم القيامة إذا قعد على كرسية لقضاء عبادي: إني لم أجعل علمي وحكمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم، على ما كان فيكم، ولا أبالي».

موضوع بهذا التمام.

وفيه لفظة منكرة جداً وهي قعود الله تبارك وتعالى على الكرسي، ولا أعرف هذه اللفظة في حديث صحيح، وخاصة أحاديث النزول وهي كثيرة جداً بل وهي متواترة كما قطع بذلك الحافظ الذهبي في "العلو" (ص ٥٣، ٥٩)، وذكر أنه ألف في ذلك جزءاً.

"الضعيفة" (٢/٢٥٧ - ٢٥٨).

هل يقعد الله تعالى على العرش فيفضل منه مقدار أربع أصابع؟

[روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع - ثم قال بأصابعه فجمعها -؛ وإن له أطيماً كأطيئ الرجل الجديد إذا ركب؛ من ثقله».

(منكر).

وبهذا أعله شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموعة الفتاوى" (١٦/٤٣٤ - ٤٣٦)؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يروها بعض المؤلفين في الصفات، كعبد الرحمن بن منده وغيره، فقال:

"ومن ذلك: حديث عبد الله بن خليفة المشهور الذي يرويه عن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وقد رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في "المختارة". وطائفة من أهل الحديث تردده لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم، لكن أكثر أهل السنة قبلوه.

ورواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدث به وكيع. لكن كثير ممن رواه رووه بقوله: «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع»؛ فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع.

واعتقد القاضي وابن الزاغوني صحة هذا اللفظ، فأمرؤه، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، وذكر عن أيمن العائذ أنه قال: هو موضع جلوس محمد - صلى الله عليه وسلم - (!) .

"الضعيفة" (١٠/٢/٧٢٨، ٧٣٠).

نفي صفة الجلوس لله تعالى وبين الجنة والنار

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله عزَّ وجلَّ يَجْلِسُ يوم القيامة على القنطرة الوسطى بين الجنة والنار ... وذكر حديثاً طويلاً».

(منكر).

أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٢١)، وعنه ابن الجوزي (١/ ١٣٧) من طريق هشام بن عمار قال: حدثنا صدقة بن خالد قال: حدثنا عثمان ابن أبي العاتكة أبو حفص عن سليمان بن حبيب المحاربي (الأصل: المحارمي!) عن أبي أمامة مرفوعاً. أورده في: ترجمة عثمان هذا، وقال: "لا يُتابع عليه".

وأعله ابن الجوزي بقول ابن معين المتقدم في الحديث الذي قبله: "ليس بشيء". وهذا لا يستلزم أن يُورده في "الموضوعات"، فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى، وبين الجنة والنار!! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة. فمتنه حري بالوضع.

"الضعيفة" (١٢/ ٢/ ٩٥٠ - ٩٥١).

هل ينسب المكان لله تعالى؟

نسبة المكان إلى الله تعالى مما لم يرد في الكتاب والسنة، ولا في أقوال الصحابة وسلف الأمة، واللائق بنهجهم أن لا ننسبه إليه تعالى خشية أن يُؤهم ما لا يليق به عز وجل.

"مختصر العلو" (ص ٢١٣).

هل ينسب الشر لله تعالى؟

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا قام إلى الصلاة وفي رواية: كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين، إن صلواتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا

يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ...» رواه مسلم.

أي لا ينسب الشر إليه تعالى؛ لأنه ليس من فعله عز وجل، بل أفعاله كلها خير؛ لأنها دائرة بين العدل والفضل والحكمة. وتمام هذا البحث الهام، راجعه في كتاب: "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل" لابن القيم رحمه الله تعالى.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (١/٢٥٧).

[عَلَّقَ الشيخ على قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في دعاء الاستفتاح: «والشر ليس إليك» قائلاً:]

أي: لا ينسب الشر إلى الله تعالى؛ لأنه ليس في فعله تعالى شر؛ بل أفعاله عز وجل كلها خير؛ لأنها دائرة بين العدل والفضل والحكمة، وهو كله خير لا شر فيه، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه تعالى.

قال ابن القيم رحمه الله:

هو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير محله، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها؛ وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أن الشر ليس إليه ... (قال:) فإن قلت: فلم خلقه وهو شر؟ قلت: خلقه له، وفعله خير لا شر، فإن الخلق والفعل قائم به سبحانه، والشر يستحيل قيامه واتصافه به، وما كان في المخلوق من شر فلعدم إضافته ونسبته إليه والفعل والخلق يضاف إليه فكان خيراً.

وتمام هذا البحث الخطير وتحقيقه في كتابه "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل"؛ فراجعه (ص ١٧٨ - ٢٠٦).

"أصل صفة الصلاة" (١/١٤٨ - ٢٤٩).

معنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «الشر ليس إليك»

[نقل الشيخ كلاماً في تفسير هذه العبارة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مقررأ إياه؛ يقول ابن تيمية:]

"أَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، نَفْعُهَا وَضَرُّهَا، كُلُّهَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَبَارَادَتِهِ وَتَقْدِيرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، فَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ أَجُوبَةً: "

أحدها: وهو أشهرها؛ قاله النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ وَالْأَيْمَّةُ بَعْدَهُ - أَنْ مَعْنَاهُ: وَالشَّرُّ لَا يُتَقَرَّبُ بِهِ "إِلَيْكَ".

والثاني: لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ، إِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ.

والثالث: لَا يُضَافُ إِلَيْكَ أَدْبًا، فَلَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الشَّرِّ، وَإِنْ كَانَ خَالِقَهُ، كَمَا لَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الْخَنَازِيرِ، وَإِنْ كَانَ خَالِقَهَا.

والرابع: لَيْسَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَكْمَتِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَخْلُقُ شَيْئًا عَبَثًا.

"تحقيق الكلم الطيب" (ص ١٠٠).

هل ينسب الظلم إلى الله تعالى

[نقل الشيخ كلام شارح الطحاوية على قول الماتن: "وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبد" مقررًا إياه فقال]:

قال الشارح (ص ٤٤٨):

الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم؛ فإن ذلك تمثيل لله بخلقه وقياس له عليهم، وهو الرب الغني القادر وهم العباد الفقراء المقهورون، وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم، بل كل ما كان ممكناً فهو منه لو فعله عدل؛ إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك فإن قوله تعالى: {ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً} (طه: ١١٢) وقوله تعالى: {ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد} (ق: ٧٦) وقوله تعالى: {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين} (الزخرف: ٧٦) وقوله تعالى: {ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً} (الكهف: ٤٩) وقوله تعالى: {اليوم تجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب} (غافر: ١٧) يدل على نقيض هذا القول. ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله:

«يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» فهذا دل على شيئين: أحدهما أنه حرّم على نفسه الظلم والممتنع لا يوصف بذلك. الثاني: أنه أخبر أنه حرّمه على نفسه كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور مني والله ليس كذلك، فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة وحرّم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرّم على نفسه ما هو قادر عليه لا ما هو ممتنع عليه.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٩٧ - ٩٩).

إضافة الممل للهِ تعالى

كان [- صلى الله عليه وآله وسلم -] يقول: «خذوا من العمل ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل حتى تملوا، وكان أحب الصلاة إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ما دووم عليها».

(صحيح).

[نقل الشيخ كلام النووي على الحديث ولم يُعلّق عليه فقال]:

قوله: «خذوا من العمل ما تطيقون» أي: تطيقون الدوام عليه بلا ضرر، وقوله: «فإن الله لا يمل»؛ قال الإمام النووي: «الممل والسامة بالمعنى المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى، فيجب تأويله، فقال المحققون: معناه لا يعاملكم معاملة الممل، فيقطع عنكم ثوابه وفضله ورحمته حتى تقطعوا عملكم، وقيل: لا يمل إذا مللتم، وحتى بمعنى: «حين»

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/ ٤٤٠).

إضافة الظل إلى الله تعالى

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، والشاب نشأ في عبادة الله عز وجل، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه».

(صحيح).

إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك، وكُلُّ ظل فهو لله وملكه وخلقه وسلطانه، والمراد هنا ظل العرش كما جاء في حديث آخر مبيناً، والمراد باليوم يوم القيامة، إذا قام الناس لرب العالمين، ودنت منهم الشمس، واشتد عليهم حرها، وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لشيء، إلا العرش.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٣٨٦).

إضافة المرض إلى الله عزوجل

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده.

يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي.

يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب وكيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي».

(صحيح).

قال النووي في شرح مسلم: قال العلماء: إنما أضاف المرض إليه سبحانه وتعالى - والمراد العبد - تشريفاً للعبد وتقريباً له، قالوا: ومعنى «وجدتني عنده» أي: وجد ثوابي وكرامتي، ويدل عليه قوله تعالى في تمام الحديث: «لو أطعمته لوجدت ذلك عندي»، «لو سقيته لوجدت ذلك عندي»؛ أي: ثوابه، والله أعلم.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٤٠٧).

هل ثبتت إضافة الدار لله تعالى؟

[جاء في رواية البخاري لحديث الشفاعة الطويل عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال]:

فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ثم يقول ارفع محمد، وقل يُسمع، واشفع تُشَفَّع، وسل تعط ... الحديث.

أنا في شك كبير في ثبوت ذكر "الدار" في هذا الحديث؛ لأنه قد رواه جمع من الثقات عن قتادة به، بدون هذه الزيادة "ثم دلل على عدم ثبوتها".

"مختصر صحيح البخاري" (٣٥٤/٤).

الحجر الأسود يمين الله في الأرض

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«الحجر الأسود يمين الله في الأرض يصفح بها عباده». (منكر).

وإذا عرفت ذلك "أي: كون الحديث منكراً"، فمن العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب في "ذيل الطبقات" (٧/١٧٤ - ١٧٥) ويتأول ما روي عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: "الحجر الأسود يمين الله حقيقة"، بأن المراد بيمينه أنه محل الاستلام والتقبيل، وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة وليس مجازاً، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً، وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى.

"الضعيفة" (١/٣٩٠، ٣٩٢).

معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إني أجد نفسَ الرحمن من هنا» يشير إلى اليمن

يبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يذهب إلى ثبوت الحديث، فقد رأيتُه سُئل عن حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض»، وعن هذا الحديث في "مجموع الفتاوى" (٦/٣٩٧، ٣٩٨)؛ فضعف الأول، دون هذا، وقال مبيناً معناه، وأنه ظاهر فيه؛ فقال:

"فقوله في: "اليمن" يبين مقصود الحديث؛ فإنه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يظن ذلك، ولكن منها جاء الذين يحبهم ويحبونه، الذين قال فيهم: {من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه}؛ وقد روي أنه لما نزلت هذه الآية؛ سئل عن هؤلاء؛ فذكر أنهم قوم أبي موسى الأشعري. وجاءت الأحاديث الصحيحة، مثل قوله: "أتاكم أهل اليمن، أرق قلوباً، وألين أفئدة، الإيمان يمان،

والحكمة يمانية " .وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فهم نَفَسَ الرحمن عن المؤمنين الكربات، ومن خصص ذلك بأويس؛ فقد أبعده".

قلت: وعلى هذا المعنى فليس الحديث من أحاديث الصفات، ولذلك لم يورده الحافظ الذهبي في جملة أحاديثها في كتابه "العلو" الذي كنت اختصرته، وهو مطبوع، خلافاً للشيخ زاهد الكوثري الذي غمز من صحته كما تقدم مع الرد عليه، ولذلك كَذَّب ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الغزالي عن بعض الحنابلة أن الإمام أحمد لم يتأول إلا ثلاثة أشياء؛ منها هذا الحديث، فقال (٣٩٨/٥):

"فهذه الحكاية كذب على أحمد، لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يُعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه، وهذا الحنبلي مجهول لا يعرف".

ثم رأيت ابن الأثير قد أورد الحديث في مادة (نفس) من "النهاية"، وقال: "قيل: عني به الأنصار؛ لأن الله نَفَسَ بهم الكُرب عن المؤمنين، وهم يمانون؛ لأنهم من الأزد، قال الأزهري: (النفس) في الحديث اسم وضع موضع المصدر الحقيقي من: نَفَسَ يُنَفَسُ تنفيساً ونفساً)، كما يقال: (فرج يفرج تفرجاً وفرجاً)؛ كأنه قال: أجد تنفيس ربكم من قبَل اليمن".

"الصحيحة" (١٠٩٩/٢/٧، ١١٠١-١١٠٢).

مسائل تعلق بالأسماء والصفات

جواز الحلف بصفات الله تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «يؤتى بأشد الناس كان بلاء في الدنيا من أهل الجنة، فيقول أصبغوه صبغة الجنة، فيصبغونه فيها صبغة، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم هل رأيت بؤساً قط أو شيئاً تكرهه؟ فيقول: لا وعزتك ما رأيت شيئاً أكرهه قط، ثم يؤتى بأنعم الناس كان في الدنيا من أهل النار فيقول: أصبغوه فيها صبغة، فيقول: يا ابن آدم هل رأيت خيراً قط قررة عين قط؟ فيقول: لا وعزتك ما رأيت خيراً قط ولا قررة عين قط».

في الحديث جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى ومن أبواب البيهقي في "السنن الكبرى" (٤١ / ١٠) "باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالعزة والقدرة والجلال والكبرياء والعظمة والكلام والسمع ونحو ذلك". ثم ساق تحته أحاديث وأشار إلى هذا الحديث واستشهد ببعض الآثار عن ابن مسعود وغيره وقال: "فيه دليل على

أن الحلف بالقرآن كان يمينا ... " ثم روي بإسناده الصحيح عن التابعي الثقة عمرو بن دينار قال: " أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق والقرآن كلام الله عز وجل "

"الصحيحة" (٣/ ١٥٥ - ١٥٦).

هل يصح قول القائل: الله على ما يشاء قدير

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- "أخْرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلًا؛ فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا التَفَتَ إِلَيْهَا فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئًا مَا أَعْطَاهُ أَحَدًا مِنَ الْأُولَى وَالْآخِرِينَ، فَتُرْفَعُ لَهُ شَجْرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ! لَعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ! وَيَعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيَدْنِيهِ مِنْهَا، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا.

ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأشرب من مائها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربُّه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها.

ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها! فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب! هذه لا أسألك غيرها، وربُّه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها.

فيسمع أصوات أهل الجنة فيقول: أي رب! أدخلنيها، فيقول: أي ابن آدم! ما يصيرني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت ربُّ العالمين؟

فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: من ضحك ربِّ العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكي على ما أشاء قادر. - وفي رواية: قدير "

(فائدة): قوله: "ولكني على ما أشاء قادر- أو قدير-": فيه دليل على جواز استعمال هذه الكلمة: "إن الله تعالى على ما يشاء قدير"، وقد كنت توقفت عنها حين علقت على قول الطحاوي في "العقيدة" (ص ٢٠): "ذلك بأنه على كل شيء قدير" كلمة للشيخ ابن مانع- رحمه الله- أن ذلك ليس بصواب (١)، وأن الصواب ما في الكتاب والسنة (وهو على كل شيء قدير) لعموم مشيئة الله وقدرته .. إلخ كلامه. ثم وقفت بعد ذلك على هذه الكلمة في هذا الحديث في "صحيح مسلم"، فخشيت- متأثراً بكلام الشيخ- أن تكون شاذة في الحديث؛ أو خطأ من بعض الرواة، فتريئت حتى يتسنى لي تخريجه والنظر في إسناده ورواته.

ثم كنت في ليلة من ليالي غرة شهر ذي الحجة في بعض مخيمات عمّان ألقى كلمة حول وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح؛ ووجوب قرن ذلك بالعمل، وبعد الفراغ منها فتحنا باب الأسئلة، فسأل أحد إخواننا الحاضرين- ويبدو أنه على شيء من العلم والثقافة- عن هذه الكلمة، مشيراً إلى تعليقي المذكور على "العقيدة الطحاوية"، وذكر- جزاه الله خيراً- بقوله تعالى: [وهو على جميعهم إذا يشاء قدير] (الشورى/٢٩)، فأجبتُه بأن الحديث بحاجة إلى تخريج وتحقيق، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يكون أصل الكلمة: "وأنا على كل شيء قدير" أو نحوها، فبادرت إلى تخريج الحديث، فوجدت أن الرواة عن حماد بن سلمة اتفقوا على اللفظ المتقدم.

ثم تابعت البحث والتحقيق فوجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن مسعود، يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً مطولاً جداً؛ لكن بلفظ:

"ولكني على ذلك قادر".

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٤١٦ - ٤٢١)، والحاكم (٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧ و٤/ ٥٨٩ - ٥٩٢) وقال في الموضع الأول:

"صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

وقال في الموضع الآخر:

"رواة هذا الحديث- عن آخرهم- ثقات؛ غير أنهما لم يخرجوا أبا خالد الدالاني في "الصحيحين"؛ لما ذكر من انحرافه عن السنة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المستقدمون؛ فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة".

كذا قال! وما عرفت من شهد له بالإتقان، أما الصدق؛ فنعم، وفي حفظه ضعف كما يأتي، وأما الذهبي؛ فتعقبه هنا بقوله:

"ما أنكره حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف!"

وأقول: لم أر من رماه بالتشيع، فلعله التبس عليه بغيره، ثم هو مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الكاشف":

"وثقة أبو حاتم، وقال ابن عدي: في حديثه لين."

وقال في "المغني":

"مشهور، حسن الحديث، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن حبان: فاجش الوهم، لا يجوز الاحتجاج به."

ولذلك قال الحافظ في "التقريب":

"صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس."

قلت: وجزم الهيثي بتوثيقه؛ كما يأتي، وهو من تساهله، وإن كان مسبوفاً إليه، ولكن لا ينبغي غض النظر عن الجرح المفسر، الذي تضمنه كلام ابن حبان وغيره، فينتقى من حديثه ما يخشى أن يكون وهم فيه، أو ينتقى من حديثه ما سلم من خطئه، كما هو الواقع هنا؛ فقد توبع عليه، فقال زيد بن أبي أنيسة: عن المنهال بن عمرو به مطولاً أيضاً، وباللفظ المذكور في رواية الدالاني.

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٢/ ٥٢٠ - ٥٢٤ - دار ابن القيم)، والطبراني أيضاً عنه وعن حافظين آخرين ثلاثتهم، والبيهقي في "البعث" (٢٣٩ / ٤٧٩)، كلهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني: ثنا محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير إسماعيل ابن عبيد الحراني، وهو ثقة كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب"؛ وزاد: "يغرب".

وقال المنذري في "الترغيب" (٤/ ١٩٨ و ٢٤٨):

"رواه ابن أبي الدنيا والطبراني من طرق أحدها صحيح، والحاكم وقال: صحيح الإسناد".

وقال ابن القيم في "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (٢/٩٤ - طبعة الكردي):

"هذا حديث كبير حسن ..".

وأما الهيثمي فقال (١٠/٣٤٣):

"رواه كله الطبراني من طرق رجال أحدها رجال الصحيح؛ غير أبي خالد الدالاني؛ وهو ثقة!"

كذا قال: وفيه شيئان:

أحدهما: جزمه بتوثيق الدالاني، وقد عرفت ما فيه.

والآخر: أنه فاته أن الطريق الأخرى من رواية الحرانيين أصح من طريق الدالاني كما تبين لك مما ذكرنا، وهي التي جزم بصحتها المنذري، وحسنها ابن القيم، ولا أدري لِمَ لَمْ يصححها؟ على أنه أخرجها الطبراني أيضاً عقب روايته عن الدالاني.

وقد خالفهم في إسناد الطريقين: أبو طيبة فقال: عن كُرْز بن وبرة عن نُعَيْمِ ابن أبي هند عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود به مطولاً بلفظ:

"يقوم الناس لرب العالمين أربعين سنة، شاخصة أبصارهم". الحديث، وفيه اللفظ الثاني الذي في طريق الدالاني والحراني.

أخرجه السهبي في "تاريخ جرجان" (٣٥٠ - ٣٥٤) بطوله، والطبراني (٩٧٦٤) عقب حديث ابن أبي أنيسة، ولم يسق منه إلا طرفاً من أوله، وكذا ابن عدي في "الكامل" (٥/٢٥٨) في ترجمة أبي طيبة- واسمه عيسى بن سليمان الجرجاني- وقال الطبراني عقبه:

"ثم ذكر نحو حديث زيد بن أبي أنيسة".

قلت: وأبو طيبة هذا قال ابن عدي- وقد ساق له هذا الحديث مع أحاديث أخرى:-

"وهذه الأحاديث كلها غير محفوظة، وأبو طيبة رجل صالح، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يُشَبَّهُ عليه فيغلط".

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٣٤ / ٧) وقال: "يخطئ".

ومن الظاهر أنه هو الذي خالف في هذا الإسناد، فأسقط- من بين ابن مسعود وأبي عبيدة- مسروقاً؛ فإن رجاله ثقات غير كرز بن وبرة، وقد روى عنه جمع من الثقات، وقد ذكره ابن حبان فيهم، وقد تناقض فيه تناقضاً عجيباً، فأورده في "التابعين" (٣٣٨ / ٥) بروايته عن أنس! وما إخاله يصح، ثم ذكره (٢٧ / ٩) فيمن روى عن "أتباع التابعين"؛ بروايته عن الثوري (١)! ولعل الصواب أن يذكر في "أتباع التابعين"؛ لأنه روى عن نعيم بن أبي هند كما في هذه الرواية، وكما في "الجرح"، وقال: (١٧٠ / ٢ / ٣):

"روى عنه الثوري وابن شبرمة وعبيد الله الوصافي وفضيل بن غزوان وورقاء ابن عمر".

فإن هؤلاء أكثرهم من أتباع التابعين، غير ابن شبرمة- واسمه- عبد الله؛ فإنه تابعي كنعيم بن أبي هند، وعبيد الله الوصافي- وهو ابن الوليد؛ فإنه من الرواة عن التابعين، فمن المحتمل أن يكون كُزُز هذا من صغار التابعين، وكان مشهوراً بالعبادة، بل وبالمبالغة فيها، وحكوا عنه في ذلك عجائب، له ترجمة واسعة في "تاريخ جرجان" (ص ٣٣٦ - ٣٤٤)، و"الحلية" (٧٩ - ٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٦ / ٨٤ - ٨٦)، ولقد عجبت منه- والله! وهو المحدث السلفي- كيف سكت عن بعض تلك المبالغات؟! مثل ختمه للقرآن في اليوم واللييلة ثلاث مرات، وهو يعلم أنه خلاف السنة، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم :-

"لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث".

بل إنه سكت عما هو أدهى وأمرُّ، وهو أنه سأل ربَّه أن يعطيه الاسم الأعظم، فسأل أن يقوى على الختم المذكور! وهذا من الاعتداء في الدعاء المنهي عنه أيضاً في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم :- "سيكون قوم يعتدون في الدعاء".

وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (١٣٣٠).

وجملة القول؛ أن هذه الجملة قد اختلف في ضبطها عن ابن مسعود رضي الله عنه على اللفظين السابقين:

الأول: "ولكني على ما أشاء قادر".

والآخر: "ولكني على ذلك قادر".

واللفظ الأول أصح إسناداً كما هو ظاهر.

لكن الآخر- مع صحة إسناده- مطابق لنص الآية تمام المطابقة: (وهو على جمعهم إذا يشاء قدير). لأن المعنى: إذا يشاء ذلك الجمع، قال العلامة الألوسي في "روح المعاني":

"و (إذا) متعلقة بما قبلها لا ب (قدير)؛ لأن المقيّد بالمشيئة جمعه تعالى، لا قدرته سبحانه".

قلت: وعلى ضوء تفسيره للآية، نقول: إن اسم الإشارة في الحديث: "ذلك" يعود إلى ما أعطى الله عز وجل عبده من النعم الكثيرة التي لا يستحقها؛ فضلاً منه تعالى عليه، فلما قال ما قال مستكثراً ذلك عليه؛ قال تعالى: "ولكني على ذلك قادر"، فإذا فسّر بهذا اللفظ الأول أيضاً ولم يوقف عند ما فيه من مفهوم المخالفة، المشعر بأنه تعالى غير قادر على ما لا يشاء؛ على حد قوله تعالى: {لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة} ونحوه من المفاهيم التي قامت الأدلة القاطعة على أنها غير مرادة، إذا فسر هذا اللفظ الأول بهذا الذي دل عليه اللفظ الثاني؛ استقام المعنى، ولم يبق أي إشكال إن شاء الله تعالى.

هذا ما عندي من علم، فإن أصبت؛ فمن الله، وإن أخطأت، فمني، وأستغفره تعالى من كل ذنب لي، ومن كان عنده فضل علم؛ فليفضل به شاكرين له.

"الصحيحة" (٧/١/٣٤٥ - ٣٥٣).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة ويكبو مرة وتسفعه النار مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها، فقال: تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين. فترفع له شجرة، فيقول: أي رب أدني من هذه الشجرة لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم! لعلي إن أعطيتكها سألتني غيرها؟ فيقول: لا يا رب، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، وربّه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها. ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب أدني من هذه لأشرب من مائها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها. فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ - فيقول -: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربّه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها ويشرب من مائها. ثم ترفع له شجرة عند باب

الجنة هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب أدني من هذه لأستظل بظلها وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها. فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب، هذه لا أسألك غيرها، وربّه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فإذا أدناه منها فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول: أي رب أدخلنيها! فيقول: يا ابن آدم! ما يصريني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ - فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقالوا: مم تضحك يا رسول الله؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ - فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر. (وفي رواية: قدير)."

(تنبيه): دل قوله تعالى في آخر الحديث: "ولكني على ما أشاء قادر أو قدير" على خطأ ما جاء في التعليق على "العقيدة الطحاوية" (ص ٢٠) نقلاً عن بعض الأفاضل: "يجيء في كلام بعض الناس: وهو على ما يشاء قدير، وليس بصواب ..". فأقول: بل هو عين الصواب بعد ثبوت ذلك في هذا الحديث، لاسيما ويشهد له قوله تعالى: {وهو على جمعهم إذا يشاء قدير} (الشورى: ٢٩) وذلك لا ينافي عموم مشيئته وقدرته تعالى كما توهم المشار إليه، والله أعلم.

"الصحيحة" (١٩٣/١/٦ - ١٩٥).

علو الله تعالى وفوقيته واستوائه على العرش

إثبات صفة العلو لله تعالى والرد على من أنكرها

[قال الذهبي في العلو:]

و [مما] يدل على أن الباري تبارك وتعالى عال على الأشياء فوق عرشه المجيد، غير حالّ في الأمكنة؛ قوله تعالى: {وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم} ...

تأمل هذه الكلمة، فإنها من الحق الذي حمل الجهلُ به الجماهير على جحد ما دلت عليه هذه الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة من علوة تعالى على عرشه، وعلى الطعن بالسلفيين المؤمنين به، زاعمين أن السلفيين بإيمانهم هذا جعلوا لله عز وجل مكاناً فوق العرش، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، فهذا هو المؤلف، وهو من

كبار أئمتهم يصرح بتنزيهه تعالى عن الحلول في الأمكنة كلها. وما يحمل أولئك الجماهير على ذلك إلا توهمهم، أن الإيمان بعلوه عز وجل على خلقه؛ يستلزم أن يكون حائلاً في مكان، قالوا: وهذا باطل، وما لزم منه باطل فهو باطل، وجهلوا أو تجاهلوا أن المكان أمر وجودي، وأنه ليس فوق العرش وجود حادث، وبالتالي فليس ثمة مكان إطلاقاً، فالله تبارك وتعالى فوق عرشه، وليس في مكان أصلاً.

ومن العجيب أن هؤلاء الذي لم يؤمنوا بعد بعلوه عز وجل على عرشه فراراً من الإيمان بالمكان المزعوم، قد وقعوا على أم رأسهم في الإيمان بأن الله في الأمكنة حقيقةً، وذلك بقولهم: الله موجود في كل مكان. أو الله موجود في كل الوجود! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأعجب من ذلك أن بعضهم تنبه لما في هذا القول من تشبيه الله عز وجل بمخلوقاته الحالة في الأمكنة، فأرادوا تنزيهه عن ذلك فوقعوا فيما هو شرمنه ألا وهو التعطيل المطلق المستلزم نفي وجوده تعالى أصلاً! فقالوا:

(الله ليس فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا يسار، ولا أمام، ولا خلف، لا دخل العالم، ولا خارجه، لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه)!

ولقد سمعت هذا أكثر من مرة، على المنبر يوم الجمعة من بعض الخطباء الذين يظن بهم الناس العلم والصلاح! فإننا لله وإنا إليه راجعون على غربة الدين وجهل الخاصة بهم فضلاً عن العامة، وإني لأحلف بالله تعالى لو قيل لأبلغ الناس وأفصحهم: صف لنا العدم، لما استطاع أن يصفه بأكثر من هذا الذي يصفون به معبودهم، ولقد أجاد من قال من أئمة السلف - ولعله الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى -: المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً".

وهذا كله من شؤم الانحراف عن السنة، والإعراض عن أتباع السلف وأئمة الحديث حشرنا الله تعالى في زمرةهم تحت لواء محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -

"مختصر العلو" (ص ١٢٢ - ١٢٣).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء (والرحم شجنة من الرحمن، فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعته الله)».

[قال الإمام]:

(تنبيه) قوله في هذا الحديث " في " هو بمعنى " على " كما في قوله تعالى: {قل سيروا في الأرض} فالحديث من الأدلة الكثيرة على أن الله تعالى فوق المخلوقات كلها، وفي ذلك أَلْف الحافظ الذهبي كتابه " العلو للعلي العظيم " وقد انتهيت من اختصاره قريباً، ووضعت له مقدمة ضافية وخرّجت أحاديثه وآثاره ونزهته من الأخبار الواهية.

"الصحيحة" (٢/٥٩٤، ٥٩٦).

باب علو الله تعالى ثابت بالنقل الصحيح والعقل الفطري

[قال الإمام في مقدمة "مختصر العلو" معلقاً على قول شيخ الإسلام]:

"واعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلاً".

[قال الإمام]:

وأقول: أما النقل الصحيح فهو موضوع مختصر كتاب الحافظ الذهبي الذي بين يديك فستجد فيه ما يجعلك على مثل اليقين مؤمناً بأن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية متفقة كلها على أن الله تعالى فوق عرشه بذاته، بئناً من خلقه، وهو معهم بعلمه، وسترى إنشاء الله تعالى أن أئمة المذاهب المتبعة وأتباعهم الأولين ومن سار على نهجهم من التابعين لهم حتى أواخر القرن السادس من الهجرة؛ قد اتفقت فتاواهم وكلماتهم على إثبات الفوقية

لله تعالى على عرشه وخلقه وعلى كل مكان، وأن ذلك كما أنه متواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ^(١) فهو مجمع عليه من السالفين والأئمة الماضين من

(١) صرح بتواتر ذلك الحافظ الذهبي في " صفات رب العالمين " (١/٢١٧٥).

المحدثين والفقهاء والمفسرين واللغويين وغيرهم وستراهم بأسمائهم وأقوالهم الثابتة عنهم في ذلك حتى قاربوا في عددهم المائتين وهم في الواقع يبلغون المئات ولكن ذلك ما تيسر جمعه للمؤلف رحمه الله تعالى^(١) فإذا وقف الطالب المخلص للحق على كلماتهم تيقن أنه يستحيل أن يكونوا قد أجمعوا على الضلال، ولعلم أن مخالفهم هو في الضلال، وما أحسن ما قاله المصنف رحمه الله تعالى في "صفات رب العالمين" بعد أن ذكر قليلا مما أشرنا إليه من النقول (١٨٧/ ١ - ٢): "ولو ذكرنا قول كل من له كلام في إثبات الصفات من الأئمة لا تسع الخرق، وإذا كان المخالف لا يهتدي بمن ذكرنا أنه يقول: الإجماع على إثباتها من غير تأويلها أو لا يصدقه في نقله؛ فلا هداه الله، ولا خير والله فيمن رد على مثل الزهري، ومكحول، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، ومالك وابن عيينة، وابن المبارك، ومحمد بن الحسن، والشافعي، والحميدي، وأبي عبيد، وأحمد بن حنبل، وأبي عيسى الترمذي، وابن سريج، وابن جريج الطبري، وابن خزيمة، وزكريا الساجي، وأبي الحسن الأشعري، أو يقول مثل قولهم من الإجماع مثل الخطابي، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي القاسم الطبراني، وأبي أحمد العسال... (فذكر غيرهم مما سيأتي) والشيخ عبد القادر الجيلي (الإمام في كل عصر) - الذين هم قلب اللب ونقاؤه".

قلت: والعقل الفطري السليم يشهد لهؤلاء الأئمة وما معهم من نصوص الكتاب والسنة وبيان ذلك:

لا خلاف بين المسلمين جميعا أن الله تعالى كان ولا شيء معه؛ لا عرش، ولا كرسي، ولا سماء، ولا أرض، ثم خلق الله تعالى الخلق، كما سيأتي في حديث عمران بن حصين.

فإذا كان كذلك فمما لا شك فيه أن مخلوقاته تعالى إما أن يكون خلقها في ذاته تعالى فهي حالة فيه وهو حال فيها، وهذا كفر لا يقول به مسلم، وإن كان هو لازم مذهب الجهمية وغلاة الصوفية الذين يقول قائلهم: "كل ما تراه بعينك فهو الله" تعالى عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

وإذا كان الأمر كذلك فمخلوقاته تعالى بائنة عنه غير مختلطة به، وحينئذٍ فيما أن يكون الله تعالى فوق مخلوقاته، وإما أن تكون مخلوقاته فوقه تعالى، وهذا باطل بداهة، فلم يبق إلا أن الله تبارك وتعالى فوقها، وهو المطلوب المقطوع بثبوته في الكتاب والسنة وأقوال السلف، ومن جاء بعدهم من الأئمة على اختلاف اختصاصاتهم ومذاهبهم كما ستراه مفصلا في الكتاب إن شاء الله تعالى.

(١) وذكر ابن القيم - رحمه الله تعالى - في "اجتماع الجيوش الإسلامية" جماعة آخرين من العلماء فراجعه إن شئت.

"مختصر العلو" (ص ٥٠ - ٥٢).

إثبات علو الله تعالى مع بيان ضعف حديث الأوعال

ورد إلى المجلة [أي مجلة "المسلمون"] سؤال من بعض القراء الأفاضل عن صحة الحديث الذي أورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ولفظه:

«عن العباس بن عبد المطلب قال: كنت بالبطحاء في عصابة فيهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمرت بهم سحابة فنظر إليها، فقال: "ما تسمون هذا؟" قالوا: السحاب، قال: "والمزن؟" قالوا: والمزن، قال: "والعنان؟" قالوا: والعنان - قال أبو داود: ولم أتقن العنان جيداً - قال: "هل تدرّون بعد ما بين السماء والأرض؟" قالوا: لا ندري. قال: "بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة ثم السماء فوقها كذلك، حتى عد سبع سماوات، ثم فوق السماء السابعة بحر ما بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهن ورؤسهن مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهن العرش، بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك».

[الجواب]:

إن الحديث ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة، وإليك البيان:

تخريجه:

أخرج الحديث الإمام أحمد في "مسنده" (رقم ١٧٧٠ و ١٧٧١) وأبو داود (٢ / ٢٧٤) وعنه البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٣٩٩) والترمذي (٤ / ٢٠٥ - ٢٠٦) وابن ماجة (١ / ٨٣) وابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٦٨ - ٦٩) والحاكم في "المستدرک" (٢ / ٣٧٨) والحافظ عثمان الدارمي في "النقض على بشر المريسي" (ص ٩٠ - ٩١) والبغوي في "تفسيره" (٨ / ٤٦٥ - ٤٦٦) من طرق عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن العباس به.

وقال الترمذي:

"هذا حديث حسن غريب"

وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي! وليس كما قالوا، وقد تناقض الذهبي - كما يأتي بيانه -؛ علة الحديث:

وللحديث علتان: الاضطراب في إسناده، وجهالة أحد رواته وهو ابن عميرة، فقال الحافظ ابن حجر في ترجمته من "تهذيب التهذيب": "وعنه سماك بن حرب، وفيه عن سماك اختلاف، قال البخاري لا يعلم له سماع من الأحنف، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وحسن الترمذي حديثه (يعني هذا)، وقال أبو نعيم في "معرفة الصحابة": "أدرك الجاهلية، وكان قائد الأعشى لا تصح له صحبة ولا رؤية، وقال مسلم في "الوحدان": "تفرد سماك بالرواية عنه، وقال إبراهيم الحربي: لا أعرفه".

أما العلة الأولى فقد بينها بعض العلماء تعليقاً على التهذيب، فقال:

" قال شريك مرة: عن سماك عن عبد الله بن عمارة، وهو وهم، وقال أبو نعيم:

عن إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة أو عمير، والأول أصح، وقال أبو أحمد الزبيري: عن إسرائيل عن سماك عن عبد الله بن عميرة عن زوج درة بنت أبي لهب". وأما العلة الثانية فتتلخص بأن عبد الله بن عميرة مجهول لا يعرف، وقد صرح بهذا الحافظ الذهبي فقال في "كتاب العلو" (ص ١٠٩ الطبعة الهندية):

"تفرد به سماك بن حرب عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة". وكذا قال في "ميزان الاعتدال في نقد الرجال".

ثم نسي الذهبي هذا كله فوافق الحاكم على تصحيحه كما سبق، فسبحان من لا ينسى.

وأما تحسين الترمذي للحديث فمما لا يعتمد عليه لا سيما بعد ظهور علة الحديث، ذلك لأن الترمذي معدود في جملة المتساهلين في تصحيح الأحاديث كالحاكم وابن خزيمة وابن حبان ونحوهم، ولهذا قال الذهبي في "الميزان" (ص ٣٣):

"لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي".

قلت: وكذلك لا يعتمد المحققون من العلماء على توثيق ابن حبان لتساهله في ذلك كما بينه الحافظ ابن حجر في مقدمة "لسان الميزان" وزدته بياناً في ردي على الشيخ عبد الله الحبشي (ص ١٨ - ٢١) وخلاصة ذلك أنه يوثق المجهولين حتى الذين يعترف هو بأنه لا يعرفهم فيقول مثلاً في ترجمة سهل:

"يروى عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعقوب، ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه!!"

وهذا موضوع هام يجب على كل مشتغل بعلم السنة وتراجم الرواة أن يكون على بينة منه، كي لا يخطيء بتصحيح الأحاديث الضعيفة اغتراراً بتوثيق ابن حبان، كما فعل أحد أفاضل العلماء في تعليقه على المسند، والشيخ الحبشي في "التعقب الحثيث" وغيرهما.

وأما طلب السائل شرح هذا الحديث، فلا داعي عندي للإجابة عنه بعد أن بينا ضعفه، بل أعتبر الاشتغال بشرحه مضیعة للوقت، إذ كل ما فيه من بيان المسافة بين كل سماء والتي فوقها، وكذا البحر فوقها والثمانية أو عال كل ذلك لم يرد فيه شيء صالح للاحتجاج به؛ نعم هناك أحاديث أخرى في تحديد المسافة المذكورة، وهي مع ضعف أسانيدھا مختلفة متناقضة، ولا داعي للتوفيق بينها كما فعل ابن خزيمة في "التوحيد" والبيهقي في "الأسماء" إذ التوفيق فرع التصحيح، وهو مفقود.

وأما قوله في آخر الحديث: "ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك" فحق يجب الإيمان به لثبوته في آيات كثيرة وأحاديث متواترة شهيرة، وقد ساقها وتكلم على أسانيدھا الحافظ الذهبي في "كتاب العلو" فليراجعها من شاء الوقوف عليها.

وهذه المناسبة أرى لزاماً علي أن أقول: إن الإيمان بعلو الله - تبارك وتعالى - على خلقه متفق عليه بين أئمة المسلمين قاطبة وفيهم الأئمة الأربعة، ومن ينكر ذلك من المتأخرين بحجة أن في ذلك تشبيهاً لله تعالى أو إثبات مكان له غفلة منه عن الحقيقة المتفق عليها، وهي أن صفات الله تبارك كذاته من حيث جَهْلُنَا بحقيقة ذلك كلها، فإذا كان لا يلزم من إثبات الذات تشبيهه، فكذلك لا يلزم من إثبات الصفات تشبيهه ومن غير بين الأمرين فقد كابر أو تناقض، وللحافظ الخطيب كلمة نافعة جداً في هذا الصدد أرى من الضروري نشرها، ولو طال بها الكلام إذا اتسع لذلك صدر المجلة الزاهرة.

قال الخطيب - رحمه الله تعالى -:

"أما الكلام في الصفات، فإن ما وري منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبتته الله سبحانه، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكليف، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو لبيان إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل، ونقول إنما وجب إثباتها، لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} وقوله تبارك وتعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}.

ولما تعلق أهل البدع على عيب أهل النقل برواياتهم هذه الأحاديث، ولبسوا على من ضعف علمه بأنهم يروون ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين، ورموهم بكفر أهل التشبيه وغفلة أهل التعطيل، أجيئوا بأن في كتاب الله تعالى آيات محكمات يفهم منها المراد بظواهرها، وآيات متشابهات لا يوقف على معناها إلا بردها إلى المحكم، ويجب تصديق الكل والإيمان بالجميع، فكذلك أخبار الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - جارية هذا المجرى ومنزلة على هذا التنزيل برد المتشابه منها إلى المحكم ويقبل الجميع.

فتنقسم الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أخبار ثابتة أجمع أئمة النقل على صحتها لاستفاضتها نقلها فيجب قبولها، والإيمان بها، مع حفظ القلب أن يسبق إليه ما يقتضي تشبيهه الله بخلقه، ووصفه بما لا يليق من الجوارح والتغير والحركات.

والقسم الثاني: أخبار ساقطة بأسانيد واهية، وألفاظ شهد أهل العلم بالنقل على بطلانها، فهذه لا يجوز الاشتغال بها والاعتماد عليها.

والقسم الثالث: أخبار اختلف أهل العلم في أحوال نقلتها البعض دون الكل، فهذه يجب الاجتهاد والنظر فيها ليلحق بأصحابها أو يجعل في حيز الفساد والبطول.

قلت: وهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه من هذا القسم، وقد نظرنا فيه على ضوء قواعد الحديث فتيين أنه من الفساد والبطول.

"مقالات الألباني" (ص ١٦٧ - ١٧٢).

أدلة علو الله

عن أنس قال: أصابنا مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مطر، فحسر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثوبه عنه حتى أصابه المطر. قلنا: لم فعلت؟ قال: «لأنه حديث عهد بربه».

(صحيح).

قلت: وفي الحديث إشارة صريحة إلى علو الله تبارك وتعالى على خلقه، ولذلك أورده الحافظ الذهبي في جملة الأحاديث الدالة على العلو في كتابة القيم "العلو للعلي الغفار".

"صحيح" الأدب المفرد" (ص ١٥٦).

باب منه

عن أبي هريرة، أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «يَنزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ لَيَالٍ الْآخِرِ، فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ؟». (صحيح).

هذا الحديث بهذا اللفظ صحيح متواتر، كما شهد بذلك حفاظ الحديث، منهم ابن عبد البر في "التمهيد" (١٢٨/٧)، وقال:

"وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة، وهو من حجته على المعتزلة والجهمية في قولهم: إن الله عز وجل في كل مكان".

قلت: ومن أذناهم من يتظاهر بتكفيرهم لقولهم هذا، ثم يصرح بما هو شر منه، وهو جحد وجوده تعالى، فيصفه بما يصف به المعدوم، فيقول: "ليس داخل العالم ولا خارجه!!" تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٠٥).

أدلة نزول القرآن فيها إثبات صفة العلو لله تعالى

[قال الشيخ معلقاً على قوله تعالى: {وقرآنا عربياً لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً} (الإسراء: ١٠٦) وقوله تعالى: {نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين} (الشعراء: ١٩٣).

وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢٨).

إثبات استواء الله تعالى على عرشه، وذكر بعض من أنكر ذلك

[وصف أبو غدة شارح الطحاوية ابن أبي العز بالإمامة، فأراد الشيخ الألباني إلزامه ببعض أهم المسائل العقدية التي قررها الشارح في عقيدته والتي يعلم الشيخ الألباني إنكار أبي غدة أو شيخه الكوثري لها فقال الإمام]:

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمناً حقاً بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلبٍ مخلصٍ فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرى فذلك مما يؤيد - مع الأسف - ما رميته به من المداراة.

[فذكر مسألتين ثم قال]:

المسألة الثالثة: قال "الإمام" [أي: ابن أبي العز] (ص ٢٨٠) تبعاً للطحاوي: «وهو (تعالى) مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه».

والكوثري لا يؤمن بفوقية الله تعالى على خلقه حقيقةً كما يليق بجلاله، بل إنه ينسب القائلين بها من الأئمة إلى القول بالجهة والتجسيم!

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٧)

الرد على من تأول استوى بمعنى استولى

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كان في عماء، فوَّقه هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش على الماء».

(ضعيف).

(تنبيه): أورد الحافظ الذهبي هذا الحديث في كتابه "العلو" (ص ٩٨ - طبع الهند، وص ١١ - طبعة المنار) بإسناده إلى حماد بن سلمة؛ وزاد: "ثم استوى عليه". إلا أنه تحرف لفظه في طبعة المنار؛ فوقع فيه: "استولى عليه!!"

وما في الهندية هو الصواب؛ لأنه موافق لمخطوطة الظاهرية (ق ٧ / ١)، ولأنه مفسر في "العلو" نفسه من رواية إسحاق بن راهويه بلفظ: "ثم كان العرش، فارتفع عليه".

وقد استغلَّ هذا التحريف - جهلاً أو تجاهلاً - أحد جهمية الأزهرين من السوريين في كتاب له - زعم - "هذه عقيدة السلف والخلف في ذات الله تعالى ..."; عقد فيه فصلاً (ص ٧٨) بعنوان: "التأويل والرسول عليه الصلاة والسلام ..."; ذهب فيه إلى أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أول الاستواء على العرش بالاستيلاء (!) وأنه أشار بذلك إلى أمته باقتفاء أثره بتأويل كل ما يوهم ظاهره التجسيم، وقال: "والسؤال هنا: هل يوجد دليل على ما قلته؟ نعم؛ ها هو الدليل، جاء في كتاب "العلو" للذهبي ... " ثم ساق الحديث بنصه المحرف؛ ثم قال: "فأنت ترى أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد أول قوله تعالى: (.... استوى) بقوله:

(استوى عليه) "قال: "وهذا يكون المؤولون قد اقتفوا أثر الرسول عليه الصلاة والسلام بصرف كل لفظ عن ظاهره - يفهم منه التجسيم - إلى لفظ آخر ينفي عنه ذلك!!!"

قلت: وبذلك أعطى سلاحاً للمعتزلة الذي ينكرون كثيراً من صفات الله تعالى - كالسمع والبصر، وكرؤيته تعالى - بالتأويل الذي يؤدي إلى التعطيل، قال المؤلف نفسه عنهم (ص ١٢٣): "بادعاء أن رؤية الله مستحيلة، فهي تقتضي الجسمية، والجسمية والجهة عندهم كفر".

قلت: وهذا ما يصرح به هذا المؤلف الأنوك! في كثير من المواضع، فإذا المعتزلة على حق عنده، بل هو منهم؛ ولو تظاهر بأنه من أهل السنة والجماعة! فهو ينكر علو

الله على خلقه، وأن القرآن كلام الله حقيقة؛ بحجة أن ذلك تجسيم وتشبيه!! ويتظاهر بأنه يؤمن برؤية الله في الآخرة تبعاً للأشاعرة، ويتجاهل أن ذلك يستلزم التجسيم على مذهبه؛ وكذا الجهة.

ولكن ذاك السلاح غير ماض؛ لأنه قائم على حديث لا وجود له إلا في ذهنه ضعيف السند، فيبادر إلى الإجابة عن ذلك بقوله: "وسواء أكان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً؛ فلا أقل من أن يحمل على التفسير!!"

ما هذا الكلام أيها الأنوك الأحمق؟! فما هو الذي يقابل التفسير الذي ينبغي أن يحمل الحديث عليه إذا صح؟! وبعبارة أخرى: فالحديث صحيح أو ضعيف، فإذا كان صحيحاً، فماذا؟ وإذا كان ضعيفاً؛ فماذا؟! أليس في كل من الحالين يحمل الحديث على التفسير؟! ولكن في حالة كونه ضعيفاً؛ ما قيمة هذا التفسير الذي لم يثبت عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -؟! وجملة القول: أن هذا الكلام ركيك جداً، يدل على عجمة هذا الجهمي، وليس ذلك في لسانه فقط، بل وفي تفكيره أيضاً؛ لأنه في الوقت الذي يقطع بأن هناك دليلاً على أن الرسول أول كما تقدم، ويكرر ذلك في مواضع أخرى؛ فيقول (ص ٨٠): "فإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام قد فسر الاستواء بالاستيلاء؛ فهذا هو التأويل بعينه!" إذ إنه يقول هذا الكلام الذي لا يشعر أنه به يهدم ما بنى؛ لجهله بكون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، فكيف وقد صرح جازماً بضعفه في مكان ثالث، فقال (ص ١٠٣): "وقدمت لك أن الرسول عليه الصلاة والسلام فسر الاستواء بالاستيلاء؛ حتى وإن كان أثراً ضعيفاً؛ فيستأنس به في التأويل!!" إذن؛ هو ليس بدليل؛ لأن الدليل لا يستأنس به فقط، بل ويحتج به، فكيف جاز له أن يتقول على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيقول: "إنه فسر الاستواء بالاستيلاء؟! فليتبوا - إذن - مقعده من النار! ثم ما فائدة هذا التأويل الذي ذهب إليه الأشاعرة وغيرهم من الجهمية والمعطلة مع بطلانه في نفسه عندنا - ما داموا هم أنفسهم لا يأخذون به إلا مع تأويله أيضاً؟!، ذلك لأنهم قد أورد عليهم أهل السنة حقاً أن تأويل الاستواء بالاستيلاء؛ معناه: أنه لم يكن مستولياً عليه من قبل، لا سيما بملاحظة الآية التي فيها: {ثم استوى على العرش}؛ فإن (ثم) تفيد التراخي كما هو معلوم، وهذا التأويل مما لا يقول به مسلم؛ لأنه صريح في أن الله لم يكن مستولياً عليه سابقاً؛ بل كان مغلوباً على أمره، ثم استولى عليه! لا سيما وهم يستشهدون بذلك الشعر:

قد استوى بشر على العراق ... بغير سيف ولا دم مهراق!

تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً!

فلما أورد هذا عليهم؛ انفكوا عنه؛ فقال بعض متأخريهم - كما نقله هذا الأزهري (ص ٢٥) :-

"ولكن لا يخفى عليك الفرق بين استيلاء المخلوق واستيلاء الخالق!"

وقال الكوثري في تعليقه على "الأسماء" (ص ٤١٠، ٤٠٦): "ومن حمله على معنى الاستيلاء؛ حمله عليه بتجريده من معنى المغالبة!"

فأقول: إذا جردتم "الاستيلاء" من معنى المغالبة؛ فقد أبطلتم تأويلكم من أصله؛ لأن الاستيلاء يلازمه المغالبة عادة كما يدل عليه البيت المشار إليه، فإذا كان لا بد من التجريد تمسكاً بالتنزيه؛ فهلا قلت كما قال السلف: "استوى: استعلى"؛ ثم جردتم الاستعلاء من كل ما لا يليق بالله تعالى؛ كالمكان، والاستقرار، ونحو ذلك، لا سيما وذلك غير لازم من الاستعلاء حتى في المخلوق؛ فالسماوات فوق الأرض ومستعالية عليها، ومع ذلك فهي غير مستقرة عليها، ولا هي بحاجة إليها، فالله تعالى أولى بأن لا يلزم من استعلائه على المخلوقات كلها استقراره عليها، أو حاجته إليها سبحانه، وهو الغني عن العالمين. ومن مثل هذا؛ يتبين للقارئ اللبيب أن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم، وليس العكس؛ خلافاً لما اشتهر عند المتأخرين من علماء الكلام.

"الضعيفة" (١١/١/٥٠٠ - ٥٠٧).

صحة أثر مالك الشهير

[قال الشيخ في معرض رده على حسان عبد المنان]:

لقد كشف أيضاً عن انحرافه عن عقيدة السلف، بتضعيفه كلمة مالك المشهورة: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول ... فسود صفحتين بالحرف الصغير، متبوعاً طريقه الكثيرة عن مالك - مضعفاً إياها كلها -، مصرحاً بجهله لحال بعض روايتها - وهو في ذلك مخطئ بل خاطئ! - متجاهلاً قول الإمام النقاد الحافظ الذهبي: "هذا ثابت عن مالك وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة"؛ وكذلك تجاهل تجويد الحافظ لأحد طرقه عنه، بل إنه تطاول عليهم، فرد ذلك عليهم مع تصريحه بأنه لم يعرف أحد رواته، فهو يرد عليهم بجهله، كما تجاهل كثرة الطرق بذلك عن مالك، كما تجاهل صحة ذلك عن ربيعة شيخ مالك، وتقوية شيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية!! وكل ذلك منه {ظلمات بعضها فوق بعض}.

"النصيحة" (ص ١٠٥).

شرح قول مالك: "والاستواء .. غير مجهول"

أي: فهو معلوم، ولذلك نرى أهل العلم حينما ينقلون هذه الجملة، عن الإمام مالك يقولون عنه أنه قال: "الاستواء معلوم" كما في نقل القرطبي عنه كما سيأتي في آخر الكتاب [أي: مختصر العلو] وعليه فالاستواء معلوم معناه لغةً، بحيث يمكن تفسيره وترجمته إلى لغة أخرى، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم، وأما كيفية الاستواء فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كذاته تعالى وسائر صفاته.

"مختصر العلو" (ص ١٤١).

بيان خطأ من حرّف أثر مالك الشهير في الاستواء

قوله "معلوم" هو الثابت في جواب مالك رحمه الله، وأما ما يلجج به بعض المبتدعة أنه بلفظ "مذكور" فلا أصل له.

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ١٢٤).

جواز الإشارة إلى الله تعالى بالإصبع إلى العلو

[جاء في حديث جابر الطويل في حجة النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال]:

قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ. وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ». قَالُوا نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ «اللَّهُمَّ اشْهَدِ اللَّهُمَّ اشْهَدِ». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[فعلق الشيخ على قول جابر: " فقال بإصبعه السبابة ... " قائلًا]:

يعني أشار. وفيه دلالة صريحة على أن الله فوق مخلوقاته وأنه يجوز الإشارة إليه تعالى بالإصبع، وأنه ليس في ذلك شيء من التجسيم أو التحديد، كيف وقد أشار إليه بإصبعه أعرف الخلق بربه تبارك وتعالى.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ١٨٨).

معنى (في) في قولنا: الله (في) السماء

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُهَا ذَاتَ يَوْمٍ، وَإِذَا ذِنْبٌ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، قَالَ: وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لِكَيْ صَكَّكْتُهَا صَكَّةً، فَاتَّيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، فَعَظَّمْتُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟، قَالَ: «أَتَيْتَنِي بِهَا»، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَعْتِقُهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». (مسلم).

أي على السماء. كقوله تعالى {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ}. يعني على الجدوع، والآيات والأحاديث الدالة على علوه تبارك وتعالى على خلقه أكثر من أن تحصر، وفي ذلك ألف الذهبي كتابه "العلو للعلي الغفار" وهو مطبوع، ومن قبله الشيخ ابن قدامة، وكتابه مخطوط. ثم إن جواب الجارية مستفاد من مثل قوله تعالى {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ...} الآية.

"تحقيق الإيمان لأبن أبي شيبة" (ص ٦١).

الرد على من أنكر حديث «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»

هذا الحديث مع صحته ... وتلقّي الأمة له بالقبول على اختلاف مشاربهم، فقد تجرأ المدعو بـ (حسن السقاف) على إنكاره بكل صفاقة، مخالفاً بذلك سبيل المؤمنين، فصرّح في تعليقه على "دفع شبه التشبيه" لابن الجوزي فزعم (ص ٦٢): أنه حديث ضعيف! ثم غلا فصرّح (ص ٦٤) بأنه حديث باطل!! ثم أخذ يرد عليّ تصحيحي إياه لشواهد؛ متحاملاً متجاهلاً لتصحيح من صححه من الحفاظ، مشككاً فيما نقلته عن بعض المخطوطات التي لم ترها عيناه، وما حمّله على ذلك إلا جهمية عارمة طغت على قلبه، فلم يعد يفقه ما يقوله العلماء من المتقدمين أو المتأخرين، فذكرت هناك

من المصححين: الترمذي والحاكم والذهبي والخريزي والمنذري والعراقي وابن ناصر الدين
الدمشقي، وأضيف الآن إليهم الحافظ ابن حجر في كتابه الذي طبع حديثاً "الإمتاع"
(ص ٦٢ - ٦٣) حتى قال في معناه شعراً:

إن من يرحم من في الأرض قد ... أن أن يرحمه من في السما

فأرحم الخلق جميعاً إنما ... يرحم الرحمن فينا الرحما

ومن المتأخرين الذين صححوا هذا الحديث الشيخان الغماريان: أحمد الغماري في
كتابه "فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب" (١/ ٤٥٩) وقال:

"وقد روينا من طرق متعددة".

ونقل تصحيح الترمذي والحاكم وأقرهما.

والغماري الآخر الشيخ عبد الله الذي صحح الحديث في كتابه الذي أسماه "الكنز
التمين"، فإنه أورده فيه برقم (١٨٦٧)، وقد ذكر في مقدمته أن كل ما فيه صحيح،
وهو أخو الشيخ أحمد الغماري، وهو أصغر منه سنّاً وعلماً، وهما ممن يُجلُّهما
السقاف ويقلدهما تقليداً أعمى، وإذا ذكر أحدهما قال فيه: "سيدي"!

فما عسى أن يقول المسلم المنصف في مثل هذا الرجل الذي يخالف أولئك
الحفاظ ويسلك غير سبيلهم، بل ويخالف شيخه وسيده - على حد تعبيره - عبد الله
الغماري؟! لا شك أنه في ضلال مبين. هذا أولاً.

وثانياً: هذا الحديث فيه جملتان مباركتان:

الأولى: "أرحموا من في الأرض"، وشواهد كثيرة جداً عن جمع من الصحابة؛
استوعبهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في مجلسه المشار إليهنالك عند تخريج
الحديث، وقد طبع أخيراً بتحقيق الأخ الفاضل أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد،
فراجع فهرس أحاديثه تجد أسماءهم والإشارة إلى مواضع أحاديثهم منه، وبعضها مما
اتفق عليه الشيخان، من ذلك أسامة بن زيد، وهو مخرج في "أحكام الجنائز" (١٦٣) -
(١٦٤) بلفظ:

"إنما يرحم الله من عباده الرحماء".

والجملة الأخرى: "يرحمكم من في السماء".

وهي صحيحة كما تقدم، وقد بسط الكلام عليها الأخ الفاضل المشار إليه آنفاً، وهي التي أقامت ذاك المبطل وأقعدته، بل وقصمت ظهره؛ لأن حرف "في" فيها هو بمعناه في الجملة الأولى بداهة؛ أي: "على"، لا يجادل في ذلك إلا معاند، فهي تؤكد أن هذا الحرف هو بهذا المعنى نفسه في قوله تعالى: {أأمنتم من في السماء}؛ أي: على السماء؛ أي: فوق العرش، وبذلك فسرها علماء السلف والخلف - ومنهم ابن عبد البر في "التمهيد"، والبيهقي في كتابيه: "الأسماء" و"الاعتقاد" - وذاك المبطل يعلم هذه الحقيقة ولكنه يكابر، ويبطل الحديث الصحيح ليسمي هذا التفسير تأويلاً، ويسمي تعطيله لمعنى الآية الكريمة تفسيراً على قاعدة: (رمتي بدائها وانسلت)، فيقول (ص ٦٥): "أي صاحب العظمة والرفعة والكبرياء وهو الله تعالى ... " ويؤكد هذا التعطيل في مكان آخر (ص ١٣٩)، ويضيف إليه فيقول - فض فوه:-

"والآية مؤولة عند المجسمة بـ (من على السماء) ...!"

فيا ويله ما أجرأه على نيز السلف بـ (المجسمة)! وفيهم من يتظاهر بتبجيله وإن كنت أعلم أنه لا مبجل عنده إلا هواه، وإلا فقل لي بربك كيف يرمي بالتجسيم من فسر الآية بما سبق أن عزوته للسلف؛ ومنهم الإمام البيهقي في كتابيه المذكورين آنفاً، وهما من الكتب التي يحض هذا الهالك على قراءتها في تعليقه (ص ٧٨)؟! وهل أدل على أتباعه لهواه من مخالفته للعلماء الذين صححوا حديث الرحمة هذا، ومنهم شيخاه الغماريان؟! وكذلك تضعيفه لكثير من الأحاديث الصحيحة الأخرى كحديث الجارية؛ وقول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أين الله؟». رواه مسلم، وصححه جمع كما فصلت القول في ذلك فيما يأتي برقم (٣١٦١)، وكحديث اختصاص الملائم الأعلى، وقد صححه البخاري والترمذي وأبو زرعة والضياء، وهو غير حديث: «رأيت ربي جعداً أمرد ..» فإنه منكر، وحديث: «رأيت ربي مبنى عند النفر على جمل ...»، فإنه موضوع كما هو مبين في "الضعيفة" (٦٣٣٠)، وقد لبس (السقاف) بهذا على القراء فأوهمهم أن الذهبي أنكر حديث الاختصاص، وإنما أراد هذا، فارجع إلى الرقم المذكور لترى العجب من تدليس هذا الرجل وتضليله للقراء. وقد وجدت لحديث الاختصاص طريقاً أخرى - بل شاهداً صحيحاً - فخرجته في "الصحيحة" (٣١٦٩).

وإن مما يجب التنبيه عليه بهذا المناسبة أن الرجل كما يُضعف الأحاديث الصحيحة؛ فهو على العكس من ذلك يُقوي الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويحتج بها معطلاً بها معاني الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، فهو مثلاً يبطل دلالة الحديث المتواتر في النزول الإلهي، وقوله تعالى فيه: «من يدعوني فأستجيب له ..» بحديث تفرد بروايته حفص بن غياث لم يذكر فيه النزول ولا قوله تعالى المذكور، بل رواه بلفظ: «ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع ..»، وهذا خطأ بيّنين؛ لمخالفة

حفص لسته من الثقات رووه باللفظ الأول، وهو المحفوظ في "الصحيحين" وغيرهما، وهو متواتر كما ذكر ابن عبد البر في "التمهيد"، وقد بسطت القول في هذا وسميت المخالفين لحفص في "الضعيفة" (٣٨٩٧)، ورددت على هذا المبطل ما زعمه من صحة حديث حفص بما لا يتسع المجال لذكره هنا.

وكذلك احتج بحديث موضوع من أحاديث الإباضية فيه! " .. ولا تضربوا لله الأمثال، ولا تصفوه بالزوال، فإنه بكل مكان". وقد بينت بطلانه، وكشفت عواره في "الضعيفة" (٥٣٣٢)، والغريب العجيب من هذا الأفين أنه نقل الحديث من كتاب "مسند الربيع بن حبيب"، وهو الكتاب الوحيد من تأليف الإباضية، وركن إليه المذكور من باب القاعدة اليهودية: "الغاية تبرر الوسيلة": لأن فيه رد حديث النزول الذي اصطلح علماء الكلام على تفسير "النزول" بالزوال

تحريفاً للكلم عن مواضعه، وتنفيراً من الإيمان بالنزول الإلهي، وأعجب من ذلك أن قوله فيه: "فإنه بكل مكان" ما يكفر الأفين به (ص١٢٧) من تعليقه على "ابن الجوزي"، ومع ذلك روى هذا الحديث الإباضي الموضوع ليعطل به حديث النزول المتواتر، أليس ذلك من أكبر الأدلة على أنه ينطلق من تلك القاعدة اليهودية، ومنها يندفع لإبطال الأحاديث الصحيحة؟! والأمثلة على ذلك كثيرة وكثيرة جداً، فحسبنا الآن حديث الرحمة هذا وما ذكر معه.

والله المستعان.

"السلسلة الصحيحة" (٢/٧١٣-٧١٧).

الكلام على حديث الجارية والرد على من طعن فيه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أَعْتَقَهَا؟ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ. يعني: الجارية التي شَهِدَتْ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ».

١ - أخرج أبو داود (٣/٥٨٨/٣)، والنسائي (٢/١٢٩)، والدارمي (٢/١٨٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٦/٤٢٩٦/٢٥٦)، والبيهقي في "السنن" (٧/٣٨٨)، وأحمد (٤/٢٢٢ و ٣٨٨ و ٣٨٩)، والبزار في "مسنده" (١/٣٨/٢٩ - الكشف)، والطبراني (٧/٧٢٥٧/٣٨٣) من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي قال:

قلت: يا رسول الله! إن أُمِّي أوصت إليّ أن أعتق عنها رقبة، وإن عندي جارية سوداء نوبية؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "ادع بها"، فقال: "مَنْ رَبُّكَ؟"، قالت: الله، قال: "فمن أنا؟"، قالت: رسول الله، قال: ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه أخرج لمحمد بن عمرو متابعه، وحماد بن سلمة في روايته عن غير ثابت البناني شيء من الضعف، وليس له رواية عن محمد بن عمرو- وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي- عند مسلم.

وقد خولف حماد في إسناده ومثنه، فقال ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٨١): حدثنا محمد بن يحيى القطعي قال: حدثنا زياد بن الربيع قال: ثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة- رضي الله عنه:-

أن محمد بن الشريد جاء بخادم سوداء عتماء إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا رسول الله! إن أُمِّي جعلت عليها عتق رقبة مؤمنة، فهل تجزي أن أعتق هذه؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - للخادم:

«مَنْ رَبُّكَ؟».

فرفعت برأسها فقالت: في السماء ... ثم ذكر باقي الحديث مثله.

وهذا السند أصح؛ لأن زياد بن الربيع ثقة من رجال البخاري، لكن يبدو أن قوله: "محمد بن الشريد" وهم من بعض الرواة؛ فإنه ليس له ذكر في "الصحابة"، وقد أورده الحافظ في القسم الرابع من "الإصابة" من رواية ابن منده وابن السكن والباوردي وابن شاهين؛ لكنه قال في روايته: " (جاء محمد بن الشريد أو الشريد بجارية) كذا عنده على الشك، وأخرجه أبو نعيم من رواية إبراهيم بن حرب العسكري عن القطعي (الأصل: القطيعي) مثله؛ إلا أنه قال: (إن عمرو بن الشريد جاء إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -)، وصوّب هذا الطريق، وكل ذلك غير محفوظ! والمحفوظ: ما أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان، من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو ... (فذكر الرواية الأولى)، ثم قال:

"قال ابن السكن: محمد بن الشريد ليس بمعروف في الصحابة، ولم أر له ذكراً إلا في هذه الرواية".

وقد جاء الحديث من طريق أخرى عن أبي هريرة، ليس فيها تسمية الرجل، وهو من رواية المسعودي عن عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة:

أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله! إن عليّ عتق رقبة مؤمنة، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أين الله؟"، فأشارت إلى السماء بإصبعها السبابة، فقال لها: "من أنا؟"، فأشارت بإصبعها إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإلى السماء؛ أي: أنت رسول الله، فقال:

"أعتقها" فإنها مؤمنة".

أخرجه أبو داود (٣/ ٥٨٨ / ٣٢٨٤)، وابن خزيمة أيضاً، والبيهقي في "السنن" (٧/ ٣٨٨)، وأحمد (٢/ ٢٩١)؛ كلهم من طريق يزيد بن هارون عنه.

قلت: وي زيد سمع من المسعودي- وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة- بعد اختلاطه؛ كما قال ابن نمير، فيما نقله الذهبي في "الكاشف" وغيره، فقوله في "العلو": "إسناده حسن"، غير حسن كما كنت ذكرت في كتابي "مختصر العلو" (٨١ - ٨٢)، لكن بدا لي الآن أنه أحسن من الحسن، وذلك لأمرين:

الأول: أنني وجدت عند ابن خزيمة متابعين اثنين ليزيد، وهما أسد بن موسى (أسد السنة)، وأبو داود- وهو الطيالسي؛ صاحب "المسند" المعروف به، وليس الحديث فيه-، وهو بصري، وقد ذكر عبد الله بن أحمد في "العلل" عن أبيه أنه قال:

"سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة؛ فسماعه جيد".

وذكر نحوه في مكان آخر (٢/ ١٣٠ - ١٣١)؛ وزاد:

"وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد؛ فهو في الاختلاط".

وعلى هذا فالسند جيد؛ لأن الطيالسي بصري كما تقدم.

هذا هو الأمر الأول.

والأمر الآخر: أن ابن معين صحح أحاديث المسعودي عن القاسم وعن عون؛ كما في "التهذيب"، وهذا من روايته عن عون كما ترى، فصح الحديث والحمد لله.

وفي حديث أسد السنة:

"بجارية سوداء لا تُفصِح".

وفي حديث الطيالسي:

"بجارية عجماء لا تفصح"؛ وعندهما: "مَنْ رَبُّكَ؟".

لكن قد خولف عون في إسناد الحديث من قِبَلِ الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار:

أنه جاء بأمة سوداء، فقال: يا رسول الله! إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة؛ أعتقها؟! فقال:

"تشهدين أن لا إله إلا الله؟".

قالت: نعم، قال:

"تشهدين أني رسول الله؟". قالت: نعم، قال:

"أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟". قالت: نعم، قال:

"أعتقها".

أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرزاق، وهذا في "المصنف" (١٦٨١٤ / ١٧٥ / ٩) قال: أخبرنا معمر عن الزهري به.

ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه أحمد (٤٥١ / ٣)، وابن الجارود في "المنتقى" ٣١ / ٩٣١. وقال ابن كثير في "التفسير" بعد أن عزاه لأحمد:

"وإسناده صحيح، وجهالة الصحابي لا تضره".

قلت: وهو كما قال؛ لولا أن معمرًا خالفه جماعة من الثقات فأرسلوه:

فرواه مالك (٦ / ٢)، ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ... الحديث مثله.

أخرجه البيهقي (٣٨٨ / ٧ و ٥٧ / ١٠)، وقال:

"هذا مرسل، وقد قيل: عن عون بن عبيد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عتبة أبي هريرة - رضي الله عنه -".

وقد قيل: عن عون عن أبيه عن جده .

قلت: وصله الحاكم (٢٥٨ / ٣) وعنه البيهقي في الموضع الأول، وكذا الطبراني (١٧ / ١٣٦) من طريق أبي عاصم: نا أبو معدان المنقري- يعني: عامر بن مسعود:- نا عون بن عبيد الله بن عتبة: حدثني أبي عن جدي.

وعامر هذا لم أعرفه، ولا وجدت له ترجمة فيما لدي من المراجع، لا فيمن يسمى بـ "عامر" ولا فيمن يكنى بأبي معدان، ولا فيمن نسبته "المنقري".

٢ - وروي عنه بإسناد آخر، فقال الجراح بن مَخْلَد: ثنا محمد بن عثمان الجزري: ثنا سعيد بن عنبسة القطان: ثنا أبو معدان قال: سمعت عون بن أبي جحيفة يحدث عن أبيه قال:

أتت رسولَ الله - صلى الله عليه وآله وسلم - امرأةٌ ومعها جارية سوداء، فقالت المرأة: يا رسول الله! إن علي رقبة مؤمنة، أفتجزي عني هذه؟ فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

"أين الله؟". قالت: في السماء. قال:

"فمن أنا؟". قالت: أنت رسول الله. قال:

"أتشهدين أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟". قالت: نعم. قال:

"أتؤمنين بما جاء من عند الله؟". قالت: نعم، قال:

"أعتقها؛ فإنها مؤمنة".

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢ / ١١٦ - ١١٧).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل:

الأولى: أبو معدان هذا؛ فإنه غير معروف كما تقدم، وقد سماه الطبراني في باب "أبو معدان: عامر بن مرة عن عون"، ثم ساق هذا الحديث، ولم أجده أيضاً.

الثانية: سعيد بن عنبسة القطان، والظاهر أنه أبو عثمان الخزاز الرازي الذي ذكره ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٥٢) وقال عن أبيه:

"فيه نظر".

ثم روى عن علي بن الحسين بن الجنيد قال: "سعيد بن عنبسة كذاب، سمعت أبي يقول: كان لا يصدق".

وبه أعله الهيثمي؛ فقال (٢٤٤ / ٤):

"رواه الطبراني، وفيه سعيد بن عنبسة، وهو ضعيف".

الثالثة: محمد بن عثمان الجزري، لم أجد له ترجمة أيضاً.

ثم وجدت لسعيد بن عنبسة متابعا لا بأس به، وعرفنا بسببه اسم أبي معدان: رواه صرد بن حماد أبو سهل قال: حدثنا الحسن بن الحكم بن طهمان: حدثنا أبو معدان به.

أخرجه الخطيب في "التاريخ" (٣٤٣ / ٩)، وقال:

"تفرد به أبو معدان، وهو غريب من حديث أبي معدان عبد الله بن معدان، تفرد به الحسن بن الحكم عنه، ولا أعلم حدث به غير صرد، وما علمت من حاله إلا خيراً".

قلت: وابن طهمان هذا؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه:

"حديثه صالح ليس بذلك، يضطرب".

وعبد الله بن معدان روى عنه أيضاً وكيع وأبو نعيم كما في "الجرح"، وذكر الذهبي في "المقتنى في الكنى": (البُرْسانى) مكان: (أبي نعيم).

ثم رأيت في "الجرح" (٤٤٦ / ٩): "أبو معدان عن يحيى بن معين قال: أبو معدان صالح"، وعلّق المعلّي عليه بما يشعر أنهما واحد.

٣ - حديث ابن عباس، وله عنه طريقان:

الأول: يرويه ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعن الحكم يرفعه:

أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: إن على أمي رقبة مؤمنة، وعندى رقبة سوداء أعجمية؟ قال: "أنتِ بها"، قال: "أتشهدين أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟"، قالت: نعم، قال:

"فأعتقها".

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١ / ٢٠ / ١٠٣٩٢)، وفي "كتاب الإيمان" (٢٨ / ٨٥ - بتحقيقي): حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى ...

هكذا وقع في إسناده: " .. عن ابن عباس، وعن الحكم!" وهو معطوف على المنهال- وهو ابن عمرو- على خلاف المتبادر، ولكن مثله يقع كثيراً في الأسانيد، كما يعرفه من مارس هذا العلم.

وقد رواه الطبراني (١٢ / ٢٦ - ٢٧) و"الأوسط" (٢ / ٣٦ / ٥٦٥٣) من طريق الحسن بن فرات القزاز: ثنا علي بن هاشم به؛ إلا أنه قال:

"عن المنهال بن عمرو، والحكم عن سعيد بن جبير ..."، فهذا على الجادة، وقال:

"لم يروه عن المنهال والحكم إلا ابن أبي ليلى".

قلت: وهو ضعيف لسوء حفظه، وبه أعله الهيثمي فقال (٤ / ٢٤٤):

"وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ، وقد وثق".

قلت: ومن طريقه: أخرجه البزار (١ / ١٤ / ١٣ - الكشف)، ولم يذكر في إسناده الحكم، وقال:

"وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة!"

قلت: هو بهذا اللفظ المرفوع له طريق أخرى، يرويه يزيد بن حكيم: ثنا يحيى ابن السكن عن قيس بن الربيع: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي عن حنين عن ابن عباس به إلا أنه قال:

"إن علي رغبة مؤمنة .."؛ لم يذكر أمه.

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢ / ١٤٣ / ٧٢١٢): حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يزيد به، وقال:

"لم يروه عن حبيب إلا قيس".

قلت: وهو ضعيف من قبل حفظه، ويحيى بن السَّكَن - وهو الرقي ثم البصري- ضعيف، وإن وثقه ابن حبان.

ويزيد بن حكيم مجهول الحال، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً. وأما اللفظ الآخر؛ فيرويه سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس قال:

جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ ومعه جارية له سوداء، فقال: إن علي رقبة - أحسبه قال: مؤمنة -، فهل يجزئ عني هذه؟ فقال لها:

"أين الله؟"

قالت بيدها إلى السماء، قال:

"من أنا؟"

قالت: أنت رسول الله، قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

"أعتقها؛ فإنها مؤمنة."

أخرجه البزار (١/ ٣٧/٢٨) بسند صحيح عن ابن المرزبان، لكن هذا - مع ضعفه - مدلس، وهو وإن كان ذكروا له رواية عن عكرمة؛ فإنه لم يصح بسماعه منه كما ترى، وبه وبابن أبي ليلى أعله الهيثمي (٤/ ٤٢٤).

٤ - ومما يشهد لهذا اللفظ: "السماء" حديث كعب بن مالك قال:

جاءت جارية ترعى غنماً لي، فأكل الذئب شاة، فضربت وجه الجارية، فندمت، فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقلت: يا رسول الله! لو أعلم أنها مؤمنة؛ لأعتقتها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية:

"من أنا؟" قالت: رسول الله. قال:

"فمن الله؟" قالت: الذي في السماء، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

"أعتقها، فإنها مؤمنة."

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٩٣/٩٨) و"الأوسط" (٢/ ١/١٧١) من طريق عبد الله بن شبيب: ثنا داود بن عبد الله الجعفري: ثنا حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن ابن كعب بن مالك عن أبيه به، وقال:

"لم يروه عن ابن عجلان إلا حاتم، ولا عن حاتم إلا داود الجعفري، ولا يروى عن كعب إلا بهذا الإسناد."

قلت: ورجاله ثقات؛ غير عبد الله بن شبيب؛ فإنه ضعيف، وبه أعله الهيثمي.

وبالجملة؛ فهذه الطرق التي وقفت عليها عن هؤلاء الصحابة الأربعة، وهم: الشريد بن سويد- وإسناده حسن على الخلاف في صحابيه ومسنديه، فمنهم من جعله من رواية أبي سلمة عنه، ومنهم من جعله من مسند أبي هريرة من رواية أبي سلمة نفسه، على اختلاف في ضبط بعض ألفاظه كما يأتي بيانه ملخصاً، وأبو هريرة- وإسناده صحيح-، وأبو جحيفة- بإسناد ضعيف-، وابن عباس- بإسنادين عنه؛ واختلاف أيضاً في بعض ألفاظه-.

ولعله من الضروري أن أقدم إلى القراء الكرام خلاصة نيرة عن تلك الروايات والاختلافات في بعض ألفاظها، وبيان الراجح من المرجوح منها؛ ليكون القراء على معرفة بصحيحها من ضعيفها، والنظر في إمكانية الجمع بينها؛ ليكون القراء على حذر من بعض المضللين:

أولاً: لقد اتفقت الروايات كلها على شهادته - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية بأنها مؤمنة.

ثانياً: اختلفت في نص سؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - إياها وجوابها على وجوه ثمانية:

الأول: "من ربك؟ قالت: الله". (الحديث الأول عن شريد، وهو حسن).

الثاني: "من ربك؟ فقالت: في السماء". (الحديث الأول عن أبي هريرة؛

وهو حسن).

الثالث: "أين الله؟ فأشارت إلى السماء". (الحديث الأول أيضاً من الطريق الآخر عنه، وهو صحيح).

الرابع: "تشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم". (الحديث الأول أيضاً عن الرجل الأنصاري. وهو معلول بالإرسال).

الخامس: "أين الله؟ قالت: في السماء". (الحديث الثاني، وهو ضعيف؛ لكنه بمعنى الوجه الثالث).

السادس: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم". (الحديث الثالث من الطريق الأول، وهو ضعيف).

السابع: "أين الله؟ قالت بيدها إلى السماء" (الحديث نفسه من الطريق الآخر، وهو ضعيف أيضاً).

الثامن: "فمن الله؟ قالت: الذي في السماء". (الحديث الرابع، وسنده ضعيف).

قلت: وبهذا التلخيص الدقيق يتبين للقراء الحقيقة التالية وهي:

أن الأرجح أن سؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - كان: "أين الله؟".

وأن جواب الجارية كان: "في السماء".

وذلك؛ لأن ثلاث روايات اتفقت على السؤال المذكور، والأولى منها هي الرواية الصحيحة عن أبي هريرة، والثانية إن لم تنفع فلا تضر، والثالثة تصلح للاستشهاد بها؛ لأنها ليست شديدة الضعف.

كما اتفقت خمس روايات على الجواب المذكور، وهو في الطريق الأصح في الحديث الأول عن أبي هريرة، وفي الطريق الأخرى الصحيحة عنه، والروايات الباقية منها شاهدة لها.

وإذا كان هذا هو الراجح من مجموع تلك الوجوه الثمانية لاتفاق أكثر الروايات وأصحها عليه؛ فإن ما خالفها؛ إما أن تؤول، وإما أن ترد بالمخالفة؛ فيقال مثلاً: إن رواية: "من ربك؟" مختصرة من رواية: "أتشهدين أن لا إله إلا الله؟"، وأن هذه لا تنافي سؤالها بـ "أين الله؟"، فإننا نعلم اليوم كثيراً ممن ينطقون بهذه الشهادة إذا سئلوا بهذا السؤال بادروك بقولهم: (الله في كل مكان) وهم يعلمون أن الله كان ولا مكان! وقد تنبه بعض المجادلين بالباطل لضلال هذا القول فلجأ إلى المراوغة، فقال: لا يقال: إنه في كل مكان، ولا: إنه ليس في مكان^(١)، وهذا احتيال منهم في التعبير، يتظاهرون بذلك بالتزويه، وهو يشبه قول أسلافهم من الجهمية والمعتزلة وأذناهم من المعتلة: "ليس هو داخل العالم ولا خارجه"؛ ورحم الله من قال في أمثالهم: "هؤلاء قوم أضاعوا ربهم"! فلا يبعد أن يكون السؤال وقع باللفظين: "أين" و: "أتشهدين"، ويؤيده الحديث الثاني.

وإن مما يقطع ويؤكد ترجيحنا المذكور: حديث معاوية بن الحكم الذي وعدتُ بذكره، فإنه قد ساق قصة الجارية سياقاً تاماً رائعاً، لم يسقه غيره كسياقه، ولا غرابة

(١) ويقول آخرون: الله موجود بلا مكان.

في ذلك؛ فإنه سيدها، فقال- رضي الله عنه- في حادثة وقعت له وهو يصلي خلف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فسأله بعض الأسئلة، فأجابه عليها:

٥ - فقال رضي الله عنه:

"وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَلَ أُحُدٍ والجَوَانِيَّةِ، فاطَّلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكنني صككتها صكة، فأتيْتُ رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فعظَّم ذلك عليّ، قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟! قال: "أتتني بها"، فأتيته بها، فقال لها:

"أين الله؟".

قالت: "في السماء"، قال: "من أنا"، قالت: أنت رسول الله، قال:

"أعتقها؛ فإنها مؤمنة".

أخرجه مسلم، وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في "صحيحهم" وغيرهم، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (٨٦٢)، و"الإرواء" (٣٩٠).

هذا؛ ويشهد لسؤال: "أين الله" حديث مرفوع، وأثر موقوف.

أما الحديث؛ فيرويه وكيع بن حُدُسٍ عن عمه أبي رَزِين قال:

قلت: يا رسول الله! أين كان ربُّنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: "كان في عماء، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وما تَمَّ خلق، عرشه على الماء".

أخرجه الترمذي (٢١٠٨)، وابن ماجه (١٨٢)، وابن حبان (٣٩ - الموارد)، وابن أبي عاصم (١/٢٧١/٦١٢)، وأحمد (٤/١١ و ١٢)، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٧/٧)، وقال الترمذي:

"حديث حسن". وقال الذهبي في "مختصر العلو" (١٨٦/١٩٣):

"رواه الترمذي وابن ماجه، وإسناده حسن"

وفيه نظر؛ لأن وكيعاً هذا مجهول، كما بينته هناك.

وأما الأثر؛ فهو ما رواه زيد بن أسلم قال:

مرَّ ابن عمر براعي غنم فقال: يا راعي الغنم! هل من جَزْرَة ^(١)؟ قال الراعي: ليس ههنا رُبُّها، فقال ابن عمر: تقول: أكلها الذئب! فرفع الراعي رأسه إلى السماء ثم قال: فأين الله؟!

فاشترى ابن عمر الراعي واشترى الغنم فأعتقه، وأعطاه الغنم.

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢ / ٢٦٣ / ١٣٠٥٤): حدثنا محمد ابن نصر الصائغ: ثنا أبو مصعب: ثنا عبد الله بن الحارث الجُمَحي: ثنا زيد بن أسلم به.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات مترجمون في "التهذيب"، غير شيخ الطبراني محمد بن نصر الصائغ، وهو ثقة مترجم في "تاريخ بغداد" (٣ / ٣١٨ - ٣١٩)، مات سنة (٢٩٧).

وهذا الأثر احتج به الحافظ الذهبي في "العلو"، ذكره معلقاً على أبي مصعب الزهري، وكنت جوّدت إسناده في "مختصره" (١٢٧) ولم أكن قد وقفت يومئذ على وصله، فها قد وقفت عليه الآن، والحمد لله.

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩ / ٣٤٧):

"رواه الطبراني، ورجالهم رجال الصحيح، غير عبد الله بن الحارث الحاطبي، وهو ثقة".

وجملة القول: إن أصح الأحاديث المتقدمة إنما هو حديث معاوية، فلا جرم أن يتفق العلماء- من محدثين وفقهاء- على تصحيحه على مرِّ العصور دون أي خلاف بينهم؛ فقد صححه الخمسة الذين أخرجوه في "صحيحهم" كما تقدم، وكذا البيهقي في "الأسماء" (٤٢٢)، والبيهقي في "شرح السنة" (٣ / ٢٣٩)، والذهبي كما يأتي، والحافظ في "الفتح" (١٣ / ٣٥٩)، كل هؤلاء صرحوا بصحة الحديث وإسناده، ويُلقح بهم كل من احتج بالحديث من أئمة الحديث والفقه والتفسير على اختلاف مذاهبهم، ممن احتج به في باب من أبواب الشريعة، ضرورة أنه لا يحتج إلا بما صح عنده، كالإمام مالك في "الموطأ" (٣ / ٥ - ٦)، والشافعي في "الأم" (٥ / ٢٦٦)، وأحمد في "مسائل عبد الله" (١٠١ / ٣٦٣)، و"مسائل صالح" (٣ / ١٣٧٤ / ٧٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١ / ٢٥٨)، وابن عبد البر في "الاستيعاب"، وابن الجوزي في "دفع شبه التشبيه"، والنووي في "المجموع"، وابن الوزير في "العواصم والقواصم" (١ / ٣٧٩ - ٣٨٠)، وغيرهم كثير وكثير ممن لا يمكن حصرهم، وفهم بعض المبتدعة المعروفين بمعاداتهم

(١) أي: شاة تصلح للذبح.

لأهل السنة، وسُوِّد في الرد عليهم رسائل عدة، كالشيخ الصابوني؛ فإنه تابع الحافظ ابن كثير في الاحتجاج بهذا الحديث، فأورده في موضعين (١/ ٤٢١ و ٥٢٣) من "مختصره" الذي التزم أن لا يورد فيه إلا ما صح من الحديث!

أما الغلاة من المبتدعة والمتجهمه في هذا العصر؛ فقد أعلن بعضهم عن تضعيفه لهذا الحديث، وإنكاره لصحة قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أين الله؟"، وجواب الجارية: "في السماء!" وعلى رأس هؤلاء الشيخ الكوثري ومقلِّدوه، وقد كنت رددت عليه في كتابي "مختصر العلو" (ص ٨٢) بما يغني عن إعادته هنا، وكان الرد حول حديث معاوية هذا فقط، قبل أن يتيسر لي جمع شواهد المتقدمة عن أبي هريرة، وأبي جَحيفة، وابن عباس، ثم أوقفني بعض الإخوان على حديث خامس من رواية ابن شاهين بسنده عن عكاشة الغنوي في "أسد الغابة"، و"الإصابة"، وإسناده حسن.

ثم رأيت في "تلخيص ابن حجر" (٣/ ٢٢٣) حديثاً سادساً عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب- الثقة- مرسلأ، رواه أبو أحمد العسَّال في "السنة" من طريق أسامة بن زيد، وفي الحديثين: "أين الله؟"، قالت: "في السماء".

فماذا عسى أن يقول القائل في مثل هذا المكابر الجاحد للحقائق العلمية المعترف بها عند العلماء الفطاحل كما تقدم؟! إلا أن يقرأ: {فإنها لا تعى الأبصار ولكن تعى القلوب التي في الصدور}! وأن يذكر قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث معاوية- رضي الله عنه- في حديث تفرَّق الأمة:

«وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»: "صحيح الترغيب" (١/ ٤٨/٩٧)؛ نسأل الله السلامة والعافية!

وقد جرى على سنن هذا الجاحد: الشيخ المغربي عبد الله الغماري المعروف بعدائه الشديد- كالكوثري- للسننة وأتباعها، ويزيد عليه أنه شيخ الطريقة الدرقاوية، ويزعم أنه مجدد العصر الحاضر! فقد ردَّ في تعليقه على "التمهيد" (٧/ ١٣٥) حديث مسلم، فزعم أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيه: "أين الله؟" وجواب الجارية عليه بقولها: "في السماء" أنه من تصرف الرواة! ضارباً صفحاً عن صحيح أولئك الحفاظ إياه، وعن الشواهد المؤكدة لصحته، وعن إمكانية الجمع بينه وبين بعض الألفاظ التي تخالفه بزعمه، مع كونه أصح منها كما تقدم، فما أحراه هو وسلفه الكوثري وأمثالهما ممن يرد الأحاديث الصحيحة المتلقاة من الأمة بالقبول- كالغزالي المعاصر- بوعيد قوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً} (النساء: ١٥).

ثم زاد الجاحد إغراقاً في الضلال بعد أن اتهم رواة اللفظ الأصح بالخطأ والرواية بالمعنى؛ فقال:

"ويؤيد ذلك أن المعهود من حال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الثابت عنه بالتواتر أنه كان يختبر إسلام الشخص بسؤاله عن الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام ودليله."

فأقول: هذا باطل من وجوه:

الأول: ما زعمه من التواتر مجرد دعوى لا دليل عليه، وما كان كذلك؛ وجب طرحه وعدم الاشتغال به.

الثاني: أنه يبطل زعمه بعض الألفاظ التي اعتمد عليها في تخطئة اللفظ الأصح، وهو لفظ: "من ربك؟" فهذا ليس فيه الاختبار بالشهادتين كما زعم.

فإن قيل: هذا لا ينافي اللفظ المذكور!

قلنا: وكذلك لا ينافي اللفظ الأصح: "أين الله؟" كما تقدم بيانه في الخلاصة النيرة، فتذكر! الثالث: أنه قال أخيراً:

"أما كون الله في السماء؛ فكانت عقيدة العرب في الجاهلية، وكانوا مشركين، فكيف تكون دليلاً على الإسلام؟!".

كذا قال فضَّ فوه! فإنه يعلم أن الجاهليين كانوا يؤمنون - مع شركهم - بتوحيد الربوبية بدليل قوله تعالى: {ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله} ونحوه من الآيات، وكانوا يُلبُّون به وهم يطوفون حول البيت، فيقولون: لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك! رواه مسلم (٨/٤).

فإذا كان توحيدهم هذا حقاً، وإذا كان اعتقادهم أن الله في السماء حقاً كذلك، لمطابقتهم لنص القرآن، وبه أجابت الجارية التي شهد لها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالإيمان، أفيعقل أن يقول مؤمن بالله ورسوله حقاً: لا نؤمن بأن الله في السماء لأن المشركين كانوا يعتقدون ذلك؟! إذن؛ يلزمه أن لا يؤمن بتوحيد الربوبية؛ لأن المشركين يؤمنون به!! ذلك هو الضلال البعيد.

وأصل ضلال هؤلاء المتجهمة أنهم تأثروا بالمعتزلة والجهمية الذين ضلُّوا ضلالاً مبيناً؛ بإنكارهم كثيراً من الغيبات المتعلقة بالله تعالى وصفاته، وذلك يعود إلى أمرين:

أحدهما: ضعف إيمانهم بالله ورسوله وما جاء عنهما.

والآخر: ضعف عقولهم وقلة فهمهم للنصوص، وهذا هو المثل بين يديك: لم يؤمنوا بأن الله في السماء مع صراحة الآيات في ذلك، والتي منها قوله تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ} (الملك: ١٦)، وصحة حديث الجارية، الذي شهد لها بالإيمان لأنها عرفت ربها في السماء، ولذلك بادروا إلى إنكار صحته، وأما الآية فعتلّوا دلالتها بعقولهم المريضة، ذلك أنهم تبادروا إلى أذهانهم الكليّة أن (في) هنا ظرفية، وهذا خطأ ظاهر، ففروا منه، فتأولوا (مَنْ) بالملائكة، فوقعوا في خطأ آخر، فوقف في طريقهم قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ارحموا من في الأرض؛ يرحمكم من في السماء، فهذا صريح في أن (في) في شَطْرِي الحديث بمعنى (على)، ولما رأى ذلك بعض جهلة الغماريين وأنه يبطل تأويله المذكور؛ بادر بكل صفاقة وجهل إلى القول بأنه "حديث باطل"؛ خلافاً لكل العلماء حتى شيوخه الغماريين، كما بينته في الاستدراك المطبوع في آخر المجلد الثاني من "الصحيحة"، طبع عمّان رقم (١٢).

والمقصود أن معنى الآية المذكورة {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ}؛ أي: من علماء السماء. يعني: على العرش؛ كما قال ابن عبد البر (٧/ ١٢٩ و١٣٠ و١٣٤) وغيره: كالبيهقي في "الأسماء" (٣٧٧)؛ حيثما قال: "يعني: من فوق السماء".

وهذا التفسير هو الذي لا يمكن القول إلا به؛ لمن سلّم بمعاني النصوص الكثيرة من القرآن والسنة المُجمِعة على إثبات العلو والفوقية لله تعالى علواً يليق بعظمته؛ كقوله تعالى في الملائكة: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ} وغيرها من الآيات المعروفة، وعلى هذا أهل السنة والجماعة؛ خلافاً للمعتزلة والجهمية في قولهم: إن الله عز وجل في كل مكان، وليس على العرش!

كما في "التمهيد" (٧/ ١٢٩).

والعجيب من أمر هؤلاء النفاة أنهم أرادوا بنفهم تنزيه ربهم أن يكون فوق المخلوقات؛ فحصره في داخلها، كما روي عن بشر المريسي أنه لما قال: هو في كل شيء! قيل له: وفي قلنسوتك هذه؟ قال: نعم، قيل: وفي جوف حمار؟! قال: نعم!

وهذا القول يلزم كل من يقول بأنه تعالى في كل مكان، وهو من أبطل ما قيل في رب العالمين الحكيم الحليم، ولذلك قال بعض السلف: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية!

ولوضوح بطلان هذا القول لبعض علماء الكلام؛ فرؤوا إلى القول بما هو أبطل منه، وسمعتة بأذني من بعض الخطباء يوم الجمعة على المنبر:

الله ليس فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه، وزاد بعض الفلاسفة: لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!!

وهذا هو التعطيل المطلق الذي لا يمكن لأفصح الناس أن يصف العدم بأكثر مما وصف هؤلاء ربهم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً! ورحم الله ذلك الأمير العاقل الذي قال لما سمع هذا من بعض علماء الكلام: "هؤلاء قوم أضاعوا ربهم!"

ولهذا؛ قال بعض العلماء:

"المجسّم يعبد صنماً، والمعطلّ يعبد عدماً، المجسم أعشى، والمعطلّ أعمى!"

ومن المؤسف أن العلامة ابن الجوزي- في رده على المشبهة- قد وقع منه من ذلك الكلام؛ فقال في كتابه المتقدم بعد أن تأول (الاستواء) بالاستيلاء واستشهد على ذلك بيت الأخطل النصراني المعروف:

قد استوى بشرُّ على العراقِ من غير سيف ولا دمٍ مُهْرَاقِ

وتفلسف في رد المعنى الصحيح وهو الاستعلاء، قال:

"ولذا؛ ينبغي أن يقال: ليس بداخل في العالم، وليس بخارج منه!"

ولم يعلق المسعى بـ "حسن السقاف" على هذا النفي الباطل؛ الذي لم يقل به إمام معروف من قبل، والذي ليس فيه ذرّة من علم كما هو شأن النفاة، ومن عجائبه وجهالاته أنه يقلد ابن الجوزي في إنكاره على من يقول من المثبتة: "استوى على العرش بذاته"؛ فيقول ابن الجوزي (ص ١٢٧) منكرًا لهذه اللفظة "بذاته":

"وهي زيادة لم تنقل".

فيا سبحان الله! زيادة كهذه يُراد بها دفع التعطيل تُنكر لأنها لم تنقل، وقوله المتقدم: "ليس بداخل ... لا ينكر! اللهم إن هذه لإحدى الكبائر!!"

وكذلك لم يعلّق على تأويل ابن الجوزي لآية (الاستواء) بل أقرّه، لأنه صرح (ص ١٢٣) - بعد كلام طويل له فيه كثير من التحريف والكذب لا مجال الآن لبيانته- قال:

"الاستواء عندنا هو الاستيلاء والقهر، أو تفويض معناه إلى الله".

كذا قال! وهذا يدل على أنه لم يعرف الحق بعد، لتردده بين التأويل والتفويض!

ولكنني أعتقد أن ذكره التفويض هنا؛ إنما هو سياسة منه، ومراوغة وتضليل للقراء الذين قد ينكرون عليه التأويل، فإنه قال بعدُ (ص ١٢٧):

"وأما رد الإمام أبي الحسن الأشعري تفسير الاستواء بالاستعلاء؛ فنحن لا نوافقه في ذلك أبداً، ونقول: إنه قال ذلك بسبب ردة فعل حصلت عنده من المعتزلة، وهم وإن لم نوافقهم في كثير من مسائلهم؛ إلا أننا هنا نوافقهم ونعتقد أنهم مصيبون في هذه المسألة!"

أي: في إنكارهم علو الله على خلقه، لكن المعتزلة وأمثالهم كالإباضية يقولون بأن الله في كل مكان، وهذا مما ينكره أشد الإنكار ذلك الجاهل المتعالم، ويصرح بتكفير من يقول به، ويعتقد أن الله سبحانه وتعالى موجود بلا مكان! ويعني: أنه ليس فوق العرش كما أخبر تعالى في كثير من آياته، وأخبر نبيّه - صلى الله عليه وآله وسلم - في أحاديثه، فراجع كلامه في ذلك في "الأحاديث الضعيفة" تحت الحديث (٦٣٣٢).

وإن من ضلال ذاك السقاف أنه يصرح بنفي ثبوت قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أين الله؟"

مع قوله بأنه في "صحيح الإمام مسلم"! ثم يؤكد ذلك فيقول - فضّ فوه- (ص ١٠٨):

"ونحن نقطع بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقل: "أين الله؟"، وإنما قال: "أتشهدين أن لا إله إلا الله" الذي رواه أحمد.. و.. و... بأسانيد صحيحة".

ثم أعاد نحو هذا الكلام في مكان آخر (ص ١٨٦ - ١٨٧).

وفيه أكاذيب عجيبة عديدة- تؤكد أن الرجل لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله- يطول الكلام عليها جداً، فأوجزُ في العبارة ما استطعت:

فمن ذلك أن اللفظ الذي عزاه لأحمد- وغيره ممن أشرت إليهم بالنقط وهم ثمانية-، يوهم القراء أنهم جميعاً رووه باللفظ المذكور، وعن صحابي واحد، وهو كذب وزور، وإنما رووه بأكثر من لفظ وعن أكثر من صحابي، فبعضهم رواه: عن أنصاري- وهو الذي أعله البيهقي بالإرسال كما تقدم-، وبعضهم: عن الشريد- وسنده حسن على الخلاف في إسناده كما تقدم، ثم هو بلفظ: "من ربك؟"، خلافاً للفظ المذكور! -، وبعضهم عن ابن عباس- وفيه ابن أبي ليلى-

فأين الأسانيد الصحيحة التي ادعاها كذباً وميناً؟! على أنه سرعان ما كذب نفسه بنفسه في المكان الآخر المشار إليه؛ فإنه قال- عقب بعض المصادر المشار إليها بالنقط-: .. والطبراني (٢٧/١٢) بسند صحيح .."، ثم ذكر مصدرين آخرين تمام الثمانية.

قلت: وهذا كذب أيضاً لما عرفت، وبخاصة إذا أرجعنا الضمير إلى أقرب مذكور- وهو الطبراني- فإن فيه ابن أبي ليلى كما عرفت! ومن تدجيله- زيادة على ما تقدم- أنه تعمد أن لا يضيف إلى تلك المصادر أبا داود، وابن خزيمة مطلقاً، ولا إلى المجلد السابع من "سنن البيهقي"؛ لأن الحديث عندهم باللفظ الذي قطع بتكذيبه، عامله الله بما يستحق!! ولو أن طالب علم عكس عليه قطعه المأفون، فجزم ببطلان اللفظ الذي زعم صحته؛ لكان قاهراً عليه؛ لأن معه بعض الروايات التي فيها "أين الله" من طرق أكثر وأصح من لفظه، فكيف ومعه حديث معاوية بن الحكم- رضي الله عنه- وقد صححه جمع غفير من المحدثين قديماً وحديثاً كما تقدم؟! ولكننا لا نرى تعارضاً حتى نلجأ إلى الترجيح كما سبق، وإلى هذا جنح العلامة ابن قيم الجوزية- رحمه الله- في "إعلام الموقعين" (٣/ ٥٢١- كردي)؛ فقد ذكر روايتين مما تقدم: "من ربك؟"، و"أين الله"، ثم قال:

"وسأل - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أين الله؟"، فأجاب من سأله بأن الله في السماء، فرضي جوابه وعلم به أنه حقيقة الإيمان بربه، ولم ينكر هذا السؤال عليه، وعند الجهمي أن السؤال بـ "أين الله؟" كالسؤال بـ ما لونه، وما طعمه، وما جنسه، وما أصله؟ ونحو ذلك من الأسئلة المحالة الباطلة!"

ولقد صدق- رحمه الله- وأصاب كبد الحقيقة، فأنت ترى هذا (السخاف) كيف يصير على التكذيب بهذا الحديث الصحيح الذي صححه أئمة المسلمين كما تقدم بيانه، ثم لا يكتفي بذلك، فيتهمهم بالتجسيم! فيقول- فضَّ فوه- (ص ١٨٧):

"ومن الغريب العجيب: أننا نرى المجسمة يرددون هذا اللفظ: "أين الله؟" على ألسنتهم دائماً، ولا يدركون (!) أن هذا تصرف رواة، وحكاية لكلام النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالمعنى المخطئ، وخصوصاً بعد ثبوت هذا الحديث عند غير مسلم بلفظ: "أشهدين أن لا إله إلا الله .." مخالفة تامة، أو على الأقل مخالفة لا تفيد معنى: أين الله؟".

ثم أكد جزمه بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقل هذه الكلمة التي صحت عند الأئمة، وما ذاك إلا لأنها قاصمة ظهر المبتدعة الجهمية، ولست أدري- والله- ماذا أقول في هذا الرجل المكابر الجاحد؟! إلا أن أنذره بقوله تعالى: {ومن يشاقق

الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم
وساءت مصيراً.

"الصحيحة" (٧/١/٤٥٦ - ٤٨٠).

حديث الجارية قاصمة ظهر المعطلين للصفات

(إن) هذا النص قاصمة ظهر المعطلين للصفات فإنك ما تكاد تسأل أحدهم
بسؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - أين الله؟ حتى يبادر إلى الإنكار عليك! ولا يدري
المسكين أنه ينكر على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أعاذنا الله من ذلك ومن
علم الكلام، ولذلك رأينا الهالك في الذب عن هذا العلم على حساب الطعن في
الأحاديث الصحيحة الشيخ زاهد الكوثري يطعن في صحة هذا الحديث بالذات لا
بحجة علمية بل بوساوس شيطانية مثل قوله: أن البخاري لم يخرج في صحيحه!
وتارة يشكك في صحة هذه الجملة بالذات "أين الله" لا لشيء إلا لأنها لم ترد خارج
الصحيح، وكل هذا ظاهر البطلان لا حاجة بنا إلى تسويد الورق لبيانه، نسأل الله
العصمة من الحمية الجاهلية والمذهبية!

"إرواء الغليل" (٢/١١٣).

الرد على من ضعّف حديث الجارية

وهذا الحديث صحيح بلا ريب، لا يشك في ذلك إلا جاهل أو مغرض من ذوي
الأهواء الذين كلما جاءهم نص عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يخالف ما
هم عليه من الضلال، حاولوا الخلاص منه بتأويله بل تعطيله، فإن لم يمكنهم ذلك؛
حاولوا الطعن في ثبوته، كهذا الحديث، فإنه مع صحة إسناده وتصحيح أئمة الحديث
إياه دون خلاف بينهم أعلمه، منهم الإمام مسلم حيث أخرجه في "صحيحه" وكذا أبو
عوانة في "مستخرجه عليه"، والبيهقي في "الأسماء" حيث قال عقبه (ص ٤٢٢): "وهذا
صحيح،، قد أخرجه مسلم".

ومع ذلك نرى الكوثري الهالك في تعصبه يحاول التشكيك في صحته بادعاء الاضطراب فيه، فقد علق على هذا الحديث فيما سوده على كتاب " الأسماء " بقوله (ص ٤٤١ - ٤٤٢):

" انفرد عطاء بن يسار برواية حديث القوم (كذا قال عليه ما يستحق) عن معاوية بن الحكم، وقد وقع في لفظ له كما في " كتاب العلو" للذهبي (!) ما يدل على أن حديث الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة، وسبك الراوي ما فهم من الإشارة في لفظ اختاره (!) فلفظ عطاء الذي يدل على ما قلنا هو: (حدثني صاحب الجارية نفسه، الحديث) وفيه: فمد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يده إليها مستفهماً: من في السماء؟ قالت: الله، قال: فمن أنا، فقالت: رسول الله، قال: أعتقها فإنها مسلمة. وهذا من الدليل على أن "أين الله" لم يكن لفظ الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - (!) وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب".

كذا قال، عامله الله بعدله، وأنت إذا تذكرت ما بيناه لك من صحة الحديث، وإذا علمت أن حديث عطاء عن صاحب الجارية نفسه لا يصح من قبل إسناده لأنه من رواية سعيد ابن زيد، فهو وإن كان في نفسه صدوقاً، فليس قوي الحفظ، ولذلك ضعفه جمع، بل كان يحيى ابن سعيد يضعفه جداً، وقد أشار الحافظ في " التقريب " إلى هذا فقال: " صدوق له أوهام ".

زد على هذا أن ما جاء في روايته من ذكر اليد والاستفهام، هو مما تفرد به دون كل من روى هذا الحديث من الرواة الحفاظ ومن دونهم، فتفرده بذلك يعدُّه أهل العلم بالحديث منكرًا بلا ريب.

فتأمل عصمني الله وإياك من الهوى، كيف اعتمد هذا الرجل " الكوثري " على هذه الرواية المنكرة، وليس هذا فقط، بل ضرب بها الرواية الثابتة المتفق على صحتها بين المحدثين، واعتبر الرواية المنكرة دليلاً على ضعف واضطراب الرواية الصحيحة، فماذا يقول المؤمن عن هذا الرجل الذي يستغل علمه واطلاعه - عامله الله بما يستحق - لتشكيك المسلمين في أحاديث نبهم - صلى الله عليه وآله وسلم -.

ثم إنه لم يكتف بهذا التضليل بل أخذ ينسب إلى الراوي (وهو ثقة أياً كان هذا الراوي؛ لأن كل رواية هذا الحديث ثقات) أخذ ينسب إليه الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يعلم؛ لأن معنى كلامه السابق أن الراوي اختار أن ينسب إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال للجارية: {أين الله} والواقع عند الكوثري أنه لم يقل ذلك، وإنما الراوي وضعه من عنده مكان رواية سعيد بن زيد «فمد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يده إليها مستفهماً: من في السماء؟».

فأنا من واجبي أن أحذر المسلمين من هذا الكوثري وأمثاله الذين يتهمون الأبرياء بما ليس فيهم مُذَكِّراً لهم بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (الحجرات:٦).

"مختصر العلو" (ص ٨٢ - ٨٣)

صفة المعية وبيان عدم منافاتها لعلو الله تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان: من عبد الله وحده، وأنه لا إله إلا الله، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه، رافدة عليه كل عام، ولا يعطي الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرط: اللثيمة ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره».

أخرجه أبو داود (١ / ٢٥٠) قال: قرأت في كتاب عبد الله بن سالم - بجمص - عند آل عمرو بن الحارث الحمصي عن الزبيدي قال: وأخبرني يحيى بن جابر عن جبير بن نفيير عن عبد الله بن معاوية الغاضري مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه منقطع بين ابني جابر وجبير لكن وصله الطبراني في " المعجم الصغير " (ص ١١٥) والبيهقي في " السنن " (٤ / ٩٥) من طريقين عن عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد الزبيدي: حدثنا يحيى بن جابر الطائي أن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير حدثه أن أباه حدثه به. وزاد: "وزنِّي نفسه، فقال رجل: وما تزكية النفس؟ فقال: أن يعلم أن الله عز وجل معه حيث كان".

(فائدة) قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أن الله معه حيث كان». قال الإمام محمد بن يحيى الذهلي: "يريد أن الله علمه محيط بكل مكان والله على العرش".

ذكره الحافظ الذهبي في " العلو " رقم الترجمة (٧٣) بتحقيقي واختصاري. وأما قول العامة وكثير من الخاصة: الله موجود في كل مكان، أو في كل الوجود ويعنون بذاته، فهو ضلال بل هو مأخوذ من القول بوحدة الوجود الذي يقول به غلاة الصوفية الذين لا يفرقون بين الخالق والمخلوق ويقول كبيرهم: كل ما تراه بعينك فهو الله! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

قوله تعالى: {وهو معكم أينما كنتم}

[قال الذهبي في "العلو"]:

قال أبو عمر [هو ابن عبد البر] .. أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم} هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يُحتجُّ بقوله.

قلت: في هذا النص رد صريح لما ذهب إليه الإمام الشوكاني في آخر "تحفته" (ص ٩٥ - ٩٦ المجموعة المنيرية ج ٢) أن تأويل هذه الآية وآية {وهو معكم أينما كنتم} بالمعية العلمية إنما هو شعبة من شعب التأويل المخالف لمذهب السلف وما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم.

كذا قال، وكأنه لم يقف على هذا النص من الحافظ ابن عبد البر، ولا على ما سبق من القول عن الأئمة الفحول كسفيان الثوري، ومالك، ومقاتل بن حيان، الذين فسروا الآيتين بمثل ما نقل ابن عبد البر إجماع الصحابة ومن بعدهم عليه، فلا تغتر إذن بما زعمه الشوكاني من المخالفة، فإنه لكل عالم زلة، ولكل جواد كبوة.

"مختصر العلو" (ص ٢٦٨).

الجمع بين علو الله تعالى وقول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم :-

«فإن الله قبل وجهه»

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أتانا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في مسجدنا وفي يده عرجون فرأى في قبلة المسجد نخامة فأقبل عليها فحتمها بالعرجون

ثم قال:

«أيكم يحب أن يعرض الله عنه إن أحدكم إذا قام يصلي فإن الله قبل وجهه، فلا يبصقن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصقن عن يساره تحت رجله اليسرى، فإن عجلت به بادرة فليقبل بثوبه هكذا ووضعه على فيه ثم ذلكه ...» الحديث.

(صحيح).

(فائدة هامة): اعلم أن قوله في هذا الحديث: «فإن الله قبل وجهه». وفي الحديث [الآخر] .. «فإن الله عز وجل بين أيديكم في صلاتكم» لا ينافي كونه تعالى على عرشه، فوق مخلوقاته كلها كما تواترت فيه نصوص الكتاب والسنة، وأثار الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم، ورزقنا الإقتداء بهم، فإنه تعالى مع ذلك واسع محيط بالعالم كله، وقد أخبر أنه حيثما توجه العبد فإنه مستقبل وجه الله عز وجل، بل هذا شأن مخلوقه المحيط بما دونه، فإن كل خط يخرج من المركز إلى المحيط، فإنه يستقبل وجه المحيط ويواجهه، وإذا كان عالي المخلوقات يستقبله سافلها المحاط بها بوجهه من جميع الجهات والجوانب، فكيف بشأن من هو بكل شيء محيط، وهو محيط ولا يحاط به؟ وراجع بسط هذا في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ كالحموية والواسطية وشرحها للشيخ زيد بن عبد العزيز بن فياض (ص ٢١٣ - ٢٠١) رحمه الله.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/١٦٩).

الرد على مخالف أهل السنة في إثبات صفات العلو والاستواء والفوقية

رد شبهات حول إثبات الفوقية لله تعالى

الشبهة الأولى: أن إثبات الفوقية يستلزم التشبيه

الشبهة الثانية: أنه يستلزم إثبات الجهة لله تعالى.

الشبهة الثالثة: أنه يستلزم إثبات المكان لله تعالى.

لقد اشتهر عند الخلف نسبة كل من يثبت الفوقية لله تعالى إلى أنه مشبهه أو مجسم، أو إلى أنه ينسب لله الجهة والمكان، فهذه ثلاثة أمور لا بد من إزالة الشبه عنها.

الشبهة الأولى: التشبيه:

يمكن أخذ الإجابة عن هذه الشبهة مما تقدم من النقول عن الأئمة ومما سنراه في نصوص الكتاب الآتية أذكر الآن بعضها:

١ - قال نعيم بن حماد الحافظ: من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيهاً.

٢ - قال إسحاق بن راهويه: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد مثل يدي، أو سمع كسمعي، فهذا تشبيه، وأما إذا قال كما قال الله: يد وسمع وبصر فلا يقول:

كيف ولا يقول: مثل فهذا لا يكون تشبيهاً قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}.

ولو كان إثبات الفوقية لله تعالى معناه التشبيه لكان كل من أثبت الصفات الأخرى لله تعالى ككونه قديراً سمياً بصيراً مُشَبَّهاً أيضاً، وهذا ما لا يقول به مسلم ممن ينتسبون اليوم إلى أهل السنة والجماعة، خلافاً لنفقات الصفات والمعتزلة وغيرهم قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢/٧٥):

"فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفات الصفات يجعلون كل من أثبتهم مجسماً مشبهاً، ومن هؤلاء من يعد من المجسمة والمشبهة الأئمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب "الزينة" وغيره.

وشبهة هؤلاء أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون: "إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق"، ويقولون: "إن الله يُرى في الآخرة".

هذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم ثم قال (ص ٨٠):

"والمقصود هنا أن أهل السنة متفقون على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل، فإن أراد بنفي التشبيه ما نفاه القرآن ودل عليه العقل فهذا حق؛ فإن خصائص الرب تعالى لا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته ..، وإن أراد بالتشبيه أنه لا يثبت لله شيء من الصفات فلا يقال له علم ولا قدرة ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات فيلزم

أن لا يقال له: حي عليم قدير؛ لأن العبد يسمى بهذه الأسماء وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك، وهم يوافقون أهل السنة على أن الله موجود حي عليم قادر، والمخلوق يقال له: موجود.

الشبهة الثانية: الجهة:

والجواب عنها ما قاله ابن تيمية في " التدمرية " (ص ٤٥): قد يراد بـ " الجهة " شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً، كما إذا أريد بـ " الجهة " نفس العرش أو نفس السماوات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم، ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد عَلِمَ أَنَّ ما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق سبحانه وتعالى مباين للمخلوق ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفي: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلياً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم، وكذلك يقال لمن قال: الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل.

ومنه يتبين أن لفظة الجهة غير وارد في الكتاب والسنة، وعليه فلا ينبغي إثباتها ولا نفيها؛ لأن في كل من الإثبات والنفي ما تقدم من المحذور، ولو لم يكن في إثبات الجهة إلا إفساح المجال للمخالف أن ينسب إلى متبني العلو ما لا يقولون به لكفى.

وكذلك لا ينبغي نفي الجهة توهماً من أن إثبات العلو لله تعالى يلزم منه إثبات الجهة؛ لأن في ذلك محاذير عديدة منها نفي الأدلة القاطعة على العلو له تعالى، ومنها نفي رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة فصرح بنفيها المعتزلة والشيعة وعلل ابن المطهر الشيعي في " منهاجه " النفي المذكور بقوله: " لأنه ليس فيد حي عليم قادر، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه ".

جهة " وأما الأشاعرة أو على الأصح متأخروهم الذين أثبتوا الرؤية فتناقضوا حين قالوا: " إنه يرى لا في جهة " يعنون العلو قال شيخ الإسلام في " منهاج السنة " (٢/٢٥٢):

" وجمهور الناس من مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون: إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل كقولهم في الكلام، ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين ".

ثم أخذ يرد على النفاة من المعتزلة والشيعة بكلام رصين متين فراجعته فإنه نفيس وجملة القول في الجهة أنه إن أريد به أمر وجودي غير الله كان مخلوقاً، والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، فإنه بائن من المخلوقات كما سيأتي في الكتاب عن جمع من الأئمة.

وإن أريد بـ "الجهة" أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده.

وهذا المعنى الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو، والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله تعالى كما في نقل القرطبي عنهم في آخر الكتاب. وقال ابن رشد في "الكشف عن مناهج الأدلة" (ص ٦٦):

"القول في الجهة": وأما هذه الصفة لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخروا الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى: (ثم ذكر بعض الآيات المعروفة ثم قال) إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهها؛ لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين ...).

الشبهة الثالثة: المكان

وإذا عرفت الجواب عن الشبهة السابقة "الجهة" يسهل عليك فهم الجواب عن هذه الشبهة وهو أن يقال:

إما أن يراد بالمكان أمر وجودي وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس اليوم، ويتوهمون أنه المراد بإثباتنا لله تعالى صفة العلو. فالجواب: أن الله تعالى منزّه عن أن يكون في مكان بهذا الاعتبار فهو تعالى لا تحوزه المخلوقات؛ إذ هو أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السموات والأرض وقد قال تعالى: [وما قدر الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه] وثبت في "الصحيحين" وغيرهما عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «يقبض الله بالأرض ويطوي السموات بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟».

وأما أن يراد بالمكان أمر عدمي وهو ما وراء العالم من العلو فالله تعالى فوق العالم، وليس في مكان بالمعنى الوجودي كما كان قبل أن يخلق المخلوقات.

فإذا سمعت أو قرأت عن أحد الأئمة والعلماء نسبة المكان إليه تعالى. فاعلم أن المراد به معناه العدمي، يريدون به إثبات صفة العلو له تعالى، والرد على الجهمية

والمعطلة الذين نفوا عنه سبحانه هذه الصفة ثم زعموا أنه في كل مكان بمعناه الوجودي، قال العلامة ابن القيم في قصيدته " النونية " (٢/ ٤٤٦ - ٤٤٧ - المطبوعة مع شرحها " توضيح المقاصد ":

والله أكبر ظاهر ما فوقه شيء ... وشأن الله أعظم شأن
والله أكبر عرشه وسع السما ... والأرض والكرسي ذا الأركان
وكذلك الكرسي قد وسع الطبا ... ق السبع والأرضين بالبرهان
والله فوق العرش والكرسي ... لا تخفى عليه خواطر الإنسان
لا تحصره في مكان إذ تقو ... لوا: ربنا حقا بكل مكان
نزهمته بجهلكم عن عرشه ... وحصرتموه في مكان ثان
لا تعدموه بقولكم: لا داخل ... فينا ولا هو خارج الأكوان
الله أكبر هتكت أستاركم ... وبدت لمن كانت له عينان
والله أكبر جل عن شَبَهٍ وعن ... مثل وعن تعطيل ذي كفران

إذا أحطت علماً بكل ما سبق استطعت بإذن الله تعالى أن تفهم بيسر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية التي ساقها المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب الذي بين يديك " مختصره " أن المراد منها إنما هو معنى معروف ثابت لائق به تعالى، ألا وهو علوه سبحانه على خلقه، واستواؤه على عرشه، على ما يليق بعظمته، وأنه مع ذلك ليس في جهة ولا مكان؛ إذ هو خالق كل شيء، ومنه الجهة والمكان، وهو الغني عن العالمين، وأن من فسرها بالمعنى السلبي فلا محذور منه، إلا أنه مع ذلك لا ينبغي إطلاق لفظ الجهة والمكان ولا إثباتهما لعدم ورودهما في الكتاب والسنة، فمن نسبهما إلى الله فهو مخطئ لفظاً إن أراد بهما الإشارة إلى إثبات صفة العلو له تعالى، وإلا فهو مخطئ معنى أيضاً إن أراد به حصره تعالى في مكان وجودي أو تشبيهه تعالى بخلقه.

وكذلك لا يجوز نفي معناهما إطلاقاً إلا مع بيان المراد منهما؛ لأنه قد يكون الموافق للكتاب والسنة؛ لأننا نعلم بالمشاهدة أن النفاة لهما إنما يعنون بهما نفي صفة العلو لله تعالى من جهة ونسبة التجسيم والتشبيه للمؤمنين بها، ولذلك ترى الكوثري في تعليقاته يدندن دائماً حول ذلك بل يلهج بنسبة التجسيم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كل مناسبة ثم تابعه على ذلك مؤلف " فرقان القرآن " في مواطن

منه قال في أحدها (ص ٦١) أن ابن تيمية شيخ إسلام أهل التجسيم {ومن يضل الله فما له من هاد}.

واتهام أهل البدع وأعداء السنن أهل الحديث بمثل هذه التهم قديم منذ أن نشب الخلاف بينهم في بعض مسائل التوحيد والصفات الإلهية، وسترى في ترجمة الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى قوله:

" وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر وعلامة الجهمية أن يُسمُوا أهل السنة مشبهة وعلامة القدرية (المعتزلة) أن يسموا أهل السنة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية "

وإن افتراءهم على شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال بعد أن روى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ينزل الله إلى السماء الدنيا ...» كنزولي هذا، معروف وقد بين بطلان هذه الفرية شيخي في الإجازة الشيخ راغب الطباخ في بعض أعداد مجلة المجمع العلمي بدمشق ثم صديقنا العلامة الأستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار في كتابه " ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية " .

ومن أسوأ ما افتراه بعضهم على الإمام شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي الأنصاري ما ذكره الحافظ المؤلف في ترجمته من " تذكرة الحفاظ " (٣/٣٥٨):

" لما قدم السلطان ألب أرسلان (هراة) في بعض قدماته اجتمع مشايخ البلد ورؤساؤه، ودخلوا على أبي إسماعيل وسلموا عليه وقالوا: ورد السلطان ونحن على عزم أن نخرج ونسلم عليه، فأحببنا أن نبدأ بالسلام عليك، وكانوا قد تواطؤوا على أن حملوا معهم صنماً من نحاس صغيراً وجعلوه في المحراب تحت سجادة الشيخ، وخرجوا وقام إلى خلوته ودخلوا إلى السلطان واستغاثوا من الأنصاري؛ لأنه مجسم وأنه يترك في محرابه صنماً يزعم أن الله على صورته (!) وإن بعث السلطان يجده، فعظم ذلك على السلطان وبعث غلاماً ومعه جماعة فدخلوا الدار وقصدوا المحراب فأخذوا الصنم، ورجع الغلام بالصنم، فبعث السلطان من أحضر الأنصاري فأتى فرأى الصنم والعلماء والسلطان قد اشتد غضبه. فقال السلطان له: ما هذا؟ قال: هذا صنم يعمل من الصفر شبهة اللعبة. قال: لست عن هذا أسألك. قال: فعم تسألني؟ قال: إن هؤلاء يزعمون أنك تعبد هذا، وأنت تقول إن الله على صورته، فقال الأنصاري بصولة وصوت جهوري: " سبحانك هذا بهتان عظيم ". فوقع في قلب السلطان أنهم كذبوا عليه، فأمر به فأخرج إلى داره مكرماً، وقال لهم اصدقوني - وهددهم - فقالوا: نحن في يد هذا الرجل في بلية من استيلائه علينا بالعامه فأردنا أن نقطع شره عنا، فأمر بهم ووكل (لعله: فكل) بكل واحد منهم وصادرهم "

وختاماً أنقل إلى القراء الكرام فصلاً نافعاً من كلام الإمام أبي محمد الجويني في آخر رسالة " الإستواء والفوقية " في تقريب هذه المسألة إلى الأفهام بمعنى من علم الهيئة والفلك لمن عرفه قال:

" لا ريب أن أهل العلم حكموا بما اقتضته الهندسة، وحكمها صحيح لأنه يبرهان لا يكابر الحسن فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي، وأن كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة، في جوف بطيخة والسماء محيطتها بها من جميع جوانبها، وأن سفلى العالم هو جوف كرة الأرض وهو المركز وهو منتهى السفلوالتحت وما دونه لا يسمى تحتاً، بل لا يكون تحتاً ويكون فوقاً بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سفلى العالم إلى تلك الجهة؛ لكان الخرق إلى جهة فوق، ولو نفذ الخرق جهة السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد إلى جهة فوق.

وبرهان ذلك أنا لو فرضنا مسافراً سافر على كرة الأرض من جهة المشرق إلى جهة المغرب وامتد مسافراً، لمشى مسافراً على الكرة إلى حيث ابتداء بالسير وقطع الكرة مما يراه الناظر أسفل منه، وهو في سفره هذا لم يبرح الأرض تحته والسماء فوقه، فالسماء التي يشهدها الحس تحت الأرض هي فوق الأرض لا تحتها؛ لأن السماء فوق الأرض بالذات فكيف كانت السماء كانت فوق الأرض من أي جهة فرضتها. قال:

" وإذا كان هذا جسم وهو السماء علوها على الأرض بالذات، فكيف من ليس كمثلته شيء وعلوه على كل شيء بالذات كما قال تعالى: {سبح اسم ربك الأعلى} وقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية {يخافون ربهم من فوقهم} ... لأن فوقيته سبحانه وعلوه على كل شيء ذاتي له، فهو العلي بالذات، والعلو صفته اللانقطة به، كما أن السفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه، والعلو والسفول حد بين الخالق والمخلوق يتميز به عنه هو سبحانه عليّ بالذات، وهو كما كان قبل خلق الأكوان وما سواه مستقل عنه بالذات، وهو سبحانه العلي على عرشه، يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يعرج الأمر إليه، فيحيي هذا، ويميت هذا، ويمرض هذا، ويشفي هذا، ويعز هذا، وينزل هذا، وهو الحي القيوم القائم بنفسه، وكل شيء قائم به، فرحم الله عبداً وصلت إليه هذه الرسالة ولم يعالجها بالإنكار، وافتقر إلى ربه في كشف الحق آناء الليل [وأطراف] النهار، وتأمل النصوص في الصفات، وفكّر بعقله في نزولها، وفي المعنى الذي نزلت له، وما الذي أريد بعلمها من المخلوقات؟ ومن فتح الله قلبه عرف أنه ليس المراد إلا معرفة الرب تعالى بها، والتوجه إليه منها، وإثباتها له بحقائقها وأعيانها، كما يليق بجلاله وعظمته، بلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا جمود، ولا وقوف، وفي ذلك بلاغ لمن تدبر، وكفاية لمن استبصر إن شاء الله تعالى "

وقال رحمه الله تعالى وأثابه خيراً مبيناً أثر هذه العقيدة في قلب المؤمن بها:

" العبد إذا أيقن أن الله فوق السماء، عالٍ على عرشه بلا حصر ولا كيفية، وأنه الآن في صفاته كما كان في قدمه؛ صار لقلبه قبلة في صلاته وتوجهه ودعائه، ومن لا يعرف ربه بأنه فوق سماواته على عرشه، فإنه يبقى ضائعاً لا يعرف وجهة معبوده، لكن لو عرف بسمعه وبصره وقدمه وتلك بلا هذا [الإيقان] معرفة ناقصة بخلاف من عرف أن إلهه الذي يعبده فوق الأشياء، فإذا دخل في الصلاة وكبر توجه قلبه إلى جهة العرش، منزها ربه تعالى عن الحصر، مفرداً له كما أفردته في قدمه وأزليته، عالماً أن هذه الجهات من حدودنا ولوازمننا ولا يمكننا الإشارة إلى ربنا في قدمه وأزليته إلا بها؛ لأننا محدثون، والمحدث لا بد له في إشارته إلى جهة، فتقع تلك الإشارة إلى ربه كما يليق بعظمته، لا كما يتوهم هو من نفسه، ويعتقد أنه في علوه قريب من خلقه، هو معهم بعلمه وسمعه وبصره، وإحاطته وقدرته ومشئته، وذاته فوق الأشياء فوق العرش، ومتى شعر قلبه بذلك في الصلاة أو التوجه أشرق قلبه واستنار، وأضاء بأنوار المعرفة والإيمان، وعكسته أشعة العظمة على عقله وروحه ونفسه، فانشرح لذلك صدره، وقوي إيمانه، ونزه ربه عنصفت خلقه من الحصر والحلول، وذاق حينذاك شيئاً من أذواق السابقين المقربين، بخلاف من لا يعرف وجهة معبوده، وتكون الجارية راعية الغنم أعلم بالله منه فإنها قالت: "في السماء" عرفته بأنه على السماء فإن "في" تأتي بمعنى "على" فمن تكون الراجعة أعلم بالله منه لكونه لا يعرف وجهة معبوده؛ فإنه لا يزال مظلماً القلب، لا يستنير بأنوار المعرفة والإيمان.

ومن أنكر هذا القول فليؤمن به، وليجرب، ولينظر إلى مولاه من فوق عرشه بقلبه مبصراً من وجه، أعى من وجه، مبصراً من جهة الإثبات والوجود والتحقيق، أعى من جهة التحديد والحصر والتكليف، فإنه إذا عَلِمَ ذلك وجد ثمرته إن شاء الله تعالى، ووجد نوره وبركته عاجلاً وأجلاً {ولا ينبئك مثل خبير}، والله سبحانه الموفق والمعين."

"مختصر العلو" (ص ٦٧ - ٧٦).

إثبات صفة الاستواء لله تعالى والرد على من أنكروا ذلك والرد على شبهة المعتزلة: أن إثبات الصفات لله يستلزم التشبيه، مع نقلٍ مهم عن الإمام الجويني حول ذلك كله

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو":]

موضوع الكتاب وخطورته

اعلم أيها القارئ الكريم أن هذا الكتاب قد عالج مسألة هي من أخطر المسائل الاعتقادية التي تفرق المسلمون حولها منذ أن وُجِدَت المعتزلة حتى يومنا هذا ألا وهي مسألة علو الله عز وجل على خلقه الثابتة بالكتاب والسنة المتواترة المدعّم بشاهد الفطرة السليمة، وما كان لمسلم أن ينكر مثلها في الثبوت لولا أن بعض الفرق المنحرفة عن السنة فتحوا على أنفسهم وعلى الناس من بعدهم باب التأويل فلقد كاد الشيطان به لعدوه الإنسان كيداً عظيماً ومنعهم به أن يسلكوا صراطاً مستقيماً كيف لا؟! وهم قد اتفقوا على أن الأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة وأنه لا يجوز الخروج عنها إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة، أو لقريئة عقلية، أو عرفية، أو لفظية، كما هو مفصل في محله، ومع ذلك فإنك تراهم يخالفون هذا الأصل الذي أصلوه لأتفه الأسباب وأبعد الأمور عن منطق الإنسان المؤمن بكلام الله وحديث نبيه حقاً، فهل يستقيم في الدنيا فهم أو تفاهم إذا قال قائل مثلاً: "جاء الأمير" فيأتي متأول من أمثال أولئك المتأولين فيقول في تفسير هذه الجملة القصيرة: يعني جاء عبد الأمير أو نحو ذلك من التقدير.

فإذا أنكرت عليه ذلك أجابك بأن هذا مجاز فإذا قيل له: المجاز لا يصر إليه إلا عند تعذر الحقيقة وهي ممكنة هنا أو لقريئة ولا قريئة هنا⁽¹⁾ سكت أو جادل بالباطل.

(1) قرائن المجاز الموجبة للعدول إليه عن الحقيقة ثلاث:

العقلية كقوله تعالى: {وأسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها} أي أهلها. ومنه: {واخفض لهما جناح الذل}.

الثانية: الفوقية مثل {يا همام ابن لي صرحا} أي مر من بيني لأن مثله مما يعرف أنه لا بيني.

الثالثة: نحو {مثل نوره} فإنها دليل على أن الله غير النور.

قال أهل العلم: وأمرة الدعوة الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن انظر: "إيثار الحق على الخلق" (ص ١٦٦ - ١٦٧) للعلامة المرتضى اليماني.

وقد يقول قائل: وهل يفعل ذلك عاقل؟ قلت: ذلك ما صنعه كل الفرق المتأولة الذين ينكرون حقائق الأسماء والصفات الإلهية من المعتزلة وغيرهم ممن تأثر بهم من الخلف، ولا نبعد بك كثيراً بضرب الأمثال وإنما نقتصد مثلين

من القرآن الكريم أحدهما يشبه المثال السابق تماماً، والآخر له صلة بصلب موضوع الكتاب.

[فذكر الإمام المثال الأول ثم قال]:

وأما المثال الآخر فقوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ} (الأعراف: ٥٤) وقوله فتأولوه {اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ} (الرعد: ٢). فقد تأول الخلف الاستواء المذكور في هاتين الآيتين ونحوهما بالاستيلاء، وشاع عندهم في تبرير ذلك إيرادهم قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... بغير سيف ودم مهراق

متجاهلين اتفاق كلمات أئمة التفسير والحديث واللغة على إبطاله وعلى أن المراد بالاستواء على العرش إنما هو الاستعلاء والارتفاع عليه كما سترى أقوالهم مروية في الكتاب "أي: مختصر العلو" عنهم بالأسانيد الثابتة قرناً بعد قرن، وفيهم من نقل اتفاق العلماء عليه. مثل الإمام إسحاق بن راهويه (الترجمة ٦٧) والحافظ ابن عبد البر (الترجمة ١٥١) وكفى بهما حجة في هذا الباب.

ومع ذلك فإننا لا نزال نرى علماء الخلف - إلا قليلاً منهم - سادرين في مخالفتهم للسلف في تفسيرهم لآية الاستواء وغيرها من آيات الصفات وأحاديثها.

وقد يتساءل بعض القراء عن سبب ذلك فأقول:

ليس هو إلا إعراضهم عن اتباع السلف ثم فهمهم - خطأ - الاستعلاء المذكور في الآيات الكريمة أنه الاستعلاء اللائق بالمخلوق، ولما كان هذا منافياً للتنزيه الواجب لله اتفاقاً فروا من هذا الفهم إلى تأويلهم السابق ظناً منهم أنهم بذلك نجوا من القول على الله تعالى بما لا يليق به سبحانه.

ولقد كان من كبار هؤلاء العلماء القائلين بالتأويل المذكور برهة من الزمن جماعة من أهل العلم منهم الإمام أبو الحسن الأشعري كما سيأتي بيانه في ترجمته من الكتاب

(١٢٠) ، ومنهم العلامة الجليل أبو محمد الجويني الشافعي والد إمام الحرمين المتوفي سنة (٤٣٨) ثم هداه الله تعالى إلى اتباع السلف في فهم الاستواء وسائر الصفات، ثم ألف في ذلك رسالة نافعة قدمها نصيحة لإخوانه في الله كما صرح بذلك في مقدمتها وقد وصف فيها وصفاً دقيقاً تحيرَه وترددَه في مرحلة من مراحل حياته العلمية بين أتباع السلف وبين أتباع علماء الكلام في عصره الذين يؤولون الاستواء بالاستيلاء فقال رحمه الله تعالى (ص ١٧٦ - ١٧٧):

" اعلم أنني كنت برهة من الدهر متحيراً في ثلاث مسائل:

١ - مسألة الصفات.

٢ - مسألة الفوقية.

٣ - مسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد.

وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها والوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل. فأجد النصوص في كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - ناطقة منبثة بحقائق هذه الصفات وكذلك في إثبات العلو والفوقية وكذلك في الحرف والصوت.

ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم منهم من يؤول الاستواء بالقهر والاستيلاء، ويؤول النزول بنزول الأمر. ويؤول اليمين بالقدرتين أو النعمتين، ويؤول القدم بقدم صدق عند ربهم، وأمثال ذلك ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله تعالى معنى قائماً بالذات بالأحرف بلا صوت، ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم.

وممن ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها قوم لهم في صدري منزلة مثل طائفة من فقهاء الأشعرية الشافعيين لأنني على مذهب الشافعي - رضي الله عنه - عرفت فرائض ديني وأحكامه، فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجلة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال وهم شيوخي ولي فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم، ثم إنني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها وأجد الكدر والظلمة منها وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقروناً بها فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره. المتململ من قلبه في تقلبه وتغيره.

وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني وأجد الرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قد صرح بها مخبراً عن ربه واصفاً له بها، وأعلم بالاضطرار أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحضر مجلسه الشريف العالم، والجاهل، والذكي، والبليد، والأعرابي، والجافي، ثم لا أجد شيئاً يعقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها لا نصّاً ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها كما تأولها هؤلاء مشايخي الفقهاء المتكلمين، مثل تأويلهم الاستيلاء للاستواء، ونزول الأمر للنزول وغير ذلك. ولم أجد عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين وغيرها، ولم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها وأجد الله عز وجل يقول ... "

ثم ذكر بعض الآيات في الاستواء والفوقية والأحاديث في ذلك مما هو جزء يسير مما سيأتي في الكتاب ثم قال (ص ١٨١) ^(١):

" إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل، وعمارة التعطيل، وحماسة التشبيه والتمثيل، وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدور تندرج له فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعي مع كون أن الرب تعالى وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقفنا عن إثباتها ونفهمها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياها؛ فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه لنا ولا نقف في ذلك.

وكذلك التشبيه والتمثيل حماسة وجهالة. فمن وفقه الله تعالى للإثبات بلا تحريف ولا تكييف ولا وقوف فقد وقف على الأمر المطلوب منه إن شاء الله تعالى."

ثم شرع يبين السبب الذي حمل علماء الكلام على تأويل " الاستواء " بالاستيلاء فقال (ص ١٨١ - ١٨٣):

"والذي شرح الله صدرى في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا الاستواء بالاستيلاء ... هو علمي بأنهم ما فهموا في صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواء يليق به ولا ... فلذلك حرفوا الكلام عن مواضعه وعطلوا ما وصف الله

(١) (مجموعة الرسائل المنيرية).

تعالى نفسه به. ونذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى: لا ريب أن نحن وإياهم متفقون على إثبات صفات الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله، ونحن قطعاً لا نعقل من الحياة إلا هذا العرض الذي يقوم بأجسامنا، وكذلك لا نعقل من السمع والبصر إلا أعراضاً تقوم بجوارحنا فكما أنهم يقولون: حياته ليست بعرض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك هي صفات كما تليق به لا كما تليق بنا، فكذلك نقول نحن: حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفاً، وكذلك سمعه وبصره معلومان ليس جميع ذلك أعراضاً بل هو كما يليق به.

ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله، ففوقيته معلومة أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر فإنهما معلومان ولا يكيفان، كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق بل كما يليق بعظمته، وجلال صفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت غير معلومة من حيث التكييف والتحديد فيكون المؤمن بها مبصراً بها من وجه، أعنى من وجه؛ مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعنى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف وذلك هو مراد الرب تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه به ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه ولا نعطلها بالتحريف والتأويل، ولا فرق بين الاستواء والسمع ولا بين النزول والبصر، الكل ورد به النص.

فإن قالوا لنا في الاستواء: شهتم، نقول لهم في السمع: شهتم ووصفتهم ربكم بالعرض، فإن قالوا: لا عرض بل كما يليق به، قلنا في الاستواء والفوقية: لا حصر بل كما يليق به، فجميع ما يلزمونا به في الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب من التشبيه نلزمهم به في الحياة والسمع والبصر والعلم، فكما لا يجعلونها هم أعراضاً. كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا ما يوصف به المخلوق وليس من الإنصاف أن يفهموا في الاستواء والنزول والوجه واليد صفات المخلوقين فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف.

ومن أنصف عرف ما قلنا واعتقده وقبِلَ نصيحتنا، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التشبيه والتعطيل والتأويل والوقوف. وهذا مراد الله منا في ذلك؛ لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل وحرفنا هذه وأولناها كنا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض وفي هذا بلاغ وكفاية إن شاء الله تعالى "

قلت: لقد وضح من كلام الإمام كالجويني رحمه الله تعالى السبب الذي حمل الخلف - إلا من شاء الله - على مخالفة السلف في تفسير آية (الاستواء) وهو أنهم

فهموا منه - خطأً كما قلنا - استواء لا يليق إلا بالمخلوق وهذا تشبيهه فنفوه بتأويلهم إياه بالاستيلاء ومن الغريب حقاً أن الذي فروا منه بالتأويل قد وقعوا به فيما هو أشر منه بكثير ويمكن حصر ذلك بالأمور الآتية:

الأول: التعطيل وهو إنكار صفة علو الله على خلقه علواً حقيقياً يليق به تعالى. وهو بين في كلام الإمام الجويني

الثاني: نسبة الشريك لله في خلقه يضاده في أمره؛ فإن الاستيلاء لغة لا يكون إلا بعد المغالبة كما ستراه في ترجمة الإمام اللغوي ابن الأعرابي فقد جاء فيها:

أن رجلاً قال أمامه مفسراً الاستواء معناه: استولى. فقال لهم الإمام: اسكت؛ العرب لا تقول للرجل: "استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد فأيهما غلب قيل: استولى. والله تعالى لا مضاد له". وسنده عنه صحيح كما بينته هناك في التعليق (٢١٠) واحتج به العلامة نفطويه النحوي في "الرد على الجهمية" كما ستراه في ترجمته (١١٩):

فنسأل المتأولة: من هو المضاد لله تعالى حتى تمكن (!؟) الله تعالى من التغلب عليه والاستيلاء على ملكه عنه؟

وهذا إلزام لا مخلص لهم منه إلا برفضهم لتأويلهم ورجوعهم إلى تفسير السلف ولما تنبه لهذا بعض متكلميهم جاء بباقعة أخرى وذلك أنه تأول "الاستيلاء" الذي هو عندهم المراد من "الاستواء" بأنه استيلاء مجرد عن معنى المغالبة^(١).

قلت: وهذا مع كونه مخالفاً لغة كما سبق عن ابن الأعرابي فإن أحسن ما يمكن أن يقال فيه: إنه تأويلٌ للتأويل، وليت شعري ما الذي دخل بهم إلى هذه المأزق أليس كان الأولى بهم أن يقولوا: استعلى استعلاء مجرداً عن المشابهة. هذا لو كان الاستعلاء لغةً يستلزم المشابهة فكيف وهي غير لازمة؟ لأن الاستواء في القرآن فضلاً عن اللغة قد جاء منسوباً إلى الله تعالى كما في آيات الاستواء على العرش وقد مضى بعضها كما جاء منسوباً إلى غيره سبحانه كما قال في سفينة نوح {استوت على الجودي} وفي النبات {استوى على سوقه} فاستواء السفينة غير استواء النبات، وكذلك استواء الإنسان على ظهر الدابة، واستواء الطير على رأس الإنسان، واستواؤه؛ على السطح فكل هذا استواء، ولكن استواء كل شيء بحسبه، تشترك في اللفظ، وتختلف في الحقيقة، فاستواء الله تعالى هو استواء واستعلاء يليق به تعالى ليس كمثله شيء.

(١) نقله الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصفات" (ص ٤٠٦) عن ابن المعلم.

وأما الاستيلاء فلم يأت إطلاقه على الله تعالى مطلقاً إلا على ألسنة المتكلمين فتأمل ما صنع الكلام بأهله لقد زين لهم أن يصفوا الله بشيء هو من طبيعة المخلوق واختصاصه ولم يرضوا أن يصفوه بالاستعلاء الذي لا يماثله شيء وقد قال به السلف، فلا عجب بعد ذلك أن اجتمعوا على ذم الكلام وأهله وتأتيتك بعض النقول عنهم في الكتاب ووافقهم على ذلك بعض الخلف فقال السبكي في مقدمة رسالة " السيف الصقيل " (ص ١٢):

" وليس على العقائد أضر من شيئين: علم الكلام والحكمة اليونانية ... وجميع الفرق الثلاث في كلامها مخاطرة إما خطأ في بعضه، وإما سقوط هيئته، والسالم من ذلك كله ما كان عليه الصحابة والتابعون وعموم الناس الباقون على الفطرة السليمة "

" مختصر العلو " (ص ٢٥ - ٣٢).

الرد على بعض أهل البدع ممن عطّل صفة الاستواء

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يُوشِكُ الشِّرْكُ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ رَبْعٍ إِلَى رَبْعٍ، وَمِنْ قَبِيلَةٍ إِلَى قَبِيلَةٍ. قِيلَ: وَمَا ذَلِكَ الشِّرْكُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُمْ يَحْدُثُونَ اللَّهُ حَدًّا بِالصِّفَةِ».

(موضوع).

وأثار الوضع والركعة وعلم الكلام عليه ظاهرة، ولا غرابة في ذلك، فإنه لم يروه أحد من أهل السنة، وإنما تفرد به "مسند الربيع بن حبيب" الذي لا يُعرف مؤلفه بالثقة والضبط حتى عند أتباعه الإباضية! فقال فيه (٣/ ٢١٦ - مطبعة الإستقامة): قال جابر بن زيد: حدثنا أنس بن مالك: أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد معلق - فإنه رغم جهالة الربيع، - لم يصرح بسماعه من جابر بن زيد، فإنه مجهول العدالة مجهول الوفاة، وليس عند أتباعه علم به إلا الظن، فالذين طبعوا "مسنده" في دار (الفتح - بيروت)، طبعوا تحته ما نصه: "أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة!" والذين طبعوا شرحه للشيخ عبد الله بن حميد السالمي في سلطنة عُمان طبعوا مكان ذلك: "من أئمة المائة الثانية للهجرة!" {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ

بمُسْتَيْقِنِينَ!} ومما يدل على ذلك أن الأستاذ التنوخي - عفا الله عنه، وقد حاباهم ما شاءت له المحاباة - قال في تقديمه للشرح المذكور (ص د):

"ومع أننا لم نعثر على تاريخ حياته، فإننا نقدر أنه بدأ بجمع "مسند" في صدر المائة الثانية ...". ومن قرأ مقدمة الشارح السالمي للمسند المزعوم يتبين له: "أنه كان مشوشاً، وأنه رتبته الشيخ يوسف بن إبراهيم السدراني، وأنه يحوي روايات الربيع عن أبي عبيدة عن جابر، وأن الشيخ المذكور ضم إليه روايات الربيع عن ضمام عن جابر، وروايات أبي سفيان عن الربيع، وروايات الإمام أفلح عن أبي غانم وغيره، ومراسيل جابر بن زيد". قلت: فمن نكد الدنيا أن يسمى هذا (الكشكول): "مسند الربيع"! وأنكد منه أن يسميه الإباضية "الجامع الصحيح"! والواقع أن أحداً من العلماء بالحديث الشريف ورجاله لا يستطيع أن يثبت بطريق علمي صحة حديث واحد منه، فضلاً عن أن يثبت صحة نسبة الكتاب إلى الربيع أولاً! وكون الربيع نفسه من الثقات الحفاظ ثانياً! ومع هذه الطوام نجد ذلك الجاهل المتعالم الذي لا يعرف من العلم إلا الجعجعة، وتسويد الصفحات بالطعن على كبار المحدثين والعلماء، لا لشيء إلا لتمسكهم بعقيدة السلف، والاستعلاء على علماء عصره ونصبه نفسه عليهم معلماً، يوضح لهم ما كان خافياً، ويفرّج عنهم كربة الحيرة والضلال في فهم أحاديث الصفات! فاسمع إليه كيف يقول في مقدمته لكتاب ابن الجوزي: "دفع شبه التشبيه" (ص ٤): "وإنما نريد الإيضاح وخدمة أهل العلم والطلاب".

وقال في آخرته (ص ٢٧٤): "نسأل الله تعالى أن نكون بهذا التعليق قد فرجنا عن أهل العلم وطلابه كربة الحيرة في هذه الأحاديث المتعلقة بالصفات".

هذا الجاهل المتعالم يصف الربيع بن حبيب الإباضي في تعليقه (ص ١٢٤) بـ "الإمام"، ويصف "مسند" بـ "الجامع الصحيح"، وقال فض فوه: "وهو كتاب محفوظ منقول بالاعتناء عند أهل مذهبه، ككتب الفقه المنقولة عن الأئمة المقتدى بهم، ففيه ...".

ثم ساق له حديثين، لأنهما يشهدان لتعطيله وتجهمه، وإنكاره للصفات- كالإباضية القائلين بأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يراه المؤمنون يوم القيامة، وغيرها من عقائدهم الباطلة -، فترى هذا الجاهل الأفين يستشهد بهذا "المسند" ويُشهِبه بكتب الأئمة - وهو كاذب في ذلك يقيناً - هذا الحديث أحدهما، والآخر فيه زيادة باطلة على حديث "الصحيحين" عن أبي موسى الذي فيه: «إنكم لا تدعون أصمّ ولا غائباً ...» ولا مجال الآن لبيان ذلك، ولكني أريد أن أبين لهذا الجاهل الذي عزا الحديثين لإمامه (!) الربيع، وساق إسناد الربيع فيه: أخبرنا أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري قال: أخبرنا حماد بن سلمة ... إلخ، فأقول: إن هذا الإسناد مما يدل

على بطلان إدعاء الإباضية المتقدم أن الربيع "من آخر قرن البعثة"! بل وادعاء من قال: إنه من أئمة المائة الثانية"! وذلك لأن حماد بن سلمة الذي هو شيخ زيد بن عوف في هذا الإسناد هونفسه من أئمة المائة الثانية، بل من أواخرها، فإنه مات سنة (١٦٧)، وزيد بن عوف شيخ الربيع في هذا الإسناد هو من شيوخ أبي حاتم كتابة عنه، وقد توفي سنة (٢٧٧).

وعلى هذا فالربيع إن كان هو الراوي عن زيد بن عوف، يكون من رجال القرن الثالث، وإلا، فالراوي عنه ليس هو الربيع، فيكون عزو الحديث إليه كذباً من جهل هذا المتعالم اغتراراً منه بدعاوى الإباضية.

وهذا هو الذي يترجح عندي: أن الراوي للحديث الثاني هو غير الربيع، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، لكن يكفي الإباضية ومن على شاكلتهم ما ذكره الشيخ السالمي الإباضي في (مقدمته) أن من شيوخ الربيع حماد بن سلمة، وهذا في إسناد الحديث شيخ شيخ الربيع: زيد بن عوف - كما تقدم -.

ومن الغرائب التي تدل على جهل علماء الإباضية - أو على الأقل عدم اعتمادهم على كتب علماء الحديث في تراجم الحديث -: أن الشيخ السالمي أورد حماد بن سلمة وغيره من شيوخ الربيع - كما زعم - في جملة شيوخ الربيع المجاهيل!! مع أن حماد بن سلمة من أشهر علماء الحديث والذابين عن السنة - كما يعرف ذلك صفار الطلبة -، ولعله لهذا السبب تجاهله الإباضية.

وكان شراً منهم ذلك الجاهل الذي يطعن في أحاديثه، ويعتبر وجوده في إسناد حديث ما مسقطاً لصحة الحديث إلا إذا وافق هواه، فانظر حديث قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية: "من ربك؟"، فإنه صححه في غير مكان من تعليقه على "دفع شبه التشبيه"، مع أنه أساء القول فيه جداً مقلداً للشيخ الكوثري، فراجع هذا الحديث في "الصحيحة" (٣١٦١)، فقد جمعت فيه طرقه وألفاظه التي منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية: "أين الله؟".

أخرجه مسلم وغيره من أهل الصحاح، كأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود، وصححه أيضاً البيهقي والبغوي والذهبي والعسقلاني وغيرهم. ومع ذلك فإن هذا الجاهل الأفين يستعلي على هؤلاء الأئمة الفحول، ويخطئهم في تصحيحهم لهذا الحديث ويقول (ص ١٠٨): "ونحن نقطع بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقل لفظ: (أين الله؟)".

ويصف هذا اللفظ النبوي في مكان آخر (ص ١٨٨) فيقول - فض فوه-: "اللفظ المستشنع الشاذ!"

ويبني على ذلك إنكار ما في جواب الجارية: "في السماء" ... المطابق لقوله تعالى: {أأمنتم من في السماء}، فيقول في نفس الصفحة دون أدنى تردد أو حياء: "ولا عبرة بكلام المعلق على "الفتح" البتة، لأنه لا يعرف التوحيد! فليخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) وليتب!! ويشير بقوله: "المعلق على (الفتح)" إلى فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله من كل مكروه ونفع به المسلمين، وذلك لأنه قال في تعليقه:

"الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه فوق العرش - كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة -، ويجوز عند أهل السنة السؤال عنه بـ (أين)، كما في "صحيح مسلم" ..."

وهذا حق لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة عياداً بالله تعالى.

وإن مما يؤكد ضلال هذا الجاهل وزيفه ومحاربتة لعلماء الحديث والسنة: أنه يستعين على ترويح ضلاله وتجهمه احتجاجه بهذا الحديث على تعطيل علوه تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته، ويتأول الاستواء بتأويل المعطلة، فيقول (ص ١٢٤): "معناه قهر واستولى!" ثم يؤيد ذلك بهذا الحديث الباطل، الذي يرمي المؤمنين بصفاته تعالى بالشرك، وأنهم يحدون الله حداً بالصفة! فالإيمان باستعلائه تعالى واستوائه على عرشه تحديد له، لزعيمهم أن ذلك يستلزم القول بالتشبيه والتجسيم، ولذلك يرميني هذا الجاهل الضال ويصفني كلما ذكرني بـ "المجسم!" ولا غرابة في ذلك فإنه يرمي بذلك كبار العلماء الأئمة كابن خزيمة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ممن هم على نهج السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين^(١).

وإن من عجيب أمر هؤلاء المعطلة النفاة لعلو الله على عرشه أنهم يتوهمون من إثبات العلو إثبات المكان لله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا مما يدل على بالغ جهلهم! لأن الله تعالى كان قبل كل شيء ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض وما بينهما، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان - كما قال حافظ الأندلس ابن عبد البر رحمه الله في "التمهيد" (٧/١٣٥ - ١٣٦) -، فهو تعالى ليس في مكان أزلاً وأبداً.

(١) ويصرح الخبيث بتكفير من يرميهم بالتجسيم، فيقول (ص ٢٤٥): "لا يجوز أن نتهاون مع المجسمة، فالمجسمة كفار بلا مثوبة" عليه من الله ما يستحق.

ومع هذا الجهل البالغ فقد وقعوا فيما منه فروا، لقد فروا مما توهموه ضلالاً - وهو الحق يقيناً، أن الله فوق المخلوقات كلها ومنها الأمكنة -، فوقعوا في الضلال الأكبر حين قالوا: إنه في كل مكان، وافترى بعض الإباضية في ذلك حديثاً نسبوه إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما سترى في الحديث الذي بعده - . والله المستعان.

"الضعيفة" (١٣ / ٢ / ٧٢٨ - ٧٣٤).

الرد على عقيدة "الله موجود في كل مكان"

رد قول الجهمية: الله في كل مكان وبيان خطأ الدعاة الذين يتهاونون في رد هذه العقيدة

[قال الشيخ في مقدمة "مختصر العلو" بعد أن بين أن علو الله تعالى ثابت بصحيح المنقول وصرح المعقول]:

ومن هنا نعلم مبلغ ضلال الجهمية ومن تأثر بهم من الخلف الذين أنكروا جميعاً أن يكون الله تعالى على عرشه فوق خلقه، ثم انقسم هؤلاء إلى مذهبين:

الأول: مذهب الجهمية الذين ذهبوا إلى أن الله تعالى في كل مكان مخلوق^(١). وقد جادلهم الإمام أحمد رحمه الله تعالى، فأحسن جدالهم وكشف به عوارهم فقال في رسالة "الرد على الجهمية":

"وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله سبحانه وتعالى حين زعم أنه في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان فقل له: أليس كان الله ولا شيء؟ فيقول: نعم. فقل له: فحين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجاً عن نفسه؟ فإنه يصير إلى أحد ثلاثة أقاويل:

أ - إن زعم أن الله تعالى خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين وإبليس في نفسه.

ب - وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم كفر أيضاً حين زعم أنه دخل في كل مكان وحش وقدر.

(١) وحكاه الأشعري في (مقالات الإسلاميين) (ص ٢١٢) عن بعض المعتزلة، وتبرأ منه في "الإبانة" كما ستراه في ترجمته، وجزم بأنه تعالى مستو على عرشه، وهذا خلاف اعتقاد أتباعه المنتسبين إليه كما سترى قريباً.

ج - وإن قال خلقهم خارجاً من نفسه ثم لم يدخل فيهم؛ رجع عن قوله أجمع وهو قول أهل السنة^(٢) ..

والمذهب الآخر قول بعض غلاة النفاة للعلو:

" الله لا فوق، لا تحت، ولا يمين، ولا يسار، ولا أمام، ولا خلف لا داخل العالم، ولا خارجه "^(١) ويزيد بعض فلاسفتهم:

" لا متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه "

قلت: وهذا النفي معناه - كما هو ظاهر - أن الله غير موجود، وهذا هو التعطيل المطلق والجحد الأكبر، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وما أحسن ما قال محمود بن سبكتكين لمن وصف الله بذلك: "ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم" ذكره في "التدمرية" (ص ٤١).

وهذان المذهبان الباطلان أحدهما - ولا بد - لازم لكل من أنكر صفة العلو لله على عرشه كما سبق بيانه، وإن مما يؤسف له شديد الأسف أن المذهب الأول منهما هو السائد اليوم على ألسنة الناس في هذه البلاد عامتهم وخاصتهم فما تكاد تجلس في مجلس يذكر الله فيه إلا بادرك بعض الجالسين فيه بقوله: "الله موجود في كل مكان" وقد يقول آخر: "الله موجود في كل الوجود" فإذا سارعت إلى بيان بطلان هذا الكلام لما فيه من نسبة ما لا يجوز إلى الله من كونه مظلوماً لخلقه، وما فيه من المخالفة لصفة علوه على عرشه، سارع بعض المتعلمين إلى تأويل ذلك القول بضم جملة "بعلمه" إليه، كأنما هو آية من كتاب الله أو حديث عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لا بد من تأويله، ولم يدر هؤلاء المساكين أنها كلمة الجهمية والمعتزلة وعقيدتهم على ما يدل عليه ظاهر هذا القول دون أي تأويل، فإذا سمعت تأويلهم إياه بقولهم "بعلمه" ظننت خيراً، ولكن سرعان ما يخيب ظنك حينما توجه السؤال الموروث عن النبي المعصوم الكاشف عن إيمان المرء أو مبلغ معرفته بالله تعالى أو العكس ألا وهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية: «أين الله» قالت: في السماء. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، فأنت إذا وجهت مثل هذا السؤال إلى العامة والخاصة وجدتهم يحملقون بأعينهم مستنكرين إياه، جاهلين أو متجاهلين أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - هو الذي سنَّه لنا، ثم تراهم مع ذلك حيارى لا يدرون بماذا يجيبون كأن الشريعة

(٢) "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص ٧٦ - ٨٠) ومثله في رسالة "المعرفة" للشيخ عبد الكريم الرفاعي - رحمه الله.

(١) كذا في "حاشية البيجوري على الجوهرة" (ص ٥٨) وقد سمعت هذا النفي من بعض المشايخ على المنبر يوم الجمعة يُعلم المسلمون الإيمان برب العالمين.

الإسلامية لم تتعرض لبيانه مطلقاً، لا في الكتاب ولا في السنة، مع أن الأدلة فيهما متواترة على أن الله تعالى في السماء، ولذلك فالجارية لما أجابت على السؤال بقولها: في السماء شهد لها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بأنها مؤمنة لأنها أجابت بما هو معروف في الكتاب والسنة، فيا ويح من لا يشهد له الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بالإيمان، ويا ويل من يأبى بل يستنكر ما جعله - صلى الله عليه وآله وسلم - دليلاً على الإيمان، وهذا والله من أعظم ما أصاب المسلمين من الانحراف عن عقيدتهم أن لا يعرف أحدهم أن ربه الذي يعبده ويسجد له أهو فوق خلقه أم تحتمهم، بل لا يدري إذا كان خارجاً عنه أو في داخله، حتى صدق فيهم قول بعض المتقدمين من أهل العلم: "أضاعوا معبودهم"، وهم مع ذلك لم يبلغوا في الضلال شأن أولئك الذين حكموا عليه بالعدم حينقالوا: "لا فوق ولا تحت ... إلخ فحق فيهم قول بعضهم: "المعطل يعبد عدماً، والمجسم يعبد صنماً"، يشير بذلك إلى الجهمية المعطلة النفاة، وإلى المجسمة الممثلة الذين يثبتون الصفات مع التجسيم والتشبيه، والحل وسط بينهما كما تقدم.

ومع خطورة هذه المسألة وبالغ أهميتها وشدة الخلاف القائم فيها بين أهل السنة من جهة والجهمية والمعتزلة وغيرهم من النفاة من جهة أخرى حتى قال ابن القيم رحمه الله تعالى في "الجوش الإسلامية" (ص ٩٦):

"بل الذي بين أهل الحديث والجهمية من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام"

أقول: مع هذا كله نرى أغلب الدعاة الإسلاميين اليوم لا يقيمون لهذه المسألة ولا لأمثالها من مسائل الاعتقاد وزناً، ولا يلقون لها بالأ، فلا تسمع لها في محاضراتهم ولا في مجالسهم الخاصة فضلاً عن العامة ذكراً، ويكتفون من المدعويين أن يؤمنوا إيماناً مجملاً؛ ألا ترى إلى ذلك الدكتور الذي قال في مقدمة رسالة "باطن الإثم" وهو يرسم للمسلمين المتفرقين المتدابرين الدواء بزعمه:

"وما أظن إلا أننا جميعاً مؤمنون بالله إلهها واحداً لا شريك له، بيده الخير والملك، وهو على كل شيء قدير"

نعم نحن مؤمنون بالله ... ولكن إيمان المؤمنين يختلف بعضه عن بعض أشد الاختلاف، وما نحن فيه من صفة العلو أوضح مثال فإن كان الدكتور يعتقدونها على طريقة السلف المثبتين لها بدون تشبيه ولا تعطيل؛ فالناس الذين وضع لهم هذه الرسالة لا يشاركونه في ذلك الاعتقاد إن كان هو ليس شريكاً لهم في اعتقادهم، فماذا يفيد هذا الإيمان وهو ليس على ما شرعه الله وبينه، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الإمام

أبو محمد الجويني في مقدمة رسالته السابقة " الاستواء والفوقية " بعد أن ذكر الله تعالى ببعض صفاته كالسمع والبصر والكلام واليدين والقبضتين:

" استوى على عرشه فبان من خلفه، لا يخفى عليه منهم خافية، علمه بهم محيط وبصره بهم نافذ، وهو في ذاته وصفاته لا يشبهه شيء من مخلوقاته، ولا يمثل بشيء من جوارح مبتدعاته، هي صفات لا تئق بجلاله وعظمته لا تتخيل كيفية الظنون، ولا ترها في الدنيا العيون، بل نؤمن بحقائقها وثبوتها واتصاف الرب تعالى بها، وننفي عنها تأويل المتأولين، وتعطيل الجاحدين، وتمثيل المشبهين، تبارك الله أحسن الخالقين، فهذا الرب نؤمن، وإياه نعبد، وله نصلي ونسجد، فمن قصد بعبادته إلى إله ليست له هذه الصفات فإنما يعبد غير الله، وليس معبوده ذلك بإله ".

والإمام الجويني رحمه الله تعالى حينما يقول ذلك، ويصدر هذا الحكم العدل على النفاة إنما تلقى ذلك عن أئمة السلف^(١) فسيأتي في ترجمة الإمام عبد الله بن المبارك قوله في الجهمية: " إنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء "، في ترجمة عباد بن العوام: " آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا ليس في السماء شيء أرى أن لا يناكحوا أو يتوارثوا "، ونحوه في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي، ووهب بن جرير، والقعني، وأبو معمر القطيعي، وغيرهم من الأئمة، لكنهم لا يكفرون بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهائها إليه كما سيأتي في ترجمة الإمام ابن جرير الطبري.

"مختصر العلو" (ص ٥٢ - ٥٦).

تفسير قوله تعالى: {أأمنتم من في السماء}

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«لا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا شَبِيهَ وَلَا نَظِيرَ، وَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ، وَلَا تَصِفُوهُ بِالزُّوَالِ، فَإِنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ». (موضوع).

قال الربيع في مسنده (٢١٧/٣): وبلغنا عن أبان بن [أبي] عياش عن أنس بن مالك قال: خرج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على قوم جلوس، فقال ما أجلسكم؟ فقالوا: نتفكر في الله، فقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: ... فذكره. قلت وهذا

(١) وهذا معنى ما جاء في رسالة " المعرفة " للشيخ عبد الكريم الرفاعي رحمه الله (ص ١٢): " ومن اعتقد اعتقاداً غير مطابقاً للواقع كاعتقاد النصارى بالتثليث والوثنية بالتجسيم وغير ذلك من المعتقدات الباطلة فهو كافر بإجماع المسلمين ".

موضوع، آفته أبان بن [أبي] عياش، وهو متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني -
وجملة التفكير قد رويت من طرق أخرى، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة
الحسن، ولذلك خرجته في "الصحيحة" (١٧٨٨).

وأما سائر هذا الحديث وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة، وهي من وضع
الجهمية والمعتلة لصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند
السلف، ويعبرون عن المجيء المصريح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي - صلى الله
عليه وآله وسلم - بالزوال - كما في هذا الحديث -، أو الانتقال - كما يفعل ابن الجوزي
وغيره -، ثم يقولون: هذا من صفات المخلوقات، فلا يجوز وصف الله بذلك! والحقيقة
أن المجيء والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا، وهو صفة لله، وصف بها نفسه، نصفه
بها دون تشبيهه ولا تعطيل، «ليس كمثل شيء وهو السميع البصير»، فهم وقعوا حين
عبَّروا بما تقدم في التشبيه، ففروا منه إلى التعطيل.

فما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجزء الأول من كتابه العظيم
"منهاج السنة": "المشبه يعبد صنماً، والمعتل يعبد عدماً، المشبه أعشى، والمعتل
أعمى".

ومما يبطل هذا الحديث قوله: "فإنه في كل مكان"، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ كان ولا مكان،
وهو الغني عن العالمين - كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله - فتنبه! ولما رأى بعض
المعتلة المعاصرين أن وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بأنه في كل مكان لا يقف أمام أدلة الشرع
والعقل - كما سبق هناك -، لجأ إلى التستر والمراوغة والتدليس، فقال ذلك الجاهل
الغماري في تعليقه (ص ١٢٧):

"وهنا أمر مهم جداً وهو: أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان البتة، بل نكفر
من يقول ذلك، ونعتقد أن الله موجود بلا مكان، لأنه خالق المكان!" وفي هذا الكلام من
هذا الجاهل المدلس أمور مهمة، يجب التنبيه عليها أو على بعضها على الأقل، مبتدئاً
منها بالأهم:

أولاً: اعتقاده بأن الله موجود بلا مكان: تدليس خبيث، لأنها كلمة حق أريد بها
باطل، لأن ظاهرها تنزيه الخالق - سبحانه وتعالى - عن الحلول في المكان المخلوق الذي
يقول به المعتزلة والإباضية - كما في حديثهم هذا -، وهذا التنزيه حق واجب - كما تقدم
بيانه في الحديث الذي قبله -، ولكن الذي يرمي إليه هذا المدلس ويقصده هو تعطيل
صفة علو الله تبارك وتعالى على عرشه والمخلوقات كلها، وكونه تعالى فوقها، فإنه من
ضلاله البالغ أنه يسمي هذه الفوقية مكاناً تمهيداً لنفيها! وتعليقاته كلها تدور حول

هذا النفي، ويعطل كل دلالات الآيات والأحاديث بتأويلها! وتعطيل معانيها! ولنقدم على ذلك مثلاً واحداً، ألا وهو قوله تعالى:

{أأمنتم من في السماء}، فإنه يعطله بمثل قوله: "إما أن يقال ... ، وإما أن يقال: ... !! ثم قال (ص ١٣٩): وقوله تعالى: [أأمنتم من في السماء] مؤول عند المجسمة بـ (من على السماء) ... " إلخ.

ونقول هذا ليس تأويلاً - أيها الجاهل المتعالم! - كما بينه العلماء، حتى بعض المؤولة لبعض النصوص، كالحافظ البيهقي الذي قال في أكثر من موضع من كتابه "الأسماء والصفات" (٣٧٧ و ٤١١ و ٤٢١)، وكذلك في كتابه الآخر "الاعتقاد" (ص ١١٣): "فمعنى الآية: من على العرش، كما صرح به في سائر الآيات". وذكر في الباب الآيات التي أشار إليها، فهل الإمام البيهقي - أيها الضال المضل! المكفر لأئمة المسلمين! - هو أيضاً مجسم عندك، لأن القائلين بعلو الله على خلقه هم مجسمة عندك، والمجسمة كفار لديك؟!!

ثم أيدّ ضلاله بكلام نقله من "تفسير البحر المحيط" لأبي حيان (٣٠٢ / ٨)، لم ينقله بتمامه، فإنه يعلم أنه لو فعل، لافتضح وانكشف زيغه، فقد قال أبو حيان في الآية المتقدمة ما نصه:

"المعنى: أأمنتم من تزعمون أنه في السماء وهو المتعالي عن المكان." تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

هذا التفسير من هذا المعطل هو الذي ضل به هذا الجاهل، ومن قبله شيخه الغماري المسعى بعبد الله، الذي أنكر حديث الجارية وشهادة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لها بالإيمان لشهادتها أن الله في السماء، مقلداً في ذلك تأويل أبي حيان للآية بالتأويل المتقدم، فقال - هداه الله -: "أماكون الله (في السماء) فكانت عقيدة العرب في الجاهلية، وكانوا مشركين، فكيف تكون دليلاً على الإسلام!! انظر تمام كلامه، بل ضلاله في "الصحيحة" تحت الحديث (٣١٦١).

وليس البيهقي وحده - ممن يظهر ذاك الضال تبجيله - فسر الآية بأنه تعالى على السماء، بل إنه قد تبعه على ذلك جمع من العلماء الفضلاء - الذين نطن أنه لا يستطيع الضال أن يرميهم بالتجسيم -، مثل حافظ الأندلس ابن عبد البر فإنه صرح في "التمهيد" (١٣٠ / ٧) أن معنى الآية - كما تقدم عن البيهقي، فقال :-

"فمعناه من على السماء، يعني على العرش ...". وقال (١٢٩ / ٧) تعليقاً على حديث النزول الإلهي:

"وفيه دليل على أن الله عَزَّ وَجَلَّ في السماء على العرش من فوق سبع سماوات - كما قالت الجماعة -، وهو من حجته على المعتزلة والجمهية في قولهم: إن الله عَزَّ وَجَلَّ في كل مكان، وليس على العرش، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك ...". ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك، ورد على المعتزلة الذين ادعوا المجاز في آية الاستواء وغيرها في بحث واسع مفيد جداً، فليراجع.

بل إن ابن الجوزي نفسه قد سلك سبيل الجماعة في تفسير الآية خلافاً لحيده عنهم في "دفعه"! فقال في تفسيره "زاد المسير" (٤ / ٣٢٢): "قال ابن عباس: أأمنتهم عذاب من في السماء وهو الله عَزَّ وَجَلَّ". فلم يقل - كما قال مقلد ذلك الضال -: "أأمنتهم من تزعمون أنه في السماء"! وفي الواقع إنني لأشفق على هذا الرجل، لعرامته في ضلاله، وغلوه وجرأته في مخالفة أئمة المسلمين، بل وتكفيرهم! وأخذه بأقوال المعتزلة وأشباههم من الضالين قديماً وحديثاً، فهو لا يحسن أن يأخذ من الأقوال المختلفة إلا أضلها، ويعرض عما كان منها صواباً محضاً، الأمر الذي يذكرني بذلك الرجل الذي أتى راعياً فقال: أعطني شاة من غنمك؟ فقال له: اذهب فخذ بأذن خيرها. فذهب فأخذ بأذن كلب الغنم! وإني لأظنه أنه لم يقل يوماً ما داعياً ربه اقتداءً بنبيه - صلى الله عليه وآله وسلم -: "اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ! فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ! عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ! أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ".

"الضعيفة" (١٣ / ٢ / ٧٣٤ - ٧٣٨).

الرد على القائلين بوحدة الوجود

[قال الذهبي في "العلو"]:

قال القرطبي .. في "الأسنى" الأكثر من المتقدمين والمتأخرين يعني المتكلمين يقولون: إذا وجب تنزيه الباري جل جلاله عن الجهة والتحيز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين؛ تنزيه الباري عن الجهة فليس لجهة فوق عندهم؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم أنه متى اختص بجهة أن يكون في مكان وحيز، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون للتمييز والتغير والحدوث، هذا قول المتكلمين".

قلت: نعم هذا ما اعتمده نفاة علو الرب عز وجل، وأعرضوا عن مقتضى الكتاب والسنة وأقوال السلف وفطر الخلائق.

و [إنما] يلزم ما ذكره في حق الأجسام، والله تعالى لا مثل له، ولازم صرائح النصوص حق، ولكننا لا نطلق عبارة إلا بأثر، ثم نقول لا نسلم [أن] كون البارئ على عرشه فوق السموات يلزم منه أنه في حيز وجهة؛ إذ ما دون العرش يقال فيه حيز وجهات، وما فوقه فليس هو كذلك.

والله فوق عرشه كما أجمع عليه الصدر الأول ونقله عنهم الأئمة.

وقالوا ذلك رادين على الجهمية القائلين بأنه في كل مكان محتجين بقوله: "وهو معكم" فهذان القولان هما اللذان كانا في زمن التابعين وتابعيهم، وهما قولان معقولان في الجملة؛ فأما القول الثالث المتولد أخيراً من أنه تعالى ليس في الأمكنة، ولا خارجاً عنها، ولا فوق عرشه ولا هو متصل بالخلق ولا بمنفصل عنهم، ولا ذاته المقدسة متحيزة ولا بائنة عن مخلوقاته، ولا في الجهات ولا خارجاً عن الجهات، ولا ولا، فهذا شيء لا يعقل ولا يفهم مع ما فيه من مخالفة الآيات والأخبار.

ففر بدينك وإياك وآراء المتكلمين، وآمن بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وفوض أمرك إلى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[قال الإمام في "مختصر العلو" معلقاً على قول الذهبي: "فهذا شيء لا يعقل ولا يفهم]:

قلت: نعم، إنما يفهمه القائلون بوحدة الوجود، وأن الخالق والمخلوق شيء واحد، بل لا شيء هناك يسمى خالقاً أو مخلوقاً، فكل ما تراه بعينك فهو الله! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ولعل جهماً وأمثاله من الدعاة الأولين كانوا يرمون من قولهم بأن الله في كل مكان، وأنه ليس على العرش، غرس عقيدة وحدة الوجود المستلزمة لنفي وجود الخالق تبارك وتعالى، ولكن بطريقة خبيثة خفية، ولذلك اشتد نكير السلف عليه، وعلى أتباعه، وصرح بعضهم - كما تقدم في ترجمة الإمام ابن المبارك وغيره - أن الجهمية يزعمون أن الله ليس بشيء! فماذا يقول السلف الصالح لو سمعوا اليوم غلاة الصوفيين وهم يقولون على المنابر:

"الله، لا فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا يسار، ولا أمام، ولا خلف، ولا داخل العالم، ولا خارجه"!

"مختصر العلو" (ص ٢٨٧).

صفة النزول الإلهي والرد على من أنكروها

إثبات صفة النزول

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟».

وقع (الحديث) في " الترغيب " ... بلفظ: " ليدنو يتجلى " بهذه الزيادة: " يتجلى " ... وهي زيادة منكرة لا أصل لها أيضاً في شيء من طرق الحديث ورواياته ... وهذا الخطأ عندي أسوأ من الذي قبله لأنه مُعَيَّرَ لمعنى الحديث، لأنه تفسير للذنوب بالتجلي، وهذا إنما يجري على قاعدة الخلف وعلماء الكلام في تأويل أحاديث الصفات، خلافاً لطريقة السلف رضي الله عنهم، كما خالفوهم في تأويل أحاديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا^(١) بأن المعنى نزول رحمته. وهذا كله مخالف لما كان عليه السلف من تفسير النصوص على ظاهرها دون تأويل أو تشبيه كما قال تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} (الشورى: ١١)، فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله لا يشبه نزول المخلوقين، وكذلك دنوه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عز وجل، فهذا هو مذهب السلف في النزول والذنوب، فكن على علم بذلك حتى لا تنحرف مع المنحرفين عن مذهبهم، وتجد تفصيل هذا الإجمال وتحقيق القول فيه في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وبخاصة منها " مجموعة الفتاوى "، فراجع مثلاً (ج ٥ / ٤٦٤ - ٤٧٨). وقد أورد الحديث على الصواب فيما (ص ٣٧٣) واستدل به على نزوله تعالى بذاته عشية عرفة، وبحديث جابر المشار إليه آنفاً.

"الصحيحة" (٦/١/١٠٦، ١٠٨ - ١٠٩).

(١) وهي أحاديث كثيرة متواترة، خرجت طائفة كبيرة منها في " الإرواء " (٤٤٩)، وفي " تخريج السنة " لابن أبي عاصم (٤٩٢) - (٥١٣)هـ.

أحاديث النزول متواترة

أحاديث النزول ... كثيرة جداً، بل وهي متواترة، كما قطع بذلك الحافظ الذهبي في "العلو" (ص ٥٣، ٥٩)، وذكر أنه أُلّف في ذلك جزءاً.

"الضعيفة" (٢/٢٥٨).

حديث النزول متواتر

[قال الشيخ عن حديث النزول المشهور: "ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر"]:

هو حديث صحيح متواتر جاء عن جمع من الصحابة خرّجت قسماً طيباً منها في "الإرواء" (٤٥٠) و"صحيح أبي داود" (١١١٨) ..

"تمام المنة" (ص ١٨٢ - ١٨٣).

إثبات النزول الإلهي

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن لله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع يستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له، هل من سائل يعطى».

(منكر بهذا السياق).

أخرجه النسائي في "اليوم واللييلة" (رقم ٤٨٢) من طريق عمر بن حفص بن غياث: أخبرنا أبي: أخبرنا الأعمش: أخبرنا أبو إسحاق: أخبرنا أبو مسلم الأغر قال: سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان: قال: ... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ظاهرة الصحة؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، لكن في عمر بن حفص بن غياث شيء من الضعف؛ كما ينبئك به الحافظ ابن حجر في "التقريب"؛ فقال في عمر: "ثقة؛ ربما وهم". وقال في حفص: "ثقة فقيه؛ تغير حفظه قليلاً في الآخر".

وساق له في "التهذيب" عدة أحاديث خطأه فيها، أحدها من روايته عن الأعمش.

وأنا أقطع بأن هذا الحديث مما أخطأ في لفظه؛ لمخالفة الثقات إياه فيه؛ فقد رواه جماعة، عن أبي مسلم الأغر بإسناده بلفظ:

"إن الله عز وجل يمهل، حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول؛ نزل إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى ينفجر الفجر".

فليس فيه: "أن الله يأمر منادياً ينادي يقول"، بل فيه أن الله هو القائل: "هل من .."، وفيه نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا، وهذا ما لم يذكره حفص بن غياث، فدل على أنه لم يحفظه، فالظاهر أنه لم يحدث به من كتابه، وإنما من حفظه فوهم.

وها أنا أذكر من وقفت عليه من الثقات الذين خالفوه؛ فرووه بذكر نزول الرب إلى السماء، وأنه هو سبحانه القائل، كما ذكرنا:

١ - شعبة بن الحجاج. فقال الطيالسي في "مسنده" (٢٢٣٢ و ٢٣٨٥): حدثنا شعبة قال: أخبرنا أبو إسحاق قال: سمعت الأغر به.

ومن طريق الطيالسي: أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" (٢ / ٢٨٨)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٤٥٠). وأخرجه مسلم (٢ / ١٧٦)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٨٣)، وأحمد (٣ / ٣٤) من طريق أخرى، عن شعبة به.

٢ - منصور - وهو ابن المعتمر الكوفي -، عن أبي إسحاق به. أخرجه مسلم، وأبو عوانة، وابن خزيمة (٨٤).

٣ - فضيل - وهو ابن غزوان الكوفي -، عنه. أخرجه أبو عوانة.

٤ - أبو عوانة - وهو الواضح بن عبد الله اليشكري -، عنه به. أخرجه أحمد (٢ / ٣٨٣ و ٤٣ / ٣).

٥ - معمر - وهو ابن راشد البصري -، عنه. أخرجه أحمد أيضاً (٣ / ٩٤) من طريق عبد الرزاق - وهو في "مصنفه" (١١ / ٢٩٣ - ٢٩٤) -.

٦ - إسرائيل، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. أخرجه ابن خزيمة.

قلت: فهذه ستة طرق، وكلهم ثقات أثبات رووه باللفظ المخالف للفظ حفص ابن غياث، فثبت وهمه فيه.

وكان يمكن أن يقال: لعل الوهم من أبي إسحاق -وهو السبيعي-؛ فإنه كان اختلط، على تدليس فيه، لولا أنه قد صرح بالتحديث في رواية شعبة الأولى عنه، ثم هو روى عنه قبل الاختلاط، فانتفى الاحتمال المذكور، ولزم الخطأ حفص بن غياث.

وإن مما يؤكد وهمه؛ أنه قد تابعه محاضر - وهو ابن المورع -، وهو ثقة من رجال مسلم قال: حدثنا الأعمش به نحوه؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده أبا سعيد الخدري.

أخرجه أبو عوانة عقب سوقه حديث شعبة، ولم يسق لفظه، وإنما قال: "بنحوه"، وأخرجه ابن خزيمة، فساق لفظه.

ومما يؤكد خطأ اللفظ المذكور ونكارتة؛ أن الحديث قد جاء من طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً باللفظ المحفوظ نحوه. وقد خرجت سبعة منها في "إرواء الغليل" (٤٥٠)، اثنتان منها "الصحيحين"، وأخريان في "صحيح مسلم"، وسائرهما في "مسند أحمد" وغيره.

وللحديث باللفظ الصحيح شواهد كثيرة خرجت بعضها هناك؛ من حديث جبير بن مطعم، ورفاعة بن عرابة الجهني، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ولذلك جزم ابن عبد البر في "التمهيد" (١٢٩ / ٧) بتواتره.

ونحو هذا الحديث في النكارة؛ ما أخرجه أحمد (٢٢ / ٤) من طريق علي بن زيد، عن الحسن، عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً بلفظ: "ينادي مناد كل ليلة: هل من داع فيستجاب له، هل من سائل فيعطى، هل من مستغفر فيغفر له؟ حتى ينفجر الفجر".

قلت: وهذا إسناده ضعيف؛ الحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه.

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان -؛ ضعيف.

ولفظه هذا أقل نكارة من الأول؛ لأنه ليس فيه ذكر أمر ومأمور، بل قوله: "ينادي ...": "لا ينافي أن يكون هو الله تبارك وتعالى كما في الروايات الصحيحة، بل هذا هو الذي ثبت عن ابن جدعان نفسه في رواية عنه، أخرجها ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٨٩) من طريق حماد بن سلمة عنه. ومن هذا الوجه أخرجه أحمد، فالظاهر أن ابن جدعان - لسوء حفظه - كان الحديث عنده غير مضبوط لفظه، فكان يرويه تارة باللفظ المحفوظ، وتارة باللفظ المنكر.

ثم رأيت للحديث طريقاً آخر، خرجته في "الصحيحة" (١٠٧٣).

واعلم أن الذي حملني على تخريج هذا الحديث في هذا الكتاب أمران اثنان:

الأول: أني رأيت الحافظ ابن حجر - عفا الله عنا وعنه - قد ساقه من الطريقتين: طريق النسائي عن الأغر ... ، وطريق أحمد عن عثمان بن أبي العاص؛ مُقَوِّياً به تأويل بعض النفاة لنزول الرب سبحانه وتعالى تأويلاً منكراً، ينافي سياق كل الطرق الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فقال في "الفتح" (٣ / ٢٥): "وقد حكى أبو بكر بن فورك: أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول، أي ينزل ملكاً، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر ... وفي حديث عثمان بن أبي العاص: "ينادي مناد: هل ... " الحديث. قال القرطبي: وهذا يرتفع الإشكال، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني: ينزل الله إلى السماء الدنيا: فيقول: "لا يسأل عن عبادي غيري"; لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور!" كذا قال الحافظ عفا الله عنه! فلقد سلك في كلامه هذا على الحديث مسلك أهل الأهواء والبدع من حيث الرواية والدراية.

أما الرواية؛ فإنه سكت عن إسناد الحديثين؛ مع أنه يعلم مخالفتها للروايات الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا، وقوله هو نفسه: "هل من ..."، لما رأى أن فيهما تقوية لتأويل المبتدعة للحديث.

وأما الدراية؛ فلا يخفى ضعف بل بطلان التأويل المذكور إذا ما قورن بالروايات الصحيحة للحديث، التي منها رواية رفاعة التي أشار إليها ابن حجر، ولفظها:

«إذا مضى شطر الليل - أو قال: ثلثاه -؛ ينزل الله إلى سماء الدنيا، ثم يقول: لا أسأل عن عبادي غيري: من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يدعوني فأجيبه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، حتى ينفجر الفجر».

فكيف لا يعكر على ذلك التأويل الذي ذكره قوله في هذا الحديث: "ثم يقول: لا أسأل عن عبادي غيري"! لأن ضمير قوله: "ثم يقول" يعود على تأويلهم، إلى الملك الذي زعموا أنه المفعول المحذوف؛ لضبطهم لفظ "ينزل" على البناء للمجهول؟! بل كيف لا ينافي هذا التأويل تمام الحديث في جميع طرقه وألفاظه التي ذكرت أن الله سبحانه هو الذي يقول: "من ذا الذي يسألني فأعطيه ... إلخ"، فهل الملك هو الذي يعطي ويستجيب الدعاء ويغفر الذنوب؟! سبحانه هذا بهتان عظيم!

ولقد أبطل التأويل المذكور شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من وجوه في كتابه "حديث النزول" (ص ٣٧ - ٤٢ طبع المكتب الإسلامي)، منها ما أشرت إليه من أن الملك ليس له أن يقول ما ذكرناه من الحديث، وقال شيخ الإسلام عقبه: "وهذا أيضاً مما يبطل حجة بعض الناس (كأنه يشير إلى ابن فورك)؛ فإنه احتج بما رواه النسائي

في بعض طرق الحديث: «أنه يأمر منادياً فينادي»؛ فإن هذا إن كان ثابتاً عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فإن الرب يقول ذلك، ويأمر منادياً بذلك، لا أن المنادي يقول: «من يدعوني فأستجيب له؟»، ومن روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن المنادي يقول ذلك؛ فقد علمنا أنه يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فإنه - مع أنه خلاف اللفظ المستفيض المتواتر الذي نقلته الأمة خلفاً عن سلف - فاسد في المعقول، يعلم أنه من كذب بعض المبتدعين، كما روى بعضهم: "ينزل" بالضم، وكما قرأ بعضهم: {وكلم الله موسى تكليماً} ^(١)، ونحو ذلك من تحريفهم اللفظ والمعنى".

قلت: فقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى شكه في ثبوت رواية النسائي هذه، فهذا الشك من الشيخ، وسكوت الحافظ عليها، مما حملني على تحقيق القول فيها؛ لأن السكوت لا يجوز، والشك يشعر بأن الشيخ لم يكن على بينة من حالها، وإلا؛ لبادر إلى إنكارها. ولم يكن به من حاجة إلى الجمع بينها وبين اللفظ المحفوظ المستفيض.

والأمر الآخر: أن الكوثري المشهور بعدائه الشديد للسنّة وأهلها؛ قد ذكر في تعليقه على "الأسماء والصفات" (ص ٤٥٠) أن الحافظ عبد الحق قد صحح الحديث بهذا اللفظ. فأحببت أن أتثبت من أمرين:

أولهما: هل هذا العزو لعبد الحق صحيح؟ فإن الكوثري لا يوثق بكثير مما ينقله؛ لأنه يدلّس.

وثانيهما: إذا كان العزو صحيحاً، فهل هو مصيب فيه أم لا؟ فأقول: أما الأمر الثاني؛ فقد سبق بيانه بما لا تراه في غير هذا الموضع، وعرفت أن الحديث بهذا اللفظ منكر لا يصح.

وأما الأمر الأول؛ فقد تبين لي أن العزو لا يصح أيضاً، إلا بشيء من الغفلة أو التدليس، وإليك البيان:

اعلم أن الحديث أورده الحافظ عبد الحق في "أحكامه"، ومنه عرفت إسناده كما سبق، فتمكنت بذلك من دراسته والكشف عن علته، ومن المعروف عند المشتغلين بالحديث - ومنهم الكوثري - أن الحديث الذي يورده عبد الحق في كتابه المذكور ساكتاً عليه فهو صحيح عنده؛ كما نص عليه، استجاز الكوثري أن يعزو إليه تصحيحه إياه،

(١) كما في نقل الزمخشري (المعتزلي) في "كشافه" (١/ ٥٨٢).

فغفل - وهذا ليس بعيداً عنه - ، أو دلس - وهذا ما عهدناه منه غير مرة - ، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فإن القاعدة المذكورة ليست على إطلاقها عند الحافظ الإشبيلي؛ فقد قال بعد ما نقلته عنه: "والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له، أو أشتغل به، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة، فذكرته منها، وربما بينته".

قلت: فأفاد بهذا النص، أنه قد يذكر الحديث المعلول؛ ولا يبين علته إلا نادراً وفي حالة واحدة، وهي حين يكون من طريق واحدة وإسناد واحد فيذكره، ولا يبين علته، وقد يبين. فإذن؛ سوقه الحديث بإسناده عند مخرجه إشارة منه إلى أنه معلول، وهذا هو بعينه ما صنعه الحافظ الإشبيلي رحمه الله؛ فإنه ساق الحديث بإسناده عند النسائي كما تقدم، فكان ذلك دليلاً واضحاً عند العارفين باصطلاحه أنه معلول عنده، وذلك ينافي الصحة، لا سيما وقد أتبعه بسوقه لرواية مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ المحفوظ. فلو لم يذكر الحافظ هذا الاصطلاح في المقدمة؛ لكان سوقه حديث النسائي بإسناده وحديث مسلم بدون إسناده؛ أوضح إشارة للعقل اللبيب أن الإسناد علة، فتنبه لها. فكيف وهو قد لفت النظر إلى هذا تصريحاً في المقدمة؟! فتجاهل هذا كله الكوثري، وعزا إلى الحافظ تصحيحه للحديث، وليس كذلك، بل هو عنده معلول، كما بينت، وكشفنا لك عن العلة فيما سبق من هذا التخريج. والله تعالى هو الموفق لا رب سواه.

ثم اعلم أن نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة، هو صفة من صفات أفعاله عز وجل؛ كاستوائه على عرشه، ومجيئه يوم القيامة، الثابتين في نصوص القرآن الكريم، يجب الإيمان والإذعان له على ما يليق بذاته تعالى؛ دون تعطيل أو تشبيه؛ إذ الصفة يقال فيها ما يقال في ذاته تعالى؛ فكما أننا نؤمن بذاته دون أن نكيفها، فكذلك نؤمن بصفاته كلها - ومنها النزول وغيره - دون أن نكيفها، فمن نفى نزوله تعالى حقيقة على ما يليق به بطريق التأويل؛ لزمه أن ينفي وجود ذات الله تعالى بنفس الطريق، وإلا؛ فهو متناقض؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في عديد من كتبه مثل "شرح حديث النزول"، و"التدمرية"، و"الحموية" ونحوها.

ويعجبني بهذه المناسبة ما ذكره البيهقي في "الأسماء" (ص ٤٥٣) بعد أن روى عن عبد الله بن المبارك أنه سئل: كيف ينزل؟ قال: ينزل كما يشاء. قال: قال أبو سليمان رحمه الله (يعني الخطابي):

"وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما شاهده من النزول؛ الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام؛ فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم، واستجابته

دعاءهم، ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية؛ ولا على أفعاله كمية. سبحانه {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} قال: وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه. ذكره الله في كتابه فقال: {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ...} الآية؛ فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: {وما يعلم تأويله إلا الله}، وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: {آمنا به كل من عند ربنا}. وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن؛ كقوله عز وجل: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر}،

وقوله: {وجاء ربك والملك صفاً صفاً}، والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه".

إذا عرفت هذا؛ فعليك بطريقة السلف؛ فإنها أعلم وأحكم وأسلم، ودع طريقة التأويل التي عليها الخلف الذين زعموا: "أن طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم"؛ فإنه باطل من القول، وفيه ما لا يخفى من نسبة الجهل إلى السلف، والعلم إلى الخلف!! وسبحان الله كيف يصدر مثل هذا القول ممن يؤمن بفضائل السلف التي لا تخفى على أحد، وراجع بيان بطلان هذا القول في كتب ابن تيمية، أو في مقدمتي لـ "مختصر العلو للعلي العظيم" للحافظ الذهبي؛ باختصاري وتقدمتي التي أنا على وشك الانتهاء منها بفضلته تعالى وكرمه.

ثم طبع والحمد لله سنة (١٤٠١) في المكتب الإسلامي ببيروت.

(تنبيه): علق الدكتور فاروق حمادة على الحديث في "عمل اليوم والليلة" (ص ٣٤٠)، فقال: "وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" ١١/٤٤٤".

وهذا التخريج؛ تعليقه على هذا الحديث المنكر، وهو خطأ محض - وأرجو أن لا يكون مقصوداً وتدليساً من هذا الدكتور - وذلك؛ لأن الحديث المشار إليه في "المصنف" من طريق ابن شهاب الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن والأغر أبو عبد الله صاحباً أبي هريرة: أن أبا هريرة أخبرهما، عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: ... فذكر الحديث باللفظ المحفوظ في "الصحيحين" وغيرهما، كما سبقت الإشارة إليه، وهو المخرج في "الإرواء" بالرقم المذكور آنفاً من الطريق الأولى عن أبي هريرة عن ابن شهاب به؛ إلا أنه لم يذكر في سنده أبوسعيد الخدري (ج ٢/١٩٥ - ١٩٦). فهذا لفظ وطريق غير لفظ وطريق حديث الترجمة، فهل خفي ذلك على الدكتور، أم تجاهله لغاية في نفسه! أرجو أن يكون الأمر الأول، ولكن كيف يمكن هذا

وهو قد علق أيضاً على اللفظ المحفوظ عن الزهري وقد أخرجه النسائي أيضاً برقم (٤٨٠)؛ فقال الدكتور:

"هذه الرواية موافقة لمسلم والبخاري وعبد الرزاق في "المصنف" ١٠ / ٤٤٤".

فكيف يصح عزو اللفظ المنكر واللفظ المحفوظ مع اختلاف إسناديهما إلى "مُصنف عبد الرزاق"؛ وهو إنما رواه بالسند الصحيح باللفظ المحفوظ، وهل يمكن أن يخفى هذا على الدكتور؟!

وأريد هنا - أيضاً - أن أكشف عن تدجيل أحد المعلقين على كتاب ابن الجوزي "دفع شبه التشبيه"؛ وهو الذي لقبه أحدهم بحق بـ "السخاف"؛ فإنه تجاهل الطرق المتواترة في "الصحيحين" وغيرهما؛ المتفقة على أن الله عز وجل هو الذي ينزل، وهو الذي يقول: "من يدعوني .. من يستغفرني .. من يسألني"؛ فعطل هذه الدلالة القاطعة الصريحة بقوله (ص ١٩٢): "إن المراد بالحديث أن الله ينزل ملكاً! " تقليداً منه لابن حجر في "الفتح" (٣ / ٣٠)، وقوى ذلك برواية النسائي المنكرة هذه، ولو أن هذا المتجاهل اكتفى في التقليد على ما في "الفتح"؛ لهان الأمر بعض الشيء، ولكنه أخذ يرد علي بالباطل تضعيفي لرواية النسائي هذه؛ بتحريفه لكلامي أولاً، وبالافتراء علي ثانياً؛ فاسمع إليه كيف يقول:

"وقد زعم أن حفص بن غياث تغير حفظه قليلاً". فأقول غاضباً النظر عن مناقشته في قوله: "زعم"!

أولاً: قوله: "رواية حفص عن الأعمش كانت في كتاب .. إلخ. تدليس خبيث على القراء، وكذب على الحافظ المزي والحافظ العسقلاني؛ فإن الذي في "تهذيبهما": "أنه كان عند عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش!" فهذا شيء، وكون حديثه هذا المنكر كان في كتابه شيء آخر، كما لا يخفى على القراء.

ثانياً: قوله: "فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه"!

فأقول: يلاحظ أنه بتغيير لفظة "الاختلاط" مكان قولي: "تغير"، يدل على شيئين أحلاهما مر:

الأول: أنه لا يفرق بين اللفظين، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، وهذا هو اللائق بجهله وتعلقه بهذا العلم!! والواقع أن التغير ليس جرحاً مسقطاً لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من

وصف به؛ إلا عند الترجيح كما هنا، وأما من وصف بالاختلاط؛ فحديثه ضعيف؛ إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط.

والآخر: أنه تعمد التغيير المذكور تضليلاً وتمهيداً للاعتذار عن قوله: "على تسليم وقوعه!"

فإذا تنبه لتلاعبه بالألفاظ وقيل له: كيف تنكر تغييره وفي "التهذيبين" نقول صريحة عن الأئمة بوصفه بذلك؟ أجاب: بأنني عنيت الاختلاط وهذا غير مسلم به! وإذا قيل له: البحث في التغيير - وهذا مما يمكن إنكاره -؛ قال: قد أحببت عنه بأن الحديث في كتاب حفص!! وقد يبدو أن هذا الكلام فيه تكلف ظاهر في تأويل تغييره المذكور، فأقول: هو كذلك، ولكنه لا بد من هذا عند افتراض أنه تعمد التغيير، وإلا؛ فالاحتمال أنه أتى من قبل جهله هو الوجه.

رابعاً: لو فرض أن حفص بن غياث لم يُرمَ بالتغيير وكان كسائر الثقات الذين لم يرموا بجرح مطلقاً؛ فحينئذ يرد حديثه هذا بالشذوذ؛ لمخالفته لأولئك الثقات الستة الذين رووه بنسبة النزول إلى الله صراحة، وقوله عز وجل: "من يدعوني .. من يستغفري .." إلخ.

راجع: "تفسير القرطبي" (٤/ ٣٩)، و"أقوال الثقات" (ص ٢٠٥).

"الضعيفة" (٨/ ٣٥٥ - ٣٦٧).

باب منه

عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «ينزل ربنا عز وجل كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول فيقول: أنا الملك من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستغفري فأغفر له؟ فلا يزال كذلك».

(أخرجه مسلم).

قلت: اشتهر تأويل هذا الحديث عند نفاة الصفات، بأن المراد بالنزول نزول أمر الله تعالى ورحمته، ومع أن هذا التأويل باطل من وجوه كما بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: "شرح حديث النزول" من ذلك سياق الحديث، فإن قوله: أنا الملك .. الخ .. صريح في أن الله تعالى هو الذي ينزل.

قال شيخ الإسلام (ص ٣٦): " وقد سُئِلَ بعضُ أئمةِ نفاةِ العلو عن النزول فقال: ينزل أمره، فقال له السائل: فممن ينزل؟ إن عندك فوق العالم شيء فممن ينزل الأمر؟ من العدم الحض؟ فهبت "

ومن أغرب التأويلات التي رأيتها لبعض النفاة قول الشيخ " أبو زهرة " في " المذاهب الإسلامية " (ص ٣٢٥): " ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه تعالى!!! فعلى هذا التأويل فحساب الله يقرب كل ليلة، ثم لا حساب! فلا نزول حتى على هذا التأويل. وهكذا يكون التعطيل للنصوص وإنكار معانيها الحقيقية اللائقة به تعالى ...

"مختصر العلو" (ص ١١٥ - ١١٦).

إثبات صفة النزول والرد على من تأولها بالزوال أو الانتقال

اروي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال:

«لا تَتَفَكَّرُوا في الله، فإنه لا مِثْلَ له، ولا شَبِيهَةَ ولا نَظِيرَ، ولا تَضْرِبُوا لله الأمثالَ، ولا تَصِفُوهُ بِالزَّوَالِ، فإنه بكل مكانٍ».

(موضوع).

قال الربيع في مسنده (٢١٧/٣): وبلغنا عن أبان بن [أبي] عياش عن أنس بن مالك قال: خرج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على قوم جلوس، فقال ما أجلسكم؟ فقالوا: نتفكر في الله، فقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: ... فذكره. قلت وهذا موضوع، آفته أبان بن [أبي] عياش، وهو متروك - كما قال الذهبي والعسقلاني - وجملة التفكر قد رويت من طرق أخرى، بدا لي من مجموعها أنها ترتقي إلى مرتبة الحسن، ولذلك خرجته في "الصحيحة" (١٧٨٨).

وأما سائر هذا الحديث وبخاصة الجملة الأخيرة منه فإنها باطلة، وهي من وضع الجهمية والمعتلة لصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، الذين يتأولونها غير تأويلها المعروف عند السلف، ويعبرون عن المجيء المصريح به في القرآن والنزول المتواتر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالزوال - كما في هذا الحديث -، أو الانتقال - كما يفعل ابن الجوزي وغيره -، ثم يقولون: هذا من صفات المخلوقات، فلا يجوز وصف الله بذلك! والحقيقة أن المجيء والنزول لا يجوز تأويله بما ذكروا، وهو صفة لله، وصف بها نفسه، نصفه

بها دون تشبيهه ولا تعطيل، {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير}، فهم وقعوا حين عبّروا بما تقدم في التشبيه، ففرّوا منه إلى التعطيل.

"الضعيفة" (١٣/٢/٧٣٤ - ٧٣٥).

بيان ضعف رواية لحديث النزول يُستدلُّ بها على تأويل صفة النزول

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «(ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له». رواه البخاري

تأوله الحافظ تبعا للجمهور بنزول أمره أو مَلَكٌ ينادي بذلك، وقواه برواية النسائي للحديث بلفظ: "إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر مناديا يقول: هل من داع فيستجاب له" الحديث.

وسكت الحافظ عنه فأوهم ثبوته، وليس كذلك، بل هو شاذ منكر، تفرد بهذا اللفظ حفص بن غياث دون سائر الرواة الذين رووه عن أبي هريرة من نحو سبع طرق بأسانيد صحيحة عنه، بلفظ الكتاب ونحوه، المصرح بأن الله هو الذي يقول: "هل من داع .. إلخ، وليس المَلَك، وفيه من جميع الطرق التصريح بنزول الله تعالى، وهذا ما لم يتعرض له حفص، وكذلك ثبوت النزول وقول الرب ما ذكرنا في كل طرق الحديث عن غير أبي هريرة من الصحابة، حتى بلغ ذلك مبلغ التواتر. وقد حققت الكلام على هذه الخلاصة في "الأحاديث الضعيفة" (٣٨٩٨).

"مختصر صحيح البخاري" (١/٣٣٩).

هل يلزم من نزوله تعالى خلو العرش منه؟

[عن] علي بن خشرم حدثنا إسحاق قال: دخلت على ابن طاهر، فقال: ما هذه الأحاديث يروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام. فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم. قلت: فليمتكلم في هذا؟

(إسناده صحيح)

في قول إسحاق رحمه الله تعالى: "يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش" إشارة منه إلى تحقيق أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوق، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا دون أن يخلو منه العرش ويصير العرش فوقه، وهذا مستحيل بالنسبة لنزول المخلوق الذي يستلزم تفرغ مكان وشغل آخر، وهذا الذي أشار إليه إسحاق هو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه تعالى لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو الصواب، فراجع بسط ذلك في كتابه "شرح حديث النزول" (ص ٤٢ - ٥٩).

"مختصر العلو" (ص ١٩٢ - ١٩٣).

هل يدوم النزول الإلهي إلى صلاة الصبح أم إلى طلوع الفجر؟

[قال سيد سابق في فقه السنة]: " .. النزول الإلهي هل يدوم إلى انقضاء صلاة الصبح أو إلى طلوع الفجر؟ وقد ورد فيه هذا وهذا "

[قال الشيخ معلقاً]:

يعني بـ " النزول الإلهي " قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له؟».

وهو حديث صحيح متواتر جاء عن جمع من الصحابة خرجت قسماً طيباً منها في "الإرواء" (٤٥٠) و" صحيح أبي داود" (١١١٨) زاد بعضهم: " حتى ينفجر (وفي رواية: يطلع) الفجر " .

وقد كنت قلت في " التعليقات الجياد على زاد المعاد ": " لكن معظم الرواة اتفقوا على أنه يدوم إلى طلوع الفجر كما قال الحافظ في " الفتح " (٢٤ / ٣) وأما دوامه إلى صلاة الفجر فلم أجد رواية صريحة تؤيد ذلك نعم في رواية للنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ: " حتى ترجل الشمس " فهي تتضمن ما ذكره المصنف (أي ابن القيم) لكنها رواية شاذة كما قال الحافظ " .

وأقول الآن: لعل الخطأ فيها من محمد بن إسماعيل بن أبي فديك فإنه عند النسائي في " عمل اليوم والليلة " (رقم ٤٨٦) وابن خزيمة في " التوحيد " (ص ٨٦ - ٨٧) من طريقه: حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن نافع ابن جبير عن أبي هريرة فإن ابن أبي فديك وإن كان ثقة محتجا به في " الصحيحين " فقد قال فيه ابن سعد: " كان كثير الحديث وليس بحجة " ومن المحتمل أن يكون الخطأ من شيخه القاسم بن عباس فإنه مع كونه ثقة من رجال مسلم أيضا فقد لينه محمد ابن البرقي الحافظ وقال ابن المديني: " مجهول " كما في " الميزان ".

ولعل هذا هو الأقرب فقد خالفه عمرو بن دينار - وهو الثقة الثبت - إسنادًا ومنتنًا فقال عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعا بلفظ: " حتى يطلع الفجر ". أخرجه ابن خزيمة في " التوحيد " (ص ٨٨) وأحمد (٤ / ٨١) وغيرهما وهو مخرج في كتابي " ظلال الجنة في تخريج السنة " (٥٠٧) ثم وجدت روايتين أخريين: الأولى: بلفظ: " حتى تطلع الشمس ". أخرجه ابن خزيمة أيضا من طريق إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص رفعه.

قلت: وهذا مع كونه مرسلًا فهو ضعيف من أجل إبراهيم هذا وهو ابن مسلم.

قال الحافظ في " التقريب ": " لين الحديث رفع موقوفات ".

والأخرى بلفظ: " حتى يطلع الفجر أو ينصرف القارئ من صلاة الفجر ".

أخرجه الدارمي (٣٤٦ - ٣٤٧) وابن خزيمة وأحمد (٢ / ٥٠٤) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به.

قلت: وهذا مع كونه قد شك فيه الراوي فهو مما لا قيمة له فكيف ومحمد ابن عمرو فيه كلام من قبل حفظه فكيف وقد خالفه الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بلفظ: " حتى الفجر " بغير شك.

رواه مسلم وغيره.

وبالجملة فلا يصح في الحديث إلا هذا اللفظ الأخير وعليه كل الروايات الصحيحة فيه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

"تمام المنة" (ص ١٨٢ - ١٨٤).

الكلام على عرش الرحمن وكرسیه

وجوب التوقف في وصف العرش على ما جاءت به النصوص

[قال الذهبي رحمه الله في "العلو":]

فما الظن بالعرش العظيم الذي اتخذَه العلي العظيم لنفسه في ارتفاعه وسعته، وقوائمه وماهيته وحملته، والكروبيين الحافين من حوله، وحسنه ورونقه وقيمته. فقد ورد أنه من ياقوتة حمراء، ولعل مساحته مسيرة خمسمائة ألف عام.

[فعلق الشيخ على ذلك في "مختصر العلو" قائلاً:]

عرش الرحمن تبارك وتعالى، نؤمن به، ونصفه بما ثبت في الكتاب والسنة فقط، فليت المؤلف رحمه الله تعالى وقف عندهما، ولم يزد عليهما وصفاً تظنناً ورجماً بالغيب، لا سيما وهو قد ذكر فيما يأتي من الأصل عن وهب بن منبه أنه قال: "العرش مسيرة خمسين ألف سنة" فقال خمسين، ولم يقل خمسمائة! وهو على كل حال من الإسرائيليات التي لا فائدة من ذكرها إلا للتنبية، ولذلك حذفته من هذا المختصر.

"مختصر العلو" (ص ٩٩ - ١٠٠)

ذكر بعض أوصاف العرش والكرسي والرد على من تأولهما

اعلم أن العرش خلق عظيم جداً كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ولذلك أضافه تعالى إلى نفسه في قوله: [ذو العرش] وفيه آيات أخر تجدها في "الشرح" [أي: شرح الطحاوية]. وهو لغةً سرير الملك، ومن أوصافه في القرآن: {ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية} (الحاقة: ١٧) وأنه على الماء، وفي السنة أن أحد حملة العرش ما بين شحمة إذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام، وأن له قوائم وأنه سقف جنة الفردوس. جاء ذلك في أحاديث صحيحة مذكورة في "الشرح". وذلك كله مما يبطل تأويل العرش بأنه عبارة عن الملك وسعة السلطان.

وأما الكرسي ففيه قوله تعالى: {وسع كرسيه السماوات والأرض} (البقرة: ٢٥٥) والكرسي هو الذي بين يدي العرش وقد صح عن ابن عباس موقوفاً عليه من قوله: "الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى". وهو مخرج في كتابي "مختصر العلو للذهبي" ... ولم يصح فيه مرفوعاً سوى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما

السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة». وذلك مما يبطل أيضا تأويل الكرسي بالعلم. ولم يصح هذا التأويل عن ابن عباس كما بينته في "الصحيحة" (١٠٩).

التعليق على متن الطحاوية" (ص ٥٠ - ٥١).

العرش فوق المخلوقات جميعها

قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء من المخلوقات.

التعليق على متن الطحاوية" (ص ٥٤).

هل ثبت في أطيط العرش حديث مرفوع؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

" إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإنه يقعد عليه، ما يفضل منه مقدار أربع أصابع - ثم قال بأصابعه فجمعها - وإن له أطيطا كأطيط الرجل الجديد إذا ركب من ثقله "

(منكر).

[ثم بيّن الإمام نكارتة ثم قال]:

ومثله حديث ابن إسحاق في "المسند" وغيره، وفي آخره: " إن عرشه لعلى سماواته وأرضه هكذا مثل القبة، وإنه ليئط به أطيط الرجل بالراكب ". وابن إسحاق مدلس، ولم يصرح بالسماع في شيء من الطرق عنه، ولذلك قال الذهبي في "العلو" (ص ٢٣): " هذا حديث غريب جدا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم أقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - هذا أم لا؟ وأما الله عز وجل فليس كمثله شيء جل جلاله، وتقدست أسماؤه، ولا إله غيره. (قال:). "الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرجل، فذاك صفة للرجل وللعرش، ومعاذ الله أن نعدده صفة لله عز وجل، ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت "

"الضعيفة" (٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧).

باب منه

عن عمارة بن عمير عن أبي موسى قال: "الكرسي موضع القدمين، وله أطيظ كأطيظ الرجل".

قلت: وإسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى، فإنه يروي عنه بواسطة ابنه إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، ولكنه موقوف، ولا يصح في الأطيظ حديث مرفوع.

"الضعيفة" (٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

بيان أنه ليس للأطيظ مدخل في صفاته سبحانه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَمَا يَفْضُلُ عَنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ - وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعِ -، وَإِنْ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ [إِذَا رَكِبَ]».

(منكر).

أخرجه الدارمي عثمان بن سعيد في "الرد على بشر المريسي" (ص ٧٤)، وعبد الله بن أحمد في "السنن" (ص ٧١) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة قال: أتت امرأة إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة. فعظم الرب، فقال: ... فذكره.

هكذا أخرجه من طريقين عن إسرائيل. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٥٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل" (١/ ٤) من طريق الحسين بن شبيب الأجري: أخبرنا أبو حمزة الأسلمي - ب (طرسوس) -: حدثنا وكيع: ثنا أبو إسرائيل عن أبي إسحاق ... به.

كذا قال: "أبو إسرائيل"، وأظنه وهماً من أبي حمزة الأسلمي، فإنه غير معروف عندي، ولم يذكره أحد فيما علمت، حتى ولا الحافظ الذهبي في "كناه". أو الوهم من الرواي عنه الحسين بن شبيب، فإن الخطيب في ترجمته ساق الحديث ولم يزد! سوى أنه ذكر في إسناده انه كان من النساك المذكورين.

وإن مما يؤكد الوهم أن عبد الله بن أحمد قال (ص ٧٠): حدثني أبي، حدثنا وكيع، بحديث إسرائيل ... به إلا أنه قال: عن عبد الله بن خليفة عن عمر قال: "إذا جلس الرب عزَّ وَجَلَّ على الكرسي" فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع فغضب وكيع وقال: "أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها".

وأقول نعم إذا كانت أحاديث صحيحة، كحديث النزول الإلهي كل ليلة، وأحاديث الأصابع واليدين ونحوها، وأما فضعيف منكر لا نرضاه، وقد قال الذهبي في كتابه "العلو" (ص ١٢٣ - ١٢٤ - مختصره):

"وليس للأطيط مدخل في الصفات أبداً، بل هو كاهتزاز العرش لموت سعد، وكتفطر السماء يوم القيامة ونحو ذلك، ومعاذ الله أن نعهده صفة لله عزَّ وَجَلَّ. ثم لفظ الأطيط لم يأت في لفظ ثابت". وقال ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٧١):

"وقد رواه وكيع بن الجراح عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة مرسلًا، ليس فيه ذكر عمر لا بيقين ولا ظن، وليس هذا الخبر من شرطنا، لأنه غير متصل الإسناد، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات".

قلت وقد روي متصلًا بذكر عمر فيه مرفوعاً، ولا يصح أيضاً، لأن مداره على أبي إسحاق وكان اختلط، وإسرائيل - وهو: ابن يونس بن أبي إسحاق - سمع من جده بعد الاختلاط.

وعبد الله بن خليفة: مجهول لا يعرف إلا في هذا الإسناد. وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإسناده مضطرب جداً، وعبد الله ابن خليفة ليس من الصحابة، فيكون الحديث الأول مرسلًا، وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر مرفوعاً، وتارة يوقفه على عمر، وتارة يوقف على ابن خليفة، وكل هذا تخليط من الرواة فلا يعول عليه".

"الضعيفة" (١٣/٢/٧٢٢ - ٧٢٤).

استغناء الله تعالى عن العرش

[نقل الشيخ كلام شارح الطحاوية على قول الماتن: "وهو مستغن عن العرش وما دونه". مقررًا إياه فقال:]

قال الشارح رحمه الله تعالى: وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا؛ لأنه لما ذكر العرش والكرسي ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما دون العرش؛ ليبين

أن خلقه العرش لاستوائه عليه ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي محيطاً به حاملاً له، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه، فانظر إلى السماء كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها.

فألم يعلم أن العرش أعلى من السافل وأجل من أن يلزم من علوه ذلك، بل لو لم يلزم من علوه من خصائصه، وهي حملة بقدرته للسافل وفقر السافل وغناه هو سبحانه عن السافل وإحاطته عز وجل به فهو فوق العرش مع حملة بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العرش وفقر العرش إليه وإحاطته بالعرش وعدم إحاطة العرش به وحصره للعرش وعدم الحصر للعرش له. وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاة العلو أهل التعطيل لو فصّلوا بهذا التفصيل لهدوا إلى سواء السبيل وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل فضلّوا عن سواء السبيل. والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رحمه الله لما سئل عن قوله تعالى: {ثم استوى على العرش} (الأعراف: ٥٣) وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

التعليق على متن الطحاوية" (ص ٥٢ - ٥٣).

هل يلزم من نزوله تعالى خلو العرش منه؟

[عن] علي بن خشرم حدثنا إسحاق قال: دخلت على ابن طاهر، فقال: ما هذه الأحاديث يروون أن الله ينزل إلى السماء الدنيا؟ قلت نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكام. فقال: ينزل ويدع عرشه؟ فقلت يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم. قلت: فلم تتكلم في هذا؟

(إسناده صحيح)

(فائدة): في قول إسحاق رحمه الله تعالى: "يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش" إشارة منه إلى تحقيق أن نزوله تعالى ليس كنزول المخلوق، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا دون أن يخلو منه العرش ويصير العرش فوقه، وهذا مستحيل بالنسبة لنزول المخلوق الذي يستلزم تفرغ مكان وشغل آخر، وهذا الذي أشار إليه إسحاق هو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه تعالى لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهو الصواب، فراجع بسط ذلك في كتابه "شرح حديث النزول" (ص ٤٢ - ٥٩).

" مختصر العلو " (ص ١٩٢ - ١٩٣).

هل يوصف الله تعالى بالقعود على العرش؟

أقول: إن مما ينكر في هذا الباب [أي باب الغلو في الإثبات بإثبات ما لا يصح] ما رواه أبو محمد الدشتي في " إثبات الحد " (١٤٤ / ١ - ٢) من طريق أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش: أنشدنا أبو طالب محمد بن علي الحربي: أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله قال:

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى نسندة

فأما حديث بإقعاده ... على العرش فلا نجده

أمروا الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده

ولا تنكروا أنه قاعد ... ولا تجحدوا أنه يقعه

فهذا إسناد لا يصح، من أجل أبي العز هذا، فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من " الشذرات " (٧٨ / ٤) وقال: " قال عبد الوهاب الأنماطي:

كان مخلطاً".

وأما شيخه أبو طالب وهو العشاري فقد أورده في وفيات سنة (٤٥١) وقال (٣/ ٢٨٩): " كان صالحاً خيراً عالماً زاهداً ".

فاعلم أن إقعاده - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش ليس فيه إلا ... الحديث الباطل وهو ما يروى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: يجلسني على العرش تفسيراً لقوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً}، وأما قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يصح، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى. وقد وقفت فيه على حديثين، أنا ذاكهما لبيان حالهما:

- «إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإنه يقعد عليه، ما يفضل منه مقدار أربع أصابع - ثم قال بأصابعه فجمعها - وإن له أطيظاً كأطيظ الرجل الجديد إذا ركب من ثقله».

(منكر ...)

«يقول الله عز وجل للعلماء يوم القيامة إذا قعد على كرسيه لقضاء عبادته: إني لم أجعل علي وحكمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم، على ما كان فيكم، ولا أبالي». موضوع بهذا التمام.

وفيه لفظة منكرة جداً وهي قعود الله تبارك وتعالى على الكرسي، ولا أعرف هذه اللفظة في حديث صحيح، وخاصة أحاديث النزول وهي كثيرة جداً بل وهي متواترة كما قطع بذلك الحافظ الذهبي في "العلو" (ص ٥٣، ٥٩)، وذكر أنه ألف في ذلك جزءاً.

"الضعيفة" (٢/٢٥٧ - ٢٥٨).

هل يقعد الله تعالى على العرش فيفضل منه مقدار أربع أصابع؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن كرسيه وسع السماوات والأرض، وإنه ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع - ثم قال بأصابعه فجمعها -؛ وإن له أطيطاً كأطيط الرجل الجديد إذا ركب؛ من ثقله».

(منكر).

وبهذا أعله شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموعة الفتاوى" (١٦/٤٣٤ - ٤٣٦)؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يرويها بعض المؤلفين في الصفات، كعبد الرحمن بن منده وغيره، فقال:

"ومن ذلك: حديث عبد الله بن خليفة المشهور الذي يرويه عن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - . وقد رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في "المختارة". وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم، لكن أكثر أهل السنة قبلوه.

ورواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدّث به وكيع. لكن كثير ممن رواه روه بقوله: «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع»؛ فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع.

واعتقد القاضي وابن الزاغوني صحة هذا اللفظ، فأمرؤه، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، وذكر عن أيمن العائذ أنه قال: هو موضع جلوس محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - (!) .

"الضعيفة" (١٠/٢/٧٣٠، ٧٢٨).

هل المقام المحمود هو قعود النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش؟

[قال الذهبي في "العلو":]

نقل الحافظ أبو بكر الأجري في "كتاب الشريعة" له - وهو مجلدان - عن الإمام أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد أنه قال في هذه الفضيلة، في قعود النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش:

لا ندفعها ولا نماري فيها، ولا نتكلم في حديث فيه فضيلة للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بشيء.

[قال الشيخ في "مختصر العلو":]

قلت: لكن الحديث الوارد فيه واه ... ، وتفسير بعضهم لقوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} بإقاعده - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش مع مخالفته لما في "الصحيحين" وغيرهما أن المقام المحمود الشفاعة العظمى، فهو تفسير مقطوع غير مرفوع عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولو صح ذلك مرسلًا لم يكن فيه حجة؛ فكيف وهو مقطوع موقوف على بعض التابعين؟!

وإن عجيبي لا يكاد ينتهي من تحمس بعض المحدثين السالفين لهذا الحديث الواهي والأثر المنكر، ومبالغتهم في الإنكار على من رده، وإساءتهم الظن بعقيدته! وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى في الأصل [أي: العلو] أسماء طائفة منهم (ص ١٢٤ - ١٢٦) وزاد أسماء آخرين في "مختصره" وإني لأراه كأنه أخذ بهيبتهم، فإنه يتردد بين مخالفتهم وموافقهم! فإنه بعد أن نقل قول أبي بكر النجاد: "لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يقعد محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش، لقلت: صدقت وبررت".

فقد تعقبه بقوله - وقد أجاد:

"فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر، واليوم فيردون الأحاديث الصريحة في الغلو بل يحاول بعض الطغاة أن يرد قوله تعالى {الرحمن على العرش استوى}."

فهو - رحمة الله - يشير إلى أن الصواب التوسط بين هؤلاء المعطلة النفاة، والمغالين في إثبات ما لم يصح، ومع ذلك تراه في مكان آخر (ص ١٤٣) يعود إلى ذلك الأثر المنكر، محتفلاً به، ومصرحاً بأن فيه منقبة عظيمة انفرد بها سيد البشر - صلى الله عليه وآله وسلم - ويقول: «ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف».

فأقول: هب أن الأمر كذلك، فهو - والحالة هذه - لا يزيد على كونه كالحديث أو في حكم الحديث المرسل، فهل الحديث المرسل إلا من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين، فكيف تثبت به فضيلة؟! بل كيف يبني عليه عقيدة أن الله تعالى يُقعد نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم - معه على العرش؟!

فمن جَوَز ذلك اعتماداً منه على هذا الأثر الذي أحسنُ أحواله أن يكون كالحديث المرسل - كما ذكرنا - فيلزمه أن يأخذ بكل حديث مرسل حتى ولو كان يتضمن مخالفة للشريعة، مثل قصة الغرانيق، فقد وردت بأسانيد عدة مرسلة، وهي صحيحة إلى مرسلها من التابعين، وقد صرحوا برفعها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما بينته في رسالتي الخاصة بها، "نصب المجانيق"، فإذا كان المصنف - عفا الله عنه - يبرر أخيراً الأخذ بهذا الأثر بحجة أنه يبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف، فليأخذ إذن بقصة الغرانيق بحجة أن رواها من التابعين قد رفعوها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - صراحة! بل الأخذ بها أولى، لما ذكرنا من التصريح بالرفع ولأن رواها جَمَعُ بخلاف أثر مجاهد، وفي ذلك عبرة لكل معتبر.

"مختصر العلو" (ص ٢٣٣ - ٢٣٥).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يجلسني على العرش».

(باطل).

ذكره الذهبي في "العلو" (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن عبد الله بن مسعود قال: بينا أنا عند رسول الله

- صلى الله عليه وآله وسلم - أقرأ عليه حتى بلغت {عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا} قال: فذكره.

ومما يدل على [بطلانه ..] أنه ثبت في " الصحاح " أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبيينا - صلى الله عليه وآله وسلم -.

ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائرا أن يُفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذهبي (ص ١٠٠ - ١٠١ و ١١٧ - ١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال: لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثا أن الله يُعِدُّ محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش واستفتاني، لقلت له: صدقت وبررت!

قال الذهبي رحمه الله: " فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر، واليوم فيردن الأحاديث الصريحة في العلو، بل يحاول بعض الطغام أن يرد قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} " ...

[و] اعلم أن إقعاده - صلى الله عليه وآله وسلم - على العرش ليس فيه إلا هذا الحديث الباطل.

"الضعيفة" (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

باب منه ودفع تهمة التجسيم عن أهل السنة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً»؛ قال: يُجْلِسُنِي عَهْ عَلَى السَّرِيرِ».

(باطل).

هذا (حديث باطل مخالف) لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في "البخاري" (٤٧١٨): أن المقام المحمود هي شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - الكبرى يوم القيامة. وراجع إن شئت ظلال الجنة" (٢/ ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٩ و ٨٠٤ و ٨١٣)، و"الصحيحة" (٢٣٦٩ و ٢٣٧٠)، "الدر المنثور" (٤/ ١٩٧).

أضف إلى ذلك أنه يستغله أعداء السنة وأفراخ الجهمية؛ ليطعنوا في أهل السنة الذين يثبتون الصفات الإلهية الثابتة في الكتاب والسنة، مع التنزيه التام، ويرموهم

بالتجسيم والتشبيه الذي عرفوا بمحاربتة - كما يحاربون التعطيل -، كمثل الكوثري وأذنابه، وكالغماري والسقاف ونحوهما، كفى الله المسلمين شرهم. هذا، وقد كنت خرجت الحديث في المجلد الثاني من هذه "السلسلة" برقم (٨٦٥) من حديث ابن مسعود، وبينت علته ونكارته هناك، وأنه رُوي عن مجاهد مقطوعاً، وعن غيره موقوفاً، وذكرت مستنكراً موقف بعض العلماء منه.

ثم أتبعته بحديث منكر، وآخر موضوع، فبهما نسبة القعود إلى الله على كرسيه. وفي الأول منهما زيادة نصها: "ما يفضل منه مقدار أربع أصابع".

وذكرت تساهل بعضهم في توثيق رجالهما، وتقوية إسنادهما، فراجعه، فإنه مهم. كما كنت ذكرت في مقدمة كتابي المطبوع "مختصر العلو" (ص ١٥ - ١٧)، اضطراب موقف الذهبي بالنسبة لأثر مجاهد، مع تصريحه بأن رفعه باطل.

وبهذه المناسبة أريد أن أُبين للقراء موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من تلك الزيادة في الحديث الأول، فقد ذكر أن بعض المحدثين رووها بلفظ:

"إلا أربع أصابع".

فهذه تثبت (الأربع)، وتلك تنفيها - كما هو ظاهر - فضعف الشيخ رحمه الله الحديث بالروایتين لاضطرابهما، مع ملاحظته أن المعنى الذي كل منهما لا يليق بجلال الله وعظمته، فقال كما في "مجموع الفتاوى" (٤٣٦ / ١٦): "فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا اخْتِلَافُ الرَّوَايَتَيْنِ؛ هَذِهِ تَنْفِي مَا أَتَبَتَّ هَذِهِ، [يعني تكفي في تضعيفه]، وَلَا يُمَكِّنُ مَعَ ذَلِكَ الْجَزْمَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَرَادَ الْإِثْبَاتَ، وَأَنَّهُ يُفْضَلُ مِنَ الْعَرْشِ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ لَا يَسْتَوِي عَلَيْهَا الرَّبُّ! وَهَذَا مَعْنَى غَرِيبٍ لَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ، بَلْ هُوَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِنَ الرَّبِّ وَأَكْبَرَ، وَهَذَا بَاطِلٌ، مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ".

وَيَقْتَضِي أَيْضاً أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفَ عَظَمَةَ الرَّبِّ بِتَعْظِيمِ الْعَرْشِ الْمَخْلُوقِ، وَقَدْ جَعَلَ لِعَرْشِ أَعْظَمَ مِنْهُ، فَمَا عَظَمَ الرَّبُّ إِلَّا بِالْمُقَايَسَةِ بِمَخْلُوقٍ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الرَّبِّ. وَهَذَا مَعْنَى فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ".

فَإِنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَ عَظَمَةَ الرَّبِّ، وَأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يَعْلَمُ عَظَمَتَهُ، فَيَذْكُرُ عَظَمَةَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الرَّبَّ أَعْظَمُ مِنْهَا".

ثم استشهد الشيخ ببعض الأحاديث على ذلك، وذهب إلى أن الصواب في رواية الحديث النفي، يعني من حيث المعنى؛ كما تقدم بيانه منه بياناً شافياً رحمه الله تعالى.

وفي ذلك ما يؤيد حكمي على الحديث بالبطلان هنا وهناك من حيث المعنى، وإن كان ذلك غير لازم من حيث المبني، فليكن هذا منك على ذكر.

ومما تقدم يتبين لقرائنا دجل ذاك السقاف، أو أولئك الذين يؤلفون له ويتسترون باسمه؛ حين يكذبون أو يكذب على أهل العلم والسنة أحياء وأمواتاً لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمة، ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية: فإنه لفساد عقيدته، وجهله وقلة فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسم، وبغير ذلك من الأباطيل التي تدل على أنه مستكبر معاند للحق الجلي الناصع، فرسائله التي يؤلفونها وينشرونها له تباعاً مشحونة بالبهت والافتراء والأكاذيب وقلب الحقائق؛ بحيث أنها لو جمعت لكانت مجلداً كبيراً بل مجلدات، فها هي رسالته التي نشرها في هذه السنة (١٤١٤) في الرد على الأخ الفاضل سفر الحوالي طافحة - على صغرها وحقارتها - بالمين والتضليل والافتراء على السلفيين الذين ينزههم بلقب (المتسلفين)! وعلى الأخ الفاضل بصورة [خاصة]، وعلى شيخ الإسلام بصورة أخص.

وليس غرضي الآن الرد عليه، فإن الوقت أضيق وأعزّ من ذلك، وإنما أردت بمناسبة هذا الحديث أن أقدم إلى القراء مثلاً واحداً من مئات افتراءاته وأكاذيبه تقلبيه للحقائق، التي تشبه ما يفعله اليهود بإخواننا الفلسطينيين اليوم الذين نطلقون من قاعدتهم الصهيونية: (الغاية تبرر الوسيلة)! الأمر الذي يؤكد للقراء نه لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، وإلا لما تجرأ على الافتراء عليهم، الله عزّ وجلّ يقول {إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ}.

لقد نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب [عليهما السلام]، بل هو يقول بخلافها!! وبهنا الآن بيان فرية واحدة من تلك الفريات، فقال في مقدمة رسالته المشار إليها (ص ٢ - ٣) بعد أن نسب إليه عدة فريات:

"ويقول: إن المقام المحمود الذي وعدنا به نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع!!!

وغير ذلك من الترهات". في الحاشية قال:

"انظر "منهاج سنته" (!) (١/ ٢٦٠) وكتاب "بدائع الفوائد" لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/ ٣٩ - ٤٠)." .

وإحالاته فيما نسبه إلى الشيخ مما يزيد القراء قناعة بدجله، وأنه يتعمد الكذب والافتراء عليه، وأنه لا يبالي بقرائه إذا اكتشفوا {تشابهت قلوبهم}، وهذا نص كلامه رحمه الله منقولاً بطريقة التصوير، ليكون القراء على يقين لذلك الإفك المبين: "وأما قوله إنه يُفضل عن العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف قائلاً له ولا ناقلاً، ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفي، ويروى بالإثبات، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي، ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه، ولفظ النفي لا يرد عليه شيء، فإن مثل هذا اللفظ رد لعموم النفي كقول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ما في السماء موضع أربع أصابع، إلا وملك قائم، أو قاعد، أو راعع، أو ساجد» أي ما فيها موضع، ومنه قول العرب: ما في السماء قدر كف سحاباً، ذلك لأن الكف يقدر به المسوحات، كما يقدر بالذراع، وأصغر المسوحات التي يقدرها الإنسان من أعضائه كفه، فصار هذا مثلاً لأقل شيء، فإذا قيل إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان لمعنى ما يفضل منه شيء، والمقصود هنا بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش، ومن المعلوم أن الحديث، لم يكن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قاله فليس علينا منه، وإن كان قد قاله فلم يجمع بين النفي بالإثبات، وإن كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات، والذين قالوه بالإثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم، كما قد بسط في غير هذا الموضوع، فهذا وأمثاله سواء كان حقاً أو باطلاً لا يقدر في مذهب أهل السنة ولا يضرهم، لأنه بتقدير أن يكون باطلاً ليس هو قول جماعتهم، بل غايته أنه قد قالتها طائفة، رواه بعض الناس، وإذا كان باطلاً رده جمهور أهل السنة، كما يردون غير ذلك، فإن كثيراً من المسلمين يقول كثيراً من الباطل، فما يكون هذا ضاراً للمسلمين، وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة».

هذا كلام الشيخ رحمه الله، فأين فيه ما عزاه السقاف وأعوانه إليه؟! بحانك هذا بهتان عظيم. بل فيه حكايته الخلاف في صحة حديث الأصابع، عدم جزمه هو بصحته، وإن كان هذا مستغرباً منه، لأن علته الجهالة والعنينة - كما كنت بينته هناك -

وختاماً: كلمة حق لا بد لي منها:

إذا كان حقاً أن الله تعالى أعظم من العرش، ومن كل شيء - كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم -، فيكون اعتقاد أن الله يُجلس محمداً معه على العرش باطلاً بداهة.

وأما إجلاسه على العرش دون المعية، فهو ممكن جائز لأن العرش خلق من خلق الله، فسواء أجلسه عليه، أو على منبر من نور - كما جاء ذلك في المتحابين في الله، وفي

المقسطين العادلين - لا فرق بين الأمرين، لكن لا نرى القول بالإجلال على العرش؛ لعدم ثبوت الحديث به، وإن حكاه ابن القيم عن جمع كما تقدمت الإشارة إلى ذلك- والله سبحانه وتعالى أعلم.

"الضعيفة" (١٣/٢/١٠٤٣ - ١٠٤٩).

بيان المراد بالمقام المحمود للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

ثبت في "الصحاح" أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"مختصر العلو" (ص ١٨٣).

الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة».

الحديث خرج مخرج التفسير لقوله تعالى: {وسع كرسیه السماوات والأرض} وهو صريح في كون الكرسي أعظم المخلوقات بعد العرش، وأنه جرم قائم بنفسه وليس شيئاً معنوياً. ففيه رد على من يتأوله بمعنى الملك وسعة السلطان، كما جاء في بعض التفاسير، وما روي عن ابن عباس أنه العلم، فلا يصح إسناده إليه؛ لأنه من رواية جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبیر عنه. رواه ابن جریر.

قال ابن منده: ابن أبي المغيرة ليس بالقوي في ابن جبیر.

واعلم أنه لا يصح في صفة الكرسي غير هذا الحديث، كما في بعض الروايات أنه موضع القدمين، وأن له أطيماً كأطيماً الرجل الجديد، وأنه يحمل أربعاً أملاك، لكل ملك أربعة وجوه، وأقدامهم في الصخرة التي تحت الأرض السابعة ... إلخ فهذا كله لا يصح مرفوعاً عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وبعضه أشد ضعفاً من بعض، وقد خرجت بعضها فيما علقناه على كتاب " ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان " ملحقاً بآخره، طبع المكتب الإسلامي.

"الصحيحة" (١/١/٢٢٣، ٢٢٦).

الكلام على صفة الرؤية

إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة

اعلم أن الأحاديث الواردة في إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة كثيرة جداً حتى بلغت حد التواتر كما جزم به جمع من الأئمة. منهم الشارح "أي: شارح الطحاوية" وقد خَرَجَ بعضها ثم قال:

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً، ومن أحاط بها معرفةً يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث ثم قال: ليس تشبيهه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة. فليراجع عقله. فإما أن يكون مكابراً لعقله أو في عقله شيء وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢٩).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما أشخصَ أبصاركم عني؟ قالوا: نَظَرْنَا إِلَى الْقَمَرِ، قال: فكيف بكم إذا رأيتم الله جَهْرَةً؟!».

وفيه ردُّ على المعتزلة والإباضية المنكرين لهذه النعمة العظيمة: رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وعلى المثبتين لها الذين تأولوها بمعنى العلم.

"الصحيحة" (٧/١٠٥٥ - ١٥٦).

تواتر نصوص الرؤية

[قال الشيخ بعد أن ذكر صوراً من تأويل بعض المنتسبين للسنن لعقيدة خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام]:

وليت شعري! ما الفرق بين هؤلاء العلماء المنتمين إلى السُنَّة، والمعطلين لهذه النصوص بخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وقتله إياه؛ وبين إيمان الباطنية، والفرق الضالة التي تُؤمن بنصوص الكتاب والسنة؛ مع تأويلهم إياها تأويلاً يؤدي في النهاية إلى الكفر بحقائقها؛ كالذين ينكرون النصوص المتواترة في الكتاب والسنة برؤية المؤمنين لربهم في الآخرة؛ بتأويل أن المقصود منها رؤية نعيم ربهم! وكالقاديانية الذين يؤمنون - زعموا- بقوله تعالى: {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} (الأحزاب: ٤٠)، ثم يقولون ببقاء النبوة ومجيء أنبياء كثيرين بعده - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ منهم «ميرزا غلام أحمد القادياني»! وإذا سألتهم عن هذه الآية؛ أجابوك بأنهم يؤمنون بها - طبعاً! - ولكن معناها ليس كما فهمها المسلمون من قبل! بل المعنى: ولكن خاتم النبيين؛ أي: زينتهم؛ كالخاتم زينة الأصبع! فهل يجدي إيمانهم بها عند الله شيئاً بعد أن فسروها بغير تفسيرها الحق؟!

كذلك أقول: إن إيمان هؤلاء العلماء بالأحاديث المتواترة بنزول عيسى عليه السلام وقتله للدجال؛ لا يجديهم شيئاً مع تفسيرهم إياها بذلك التفسير الرمزي؛ لأنه خلاف ما يقطع به كل عالم متجرد عن الهوى إذا ما اطلع على النصوص الواردة فيهما.

"قصة المسيح الدجال" (ص ٢٢ - ٢٣).

كشف ربنا تعالى للحجاب لرؤيته

عن صُهَيْب - رضي الله عنه -: أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إذا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ». رواه مسلم.

[قال الإمام معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيكشف الحجاب]:

أي يكشف الله تبارك وتعالى الحجاب، وهو حجاب منه للعباد أن يروه، فيرفعه عنهم فيروه جل جلاله، نسأله تعالى أن يتفضل علينا بالنظر إلى وجهه الكريم.

"تحقيق رياض الصالحين" (ص ٦٤٦).

حجاب الله تعالى النور

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه ... حجاب النور، لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره» (أخرجه الشيخان).

هذا الحجاب هو الذي يحجب الأبصار كلها أن تراه سبحانه وتعالى في الدنيا، وهو الذي أشار إليه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله حين سئل: هل رأيت ربك؟: نور، أني أراه. كما سيأتي.

"مختصر العلو" (ص ٨٦)

ضلال منكري الرؤية

(ما أبعد ضلال من ينكر الرؤية من بعض المقلدة الذين يزعمون تقليد الأئمة ثم هم يخالفونهم في عقيدتهم في رؤية الرب يوم القيامة ومعهم الكتاب والسنة!!

أما القرآن فهم يتأولونه بل يُعطلونه باسم المجاز، وأما السنة فيشككون فيها بقولهم: حديث آحاد، مع أنه حديث متواتر عند العارفين بهذا الشأن!!

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/١٥٧٧).

الكلام على رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

لربه في الدنيا من عدمها

وأما رؤيته تعالى في الدنيا فقد أخبر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الصحيح: «أن أحداً منا لا يراه حتى يموت». رواه مسلم.

وأما هو نفسه عليه الصلاة والسلام فلم يرد في إثباتها له ما تقوم به الحجة، بل قد صح عنه الإشارة إلى نفيها حين سئل عنها بقوله: «نور أني أراه» ومع ذلك جازمت السيدة عائشة بنفيها كما في "الصحيحين" وهذا هو الأصل فينبغي التمسك به.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٠).

باب منه

[قال صاحب الطحاوية: "والمعراج حق، وقد أسري بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى {ما كذب الفؤاد ما رأى} (النجم: ١١) فصلى الله عليه وآله وسلم في الآخرة والأولى"

فقال الشيخ معلقاً على قوله تعالى: {ما كذب الفؤاد وما رأى}:

يعني من آيات ربه الكبرى، وأما القول بأنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه ليلتئذ بعينه فلم يثبت؛ ولذلك قال الشارح وغيره: "والصحيح أنه رآه بقلبه ولم يره بعين رأسه".

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٦).

باب منه

[عن ابن عباس] قال: رأى محمد ربه عز وجل مرتين.

قلت: هذا صحيح ثابت عن ابن عباس لكن موقوفاً عليه. وقد أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ١٣١) بسند صحيح عنه، ورواه مسلم أيضاً من هذا الوجه لكنه بلفظ:

"رأه بقلبه" وهو رواية لابن خزيمة من طريق أخرى عن ابن عباس.

ثم أخرجه مسلم من طريق ثالث عنه بلفظ: قال:

"{ما كذب الفؤاد ما رأى ولقد رآه نزلة أخرى}، قال: رآه بفؤاده مرتين". ورواه ابن خزيمة أيضاً مختصراً.

قلت: ولا يقال: حديث ابن عباس هذا وإن كان وموقوفاً، فهو في حكم المرفوع، لأنه لا يقال اجتهاداً، فإني أقول: إن قوله إياه مفسراً به الآية المذكورة، لأكبر دليل على أنه باجتهاد من عنده وليس له حكم المرفوع، لأنه قد صح خلافه في تفسيرها، فقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها:

"أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؟ فقال: «إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء، ساداً عِظَمَ خلقه ما بين السماء إلى الأرض» أخرجه مسلم (١/ ١١٠) وروى نحوه عن أبي هريرة مختصراً بلفظ:

{ولقد رآه نزلة أخرى} قال: "رأى جبريل".

وهذا موقوف أولى من موقوف ابن عباس لموافقته لحديث عائشة المرفوع. روى له ابن خزيمة (ص ١٣٤، ١٣٣) شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وسنده حسن.

"مختصر العلو" (ص ١١٩ - ١٢٠).

باب منه

من الثابت أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا حتى ولا من نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - على الراجح من قولي العلماء.

"الضعيفة" (٩/ ٥٩).

باب منه

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: {مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى، وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى} قَالَ: رَأَهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ.

هذا مع كونه موقوفاً، فإن مفهومه أنه لم يره بعينه. فلا يخالف حديث عائشة في الباب الآتي الذي صرحت فيه بنفسها للرؤية؛ لأنها تعني رؤية العين، ومثله حديث أبي ذر قال: سألت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: هل رأيت ربك؟ قال: نور، أني أراه.

رواه مسلم ولم يذكره المصنف! نعم هذا الحديث يخالف حديث عائشة من جهة أخرى، فإن فيها أنها سألت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن قوله تعالى: {ولقد رآه نزلة أخرى}؟ فقال: «إنما هو جبريل عليه السلام»... ومما لا شك فيه أن المرفوع مُقَدَّم على الموقوف.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٢٩).

باب منه

[تكلم الإمام حول كتاب "الخصائص الكبرى" للسيوطي في مقدمة تحقيقه على "بداية السؤل" مبيناً أن السيوطي حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وضرب على ذلك أمثلة منها أن السيوطي قد]

ذكر تحت الفصل (١٦) رواية ابن عساكر عن ابن مسعود مرفوعاً:

«قال لي ربي عز وجل: نَحَلْتُ إبراهيم خلتي، وكَلَّمْتُ موسى تكليماً، وأَعْطَيْتُكَ يا محمد خُلتي ومحبتي، وكَلَّمْتُكَ كَفاحاً» (٣/ص ١٥١).

وهو موضوع. قال الدكتور الشيخ خليل الهراس في تعليقه عليه:

قال في "اللآلئ": «لا يصح، تفرد به مسلم وهو متروك».

قلت: لو صح فكان نصاً على أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد رأى ربه ليلة الإسراء على الأقل، ولم يبق ثمة مجال لاختلاف؛ لأن معنى "كفاحاً" أي: مواجهة ليس بينه وبين الله حجاب كما في "النهاية" مادة (كفح). وكان الدكتور رحمه الله لم ينتبه لهذا المعنى، فعلق على كلمة (الإسراء) بقوله (٣/ ١١١): "ففي هذه الليلة كلم الله عز وجل نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - كفاحاً من غير واسطة ملك". فخفي عليه ما ذكرناه عن ابن الأثير. وحينئذ فالحديث مخالف لقوله تعالى: {وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ...} وبه احتجت عائشة رضي الله عنها على نفي الرؤية، وهو الحق.

"تحقيق بداية السؤل" (ص ١٧).

تحرير قول ابن عباس في رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لربه تعالى

[قال ابن أبي عاصم في "السنة"]:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس: {ولقد رآه نزله أخرى} قال: رأى ربه تبارك وتعالى.

إسناده حسن موقوف رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أنهما لم يحتجا بمحمد بن عمرو وإنما أخرجاه له متابعة.

والحديث أخرجه الأجرى (ص ٤٩١) من طريق آخر عن عبدة بن سلمان وابن خزيمة في التوحيد، وابن حبان من طريق أخرى عن محمد بن عمرو به إلا أنه لم يذكر الآية وهذا أقرب إلى الصواب؛ فقد ثبت تفسيرها مرفوعاً عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بخلاف تفسير ابن عباس رضي الله عنه من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: {ولقد رآه نزلة أخرى} أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين رأيتُه منهبطاً من السماء» الحديث أخرجه مسلم وغيره، وروى نحوه عن ابن مسعود وأبي هريرة.

لكنه أخرج أيضاً من طريق أخرى عن ابن عباس قال: {ما كذب الفؤاد ما رأى، ولقد رآه نزلة أخرى} قال: "رأه بفؤاده مرتين".

وبالجملة فتفسير الآية من ابن عباس برؤية الله تبارك وتعالى ثابت عنه لكن الأخذ بالتفسير الذي ذكره عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - مرفوعاً أولى منه، والأخذ واجب دون الموقوف لا سيما وقد اضطرب الرواة عنه في هذه الرؤية فمنهم من أطلقها كما في حديث الترجمة وغيره ومنهم من قيدها بالفؤاد كما في رواية مسلم المذكورة وهي أصح الروايات عنه، والله أعلم.

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ١٧٧).

رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لربه تعالى إنما كانت في المنام

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«رأيت ربي عز وجل».

(صحيح).

يعني في المنام كما تدل عليه الروايات الأخرى.

"صحيح الجامع" (٦٥٢/١).

حديث اختصاص الملائة الأعلى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«رأيتُ ربِّي في أحسنِ صورةٍ، فقال: فيمَ يختصمُ الملائةُ الأعلى، فقلت: لا أدري، فوضع يده بين كتفيّ، حتَّى وجدتُ بردَ أنامله، ثمَّ قال: فيمَ يختصمُ الملائةُ الأعلى؟ قلتُ: في الكفَّاراتِ والدرجاتِ، قال: وما الكفَّاراتُ؟ قلت: إسبأُ الضوءَ في السَّبراتِ، ونقلُ الأقدامِ إلى الجماعاتِ، وانتظارُ الصلاةِ بعدَ الصلاةِ، قال: فما الدرجاتُ؟ قلتُ: إطعامُ الطعامِ، وإفشاءُ السلامِ، وصلاةُ بالليل والناسِ نيام، قال: قل، قال: قلتُ: ما أقولُ؟ قال: قل: اللهم! إنِّي أسألكَ عملاً بالحسناتِ، وتركاً للمنكراتِ، وإذا أردتُ في قومٍ فتنةً وأنا فيهم؛ فاقبضني إليك غيرَ مفتونٍ».

وقد جاء الحديث من طرق أخرى، صحح بعضها البخاري والترمذي، وفيها أن ذلك كان رؤيا منامية، وذلك مما يؤكد شذوذ تلك الزيادة فتنبه! وراجع بعض تلك الطرق في "ظلال الجنة" ٣٨٨١ و٤٦٥ و٤٧١).

وقد خلط ابن الجوزي خلطاً عجيباً بين هذه الأحاديث الصحيحة التي فيها اختصاص الملائة الأعلى، وفي بعضها أنها رؤيا منامية- كما عرفت-، وبين بعض الأحاديث الموضوعية التي فيها أنه رأى ربّه على الأرض بمنى على جبل أورق، ونحوه من الموضوعات، وقد خرّجت بعضها في "الضعيفة" (٦٣٣٠)، وقلّده في ذلك الجهمي الجلد المتعنت المسمى (حسن السقاف) في تعليقه على "دفع شبه التشبيه"؛ الذي دفعه الذهبي وأتمنى أنه لم يؤلفه مؤلفه؛ لما فيه من التأويلات المعطلة للصفات الإلهية حتى ذكر أن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، تعالى الله الذي على العرش استوى استواءً يليق بجلاله وعظمته.

ثم رأيت الطبراني قد أخرج الحديث مختصراً في "المعجم الكبير" (٨/٣٨٦/٧٠٧) و"الأوسط" (٢/٣٦/١/٥٦٢٦): حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة:

ثنا قروة بن أبي المغراء: ثنا القاسم بن مالك عن سعيد بن المرزبان أبي سعد عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: "سئل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : فيم يختصم الملائة الأعلى؟ ... " الحديث، إلى قوله: "الصلاة بعد الصلاة".

وأعله الهيثمي بقوله (١/٢٣٨):

"وفيه أبو سعد البقال، وهو مدلس، وقد وثقه وكيع."

قلت: وابن أبي شيبة هذا فيه ضعف، فأخشى أن يكون لم يحفظ إسناده، والله أعلم.

وجملة القول: أن الحديث صحيح، لا يشك في ذلك أحد بعد أن يقف على هذه الطرق وتصحيح بعض أئمة الحديث لبعضها؛ إلا إن كان ممن طمس الله على قلوبهم من ذوي الأهواء كذاك (السخاف) الجاهل الذي يخالف سبيل المؤمنين والعلماء العارفين، فيضعف ما صححوه، كهذا الحديث الذي وضع فيه رسالة سماها- فُضِّ فوه- "أقوال الحفاظ المأثورة لبيان وضع حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة»!" وكذب- والله- عليهم، كيف وعلى رأس الحفاظ الإمام البخاري الذي صححه كما تقدم؟! وتبعه تلميذه الإمام الترمذي وغيره؛ فقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٣٢٥): "معناه عند أهل العلم: في منامه، وهو حديث حسن، رواه الثقات".

فهذا (السخاف) يعلم يقيناً أن الذي قال الحفاظ بوضعه؛ إنما هو الحديث الموضوع حقاً المشار إليه آنفاً: "أنه رأى ربه على الأرض ... إلخ، وليس هو حديث الاختصاص الذي هو رؤيا منامية كما جاء مُصرَّحاً في بعض الطرق، وقال به العلماء كما تقدم.

ووالله! إنني لأخشى أن يكون وراء هذا الرجل جماعة من المفسدين في الأرض، اتخذوه مَطِيَّةً لإفساد الدين، ويسروا له أسباب التأليف والنشر؛ لاستمراره في الطعن في السلف والعلماء وتعمره مخالفتهم، ورميه إياهم بالتجسيم! ومن آخر ما ظهر منه تصريحه بأن الاعتقاد بأن الله في السماء هي عقيدة المشركين والمشبهة. وكذلك جماهير العلماء الذين صححوا حديث الجارية: "أين الله؟"، فضعفه، بل قطع بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقله، وسبق الرد عليه بحمد الله تحت حديثها برقم (٣١٦٢).

"الصحيحة" (٧/١/٥٠٢ - ٥٠٦).

المراد بالرؤية في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«رأيت ربي في أحسن صورة»

قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - «رأيت ربي في أحسن صورة ...» ..

(إسناده جيد).

هذه رؤيا منامية كما في بعض الروايات الأخرى على ما هو مشروح في كتابي "تخريج السنة" لابن أبي عاصم (٣٨٨، ٤٣٣، ٤٦٩) فليراجع.

"مختصر العلو" (ص ١١٨ - ١١٩).

بدعية اعتقاد أن الله تعالى ينزل عشية عرفة على جمل أورك ..

[ذكر الشيخ من بدع الحج]:

«اعتقاد أن الله تعالى ينزل عشية عرفة على جمل أورك، يصفح الركبان، ويعانق المشاة».

حجة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - " (ص ١٢٥).

بيان وضع حديث الجمل الأورك الذي فيه «رأيت ربي بمنى»

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«رأيتُ رَبِّي بِمِنَى عِنْدَ النَّفْرِ عَلَى جَمَلٍ أَوْرَقَ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ أَمَامَ النَّاسِ».
(موضوع).

أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩ / ١٣٥) من طريق أبي علي الأهوازي: نا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السنديان ب (بأطرابلس): نا أبو محمد عبد الله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي ب (عرفة): نا عبد الله بن محمد البغوي: نا هدبة بن خالد: نا حماد بن سلمة عن وكيع عن أبي رزين لقيط بن عامر ... مرفوعاً. وقال: "كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجباً من نكارتة، وهو حديث موضوع لا أصل له، وقد وقعت لنا نسخة البغوي عن هدبة بعلو وليس هذا الحديث فيها. وأبو محمد هذا وابن أبي السنديان غير معروف في العدالة، والأهوازي: متهم".

قلت لا أدري أين رواه الخطيب، وليس هو في "تاريخ بغداد" وقد قال الذهبي في ترجمة الأهوازي من "الميزان":

"وقد روى أبو بكر الخطيب بقله ورع عن الأهوازي ...".

قلت: فساقه بتمامه، وذكر عن ابن عساكر ما تقدم من اتهامه به الأهوازي، وقد رواه الذهبي في ترجمته من "السير" (١٨ / ١٦) بسنده عنه ... به، وقال عقبه:

"وقال ابن عساكر في " تبين كذب المفتري ": لا يستبعدن جاهل كذب الأهوازي فيما أورده من تلك لحكايات، فقد كان من أكذب الناس فيما يدعي من الروايات في القراءات".

قلت لكن فوّه وكيع - وهو: ابن عُدس، ويقال: حدس ... وهو الصواب، كما حَقَّقته في "الظلال" (١/ ٢٠١)، وهو - مجهول لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء، وقد سقط هذا من بين حماد بن سلمة ووَكيع من "التاريخ" و"السير" أيضاً، فلعله من قبل الأهوازي. والله أعلم.

وأما حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً بلفظ: "رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلة خضراء".

فهو خبر منكر - كما قال الذهبي في "السير" (١٠/ ١١٣) -، ولعل العلة تكمن في عنعنة قتادة، هذا إن لم يكن الحديث مختصراً من حديث الرؤيا الصحيح، - كما كنت ذهبت إليه في "الظلال" (١/ ١٨٨ - ١٨٩)، وهو مخرج هناك برقم (٣٨٨) -، وقد صححه البخاري والترمذي من حديث معاذ، وقد أخرجه أحمد (١/ ٣٦٨) من طريق أبي قلابة عن ابنِ عَبَّاسٍ بلفظ: "أتاني ربي عَرَّ وَجَلَّ الليلة في أحسن صورة - أحسبه يعني: في النوم -، فقال: ... " بذكر الحديث في اختصام الملاء الأعلى. ورجاله ثقات رجال الشيخين، لكن أبو قلابة فيه تدليس، لكن وصله الترمذي (٣٢٣٢) بذكر خالد بن اللجلاج بينه وبين ابن عباس، وحسَّن إسناده الترمذي بقوله: "حسن غريب من هذا الوجه".

وله شواهد كثيرة منها عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الله تجلى لي في أحسن صورة، فسألني فيما يختصم الملاء الأعلى ...» الحديث.

أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١/ ٢٠٣/ ٤٦٥) بسند حسن - كما كنت بينته في "الظلال" -، وقد استوعب الكلام على بقية الشواهد الأخ الفاضل جاسم الفهيد الدوسري في تعليقه على رسالة الحافظ ابن رجب: "اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملاء الأعلى" (٣٤ - ٣٦)، فقد جمع فيه طرقه عن اثني عشر صحابياً، مع بيان ما لها وما عليها حسب القواعد العلمية الحديثية، وليس كما فعل ابن الجوزي في "العلل المتناهية"، فإنه ساق فيه (١/ ١٤ - ٢٣) بعض هذه الطرق دون تمييز بين صحيحها وضعيفها، بل أوهم القراء بضعف جميعها بنقلها عن البيهقي أنه قال: "قد روي من أوجه كلها ضعاف"! وتمام كلام البيهقي في "الأسماء" (ص ٣٠٠): "وأحسن طريق فيه رواية جهضم بن عبد الله، ثم رواية موسى بن خلف". قلت: ورواية جهضم

هي التي صححها البخاري والترمذي، وسنده صحيح متصل، ومن اضطرب في إسناده، فلا يؤثر في صحته لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وزيادة الثقة مقبولة.

هذا ولأبي علي الأهوازي إسناده آخر من حديث أسماء بلفظ آخر مثل هذا في النكارة أو أشد، أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ١٢٤ - ١٢٥)، وقال فيه: هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال، ولا يُحتاج لاستحالاته النظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات، كان مردوداً، والرسول منزّه أن يحكي عن الله

عَزَّ وَجَلَّ ما يستحيل عليه، وأكثر رجاله مجاهيل، وفيهم ضعفاء. وقال ابن منده: حديث الجمل باطل موضوع على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ."

قلت: ولذلك كنت أود لابن الجوزي أن يورد في "موضوعاته" ما يشبه هذا في الوضع، وأن لا يورد في "عَلَّه" أحاديث اختصاص المملأ الأعلى ويضعفها، وبعضها صحيح - كما تقدم عن البخاري والترمذي -، وأقره ابن كثير (٤/ ٤٣)، وصححه أبو زرعة أيضاً والضياء المقدسي في "المختارة".

وقد استغل بعض المبتدعة الضالين إيراد ابن الجوزي - عفا الله عنه - أحاديث الاختصاص في كتابه "شُبّه التشبيه"، فانصاع المشار إليه لما أوهمه من تضعيفه إياه، فقال بعد [أن] عزاه لجمع من الحفاظ - منهم الترمذي مُصَحِّحاً كما تقدم -، فعقب على التخريج بقوله (ص ١٤٨): "وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ١١٣ - ١١٤) وقال: وهو بتمامه في تأليف البيهقي، وهو خبر منكر، نسأل الله السلامة في الدين ...".

وهذا تضليل عجيب للقراء، وافتراء خطير على الحافظ الذهبي رحمه الله.

فإنما عنى بقوله: "رأيت ربي جعداً أمرد ... الحديث، وقد نقلت هناك (ص ٧٢٥) استنكاره إياه، ومن خباثة هذا المضلل أنه حذف تمام كلام الذهبي وهو قوله: "فلا هو على شرط البخاري ولا مسلم، ورواته وإن كانوا غير متهمين، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان".

ويؤيد ما ذكرت أنه ذكر نحو هذا في ترجمة حماد من "الميزان"، فقال عقب حديثه هذا: "فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة، وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت".

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في رده على الرافضي الذي اتهم أهل السنة بأن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد ركباً على حمار، قال الشيخ - في منهاج السنة" (١/ ٢٦١):

"هذا الحديث الذي ذكره لم يروه أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا يروي أحد من أهل الحديث أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة، ولا أنه ينزل ليلة الجمعة إلى الأرض، ولا أنه ينزل في شكل أمرد، بل لا يوجد في الآثار شيء من هذا الهذيان، بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: إن الله ينزل إلى الأرض، وكل حديث رُوي فيه هذا فإنه موضوع كذب مثل حديث الجمل الأورق، وأن الله ينزل عشية عرفة فيعانق الركبان، ويصافح المشاة، وحديث آخر أنه رأى ربه في الطواف، وحديث آخر أنه رأى ربه في بطحاء مكة. وأمثال ذلك، فإن هذه كلها أحاديث مكذوبة باتفاق أهل المعرفة بالحديث".

"الضعيفة" (٧٢٨ - ٧٢٤/٢/١٣).

الكلام على قوله تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى}

[روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«أتاني جبريلُ، فَحَمَلَنِي عَلَى جَنَاحِهِ الْأَيْمَنِ، فَكُنْتُ مِنْ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ كَقَابِ قَوْسَيْنِ أَوْ
أَدْنَى وَذَكَرَ الْحَدِيثَ»

(باطل).

[وهو ..] مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن الذي دنا وصار بينه وبين محمد
- صلى الله عليه وآله وسلم - قدر قوسين إنما هو جبريل عليه السلام. انظر تفسير ابن
كثير لهذه الآية.

"الضعيفة" (١٢ / ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣).

باب منه

[قال الذهبي في "العلو"]:

ومن عقد أئمة السلف أن نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - عرج به إلى السموات
العلی عند سدرة المنتهى، فكان منه قاب قوسين أو أدنى.

قلت: يشير إلى ما رواه سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر قال:
سمعت أنس بن مالك يحدث عن ليلة أسري برسول الله [^] .. قلت فذكر حديث الإسراء
الطويل وفيه:

" ودنا الجبار تبارك وتعالى فتدلى، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه
ما شاء .. "

لكن هذه الجملة من جملة ما أنكر على شريك هذا مما تفرد به عن جماهير
الثقات الذين رووا حديث المعراج، ولم ينسبوا الدنو والتدلي لله تبارك وتعالى، بل روت
عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما ما يدل على أن قوله تعالى {ثم دنا فتدلى} فكان
قاب قوسين أو أدنى} إنما المراد به جبريل عليه الصلاة والسلام، روى مسلم (١ / ١١١)

عن مسروق قال: قلت لعائشة: فأين قوله: {ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده ما أوحى}؟ قالت: إنما ذلك جبريل صلى الله عليه وسلم وانظر "الأسماء والصفات" للبيهقي (ص ٤٣٨ - ٤٤١).

وقد كان المصنف رحمه الله تعالى أورد في الأصل (ص ٥٠) الجملة المذكورة من حديث شريك ثم أورده بطوله " ق ٢١ / ١ - ٢ - مخطوطة"، فحذفته لما أشرت إليه من النكارة، وقال المصنف في الموضوع الثاني: "هذا حديث غريب" استنكره بعض العلماء ولكنه قفز القنطرة وتقرّر في "الصحيح" قلت: هذا مسلم فيما لم تظهر فيه علة قادحة، وليس كذلك هنا، فتأمل.

"مختصر العلو" (١١٧ - ١١٨)

باب منه

[عن ابن عباس] قال: {ولقد رآه نزلة أخرى} قال: دنا [منه] ربه عز وجل.

إسناده حسن كما قال [أي الذهبي في "العلو"]، فإنه ساقه في الأصل (ص ٨٢) عن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس. هكذا وقع في الأصول كلها، وفيها المخطوطة (ق ١٩ / ٢)، وقد سقط من الإسناد الواسطة بين يحيى ومحمد بن عمرو، وهو سعيد بن أبان الأموي والد يحيى، فإنه أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٢٧ / ٢٦) حدثنا يحيى بن سعيد الأموي قال: ثنا أبي قال: ثنا محمد بن عمرو.

وهذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي وهو مختلف فيه، والذي استقر عليه الرأي عند أهل العلم أنه حسن الحديث، وإليه أشار الحافظ بقوله في "التقريب":

"صدوق، له أوهام".

لكن قد اختلف عليه في إسناده فرواه الأموي عنه هكذا عن ابن عباس موقوفاً. ورواه الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو وقال: ثنا كثير بن جيش عن أنس بن مالك مرفوعاً: "بينما أنا مضطجع في المسجد ... فذكر حديث الإسراء والمعراج، وفيه:

«فدنا ربك فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى» ... «الحديث أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ١٣٩. ١٤٠) باللفظ الأول، وابن جرير (٢٧ / ٢٧، ٢٨) من طريق النصر ابن شميل قال: أخبرنا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي به.

وكثير بن حبيش - وقيل: خنيس - فيه ضعف، فإن كان محمد بن عمرو قد حفظه عنه فهو منكر لمخالفته للثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن الذي دنا إنما هو جبريل عليه السلام كما روى ابن جرير (٢٧ / ٢٧) عن مسروق قال: "قلت لعائشة: ما قوله: {ثم دنا فتدلى ...} الآية؟ فقالت: "إنما ذلك جبريل، كان يأتيه في صورة الرجال، وأنه أتاه في هذه المرة في صورته، فسد أفق السماء" وسنده صحيح، وهو عند مسلم بنحوه وقد مضى قريباً. وهو معارض لحديث ابن عباس هذا الموقوف إن ثبت عنه.

"مختصر العلو" (ص ١٢٠ - ١٢١).

الكلام على حديث: «خلق الله آدم على صورته»

عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «خلق الله آدم - صلى الله عليه وآله وسلم - [على صورته]، وطوله ستون ذراعاً، ثم قال: اذهب، فسَلَّم على أولئك - نفرٌ من الملائكة جلوس - فاستمع ما يحيونك به فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: عليك السلام ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورته، فلم يزل ينقص من الخلق حتى الآن».

(صحيح).

زيادة من "صحيح المؤلف" [أي: البخاري] (الاستئذان، رقم: ٦٢٢٧)، وهي عند مسلم أيضاً (٨ / ١٤٩)، وكلاهما أخرجه من طريق عبد الرزاق، وهذا في "المصنف" (١٠ / ٣٨٤) وعنه ابن حبان أيضاً (٦١٢٩)، وكذلك المصنّف هنا.

وفي هذا الحديث دلالة صريحة على بطلان حديث: «خلق الله آدم على صورة الرحمن» مع أن إسناده معلول بأربع علل كنت ذكرتها مفصلاً في "الضعيفة" (١١٧٥ و ١١٧٦)، ونحو ذلك في "تخريج السنة" لابن أبي عاصم (٥١٧ و ٥٤١).

وهذا الحديث الصحيح يُفسَّر حديث أبي هريرة الآخر الذي صح عنه من طرق بلفظ "خلق الله آدم على صورته" وقد مضى برقم (١٧٣ / ١٢٩) مع التعليق عليه بما يناسب هذا الحديث الصحيح.

ومنه المناسبة أقول: لقد أساء الشيخ التويجري- رحمه الله تعالى- إلى العقيدة والسنة الصحيحة معاً بتأليفه الذي أسماه: " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"، فإن العقيدة لا تثبت إلا بالحديث الصحيح، والحديث الذي أقام عليه كتابه مع أنه لا يصح من حيث إسناده، فهو مخالف لأربعة طرق صحيحة عن أبي هريرة، هذا الحديث المتفق على صحته أحدها، والأخرى مع أن الشيخ خرجها وصححها فهو لم يستفد من ذلك شيئاً؛ لأن هذا العلم ليس من شأنه، وإلا كيف يصح لعالم أن يقبل طريقاً خامساً عن أبي هريرة بلفظ:

" على صورة الرحمن!"

مخالفاً لتلك الطرق الأربعة، والتي ثلاثها بلفظ: " على صورته"، والأولى منها فيها التصريح بأن مرجع الضمير إلى آدم عليه السلام كما ترى، يضاف إلى هذه المخالفة التي تجعل حديثها شاذاً عند من يعرف الحديث الشاذ لو كان إسناده صحيحاً، فكيف وفيها ابن لهيعة، والشيخ يعلم ضعفه ومع ذلك يحاول (ص: ٢٧) توثيقه، ولو بتغيير كلام الحفاظ وبتره، فهو يقول " قال الحافظ ابن حجر في "التقريب": صدوق! وتمام كلام الحافظ يرد عليه؛ فإنه قال فيه:

"خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما!" وهذا الحديث ليس من رواية أحدهما! فماذا يقال فيمن ينقل بعض الكلام، ويكتفم بعضه؟! وله مثل هذا كثير، لا يتسع هذا التعليق لبيان ذلك.

وأما حديث ابن عمر باللفظ المنكر، فقد تكلف الشيخ جداً في الإجابة عن العلل الثلاث التي كنت نقلتها عن ابن خزيمة، كما تجاهل رجاحة رواية سفيان المرسله على رواية جرير المسندة عن ابن عمر! ولربما تجاهل علة رابعة كنت ذكرتها في "الضعيفة" (٣/ ٣١٧) وهي أن جريراً ساء حفظه في آخر عمره، وهذا هو سبب اضطرابه في هذا الحديث، فمرة رواه بهذا اللفظ المنكر، فتشبت الشيخ به، ومرة رواه باللفظ الصحيح: " على صورته" فتجاهله الشيخ! مع أنه مطلع عليه في "السنة" برقم (٥١٨) ومن تعليقي عليه ينقل ما يحلو له نقله من كلامي ليرد عليه بزعمه، ومنه أنني قلت في حديث أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ: " على صورة وجهه"؛ فإني صححت إسناده تحت رقم (٥١٦) وأتبعته بقولي:

" لكنني في شك من ثبوت قوله: "... وجهه" فإن المحفوظ في الطرق الصحيحة: "على صورته" فألزمي الشيخ - في كلام طويل له ممجوج- بالقول بصحة الحديث، وقال (ص: ٢٨):

" وإذا كان الإسناد صحيحاً، فلا وجه للشك في متنه!"

ومن الواضح لكل ذي بصيرة أن هذا الكلام غير وارد علي، لأنني لم أشك في متن الحديث فرددته مع صحة إسناده، حاشا لله فنحن بفضل الله وتوفيقه من أشد الناس معاداة لمن يفعل ذلك، وإنما شككت في هذه الزيادة: "وجهه" للمخالفة المشار إليهما، وفي ظني أن الشيخ لا يعرف أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن، وأن من شروط الصحيح أن لا يشذ ولا يعل، وإلا لما ألزمني ذلك الإلزام، ولرد علي- لو أمكنه- دعواي الشذوذ المشار إليه في قولي: "والمحفوظ ... " ولكن هيهات هيهات! وختاماً فإني أريد أن أنبه القراء الكرام إلى أن ما نسبته الشيخ إلى ابن تيمية والذهبي وابن حبان أنهم صححوا الحديث، فهو غير صحيح، وإنما صححوه باللفظ المتفق عليه، فأما اللفظ المنكر فلا، وراجع "الضعيفة" لتتأكد من صحة ما أقول.

"صحيح الادب المفرد" (ص ٢٧٠ - ٢٧١).

باب منه

[قال البخاري]:

عن أبي هريرة قال: " لا تقولن: قبَّحَ اللهُ وجهك ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله عز وجل خلق آدم - صلى الله عليه وآله وسلم - على صورته".

حسن.

أي: على صورة آدم عليه السلام، وقد جاء ذلك صراحة في حديث آخر لأبي هريرة بلفظ: «خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً» متفق عليه.. فإذا شتم المسلم أخاه وقال له: " قبَّحَ اللهُ وجهك، ووجه من أشبه وجهك" شمل الشتم آدم أيضاً؛ فإن وجه المشتوم يشبه وجه آدم، والله خلق آدم على هذه الصورة التي نشاهدها في ذريته، إلا أن الفرق أن آدم خلقه الله بيده، ولم يمر بالأدوار والأطوار التي يمر بها بنوه، وإنما خلقه من تراب. قال تعالى في أول سورة المؤمنون: {ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين}.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٦٤).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«خلق الله آدم على صورته: طوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك: فإنها تحيتك وتحية ذريتك فقال: السلام عليكم: فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: "ورحمة الله" فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن».

فائدة:

قال الحافظ في الفتح:

"وهذه الرواية تؤيد قول من قال: إن الضمير لآدم، والمعنى: أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها، لم ينتقل في النشأة أحوالاً، ولا تردد في الأرحام أطواراً كذريته، بل خلقه الله رجلاً كاملاً سويّاً من أول ما نفخ فيه الروح، ثم عقب ذلك بقوله: "طوله ستون ذراعاً" فعاد الضمير أيضاً لآدم".

قلت: وقد فصل القول في ذلك ابن حبان عقب الحديث، فراجعه؛ فإنه مفيد. وأما حديث: "خلق الله آدم على صورة الرحمن" فهو منكر، كما بينته بالتفصيل في "الضعيفة" (١١٧٥ و ١١٧٦).

ولم يوفق في تصحيحه مؤلف كتاب "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن" وقد كتبت عليه كثيراً من التعليقات وأخذت عليه بعض المؤاخذات؛ راجيا من الله التمام.

"الصحيحة" (١/٢/٨١٠ - ٨١١).

ضعف حديث: «... ابن ادم خلق على صورة الرحمن»

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

- «لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن عز وجل».

(ضعيف).

أخرجه الأجرى في " الشريعة " (ص ٣١٥) وابن خزيمة في " التوحيد " (ص ٢٧) والطبراني في " الكبير " (٢/٢٠٦ / ٣) والدارقطني في كتاب " الصفات " (٤٨ / ٦٤) والبيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٢٩١) من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ولكن له أربع علل، ذكر ابن خزيمة ثلاثة منها فقال:

إحداها: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده فأرسله الثوري ولم يقل: "عن ابن عمر".

والثانية: أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت.

والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء ثم قال: " فمعنى الخبر - إن صح من طريق النقل مسنداً - أن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن حين صور آدم ثم نفخ فيه الروح ".

قلت: والعلة الرابعة: هي جرير بن عبد الحميد، فإنه وإن كان ثقة كما تقدم فقد ذكر الذهبي في ترجمته من " الميزان " أن البيهقي ذكر في " سننه " في ثلاثين حديثاً لجرير بن عبد الحميد قال: " قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ".

قلت: وإن مما يؤكد ذلك أنه رواه مرة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ: " على صورته ". لم يذكر " الرحمن ". وهذا الصحيح المحفوظ عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من الطرق الصحيحة عن أبي هريرة، والمشار إليها آنفاً.

فإذا عرفت هذا فلا فائدة كبرى من قول الهيثمي في " المجمع " (١٠٦ / ٨): " رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، غير إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وهو ثقة، وفيه ضعف ".

وكذلك من قول الحافظ في " الفتح " (١٣٩ / ٥): " أخرجه ابن أبي عاصم في " السنة " والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات ".

لأن كون رجال الإسناد ثقافتاً ليس هو كل ما يجب تحققه في السند حتى يكون صحيحاً، بل هو شرط من الشروط الأساسية في ذلك، بل إن تبعية لكلمات الأئمة في الكلام على الأحاديث قد دلني على أن قول أحدهم في حديث ما: " رجال إسناده ثقات

"، يدل على أن الإسناد غير صحيح، بل فيه علة ولذلك لم يصححه، وإنما صرح بأن رجاله ثقات فقط، فتأمل.

ثم إن كون إسناد الطبراني فيه الطالقاني لا يضر لوسليم الحديث من العلل السابقة، لأن الطالقاني متابع فيه كما أشرت إليه في أول هذا التخريج.

وقد يقال: إن الحديث يقوى بما رواه ابن لهيعة بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه، فإنما صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن».

قلت: قد كان يمكن ذلك لولا أن الحديث بهذا اللفظ منكر كما سبق بيانه آنفاً، فلا يصح حينئذ أن يكون شاهداً لهذا الحديث.

ومنه تعلم ما في قول الحافظ في "الفتح" بعد أن نقل قول القرطبي: "أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه إن الله خلق آدم على صورة الرحمن، قال: وكان من رواه [رواه] بالمعنى متمسكاً بما توهمه فغلط في ذلك، وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة، ثم قال: وعلى تقدير صحتها فيجمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى"، فقال الحافظ: "قلت: الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجها ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول، قال: «من قاتل فليتجنب الوجه فلأن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن». فتعين إجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيهه، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله".

قلت: والتأويل طريقة الخلف، وإمراره كما جاء طريقة السلف، وهو المذهب، ولكن ذلك موقوف على صحة الحديث عن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد علمت أنه لا يصح كما بينا لك آنفاً، وإن كان الحافظ قد نقل عقب كلامه السابق تصحيحه عن بعض الأئمة، فقال: "وقال حرب الكرمانى في "كتاب السنة": سمعت إسحاق بن راهويه يقول: صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن. وقال إسحاق الكوسج: سمعت أحمد يقول: هو حديث صحيح".

قلت: إن كانوا يريدون صحة الحديث من الطريقتين السابقين فذلك غير ظاهر لنا ومعنا تصريح الإمام ابن خزيمة بتضعيفه وهو علم في الحديث والتمسك بالسنة والتسليم بما ثبت فيها عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ومعنا أيضاً ابن قتيبة حيث عقد فصلاً خاصاً في كتابه "مختلف الحديث" (ص ٢٧٥ - ٢٨٠) حول هذا

الحديث وتأويله قال فيه: " فإن صححت رواية ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك فهو كما قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلا تأويل ولا تنازع ".

وإن كانوا وقفوا للحديث على غير الطريقتين المذكورين، فالأمر متوقف على الوقوف على ذلك والنظر في رجالها، نقول هذا لأن التقليد في دين الله لا يجوز، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي، مع اختلاف أقوال الأئمة في حديثه، وأنا أستبعد جداً أن يكون للحديث غير هذين الطريقتين، لأن الحافظ لم يذكر غيرهما، ومن أوسع اطلاعا منه على السنة؟ نعم له طرق أخرى بدون زيادة " الرحمن " فانظر: " إذا ضرب أحدكم .. " و " إذا قاتل أحدكم ... " في " صحيح الجامع " (٦٨٧ و ٧١٦) وغيره.

وخلاصة القول: إن الحديث ضعيف بلفظيه وطريقيه، وأنه إلى ذلك مخالف للأحاديث الصحيحة بألفاظ متقاربة، منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً».

أخرجه الشيخان وغيرهما " الصحيحة . ٤٥ . "

(تنبيه هام): بعد تحرير الكلام على الحديثين بزمان بعيد وقفت على مقال طويل لأخينا الفاضل الشيخ حماد الأنصاري نشره في مجلة " الجامعة السلفية " ذهب فيه إلى اتباع - ولا أقول تقليد - من صحح الحديث من علمائنا رحمهم الله تعالى، دون أن يقيم الدليل على ذلك بالرجوع إلى القواعد الحديثية وتراجم الرواة التي لا تخفى على مثله، لذلك رأيت - أداء للأمانة العلمية - أن أبين بعض النقاط التي تكشف عن خطئه فيما ذهب إليه مع اعترافي بعلمه وفضله وإفادته لطلبة العلم وبخاصة في الجامعة الإسلامية جزاه الله خيراً.

أولاً: أوهم القراء أن ابن خزيمة رحمه الله تعالى تفرد من بين الأئمة بإنكاره لحديث " على صورة الرحمن " مع أن معه ابن قتيبة والمازري ومن تبعه، كما تقدم، وهو وإن كان ذلك في آخر البحث، فقد كان الأولى أن يذكره في أوله حتى تكون الصورة واضحة عند القراء.

ثانياً: نسب إلى الإمام مالك رحمه الله أنه أنكر الحديث أيضاً قبل ابن خزيمة! وهذا مما لا يجوز نسبه للإمام لأمرين:

الأول: أن الشيخ نقل ذلك عن الذهبي، والذهبي ذكره عن العقيلي بسنده: حدثنا مقدم بن داود .. إلخ، ومقدم هذا يعلم الشيخ أنه متكلم فيه، بل قال النسائي فيه: "

ليس بثقة " فلا يجوز أن ينسب بروايته إلى الإمام أنه أنكر حديثاً صحيحاً على رأي الشيخ، وعلى رأينا أيضاً لما يأتي.

والآخر: أن الرواية المذكورة في إنكار مالك ليس لهذا الحديث المنكر، وإنما للحديث الصحيح المتفق عليه فإنه فيها بلفظ: " إن الله خلق آدم على صورته".

وكذلك هو عند العقيلي في " الضعفاء " (٢/ ٢٥١) في هذه الرواية، فحاشا الإمام مالك أن ينكر الحديث بهذا اللفظ الصحيح أو غيره من الأئمة. ولذلك فالقارئ العادي يفهم من بحث الشيخ أن الإمام ينكر هذا الحديث الصحيح!

ثالثاً: ساق إسناد حديث ابن عمر أكثر من مرة، وكذلك فعل بحديث أبي هريرة دون فائدة، وساقهما مساق المسلمات من الأحاديث وهو يعلم العلل الثلاث التي ذكرها له ابن خزيمة لأنه في صدد الرد عليه، ومع ذلك لم يتعرض لها بذكر! بله جواب، وكذلك يعلم ضعف ابن لهيعة الذي في حديث أبي هريرة، فلم يبنس بينت شفة!

رابعاً: نقل كلام الذهبي الذي ذكره عقب رواية المقدم، وفيه: أن هذا الحديث لم ينفرد به ابن عجلان فقد رواه (الأرقام الآتية مني):

١ - همام عن قتادة عن أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة.

٢ - ورواه شعيب وابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

٣ - ورواه جماعة كالليث بن سعد وغيره عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة.

٤ - ورواه شعيب أيضاً وغيره عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة. انتهى.

وأقول: نص كلام الذهبي قبيل هذه الطرق: " قلت: الحديث في أن الله خلق آدم على صورته؛ لم ينفرد به ابن عجلان ... إلخ. فأنت ترى أن كلام الذهبي في واد، وكلام الشيخ في واد آخر. فهذه الطرق الأربعة ليس فيها زيادة " صورة الرحمن "، والشيخ - سامحه الله - يسوقها تقوية لها، وهو لوتأمل فيها لوجدها تدل دلالة قاطعة على نكارة هذه الزيادة، إذ لا يعقل أن تفوت على هؤلاء وكلهم ثقات، ويحفظها مثل ابن لهيعة، ومن ليس له في العير ولا في النفير! وإني - والله - متعجب من الشيخ غاية العجب كيف يسوق هذه الروايات نقلا عن الذهبي وهو قد ساقها لتقوية الحديث الصحيح الذي أنكره مالك بزعم المقدم بن داود الواهي، والشيخ - عافانا الله وإياه - يسوقها لتقوية الحديث المنكر! وإن مما يؤكد أن الذهبي كلامه في الحديث الصحيح وليس في الحديث

المنكر أنه قال في آخره: " وقال الكوسج: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا الحديث صحيح. قلت: وهو مخرج في الصحاح ".

قلت: فقولته هذا يدلنا على أمرين: الأول: أنه يعني الحديث الصحيح، لأنه هو المخرج في " الصحاح " كما سبق مني.

والآخر: أنه هو المقصود بتصحيح أحمد المذكور، فلم يبق بيد الشيخ إلا تصحيح إسحاق، فمن الممكن أن يكون ذلك فهما منه، وليس رواية. والله أعلم.

خامساً وأخيراً: قرن الشيخ الحافظ الذهبي والعسقلاني مع أحمد وإسحاق في تصحيح الحديث.

وجوابي عليه: أن كلام الذهبي ليس صريحاً في ذلك، بل ظاهره أنه يعني الحديث الصحيح. وأما ابن حجر فعمدة الشيخ في ذلك قوله: " رجاله ثقات " وقد علمت مما سبق أن هذا لا يعني الصحة، ولو سلمنا جدلاً أنه صححه هو أو غيره قلنا: " هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ".

وخلاصة (التنبية) أن الشيخ حفظه الله حكى قولين متعارضين في حديث «على صورة الرحمن» دون ترجيح بينهما سوى مجرد الدعوى، وذكر له طريقتين ضعيفين منكرين دون أن يجيب عن أسباب ضعفهما، بل أوهم أن له طرقاً كثيرة يتقوى بها، وهي في الواقع مما يؤكد وهنهما عند العارفين بهذا العلم الشريف وتراجم رواته. وهذا بخلاف ما صنع شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه " نقض التأسيس " في فصل عقده فيه لهذا الحديث بأحد ألفاظه الصحيحة: " إن الله خلق آدم على صورته " أرسل إلي صورة منه بعض الأخوان جزاه الله خيراً فإن ابن تيمية مع كونه أطل الكلام في ذكر تأويلات العلماء له وما قالوه في مرجع ضمير " صورته "، ونقل أيضاً كلام ابن خزيمة بتمامه في تضعيف حديث الترجمة وتأويله إياه إن صح، فرد عليه التأويل، وسلم له التضعيف، ولم يتعقبه بالرد، لأنه يعلم أن لا سبيل إلى ذلك، كما يتبين للقارئ من هذا التخريج والتحقيق، ولهذا كنت أود للشيخ الأنصاري أن لا يصحح الحديث، وهو ضعيف من طريقه، ومنتنه منكر لمخالفته للأحاديث الصحيحة.

نسأل الله تعالى لنا وله التوفيق والسداد في القول والعمل، وأن يحشرنا في زمرة المخلصين الصادقين {يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم}.

"الضعيفة" (٣/ ٣١٦ - ٣٢٢).

باب منه

[قال الشيخ مُعلِّقًا على حديث الصورة]:

في رواية لمسلم بلفظ: "فإن الله خلق آدم على صورته"; أي: صورة آدم نفسه، وليس هذا تأويلًا كما يظن بعض الناس، وإنما هو من باب تفسير النص بالنص، وليس بالرأي ففي رواية أخرى عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا ... "الحديث متفق عليه ...

ولا يجوز تفسيره بحديث ابن عمر: " ... على صورة الرحمن"; لأنه منكر لا يصح، فيه أربع علل، ولذلك ضعفه ابن خزيمة وغيره ممن يرميهم أعداء السنة بالتجسيم!

ولقد أساء جدًّا إلى السنة وإلى الحديث بعض المشايخ الذين ألفوا في تقويته، ممن ليس لهم سابقة معرفة واشتغال بهذا العلم الشريف؛ مثل ما سماه: "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"! وهو مطبوع، و"دفاع أهل السنة والإيمان عن خلق آدم على صورة الرحمن"! ولعله لم يطبع، وغيرهما ممن كتب في تصحيح هذا الحديث المنكر. وتفصيل ذلك في "الضعيفة" (١١٧٦).

"مختصر صحيح البخاري" (١٧٨/٢).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته».

فائدة: يرجع الضمير في قوله: على صورته إلى آدم عليه السلام؛ لأنه أقرب المذكور، ولأنه مُصَرَّح به في رواية أخرى للبخاري عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا» ... وأما حديث « .. على صورة الرحمن» فهو منكر.

"الصحيحة" (٥١٨ - ٥١٩).

الرد على من ردَّ أو تأول ما جاء في حديث الصورة من أن آدم عليه السلام طوله ستون ذراعًا

[قال المعلي في "التنكيل"]:

جاء في الحديث أن الله خلق آدم طوله ستون ذراعاً، فما زال الخلق أي من بنيه يتناقص حتى صاروا إلى ما هم عليه الآن. استشكله ابن خلدون، ونقل إشكاله الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" بأن ديار ثمود في الحجر لا تزيد أبوابها عن أبواب ديارنا وهم من القدم على ما يظهر أن يكونوا في نصف الطريق بيننا وبين آدم، فكان على هذا يجب أن تطول أبدانهم عنا بنحو ثلاثين ذراعاً، ولعل أهل الحفريات عثروا على عظام وجماجم قديمة جداً ولا يزيد طولها عن طول الناس اليوم -، سمعت حل الإشكال من الشيخ عبيد الله السندي رحمه الله أن الطول المذكور في عالم المثال لا في عالم الأجسام والمشاهدة. فالله أعلم.

هذا التأويل أشبه بتأويلات المتكلمين والمتصوفة، وأني متعجب جداً من حكاية فضيلة الشيخ إياه وإقراره له.

واستشكل ابن خلدون إنما يصح على ما استظهره أن ثمود في نصف الطريق بيننا وبين آدم، وهذا رجم بالغيب، إذ لم يأت به نص عن المعصوم، ولا ثبت مثله حتى الآن من الآثار المكتشفة، بل لعلها قد دلت على خلاف ما استظهره. فيبقى الحديث من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها دون أي استشكال.

والحديث المشار إليه أخرجه الشيخان في "صحيحهما".

"التعليق على التنكيل" (٣٩٢/٢).

عقيدة أهل السنة في صفة الكلام لله عزوجل

أدلة إثبات صفة الكلام

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضلٍ ماءٍ بالفلاة؛ يمنعه من ابن السبيل، ورجل بايع رجلاً بسلعة بعد العصر، فحلف له بالله: لأخذها بكذا وكذا، فصدّقه، وهو على غير ذلك، ورجل بايع إماماً؛ لا يبايعه إلا لدنيا؛ فإن أعطاه منها وفي، وإن لم يعطه منها لم يف.»

(تنبيهه): نقل المعلق على "الإحسان" (!) - مقرأً- تأويل صفتي الكلام والنظر من صفات الله تعالى بالرضا والإعراض، ونحو ذلك!!

وهذا من التأويل المذموم؛ المخالف لعقيدة السلف الصالح، والأصل إمرارها على
ظاهرها على الوجه اللائق بعظمة الله وجلاله؛ كما في قوله سبحانه: {ليس كمثله شيء
وهو السميع البصير}. والموفق هو الله!!

"الصحيحة" (١٦٣٦/٣/٧ - ١٦٣٨).

القرآن كلام الله

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]:

"وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحيّاً، وصدقه
المؤمنون على ذلك حقّاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام
البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر
حيث قال تعالى: {سأصليه سقر} (المدثر: ٢٦) فلما أوعد الله بسقر لمن قال:

{إن هذا إلا قول البشر} (المدثر: ٣٢) علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه
قول البشر:

نقل هذا الكلام عن المصنف رحمه الله شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع
الفتاوى" (١٢/٥٠٧) مستشهداً به وقال الشارح ابن أبي العز رحمه الله (ص ١٧٩
الطبعة الرابعة):

وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب
والسنة لمن تدبرهما وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك
والآراء الباطلة. وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال: ثم ساقها ومنها:
الثالث: وهو أنه معنى واحد قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن
عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان تورا، وهذا قول ابن كلاب
ومن وافقه كالأشعري وغيره.

قال: وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره وهذا قول
أبي منصور الماتريدي.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقوله: "كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً" رد على المعتزلة وغيرهم؛ فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه كما تقدم حكاية قولهم.

وقال الشيخ محمد بن مانع رحمه الله تعالى (ص ٨):

القرآن العظيم كلام الله لفظه ومعانيه، فلا يقال اللفظ دون المعنى كما هو قول أهل الاعتزال، ولا المعنى دون اللفظ كما هو قول الكلائية الضلال ومن تابعهم على باطلهم من أهل الكلام الباطل المذموم، فأهل السنة والجماعة يقولون ويعتقدون: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ألفاظه ومعانيه عين كلام الله، سمعه جبريل من الله، والنبي سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي، فهو المكتوب بالمصاحف، المحفوظ بالصدور، المتلو بالألسنة.

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله:

وكذلك القرآن عين كلامه ال... مسموع منه حقيقة ببيان

هو قول ربي كله لا بعضه ... لفظاً ومعنى ما هما خلقان

تنزيل رب العالمين ووحيه ... اللفظ والمعنى بلا روغان

وقال الشارح رحمه الله (ص ١٩٤ - ١٩٥):

وكلام الطحاوي رحمه الله يرد قول من قال: إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه وأن المسموع المنزل المقروء والمكتوب ليس كلام الله وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوي رحمه الله يقول: "كلام الله منه بدا". وكذلك قال غيره من السلف ويقولون: منه بدا وإليه يعود. وإنما قالوا: منه بدا؛ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل فبدا الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: "منه بدا" أي هو المتكلم به فمنه بدا لا من بعض المخلوقات كما قال تعالى: {تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم} (الزمر: ١) {ولكن حق القول مني} (السجدة: ١٣) {قل نزله روح القدس من ربك بالحق} (النحل: ١٠٢). ومعنى قولهم: "إليه يعود": يرفع من الصدور والمصاحف فلا يبقى في الصدور منه أية ولا في المصاحف. كما جاء ذلك في عدة آثار.

وقولهم " بلا كيفية " : أي: لا تعرف كيفية تكلمه به " قولاً " ليس بالمجاز " وأنزله على رسوله وحياً " أي: أنزله إليه على لسان الملك فسمعه الملك جبرائيل من الله وسمعه الرسول محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - من الملك وقرأه على الناس. قال تعالى: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا} (الإسراء: ١٠٦) وقال تعالى: {نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين} (الشعراء: ١٩٣) وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢٤ - ٢٨).

القرآن كلام الله والرد على من خالف ذلك

إن من أكبر الفتن التي أصابت بعض الفرق الإسلامية بسبب علم الكلام أنه انحرف بهم عن الإيمان بأن القرآن الكريم هو كلام رب العالمين حقيقة لا مجازاً، أما المعتزلة الذين يقولون بأنه مخلوق فأمرهم في ذلك واضح مفضوح، لكن هناك طائفة تنتمي إلى السنة وترد على المعتزلة هذا القول وغيره مما انحرف فيه عن الإسلام ألا وهم الأشاعرة والماتريدية، فإنهم في الحقيقة موافقون للمعتزلة في قولهم بخلق القرآن وأنه ليس من قول رب العالمين، إلا أنهم لا يفصحون بذلك ويتسترون وراء تفسيرهم للكلام الإلهي بأنه نفسي قديم غير مسموع من أحد من الملائكة والمرسلين، وأنه تعالى لا يتكلم إذا شاء، وأنه متكلم منذ الأزل، وقد رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بحثاً هاماً في إبطال تفسيرهم هذا فقال بعد أن أثبت قدم الكلام:

والكلام صفة كمال فان من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر، أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر والذي يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وأكمل ممن يتكلم بغير مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولاً، ويمكن تقريرها على أصول السلف بأن يقال: إما أن يكون قادراً على الكلام أو غير قادر؛ فإن لم يكن قادراً فهو الأخرس، وإن كان قادراً ولم يتكلم فهو الساكت.

وأما الكلابية (متبوع الأشاعرة في هذه المسألة) فالكلام عندهم ليس بمقدور فلا يمكنهم أن يحتجوا بهذه، فيقال: هذه قد دلت على قدم الكلام لكن مدلولها قدم كلام معين بغير قدرته ومشيئته؟ أم مدلولها أنه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته؟

والأول: قول الكلابية

والثاني: قول السلف والأئمة وأهل الحديث والسنة، فيقال: مدلولها الثاني لا الأول؛ لأن إثبات كلام يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته غير معقول ولا معلوم والحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فيقال للمحتج بها: لا أنت ولا أحد من العقلاء يتصور كلاماً يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته فكيف تثبت بالدليل المعقول شيئاً لا يعقل وأيضاً فقولك:

"لو لم يتصف بالكلام لاتصف بالخرس والسكوت" إنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات؛ فإن الحي إذا فقد ما لم يكن متكلماً، فإما أن يكون قادراً على الكلام ولم يتكلم وهو الساكت، وإما أن لا يكون قادراً عليه وهو الأخرس، وأما ما يدعونه من الكلام النفساني فذاك لا يعقل أن من خلا عنه كان ساكناً أو أخرس فلا يدل بتقدير ثبوته على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكناً أو أخرس، وأيضاً فالكلام القديم النفساني الذي أثبتتموه لم تثبتوا ما هو؟ بل ولا تصورتهم، وإثبات الشيء فرع تصوره، فمن لم يتصور ما يثبت كيف يجوز أن يثبت؟ ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب رأس هذه الطائفة (يعني الأشاعرة) وإمامها في هذه المسألة لا يذكر في بيانها شيء يعقل بل يقول هو: معنى يناقض السكوت والخرس، والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام، فالساكت هو الساكت عن الكلام، والأخرس هو العاجز عنه أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام، وحينئذ فلا يعرف الساكت والأخرس حتى يعرف الكلام ولا يعرف الكلام حتى يعرف الساكت والأخرس.

فتبين أنهم لم يتصوروا ما قالوه، ولم يثبتوه بل هم في الكلام يشبهون النصارى في (الكلمة) وما قالوه في (الأقانيم) و (التثليث) و (الاتحاد) فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يبينونه والرسول عليهم السلام إذا أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم.

وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره القائل به، وإلا كان قد تكلم بلا علم، فالنصارى تتكلم بلا علم، فكان كلامهم متناقضاً، ولم يحصل لهم قول معقول، كذلك من تكلم في كلام الله تعالى بلا علم كان كلامه متناقضاً ولم يحصل له قول يعقل، ولهذا كان مما يشنع به على هؤلاء أنهم احتجوا في أصل دينهم ومعرفة حقيقة الكلام كلام الله وكلام جميع الخلق بقول شاعر نصراني يقال له الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقد قالت طائفة إن هذا ليس من شعره، وبتقدير أن يكون من شعره فالحقائق العقلية أو مسئى لفظ الكلام الذي يتكلم به جميع بني آدم لا يرجع فيه إلى قول ألف

شاعر فاضل دع أن يكون شاعراً نصرانياً اسمه الأخطل ... " انتهى ملخصاً من " مجموعة الفتاوى " (٦/ ٢٩٤ - ٢٩٧).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٥٦ - ٦١).

بيان عقيدة أهل السنة في كلام الله تعالى وضلال من خالفهم

[ذكر الشيخ ضمن الأمثلة على ضلال أبي غدة أنه]:

لم يوافق على قول الإمام الطحاوي: القرآن كلام الله تعالى منه بدأ، بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقته المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، وكيف شاء، وأنه يتكلم بصوت، ومن قرأ بحثه في مسألة خلق القرآن التي أطال الكلام عليها في تعليقه على «القواعد» (ص ٣٦١ - ٣٧٩) يتبين له جلياً أنه جهي جعدي.

"كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات" (ص ٥٦ - ٥٧)

شرح قول سفيان: "القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود"

[قال سفيان]: "القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود".

أي المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقوله الجهمية أنه خُلِقَ في الهواء أو غيره، وبدأ من عند غيره.

وأما "إليه يعود" فإنه يسرى به في آخر الزمان من المصحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة ولا في المصاحف منه حرف. كذا في "العقيدة الواسطية" لشيخ الإسلام ابن تيمية.

"مختصر العلو" (ص ١٤٠).

الصوت الإلهي والإيمان به

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ: يا آدمُ! فيقولُ: لبيك ربَّنَا! وسعديك، فينادي بصوتٍ: إنَّ اللهُ يأمرك أن تُخرجَ من ذرِّيَتِكَ بعثاً إلى النَّارِ. قال: يا ربِّ! وما بعثُ النَّارِ؟ قال: من كلِّ ألفٍ - أراه قال -: تسع مئةٍ وتسعةً وتسعين، فحينئذٍ تضعُ الحاملُ حملها، ويشيبُ الوليدُ، {وترى الناس سُكارى وما هم بسُكارى ولكنَّ عذابَ اللهُ شديدٌ}. فشقَّ ذلك على الناسِ حتَّى تغيَّرت وجوهُهُم، فقال النبيُّ - صلى اللهُ عليه وآله وسلم -: من يأجوج تسع مئةٍ وتسعةً وتسعين، ومنكم واحدٌ. ثم أنتم في الناسِ كالشعرةِ السوداءِ في جنبِ الثورِ الأبيضِ، أو كالشعرةِ البيضاءِ في جنبِ الثورِ الأسودِ، وإني لأرجو أن تكونوا رُبُعَ أهلِ الجنةِ؛ فكبرنا، ثم قال: ثلث أهلِ الجنةِ؛ فكبرنا، ثم قال: شطرَ أهلِ الجنةِ؛ فكبرنا».

[ترجم له الإمام بما ترجمناه به ثم قال]: وفي ذلك ... رد على البيهقي في قوله: "ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -"!

ثم تأول الحديث بأن الصوت راجع إلى ملكٍ أو غيره كما بينه الحافظ عنه، ثم أشار إلى رده بقوله:

"وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة، ويلزم منه أن الله لم يُسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه، بل ألهمهم إياه."

قلت: وهذا باطل مخالف لنصوص كثيرة، وحسبك منها قول الله تبارك وتعالى في مكالمته لموسى: {فاستمع لما يُوحى} (طه: ١٣). ثم قال: "وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين، لأنها التي عُهد أنها ذات مخارج. ولا يخفى ما فيه؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخرج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق. سلمنا؛ لكن نمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة، وجب الإيمان به، ثم إما التفويض، وإما التأويل.

وبالله التوفيق."

قلت: بل الإيمان كما نؤمن بسائر صفاته، مع تفويض معرفة حقائقها إلى المتصف بها سبحانه وتعالى كما قال: {ليس كمثل شيء وهو السميع البصير} (الشورى: ١١١).

هل يُقال: القرآن غير مخلوق؟

[قال الشيخ -رحمه الله - بعد أن تكلم على جواز وصف الله تعالى بلفظي "بذاته" و"بائن" في قولهم "الله فوق العرش بذاته" "بائن من خلقه" مع أن هذا لم يرد عن الصحابة لكن لما ظهر قول الجهمية بأن الله في كل مكان اضطر أئمة السلف أن يتلفظوا بذلك، قال]:

ومثل هذا تماماً قولهم في القرآن الكريم أنه غير مخلوق؛ فإن هذه لا تعرفها الصحابة أيضاً وإنما كانوا يقولون فيه: كلام الله تبارك وتعالى لا يزيدون على ذلك وكان ينبغي الوقوف فيه عند هذا الحد لولا قول جهم وأشياعه من المعتزلة: إنه مخلوق ولكن إذا نطق هؤلاء بالباطل وجب على أهل الحق أن ينطقوا بالحق ولو بتعابير وألفاظ لم تكن معروفة من قبل، وإلى هذه الحقيقة أشار الإمام أحمد رحمه الله تعالى حين سئل عن الواقفة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق هل لهم رخصة أن يقول الرجل: "كلام الله" ثم يسكت؟ قال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟ سمعه أبو داود منه كما في "مسائله" (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

"مختصر العلو" (ص ١٨).

ذكر أقدم من صرح بأن القرآن غير مخلوق

[قال الإمام في "مختصر العلو"]:

وأقدم من صرح بذلك [أي بأن القرآن غير مخلوق] ممن صرحوا باسمه من السلف: عمرو بن دينار كما تقدم في ترجمة (١٤٩) [من مختصر العلو] وقد توفي سنة (١٢٦) ، وأما الصحابة فلم أر نصاً صريحاً صحيحاً عن أحد منهم، اللهم إلا عموم قول عمرو بن دينار المتقدم في الكتاب هناك، وظني أن فيه تغليباً فقد صح عنهم القول بأن القرآن كلام الله، ولكن لم يقولوا: "غير مخلوق" لعدم الحاجة إليه يومئذ. وإلى هذا أشار الإمام أحمد رحمه الله تعالى حين سئل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل:

"كلام الله" ثم يسكت؟ قال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟!

رواه عنه أبو داود (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).

ولذلك قال الحافظ ابن عدي:

"لا يعرف للصحابة رضي الله عنهم الخوض في القرآن".

وعلق عليه البيهقي في "الأسماء" فقال (ص ٢٤٤):

"قلت: إنما أراد به أنه لم يقع في الصدر الأول ولا الثاني من يزعم أن القرآن مخلوق، حتى يحتاج إلى إنكاره، فلا يثبت عنهم شيء بهذا اللفظ "غير مخلوق"، لكن قد ثبت عنهم إضافة القرآن إلى الله تعالى وتمجيده بأنه كلام الله تعالى".

وأما ما رواه البيهقي (ص ٢٤٧) عن ابن المديني أنه قال في أثر جعفر الصادق المتقدم برقم (١٤٤): "ليس بخالق ولا مخلوق".

"لا أعلم أنه تكلم بهذا الكلام في زمان أقدم من هذا".

قلت فهو على ما أحاط به علمه، فإن عمرو بن دينار أقدم من جعفر كما تعرف مما سبق من ترجمتهما. على أنه قد روى مثله عن علي بن الحسين زين العابدين كما تقدم في الترجمة (١٣) وكانت وفاته سنة (٩٣) فهذا أقدم وفاة منهما، لكن في السند إليه ضعف كما سبق.

"مختصر العلو" ص ١٧٤ - ١٧٥).

الرد على من استدل على خلق القرآن بقوله تعالى:

{إنا جعلناه قرآنا عربيا}

[ذكر الذهبي في "العلو" أن أهل الضلال قالوا أن القرآن كلام الله وتنزيله وأنه مخلوق"، وذكروا في دليلهم [إنا جعلناه قرآنا عربيا] وقالوا: والمجعل لا يكون إلا مخلوقاً].

[فعلق الشيخ على ذلك قائلاً]:

هذا القول باطل ظاهر البطلان، وكأنه لذلك لم يتعرض المصنف لرده، لكن لا بد لنا في هذا التعليق من الإشارة إلى بعض الآيات التي استدلت بها أهل الحديث على بطلانه، فقد قالوا ما ملخصه: إن لفظة "جعل" لا تأتي بمعنى "خلق" كلما ذُكرت، وفي أي مكان وقعت، كقوله تعالى: {ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب}، فليست هنا بمعنى الخلق قطعاً، بل إن الله تعالى قد أضاف هذه اللفظة إلى بعض المخلوقين فقال في يوسف عليه السلام: «جعل السقاية في رحل أخيه» بل قال في المشركين: {وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنثاً} فهل المعنى أن المشركين خلقوا الملائكة ...؟! تعالى الله عن تفسير المبتدعة لكلامه علواً كبيراً.

فإذا تبين هذا كان لا بد من تفسير اللفظة المذكورة بالنظر إلى الموضع الذي وردت فيه، فإذا كان قوله تعالى: {جعلنا قرآناً عربياً} إنما هو القرآن قطعاً، وكان القرآن من كلامه تعالى قطعاً، وكان كلامه صفة من صفاته، وصفاته تعالى كلها أزلية غير مخلوقة كذاته، لم يجز حينئذ أن تُفسَّر هذه اللفظة بما ينافي هذه الأمور المقطوع بها، قالوا: فالمعنى: إن الله تعالى لما كان يعلم الألسنة كلها وهو قادر على أن يتكلم بما شاء منها متى شاء، فإن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء تكلم بالعبرية، قال {جعلناه قرآناً عربياً} أي جعله عربياً من كلامه، كما جعل التوراة والإنجيل عبرياً من كلامه، ذلك لأنه أرسل كل رسول بلسان قومه ليبين لهم، كما قال تعالى في كتابه، فمعنى قوله "جعلناه": صرفناه من لغة إلى أخرى، وليس خلقناه. انظر الرد على المريسي" (ص ١٢٣ - ١٢٤).

"مختصر العلو" (ص ١٧٥).

دفع تهمة القول بخلق القرآن عن أبي حنيفة

في " التاريخ " [أي تاريخ بغداد] روايات .. عدة أن أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق. إلا أنني دققت النظر في بعضها فوجدتها لا يخلو من قاذح، ولعل سائرهما كذلك، لاسيما وقد روى الخطيب عن الإمام أحمد أنه قال: لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق.

قلت: وهذا هو الظن بالإمام أبي حنيفة رحمه الله وعلمه، فإن صح عنه خلافه، فلعل ذلك كان قبل أن يناظره أبو يوسف كما في الرواية الثابتة عنه في الكتاب، فلما ناظره ولأمرٍ ما استمرت مناظرته ستة أشهر، اتفق معه أخيراً على أن القرآن غير مخلوق، وأن من قال: "القرآن مخلوق" فهو كافر.

وهذا في الواقع من الأدلة الكثيرة على فضل أبي حنيفة فإنه لم تأخذه العزة، ولم يستكبر عن متابعة تلميذه أبي يوسف حين تبين له أن الحق معه، فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

ولكن مما يؤسف له أشد الأسف، أن كثيراً من أتباعه، وبخاصة المتأخرين منهم، قد تأولوا كلامه هذا بما يعود إلى رده وذلك بحمله على الكلام النفسي، كما قد سبقت الإشارة إلى ذلك - فيما أظن، فهذا الشيخ الكوثري - حامل راية الخلف، والظعن في السلف - يعلق على مناظرة أبي يوسف لأبي حنيفة، فيقول بعد أن ذكر المذاهب في كلام الله تعالى، ونبز أهل الحديث بالحشوية لقولهم بأن كلام الله تعالى بحرف وصوت وأنه لا عبرة بخلافهم!! قال:

"فبقي النزاع بيننا وبين المعتزلة (!)، وهو في التحقيق عائد إلى إثبات كلام النفس ونفيه، وأن القرآن هو، أو هذا المؤلّف من الحروف الذي هو كلام حسي (أي مسموع) أولاً، فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسي، ولا لهم في قدم النفسي لو ثبت. وعلى البحث والمناظرة في ثبوت الكلام النفسي وكونه هو القرآن ينبغي أن يحمل ما نقل من مناظرة أبي حنيفة وأبي يوسف ستة أشهر، ثم استقر رأيهما على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر!"

وهكذا التقي الكوثري مع المعتزلة في إنكار أن القرآن كلام الله تبارك وتعالى، ولكن بطريقة اللف والدوران منه ومن أمثاله ممن يتظاهرون بأنهم من أهل السنة والجماعة!! وما تخفي صدورهم أكبر، فإنهم يقولون بالكلام النفسي، وهو غير مسموع، ولذلك فإنهم إذا سئلوا من الذي تكلم بالقرآن أولاً، ومن الذي سمعه منه؟ أولاً، فإنهم لا يحIRON جواباً، والحقيقة أن النفاة لكلام الله تعالى إنما يرجع قولهم إلى أن القرآن ليس كلام الله، وإذا كان كذلك فسواء كان أول من تكلم به بكلام مسموع هو جبريل أو محمد عليهما السلام، فإن قولهم يلتقي معكفار قريش الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا في القرآن: {إن هذا إلا قول البشر} فإنهم إن لم يقولوا مثلهم إنه قول البشر، فهم قائلون ولا بد إنه قول جبريل أو غيره من الخلق، فهم مشتركون معهم في الغرض من قولهم {إن هذا إلا قول البشر} أنه ليس من كلام الله تعالى، فالله المستعان على هذا الضلال الذي وصل إليه كثير من الخلف، وتلك عقوبة لهم من الله تعالى لانحرافهم عن مذهب السلف وأهل الحديث حشرنا الله في زمريهم، وأماتنا على ملتهم، من أجل ذلك قال وكيع بن الجراح:

"لا تستخفوا بقولهم: "القرآن مخلوق؛ فإنه من شر قولهم، وإنما يذهبون إلى التعطيل!" رواه البخاري في "أفعال العباد" (ص ٧١) وقال البيهقي عقبه (ص ٢٥٤):

"وقد روينا نحو هذا عن جماعة آخرين من فقهاء الأمصار وعلمائهم رضي الله عنهم، ولم يصح عندنا خلاف هذا القول عن أحد من الناس في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين".

"مختصر العلو" (ص ١٥٦ - ١٥٧).

شرح قول أحمد: "من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي"

[قال الذهبي في العلو]: يقول الإمام أحمد: "من قال: لفظي بالقرآن مخلوق - يريد القرآن - فهو جهمي".

[قال الشيخ معلقاً على هذا الأثر]:

رواه عبد الله بن أحمد في "السنة" (ص ٢٩) عن أبيه نحوه. أخرجه البيهقي في "الأسماء" (ص ٢٦٦) بإسناد صحيح، وقال:

"قلت: هذا تقييد حفظه عنه ابنه عبد الله، وهو قوله: "يريد القرآن"، فقد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا حتى نسب إليه ما تبرأ منه فيما ذكرنا".

قلت: وفي قوله: "فقد غفل عنه غيره ... " نظر؛ لأن حقيقة الأمر أن الإمام أحمد كان يطلق ذلك في كثير من الأحيان، وممن روى ذلك عنه ابنه عبد الله نفسه كما يأتي في الكتاب، وكذا أبو داود كما سأبينه قريباً فهل يجوز أن ينسب إلى الغفلة؟! فالحق أن أحمد أطلق غالباً، فحفظه عنه جمع، وقيد مرة بياناً ودفعاً لما قد يتوهم من الإطلاق أن نطقنا بالقرآن ليس من أفعالنا، وهذا خلاف ما هو مقرر عند أهل السنة أن أفعال العباد - ومنها النطق - مخلوقه كما شرحه الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتابه "خلق أفعال العباد" بأدلة قاطعة من الكتاب والسنة، وأقوال السلف. فبيّن الإمام أحمد رحمه الله تعالى بهذا القيد أنه لا يعني نطق التالي، فإنه مخلوق، وإنما يريد كلام الله تعالى، وبهذا يتفق الإمام مع تلميذ البخاري الذي كان يفرق بين التلاوة والمتلو، كما حكاه البيهقي وغيره، وقال: "ومسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى كان يوافق البخاري في التفصيل".

وهو الذي شرحه المصنف رحمه الله تعالى، وأحسن في ذلك، وبين السبب في فرار الإمام أحمد - في أكثر الروايات عنه - ومن وافقه من القول بالتفصيل المذكور والله

عاقبة الأمور. وراجع له كلام الإمام الجويني في رسالته في "الاستواء" (ص ١٨٤) فإنه مهم.

"مختصر العلو" (ص ٢١١)

الواقفة في القول بخلق القرآن ليسوا جهمية كلهم

ولقد رأيت الحافظ الذهبي رحمه الله قد أنصف إسحاق [ابن أبي إسرائيل] هذا في ترجمته إياه في "السير" فقال في آخرها (١١/٤٧٧ - ٤٧٨):

"قلت: أداه ورعه وجموده إلى الوقف، لا أنه كان يتجهم؛ كلا". ثم روى عنه أنه قال:

"لم أقل على الشك، ولكني سكت؛ كما سكت القوم قبلي".

قلت: فهو على هذا سلفي المنهج؛ فهو مأجور إن شاء الله تعالى، وغاية ما يمكن أن يقال في مثله؛ أنه أخطأ في وقفه وجموده؛ لعدم انتباهه إلى أن الوقوف ينفع فيما لو لم يجهر المبتدعة بالقول بخلق القرآن، ففي هذه الحالة لا بد من إنكار ذلك؛ لأنه على الأقل مخالف لما كان عليه السلف. والله أعلم.

"الضعيفة" (١٣/١/٤٧٧ - ٤٧٨).

هل يلزم من سؤال "هل القرآن مخلوق" أن السائل يقول بخلق القرآن؟

لا يخفى أن مجرد السؤال عن القرآن: "هل هو مخلوق"، لا يلزم منه أن السائل يقول به؛ لاحتمال أنه يقول بخلافه، وإنما سأل عنه للاستزادة من علم المسؤول. والله أعلم.

"مختصر العلو" (ص ١٦٢).

الكلام على صفة الخلق، وأول المخلوقات

القلم أول مخلوق والرد على من قال بخلاف ذلك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

في الحديث إشارة إلى رد ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى. وليس لذلك أساس من الصحة ...

وفيه رد على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولا نص في ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإنما يقول به من قاله كابن تيمية وغيره - استنباطاً واجتهاداً فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى لأنه نص في المسألة، ولا اجتهاد في مورد النص كما هو معلوم.

وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل، لأنه يصح مثل هذا التأويل لو كان هناك نص قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ومنها القلم، أما ومثل هذا النص مفقود، فلا يجوز هذا التأويل.

وفيه رد أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها، وأنه ما من مخلوق، إلا ومسبوق بمخلوق قبله، وهكذا إلى ما لا بداية له، بحيث لا يمكن أن يقال:

هذا أول مخلوق.

فالحديث يبطل هذا القول ويُعَيَّن أن القلم هو أول مخلوق، فليس قبله قطعاً أي مخلوق. ولقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويصرح بأن ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له. كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حين قال: " ما منا من أحد إلا ردَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر - صلى الله عليه وآله وسلم - ".

رد قول من قال: العرش أول مخلوق

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

{إن} أول شيء خلق الله القلم، ثم خلق بعده النون، وهي الدواة، ثم قال سبحانه وتعالى: اكتب. فقال: وما اكتب؟ قال جل وعلا: اكتب ما يكون من عمل، أو أثر، أو رزق، [أو أجل]. فكتب ما يكون، وما هو كائن إلى يوم القيامة، فذلك قوله عز وجل: إن والقلم وما يسطرون} ثم ختم على القلم، فلم ينطق، ولا ينطق إلى يوم القيامة، [ثم خلق العقل فقال: وعزتي! لأكملنك فيمن أحببت ولأنقصنك فيمن أبغضت].

(منكر).

أخرجه الأجري في "الشريعة" (ص ٨٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/٨٣) من طريق أبي مروان هشام بن خالد - يعني: الدمشقي الأزرق - قال: حدثنا الحسن بن يحيى الخشني عن أبي عبد الله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه ... مرفوعاً.

قلت وهذا إسناد ضعيف، أبو عبد الله هذا: لم أجد له ترجمة.

والحسن بن يحيى الخشني: قال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ".

وله طريق أخرى عن أبي صالح، ولكنها واهية: يرويه محمد بن وهب الدمشقي: ثنا الوليد بن مسلم: نا مالك بن أنس عن سبي عن أبي صالح ... به.

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/٢٦٩) وقال: "وهذا باطل بهذا الإسناد".

ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن عطية الدمشقي، وقال: "وله غير حديث منكر، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وقد رأيتهم تكلموا فيمن هو خير منه".

ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر (١٦/٩٥)، لكن ذكره في ترجمة محمد بن وهب بن مسلم أبو عمرو القرشي الدمشقي، يشير بذلك إلى خطأ ابن عدي في إيرادها في ترجمة محمد بن وهب بن عطية. وصرح بتخطئه الذهبي في "الميزان"، وقال عقبه:

"فصدق ابن عدي في أن الحديث باطل". وذكر نحوه الحافظ في "التهذيب".

واعلم أن الزيادات التي بين المعكوفتين هي لابن عساكر في الموضوع المشار إليه من "تاريخه"، وإلا الأخيرة منها، فقد عزاها إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة {ن}. وساق إسنادها السيوطي في "اللآلي" (١/ ١٣١) من طريق أبي مروان المتقدمة.

والحديث جاء من طرق ذكرها ابن عباس موقوفاً عليه بنحوه إلى قوله: {ن والقلم وما يسطرون}.

أخرجه الأجري (ص ٨٤)، والطبري في "التفسير" (٢٩/ ٩ - ١٠)، و"التاريخ" (١٧ - ١٨)، والحاكم (٢/ ٤٩٨)، والبيهقي في "السنن" (٩/ ٣) من طريق أبي ظبيان وأبي الضحى مسلم بن صبيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٤٣٣/ ١٢٢٢٧) من طريق مؤمل ابن إسماعيل: حدثنا حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى ... به مرفوعاً.

قلت وهذا منكر، قال الطبراني عقبه: "لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل" قال الهيثمي (٧/ ١٢٨) عقبه: "قلت: مؤمل ثقة كثير الخطأ، وقد وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره، وبقية رجاله ثقات".

وأقول: وإنما يصح مرفوعاً من هذا الحديث عن ابن عباس وغيره أوله مختصراً، فرواه سعيد بن جبير عنه بلفظ: "إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم، وأمره أن يكتب كل شيء يكون".

وهو مخرج في "الصحيحة" (١٣٣)، وله شواهد من حديث عبادة بن الصامت من طرق عنه، ومخرج في "المشكاة" (١/ ٩٤/ ٣٤)، وعن ابن عمر في "الصحيحة" أيضاً (٣١٣٦).

(تنبيه): وأما الرواية التي أخرجها الطبري في "كتابه" من طريق سفيان عن أبي هاشم عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً بلفظ: "إن الله تعالى ذكره كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً فكان أول ما خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة ...". الحديث.

فهو منكر جداً عندي لقوله: "قبل أن يخلق شيئاً" ... فإنه يشعر أن العرش غير مخلوق! وهذا باطل، وقد رواه شعبة عن أبي هاشم فلم يذكر فيه هذا الباطل. ولعله

من قبل أبي هاشم الرماني، فإنه وإن كان ثقة بالاتفاق، فقد غمزه ابن حبان، فقال في "ثقاته" (٧/٥٩٦):

"كان يخطئ، يجب أن يعتبر حديثه إذا كان من رواية الثقات عنه، فأما رواية الضعفاء عنه... فإن الوهن يلزق بهم دونه لأنه صدوق لم يكن له سبب يوهن به غير الخطأ، والخطأ متى لم يفحش لا يستحق من وجد فيه ذلك الترك".

قلت: وإذا كان لا بد من تعصيب الخطأ في ذلك القول إلى أحد من سلسلة هذا الإسناد، فالأولى أن ينسب إلى من دون ابن عباس، ثم إن أولاهم به هو أبو هاشم هذا - لما سبق -، وليس الراوي عنه سفیان - وهو: الثوري -، فإنه: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة" - كما قال الحافظ في "التقريب" -.

وإن مما يبطل ذلك القول ونسبته إلى ابن عباس: أنه نفسه ممن روى عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - ما يؤكد بطلانه لما تقدم بلفظ: "إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم...".

ولذلك قال الطبري رحمه الله: "وقول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي رويناها أولى بالصواب، لأنه كان أعلم قائل بذلك قولاً بحقيقته وصحته، ومن غير استثناء منه شيئاً من الأشياء أنه تقدم خلق الله إياه خلق القلم، بل عمّ بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن أول شيء خلق الله القلم» كل شيء، أن القلم مخلوق قبله من غير استثناء من ذلك عرشاً ولا ماءً، ولا شيئاً غير ذلك، فالرواية التي رويناها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس أولى بالصحة عن ابن عباس من خبر مجاهد عنه الذي رواه عنه أبو هاشم، إذا كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان على ما ذكرت من اختلافها فيها".

وإني لأحمد الله تعالى أن هذا الكلام من هذا الإمام موافق تماماً لما كنت ذكرت في فوائد حديث ابن عباس هذا في المصدر المذكور آنفاً "الصحيحة"، أن فيه رداً على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولم أكن يومئذ قد وقفت عليه.

فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

"الضعيفة" (١٣/٢/٦٧٦ - ٦٨٠)

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

فيه رد على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولا نص في ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإنما يقول به من قاله كابن تيمية وغيره - استنباطاً واجتهاداً فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى لأنه نص في المسألة، ولا اجتهاد في مورد النص كما هو معلوم.

وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل؛ لأنه يصح مثل هذا التأويل لو كان هناك نص قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ومنها القلم، أما ومثل هذا النص مفقود، فلا يجوز هذا التأويل ..

"الصحيحة" (١/١ - ٢٥٧/١ - ٢٥٨).

هل النور المحمدي أول خلق الله؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

في الحديث إشارة إلى رد ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى. وليس لذلك أساس من الصحة ...

"الصحيحة" (١/١ - ٢٥٧/١ - ٢٥٨).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«خُلِقَتِ الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار السموم، وخلق آدم عليه السلام مما قد وصف لكم».

قلت: وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: " أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر ". ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - خلق من نور، فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلُقوا من نور، دون آدم وبنيه، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

"الصحيحة" ١/٢/٨٢٠).

الكلام على حديث: "خلق الله التربة يوم السبت"

[قال الذهبي في "العلو"]:

قال النسائي في تفسير السجدة: حدثنا إبراهيم بن يعقوب: حدثني محمد بن الصَّبَّاح: حدثنا أبو عبيدة الحداد: حدثنا أخضر بن عجلان عن ابن جريح عن عطاء عن أبي هريرة: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أخذ بيدي فقال: «يا أبا هريرة إن الله خلق السموات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الإثنين، والشر يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء والدواب يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة في آخر ساعة من النهار بعد العصر، خلقه من أديم الأرض بأحمرها وأسودها وطيبها وخبيثها، من أجل ذلك جعل الله من آدم الطيب والخبيث».

الأخضر وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم يُكتب حديثه وليَّنه الأزدي، وحديثه في السنن الأربعة، وهذا الحديث غريب من أفراده.

وبقية رجال الإسناد ثقات كلهم، فالحديث جيد الإسناد على أنه لم يتفرد بذكر خلق التربة يوم السبت، وغيرها في بقية الأيام السبعة، فقد أخرجه مسلم وغيره من طريق أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وقد خرجته في "الصحيحة" رقم (١٨٣٣) وقد توهم بعضهم أنه مخالف للآية المذكورة في أول الحديث، وهي في أول سورة "السجدة"، وليس كذلك كما كنت بينته فيما علَّفته على "المشكاة" (٥٧٣٥)، وخلاصة ذلك أن الأيام السبعة في الحديث هي غير الأيام الستة في القرآن، وأن الحديث يتحدث عن شيء من التفصيل الذي أجراه الله على الأرض، فهو يزيد على القرآن، ولا يخالفه، وكان هذا الجمع قبل أن أقف على حديث الأخضر، فإذا هو صريح فيما كنت ذهبت إليه من الجمع. فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

"مختصر العلو" (ص ١١١-١١٢)

باب منه

عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بيدي فقال: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق وآخر ساعة من النهار فيما بين العصر إلى الليل». رواه مسلم

ولا مطعن في إسناده البتة، وليس هو بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافاً لما توهمه بعضهم، فإن الحديث يُفصّل كيفية الخلق على الأرض وحدها، وأن ذلك كان في سبعة أيام، ونص القرآن على أن خلق السماوات والأرض كان في ستة أيام، والأرض في يومين لا يعارض ذلك، لاحتمال أن هذه الأيام الستة غير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه - أعني الحديث - تحدّث عن مرحلة من مراحل تطور الخلق على وجه الأرض حتى صارت صالحة للسكنى، ويؤيده أن القرآن يذكر أن بعض الأيام عند الله تعالى كآلف سنة، وبعضها مقداره خمسون ألف سنة، فما المانع أن تكون الأيام الستة من هذا القبيل؟ والأيام السبعة من أيامنا هذه؟ كما هو صريح الحديث، وحينئذ فلا تعارض بينه وبين القرآن.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/١٥٩٨).

الكلام على مسألة تسلسل الحوادث وتحرير قول شيخ الإسلام في ذلك

الرد على من قال بحدوث لا أول لها

عن عبادة بن الصامت، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: يا رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة».

(صحيح).

في الحديث إشارة لطيفة إلى الرد على من يقول من العلماء: بحدوث لا أول لها وإنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بمخلوق وهكذا إلى ما لا أول له! فتأمل. وراجع لهذا "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (رقم ١٣٣).

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٢٦٥).

كلام شيخ الإسلام في مسألة تسلسل الحوادث

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

في الحديث إشارة إلى رد ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى. وليس لذلك أساس من الصحة ...

وفيه رد على من يقول بأن العرش هو أول مخلوق، ولا نص في ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإنما يقول به من قاله كابن تيمية وغيره - استنباطاً واجتهاداً فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى لأنه نص في المسألة، ولا اجتهاد في مورد النص كما هو معلوم.

وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل، لأنه يصح مثل هذا التأويل لو كان هناك نص قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ومنها القلم، أما ومثل هذا النص مفقود، فلا يجوز هذا التأويل.

وفيه رد أيضاً على من يقول بحدوث لا أول لها، وأنه ما من مخلوق، إلا ومسبق بمخلوق قبله، وهكذا إلى ما لا بداية له، بحيث لا يمكن أن يقال: هذا أول مخلوق.

فالحديث يبطل هذا القول ويُعَيِّن أن القلم هو أول مخلوق، فليس قبله قطعاً أي مخلوق. ولقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويُصِرُّ بأنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له. كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث وكما نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه، ولكن صدق الإمام مالك رحمه الله حين قال: " ما منا من أحد إلا ردَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر - صلى الله عليه وآله وسلم - ".

الرد على القائلين بحوادث لا أول لها

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن باللوح والقلم"]

ذكر الشارح هنا أن العلماء اختلفوا هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟ على قولين لا ثالث لهما وأنا وإن كان الراجح عندي الأول كما كنت صرّحت به في تعليقي عليه (ص ٢٩٥) فإني أقول الآن: سواء كان الراجح هذا أم ذاك فالاختلاف المذكور يدل بمفهومه على أن العلماء اتفقوا على أن هناك أول مخلوق، والقائلون بحوادث لا أول لها مخالفون لهذا الاتفاق، لأنهم يُصرّحون بأن ما من مخلوق إلا وقبلة مخلوق وهكذا إلى ما لا أول له كما صرح بذلك ابنتيمية في بعض كتبه فإن قالوا: العرش أول مخلوق كما هو ظاهر كلام الشارح نقضوا قولهم بحوادث لا أول لها. وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتفاق فتأمل هذا فإنه مهم. والله الموفق.

التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٧ - ٤٨).

الإيمان بالملائكة

هل خلق النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من نور كالملائكة؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«خلقت الملائكة من نور وخلق إبليس من نار السموم وخلق آدم عليه السلام مما قد وصف لكم».

قلت: وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر». ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - خلق من نور، فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلقوا من نور، دون آدم وبنيه، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

وأما ما رواه عبد الله بن أحمد في " السنة " (ص ١٥١) عن عكرمة قال: " خلقت الملائكة من نور العزة، وخلق إبليس من نار العزة ".

وعن عبد الله بن عمرو قال: " خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر " قلت: فهذا كله من الإسرائيليات التي لا يجوز الأخذ بها، لأنها لم ترد عن الصادق المصدوق - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الصحيحة" (١/٢/٨٢٠).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

في الحديث إشارة إلى رد ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى، وليس لذلك أساس من الصحة، وحديث عبد الرزاق غير معروف إسناده، ولعلنا نفرده بالكلام في " الأحاديث الضعيفة " إن شاء الله تعالى.

"الصحيحة" (١/١/٢٥٧ - ٢٥٨).

هل يطلق على الملائكة أنهم جن لأنهم لا يُرون؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يا جبريل! ما لي أراك متغير اللون؟! فقال: ما جئتك حتى أمر الله عز وجل بمفاتيح النار. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل! صف لي النار، وانعت لي جهنم! فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لهبها.

والذي بعثك بالحق! لو أن قدر ثقب إبرة فتح من جهنم؛ لمات من في الأرض كلهم جميعاً من حره. والذي بعثك بالحق! لو أن ثوباً من ثياب النار علق بين السماء والأرض؛ لمات من في الأرض جميعاً من حره. والذي بعثك بالحق! لو أن خزاناً من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا، فنظروا إليه؛ لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه ومن نتن ريحه. والذي بعثك بالحق! لو أن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا؛ لا رفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى السفلى. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل! لا ينصدع قلبي فأموت. قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي. فقال: تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به؟! قال: وما لي لا أبكي! أن أحق بالبكاء؛ لعلي أكون في علم الله على غير الحال التي أنا عليها، وما أدري لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به إبليس؛ فقد كان من الملائكة. وما يدريني لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به هاروت وماروت. قال: فبكي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وبكى جبريل عليه السلام، فما زالا يبكيان حتى نوديا أن: يا جبريل! ويا محمد! إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه.

فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون؛ فقال:

أتضحكون ووراءكم جهنم؟! فلو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل.

فنودي: يا محمد! لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسراً، ولم أبعثك معسراً. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سدودا وقاربوا»

(موضوع)

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (رقم ٢٧٥٠ - مصورتي) من طريق الحكم بن مروان الكوفي قال: أخبرنا سلام الطويل عن الأجلح بن عبد الله الكندي عن عدي بن عدي الكندي قال: قال عمر بن الخطاب: جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: ... فذكره. وقال: "لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به سلام".

قلت: قال الهيثمي (١٠ / ٣٨٧): "وهو مجمع على ضعفه".

قلت: بل اتهمه بعضهم بالكذب. بل قال ابن حبان (١ / ٣٣٩): "يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها". وقال الحاكم: "روى أحاديث موضوعة".

قلت: وهذا في نقدي من موضوعاته؛ فإن قوله عن إبليس: "كان من الملائكة"؛ مخالف لقوله تعالى: {كان من الجن ففسق عن أمر ربه}.

ولا يصح تفسير الآية بأن المراد الملائكة وأنه أطلق عليهم (الجن)؛ لأنهم لا يُرون؛ لأن القرآن والسنة مصرحان بأن إبليس خُلِقَ من نار، والحديث يصرح بأن الملائكة خلقت من نور.

وكذلك ذكره فيه هاروت وماروت، فيه إشارة إلى قصتهما المعروفة مع الزهرة، وهي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يصح نسبتها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ كما تقدم برقم (١٧٠، ٩١٣، ٩١٢).

"الضعيفة (١١ / ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٥).

هل الملائكة يعصون الله؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن آدم - صلى الله عليه وآله وسلم - لما أهبطه الله تعالى إلى الأرض قالت الملائكة: أي رب [أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء، ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك؟ قال: إني أعلم ما لا تعلمون] قالوا: ربنا نحن أطوع لك من بني آدم، قال الله تعالى للملائكة: هلموا ملكين من الملائكة، حتى يهبط بهما الأرض، فننظر كيف يعملان؟ قالوا: ربنا! هاروت وماروت، فأهبطا إلى الأرض، ومثلت لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر

فجاءتهما فسألاها نفسها فقالت: لا والله حتى تكلمنا بهذه الكلمة من الإشراك، فقالا: والله لا نشرك بالله، فذهبت عنهما ثم رجعت بصبي تحمله فسألاها نفسها قالت: لا والله حتى تقتلا هذا الصبي، فقالا: والله لا نقتله أبدا، فذهبت ثم رجعت بقدر خمر، فسألاها نفسها، قالت: لا والله حتى تشربا هذا الخمر، فشربا فسكرا، فوقعا عليها، وقتلا الصبي، فلما أفاقا، قالت المرأة: والله ما تركتما شيئا مما أبيتما علي إلا قد فعلتما حين سكرتما، فخيروا بين عذاب الدنيا والآخرة، فاخترتا عذاب الدنيا.»

(باطل مرفوعاً).

ومما يؤيد بطلان رفع الحديث ... أن فيه وصف الملكين بأتهما عصيا الله تبارك وتعالى بأنواع من المعاصي على خلاف وصف الله تعالى لعموم ملائكته في قوله عز وجل: {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}.

"الضعيفة" (١/٣١٤ - ٣١٥، ٣١٨).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يا جبريل صف لي النار، وانعت لي جهنم، فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأو قد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأو قد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لها، والذي بعثك بالحق لو أن خزانا من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه، ومن نتن ريحه، والذي بعثك بالحق لو أن حلقة من حلقة سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا لارفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل لا يتصدع قلبي، فأموت، قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي، فقال: تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به، فقال: مالي لا أبكي؟ أنا أحق بالبكاء! لعلي ابتلي بما ابتلي به إبليس، فقد كان من الملائكة، وما أدري لعلي ابتلي مثل ما ابتلي به هاروت وماروت، قال: فبكي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وبكى جبريل عليه السلام، فما زالا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريل ويا محمد إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه، فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون، فقال: أتضحكون ووراءكم جهنم؟! لوتعلمون ما أعلم لضحككم قليلا ولبكيتم كثيرا، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات

تجأرون إلى الله عز وجل .. فنودي: يا محمد! لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسرا ولم أبعثك معسرا فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سددوا وقاربوا»

(موضوع).

أخرجه الطبراني في " الأوسط " بسنده عن عمر بن الخطاب قال: " جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا جبريل: مالي أراك متغير اللون؟ فقال: ما جئتك حتى أمر الله بمفاتيح النار، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل صف لي النار. الحديث، أورده المنذري في " الترغيب والترهيب " (٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦) وأشار لضعفه أو وضعه، وقد بين علتة الهيثمي في "المجمع" فقال (١٠ / ٣٨٧): " وفيه سلام الطويل وهو مجمع على ضعفه".

قلت: وذلك لأنه كان كذابا كما قال ابن خراش، وقال ابن حبان: (١ / ٣٣٥ - ٣٣٦): " روى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المعتمد لها".

وقال الحاكم - على تساهله -: " روى أحاديث موضوعة ". قلت: وهذا منها بلا شك فإن التركيب والصنع عليه ظاهر، ثم إن فيه ما هو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه: [فذكر الأول ثم قال:]

الموضع الثاني: قوله: " ابتلي به هاروت وماروت ". فإن فيه إشارة إلى ما ذكر في بعض كتب التفسير أنهما أنزلا إلى الأرض، وأنهما شربا الخمر وزنيا وقتلا النفس بغير، فهذا مخالف لقول الله تعالى في حق الملائكة: {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}، ولم يرد ما يشهد لما ذكر، إلا في بعض الإسرائيليات التي لا ينبغي أن يوثق بها، وإلا في حديث مرفوع، قد يتوهم - بل أوهم - بعضهم صحته، وهو منكر بل باطل كما سبق تحقيقه برقم ١٧٠، ويأتي بعد حديث من وجه آخر.

"الضعيفة" (٢ / ٣١١ - ٣١٣).

باب منه

[روى عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال:]

«جاءني جبريل وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ قال: ما جفت لي عين منذ خلق الله جهنم مخافة أن أعصيه؛ فيلقيني فيها».

(موضوع).

ثم إن متن الحديث منكر جداً، بل هو موضوع؛ لمخالفته لمثل قوله تبارك وتعالى في الملائكة: {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}؛ فلعله من الإسرائيليات اشتبه على بعض الرواة؛ فرفعه إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كحديث قصة هاروت وماروت، وقد مضى برقم (٩١٣).

"الضعيفة" (١١٣٤/٢/١٣ - ١١٣٥).

هل كان إبليس من الملائكة؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يا جبريل صف لي النار، وانعت لي جهنم، فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لهبها، والذي بعثك بالحق لو أن خزنا من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه، ومن نتن ريحه، والذي بعثك بالحق لو أن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا لارفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل لا يتصدع قلبي، فأموت، قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي، فقال: تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به، فقال: مالي لا أبكي؟ أنا أحق بالبكاء! لعلي ابتلي بما ابتلي به إبليس، فقد كان من الملائكة، وما أدري لعلي ابتلي مثل ما ابتلي به هاروت وماروت، قال: فبكي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وبكى جبريل عليه السلام، فما زالوا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريل ويا محمد إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه، فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون، فقال: أتضحكون ووراءكم جهنم؟! لوتعلمون ما أعلم لضحككم قليلا ولبكيتم كثيرا، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل.. فنودي: يا محمد! لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسرا ولم أبعثك معسرا فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سددوا وقاربوا».

(موضوع)

أخرجه الطبراني في " الأوسط " بسنده عن عمر بن الخطاب قال: " جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا جبريل: مالي أراك متغير اللون؟ فقال: ما جئتك حتى أمر الله بمفاتيح النار، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل صف لي النار. الحديث، أورده المنذري في " الترغيب والترهيب " (٤/ ٢٢٥ - ٢٢٦) وأشار لضعفه أو وضعه، وقد بين علته الهيثمي في " المجمع " فقال (١٠/ ٣٨٧): " وفيه سلام الطويل وهو مجمع على ضعفه " .

قلت: وذلك لأنه كان كذاباً كما قال ابن خراش، وقال ابن حبان: (١/ ٣٣٥ - ٣٣٦): " روى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المعتمد لها " . وقال الحاكم - على تساهله -: " روى أحاديث موضوعة " . قلت: وهذا منها بلا شك فإن التركيب والصنع عليه ظاهر، ثم إن فيه ما هو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه:

الأول: قوله في إبليس: " كان من الملائكة " والله عز وجل يقول فيه: {كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}، وما يروى عن ابن عباس في تفسير قوله: (من الجن) أي من خزان الجنان، وأن إبليس كان من الملائكة، فمما لا يصح إسناده عنه، ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم، والملائكة خلقت من نور كما في " صحيح مسلم " عن عائشة مرفوعاً، فكيف يصح أن يكون منهم خلقة، وإنما دخل معهم في الأمر بالسجود لأدم عليه السلام لأنه كان قد تشبه بهم وتعبد وتنسك، كما قال الحافظ ابن كثير، وقد صح عن الحسن البصري أنه قال: " ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط وإنه لأصل الجن، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر " .

[ثم ذكر الثاني].

"الضعيفة" (٢/ ٣١١ - ٣١٢).

باب منه

[أورد الشيخ الحديث السابق ثم قال]:

«يا جبريل مالي أراك متغير اللون؟ فقال: ما جئتك حتى أمر الله عز وجل بمفاتيح النار، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل صف لي النار، وانعت لي جهنم، فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لها، والذي بعثك بالحق

لوأن ثوبا من ثياب النار علق بين السماء والأرض لمات من في الأرض جميعا من حره، والذي بعثك بالحق لوأن خازنا من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه ومن نتن ريحه، والذي بعثك بالحق لوأن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا لا رفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل لا يتصدع قلبي فأموت قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي، فقال: تبكي يا جبريل؟ وأنت من الله بالمكان الذي أنت به! قال: ومالي لا أبكي؟ أنا أحق بالبكاء لعلي أن أكون في علم الله على غير الحال التي أنا عليها، وما أدري لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به إبليس، فقد كان من الملائكة، وما يدريني لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به هاروت وماروت، قال: فبكي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وبكى جبريل عليه السلام، فما زالا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريل ويا محمد: إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصيا. فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون، فقال: أتضحكون ووراءكم جهنم؟! لوتعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا، ولبكيتم كثيرا، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل. فنودي: يا محمد: لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسرا، ولم أبعثك معسرا، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سددوا، وقاربوا».

(موضوع بهذا السياق والتمام).

أخرجه ابن أبي الدنيا في "صفة النار" (ق ١/٩) والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٧٥٠ - بتريقي لمصورة الجامعة الإسلامية) عن سلام الطويل عن الأجلح بن عبد الله الكندي عن عدي بن عدي الكندي قال: قال: عمر بن الخطاب: جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: فذكره. وقال الطبراني:

"لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد تفرد به سلام".

قلت: وقال الهيثمي (١٠ / ٣٨٦ - ٣٨٧) بعد ما عناه للطبراني: "وهو مجمع على ضعفه".

قلت: وقد اتهمه غير واحد بالكذب والوضع كما تقدم غير ما مرة، وقال ابن حبان في "الضعفاء والمتروكين": "يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها".

قلت: وفي هذا الحديث ما يؤكد ما اتهموه به أعظمها قوله في إبليس: «كان من الملائكة» وهذا خلاف القرآن: و {كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}. ثم إن الملائكة خلقت من نور كما في "صحيح مسلم"، وهو مخرج في "الصحيحة" (٤٥٨)، وأما إبليس فخلق من نار كما في القرآن والحديث.

ونحوه قوله: " ما ابتلي به هاروت وماروت، فإنه يشير إلى ما يروى من قصتهما مع الزهرة ومارودتهما إياها وشربهما الخمر وقتلهما الصبي، وهي قصة باطلة مخالفة للقرآن أيضا كما سبق بيانه في المجلد الأول برقم (١٧٠).

ولا يفوتني التنبيه أن قوله: " لو تعلمون ... " إلى قوله: " تجأرون إلى الله عز وجل " قد جاء طرفه الأول في " الصحيحين "، والباقي عند الحاكم وغيره، فانظر الحديث الآتي إن شاء الله برقم (٤٣٥٤). وتخرج " فقه السيرة " (ص ٤٧٩).

"الضعيفة" (٣/ ٤٧٢ - ٤٧٥).

الملائكة عباد مطيعون

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إن الملائكة قالت: يا ربنا، أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان.»

(صحيح بإسناد الدارمي في "الرد على المريسي").

إعلاله من جهة المتن والمعنى ... غير جيد، ولا مقبول. فإن الملائكة لم يعترضوا بهذا على ربهم، ولم يتبرموا بأحوالهم، وإنما سألوا ربهم، وهم عباد مطيعون، يرضون بما أمرهم الرب تبارك تعالي، إذا لم يستجب دعاءهم.

ومثال ذلك الآيات في خلق آدم في أول سورة البقرة: {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} (الآيات ٣٠ - ٣٣).

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٠٦ - ٣٠٧).

هل إبراهيم عليه السلام خير من الملائكة؟

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ذاك إبراهيم عليه السلام. يعني: أنه خير البرية».

قلت: وظاهر الحديث يدل على أمرين:

أحدهما: أن إبراهيم عليه السلام خير الخلق مطلقاً بما فيهم الملائكة.

والآخر: أنه أفضل من نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.

وأجاب العلماء عن هذا بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال ذلك تواضعاً وهضماً لنفسه، أو أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه بأن الله تعالى اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، وأنه سيد الناس يوم القيامة، آدم فمن دونه تحت لوائه - صلى الله عليه وآله وسلم -، كما جاء في الأحاديث الصحيحة، وهذا أجاب الطحاوي، فراجع فإنه هام مفيد.

وأما الأمر الأول؛ فلم يتعرض له الطحاوي، فأرى - والله أعلم - أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «خير البرية» من حيث إنه لا يشمل الملائكة، كقوله تعالى في سورة (البينة): {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ} بعد قوله: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ}، وأن المراد بـ (خير البرية) و (شر البرية)؛ إنما هم غير الملائكة - كما يشعر بذلك السياق -؛ فإن الملائكة {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}. وقد ذكر القرطبي أنه قد استدل بقوله تعالى: {خير البرية} من فضل بني آدم على الملائكة، ثم أحال في بيان الخلاف في ذلك على سورة البقرة (١/ ٢٨٩)، وهناك ذكر الخلاف في المسألة بشيء من التفصيل، وذكر دليل من قال بذلك، والقائل بأن الملائكة أفضل، ومن ذلك قوله:

"وفي البخاري: "يقول الله تعالى: من ذكرني في ملاء، ذكرته في ملاء خير منهم"، وهذا نص".

ثم قال:

"وقال بعض العلماء: ولا طريق إلى القطع بأن الأنبياء أفضل من الملائكة، ولا القطع بأن الملائكة خير منهم، لأن طريق ذلك خبر الله تعالى، وخبر رسوله، أو إجماع الأمة، وليس ههنا شيء من ذلك."

ثم رأيت العلامة ابن أبي العز الحنفي قد توسع جدا في ذكر أدلة الفريقين ومناقشتها، وبيان ما لها وما عليها في "شرح العقيدة الطحاوية" (٣٠١ - ٣١١) - وتبعه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣ / ٣٨٤ - ٣٨٨)؛ وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم يقطع فيها بجواب، وقال:

"وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبیین، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل؛ فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصاً.. وحملني على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان الملك خادماً للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -! أو أن بعض الملائكة خدام بني آدم!! يعنون: الملائكة الموكلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع المجانبية للأدب.."

ثم شرع في البسط المذكور، وختمه بقوله:

"وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة في الجواب عنها كما تقدم. والله أعلم بالصواب."

قلت: ولقد كان التوقف المذكور هو الذي يقتضيه النظر والتأمل في أدلة الفريقين، وجواب كل منهما عن أدلة الآخر، لولا حديث البخاري الذي قال فيه القرطبي: إنه نص في المسألة كما تقدم؛ وقد حكاها الحافظ العسقلاني عن ابن بطلال أيضاً، وإن كان الحافظ تكلف في رد دلالاته وتأويله:

"بأن الخيرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً؛ فالجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ارتياب، فالخيرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع."

وقد كنت وقفت منذ القديم في "الترغيب والترهيب" على حديث من رواية البزار وابن حبان في "صحيحه" هو نص في الموضوع وأقوى؛ لأنه يبطل التأويل المذكور، ونصه:

"أول من يدخل الجنة من خلق الله: الفقراء المهاجرون الذين تسد بهمالثغور، وتتقى بهم المكاره، ويموت أحدهم وحاجته في صدره لا يستطيع لها قضاء، فيقول الله لملائكته: اتوهم فحيوهم، فتقول الملائكة:

ربنا! نحن سكان سماواتك، وخيرتك من خلقك، أفتأمرنا أن نأتي هؤلاء فنسلم عليهم؟! قال: إن هؤلاء كانوا عباداً لي يعبدوني لا يشركون بي شيئاً، وتسد بهم الثغور.. قال: فتأتهم الملائكة عند ذلك؛ فيدخلون عليهم من كل باب: [سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار].

وقال المنذري (٨٦/٤)، والهيثمي (٢٥٩/١٠):

"ورجاله ثقات".

وهو في "موارد الظمان" (٢٥٦٥) - والسياق له-، ومخرج في المجلد السادس من "الصحيحة" برقم (٢٥٥٩). وإني لأستغرب جداً كيف فات على أولئك العلماء من الفريقين إيراد احتجاجاً ودفعاً؟! وبخاصة الحافظ ابن حجر العسقلاني، لنعلم رأيه في شهادة الملائكة أمام ربهم: أنهم خيرة خلقه، وما أظن أنه يجد له تأويلاً إلا التسليم لدلالته!

ونحوه حديث الترجمة، فما تعرض أحد منهم لذكره، ولعل ذلك لأنهم يرون أيضاً أنه خاص بالناس دون الملائكة؛ كما تقدم بيانه في طبيعة هذا التخريج، وهو الذي استظهره الإمام الألوسي في تفسيره "روح المعاني" (٢٦٤/٣)! والله ولي التوفيق.

وأما حديث: "علي خير البرية": فمن موضوعات الشيعة، وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري، وهو مخرج في "الضعيفة" (٥٥٩٣)، ومن حديث جابر بن جابر برقم (٤٩٢٥)، وذكره الألوسي من حديث أبي هريرة عند ابن أبيحاتم، وحديث عائشة وعلي وابن عباس عند ابن مردويه، ولم أقف على أسانيدھا. ومن الظاهر أنها من عمل الشيعة أو غيرهم من الضعفاء والكذابين، ولذلك عقب الألوسي عليها بقوله:

"وإن دون إثبات صحة تلك الأخبار خرط القتاد. والله تعالى أعلم".

ولا بد من التنبيه أنه وقع فيه حديث أبي هريرة: "مرفوعاً"، وأنا أظن أنه محرف: "موقوفاً"؛ فإن من المعروف أن مرجع المتأخرين في تخريج أحاديث التفسير إنما هو "الدر المنثور" على الغالب، والحديث فيه (٣٧٩/٦) غير مرفوع!.

"الصحيحة" (١٠٣٥/٢/٧ - ١٠٣٩).

هل صحت تسمية ملك الموت بعزرائيل؟

[تكلم محمد العدوي في "التوحيد والعقائد الإسلامية" حول الإيمان بملك الموت ولم يسمه بـ"عزرائيل"، فعلق الإمام على صنيعه بقوله]:

لقد أحسن المصنف صنعا بإعراضه عن تسميه ملك الموت بـ«عزرائيل» فإن هذا الاسم على شهرته عند الناس ليس له أصل في الكتاب والسنة، وإنما هو من الإسرائيليات واسمه في القرآن والسنة «ملك الموت». قال الحافظ ابن كثير في "البداية" (٥٧/١):

«وأما ملك الموت فليس بمصرح باسمه في القرآن ولا في الأحاديث الصحاح، وقد جاء تسميته في بعض الآثار بـ(عزرائيل). والله أعلم».

"تحقيق كتاب: التوحيد والعقائد الإسلامية" (ص ٦٨)

باب منه

[علق الإمام على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن بملك الموت" قائلاً]:

هذا هو اسمه في القرآن وأما تسميته بـ(عزرائيل) كما هو الشائع بين الناس فلا أصل له وإنما هو من الإسرائيليات.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٤).

تسمية منكر ونكير

[علق الشيخ على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن ... بعذاب القبر لمن كان له أهلا وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعن الصحابة رضوان الله عليهم" قائلاً]:

وهي [أي أخبار السؤال في القبر] متواترة إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير ففيه حديث بإسناد حسن مخرج في "الصحيحة" (١٣٩١).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٥).

متى يرسل الملك الموكل بالرحم؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا استقرت النطفة في الرحم أربعين يوماً، أو أربعين ليلة بعث إليها ملكاً، فيقول: يا رب ما رزقه؟ فيقال له: فيقول: يا رب ما أجله؟ فيقال له، فيقول: يا رب ذكر أو أنثى؟ فيعلم، فيقول: يا رب شقي أو سعيد؟ فيعلم».

(ضعيف).

قلت: وظاهر الحديث مع ضعف إسناده مخالف لحديث ابن مسعود مرفوعاً: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات ...» الحديث متفق عليه، وهو مخرج في "ظلال الجنة" (١٧٥).

فهذا صريح في أن الملك إنما يرسل بعد الأربعين الثالثة. وقد يتوهم البعض أن هذا مخالف أيضاً لحديث حذيفة بن أسيد الغفاري قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً فصورها، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟

فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب أجله؟ ...» الحديث.

أخرجه مسلم (٤٥ / ٨).

فأقول: لا مخالفة بينهما لأن بعث الملك فيه إنما هو لأجل تصوير النطفة وتخليقها، وأما الكتابة فهي فيما بعد بدليل قوله: "ثم قال: يا رب .."، فإن "ثم" تفيد التراخي كما هو معلوم، فيمكن تفسيره بحديث ابن مسعود، كما أن حديث هذا يضم إليه ما أفاده حديث حذيفة من التصوير والتخليق مما لم يرد له ذكر في حديث ابن مسعود، وبذلك تجتمع الأحاديث ولا تتعارض.

نعم في رواية عند مسلم، والطحاوي في "المشكل" (٢٧٨ / ٣)، وأحمد (٧ / ٤) عن حذيفة بمعنى حديث الترجمة، ولفظه: "يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة، فيقول: يا رب أشقي أو سعيد؟ فيكتبان ...» الحديث.

فهذا بظاهره يشهد للحديث، لكن لا بد من فهمه على ضوء اللفظ الذي قبله وتفسيره به، وذلك بأن يقال: إن دخول الملك بعد الأربعين من أجل التصوير والتخليق، وأما الكتابة فبعد الأطوار الثلاثة كما سبق، ففي اللفظ اختصار يفهم من اللفظ المتقدم ومن حديث ابن مسعود. والله تعالى أعلم.

"الضعيفة" (٣٤٦ / ٥).

ذكر الملائكة السيارة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فضلاً يبتغون مجالس الذكر...» الحديث.

[فضلاً]: بسكون الضاد على الأكثر والأصوب كما في النهاية، أي: إنهم ملائكة زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق، فهؤلاء السيارة لا وظيفة لهم، وإنما مقصودهم حلق الذكر. ذكره النووي.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٦١٧ / ٢).

ذكر الملك الموكل بعرض الأعمال

عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يصوم الاثنين والخميس ف قيل يا رسول الله إنك تصوم الاثنين والخميس، فقال: «إن يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم إلا مهتجرين يقول دعهما حتى يصطلحا».

(صحيح لغيره).

الظاهر أن الخطاب للملك الذي يعرض الأعمال، فمعنى (دعهما) أي: لا تعرض عملهما، أو لعله إذا غفر لأحد يضرب الملك على سيئاته أو يمحوها من الصحيفة، فمعنى دعهما: لا تمسح سيئاتهما.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٤٤٥ / ١).

عالم الجن

هل يتزاوج الإنس مع الجن؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«لا تقوم الساعة حتى تكثر فيكم أولاد الجن من نساءكم، ويكثر نسبهم فيكم حتى يجادلوكم بالقرآن؛ حتى يردوكم عن دينكم».

(منكر جداً).

(فائدة): ذكر الذهبي في «الميزان» من رواية الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد قال: سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (يعني: عز الدين) يقول - وجرى ذكر ابن عربي الطائفي -: «وهو شيخ سوء شيعي كذاب. فقلت له: وكذاب أيضاً؟ قال: نعم؛ تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن، فقال ابن العربي: هذا محال؛ لأن الإنس جسم كثيف والجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف. ثم بعد قليل رأيت به شجة! فقال: تزوجت جنية فرزقت منها ثلاث أولاد، فاتفق يوماً أنني أغضبتهما، فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة، وانصرفت، فلم أرها بعد». وعلق الذهبي رحمه الله على تكذيب العز بن عبد السلام للشيخ ابن عربي بقوله: «وما عندي من محيي الدين تعمد كذباً؛ لكن أثرت فيه الخلوات والجوع فساداً وخيالاً وطرف جنون».

والغرض من ذكر هذه الفائدة إنما هو تذكير القراء بأن العلماء يستنكرون أشد الاستنكار إمكانية التزاوج بين الإنس والجن؛ لاختلاف طبيعة خلقهما، حتى اتهموا من ادعى ذلك بالكذب أو بنوع من الجنون، وأحلاهما مر، فما نسمعه في هذا الزمان من أن بعض النسوة يشعرن وهن في فراش الزوجية بالمجامعة ممن لا يرينه، إن هو إلا من وسوسة الشيطان، وتلاعبه ببني الإنسان، ويستغل ذلك بعض أولئك الذين يتعاطون مهنة استخراج الجني من الإنسي، ويرتكبون في أثناء ذلك أموراً - غير تلاوة القرآن والمعوذات - مما هو غير وارد في السنة، مثل: مكالمة الجني وسؤاله عن بعض الأمور الخفية، وعن دينهم ومذهبهم! وتصديقهم في كل ما يخبرون به! وهم من عالم الغيب، لا يمكن للإنس أن يعرفوا مؤمنهم من كافرهم، والصادق من الكاذب منهم، وإذا كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد حرم إتيان الكهان وتصديقهم؛ لأنهم ممن يوالون الجن، وهؤلاء كانوا يسترقون السمع ويلقون إلى أوليائهم من الإنس ما استرقوا ويخلطون معه أكثر من مئة كذبة؛ كما في «الصحيح».

أقول: إذا كان إتيان هؤلاء محرماً؛ فبالأولى أن يكون محرماً إتيان أوليائهم من الإنس الذين يخاطبون الجن مباشرة ويستخدمونهم، ويقضون لهم بعض مصالحهم، ليضلّوهم عن سبيل الله؛ كما كان الأمر في الجاهلية، وذلك قوله تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا} [الجن: ٦].

"الضعيفة" (١٢/٢/٦٠١ - ٦٠٣).

باب منه

«إذا جامع الرجل ولم يسم؛ انطوى الجان على إحليله، فجامع معه، فذلك قوله: {لَمْ يَطْمِئِنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ} [الرحمن: ٥٦].»

(منكر مقطوع).

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٧/٨٨): حدثني محمد بن عمارة الأسدي: ثنا سهل بن عامر: ثنا يحيى بن يعلى الأسلمي عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال: ... فذكره موقوفاً عليه.

واعلم أن إيرادي لهذا الأثر في هذه «السلسلة» - وإن كان ليس من شرطي، فقد وجدت نفسي مضطراً لتخريجه والكشف عن وهائه -؛ لأنني رأيت بعض العلماء من المفسرين وغيرهم قد ساقوه مساق المسلمات؛ كالقرطبي في «جامعه» (١٠ / ٢٨٩)، والشوكاني في «فتح القدير» (٣ / ٢٣٣)، والألوسي في «روح المعاني» (١٤ / ١١٩)؛ وفسروا به قوله تعالى لإبليس الرجيم في سورة الإسراء: {... وَشَارِكُهُم فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ} بل وكذلك الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩ / ٢٢٩) لما ذكر اختلاف العلماء في تفسير قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لم يضره شيطان أبداً»؛ في دعاء إتيان الرجل أهله (١)، فكان آخر ما ذكر منها قوله: «وقيل: لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد... (فذكره. وقال): ولعل هذا أقرب الأجوبة»!

فأقول: قوله: «كما جاء...» بصيغة الجزم؛ يخالف حال إسناده! فكان الواجب على الحافظ أن يشير إلى ذلك بقوله: «كما روي»؛ كما هو المقرر في المصطلح، وكما هي عادته الغالبة، ولكن غلبته طبيعة كل إنسان، والكمال لله وحده.

على أنه لو صح ذلك عنه؛ فهو مقطوع موقوف عليه، فلا حجة فيه، ولو أنه رفعه؛ لكان مرسلأً، والمرسل ضعيف عند المحدثين، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي الغريب، وهذا كله لو صح السند بذلك إليه، فكيف وهو مقطوع وإه؟! وقد أشار العلامة الألوسي إلى رده بقوله: «ثم إن دعوى أن الجن تجامع نساء البشر جماعاً

حقيقياً مع أزواجهن إذا لم يذكروا اسم الله تعالى غير مسلّمة عند جميع العلماء، وقوله تعالى: {وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ} غير نصّ في المراد كما لا يخفى».

وما قاله من التعميم مخالف لما تقدم، ووقع في وهم آخر، وهو أنه نسب أثر مجاهد للحسن أيضاً - وهو البصري -؛ قرنها معاً!

وهذا خطأ؛ فإن أثر الحسن ذكره الحافظ قبيل أثر مجاهد بلفظ آخر نحو حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً؛ إلا أنه قال في آخره: «فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً». وعزاه الحافظ لعبد الرزاق، وهو في «مصنفه» (١٠٤٦٧/١٩٤/٦) بسند صحيح عنه.

ثم إن الألوسي - رحمه الله - جاء بغريبة أخرى؛ فقال: «ولا شك في إمكان جماع الجنى إنسية بدون أن يكون مع زوجها الغير الذكور اسم الله تعالى، ويدل على ذلك ما رواه أبو عثمان سعيد بن داود الزبيدي قال: كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الجن، وقالوا إن هاهنا رجلاً من الجن يزعم أنه يريد الحلال؟ (!) فقال: ما أرى بذلك بأساً في الدين؛ ولكن أكره إذا وجدت امرأة حامل قيل: من زوجك؟ قالت: من الجن! فيكثر الفساد في الإسلام».

ووجه الغرابة استدلاله على الإمكان المذكور بهذا الأثر عن مالك! وهو باطل - في نقدي - سنداً وامتناً.

أما السند؛ فإن سعيد بن داود الزبيدي ضعفه ابن المديني، وكذبه عبد الله ابن نافع الصائغ في قصة مذكورة في ترجمته في «تاريخ بغداد» و «التهذيب». وقال الحاكم: «روى عن مالك أحاديث موضوعة». وقال الخطيب وغيره: «حدث عن مالك، وفي أحاديثه نكارة». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٢٥): «لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار».

وأما المتن؛ فإني أستبعد جداً - على فقه الإمام مالك - أن يقول في تزويج الإنسية بالجنى: «ما أرى بذلك بأساً في الدين»! ذلك لأن من شروط النكاح - كما هو معلوم - الكفاءة في الدين على الأقل. فلا يجوز تزويج مسلمة بكافر، بل ولا بفاسق، فمن أين لولمها وللشهود أيضاً أن يعلموا أن هذا الجنى كفؤ لها، وهم لا يعرفونه؟! فإنه قد ظهر لهم بصورة رجل خاطب وجميل! ولا يمكن رؤيته على حقيقته بنص القرآن.

وقد يتمثل بصورة أخرى إنسانية أو حيوانية، وحينئذٍ كيف يمكن تطبيق الأحكام المعروفة في الزوجين - كالطلاق والظهار والنفقة وغيرها - مع اختلاف طبيعة خلقهما؟! والله! إنها من أغرب الغرائب أن يخفى مثل هذا البطل - بل السُّخف - على العلامة

الألوسي - غفر الله لنا وله - وأغرب من ذلك كله قول ابن تيمية في رسالة «إيضاح الدلالة في عموم الرسالة» (ص ١٢٥ - مجموعة الرسائل المنيرية): «وقد يتناكح الإنس والجن، ويولد بينهما ولد، وهذا كثير معروف!! وأقول: نعم؛ هو معروف بين بعض النسوة الضعيفات الأحلام والعقول، ولكن أن الدليل الشرعي والعقلي على التوالد أولاً، وعلى التزواج الشرعي ثانياً؟! هيهات هيهات! وقد علمت مما ذكرته تحت الحديث السابق قبل هذا إنكار العز بن عبد السلام والذهبي على ابن عربي الصوفي ادعاءه أنه تزوج جنية!! وأنه رزق منها ثلاثة أولاد!! وأنه لم يعد يراها فيما بعد!!! وانظر كلام المازري المبطل لدعوى ابن عربي فيما يأتي تحت الحديث التالي، وهو من الأحاديث التي تساعد على تصديق خرافة التزاوج بين الإنس والجن.

"الضعيفة" (١٢/٢/٦٠٣ - ٦٠٨).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كان أحد أبوي بلقيس جنياً».

(منكر).

وقال الماوردي: «والقول بأن أم بلقيس جنية مستنكر من العقول؛ لتباين الجنسين واختلاف الطبعين، وتفارق الجسدين؛ لأن الأدمي جسماني والجن روحاني، وخلق الله الأدمي من صلصال كالفخار، وخلق الجن من نار، ويمتنع الامتزاج مع هذا التباين، ويستحيل التناسل مع هذا الاختلاف».

حكاه القرطبي عنه (١٣ / ٢١٣)، ثم رده بما لا يسمن ولا يغني من جوع فقال: «العقل لا يحيله مع ما جاء من الخبر في ذلك».

فأقول: نعم العقل لا يحيله، ولكنه أيضاً لا يدركه؛ بل إنه يستبعده كما تقدم، فالإيمان به يتطلب نصاً صحيحاً صريحاً، والخبر الذي أشار إليه لا يصح، وهو حديث أبي هريرة هذا. ثم أشار إلى أثر مجاهد المخرج قبله، وقد عرفت نكارتة، وإلى النص القرآني: {وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ}، وسبق جواب العلامة الألوسي عنه تحت الأثر المذكور.

ثم رأيت الألوسي قد صرح بإنكار حديث الترجمة؛ فقال بعد أن ذكره وقول أبي حيان المتقدم: «والذي ينبغي أن يعول عليه عدم صحة الخبر». ثم ذكر قول أبي حيان

المتقدم، وزاد: «... وأن ما ذكر من الحكايات أشبه شيء بالخرافات؛ فإن الظاهر على تقدير وقوع التناكح بين الإنس والجن الذي قيل؛ يصفع السائل عنه؛ لحماقته وجهله أن لا يكون توالد بينهما».

وأقول: عبارته من قوله: «يصفع... إلخ؛ غير سليمة؛ فإن السائل لم يذكر في السياق! فليُنظر.

"الضعيفة" (١٢/٢/٦٠٨ - ٦١١).

هل يطلق على الملائكة أنهم جن لأنهم لا يُرون

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يا جبريل! ما لي أراك متغير اللون؟! فقال: ما جئتك حتى أمر الله عز وجل بمفاتيح النار. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل! صف لي النار، وانعت لي جهنم! فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لها.»

والذي بعثك بالحق! لو أن قدر ثقب إبرة فتح من جهنم؛ لمات من في الأرض كلهم جميعاً من حره. والذي بعثك بالحق! لو أن ثوباً من ثياب النار علق بين السماء والأرض؛ لمات من في الأرض جميعاً من حره. والذي بعثك بالحق! لو أن خزاناً من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا، فنظروا إليه؛ لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه ومن نتن ريحه. والذي بعثك بالحق! لو أن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا؛ لا رفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى السفلى. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل! لا ينصدع قلبي فأموت. قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي. فقال: تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به؟! قال: وما لي لا أبكي! أن أحق بالبكاء؛ لعلي أكون في علم الله على غير الحال التي أنا عليها، وما أدري لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به إبليس؛ فقد كان من الملائكة. وما يدريني لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به هاروت وماروت. قال: فبكي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وبكى جبريل عليه السلام، فما زالا يبكيان حتى نوديا أن: يا جبريل! ويا محمد! إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه.

فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون؛ فقال: أتضحكون ووراءكم جهنم؟! فلو تعلمون

ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل. فنودي: يا محمد! لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسراً، ولم أبعثك معسراً. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سدودا وقاربوا».

(موضوع).

أخرجه الطبراني في "الأوسط" (رقم ٢٧٥٠ - مصورتي) من طريق الحكم بن مروان الكوفي قال: أخبرنا سلام الطويل عن الأجلح بن عبد الله الكندي عن عدي بن عدي الكندي قال: قال عمر بن الخطاب: جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقال: ... فذكره. وقال: "لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به سلام".

قلت: قال الهيثمي (٣٨٧ / ١٠): "وهو مجمع على ضعفه".

قلت: بل اتهمه بعضهم بالكذب. بل قال ابن حبان (٣٣٩ / ١): "يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها". وقال الحاكم: "روى أحاديث موضوعة".

قلت: وهذا في نقدي من موضوعاته؛ فإن قوله عن إبليس: "كان من الملائكة"؛ مخالف لقوله تعالى: {كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}.

ولا يصح تفسير الآية بأن المراد الملائكة وأنه أطلق عليهم (الجن)؛ لأنهم لا يرون؛ لأن القرآن والسنة مصرحان بأن إبليس خلق من نار، والحديث يصرح بأن الملائكة خلقت من نور.

وكذلك ذكره فيه هاروت وماروت، فيه إشارة إلى قصتهما المعروفة مع الزهرة، وهي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يصح نسبتها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ كما تقدم برقم (١٧٠، ٩١٣، ٩١٢).

"الضعيفة (١١ / ٢ / ٦٧٢ - ٦٧٥).

كيف تسترق الشياطين السمع

عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: سألت ناس النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن الكهان؟ فقال لهم: «ليسوا بشيء». فقالوا: يا رسول الله! فإنهم عليه وآله وسلم -: عن الكهان؟ فقال لهم: «ليسوا بشيء». فقالوا: يا رسول الله! فإنهم

يحدثون بالشيء يكون حقاً؟ فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «تلك الكلمة [من الحق] يخطفها الشيطان، فيقرقه بأذني ولية كقرقرة الدجاجة، فيخلطون فيه بأكثر من مائة كذبة».

(صحيح).

(فائدة): في رواية أخرى صحيحة بيان كيفية خطف الشيطان للكلمة، وهي بلفظ:

«إن الملائكة تنزل في العنان (وهو السحاب)، فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه، فتوحيه إلى الكهان، فيذكرون معها مائة كذبة من عند أنفسهم».

أخرجه المؤلف [أي البخاري] في "الصحيح" (٢٢١٠) والطبري في "التفسير" (٢٣) / (٢٦).

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٣٧).

هل كان إبليس من الملائكة؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

- «يا جبريل صف لي النار، وانعت لي جهنم، فقال جبريل: إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت، ثم أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة، لا يضيء شررها، ولا يطفأ لهبها، والذي بعثك بالحق لو أن خزانا من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قيح وجهه، ومن نتن ريحه، والذي بعثك بالحق لو أن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا لا رفضت وما تقارت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: حسبي يا جبريل لا يتصدع قلبي، فأموت، قال: فنظر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل وهو يبكي، فقال: تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به، فقال: مالي لا أبكي؟ أنا أحق بالبكاء! لعلي ابتلي بما ابتلي به إبليس، فقد كان من الملائكة، وما أدري لعلي ابتلي مثل ما ابتلي به هاروت وماروت، قال: فبكى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وبكى جبريل عليه السلام، فما زالوا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريل ويا محمد إن الله عز وجل قد أمنكما أن تعصياه، فارتفع جبريل عليه السلام، وخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون، فقال: أتضحكون ووراءكم جهنم؟! لو تعلمون ما أعلم

لضحكتكم قليلا ولبكيتم كثيرا، ولما أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل .. فنودي: يا محمد! لا تقنط عبادي، إنما بعثتك ميسرا ولم أبعثك معسرا فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: سددوا وقاربوا».

(موضوع).

أخرجه الطبراني في " الأوسط " بسنده عن عمر بن الخطاب قال: " جاء جبريل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا جبريل: مالي أراك متغير اللون؟ فقال: ما جئتك حتى أمر الله بمفاتيح النار، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: يا جبريل صف لي النار. الحديث، أورده المنذري في " الترغيب والترهيب " (٤/ ٢٢٥ - ٢٢٦) وأشار لضعفه أو وضعه، وقد بين علته الهيثمي في " المجمع " فقال (١٠/ ٣٨٧): " وفيه سلام الطويل وهو مجمع على ضعفه ".

قلت: وذلك لأنه كان كذابا كما قال ابن خراش، وقال ابن حبان (١/ ٣٣٥ - ٣٣٦): " روى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المعتمد لها " . وقال الحاكم - على تساهله -: " روى أحاديث موضوعة " . قلت: وهذا منها بلا شك فإن التركيب والصنع عليه ظاهر، ثم إن فيه ما هو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه:

الأول: قوله في إبليس: " كان من الملائكة " والله عز وجل يقول فيه: {كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}، وما يروى عن ابن عباس في تفسير قوله: {من الجن} أي من خزان الجنان، وأن إبليس كان من الملائكة، فمما لا يصح إسناده عنه، ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم، والملائكة خلقت من نور كما في " صحيح مسلم " عن عائشة مرفوعا، فكيف يصح أن يكون منهم خلقة، وإنما دخل معهم في الأمر بالسجود لأدم عليه السلام لأنه كان قد تشبه بهم وتعبد وتنسك، كما قال الحافظ ابن كثير، وقد صح عن الحسن البصري أنه قال: " ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط وإنه لأصل الجن، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر " . [ثم ذكر الإمام الموضوع الثاني].

"الضعيفة" (٢/ ٣١١ - ٣١٢).

باب منه

[ذكر أبو عبيد في "الإيمان": أن إبليس "كان في عداد الملائكة" فعلق الإمام على ذلك قائلا]:

يعني الذين أمروا بالسجود، ولا يعني .. رحمه الله تعالى: أنه كان منهم في الخلق والجبلة، كيف والقرآن يقول عنه {كان من الجن}، والرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجن من نار، وخلق آدم مما وصف لكم». "مختصر مسلم" رقم (٢١٦٩).

"تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام" (ص ٥٨).

ذكر طعام الجن

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«لكم (يعني الجن) كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بكرة علف لدوابكم».

وخلاصة الكلام في هذا الحديث أنه ضعيف للاضطراب في سنده وامتته، ولم أجد له شاهداً نقويه به، بل هو مخالف بظاهره لحديث أبي هريرة: "أنه كان يحمل مع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة فقال: ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة" فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي، حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه، فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيبين - ونعم الجن - فسألوني الزاد، فدعوت الله أن لا يمروا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعاماً، وفي لفظ: طعاماً".

أخرجه البخاري (١٣٦/٧) والطحاوي (٧٤/١) والبيهقي (١٠٧/١ - ١٠٨).

قلت: ووجه المخالفة أن ظاهره أن العظم والروثة زاد وطعام للجن أنفسهم، وليس شيء من ذلك لدوابهم، والتوفيق بينه وبين حديث ابن مسعود بحمل الطعام فيه على طعام الدواب كما فعل الحافظ في "الفتح" وتبعه الصنعاني في "سبل السلام" (١/١٢٣)، لا بأس به لو ثبت حديث ابن مسعود، أما وهو ضعيف كما سبق فلا وجه للتوفيق حينئذ.

"الضعيفة" (٣/١٣٣/١٣٧).

هل الحيات الموجودة الآن من الجن الممسوخ؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الحيات مسخ الجن، كما مسخت القردة والخنازير من بني إسرائيل».

اعلم أن الحديث لا يعني أن الحيات الموجودة الآن هي من الجن المسوخ، وإنما يعني أن الجن وقع فيهم مسخ إلى الحيات، كما وقع في اليهود مسخهم قردة وخنازير، ولكنهم لم ينسلوا كما في الحديث الصحيح: «إن الله لم يجعل لمسخ نسلًا ولا عقباً»، وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك.

"الصحيحة" (٤/٤٣٩ - ٤٤٠).

كفر من أنكر عالم الجن

عن جابر بن سمرة قال: صلينا مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - صلاة مكتوبة فضم يده في الصلاة، فلما صلى قلنا: يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «لا إلا أن الشيطان أراد أن يمر بين يدي فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي، وأيم الله لولا ما سبقني إليه أخي سليمان لارتبط إلى سارية من سواري المسجد حتى يطيف به ولدان أهل المدينة».

إسناده صحيح على شرط مسلم.

وهو من الأحاديث الكثيرة التي يكفر بها طائفة القاديانية؛ فإنهم لا يؤمنون بعالم الجن المذكور في القرآن والسنة، وطريقتهم في رد النصوص معروفة، فإن كانت من القرآن؛ حرفوا معانيها؛ كقوله تعالى {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} قالوا: أي من الإنس! فيجعلون لفظة "الجن" مرادفة للفظة "الإنس"؛ كـ "البشر"! فخرجوا بذلك عن اللغة والشرع، وإن كانت من السنة؛

فإن أمكنهم تحريفها بالتأويل الباطل؛ فعلوا، وإلا؛ فما أسهل حكمهم ببطالانها؛ ولو أجمع أئمة الحديث كلهم والأمة من ورائهم على صحتها؛ بل تواترها!

هداهم الله.

"أصل صفة الصلاة" (١/١٢٤).

ذكر بعض أهل الضلال ممن أنكر عالم الجن والشياطين

ومن [أباطيل غلام أحمد] القادياني المخبول: زعمه أن المراد بالشيطان الرجيم في الاستعاذة هو هذا الدجال -يعني: الديانة [المسيحية الباطلة]-؛ قال [في كتابه "إعجاز المسيح"] (٢٩):

ولا يفهم هذا الرمز إلا ذو القريحة الوقادة! ...

ومن وقف على كتبه؛ يعلم أن تفسيره كله أو جله على هذه الطريقة الرمزية الصوفية الغالية، التي لا تستند إلى قاعدة لغوية أو شرعية، وإنما هي الهوى أو الوحي الشيطاني! وهو في أثناء تفسيره للاستعاذة يشير إلى إنكار وجود الجن والشياطين، وإنما الجن عنده وعند أتباعه الضالين هم زعماء الناس؛ كما صرح لي بذلك بعض أتباعه، وكان قد جرى بيني وبينه مناظرة شفوية في هذا الموضوع في جلسات تبلغ العشر، كان نتیجتها أن انسحب منها مذموماً مدحوراً.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ١٠٠٥ - ١٠٠٦).

باب منه

ومن ضلالات القاديانية إنكارهم لـ (الجن) كخلق غير الإنس، ويتأولون كل الآيات والأحاديث المصرحة بوجودهم ومباينتهم للإنس في الخلق بما يعود إلى أنهم الإنس أنفسهم أو طائفة منهم، حتى إبليس نفسه يقولون إنه إنسي شرير، فما أضلهم.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢٣ - ٢٤).

باب منه

[قال الشيخ في أثناء كلامه على ضلالات القاديانية:]

وأنكروا وجود الجن مع تردد ذكرهم في القرآن الكريم فضلاً عن السنة وتنوع صفاتهم فيهما، وزعموا أنهم طائفة من البشر، إلى غير ذلك من ضلالاتهم، وكلها من بركات التأويل الذي أخذ به الخلف في آية الاستواء وغيرها من آيات الصفات.

"مختصر العلو" (ص ٣٢).

إثبات تلبس الجن بالإنس والرد على من أنكر ذلك

"يا شيطان اخرج من صدر عثمان! [فعل ذلك ثلاث مرات]".

هو من حديث عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه، وله عنه طرق أربعة:

الأولى: عن عبد الأعلى: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عبد الله بن الحكم عن عثمان بن بشر قال: سمعت عثمان بن أبي العاص يقول: شكوت إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نسيان القرآن، فضرب صدري بيده فقال: فذكره. قال عثمان: "فما نسيت منه شيئاً بعد، أحببت أن أذكره".

وفي الحديث دلالة صريحة على أن الشيطان قد يتلبس الإنسان ويدخل فيه ولو كان مؤمناً صالحاً، وفي ذلك أحاديث كثيرة، وقد كنت خرجت أحدها فيما تقدم برقم (٤٨٥) من حديث يعلى بن مرة قال: "سافرت مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فرأيت منه شيئاً عجيباً .." وفيه: "وأنته امرأة فقالت: إن ابني هذا به لم منذ سبع سنين، يأخذه كل يوم مرتين، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أدنيه"، فأدنته منه، فتفل في فيه، وقال: اخرج عدو الله! أنا رسول الله". رواه الحاكم وصححه.

ووافقه الذهبي، وهو منقطع. ثم خرجته من طرق أخرى عن يعلى، جود المنذري أحدها! ثم ختمت التخريج بقولي: "وبالجملة فالحديث بهذه المتابعات جيد. والله أعلم". ثم وقفت على كتاب عجيب من غرائب ما طبع في العصر الحاضر بعنوان (طليعة "استحالة دخول الجن بدن الإنسان")! لمؤلفه (أبو عبد الرحمن إيهاب بن حسين الأثري) -كذا الأثري موضحة العصر! - وهذا العنوان وحده يغني القارئ اللبيب عن الاطلاع على ما في الكتاب من الجهل والضلال، والانحراف عن الكتاب والسنة، باسم الكتاب والسنة ووجوب الرجوع إليهما، فقد عقد فصلاً في ذلك، وفصلاً آخر في البدعة ودمها وأنها على عمومها، بحيث يظن من لم يتتبع كلامه وما ينقله عن العلماء في تأييد ما ذهب إليه من الاستحالة أنه سلفي أو أثري - كما انتسب - مائة في المائة! والواقع الذي يشهد به كتابه أنه خلفي معترلي من أهل الأهواء، يضاف إلى ذلك أنه جاهل بالسنة والأحاديث، إلى ضعف شديد باللغة العربية وآدابها، حتى كأنه شبه عامي، ومع ذلك فهو مغرور بعلمه، معجب بنفسه، لا يقيم وزناً لأئمة السلف الذين قالوا بخلاف عنوانه كالإمام أحمد وابن تيمية وابن القيم، والطبري وابن كثير والقرطبي، والإمام الشوكاني وصديق حسن خان القنوجي، ويرميهم بالتقليد! على قاعدة (رمتني بدائها وانسلت)، الأمر الذي أكد لي أننا في زمان تجلت فيه بعض أشرط الساعة التي منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «وينطق فيها الرويضة. قيل: وما

الروبيضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة»^(١). ونحوه قول عمر رضي الله عنه: "فساد الدين إذا جاء العلم من الصغير، استعصى عليه الكبير، وصالح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير، تابعه عليه الصغير"^(٢). وما أكثر هؤلاء (الصغار) الذين يتكلمون في أمر المسلمين بجهل بالغ، وما العهد عنا ببعيد ذلك المصري الآخر الذي ألف في تحريم النقاب على المسلمة! وثالث أردني ألف في تضعيف قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين"، وفي حديث تحريم المعازف، المجمع على صحتهما عند المحدثين، وغيرهم وغيرهم كثير وكثير!!

وإن من جهل هذا (الأثري) المزعوم وغباوته أنه رغم تقريره (ص ٧١ و١٣٨) أن: "منهج أهل السنة والجماعة التوقف في المسائل الغيبية عندما ثبت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأنه ليس لأحد مهما كان شأنه أن يضيف تفصيلاً، أو أن ينقص ما ثبت بالدليل، أو أن يفسر ظاهر الآيات وفق هواه، أو بلا دليل".

أقول: إنه رغم تقريره لهذا المنهج الحق الأبلج، فإنه لم يقف في هذه المسألة الغيبية عند حديث الترجمة الصحيح. بل خالفه مخالفة صريحة لا تحتاج إلى بيان، وكنت أظن أنه على جهل به، حتى رأيت أنه قد ذكره نقلاً عن غيره (ص ٤) من الملحق بأخر كتابه، فعرفت أنه تجاهله، ولم يخرج مع حديث يعلى وغيره مما سبقت الإشارة إليه (ص ١٠٠٢). وكذلك لم يقدم أي دليل من الكتاب والسنة على ما زعمه من الاستحالة، بل توجه بكليته إلى تأويل قوله تعالى المؤيد للدخول الذي نفاه: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} (البقرة: ٢٧٥) تأويلاً ينتهي به إلى إنكار (المس) - الذي فسره العلماء بالجنون - وإلى موافقة بعض الأشاعرة والمعتزلة! الذين فسروا (المس) بوسوسة الشيطان المؤذية! وهذا تفسير بالمجاز، وهو خلاف الأصل، ولذلك أنكره أهل السنة كما سيأتي، وهو ما صرح به نقلاً عن الفخر الرازي الأشعري (ص ٧٦ و٧٨): "كأن الشيطان يمس الإنسان فيجن"! ونقل (ص ٨٩) عن غيره أنه قال: "كأن الجن مسه"! وعليه خص المس هذا بمن خالف شرع الله، فقال (ص ٢٢): "وما كان ليمس أحد (كذا غير منصوب!) إلا بالابتعاد عن النهج المرسوم"! ولو سلمنا جدلاً أن الأمر كما قال، فلا يلزم منه عند العلماء ثبوت دعوى النفي، لإمكان وجود دليل آخر على الدخول كما في هذا الحديث الصحيح، بينما توهم الرجل أنه برده دلالة الآية على الدخول ثبت نفيه إياه، وليس الأمر كذلك لو سلمنا برده، فكيف وهو مردود عليه بهذا الحديث الصحيح، وبحديث يعلى المتقدم وبهما تفسر الآية، ويبطل تفسيره إياها بالمجاز. ومن جهل الرجل وتناقضه أنه بعد أن

(١) حديث صحيح مخرج من طرق فيما تقدم برقم (١٨٨٧ و٢٢٣٨ و٢٢٥٣).

(٢) رواه قاسم بن أصبغ بسند صحيح كما في "الفتح" (٣٠١/١٣).

فسر الآية بالمجاز الذي يعني أنه لا (مس) حقيقة، عاد ليقول (ص ٩٣): " واللغة أجمعت على أن المس: الجنون ". ولكنه فسره على هواه فقال: أي من الخارج لا من الداخل، قال: " ألا ترى مثلاً إلى الكهرباء وكيف تصعق المماس لها من الخارج ... " إلخ هرائه. فإنه دخل في تفاصيل تتعلق بأمر غيبي قياساً على أمور مشاهدة مادية، وهذا خلاف المنهج السلفي الذي تقدم نقله عنه، ومع ذلك فقد تعامى عما هو معروف في علم الطب أن هناك جراثيم تفتك من الداخل كجرثومة (كوخ) في مرحلته الثالثة! فلا مانع عقلاً أن تدخل الجان من الخارج إلى بدن الإنسان، وتعمل عملها وأذاها فيه من الداخل، كما لا مانع من خروجها منه بسبب أو آخر، وقد ثبت كل من الأمرين في الحديث فآمنا به، ولم نضربه كما فعل المعتزلة وأمثالهم من أهل الأهواء، وهذا المؤلف (الأثري) - زعم - منهم.

كيف لا وقد تعامى عن حديث الترجمة، فلم يخرج البتة في جملة الأحاديث الأخرى التي خرجها وساق ألفاظها من (ص ١١١) إلى (ص ١٢٦) - وهو صحيح جدا - كما رأيت، وهو إلى ذلك لم يأخذ من مجموع تلك الأحاديث ما دل عليه هذا الحديث من إخراج - صلى الله عليه وآله وسلم - للشيطان - من ذاك المجنون -، وهي معجزة عظيمة من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل نصب خلافاً بين رواية " اخرج عدو الله " ورواية " اخسأ عدو الله "، فقد أورد على نفسه (ص ١٢٤) قول بعضهم: " إن الإمام الألباني قد صحح الحديث "، فعقب بقوله: " فهذا كذب مفترى، انظر إلى ما قاله الشيخ الألباني لتعلم الكذب: المجلد الأول من سلسلته الصحيحة ص ٧٩٥ ح ٤٨٥ ". ثم ساق كلامي فيه، ونص ما في آخره كما تقدم: " وبالجمله فالحديث بهذه المتابعات جيد. والله أعلم ". قلت: فتكذيبه المذكور غير وارد إذن، ولعل العكس هو الصواب! وقد صرح هو بأنه ضعيف دون أي تفصيل (ص ٢٢)، واغتر به البعض! نعم، لقد شكك في دلالة الحديث على الدخول بإشارته إلى الخلاف الواقع في الروايات، وقد ذكرت لفظين منها أنفاً. ولكن ليس يخفى على طلاب هذا العلم المخلصين أنه ليس من العلم في شيء أن تضرب الروايات المختلفة بعضها ببعض، وإنما علينا أن نأخذ منها ما اتفق عليه الأكثر، وإن مما لا شك فيه أن اللفظ الأول: " اخرج " أصح من الآخر " اخسأ "، لأنه جاء في خمس روايات من الأحاديث التي ساقها، واللفظ الآخر جاء في روايتين منها فقط! على أنني لا أرى بينهما خلافاً كبيراً في المعنى، فكلاهما يخاطب بهما شخص، أحدهما صريح في أن المخاطب داخل المجنون، والآخر يدل عليه ضمنا. وإن مما يؤكد أن الأول هو الأصح صراحة حديث الترجمة الذي سيكون القاضي بإذن الله على كتاب " الاستحالة " المزعومة، مع ما تقدم من البيان أنها مجرد دعوى في أمر غيبي مخالفة للمنهج الذي سبق ذكره. ولا بد لي قبل ختم الكلام على هذا الموضوع أن أقدم إلى القراء الكرام ولو مثلاً واحداً على الجهل بالسنة الذي وصفت به الرجل فيما تقدم، ولو أنه فيما سلف كفاية للدلالة على ذلك! لقد

ذكر الحديث المشهور في النهي عن اتباع سنن الكفار بلفظ لا أصل له رواية ولا دراية، فقال (ص ٢٧): " وصدق رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذ يقول: " لتتبعن من قبلكم من الأمم حذاء القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه وراءهم. قالوا: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن؟ " أو كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم - "! ومجال نقده في سياق الحديث هكذا واسع جداً، وإنما أردت نقده في حرف واحد منه أفسد به معنى الحديث بقوله (حذاء)، فإن هذا تحريف قبيح للحديث لا يخفى على أقل الناس ثقافة، والصواب (حدو). وليس هو خطأ مطبعياً كما قد يتبادر لأذهان البعض، فقد أعاده في مكان آخر. فقال (ص ٣٤) مقروناً بخطأ آخر: " حذاء القذة بالقذة! " كذا ضبطه بفتح القاف! وإنما هو بالضم. ونحو ذلك مما يدل على جهله بالسنة قوله (ص ٢٤٠): " يقول السلف: ليس الخبر كالمعاينة ".

وهذا حديث مرفوع رواه جماعة من الأئمة منهم أحمد عن ابن عباس مرفوعاً، وفيه قصة. وهو مخرج في " صحيح الجامع الصغير " (٥٢٥٠).

ومن أمثلة جهله بما يقتضيه المنهج السلفي أنه حشر (ص ٧٤) في زمرة التفاسير المعتمدة " تفسير الكشاف "، و " تفسير الفخر الرازي "، فهل رأيت أو سمعت أثرياً يقول مثل هذا، فلا غرابة بعد هذا أن ينحرف عن السنة، متأثراً بهما ويفسر آية الربا تفسيراً مجازياً! وأما أخطاؤه الإملائية الدالة على أنه (شبه أمي) فلا تكاد تحصى، فهو يقول في أكثر من موضع: " تعالى معي! " وقال (ص ١٣١): " ثم تعالى لقوله تعالى "، وذكر آية. وفي (ص ١٢٩): " فمن المستحيل أن تفوت هذه المسألة هذان الإمامان الجليلان! " و (ص ١٣٠). " أضف إلى ذلك أن الإمامين ليسا طبيبان! " فهو يرفع المنصب مراراً وتكراراً.

وفي الختام أقول: ليس غرضي مما تقدم إلا إثبات ما أثبتته الشرع من الأمور الغيبية، والرد على من ينكرها. ولكنني من جانب آخر أنكر أشد الإنكار على الذين يستغلون هذه العقيدة، ويتخذون استحضار الجن ومخاطبتهم مهنة لمعالجة المجانين والمصابين بالصرع، ويتخذون في ذلك من الوسائل التي تزيد على مجرد تلاوة القرآن مما لم ينزل الله به سلطاناً، كالضرب الشديد الذي قد يترتب عليه أحياناً قتل المصاب، كما وقع هنا في عمان، وفي مصر، مما صار حديث الجرائد والمجالس.

لقد كان الذين يتولون القراءة على المصروعين أفراداً قليلين صالحين فيما مضى، فصاروا اليوم بالملئات، وفيهم بعض النسوة المتبرجات، فخرج الأمر عن كونه وسيلة شرعية لا يقوم بها إلا الأطباء عادة، إلى أمور ووسائل أخرى لا يعرفها الشرع ولا الطب معاً، ففي - عندي - نوع من الدجل والوساوس يوحى بها الشيطان إلى عدوه الإنسان {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ

الْقَوْلُ غُرُورًا}، وهو نوع من الاستعازة بالجن التي كان عليها المشركون في الجاهلية المذكورة في قوله تعالى: {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا}. فمن استعان بهم على فك سحر - زعموا - أو معرفة هوية الجني المتلبس بالإنسي أذكر هو أم أنثى؟ مسلم أم كافر؟ وصدقه المستعين به ثم صدق هذا الحاضرون عنده، فقد شملهم جميعاً وعيد قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " من أتى عرفاً أو كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد "، وفي حديث آخر: " .. لم تقبل له صلاة أربعين ليلة " ^(١). فينبغي الانتباه لهذا، فقد علمت أن كثيراً ممن ابتلوا بهذه المهنة هم من الغافلين عن هذه الحقيقة، فأنصحهم - إن استمروا في مهنتهم - أن لا يزيدوا في مخاطبتهم على قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: " اخرج عدو الله "، مذكراً لهم بقوله تعالى {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (النور:٦٣). والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

"الصحيحة" (١٠١٠ - ٩٩٩/٢/٦).

باب منه

(تنبيه) ألف أحد المعاصرين- المتعلمين المغرورين المتعالين على أئمة السنة والجاهلين بها، والمعادين لها، ومع ذلك كنى نفسه بـ (أبي عبد الرحمن الأثري)! - ألف كتاباً أسماه: "استحالة دخول الجان بدن الإنسان"! يكفيك هذا العنوان عن مضمونه، فقد حشاه أنواعاً من الجهل بالكتاب والسنة، وبالتدليس وقلب الحقائق.

"الصحيحة" (٩١٩/٢/٧).

باب منه

لقد أنكر بعض المعاصرين عقيدة مسّ الشيطان للإنسان مسّاً حقيقياً، ودخوله في بدن الإنسان وصرعه إياه، وألف بعضهم في ذلك بعض التأليفات، مؤهوا فيه على الناس، وتولى كبره مُضَعِّفُ الأحاديث الصحيحة [هو حسان عبد المنان] المارّ ذكره - في كتابه المُسَمَّى بـ"الأسطورة"!، وضعّف ما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة - كعادته -، وركن هو وغيره إلى تأويلات المعتزلة، واشتطّ آخرون، فاستغلّوا هذه العقيدة الصحيحة، وألحقوا بها ما ليس منها ممّا غيّر حقيقتها، وساعدوا بذلك المنكرين لها! واتخذوها وسيلة لجمع الناس حولهم لاستخراج الجانّ من صدورهم

(١) رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في " غاية المرام " (رقم ٢٨٤) ورواه الطبراني من طريق أخرى بقيد: " غير مصدق لم تقبل ... "، وهو منكر بهذه الزيادة، ولذلك خرجته في " الضعيفة " (٦٥٥٥). والحديث الذي قبله صحيح أيضاً، وهو مخرج في " الإرواء " برقم (٢٠٠٦) وفي غيره. اهـ

بزعمهم، وجعلوها مهنة لهم، لأكل أموال الناس بالباطل، حتى صار بعضهم من كبار الأغنياء، والحق ضائع بين هؤلاء المبطلين وأولئك المنكرين، وقد رددت عليهم جميعاً في المجلد السادس من "الصحيحة"، خرجت فيه بعض الأحاديث الصحيحة التي تؤكد المس الحقيقي، برقم (٢٩١٨).

"تحريم آلات الطرب" (ص ١٦٦)

النبوات

تعريف النبي والرسول وبيان الفرق بينهما

النبي (من) بُعِثَ لتقرير شرع سابق، والرسول من بعثه الله بشريعة يدعو الناس إليها، سواء كانت جديدة أو متقدمة. والله أعلم.

"الصحيحة" (٣٦٩/١ /٦)

الفرق بين النبي والرسول

اعلم أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً، وقد ذكروا فروقاً بين الرسول والنبي تراها في "تفسير الألوسي" (٤٤٩ /٥ - ٤٥٠) وغيرها، ولعل الأقرب أن الرسول من بُعِثَ بشرع جديد والنبي من بعث لتقرير شرع من قبله وهو بالطبع مأمور بتبليغه؛ إذ من المعلوم أن العلماء مأمورون بذلك فهم بذلك أولى كما لا يخفى.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٩).

المغايرة بين الرسول والنبي

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كان آدم نبياً مكلماً، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر».

اعلم أن الحديث وما ذكرنا من الأحاديث الأخرى، مما يدل على المغايرة بين الرسول والنبي، وذلك مما دل عليه القرآن أيضاً في قوله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ...} [الحج: ٥٢] الآية.

وعلى ذلك جرى عامة المفسرين، من ابن جرير الطبري الإمام، إلى خاتمة المحققين الألوسي، وهو ما جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من فتاويه (المجموع ١٠ /١ - ٢٩٠ و ٧ /١٨) أن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً.

وقال القرطبي في "تفسيره" (١٢ / ٨٠): "قال المهدوي: وهذا هو الصحيح أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً."

وكذا ذكر القاضي عياض في كتاب "الشفاف"، قال: والصحيح الذي عليه الجرم الغفير أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا واحتج بحديث أبي ذر ...

قلت: ويؤكد المغيرة في الآية ما رواه أبو بكر الأنباري في كتاب "الرد" له بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: [وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث]. وقال أبو بكر: فهذا حديث لا يؤخذ به على أن ذلك قرآن، والمحدث هو الذي يوحي إليه في نومه؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي.

قلت: فإن صح ذلك عن ابن عباس فهو مما يؤكد ما ذكرنا من المغيرة، وإن كان لا يثبت به قرآن، ويؤيده أن المغيرة هذه رويت عن تلميذه مجاهد رحمه الله، فقد ذكر السيوطي في " الدر " (٤ / ٣٦٦) برواية ابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال: " النبي وحده الذي يكلم وينزل عليه، ولا يرسل ". فهذا نص من هذا الإمام في التفسير، يؤيد ما تتابع عليه العلماء من القول بالمغيرة، الموافق لظاهر القرآن وصرح السنة.

وكان الدافع على تحرير هذا أنني رأيت مجموعة رسائل لأحد فضلاء العصر الحاضر، فيها رسالة بعنوان: " إتحاف الأحفاد برسالة الأنبياء " ذهب فيها إلى عدم التفريق بين الرسول والنبي.

وبحثه فيها يدل المحقق المطلع على بحوث العلماء وأقوالهم، على أن المؤلف لها حفظه الله ارتجلها ارتجالاً دون أن يتعب نفسه بالبحث عن أقوال العلماء في المسألة، وإلا فكيف جاز له أن يقول (ج ١ / ٤٢٩):

١ - " وأسبق من رأينا تكلم بهذا التفريق هو العلامة ابن كثير ... " وقد سبقه إلى ذلك مجاهد، التابعي الجليل (ت ١٠٤) وشيخ المفسرين ابن جرير (ت ٣١٠) والبغوي (ت ٥١٦) والقرطبي (ت ٦٧١) والزمخشري (ت ٥٣٨)، وغيرهم ممن أشرت إليهم آنفاً.

٢ - كيف يقول (ص ٤٣١): " إن ابن تيمية لم يذكر التفريق المشار إليه في كتابه (النبوات) " ! وليس من اللازم أن يذكر المؤلف كل ما يعلمه في الموضوع في كتاب واحد، فقد ذكر ذلك ابن تيمية في غير ما موضع من فتاواه، فلو أنه راجع " مجموع الفتاوى " له لوجد ذلك في (١٠ / ٢٩٠ و ٧ / ١٨).

ومن ذلك تعلم بطلان قوله عقب ذلك: " فهذه الغلطة في التفريق بين الرسول والنبي يظهر أنها إنما دخلت على الناس من طريق حديث موضوع رواه ابن مردويه عن أبي ذر، وهو حديث طويل جدا لا يحتمل أبو ذر حفظه مع طوله .. " !

أقول: ليس العمدة في التفريق المذكور على هذا الحديث الطويل الذي زعم أن أبا ذر لا يتحمل حفظه كما شرحت ذلك في هذا التخريج الفريد في بابه فيما أظن، وتالله إن هذا الزعم لبدعة في علم الجرح والتعديل ما سبق - والحمد لله - من أحد إلى مثلها! وإلا لزمه رد أحاديث كثيرة طويلة صحيحة ثابتة في الصحيحين وغيرهما، كحديث صلح الحديبية، وحديث الدجال والجساسة، وحديث عائشة: "كنت لك كأبي زرع لأمر زرع"، وغيرها. ولعله لا يلتزم ذلك إن شاء الله تعالى وتقليده لابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع مردود، لأن التقليد ليس بعلم، كما لا يخفى على مثله، ثم لماذا أثر تقليده على تقليد الذين ردوا عليه حكمه عليه بالوضع؟ كالحافظ العسقلاني والمحقق الألوسي وغيرهما ممن سبقت الإشارة إلى كلامهم، لاسيما وهو يعلم تشدد ابن الجوزي في نقده للأحاديث، كما يعلم إن شاء الله أن نقده لو سلم به، خاص في بعض طرق الحديث التي خرجتها هنا.

ومن غرائبه أنه ذكر آية الأمنية: وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى { وَأَنْ الْوَاقِعِ الْمَغَايِرَةِ، ثم رد ذلك بقوله: "والجواب أن مثل هذا يقع كثيراً في القرآن وفي السنة يعطف بالشيء على الشيء، ويراد بالتالي نفس الأول كما في قوله: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}، فغاير بينهما بحرف العطف، ومعلوم أن المسلمين هم المؤمنون، والمؤمنين هم المسلمون".

فأقول: هذا غير معلوم، بل العكس هو الصواب، كما شرح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وبخاصة منها كتابه "الإيمان"، ولذلك قال في "مختصر الفتاوى المصرية" (ص ٥٨٦): "الذي عليه جمهور سلف المسلمين: أن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، فالمؤمن أفضل من المسلم، قال تعالى ٤٩: ١٤: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا}. فالآية كما ترى حجة عليه، ويؤيد ذلك تمامها: {وَالْقَاتِنِينَ وَالْقَاتِنَاتِ ...} الآية: فإن من الظاهر بداهة أنه ليس كل مسلم قانتاً! ثم ذكر آية أخرى لا تصلح أيضاً دليلاً له، وهي قوله تعالى: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ...}، قال: فعطف بجبريل وميكال على الملائكة وهما منهم".

أقول: نعم، ولكن هذا ليس من باب عطف الشيء على الشيء ويراد بالتالي نفس الأول كما هو دعواه، وإنما هذا من باب عطف الخاص على العام. وهذا مما لا خلاف فيه، ولكنه ليس موضع البحث كما هو ظاهر للفقهاء. نعم إن ما ذهب إليه المومى إليه في الرسالة السابقة من إنكار ما جاء في بعض كتب الكلام في تعريف النبي أنه من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، فهو مما أصاب فيه كبد الحقيقة، ولطالما أنكرناه في مجالسنا ودروسنا، لأن ذلك يستلزم جواز كتمان العلم مما لا يليق بالعلماء، بله

الأنبياء، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ}.

ولعل المشار إليه توهم أن هذا المنكر إنما تفرع من القول بالتفريق بين الرسول والنبى، فبادر إلى إنكار الأصل ليسقط معه الفرع، كما فعل بعض الفرق قديماً حين بادروا إلى إنكار القدر الإلهي إبطالاً للجبر، وبعض العلماء في العصر الحاضر إلى إنكار عقيدة نزول عيسى وخروج المهدي عليهما السلام، إنكاراً لتواكل جمهور من المسلمين عليها. وكل ذلك خطأ، وإن كانوا أرادوا الإصلاح، فإن ذلك لا يكون ولن يكون بإنكار الحق الذي قامت عليه الأدلة. ولو أن الكاتب المشار إليه توسع في دراسة هذه المسألة قبل أن يسود رسالته، لوجد فيها أقوالاً أخرى استوعبها العلامة الألوسي (٥/ ٤٤٩)، ولكان بإمكانه أن يختار منها ما لا نكارة فيه، كمثّل قول الزمخشري (٣/ ٣٧): "والفرق بينهما، أن الرسول من الأنبياء: من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه. والنبى غير الرسول: من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله".

ومثله قول البيضاوي في "تفسيره" (٤/ ٥٧): "الرسول: من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبى يعمه، ومن بعثه لتقرير شرع سابق، كأنبىاء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهما السلام، ولذلك شبه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - علماء أمته بهم". يشير إلى حديث "علماء أمتي كأنبىاء بني إسرائيل" ولكنه حديث لا أصل له، كما نص على ذلك الحافظ العسقلاني والسخاوي وغيرهما.

ثم إنهم قد أوردوا على تعريفه المذكور اعتراضات يتلخص منها أن الصواب حذف لفظة "مجددة" منه، ومثله لفظة "الكتاب" في تعريف الزمخشري، لأن إسماعيل عليه السلام، لم يكن له كتاب ولا شريعة مجددة، بل كان على شريعة إبراهيم عليهما السلام، وقد وصفه الله عز وجل في القرآن بقوله: {إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا}.

ويبقى تعريف النبي بمن بعث لتقرير شرع سابق، والرسول من بعثه الله بشريعة يدعو الناس إليها، سواء كانت جديدة أو متقدمة. والله أعلم.

"الصحيحة" (٦/ ١/ ٣٥٨، ٣٦٤ - ٣٦٩)

رد قول من قال أن النبي: من أوحى إليه ولم يؤمر بالتبليغ

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة، فيرقق بعضها بعضاً، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه هذه، فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة، فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده، وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر».

في الحديث فوائد كثيرة، من أهمها أن النبي يجب عليه أن يدعو أمته إلى الخير ويدلهم عليه، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، ففيه رد صريح على ما ذكر في بعض كتب الكلام أن النبي من أوحى إليه، ولم يؤمر بالتبليغ!

"الصحيحة" (١/١ - ٤٨٤ - ٤٨٦).

باب منه

نعم إن ما ذهب إليه المومى إليه في الرسالة السابقة [أي رسالة "إتحاف الأحفيااء برسالة الأنبياء" وقد ذكر هذا الكلام في معرض الرد على قول صاحب الرسالة بعدم التفريق بين الرسول والنبي] من إنكار ما جاء في بعض كتب الكلام في تعريف النبي أنه من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، فهو مما أصاب فيه كبد الحقيقة، ولطالما أنكرناه في مجالسنا ودروسنا، لأن ذلك يستلزم جواز كتمان العلم مما لا يليق بالعلماء، بله الأنبياء، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ}. ولعل المشار إليه توهم أن هذا المنكر إنما تفرع من القول بالتفريق بين الرسول والنبي، فبادر إلى إنكار الأصل ليسقط معه الفرع.

"الصحيحة" (٦/١ - ٣٦٨).

التفاضل بين النبوة والولاية

-[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء".

قال [أي ابن أبي العز] في الشرح: يشير الشيخ [أي الطحاوي] رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ} [النساء: ٦٤] وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة وتصفية نفسه إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم، ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء، ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء، ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه ليس له صانع مباين له ولكن هذا يقول: هو الله، وفرعون أظهر الإنكار بالكلية لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم؛ فإنه كان مثبتاً للصانع وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق كابن عربي وأمثاله وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره - قال: النبوة ختمت ولكن الولاية لم تختم، وادعى في الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء مستفيدون منها كما قال: "مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي" وهذا قلب للشرعية فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين كما قال تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ} [يونس: ٦٢ - ٦٣]: والنبوة أخص من الولاية والرسالة أخص من النبوة كما تقدم التنبيه على ذلك.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٤ - ١٠٦).

هل ثبت في أعداد الأنبياء والرسل شيء؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«بُعِثْتُ عَلَى أَثَرِ ثَمَانِيَةِ آلَافٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ نَبِيِّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

(ضعيف).

وقد روي في حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ الطَّوِيلِ: أَنْ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ مِائَةٌ أَلْفٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا!

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" بطوله (رقم ٩٤)، وفيه إبراهيم بن هشام الغساني وهو متروك؛ متهم بالكذب، وعزاه الحافظ (٣٦١ / ٦) لـ "صحيحه" وسكت!

وروي بإسناد آخر ضعيف من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ: "وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر؛ جمماً غفيراً".

أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٥ - ٢٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٨ / ٢٥٨ / ٧٨٧١)، وفيه علي بن يزيد الألهاني؛ ضعيف.

لكن عدد الرسل صحيح؛ جاء من طريق أخرى عن أبي أمامة بسند صحيح، وعدد الأنبياء صحيح لغيره، وقد حققت ذلك كله في "الصحيحة" (٢٦٦٨).

"الضعيفة" (١٣ / ٢٠٢، ٢٠٥).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كان آدم نبيا مكلماً، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر».

أخرجه أبو جعفر الرزاز في "مجلس من الأمالي" (ق ١ / ١٧٨): حدثنا عبد الكريم ابن الهيثم الديرعاقولي: حدثنا أبو توبة - يعني الربيع بن نافع -: حدثنا معاوية بن سلام عن زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة: " أن رجلاً قال: يا رسول الله! أنبياء كان آدم؟ قال: نعم، مكلم.

قال: كم كان بينه وبين نوح؟ قال: عشرة قرون. قال: يا رسول الله! كم كانت الرسل؟ قال: ثلاثمائة وخمسة عشر " ... [وجاء في بعض طرق الحديث]: عن أبي أمامة مطولاً، وفيه: " قال: قلت: يا نبي الله! فأبي الأنبياء كان أول؟ قال: آدم عليه السلام. قال: قلت: يا نبي الله! أو نبي كان آدم؟ قال: نعم، نبي مكلم، خلقه الله بيده، ثم نفخ فيه من روحه، ثم قال له: يا آدم قبلاً. قال: قلت: يا رسول الله! كم وفي عدد الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر، جمماً غفيراً ".

وجملة القول: إن عدد الرسل المذكورين في حديث الترجمة صحيح لذاته، وأن عدد الأنبياء المذكورين في أحد طرقه، وفي حديث أبي ذر من ثلاث طرق، فهو صحيح لغيره.

"الصحيحة" (٦ / ١ / ٣٥٨، ٣٦٣).

باب منه

[قال محمد العدوي في "التوحيد والعقائد الإسلامية" في معرض كلامه على الأنبياء والرسول: "ونقف عن تحديد عددهم." فعلق الإمام على ذلك قائلاً:]

كانه يعني أنه لم يصح في عدد الأنبياء والرسول شيء، وذلك غير مسلم في الرسل، فقد أخرج الحاكم في "المستدرک" (٢ / ٢٦٢) من طريق معاوية بن سلام حدثني «أن رجلاً قال: يا رسول الله أنبي كان آدم؟ قال: نعم معلم مكلّم، قال: كم بينه وبين نوح؟ قال: عشر قرون، كم كان بين نوح وإبراهيم؟ قال: عشر قرون، قالوا: يا رسول الله كم كانت الرسل؟ قال: ثلاثمائة وخمس وعشرة جمّاً غفيراً».

أخرجه الحاكم (٢ / ٢٦٢) وقال:

«صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا. وقد أخرج شطره الأول ابن منده في "التوحيد" (ق ١٠٤ / ٢) وعند ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢ / ٣٢٥) وقال ابن منده:

"هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة إلا البخاري، وروي من حديث القاسم أبي عبد الرحمن وغيره عن أبي أمامة، عن أبي ذر بأسانيد فيها مقال".

وجملة القول أن الأحاديث في عدد الأنبياء مع ضعف أسانيدها متعارضة. وأما عدد الرسل فحديثه صحيح. كما سبق تحقيقه.

"تحقيق كتاب: التوحيد والعقائد الإسلامية" (ص ٤٩، ٥١).

من غير المعقول توفر عدد كبير من الأنبياء في وقت واحد وبلد واحد

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال:]

«يا أبا عبيدة! قتلت بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين نبياً من أول النهار في ساعة واحدة، فقام مئة رجل واثنان عشر رجلاً من عباد بني إسرائيل، فأمروا من قتلهم بالمعروف، ونهوه عن المنكر، فقتلوا جميعاً من آخر النهار في ذلك اليوم، وهم الذين ذكر الله عز

وجل؛ يعني: قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}.

(ضعيف)

وأنكر من هذا الحديث: الأثر الذي ساقه ابن كثير عقب هذا من رواية [ابن] أبي حاتم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قتلت بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار، وأقاموا سوق بقلهم من آخره. وقال في مكان آخر (١/٢٠١): "قال أبو داود الطيالسي: حدثنا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود قال: ... فذكره بلفظ: كانت بنو إسرائيل في اليوم تقتل ثلاث مئة نبي، ثم يقيمون سوق بقلهم من آخر النهار".

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ إن كان الطيالسي قد ثبت السند إليه به؛ فإنه ليس في "مسنده" المطبوع، وهو المفروض؛ لأنه ليس من شرطه؛ فإنه موقوف على ابن مسعود. فإن صح عنه؛ فهو من الإسرائيليات الباطلة التي يكذبها العقل والنقل: أما العقل؛ فإنه من غير المعقول أن يتوفر هذا العدد الكبير من الأنبياء في وقت واحد وبلد واحد، ويتمكن اليهود من ذبحهم ذبح النعاج قبل انتهاء النهار، وفي آخره يقيمون سوقهم! هذا من أبطل الباطل.

وأما النقل؛ فهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي ... " الحديث؛ متفق عليه، وهو مخرج في "الإرواء" (٢٤٧٣). فهذا صريح في أن أنبياء بني إسرائيل كان يخلف بعضهم بعضاً، ويأتي أحدهم بعد الآخر؛ كقوله تعالى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا}؛ أي: متواترين واحداً بعد واحد.

نعم؛ ذلك لا ينفي أن يرسل الله أكثر من رسول - بله نبي - واحد في وقت واحد لحكمة يعلمها؛ مثل هارون مع موسى، وقوله في أصحاب القرية: {إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ}. وأما بعث مثل ذلك العدد الضخم من الأنبياء في زمن واحد؛ فليس من سنة الله تبارك وتعالى.

"الضعيفة" (١١/٢/٨١٢، ٨١٤).

ذكر بعض ما يجب على النبي

النبي يجب عليه أن يدعو أمته إلى الخير ويدلهم عليه، وينذرهم شر ما يعلمه لهم.

"الصحيحة" (١/١/٤٨٦).

تحريم الله على الأرض أن تأكل أجساد الانبياء

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ما من نبي يموت فيقيم في قبره إلا أربعين صباحاً حتى ترد إليه روحه، ومررت بموسى ليلة أسري بي وهو قائم في قبره بين عائلة وعويلة»

(موضوع)

ثم إنه سبق في كلام السيوطي أن للحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن! فلا بد من النظر في ذلك لتبين الحقيقة لكل من ينشدها، فأول ذلك أن ليس هناك شواهد، وإنما هما شاهدان فقط ذكرهما السيوطي نفسه لم يزد عليهما.

ثم إن أحدهما من طريق أبي المقدم ثابت بن هرمز الكوفي - صدوق بهم - عن سعيد بن المسيب قال: «ما مكث نبي في قبره من الأرض أكثر من أربعين يوماً»، زاد في رواية:

"حتى يرفع"، وهذا سند قوي، ولكنه مقطوع فلا حجة فيه لاحتمال كونه من الإسرائيليات.

ثم إن هذه الزيادة يبطلها حديث: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»، وهو حديث صحيح رواه أبو داود وابن حبان في "صحيحه" والحاكم وغيرهم، انظر "فضل الصلاة على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -" بتحقيقي رقم ٢٢، ٢٣)

فإنه صريح في أن من خصوصيات الأنبياء أن الأرض لا تبلي أجساد الأنبياء، وهذه الخصوصية تنتفي إذا أثبتنا رفعهم بأجسادهم من قبورهم، كما هو مفاد هذه الزيادة، فثبت بذلك بطلانها، ولو ثبتت لانتفت خصوصية أخرى لعيسى عليه السلام وهي كونه في السماء حياً بروحه وجسده، فتأمل مفاسد وآثار الأحاديث الواهية!

"الضعيفة" (١/ ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤).

الجمع بين قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» والحديث الذي جاء فيه: «واستخرجوا عظام يوسف»

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أعجزتم أن تكونوا مثل عجوز بني إسرائيل؟ فقال أصحابه: يا رسول الله وما عجوز بني إسرائيل؟ قال: إن موسى لما سار ببني إسرائيل من مصر، ضلوا الطريق فقال: ما هذا؟ فقال علماؤهم: نحن نحدثك، إن يوسف لما حضره الموت أخذ علينا موثقاً من الله أن لا يخرج من مصر حتى ننقل عظامه معنا، قال: فمن يعلم موضع قبره؟ قالوا: ما ندري أين قبر يوسف إلا عجوز من بني إسرائيل، فبعث إليها فأتته فقال: دلوني على قبر يوسف، قالت: لا والله لا أفعل حتى تعطيني حكمي، قال: وما حكمتك؟ قالت: أكون معك في الجنة، فكره أن يعطيها ذلك فأوحى الله إليه أن أعطيها حكمتها، فانطلقت بهم إلى بحيرة موضع مستنقع ماء، فقالت: انضبوا هذا الماء فأنضبوا، قالت: احفروا واستخرجوا عظام يوسف فلما أقلوها إلى الأرض إذا الطريق مثل ضوء النهار».

(فائدة) كنت استشكلت قديماً قوله في هذا الحديث "عظام يوسف"؛ لأنه يتعارض بظاهره مع الحديث الصحيح: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» حتى وقفت على حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما بدن، قال له تميم الداري: ألا أتخذ لك منبراً يا رسول الله يجمع أو يحمل عظامك؟ قال: بلى فاتخذ له منبراً مرقاتين». أخرجه أبو داود (١٠٨١) بإسناد جيد على شرط مسلم.

فعلت منه أنهم كانوا يطلقون "العظام"، ويريدون البدن كله، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، كقوله تعالى: {وقرآن الفجر} أي: صلاة الفجر.

فزال الإشكال والحمد لله، فكتبت هذا لبيانه.

"الصحيحة (١/٢/٦٢٢ - ٦٢٤).

صفة حياة الأنبياء في قبورهم

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الأنبياء - صلوات الله عليهم - أحياء في قبورهم يصلون».

اعلم أن الحياة التي أثبتها هذا الحديث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، إنما هي حياة برزخية، ليست من حياة الدنيا في شيء، ولذلك وجب الإيمان بها دون ضرب الأمثال لها ومحاولة تكييفها وتشبيهها بما هو المعروف عندنا في حياة الدنيا. هذا هو الموقف الذي يجب أن يتخذه المؤمن في هذا الصدد: الإيمان بما جاء في الحديث دون الزيادة عليه بالأقيسة والآراء كما يفعل أهل البدع الذين وصل الأمر ببعضهم إلى ادعاء أن حياته - صلى الله عليه وآله وسلم - في قبره حياة حقيقية! قال: يأكل ويشرب ويجامع نساءه!! وإنما هي حياة برزخية لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى.

"الصحيحة" (١٧٨/٢، ١٩٠).

هل روح النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تستقر في جسده بعد موته؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ما من نبي يموت فيقيم في قبره إلا أربعين صباحاً حتى ترد إليه روحه، ومررت بموسى ليلة أسري بي وهو قائم في قبره بين عائلة وعويلة»

(موضوع)

وأنا أرى أن هذا الحديث يعارض قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام». رواه أبو داود (٣١٩/١) والبيهقي (٥/٢٤٥) وأحمد (٥٢٧/٢) بإسناد حسن عن أبي هريرة، وهو مخرج في الكتاب الآخر "الصحيحة" (٢٢٦٦).

ووجه التعارض أنه يدل على أن روحه - صلى الله عليه وآله وسلم - ليست مستقرة في جسده الشريف، بل هي ترد إليه ليرد المسلمون عليه - صلى الله عليه وآله وسلم -، بينما هذا الحديث الموضوع يقرر صراحة أن روح كل نبي ترد إليه بعد أربعين صباحاً من وفاته، فلو صح هذا فكيف ترد روحه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جسده ليرد السلام، هذا أمر غير معقول، بل هو ظاهر التناقض، فلا بد من رد أحدهما، وليس هو إلا هذا الحديث المنكر حتى يسلم الحديث القوي من المعارض، فتأمل هذا فإنه مما ألهمت به، لا أذكر أنني رأيته لأحد قبلي، فإن كان صواباً فمن الله، وإلا فمن نفسي.

"الضعيفة" (٣٦٠/١، ٣٦٢ - ٣٦٣).

الذبيح إسماعيل

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«الذبيح إسحاق» ٣٣٢

(ضعيف).

قال الزرقاني (١/ ٩٨): فهذه أحاديث يعضد بعضها بعضاً، فأقل مراتب الحديث أنه حسن فكيف وقد صححه الحاكم والذهبي!

قلت: الذهبي لم يصححه، والحاكم وهم في تصحيحه كما سيأتي بيانه، والطرق فيها ضعف واضطراب، واحتمال كون متونها إسرائيلية، بل هو الغالب كما سبق، فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضاً، ولا سيما وقد ذهب المحققون من العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم إلى أن الصواب في الذبيح أنه إسماعيل عليه السلام، قال ابن القيم في "الزاد" (١/ ٢١):

وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهاً، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول: هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره، وفي لفظ: وحيد.

ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده... وكيف يسوغ أن يقال: أن الذبيح إسحاق والله تعالى قد بشر أم إسحاق به وبابنه يعقوب، فقال تعالى عن الملائكة أنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى: {لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ لُوطٍ، وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاَهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} [هود: ٧٠، ٧١]، فمحال أن يبشرها بأنه يكون له ولد ثم يأمر بذبجه.

ثم ذكر وجوهاً أخرى في إبطال القول بأن الذبيح إسحاق وتصويب أنه إسماعيل فليراجعها من شاء].

"الضعيفة" (١/ ٥٠٥، ٥٠٣).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله تبارك وتعالى خيرني بين أن يغفر لنصف أمتي، وبين أن يجيب شفاعتي، فاخترت شفاعتي ورجوت أن تكون أعم لأمتي، ولولا الذي سبقني إليه العبد الصالح لتعجلت فيها دعوتي، إن الله تعالى لما فرج عن إسحاق كرب الذبيح، قيل له: يا إسحاق سل تعط، فقال: أما والذي نفسي بيده لأتعجلنها قبل نزغات الشيطان: اللهم من مات لا يشرك بك شيئاً فاعفر له وأدخله الجنة»

(منكر)

وهو دليل على أن الذبيح إسحاق عليه السلام، وبه قال بعضهم وهو باطل، والصواب أنه إسماعيل ... ومثله:

"أكرم الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق ذبيح الله". منكر بهذا اللفظ.

"الضعيفة" (١/٥٠٧، ٥٠٦).

ما جاء في أن إسحاق هو الذبيح ضعيف

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن داود سأل ربه فقال: يا رب! إنه يقال: رب إبراهيم وإسحاق ويعقوب، فاجعلني رابعهم حتى يقال: ورب داود. فقال: يا داود! إنك لم تبلغ ذلك؛ إن إبراهيم لم يعدل بي شيئاً قط، ألا ترى إليه إذ يقول: [أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ، أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ]. يا داود! وأما إسحاق؛ فإنه جاد بنفسه لي في الذبيح. وأما يعقوب؛ فإني ابتليته ثمانين سنة، فلم يسئ بي الظن ساعة قط؛ فلن تبلغ ذلك يا داود».

(منكر).

ومن نكارة هذا الحديث: أن فيه أن الذبيح إسحاق! وقد روي في هذا أحاديث أخرى كلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض.

"الضعيفة" (١٢/٨٢٢، ٨٢١).

قصة موسى مع ملك الموت

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«جاء ملك الموت إلى (وفي طريق: إنَّ ملك الموت كان يأتي الناسَ عياناً، حتَّى أتى) موسى عليه السلام، فقال له: أجب ربَّك، قال: فلطم موسى عليه السلام، عينَ ملك الموت ففقاها، فرجع الملكُ إلى الله تعالى، فقال: [يا ربِّ!] إنَّك أرسلتني إلى عبدٍ لك لا يريدُ الموتَ، وقد فقا عيني، [ولولا كرامته عليك لشقتُ عليه]. قال: فردَّ اللهُ إليه عينه، وقال: ارجع إلى عبدي فقل: الحياة تريدُ؟ فإن كنت تريدُ الحياة؛ فضع يدك على متني ثورٍ، فما توارت يدك من شعرة؛ فإنك تعيشُ بها سنةً، قال: [أي ربِّ!] ثمَّ مه؟ قال: ثم تموتُ، قال: فالآن من قريبٍ، ربِّ! أمتني من الأرض المقدسة رميةً بحجرٍ! قال: فشمَّه شمةً فقبض روحه، قال: فجاء بعد ذلك إلى النَّاسِ خفياً. قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: والله! لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند (وفي طريق: تحت) الكثيبِ الأحمرِ].

قلت: هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي أخرجها الشيخان من طرق عن أبي هريرة- رضي الله عنه-، وتلقته الأمة بالقبول، وقد جمعت ألفاظها والزيادات التي وقعت فيها، وسقتها لك سياقاً واحداً كما ترى؛ لتأخذ القصة كاملة بجميع فوائدها المتفرقة في بطون مصادرها، الأمر الذي يساعدك على فهمها فهماً صحيحاً، لا إشكال فيه ولا شبهة، فتسلم لقول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - تسليماً.

واعلم أن هذا الحديث الصحيح جداً مما أنكره بعض ذوي القلوب المريضة من المبتدعة- فضلاً عن الزنادقة- قديماً وحديثاً، وقد رد عليهم العلماء- على مر العصور- بما يشفي ويكفي من كان راغباً السلامة في دينه وعقيدته؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، والبخاري، والنووي، والعسقلاني، وغيرهم.

وممن أنكره من المعاصرين: الشيخ الغزالي في كتابه "السنة .."، بل وطعن في الذين دافعوا عن الحديث " فقال (ص ٢٩): "وهو دفاع تافه لا يساغ!"

وهكذا؛ فالرجل ماضي في غيِّه، والطعن في السنة والذابين عنها بمجرد عقله (الكبير!). ولست أدري- والله- كيف يعقل هذا الرجل- إذا افترضنا فيه الإيمان والعقل- كيف يدخل في عقله أن يكون هؤلاء الأئمة الأجلة من محدِّثين وفقهاء - من الإمام البخاري إلى الإمام العسقلاني- على خطأ في تصحيحهم هذا الحديث، ويكون هو وحده- صاحب العقل الكبير! - مصيباً في تضعيفه إياه ورده عليهم!؟

ثم هو لا يكتفي بهذا! بل يخادع القراء ويدلس عليهم، ويوهمهم أنه مع الأئمة لا يخالفهم، فيقول بين يدي إنكاره لهذا الحديث وغيره كالذي قبله (ص ٢٦):

"لا خلاف بين المسلمين في العمل بما صحت نسبته لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وفق أصول الاستدلال التي وضعها الأئمة، وانتهت إليها الأمة، إنما ينشأ الخلاف حول صدق هذه النسبة أو بطلانها، وهو خلاف لا بد من حسمه، ولا بد من رفض الافتعال أو التكلف فيه، فإذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة بين العلماء فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلاف محترم في توفر هذه الشروط أصبح في الأمر سعة!"

هذا كلامه، فهل تجاوب معه؟ كلا ثم كلا؛ فإن الحديث لا خلاف في صحته بين العلماء، وله ثلاثة طرق صحيحة كما تقدم، فكيف تملص من كلامه المذكور؟! لقد دلس على القراء وأوهم أن الحديث مختلف في صحته؛ فقال (ص ٢٧): "وقد جادل البعض في صحته!"

ويعني: أن الحديث صار من القسم الذي فيه سعة للخلاف! فنقول له:

أولاً: هل الخلاف الذي توهمه "خلاف محترم" أم هو خلاف ساقط الاعتبار؟! لأن المخالف ليس من العلماء المحترمين!! ولذلك لم تتجرأ على تسميته! ولعله من الخوارج أو الشيعة الذين يطعنون في أصحاب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وبخاصة راوي هذا الحديث (أبي هريرة) - رضي الله عنه -.

وثانياً: يحتمل أن يكون المجادل الذي أشرت إليه هو أنت، وحينئذٍ فبالأولى أن يكون خلافك ساقط الاعتبار، كما هو ظاهر كالشمس في رابعة النهار! ثم قال: "إن الحديث صحيح السند؛ لكن متنه يثير الريبة؛ إذ يفيد أن موسى يكره الموت ولا يحب لقاء الله... إلى آخر هرائه!"

فأقول: بمثل هذا الفهم المنكوس يرد هذا الرجل أحاديث النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -!! ولا يكتفي بذلك، بل ويرد على العلماء كافة الذين فهموه وشرحوه شرحاً صحيحاً، وردوا على أمثاله من أهل الأهواء الذين يسيئون فهم الأحاديث ثم يردونها، وإنما هم في الواقع يردون جهلهم، وهي سالمة منه والحمد لله، وها هو المثال؛ فإن الحديث صريح بخلاف ما نسب إلى موسى عليه السلام، ألا وهو قوله عليه السلام: "فالآن من قريب". فتعامى الرجل عنه، وتشبث باللطم المذكور في أوله، ولم ينظر إلى نهاية القصة، فمثله كمثل من يَرُدُّ قوله تعالى: {فويل للمصلين} بزعم أنه يخالف

الآيات الأمرة بالصلاة، ولا ينظر إلى ما بعده: {الذين هم عن صلاتهم ساهون} هذا من جهة.

ومن جهة أخرى؛ فإن الرجل بنى ردّه للحديث على زعمه أن موسى عليه السلام كان عارفاً بملك الموت حين لطمه! وهذا من تمام جهله وإعراضه عن كلام العلماء الذي نقله (ص ٢٨): "أن موسى لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد قتله، فدافعه عنه، فأدت المدافعة إلى فقء عينه."

ومع أن هذا الكلام يدل عليه تمام القصة كما قدمت، ويؤكد قوله في أول الحديث: "أن ملك الموت كان يأتي الناس عياناً"، أي: في صورة البشر، وفقء عينه وردّها إليه مما يقوي ذلك.

أقول: مع هذا كله، استكبر الرجل ولم يرد على علماء الأمة إلا بقوله الذي لا يعجز عن مثله أي مُبْطِلٌ غريق في الضلال:

"نقول نحن (!): هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ!" وإن من ضلال الرجل وجهله قوله (ص ٢٧): "ثم، هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عَمَى أو عَوْر؟! ذاك بعيد!"

فأقول: وهذا من الحجة عليك، الدالة على قلة فهمك؛ فإن هذا الذي استبعدته مما جعل العلماء يقولون في دفاعهم: إن موسى لم يعلم أنه ملك، أفما آن لك أن تعقل!!

ثم ختم ضلاله في هذا الحديث وطعنه فيه بقوله: "والعلة في المتن يبصرها المحققون (!) وتخفى على أصحاب الفكر السطحي!" فيا له من مغرور أهلكه العجب لقد جعل! نفسه من المحققين، وعلماء الأمة من "أصحاب الفكر السطحي!" والحقيقة أنه هو العلة؛ لجهله وقلة فهمه إن لم يكن فيه ما هو أكثر من ذلك مما أشار إليه الكفار وهم يعدّون في النار: {لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السّعير}؛ نسأل الله حسن الخاتمة والوفاة على سبيل المؤمنين.

وأرى من تمام الفائدة أن أنقل إلى القراء الكرام كلام إمامين من أئمة المسلمين وحفاظ الحديث، فيه بيان الحكمة من تحديته - صلى الله عليه وآله وسلم - بهذا الحديث، قال ابن حبان عقب الحديث: "إن الله جل وعلا بعث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - معلماً لخلقهِ، فأنزله موضع الإبانة عن مراده، فبلغ - صلى الله عليه وآله وسلم - رسالته، وتبين عن آياته بألفاظ مجملة ومفسرة، عقلها عنه أصحابه أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يدرك معناه من لم يُحرّم التوفيق لإصابة

الحق، وذاك أن الله جل وعلا أرسل ملك الموت إلى موسى رسالة ابتلاء واختبار، وأمره أن يقول له: "أجب ربك": أمر اختبار وابتلاء، لا أمراً يريد الله جل وعلا إمضاءه؛ كما أمر خليله صلى الله على نبيينا وعليه بذبح ابنه أمر اختبار وابتلاء، دون الأمر الذي أراد الله جل وعلا إمضاءه، فلما عزم على ذبح ابنه (وتلّه للجبين)؛ فداه بالذبح العظيم.

وقد بعث الله جل وعلا الملائكة إلى رسله في صور لا يعرفونها؛ كدخول الملائكة على رسوله إبراهيم ولم يعرفهم؛ حتى أوجس منهم خيفة، وكمجيء جبريل إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وسؤاله إياه عن الإيمان والإسلام، فلم يعرفه المصطفى حتى ولى.

فكان مجيء ملك الموت إلى موسى على غير الصورة التي كان يعرفه موسى عليه السلام عليها، وكان موسى غيوراً، فرأى في داره رجلاً لم يعرفه، فشال يده فلطمه، فأنت لطمته على فقه عينه التي في الصورة التي تصور بها، لا الصورة التي خلقه الله عليها، ولما كان المصريح عن نبيينا في خبر ابن عباس حيث قال: "أمّني جبريلُ عند البيت مرتين ... فذكر الخبر، وقال في آخره: "هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك" ^(١)، كان في هذا الخبر البيان الواضح: أن بعض شرائعنا قد تتفق ببعض شرائع من قبلنا من الأمم.

ولما كان من شريعتنا أن من فقاً عين الداخل داره بغير إذنه، أو الناظر إلى بيته بغير أمره، من غير جناح على فاعله، ولا حرج على مرتكبه، للأخبار الواردة فيه، التي أمليناها في غير موضع من كتبنا ^(٢)؛ كان جائزاً اتفاق هذه الشريعة بشريعة موسى بإسقاط الحرج عمّن فقاً عين الداخل داره بغير إذنه، فكان استعمال موسى هذا الفعل مباحاً له، ولا حرج عليه في فعله.

فلما رجع ملك الموت إلى ربه، وأخبره بما كان من موسى فيه؛ أمره ثانياً بأمر آخر أمر اختبار وابتلاء كما ذكرنا قبل، إذ قال الله له: "قل له: إن شئت، فضع يدك على متن ثور، فلك بكل ما غطت يدك بكل شعرة سنة"، فلما علم موسى كليم الله صلى الله على نبيينا وعليه أنه ملك الموت، وأنه جاء بالرسالة من عند الله، طابت نفسه بالموت ولم يستمهل، وقال: "فالآن".

فلو كانت المرة الأولى عرفه موسى أنه ملك الموت، لاستعمل ما استعمل في المرة الأخرى عند تيقنه وعلمه به، ضدّ قول من زعم: "أن أصحاب الحديث حمالة الحطب

(١) حديث حسن صحيح؛ كما قال الترمذي، وصححه جمع، وهو مخرج في "الإرواء" (١/٢٦٨)، و"صحيح أبي داود" (٤١٧)، وعزاه بعضهم لـ"صحيح ابن حبان"، فوهم!

(٢) من ذلك كتابه "الصحيح" (٧/٥٩٧ - ٥٩٨ - الإحسان) من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة، بعضها في "الصحيحين"، وهو مخرج في "الإرواء" (٤٢٨ أو ٢٢٢٧).

ورعاة الليل، يجمعون ما لا ينتفعون به، ويروون ما لا يؤجرون عليه، ويقولون بما يبطله الإسلام"، جهلاً منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار، معتمداً على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس".

قلت: ما أشبه الليلة بالبارحة! فهذا الزاعم الطاعن في أصحاب الحديث هو سلف الغزالي في طعنه فيهم، وفي أحاديثهم الصحيحة، وما وصفه به ابن حبان من الجهل بمعاني الآثار، يشبه تماماً جهل الغزالي بها، وكتابه المتقدم ذكره والنقل عنه مشحون بطعنه في الأحاديث الصحيحة التي لا خلاف عند أهل العلم في صحتها، وقد ختم الكتاب بإنكاره عدة أحاديث صحيحة في إثبات القدر؛ لأنه فهم منها- بفهمه المعكوس والمنكوس- أنها تفيد الجبر، وتنفي عن الإنسان الاختيار الذي به كُلفَ، وترتب عليه الثواب والعقاب، مشاركاً في هذا الفهم العامة الجهلة، ولكنه فرَّ من فهمه الخاطئ إلى ما هو مثله أو أسوأ منه، ألا وهو إنكاره القدر والأحاديث الدالة عليها، وألحق نفسه بالمعتزلة!! وقد قام بواجب الرد عليه كثير من العلماء والكتّاب، وكشفوا للناس ما فيه من زيغ وضلال في الحديث والعقيدة والفقه، وكان أطولهم نفساً، وأكثرهم إفادة، وأهدأهم بالاً: الأخ الفاضل سلمان العودة في كتابه "حوار هادئ مع محمد الغزالي"، فَنِعَمَ الرُّدُّ هو؛ لولا تساهل وتسامح لا يستحقه الغزالي تجاه طعناته العديدة مع أئمة الحديث والفقه، وإن كان الأخ الفاضل قد كشف القناع عنها بأدبه الناعم!

والحافظ الآخر الذي سبقت الإشارة إليه: هو الإمام البغوي؛ فإنه بعد أن ذكر أن الحديث: "متفق على صحته"؛ قال رحمه الله:

"هذا الحديث يجب على المرء المسلم الإيمان به على ما جاء به من غير أن يعتبره بما جرى عليه عُرف البشر، فيقع في الارتياب؛ لأنه أمرٌ مصدره عن قدرة الله سبحانه وتعالى وحُكمه، وهو مجادلة بين ملك كريم، ونبى كريم، كلُّ واحد منهما مخصوص بصفة خرج بها عن حكم عوامِّ البشر، ومجاري عاداتهم في المعنى الذي حُصَّ به، فلا يعتبر حالهما بحال غيرهما، قد اصطفى الله سبحانه وتعالى موسى برسالاته وبكلامه، وأيده بالآيات الظاهرة، والمعجزات الباهرة، كاليد البيضاء، والعصا، وانفلاق البحر، وغيرهما مما نطق به القرآن، ودلّت عليه الآثار، وكل ذلك إكرام من الله عز وجل أكرمه بها، فلما دنت وفاته- وهو بشرٌ يكره الموت طبعاً، ويجد ألمه حساً-؛ لطف له بأن لم يفاجئه به بغتة، ولم يأمر الملك الموكل به أن يأخذه به قهراً؛ كن أرسله إليه منذراً بالموت، وأمره بالتعرض له على سبيل الامتحان في صورة بشرٍ، فلما رآه موسى استنكر شأنه، واستوعر مكانه، فاحتجز منه دفعاً عن نفسه بما كان من صكه إياه، فأتى ذلك على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاءه فيها، دون الصورة الملكية التي هو مجبول عليها، وقد كان في طبع موسى - صلى الله عليه وآله وسلم - حميئةً وحيدةً على ما

قص الله علينا من أمره في كتابه من وكزه القبطي، وإلقائه الألواح، وأخذه برأس أخيه يجره إليه.

وروي أنه كان إذا غضب اشتعلت قلنسوته ناراً، وقد جرت سنة الدين بدفع من قصدك بسوء، كما جاء في الحديث: «من اطلع في بيت قوم بغير إذنه حلّ لهم أن يفتأوا عينه»، فلما نظر موسى إلى شخص في صورة بشر هجم عليه يُريد نفسه، ويقصد هلاكه، وهو لا يثبتته، ولا يعرفه أنه رسول ربه؛ دفعه عن نفسه، فكان فيه ذهاب عينه، فلما عاد الملك إلى ربه، ردّ الله إليه عينه، وأعادته رسولاً إليه؛ ليعلم نبي الله عليه السلام- إذا رأى صحة عينه المفقوءة- أنه رسول الله بعثه لقبض روحه، فاستسلم حينئذٍ لأمره، وطاب نفساً بقضائه، وكلُّ ذلك رفق من الله عز وجل، ولطف منه في تسهيل ما لم يكن بد من لقائه، والانقياد لمورد قضائه، قال: وما أشبه معنى قوله: "ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن؛ يكره الموت ... " بترديده رسوله ملك الموت إلى نبيه موسى عليه السلام، فيما كرهه من نزول الموت به، وقد ذكر هذا المعنى أبو سليمان الخطابي في كتابه رداً على من طعن في هذا الحديث وأمثاله من أهل البدع والملحدّين أبادهم الله، وكفى المسلمين شرهم".

"الصحيحة" (٧/٢/٨٢٦ - ٨٣٥).

إثبات نبوة الخضر عليه السلام

لقد أشار المؤلف الفاضل في أول كتابه [أي كتاب الأستاذ أحمد بن عبد العزيز الحصين "جزيرة فيلكا وخرافة أثر الخضر فيها"] إلى اختلاف العلماء في نبوة الخضر عليه الصلاة والسلام فقال «والراجح من أقوالهم أنه ليس نبياً».

ولما كان هذا القول مرجوحاً عند العلماء المحققين، فقد رأيت أن أذكر شيئاً من أقوالهم وأدلتهم، تنبيهاً وتذكيراً، فأقول:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في أول رسالته «الزهر النضر»:

«باب ما ورد في كونه نبياً، قال الله تعالى في خبره عن موسى حكاية عنه: {وما فعلته عن أمري}، وهذه ظاهرة أنه فعله بأمر من الله، والأصل عدم الوساطة، ويحتمل أن يكون بوساطة نبي آخر لم يذكره، وهو بعيد، ولا سبيل إلى القول بأنه إلهام، لأن ذلك لا يكون من غير نبي وحيّاً حتى يعمل به ما عمل؛ من قتل النفس، وتعريض الأنفس للغرق. فإن قلنا: إنه نبي، فلا إنكار في ذلك.

وأيضاً، كيف يكون غير النبي أعلم من النبي، وقد أخبر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الصحيح: «أن الله تعالى قال لموسى: بلى عبدنا خضر»؟!.

وأيضاً فكيف يكون النبي تابِعاً لغير نبي؟! وقال الثعلبي: هو نبي في جميع الأقوال.

وكان بعض أكبر العلماء يقول: أول عقدة تحل من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبياً، لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي! كما قال قائلهم^(١):

مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون النبي

قلت: وهناك آية أخرى تدل على نبوته عليه الصلاة والسلام، وهي قوله تعالى في: {آتيناه رحمة من عندنا}، فقد ذكر العلامة الألوسي في تفسيرها ثلاثة أقوال، أشار إلى تضعيفها كلها، ثم قال:

«والجمهور على أنها الوحي والنبوة، وقد أطلقت على ذلك في مواضع من القرآن، وأخرج ذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس، ... والمنصور ما عليه الجمهور، وشواهد من الآيات والأخبار كثيرة، وبمجموعها يكاد يحصل اليقين»^(١).

قلت: ولقد صدق رحمه الله تعالى، فإن المتأمل في قصته مع موسى عليهما الصلاة والسلام يجد أن الخضر كان مظهراً على الغيب وليس ذلك لأحد من الأولياء، بدليل قوله تعالى: {عالم الغيب فلا يظهر على غيبة أحداً إلا من ارتضى من رسول}، وذلك ظاهر في مواطن عدة من القصة، أذكر ما تيسر منها:

١ - قوله لموسى عندما طلب منه الصحبة {إنك لن تستطيع معي صبراً} فهذا الجزم منه عليه السلام لدليل واضح على أنه كان على علم بذلك، ولم يكن من باب الظن والتخرص منه، حاشاه، ويؤيده زيادة جاءت في بعض طرق الحديث عقب هذه الآية بلفظ:

«وكان رجلاً يعلم علم الغيب، قد علم ذلك»^(٢).

٢ - ومثله قوله في تأويله قتل الغلام:

(١) هو ابن عربي صاحب «الفصوص» و «الفتوحات المكية»

(١) روح المعاني (٥/٩٢ - ٩٣).

(٢) الدر المنثور (٤/٢٣١).

«وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً، وكان أبواه قد عطفوا عليه، فلو أنه أدرك، أرهقهما طغياناً وكفراً، فأردنا أن يبدلتهما ربهما خيراً منه زكاة وأقرب رحماً». زاد في رواية: «ووقع أبوه على أمه فعلقت فولدت منه خيراً منه زكاة وأقرب رحماً»^(٣).

وإخباره عليه السلام أن الغلام طبع كافراً، وأن أباه وقع على أمه فحملت وولدت خيراً منه، لهو من الأمور الغيبية المحضة التي لا مجال للاطلاع عليها إلا من طريق النبوة والوحي، فذلك من أقوى الأدلة على أنه كان نبياً، إن لم يكن رسولاً.

٣ - ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لما لقي موسى الخضر عليهما السلام، جاء طير، فألقى منقاره في الماء فقال الخضر لموسى: تدري ما يقول هذا الطير؟ قال: وما يقول؟ قال: يقول:

ما علمك وعلم موسى في علم الله إلا كما أخذ منقاري من الماء»^(١). فهذا صريح في أن الخضر، قد علم منطق الطير، وهو من الغيب الذي لا يعلمه البشر، فهو في هذا على نحو النبي سليمان عليه الصلاة والسلام الذي حكى الله عنه في القرآن: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ} (النمل: ١٦).

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأدلة المتقدمة إذا تأملها المسلم ووعاها بقلبه، تيقن أن الصواب القول بنبوة الخضر كما ذهب إليه جمهور العلماء ولذلك فعل ما فعل من العجائب التي لم يصبر لها موسى عليه الصلاة والسلام، وهو كليم الله تعالى، وبه نستطيع أن نحل تلك العقدة من الزندقة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر فيما سبق، ونحوها مما يعتقده كثير من الصوفية من الاعتقاد بالظاهر والباطن، والحقيقة والشريعة التي أفسد عقيدة كثير من الخاصة فضلاً عن العامة، فاعتقدوا الصلاح بل الولاية في كثير من الفساق الذين لا يصلون ولا يشهدون جماعات المسلمين ولا أعيادهم بدعوى الظاهر، وأنهم في الباطن من كبار أولياء الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وما قصة شيخ الإسلام ابن تيمية مع البطائحية الذين كانوا يتظاهرون في دمشق بالولاية والكرامة في زمانه حتى نصره الله عليهم، وقضى على باطنهم وباطلهم عن القارئ ببعيد.

{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ} (ق: ٣٧).

"حياة الألباني" (١/ ٤٢٦ - ٤٢٩).

(٣) أخرجه مسلم، والزيادة لعبد الله بن أحمد (١١٨/٥ - ١١٩).

(١) رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي والسيوطي وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٤٦٧).

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ألا أحدثكم عن الخضر؟ قالوا: بلى يا رسول الله! قال: بينما هو ذات يوم يمشي في سوق بني إسرائيل؛ أبصره رجل مكاتب. فقال: تصدق علي بارك الله فيك! فقال الخضر: آمنت بالله، ما شاء الله من أمر يكون، ما عندي شيء أعطيكه. فقال المسكين: أسألك بوجه الله! لما تصدقت علي؛ فإني نظرت السيماء (وفي رواية: سيماء الخير) في وجهك، ورجوت البركة عندك! فقال الخضر: آمنت بالله، ما عندي شيء أعطيكه إلا أن تأخذني فتبيعني! فقال المسكين: وهل يستقيم هذا؟! قال: نعم، الحق أقول: لقد سألتني بأمر عظيم، أما إني لا أخيبك بوجه ربي؛ بعني! قال: فقدم إلى السوق فباعه بأربع مئة درهم، فمكث عند المشتري زماناً لا يستعمله في شيء، فقال له: إنك إنما ابتعتني التماس خير عندي، فأوصني بعمل؟ قال: أكره أن أشق عليك؛ إنك شيخ كبير. قال: ليس يشق علي. قال: فقم وانقل هذه الحجارة، وكان لا ينقلها دون ستة نفر في يوم. فخرج الرجل لبعض حاجته؛ ثم انصرف وقد نقل الحجارة في ساعة! قال: أحسنت وأجملت وأطقت ما لم أرك تطبيقه. قال: ثم عرض للرجل سفر، فقال: إني أحسبك أميناً، فاخلفني في أهلي خلافة حسنة. قال: فأوصني بعمل. قال: إني أكره أن أشق عليك. قال: ليس يشق علي. قال: فاضرب من اللبن لبيتي حتى أقدم عليك. قال: فمضى الرجل لسفره. [قال:] فرجع الرجل وقد شيد بناءه! فقال: أسألك بوجه الله! ما سبيلك وما أمرك؟ قال: سألتني بوجه الله، ووجه الله أوقعني في العبودية. فقال الخضر: سأخبرك من أنا؟ أنا الخضر الذي سمعت به؛ سألني [رجل] مسكين صدقة، فلم يكن عندي شيء أعطيه، فسألني بوجه الله، فأمكنته من رقبتى، فباعني. وأخبرك أنه من سئل بوجه الله، فرد سائله وهو يقدر؛ وقف يوم القيامة [ليس على وجهه] جلد ولا لحم؛ إلا عظم يتقعقع. فقال الرجل: آمنت بالله، شققت عليك يا نبي الله! ولم أعلم. قال: لا بأس؛ أحسنت وأبقيت. فقال الرجل: بأبي أنت وأمي يا نبي الله! احكم في أهلي ومالي بما أراك الله، أو أخيرك؛ فأخلي سبيلك؟ فقال: أحب أن تخلي سبيلي؛ فأعبد ربي. فخلي سبيله. فقال الخضر: الحمد لله الذي أوقعني في العبودية؛ ثم نجاني منها»

(ضعيف)

ونبوة الخضر ليست بحاجة في إثباتها إلى مثل هذا الحديث؛ بعد قوله تعالى في القرآن حكاية عن الخضر: {وما فعلته عن أمري}، وغير ذلك من الأدلة المعروفة.

"الضعيفة" (١١/٢/٥٨٠ - ٥٨١، ٥٨٥).

هل كان الخضر حياً في حياة نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -؟

[عن علي بن الحسين قال]:

«لما مرض رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ جاءه جبريل عليه السلام فقال: يا محمد! أرسلني الله عز وجل إليك؛ تكريماً لك، وتشريفاً لك، وخاصة لك، أسألك عما هو أعلم به منك؛ يقول: كيف تجدك؟ قال: أجدني - يا جبريل - مغموماً، وأجدني - يا جبريل -؛ مكروباً. ثم جاءه اليوم الثاني، فقال ذلك له، فرد عليه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما رد عليه أول يوم. ثم جاءه اليوم الثالث، فقال له كما قال أول يوم، ورد عليه كما رد. وجاء معه ملك يقال له: إسماعيل على مئة ألف ملك، كل ملك منهم على مئة ألف ملك؛ فاستأذن فسأل عنه؛ ثم قال جبريل: هذا ملك الموت؛ يستأذن عليك، ما استأذن على آدمي قبلك ولا يستأذن على آدمي بعدك. فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: ائذن له. فأذن له، فسلم عليه، ثم قال: يا محمد! إن الله عز وجل أرسلني إليك، فإن أمرتني أن أقبض روحك قبضته، وإن أمرتني أن أتركه تركته. قال: أو تفعل يا ملك الموت؟! قال: نعم؛ بذلك أمرت، وأمرت أن أطيعك! قال: فنظر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جبريل عليه السلام، فقال جبريل: يا محمد! إن الله عز وجل اشتاق إلى لقائك. فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لملك الموت: امض لما أمرت به. فقبض روحه. فلما توفي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وجاءت التعزية؛ سمعوا صوتاً من ناحية البيت: سلام عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته! إن في الله عزاءً من كل مصيبة؛ وخلفاً من كل هالك، ودرراً من كل ما فات، فبالله فثقوا، وإياه فارجوا؛ فإنما المصاب من حرم الثواب! فقال علي عليه السلام: أتدرون من هذا؟ هذا الخضر عليه السلام».

(موضوع)

وإذا عرفت طرق هذا الحديث وشدة ضعفها؛ فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطريق الأولى في ميله في فتوى له إلى القول بحياة الخضر في حياته - صلى الله عليه وآله وسلم -! فقد سئل عنها في استفتاء له، فأجاب بقوله: "وأما حياته؛ فهو حي، والحديث المذكور: "لو كان حياً لزارني"؛ لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، بل المروي في "مسند الشافعي" وغيره: أنه اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ومن قال: إنه لم يجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فقد قال ما لا علم له به؛ فإنه من العلم الذي لا يحاط به ...!!" قلت: وهذه الفتوى كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح؛ فإن أكثر فتاويه على خلافها، وأن الخضر مات، وأنه لو أدرك النبي -

صلى الله عليه وآله وسلم - لوجب عليه أن يأتيه وينصره، كما بينت ذلك من كلامه في مقدمتي لكتاب "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" للإمام الصنعاني.

"الضعيفة" (١١/٢/٦٤١ - ٦٤٢، ٦٤٥).

[١٢٩٤] باب كل أحاديث حياة الخضر موضوعة

[قال الإمام]:

كل حديث فيه حياة الخضر إلى عهده - صلى الله عليه وسلم - لا يصح.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/١٦٨٥).

بطلان قصة افتتان داود عليه السلام

بنظره إلى امرأة الجندي أوريا

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كان خطيئة داود عليه السلام النظر».

(موضوع)

[قال الإمام]:

رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضوء، فأجلسه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلف ظهره وقال: فذكره.

قال ابن الصلاح في "مشكل الوسيط": لا أصل لهذا الحديث.

وقال الزركشي في "تخريج أحاديث الشرح": هذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدل على بطلانه بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

"إني أراكم من وراء ظهري"، كذا في "ذيل الأحاديث الموضوعية" للسيوطي (ص ١٢٢ - ١٢٣) و"تنزيه الشريعة" لابن عراق (٣٠٨/١ - ٢).

قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر، لأن رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من خلفه إنما هي في حالة الصلاة كما تدل عليه الأحاديث الواردة في الباب، وليس هناك ما يدل على أنها مطلقة في الصلاة وخارجها، فتأمل ... وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي أو ريا مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مثل محاولته تعريض زوجها للقتل، ليتزوجها من بعده! وقد رويت هذه القصة مختصرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فوجب ذكرها والتحذير منها وبيان بطلانها وهي:

«إن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى المرأة فهم بها قطع على بني إسرائيل بعثاً وأوحى إلى صاحب البعث فقال: إذا حضر العدو فقرب فلاناً، وسماه، قال: فقربه بين يدي التابوت، قال: وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يستنصر به، فمن قدم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يقتل أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله، فقتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود فقصا عليه القصة» باطل.

"الضعيفة" (١/٤٨٣ - ٤٨٥).

محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -

لوازم الإيمان برسالة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -

[الإيمان بكونه]- صلى الله عليه وآله وسلم - رسولاً اصطفاه الله تعالى، وخصه بالوحي وأطلعه على بعض المغيبات، .. ذلك يستلزم الإيمان بكل ما قاله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وضح عنه من التشريعات والأخبار بالمغيبات، سواء كان ذلك موافقاً لعلقك، أو بعيداً عن فهمك وعقلك، يجب الإيمان بذلك كله، فمن لم يكن هذا موقفه معه - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فهو لم يؤمن حق الإيمان بأن محمداً رسول الله، فما تنفعه هذه الشهادة، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، وذلك ما يفيد قوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} ولا شك أن إيمانك وتصديقك بما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - من الأمور التشريعية والغيبية - ولو كانت بعيدة عن متناول عقلك -؛ إنما هو من الإيمان بالغيب الذي هو من صفات المتقين في القرآن: {الْم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}. فقف أيها المؤمن عند نص الشارع الحكيم، ولا تغال فيه، ولا تفرط؛ بل وسطاً بين ذلك، لتكون من الناجين عند رب العالمين.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ٨٨٢ - ٨٨٣).

معنى شهادة أن محمداً عبد الله ورسول وبيان مقتضياتها

اعلم أن هذه الشهادة قد جمعت له - صلى الله عليه وآله وسلم - صفتين لا يتم إيمان المرء به - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا إذا تحقق بمعناها.

الأولى: كونه - صلى الله عليه وآله وسلم - عبداً لله تعالى، كغيره من عباده تعالى، فهو مثلهم من هذه الناحية، كما قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}. وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إنما أنا بشر مثلكم؛ أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني» وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد. فقولوا: عبد الله ورسوله».

ولذلك فلا يجوز لمسلم يشهد هذه الشهادة أن ينزله - صلى الله عليه وآله وسلم - منزلةً فوق التي أنزله الله تعالى فيها؛ فإن ذلك مما لا يرضاه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، كما قال في الحديث:

«أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله! ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل». ولا أن يمدحه إلا بمدحه الله به، أو بما صحت به الأحاديث والأخبار، فمدحه - صلى الله عليه وآله وسلم - بمثل قول بعضهم:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

فهذا القول مما يتنافى مع الشهادة بالعبودية لمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وهو القائل - كما حكاه الله تعالى في القرآن الكريم-: {وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ}. وهو القائل للجارية التي كنت تندب من قتل يوم [بدر] ، ثم قالت: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لا تقولي هكذا، وقولي كما كنت تقولين».

ولذلك قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في حديث لها في "الصحاحين": ومن حدثكم أن محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يعلم ما في غد؛ فقد أعظم على الله الفرية.

فإذا كان هذا شأن من قال عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - : إنه يعلم ما في غد؛ فما بال من يقول: إن من بعض علومه علم اللوح والقلم؟! فلا جرم أن حذرنا - صلى الله عليه وآله وسلم - من الغلو في مدحه وتعظيمه؛ فإنه سبب هلاك الأمم قبلنا كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إياكم والغلو في الدين؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم غلوهم في دينهم».

وأما الصفة الأخرى: فهي كونه - صلى الله عليه وآله وسلم - رسولا اصطفاه الله تعالى، وخصه بالوحي وأطلعه على بعض المغيبات، وذلك يستلزم الإيمان بكل ما قاله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وصح عنه من التشريعات والأخبار بالمغيبات، سواء كان ذلك موافقاً لعقلك، أو بعيداً عن فهمك وعقلك، يجب الإيمان بذلك كله، فمن لم يكن هذا موقفه معه - صلى الله عليه وآله وسلم - : فهو لم يؤمن حق الإيمان بأن محمداً رسول الله، فما تنفعه هذه الشهادة، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، وذلك ما يفيد قوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ

إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ { ولا شك أن إيمانك وتصديقك بما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - من الأمور التشريعية والغيبية - ولو كانت بعيدة عن متناول عقلك -؛ إنما هو من الإيمان بالغيب الذي هو من صفات المتقين في القرآن: {الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}. فقف أيها المؤمن عند نص الشارع الحكيم، ولا تُغالِ فيه، ولا تفرط؛ بل وسطاً بين ذلك، لتكون من الناجين عند رب العالمين.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ٨٨١ - ٨٨٣).

النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خير ولد آدم

قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أنا سيد ولد آدم» صريح في تفضيله - صلى الله عليه وآله وسلم - على جميع ولد آدم.

"الضعيفة" (٣/ ٤٣).

النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خير من طلعت عليه الشمس

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر»

(موضوع)

ثم إن الحديث ظاهر البطلان، لمخالفته لما هو مقطوع به: أن خير من طلعت عليه الشمس إنما هو نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، ثم الرسل والأنبياء، ثم أبو بكر، وقد جاء من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: " ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر".

أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما، وهو أصح من الأول سنداً وامتناً كما ترى، وقد حسنه بعضهم، ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة، وهذا مما لم يتيسر لي بعد. والله الموفق.

"الضعيفة" (٣/ ٥٣٣ - ٥٣٤).

نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - أفضل النبيين

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ألا أخبركم بأفضل الملائكة جبريل عليه السلام، وأفضل النبيين آدم، وأفضل الأيام يوم الجمعة، وأفضل الشهور شهر رمضان، وأفضل الليالي ليلة القدر، وأفضل النساء مريم بنت عمران»

(موضوع)

وأفضل النبيين إنما هو نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - بدليل الحديث الصحيح: «أنا سيد الناس يوم القيامة ...».

أخرجه مسلم (١/ ١٢٧)، فهذا يدل على وضع هذا الحديث

"الضعيفة" (١/ ٦٣٨).

نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد المرسلين يقيناً

-[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: وأنه خاتم الأنبياء وإمام الأتقياء وسيد المرسلين].

قلت: هذه العقيدة ثبتت في أحاديث كثيرة مستفيضة تلقتها الأمة بالقبول. وقد ذكر الشارح (في الصفحة ١٦٩ - الطبعة الرابعة) طائفة منها فلتراجع منه فهي تفيد العلم واليقين فهو - صلى الله عليه وآله وسلم - سيد المرسلين يقيناً.

ومن المؤسف أن أقول: إن هذه العقيدة لا يؤمن بها أولئك الذين يشترطون في الحديث الذي يجب الإيمان به أن يكون متواتراً فكيف يؤمن بها من صرح بأن العقيدة لا تؤخذ إلا من القرآن كالشيخ شلتوت وغيره وقد رددت على هؤلاء جميعاً من عشرين وجهاً في رسالتي "وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين" وذكرت في آخرها عشرين مثلاً من العقائد الثابتة في الأحاديث الصحيحة يلزمهم جردها وعدم الإيمان بها وهذه العقيدة واحدة منها فراجعها فإنها مطبوعة وهامة.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢٠).

هل الأنبياء أفضل من الملائكة؟

جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا خير البرية! فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: ... «ذاك إبراهيم عليه السلام. يعني: أنه خير البرية».

قلت: وظاهر الحديث يدل على أمرين:

أحدهما: أن إبراهيم عليه السلام خير الخلق مطلقاً بما فيهم الملائكة.

والآخر: أنه أفضل من نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.

وأجاب العلماء عن هذا بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال ذلك تواضعاً وهضماً لنفسه، أو أنه قال ذلك قبل أن يوحى إليه بأن الله تعالى اتخذ خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، وأنه سيد الناس يوم القيامة، آدم فمن دونه تحت لوائه - صلى الله عليه وآله وسلم -، كما جاء في الأحاديث الصحيحة، وبهذا أجاب الطحاوي، فراجع فإنه هام مفيد.

وأما الأمر الأول؛ فلم يتعرض له الطحاوي، فأرى - والله أعلم - أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "خير البرية" من حيث إنه لا يشمل الملائكة، كقوله تعالى في سورة (البينة): {إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية} بعد قوله: {إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية}، وأن المراد بـ (خير البرية) و (شر البرية)؛ إنما هم غير الملائكة - كما يشعر بذلك السياق -؛ فإن الملائكة {لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون}. وقد ذكر القرطبي أنه قد استدل بقوله تعالى: (خير البرية) مَنْ فَضَّلَ بَنِي آدَمَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، ثم أحال في بيان الخلاف في ذلك على سورة البقرة (١/ ٢٨٩)، وهناك ذكر الخلاف في المسألة بشيء من التفصيل، وذكر دليل من قال بذلك، والقائل بأن الملائكة أفضل، ومن ذلك قوله: "وفي البخاري: "يقول الله تعالى: من ذكرني في ملاء، ذكرته في ملاء خير منهم"، وهذا نص"^(١)

ثم قال:

(١) الحديث أخرجه مسلم أيضاً، وهو من حديث أبي هريرة، وله شواهد من حديث ابن عباس، وأنس بن مالك، وهي مخرجة في "الصحيح" (٢٠١١ و ٢٢٨٧ و ٢٩٤٢).

"وقال بعض العلماء: ولا طريق إلى القطع بأن الأنبياء أفضل من الملائكة، ولا القطع بأن الملائكة خير منهم، لأن طريق ذلك خبر الله تعالى، وخبر رسوله، أو إجماع الأمة، وليس ههنا شيء من ذلك."

ثم رأيت العلامة ابن أبي العز الحنفي قد توسع جداً في ذكر أدلة الفريقين ومناقشتها، وبيان ما لها وما عليها في "شرح العقيدة الطحاوية" (٣٠١ - ٣١١) - وتبعه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٣ / ٣٨٤ - ٣٨٨)؛ وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لم يقطع فيها بجواب، وقال: "وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل؛ فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصاً.. وحملني على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان الملك خادماً للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -! أو أن بعض الملائكة خدام بني آدم!! يعنون: الملائكة الموكلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع المجانبة للأدب..".

ثم شرع في البسط المذكور، وختمه بقوله: "وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة في الجواب عنها كما تقدم. والله أعلم بالصواب."

قلت: ولقد كان التوقف المذكور هو الذي يقتضيه النظر والتأمل في أدلة الفريقين، وجواب كل منهما عن أدلة الآخر، لولا حديث البخاري الذي قال فيه القرطبي: إنه نص في المسألة كما تقدم؛ وقد حكاها الحافظ العسقلاني عن ابن بطال أيضاً، وإن كان الحافظ تكلف في رد دلالته وتأويله: "بأن الخيرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً؛ فالجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ارتياب، فالخيرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع".

وقد كنت وقفت منذ القديم في "الترغيب والترهيب" على حديث من رواية البزار وابن حبان في "صحيحه" هو نص في الموضوع وأقوى؛ لأنه يبطل التأويل المذكور، ونصه: «أول من يدخل الجنة من خلق الله: الفقراء المهاجرون الذين تسد بهم الثغور، وتتقى بهم المكاره، ويموت أحدهم وحاجته في صدره لا يستطيع لها قضاء، فيقول الله لملائكته: ائتوهم فحيوهم، فتقول الملائكة: ربنا! نحن سكان سماواتك، وخيرتك من خلقك، أفتأمرنا أن نأتي هؤلاء فنسلم عليهم؟! قال: إن هؤلاء كانوا عباداً لي يعبدوني لا يشركون بي شيئاً، وتسد بهم الثغور.. ، قال: فتأتهم الملائكة عند ذلك؛ فيدخلون عليهم من كل باب: {سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار}.

وقال المنذري (٤/٨٦)، والهيثمي (١٠/٢٥٩):

"ورجاله ثقات".

وهو في "موارد الظمآن" (٢٥٦٥) - والسياق له-، ومخرج في المجلد السادس من "الصحيحة" برقم (٢٥٥٩).

وإني لأستغرب جدا كيف فات على أولئك العلماء من الفريقين إيراد احتجاجاً ودفعاً؟! وبخاصة الحافظ ابن حجر العسقلاني، لنعلم رأيه في شهادة الملائكة أمام ربه: أنهم خيرة خلقه، وما أظن أنه يجد له تأويلاً إلا التسليم لدلالته!

ونحوه حديث الترجمة، فما تعرض أحد منهم لذكره، ولعل ذلك لأنهم يرون أيضاً أنه خاص بالناس دون الملائكة؛ كما تقدم بيانه في طليعة هذا التخريج، وهو الذي استظهره الإمام الألوسي في تفسيره "روح المعاني" (٣/٢٦٤) والله ولي التوفيق.

وأما حديث: "علي خير البرية"؛ فمن موضوعات الشيعة، وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري، وهو مخرج في "الضعيفة" (٥٥٩٣)، ومن حديث جابر بن جابر برقم (٤٩٢٥)، وذكره الألوسي من حديث أبي هريرة عند ابن أبي حاتم، وحديث عائشة وعلي وابن عباس عند ابن مردويه، ولم أقف على أسانيدھا. ومن الظاهر أنها من عمل الشيعة أو غيرهم من الضعفاء والكذابين، ولذلك عقب الألوسي عليها بقوله: "وإن دون إثبات صحة تلك الأخبار خرط القتاد. والله تعالى أعلم".

ولا بد من التنبيه أنه وقع فيه حديث أبي هريرة: "مرفوعاً"، وأنا أظن أنه محرف: "موقوفاً"؛ فإن من المعروف أن مرجع المتأخرين في تخريج أحاديث التفسير إنما هو "الدر المنثور" على الغالب، والحديث فيه (٦/٣٧٩) غير مرفوع!

"الصحيحة" (٧/٢/١٠٣٥ - ١٠٣٩).

والذي الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في النار

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أبي وأباك في النار»

والحديث أخرجه الجورقاني في "الأباطيل والمناكير" (١/٢٣٥) من طريق أخرى عن داود بن أبي هند في جملة أحاديث أخرى تدل كلها - كهذا - على أن من مات في الجاهلية مشركاً فهو في النار، وليس من أهل الفترة كما يظن كثير من الناس، وبخاصة

الشيعة منهم، ومن تأثر بهم من السنة! ومن تلك الأحاديث، ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلا قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار.

فلما قفى دعاه، فقال: فذكر حديث الترجمة حرفا بحرف. أخرجه مسلم (١/١٣٢ - ١٣٣) وأبو عوانة (١/٩٩) وأبو داود (٤٧١٨) والجوزقاني (١/٢٣٣) وصححه، وأحمد (٣/٢٦٨) وأبو يعلى (٦/٣٥١٦/٢٢٩) وابن حبان (٥٧٨ - الإحسان) والبيهقي (٧/١٩٠) من طرق عن حماد بن سلمة به. ومنها سعد بن أبي وقاص المتقدم في المجلد الأول برقم (١٨) بلفظ: " حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار ". فراجع سببه هناك، فإنه بمعنى حديث الترجمة لمن تأمله.

وإن مما يتصل بهذا الموضوع قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما زار قبر أمه: " استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها، فأذن لي .. " الحديث رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٨٧ - ١٨٨) من حديث أبي هريرة وبريدة، فليراجعهما من شاء. والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيما ذكرنا خير كبير وبركة.

واعلم أيها الأخ المسلم أن بعض الناس اليوم وقبل اليوم لا استعداد عندهم لقبول هذه الأحاديث الصحيحة، وتبني ما فيها من الحكم بالكفر على والدي الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل إن فيهم من يظن أنه من الدعاة إلى الإسلام ليستنكر أشد الاستنكار التعرض لذكر هذه الأحاديث ودلالاتها الصريحة! وفي اعتقادي أن هذا الاستنكار إنما ينصب منهم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي قالها إن صدقوا بها.

وهذا - كما هو ظاهر - كفر بواح، أو على الأقل: على الأئمة الذين رووها وصححوها، وهذا فسق أو كفر صراح، لأنه يلزم منه تشكيك المسلمين بدينهم، لأنه لا طريق لهم إلى معرفته والإيمان به، إلا من طريق نبيهم - صلى الله عليه وآله وسلم - كما لا يخفى على كل مسلم بصير بدينه، فإذا لم يصدقوا بها لعدم موافقتها لعواطفهم وأذواقهم وأهوائهم - والناس في ذلك مختلفون أشد الاختلاف - كان في ذلك فتح باب عظيم جدا لرد الأحاديث الصحيحة، وهذا أمر مشاهد اليوم من كثير من الكتاب الذين ابتلي المسلمون بكتاباتهم كالغزالي والهويدي وبلق وابن عبد المنان وأمثالهم ممن لا ميزان عندهم لتصحيح الأحاديث وتضعيفها إلا أهواؤهم! واعلم أيها المسلم - المشفق على دينه أن يهدم بأقلام بعض المنتسبين إليه - أن هذه الأحاديث ونحوها مما فيه الإخبار بكفر أشخاص أو إيمانهم، إنما هو من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها وتلقيها بالقبول، لقوله تعالى: { ألم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب } (البقرة: ١ - ٣) وقوله: { وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله

أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ... } (الأحزاب: ٣٦)، فالإعراض عنها وعدم الإيمان بها يلزم منه أحد أمرين لا ثالث لهما - وأحلاهما مر -: إما تكذيب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإما تكذيب رواياتها الثقات كما تقدم. وأنا حين أكتب هذا أعلم أن بعض الذين ينكرون هذه الأحاديث أو يتأولونها تأويلاً باطلاً كما فعل السيوطي - عفا الله عنا وعنه - في بعض رسائله، إنما يحملهم على ذلك غلوهم في تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وحبهم إياه، فينكرون أن يكون أبواه - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أخبر هو نفسه عنهما، فكأنهم أشفق عليهما منه - صلى الله عليه وآله وسلم -!! وقد لا يتورع بعضهم أن يركن في ذلك إلى الحديث المشهور على ألسنة بعض الناس الذي فيه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أحيا الله له أمه، وفي رواية: أبويه، وهو حديث موضوع باطل عند أهل العلم كالدارقطني والجورقاني، وابن عساکر والذهبي والعسقلاني، وغيرهم كما هو مبين في موضعه، وراجع له إن شئت كتاب "الأباطيل والمناكير" للجورقاني بتعليق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي (١/ ٢٢٢ - ٢٢٩) وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (١/ ٢٨٤): "هذا حديث موضوع بلا شك، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له علم لعلم أن من مات كافراً لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن عند المعاينة، ويكفي في رد هذا الحديث قوله تعالى: {فيمت وهو كافراً}، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في (الصحيح): «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي»

ولقد أحسن القول في هؤلاء بعبارة ناصعة وجيزة الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله في تعليقه على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية" للإمام الشوكاني، فقال (ص ٣٢٢): "كثيراً ما تجمع المحبة ببعض الناس، فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك مناف للمحبة الشرعية. والله المستعان."

قلت: وممن جمحت به المحبة السيوطي عفا الله عنه، فإنه مال إلى تصحيح حديث الإحياء الباطل عند كبار العلماء كما تقدم، وحاول في كتابه "اللائيء" (١/ ٢٦٥ - ٢٦٨) التوفيق بينه وبين حديث الاستئذان وما في معناه، بأنه منسوخ، وهو يعلم من علم الأصول أن النسخ لا يقع في الأخبار وإنما في الأحكام! وذلك أنه لا يعقل أن يخبر الصادق المصدوق عن شخص أنه في النار ثم ينسخ ذلك بقوله: إنه في الجنة! كما هو ظاهر معروف لدى العلماء.

ومن جموحه في ذلك أنه أعرض عن ذكر حديث مسلم عن أنس المطابق لحديث الترجمة إعراضاً مطلقاً، ولم يشر إليه أدنى إشارة، بل إنه قد اشتط به القلم وغلا، فحكم عليه بالضعف متعلقاً بكلام بعضهم في رواية حماد بن سلمة! وهو يعلم أنه من أئمة المسلمين وثقاتهم، وأن روايته عن ثابت صحيحة، بل قال ابن المديني وأحمد

وغيرهما: أثبت أصحاب ثابت حماد، ثم سليمان، ثم حماد بن زيد، وهي صحاح. وتضعيفه المذكور كنت قرأته قديماً جداً في رسالة له في حديث الإحياء - طبع الهند - ولا تطولها يدي الآن لأنقل كلامه، وأتبع عواره، فليراجعها من شاء التثبت.

ولقد كان من آثار تضعيفه إياه أنني لاحظت أنه أعرض عن ذكره أيضاً في شيء من كتبه الجامعة لكل ما هب ودب، مثل "الجامع الصغير" و"زيادته" و"الجامع الكبير"! ولذلك خلا منه "كنز العمال" والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتأمل الفرق بينه وبين الحافظ البيهقي الذي قدم الإيمان والتصديق على العاطفة والهوى، فإنه لما ذكر حديث: «خرجت من نكاح غير سفاح»، قال عقبه: «وأبواه كانا مشركين، بدليل ما أخبرنا..»، ثم ساق حديث أنس هذا وحديث أبي هريرة المتقدم في زيارة قبر أمه - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الصحيحة" (٦/١/١٧٧ - ١٨٢).

ثبوت سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - والرد على من أنكرك ذلك

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَهُودِيٌّ مِنْ يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ - قَالَتْ - حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ دَعَا ثُمَّ دَعَا ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ جَاءَنِي رَجُلَانِ فَفَعَدَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي. فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلِي أَوْ الَّذِي عِنْدَ رِجْلِي لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي مَا وَجَعُ الرَّجُلِ قَالَ مَطْبُوبٌ. قَالَ مَنْ طَبَّهُ قَالَ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ. قَالَ فِي أَيِّ شَيْءٍ قَالَ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ. قَالَ وَجِبٍ طُلَعَةٍ ذَكَرٍ. قَالَ فَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي بئرِ ذِي أَرْوَانَ.»

قَالَتْ فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ وَاللَّهِ لَكَانَ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْجِنِّاءِ وَلَكَانَ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ». قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَحْرَقْتَهُ قَالَ: «لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَاقَنِي اللَّهُ وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا فَأَمَرْتُ بِهَا فَدُفِنَتْ.»

اعلم أن هذا الحديث صحيح الإسناد بلا ريب ... ولقد أخطأ السيد رشيد رضا رحمه الله ومن قلده في تضعيفه لهذا الحديث، وأثاروا حوله شبهات عقلية هي في الحقيقة {كسراب بقية يحسبه الظمان ماء}، وليس في الحديث سوى أنه مرض -

صلى الله عليه وسلم - وأنه يرى أنه يأتي النساء وما يأتين. والله سبحانه الذي حفظه من أن يخطئ في التشريع - وهو كبشر يمكن أن يخطئ، ولكن الله عصمه - فكذلك الله حفظه وهو بشر قد سحر، ومن شأن البشر أن يسحر، فأى شيء في هذا السحر الذي أصابه - صلى الله عليه وسلم - ، وقد أصاب مثله موسى عليه السلام بنص القرآن {يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى} فهل مس ذلك من مقام موسى عليه السلام كلا ثم كلا. وكذلك الشأن في الحديث. فتأمل منصفاً.

"مختصر صحيح" مختصر مسلم" (ص ٣٦٥، ٣٧٦)

باب منه

عن عائشة قالت: سحر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - حتى إنه ليخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دعا الله ودعاه ثم قال: «أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته، جاءني رجلان فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجُبِّ طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان، فذهب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في أناس من أصحابه إلى البئر فقال: هذه البئر التي أريتها وكأن ماءها نقاعة الحناء ولكأن نخلها رءوس الشياطين فاستخرجه». متفق عليه

[قال الشيخ معلقاً على قول عائشة: حتى إنه ليخيل إليه أنه فعل الشيء]:

كناية عن الجماع، ففي رواية البخاري "حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين" والحديث صحيح لا شك فيه، فإن له شواهد صحيحة في "المسند" وغيره، ولا متمسك فيه للطاعنين في عصمته - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا لأشباههم ممن يردون الحديث الصحيح لأدنى شبهة ترد عليهم من أمثال أولئك الطاعنين، فإن الحديث يدور حول أمر دنيوي محض لا علاقة له بالتشريع، فأى ضير على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يُسحر سحراً يؤدي به إلى حالة من المرض والوجع؛ يرى ويظن أنه أتى النساء ولم يأتين؟ هذا كل ما في الحديث ليس إلا، وتوسيع الأمر بطريق القياس والإلحاق كما يفعل بعض الطاعنين في الحديث بقولهم: إذا ظن ذلك الأمر فيمكن أن يظن مثله في الشرع، كأن يظن أن آية نزلت عليه ولم تنزل {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} فالجواب أن الذي عصمه من نسيان الآيات التي نزلت عليه أن يبلغها إلى الناس مع العلم أن النسيان من طبيعة البشر، فهو الذي يعصمه من أن يتلو عليهم ما

ليس قرآناً متوهماً أنه من القرآن! فهذا مثل هذا ولا فرق، نسأل الله السلامة في ديننا وعقولنا. وهذه كلمة وجيزة أردت بها التذكير وإلا فالموضوع طويل الذيل.

[ثم قال -رحمه الله-]:

ومع اتفاق الشيخين على تصحيح الحديث وتلقي العلماء المحققين له بالقبول، فقد طعن فيه بعض المبتدعة قديماً وتبعهم على ذلك بعض المتأخرين، والحديث صحيح لا شك فيه، وقد حاول السيد رشيد رضا أن يُعَلِّه بأنه من رواية هشام بن عروة، وهو مع كونه ثقة حجة فلم يتفرد به، بل تابعه جماعة من آل عروة كما في صحيح البخاري، ثم إن للحديث شواهد من رواية زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما، فراجع "فتح الباري"، (١٠/١٩٢ - ١٩٣) فلا تغتر بكلام من ينكره ممن يدعي الانتصار للسنة من المعاصرين الذين هم أبعد ما يكونون عن العلم الصحيح بها، وتخيله - صلى الله عليه وآله وسلم - المذكور فيه لا يطعن في عصمته المقطوع بثبوتها، لأنه ليس في أمور الدين والتبليغ، وليت شعري ما الفرق بين نسيانه - صلى الله عليه وآله وسلم - الثابت بالكتاب {سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} وبالسنة في أحاديث كثيرة وبين التخيل المذكور، فكما أننا قد أمانا وقوع النسيان فيما أمر بتبليغه بالعصمة فكذلك قد أمانا وقوع التخيل في التبليغ بالعصمة ولا فرق، فتنبه.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/١٦٥١ - ١٦٥٢).

باب منه

"كان رجل [من اليهود] يدخل على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، [وكان يأمنه]، فعقد له عقداً، فوضعه في بئر رجل من الأنصار، [فاشتكى لذلك أياماً، (وفي حديث عائشة: ستة أشهر)]، فأتاه ملكان يعودانه، فقعد أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجله، فقال أحدهما: أتدري ما وجعه؟ قال: فلان الذي [كان] يدخل عليه عقد له عقداً، فألقاه في بئر فلان الأنصاري، فلو أرسل [إليه] رجلاً، وأخذ [منه] العقد لوجد الماء قد اصفر. [فأتاه جبريل فنزل عليه ب (المعوذتين)، وقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، والسحر في بئر فلان، قال:] فبعث رجلاً (وفي طريق أخرى: فبعث علياً رضي الله عنه) [فوجد الماء قد اصفر] فأخذ العقد [فجاء بها]، [فأمره أن يحل العقد ويقرأ آية]، [فحلها]، [فجعل يقرأ ويحل]، [فجعل كلما حل عقدة وجد لذلك خفة] فبرأ، (وفي الطريق الأخرى: فقام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كأنما نشط من عقال)، وكان الرجل بعد ذلك يدخل على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فلم يذكر له شيئاً منه، ولم يعاتبه [قط حتى مات]".

من المفيد أن نذكر أن بعض المبتدعة قديماً وحديثاً قد أنكروا هذا الحديث الصحيح، بشبهات هي أوهى من بيت العنكبوت، وقد رد عليهم العلماء في شروحهم، فليرجع إليهما من شاء.

"الصحيحة" (٦/١/٦١٥ - ٦١٦، ٦١٩).

إمكانية رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعد موته

[عن ابن مسعود رضي الله عنه قال]:

«كان [أي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -] لا يخيل على من رآه».

في هذه الأحاديث أنه من الممكن أن يرى الرائي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعد وفاته، ولو لم يكن معاصراً له، لكن بشرط أن يراه على صورته التي كان عليها - صلى الله عليه وآله وسلم - في برهة من حياته، وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء كما في "فتح الباري" (١٢ / ٣٨٤)، وهو قول ابن عباس في رواية يزيد الفارسي وكليب والد عاصم، وكذا البراء كما تقدم، وعلقه البخاري عن محمد بن سيرين إمام المعبرين، وقد وصله القاضي بسنده الصحيح عن أيوب قال: "كان ابن سيرين إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: صف لي الذي رأيته، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم تره"، وبه قال العلامة ابن رشد، فقال كما في "الاعتصام" للإمام الشاطبي (١ / ٣٥٥): "وليس معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من رأي فقد رأي حقاً» أن كل من رأى في منامه أنه رآه، فقد رآه حقيقة، بدليل أن الرائي قد يراه مرات على صور مختلفة، ويراه الرائي على صفة، وغيره على صفة أخرى، ولا يجوز أن تختلف صور النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا صفاته، وإنما معنى الحديث: من رأي على صورتي التي خلقت عليها فقد رأي، إذ لا يتمثل الشيطان بي، إذ لم يقل - صلى الله عليه وآله وسلم -: من رأي أنه رأي فقد رأي، وإنما قال: "من رأي فقد رأي"، وأنى لهذا الرائي الذي رأى أنه رأى على صورته الحقيقية أنه رآه عليها، وإن ظن أنه رآه ما لم يعلم أن تلك الصورة صورته بعينها، وهذا ما لا طريق لأحد إلى معرفته".

قال الحافظ: "ومنهم من ضيق الفرض في ذلك، فقال: لا بد أن يراه على صورته التي قبض عليها، حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التي لم تبلغ عشرين شعرة. والصواب التعميم في جميع حاله بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما، سواء كان في شبابه أو رجولته أو كهولته، أو آخر عمره..".

وقال الشيخ علي القاري في " شرح الشمائل " (٢/ ٢٩٣): " وقيل إنه مختص بأهل زمانه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، أي من رأني في المنام يوفقه الله تعالى لرؤيتي في اليقظة. ولا يخفى بعد هذا المعنى، مع عدم ملاءمته لعموم (من) في المبني، على أنه يحتاج إلى قيود، منها: أنه لم يره قبل ذلك، ومنها أن الصحابي غير داخل في العموم .. ". قلت: ولا أعلم لهذا التخصيص مستنداً إلا أن يكون حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٩٩٣) مرفوعاً بلفظ: «من رأني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي». فقد ذكر العيني في " شرح البخاري " (٢٤/ ١٤٠) أن المراد أهل عصره - صلى الله عليه وآله وسلم - ، أي من رآه في المنام وفقه الله للهجرة إليه والتشرف بلقاءه - صلى الله عليه وآله وسلم - .. ". ولكنني في شك من ثبوت قوله: «سيراني في اليقظة»، وذلك أن الرواة اختلفوا في ضبط هذه الجملة: «سيراني في اليقظة»، فرواه هكذا البخاري كما ذكرنا، وزاد مسلم (٧/ ٥٤): " أو فكأنما رأني في اليقظة ". هكذا على الشك، قال الحافظ (١٢/ ٣٨٣): " ووقع عند الإسماعيلي في الطريق المذكورة: " فقد رأني في اليقظة " ، بدل قوله: " سيراني " .

ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه، وصححه الترمذي وأبو عوانة. ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي جحيفة: " فكأنما رأني في اليقظة ". فهذه ثلاثة ألفاظ: " سيراني في اليقظة " ، " فكأنما رأني في اليقظة " ، (انظر ما تقدم برقم ١٠٠٤). " فقد رأني في اليقظة " ، وجل أحاديث الباب كالثالثة إلا قوله في (اليقظة) " ، وكلها في تأكيد صدق الرؤيا، فاللفظ الثاني أقرب إلى الصحة من حيث المعنى، فهو فيه كحديث ابن عباس وأنس المتقدم: " فقد رأني " ، وأكد منه حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: " فقد رأني الحق ". أخرجه البخاري (٦٩٩٧) وأحمد (٣/ ٥٥) وهو لابن حبان (٦٠١٩ و ٦٠٢٠) عن أبي هريرة.

"الصحيحة" (٦/ ١/ ٥١٣، ٥١٧ - ٥٢٠).

كيف تثبت خصوصياته - صلى الله عليه وآله وسلم -

خصوصياته عليه السلام إنما تثبت بالنص الصحيح، فلا تثبت بالنص الضعيف ولا بالقياس والأهواء، والناس في هذه المسألة على طرفي نقيض، فمنهم من ينكر كثيراً من خصوصياته الثابتة بالأسانيد الصحيحة، إما لأنها غير متواترة بزعمه، وإما لأنها غير معقولة لديه! ومنهم من يثبت له عليه السلام ما لم يثبت مثل قولهم: إنه أول المخلوقات، وإنه لا ظل له في الأرض وإنه إذا سار في الرمل لا تؤثر قدمه فيه، بينما إذا داس على الصخر علم عليه، وغير ذلك من الأباطيل.

والقول الوسط في ذلك أن يقال: إن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بشر بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة، فلا يجوز أن يعطى له من الصفات والخصوصيات إلا ما صح به النص في الكتاب والسنة، فإذا ثبت ذلك وجب التسليم له، ولم يجز رده بفلسفة خاصة علمية أو عقلية، زعموا، ومن المؤسف، أنه قد انتشر في العصر الحاضر انتشاراً مخيفاً رد الأحاديث الصحيحة لأدنى شبهة ترد من بعض الناس، حتى ليكاد يقوم في النفس أنهم يعاملون أحاديثه عليه السلام معاملة أحاديث غيره من البشر الذين ليسوا معصومين، فهم يأخذون منها ما شاؤوا، ويدعون ما شاؤوا، ومن أولئك طائفة ينتمون إلى العلم، وبعضهم يتولى مناصب شرعية كبيرة! فإننا لله وإنا إليه راجعون، ونسأله تعالى أن يحفظنا من شر الفريقين المبطلين والغالين.

"الصحيحة" (١/١/٢٩٦).

كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يكتب

عن أبي راشد الحبراني: أتيت عبد الله بن عمرو، فقلت له: حدثنا بما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فألقى إلي صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فنظرت فيها فإذا فيها: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سأل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: يا رسول الله! علمني ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت. فقال: «يا أبا بكر! قل: اللهم فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، أعوذ بك من شر نفسي، ومن شر الشيطان وشركه، وأن أقترف على نفسي سوءاً، أو أجره إلى مسلم».

(صحيح)

أي أمر بالكتابة، فإنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان لا يكتب، كما هو ثابت في "صحيح المؤلف [أي صحيح البخاري]"، ولعل المقصود أن المأمور بكتابة الصحيفة إنما هو ابن عمرو رضي الله عنهما، فإنه كان يكتب كما في "الصحيح" أيضاً، والله أعلم.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٣٣٦).

الرد على من زعم أن الشعر لم يجر على لسان نبينا

- صلى الله عليه وآله وسلم -

عن عكرمة: سألت عائشة رضي الله عنها: هل سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يتمثل شعراً قط؟ فقالت: أحياناً إذا دخل بيته يقول: "ويأتيك بالأخبار من لم تزود"

(صحيح).

قوله: "ويأتيك بالأخبار من لم تزود" عجز بيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة في "ديوانه" (٩٦)، و"شرح القصائد المشهورات" لابن النحاس (١ / ٩٤) وصدده: "ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً؛ والمشهور في كتب الأدب أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يتمثل بقول لطرفة: "ويأتيك من لم تزود بالأخبار": لأن الشعر لم يجر قط على لسانه! هكذا زعموا، والحديث مما يرد عليهم.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٢١٣).

باب منه

عن شريح قال: قلت لعائشة رضي الله عنه: أكان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يتمثل بشيء من الشعر؟ فقالت: كان يتمثل بشيء من شعر عبد الله بن رواحة: "ويأتيك بالأخبار من لم تزود"

(صحيح).

لا منافاة بينه وبين آية {وما علمناه الشعر} ... ونحوها؛ لأنه لم يكن قصداً منه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الشعر، ونظماً منه له، وإنما كان تمثلاً به، وهذا مما يجوز في حقه - صلى الله عليه وآله وسلم - على الصحيح كما قال الحافظ (١٠ / ٢٤١) واحتج بهذا الحديث.

فما جاء في بعض كتب الأدب أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كسر هذا البيت فقال:

"ويأتيك من لم تزود بالأخبار" بدعوى أن الشعر لم يجر على لسانه! مما لا أصل له، مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح وغيره فتنبه.

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٣٢).

من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - حادثة الراهب بحيرا

قرأت في الأجزاء (٣٧ - ٤٠) شوال سنة ١٣٧٨ - من هذه المجلة الكريمة [أي مجلة التمدن] بحثاً من كتاب "المنتقى في تاريخ القرآن" للأستاذ عبد الرؤوف المصري تحت عنوان "خرافة الراهب بحيرا" جاء فيه:

"لم يثبت بالسند الصحيح عن الصحابة ولا عن التابعين حادثة بحيرا الراهب (نسطورس)، ولم يثبت بالصحيحين (كذا) بأن بحيرا قابل رسول الله حتى في صغره مع عمه أبي طالب في سفره إلى الشام، ولم يشر - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى تلك الحادثة لا تصريحاً ولا تلميحاً في جميع أحاديثه وأدوار حياته، بل كانت حادثة بحيرا غفلة من بعض كتاب السيرة دسها داس لتعظيم شأن النبي في صغره ونقلها أصحاب السير من غير تمحيص " ثم قال: "... واعتمدوا على أمشاج من الروايات لا سند لها ...".

هذا لب ما جاء في البحث المذكور ويتلخص منه أن الحادثة لم تثبت في الصحيحين ولا في غيرهما عن أحد من الصحابة والتابعين بالسند الصحيح، وإن كل ما هنالك إنما هو أمشاج من الروايات التي لا سند لها.

سند الحادثة:

كيف لا تصح هذه الحادثة وقد رواها من الصحابة أبو موسى الأشعري، ومن التابعين الأجلء أبو مجلز لاحق بن حميد رحمه الله تعالى، ورد ذلك عنهما بإسنادين صحيحين، وهالك البيان:

أما رواية أبي موسى الأشعري فأخرجها الترمذي في "سننه" (٤ / ٤٩٦) وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (١ / ٥٣) والحاكم في "المستدرک" (٢ / ٦١٥ - ٦١٦) وابن عساکر في "تاريخ دمشق" (١ / ١٨٧ - ١ / ١٨٨) بأسانيد متعددة عن قراد أبي نوح: أنبأ يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال: خرج أبو طالب إلى الشام، وخرج معه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في أشياخ من قريش، فلما أشرفوا على الراهب هبطوا فحلوا رحالهم فخرج إليهم الراهب، وكانوا قبل ذلك يمشون به فلا يخرج إليهم ولا يتلفت، قال: فهم يحلون رحالهم فجعل يتخللهم الراهب حتى جاء فأخذ بيد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقال: هذا سيد العالمين، هذا رسول رب العالمين يبعثه

الله رحمة للعالمين، فقال له أشياخ من قریش: ما علمك؟ فقال: إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خرّ ساجداً ولا يسجدان إلا لنبي، وإني أعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة، ثم رجع فصنع لهم طعاماً فلما أتاهم به، وكان هو في رعية الإبل، قال: أرسلوا إليه، فأقبل وعليه غمامة تظله، فلما دنا من القوم وجد القوم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيء الشجرة عليه، فقال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه. الحديث بطوله. وحسنه الترمذي وإسناده جيد وقد صححه الحاكم والجزري وقواه العسقلاني والسيوطي وقد بينت صحته على طريقة أهل الحديث قريباً في "مجلة المسلمون" العدد الثامن من سنة ١٣٧٩ (ص ٣٩٣ - ٣٩٧) فليرجع إليه من شاء زيادة في التثبت.

وأما رواية أبي مجلز فأخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" قال:

(١/ ١٢٠): أخبرنا خالد بن خدّاش: أخبرنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز أن عبد المطلب أو أبا طالب - شك خالد - قال: "لما مات عبد الله عطف على محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، قال: فكان لا يسافر سافراً إلا كان معه فيه، وإنه توجه نحو الشام فنزل منزله فأتاه فيه راهب، فقال: إن فيكم رجلاً صالحاً، فقال: إن فينا من يقري الضيف ويفك الأسير ويفعل المعروف، أو نحواً من هذا، ثم قال: إن فيكم رجلاً صالحاً، ثم قال: أين أبو هذا الغلام؟ قال: ها أنا ذا وليه، أو قيل: هذا وليه، قال: احتفظ بهذا الغلام ولا تذهب به إلى الشام، إن اليهود حسدٌ، وإني أخشاهم عليه، قال: ما أنت تقول ذلك ولكن الله يقول، فردّه، قال: اللهم إني أستودعك محمداً، ثم إنه مات.

وهذا إسناد مرسل صحيح، فإن أبا مجلز واسمه لاحق بن حميد تابعي، ثقة، جليل، احتج به الشيخان في صحيحهما، وبقية أصحاب الكتب الستة، وأخذ الحديث عن جماعة من الصحابة منهم: عمران بن حصين، وأم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأنس، وجندب بن عبد الله، وغيرهم، ومن بينه وبين ابن سعيد كلهم عدول ثقات، احتج بهم مسلم في صحيحه.

وإذا تبين هذا يسقط بدهاءة قول الأستاذ في خاتمة البحث: "إن خرافة بحيرا ابتدعت في القرن الثاني والثالث الهجري، ولم يروها الثقات" فقد رواها الثقات من قبل القرن الذي زعم أن الحادثة ابتدعت فيه!

شبهات حول الحادثة وجوابها:

بعد أن أثبتنا صحة الحادثة بالحجة العلمية، لا بد لنا من الإجابة عن الشبهات التي حملت الأستاذ المصري على الطعن في الحادثة واعتبارها من الخرافات

التي راجت على أسلافنا جميعاً من كُتاب السيرة! حتى يأخذ البحث مداه العلمي فأقول:

الشبهة الأولى: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يشر إلى تلك الحادثة لا تصريحاً ولا تلويحاً.

الجواب: إنها شبهة يغني حكايتها عن ردها، إذ كل من عنده ذرة من علم بسيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - وسيرة غيره من العظماء يعلم أن أكثر هذه السيرة وردت عن أصحابهم متحدثين بما يعلمونه عنهم، فهل طعن أحد في شيء من ذلك بعد ثبوت الرواية بها، لأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، لم يشر إلى ذلك أصلاً؟!

الشبهة الثانية: قول الأستاذ: "إن بحيرا الراهب كان في القرن الرابع للمسيح، وادعاء مقابلة بحيرا لمحمد - صلى الله عليه وسلم - كان في أواخر القرن السادس مع أن بحيرا وجد في القرن الرابع وحادثته التاريخية مشهورة بقصتها تاريخ الكنيسة نفسه ..."

وجوابنا عن هذه الشبهة من وجوه:

الأول: إن الراهب في تلك الحادثة لم يسم مطلقاً في الرواية الصحيحة التي قدمتها وبذلك تسقط الشبهة من أساسها.

الثاني: إن تسمية الراهب بـ (بحيرا) إنما جاء في بعض الروايات الواهية، في إحداها الواقدي وهو كذاب، وفي الأخرى محمد بن إسحاق صاحب السيرة رواها بدون إسناد، وهاتان الروايتان هما عمدة كل المؤرخين الذي سموه بهذا الاسم، فلا يجوز اعتبارهما ورد الرواية الصحيحة بهما كما هو ظاهر، على أن بعض مؤرخينا كالمسعودي وغيره ذكر أن اسمه جرجيس، فلا إشكال أصلاً.

الثالث: إن هذه الشبهة إنما تقوم على ادعاء الأستاذ أن الراهب بحيرا كان في القرن الرابع من الميلاد، وهي دعوى عارية عن الصحة إذ ليس لديه حجة علمية يستطيع بها إثباتها، وكل ما عنده من الحجة تاريخ الكنيسة! فيا لله العجب كيف يثق الأستاذ بهذا التاريخ هذه الثقة البالغة إلى درجة أنه يعارض به تاريخ المسلمين، وهو يعلم أن تاريخهم - مهما كان، في بعض حوادثه نظر من الوجهة الحديثة خاصة - أصح وأنقى بكثير من تاريخ الكنيسة الذي تعجز الكنيسة نفسها عن إثبات صحة كتابها المقدس الذي هو أصل دينها، فكيف تستطيع أن تثبت تاريخها الذي هو بحق "أمشاج من

الروايات التي لا سند لها " كما قاله الأستاذ نفسه لكن في تاريخ المسلمين لا تاريخ الكنيسة!!

الرابع: إنني رجعت إلى دائرة المعارف الإسلامية تأليف جماعة من المستشرقين، وإلى دائرة المعارف للبيستاني، وإلى "المنجد"، فلم أجدهم ذكروا ما عزاه الأستاذ المصري إلى تاريخ الكنيسة، بل ظاهر كلامهم أنهم لا يعرفون عنه شيئاً مما يتعلق بتاريخ حياته في أرض العرب، إلا مما جاء في مصادرنا الإسلامية، وخاصة ما يتعلق منه بقصة اتصاله بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حسبما تقدم تخريجه، وإن كانوا يعتبرونها "من الأساطير التي أحاطت بسيرة النبي محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - " حسبما تقدم تخريجه، كفراً منهم واستكباراً أن يكون رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مبشراً به في الكتب السماوية السابقة، ومعروفاً عند المؤمنين بها، ولذلك علق الأستاذ الفاضل المحقق أحمد محمد شاكر على هذه الكلمة الواردة في "دائرة المعارف الإسلامية" بقوله:

"ليست هذه القصص بالأساطير، بل كثير منها ثابت بأسانيد صحيحة، وعلم أهل الكتاب بالبشارة بمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - في كتبهم ثابت عند المسلمين بنص القرآن الصريح، وليسوا في حاجة إلى افتعال أساطير يؤيدون بها ما أثبتته الوحي المنزل من عند الله، وهو ثابت أيضاً عند المسلمين فيما قرءوه من كتب أهل الكتاب مما بقى في أيديهم من الصحيح من أقوال أنبيائهم المنقولة في كتبهم".

الخامس: لنفترض أن ما عزاه الأستاذ إلى تاريخ الكنيسة صحيح ثابت، وهو أن بحيرا الراهب كان في القرن الرابع من الميلاد، فذلك لا ينفي أن يأتي شخص آخر على شاكلته في الترهيب سمي باسمه منذ ولادته على عادة النصارى وغيرهم من التسمي بأسماء الصالحين عندهم، أو لقب به بعد، لظهور شبه فيه به، هذا كله جائز ليس في العقل السليم ما ينفيه، وإذا الأمر كذلك، فبإمكان الأستاذ أن يعتقد وجود شخصين في زمنين متباينين باسم واحد (بحيرا) وبذلك يستطيع أن يوفق بين ثقته بالتاريخ الكنسي، وثقته بالتاريخ الإسلامي ولا يقع في هذه المغالطة التي كتبها بقلمه: "فكيف التقى الزمان القرن الرابع والقرن السادس، والتقى المكانان ...!!"

تلك وجوه خمسة في الجواب عن الشبهة الثانية أقواها عندنا الوجه الأول، وسائرهما إنما هي بالنظر لترجيح التاريخ الإسلامي على التاريخ الكنسي، ولا حاجة بنا إليها بعد الوجه الأول، وإنما ذكرتها لبيان ما يرد على الأستاذ مما قد يكون غافلاً عنه.

الشبهة الثالثة: قول الأستاذ ما خلاصته: "إن الغرض من ذكر خرافة بحيرا الراهب، إنما هو كرد على المبشرين والمستشرقين الذين يدعون بأن هذا الدين الإسلامي من بحيرا الراهب، وكان يتردد على مكة يُعَلِّمُ محمداً تعاليمه".

وأقول: لا شك أن الأستاذ المصري يشكر على قصده المذكور ولكن خفي عليه أن الرد على المبشرين لا يكون برد الحقائق التاريخية، وإنكار ثبوتها، بحجة أن الكفار يستغلونها للطعن في الإسلام أو في نبيه عليه الصلاة والسلام، بل المنهج العلمي الصحيح يوجي بالاعتراف بالحادثة الثابتة، ثم الجواب عن استغلال المبشرين لها جواباً علمياً صحيحاً، ومن المؤسف جداً أن هذه الطريقة التي جرى عليها حضرة الأستاذ في الرد على المبشرين والمستشرقين، قد أخذ بها كثير من الكتاب المسلمين في العصر الحاضر، لا سيما الذين لا علم عندهم بأدلة الكتاب والسنة، فهؤلاء كلما رأوا مبشراً يورد شبهة على نص إسلامي، أو يستغله للطعن في الدين، بادروا إلى التشكيك في صحته إن كان حديثاً أو سيرة، وإلى تأويل معناه إن كان لا سبيل إلى إنكاره من أصله كالقرآن، وهذا الأسلوب مع ما فيه من عدم الاعتداد بنصوص الشريعة المعصومة ومعانيها، فإنه في الوقت نفسه يدل على أن هؤلاء الكتاب قد وثقوا بعلم أولئك الكفار وفهمهم وإخلاصهم ثقة عمياء! مع أن الذي يدقق فيما كتبوه ويكتبونه من البحوث حول الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي يتجلى له بوضوح لا وضوح بعده - إلا قليلاً منهم - لا إنصاف عندهم ولا علم، وأنهم كل غرضهم من ذلك تشويه حقائق الإسلام الناصعة وإبعاد المسلمين عنه، وليس يتسع هذا المقال لضرب الأمثلة على ما نقول، ولكن حسبنا منها هذه الحادثة التي أثبتنا صحتها، فقد علمت مما سبق كيف أن جماعة من أولئك المستشرقين اعتبروها من الخرافات والأساطير، وكيف أن الأستاذ المصري انزلق معهم في ذلك مع ما فيها من الآيات البيّنات على التبشير بنبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولذلك أنكرها أولئك الكفار، وأما أخونا المصري فإنما أنكرها متأثراً بوجي خفي من بعض المستشرقين الآخرين الذين زعموا أن الحادثة تدل أن الدين الإسلامي مستقى من بحيرا الراهب، وأنه كان يتردد إلى مكة يعلم محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم - تعاليمه! كما نقله الأستاذ المصري عنهم، وهم بهذا الزعم يرمون إلى أحد شيئين إما إثباته في قلوب ضعفاء العلم والإيمان منا، وإما حمل من كان قوي الإيمان منا على رد الحادثة في سبيل رد هذا الزعم الباطل، وهذا مع الأسف قد حصلوا عليه من بعضهم.

ومن الغرائب حقاً أن هذا الزعم الذي هو موضوع الردّ مع أنه باطل في نفسه ولا صلة له بالحادثة مطلقاً، لأن التقاء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - مرة واحدة وفي ساعة أو ساعات محدودة مع الراهب في الشام شيء، وتردد الراهب إلى محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - وفي مكة شيء آخر، وهذا التردد لو وَرَدَ شيء، والالتقاء شيء

أخر، ومع أن هذا الزعم لم يخف بطلانه على الأستاذ المصري كما صرح به في بحثه مع ذلك كله فإنه رد الحادثة وحكم ببطلانها! وهذا تناقض عجيب، فإنه إذا كان الأستاذ جازماً ببطلان الزعم المذكور، فلماذا رد الحادثة بعلّة الرد على المبشرين الأفاكين، مع أن الرد حصل عليهم كما رأيت بدون رد الحادثة، بل ألا يكفي في الرد عليهم قول الله عز وجل في الرد على سلفهم من أمثالهم من المشركين الأفاكين الذين ادعوا مثل هذا الزعم في حياته؟! فقال تعالى: {وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ، إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ}.

ما وراء إنكار الحادثة:

إنّ أخشى ما أخشاه أن يكون الأستاذ المصري من أولئك الذين لا يصدقون بمعجزات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - غير القرآن طبعاً - هذه المعجزات التي تجاوزت المئات، وثبت قسم كبير منها بالطرق المتواترات التي لا يسع العالم بها أن ينكرها، والذي يحملني على إبداء هذه الخشية أن الأستاذ نقل فصلاً من كلام الدكتور هيكل جاء فيه: " ولقد كان - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يرضى أن تنسب إليه معجزة غير القرآن ويصارع أصحابه بذلك " وأقره الأستاذ عليه، وأتى عليه بمثال فقال عقبه: " مثل شق الصدر وغيره".

ونحن نعلم أن حادثة شق الصدر صحيحة ثابتة في صحيح مسلم وغيره، فإذا كان الأستاذ ينكر ذلك تقليداً منه للدكتور هيكل في القول المذكور، فمعنى ذلك أن الأستاذ ينكر المعجزات كلها مهما كانت أسانيداً صحيحة وكثيرة، وحينئذ فإنكاره لحادثة التقائه - صلى الله عليه وآله وسلم - بالراهب ليس الباعث عليه الرد على المبشرين لأن الرد حصل بدون ذلك كما عرفت، وإنما هو ما قام في نفس الأستاذ من إنكار المعجزات، وبما أن هذه الحادثة تتضمن أكثر من معجزة واحدة كتظليل الغمامة له - صلى الله عليه وآله وسلم - وميل فيء الشمس عليه فلذلك أنكرها الأستاذ.

وإذا كان استنتاجنا هذا صحيحاً، فالكلام حينئذ يأخذ مع الأستاذ مجالاً آخر وهو طريقة إثبات المعجزات كحوادث وقعت أو لم تقع وما هو السبيل إلى معرفة ذلك، فهذا لا مجال للبحث فيه الآن، ولعل الأستاذ لا يحوجنا إلى الولوج فيه، وذلك بتصريحه بتخطئنا في استنتاجنا المذكور.

ولكن لا بد لي من الإشارة إلى بطلان ما عراه الدكتور هيكل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه كان لا يرضى أن تنسب إليه معجزة غير القرآن، فإن هذا مما لا

أصل له عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل هو من المعاني المخترعة التي أحدثها الدكتور وأمثاله من منكري المعجزات وألصقوها ببعض الآيات القرآنية زاعمين أنها المراد بها، ليضربوا بها المعجزات الثابتة بحجة أنها مخالفة لنص القرآن!!

ومجال القول في ذلك واسع جداً فأكتفي بالإشارة إليه وأجتزئ بدليل واحد يؤيد البطلان المذكور.

وهو أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحدث أحياناً أصحابه ببعض معجزاته عملاً بقول الله تبارك وتعالى: {وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ} فكان - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «إني لأعرف حجراً كان يسلم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن» رواه مسلم وغيره.

فإذا كان - صلى الله عليه وآله وسلم - يحدث أصحابه بمعجزاته ثم يروونها منسوبة إلى أصحابه من بعده، فكيف يصح أن يقال: إنه كان لا يرضى أن تنسب إليه معجزة؟!!

واني قبل أن أنهي هذا البحث لا بد من أن ألفت نظر القارئ إلي أمر هام، وهو أنني حين قرأت بحث الأستاذ وما نقله عن ابن خلدون ومحمد عبده والسيد رشيد رضا والدكتور هيكل من وجوب التدقيق في روايات الحديث والسيره إذ ليس كل ما فيها صحيحاً، تساءلت في نفسي: ترى هل دقق هؤلاء في هذه الحادثة فتبين لهم أنها خرافة كما ادعى الأستاذ المصري؟ فرجعت إلى اثنين منهم من المعاصرين وهما الدكتور هيكل في كتابه " حياة محمد " والسيد رشيد رضا في رسالته " خلاصة السيرة النبوية " فإذا بالأول يذكر هذه الحادثة (١١٢ - ١١٣) كما يذكرها كل المؤرخين، وكذلك فعل الثاني (ص١٤ - ١٥) دون أن يذكر أو يشير أدنى إشارة إلى ضعفها فضلاً عن وضعها! والحقيقة أن أحداً لم يصرح - فيما علمت - بأن حادثة بحيرا الراهب خرافة قبل الأستاذ المصري، والحمد لله لست من " أهل الطرق ولا المتطفلين من بعض من يلبسون العمام " وقد استندنا فيما أوردنا إلى طرق العلم الصحيح، ولكن الأستاذ اتبع فيما أنكر ظنوناً وأوهاماً أدت به - ولو مع حسن النية - إلى إنكار حقيقة تاريخية لا شك فيها هي حادثة بحيرا الراهب، فعسى أن الأستاذ المصري يعيد النظر فيما كان كتب فيها على ضوء الحجج التي أوردنا حتى نلتقي في صعيد واحد في ميدان العلم والحق.

" مقالات الألباني " (ص ١١٨ - ١٢٧)

من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - تظليل الغمام له وميل فيء الشجرة عليه والرّد
على من أنكر ذلك

قرأت في العدد السادس من المجلد السادس من مجلة "المسلمون" الغراء كلمة
الأستاذ الطنطاوي بعنوان "صناعة المشيخة" فسرتني ما فيها من الصراحة والشجاعة
في محاربة الباطل الذي انطلى أمره على كثير من الناس فبارك الله فيه وزاده توفيقاً.

بيد أنني استنكرت قوله في التعليق: "وما يقوله القوالون من أنه (المظلل بالغمام)
لا أصل له".

ذلك لأن حديث تظليل الغمام للنبي عليه الصلاة والسلام ثابت في غير ما كتاب
من كتب السنة، فكيف يصح أن يقال فيه: "لا أصل له"؟ نعم لو قال: "لا يصح
سنده" لكان أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الغلو في الخطاب، وإنما قلت: "أقرب" لأن
الصواب أن الحديث صحيح، وإن ضعفه بعضهم، لأنه لم يأت عليه بحجة مقنعة
وإليكم البيان:

أخرج الترمذي (٤/ ٢٩٦ بشرح التحفة) وأبو نعيم في (دلائل النبوة ١/ ٥٣)
والحاكم (٢/ ٦١٥ - ٦١٦) وابن عساكر في (التاريخ ١/ ١٨٧ - ١/ ١٨٨) عن قراد أبي
نوح، أنبأ يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه، قال: خرج أبو
طالب إلي الشام وخرج معه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في أشياخ من
قريش، فلما أشرفوا على الراهب ... قلت: فذكر القصة وفيها «فأقبل - صلى الله عليه
وآله وسلم - وعليه غمامة تظله، قال: انظروا إليه غمامة تظله! فلما دنا على القوم
وجدهم قد سبقوه إلى فيء الشجرة، فلما جلس مال فيء الشجرة عليه، قال انظروا إلى
فيء الشجرة مال عليه» الحديث بطوله، وفي آخره «وبعث معه أبو بكر بلالاً» قلت:
فهذا الإسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح: أما أبو بكر بن أبي موسى فثقة بلا
خلاف واحتج به الشيخان.

وأما يونس بن أبي إسحاق فاحتج به مسلم، وفيه كلام لا يسقط حديثه عن رتبة
الاحتجاج به، وقد قال الذهبي فيه: "صدوق ما فيه بأس".

وأما قراد، واسمه عبد الرحمن، فثقة أيضاً احتج به البخاري.

قلت: فتبين أن الإسناد صحيح من الوجهة الحديثية، وقد تناقضت فيه آراء
العلماء ما بين مفرط ومفرط، فهذا الحاكم يقول فيه: "صحيح على شرط الشيخين!"
وقال الجزري: «إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما».

وفي الجانب الآخر قول الذهبي في تعقيبه على الحاكم: " قلت: أظنه موضوعاً، فبعضه باطل ".

فهذا الغلو من القول لا ينفق في ميدان العلم والبحث الحر، فأين الدليل على وضعه بطوله، ومن المعلوم أن الوضع إنما يحكم به إما من جهة السند، وذا منفي هنا لما علمت من ثقة رجاله، وإما من جهة متنه، وهذا مفقود أيضاً إذ غاية ما يمكن أن ينكر منه ما ذكره الذهبي في ترجمة قراد أبي نوح من " الميزان " فقال:

" أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق ... ومما يدل على أنه باطل قوله: " وبعث معه أبو بكر بلالاً " وبلال لم يكن بعد خلق، وأبو بكر كان صبيياً " .

وقال في " تاريخ الإسلام " (١ / ٣٩):

" تفرد به قراد، واسمه عبد الرحمن بن غزوان، ثقة احتج به البخاري والنيسابوري ^(١) ، ورواه الناس عن قراد وحسنه الترمذي، وهو حديث منكر جداً، وأين كان أبو بكر؟! كان ابن عشر سنين فإنه أصغر من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بسنتين ونصف، وأين كان بلال في هذا الوقت، فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث ولم يكن ولد بعد " .

وذكر نحو هذا وأبسط منه ابن القيم في فصل له في هذا الحديث مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (عام- ٥٤٨٥ / ١٠٠ - ١٠٣) .

قلت: وهذا النقد للمتن لو سلم به لم يقتض الحكم على الحديث كله بالوضع، ذلك لأن رواته ثقات كما عرفت، وحينئذ إنما يجوز أن يردّ من حديث الثقة ما ثبت خطؤه ويبقى باقيه على الأصل وهو القبول، ويؤيده أن البزار لما روى هذا الحديث لم يسم " بلالاً " وإنما قال: " رجلاً " وعلى هذا يطيح الإشكال الذي اعتمد عليه الذهبي في إنكاره للحديث، ويدل على أن تسمية الرجل بلالاً سهو من بعض الرواة، وهذا لا بد من الاعتراف به، إذ الثقة قد يخطيء والجواد قد يكبو.

وتوسط آخرون فحسنوا الحديث كالترمذي، فإنه قال: " حديث حسن غريب " . وهذا هو الحق عندي لما عرفت من سلامة إسناده من قادح، وما أشرنا إليه من الكلام في بعض رواته لا ينافي القول بحسنه لا سيما إذا علمنا مجيئه من طرق أخرى، فقد قال السيوطي في " الخصائص الكبرى " (١ / ٨٤):

(١) يعني الإمام مسلماً صاحب الصحيح فإنه من نيسابور، ولكن قرنه مع البخاري هنا وهم، فإن مسلماً لم يخرج له كما أفاده الذهبي نفسه في الميزان.

"قال البيهقي: هذه القصة مشهورة عند أهل المغازي.

قلت: ولها شواهد عدة سأوردها تقضي بصحتها، إلا أن الذهبي ضعف الحديث لقوله في آخره: "وبعث معه أبو بكر بلالاً" ... وقد قال ابن حجر في "الإصابة": الحديث رجاله ثقات، وليس فيه منكر سوى هذه اللفظة، فتحمل على أنها مدرجة فيها مقتطعة من حديث آخر وهماً من أحد رواته".
ثم ساق السيوطي الشواهد التي أشار إليها فليراجعها من شاء فإن الكلام عليها مما يطيل البحث، ولا مجال لذلك الآن.

بقي علينا أن ندفع شبهة أخرى على هذه المعجزة وقد تعلق بها الذهبي أيضاً، فإنه قال عطفاً على قوله السابق في "التاريخ":

"وأيضاً فإذا كان عليه غمامة تظله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة لأن ظل الغمامة تقدم فيء الشجرة التي نزل تحته".

فأقول: إنما يصح هذا الاستشكال لو كان في الحديث التصريح بأن الفيء مال مع بقاء الغمامة عليه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وليس في الحديث شيء من هذا، فمن الجائز أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لما جلس عند الشجرة عليه ليظله بدل الغمامة، عليه فيكون قد ظهرت له - صلى الله عليه وآله وسلم - في هذه القصة معجزتان الأولى تظليل الغمامة له، والأخرى ميل الفيء عليه، وهو - صلى الله عليه وآله وسلم - نقول هذا وإن كنا لسنا والحمد لله من الذين ينسبون إليه - صلى الله عليه وآله وسلم - ما هب ودب مما لم يصح من المعجزات، فإن فيما صح منها ما يكفي ويشفي والحمد لله.

على أنه ينبغي أن لا ننسى أنه ليس في هذه القصة أن الغمامة كانت تظله دائماً أينما سار وأينما نزل، فإن هذا الباطل قطعاً، فهناك أحاديث كثيرة صحيحة تصرح بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يستظل بالشجرة والخيام وغيرها، وإنما وقعت هذه المعجزة في خروجه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى الشام.

وخلاصة القول: إن تظليل الغمامة له - صلى الله عليه وآله وسلم - له أصل في السنة، ولكن في ثبوته ما ألمت به من الخلاف، والراجح عندي الصحة لما سبق، فمن اقتنع بذلك فيها، وإلا فحسبه التوقف وترك الجزم بالضعف؛ وأما القول بأنه لا أصل له، فلا أصل له.

"مقالات الألباني" (ص ١١٣ - ١١٧).

من أعلام النبوة التنبؤ بفتح فارس والروم

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كلوا من جوانبها، ودعوا ذروتها يبارك لكم فيها، ثم قال: خذوا فكلوا، فوالذي نفس محمد بيده ليفتحن عليكم أرض فارس والروم، حتى يكثر الطعام فلا يذكر اسم الله عليه».

والحديث علم من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقد فتح سلفنا أرض فارس والروم وورثنا ذلك منهم، وطغى الكثيرون منا فأعرضوا عن الشريعة وأدائها التي منها ابتداء الطعام بـ "بسم الله" فندسوا هذا حتى لا تكاد تجد فيهم ذكراً!

"الصحيحه" (١/٢/٧٤٩ - ٧٥٠).

باب من أعلام النبوة التنبؤ بفتح قسطنطينية

عن أبي قبيل قال: كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاصي وسئل أي المدينتين تفتح أولاً القسطنطينية أو رومية؟ فدعا عبد الله بصندوق له حلق، قال: فأخرج منه كتاباً قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - نكتب، إذ سئل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: أي المدينتين تفتح أولاً أقسطنطينية أو رومية؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«مدينة هرقل تفتح أولاً. يعني قسطنطينية».

(رومية) هي روما كما في "معجم البلدان" وهي عاصمة إيطاليا اليوم.

وذلك بعد أكثر من ثمانمائة سنة من إخبار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالفتح، وسيتحقق الفتح الثاني بإذن الله تعالى ولا بد، ولتعلمن نبأه بعد حين.

ولا شك أيضاً أن تحقيق الفتح الثاني يستدعي أن تعود الخلافة الراشدة إلى الأمة المسلمة.

"الصحيحه" (١/١/٣٣).

من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم -: تنبئه بأن تبوك ستصير جناناً

عن معاذ بن جبل: أنهم خرجوا مع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عام غزوة تبوك وكان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء قال: فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً ثم قال: «إنكم ستأتون غداً إن شاء الله عين تبوك، فإنكم لن تأتوها حتى يضحى النهار، فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئاً حتى آتي»

قال: فجنناها وقد سبق إليها رجلان والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء فسألها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «هل مسستما من مائها شيئاً؟» فقالا: نعم، فسميها، وقال لهما ما شاء الله أن يقول، ثم غرفوا من العين بأيديهم قليلاً حتى اجتمع في شيء، ثم غسل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيه وجهه ويديه، ثم أعادها فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يوشك يا معاذ إن طالت بك الحياة أن ترى ما هاهنا قد مليء جناناً».

صحيح.

هذا من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - العلمية الغيبية، فقد صارت تبوك جناناً، أو كادت، فصلى الله وسلم على محمد النبي الأمي.

"صحيح موارد الظمان" (١/ ٢٦٤).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يوشك يا معاذ إن طالت بك حياة أن ترى ما ههنا قد ملئ جناناً. يعني تبوك».

[ترجمه الإمام بقوله: من أعلام النبوة].

"الصحيحة" (٣/ ٢١٠).

من أعلام النبوة التنبؤ بظهور السيارات وظهور الكاسيات العاريات

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«سيكون في آخر أمتي رجال يركبون على سروج كأشباه الرجال، ينزلون على أبواب المساجد، نساؤهم كاسيات عاريات على رءوسهن كأسنمة البخت العجاف، العنوهن فإنهن ملعونات، لو كانت وراءكم أمة من الأمم لخدمهن نساؤكم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم».

النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يشير بذلك إلى هذه المركوبة التي ابتكرت في هذا العصر، ألا وهي السيارات، فإنها وثيرة وطيفة لينة كأشباه الرجال، ويؤيد ذلك أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - سماها (بيوتاً) في حديث آخر تقدم برقم (٩٣)، لكن تبين فيما بعد أن فيه انقطاعاً. وإذن ففي الحديث معجزة علمية غيبية أخرى غير المتعلقة بالنساء الكاسيات العاريات، ألا وهي المتعلقة برجالهن الذين يركبون السيارات ينزلون على أبواب المساجد.

ولعمر الله إنها لنبوءة صادقة نشاهدها كل يوم جمعة حينما تتجمع السيارات أمام المساجد حتى ليكاد الطريق على رحبه يضيق بها، ينزل منها رجال ليحضروا صلاة الجمعة، وجمهورهم لا يصلون الصلوات الخمس، أو على الأقل لا يصلونها في المساجد، فكأنهم قنعوا من الصلوات بصلاة الجمعة، ولذلك يتكاثرون يوم الجمعة وينزلون بسياراتهم أمام المساجد فلا تظهر ثمرة الصلاة عليهم، وفي معاملتهم لأزواجهم وبناتهم، فهم بحق "نساؤهم كاسيات عاريات"! وثمة ظاهرة أخرى ينطبق عليها الحديث تمام الانطباق، ألا وهي التي نراها في تشييع الجنائز على السيارات في الآونة الأخيرة من هذا العصر.. يركبها أقوام لا خلاق لهم من الموسرين المترفين التاركين للصلاة، حتى إذا وقفت السيارة التي تحمل الجنازة وأدخلت المسجد للصلاة عليها، مكث أولئك المترفون أمام المسجد في سياراتهم، وقد ينزل عنها بعضهم ينتظرون الجنازة ليتابعوا تشييعها إلى قبرها نفاقاً اجتماعياً ومداهنةً، وليس تعبداً وتذكراً للآخرة، والله المستعان.

هذا هو الوجه في تأويل هذا الحديث عندي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، والله تعالى هو المسؤول أن يغفر لي خطي وعمدي، وكل ذلك عندي.

الصحيحة" (٦/١/٤١١، ٤١٥ - ٤١٦)

[١٣٣٣] باب من أعلام النبوة التنبؤ بانتشار الزينة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«كيف أنتم إذا مرج الدين [وسفك الدمَ وظهرت الزينة، وشرف البنيان]، وظهرت الرغبة، واختلفت الإخوان، وحرقت البيت العتيق؟!».

[قال الإمام]:

وهي من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - العلمية، وبخاصة منها قوله: " وظهرت الزينة"، فقد انتشرت في الأبنية والألبسة والمحلات التجارية انتشاراً غريباً، حتى في قمصان الشباب ونعالهم، بل ونعال النساء! فصلى الله على الموصوف بقوله تعالى: {وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى}.

و (الرغبة): قال ابن الأثير: " أي قلة العفة وكثرة السؤال".

"الصحيحة" (٦/١/٥٥٥ - ٥٥٦).

من أعلام النبوة التنبؤ برفع العلم الشرعي

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن من أشراط الساعة أن يفيض المال، ويكثر الجهل، وتظهر الفتن، وتفشو التجارة، [ويظهر العلم]».

في الحديث إشارة قوية إلى اهتمام الحكومات اليوم في أغلب البلاد بتعليم الناس القراءة والكتابة، والقضاء على الأمية حتى صارت الحكومات تتباهى بذلك، فتعلن أن نسبة الأمية قد قلت عندها حتى كادت أن تمحى! فالحديث علم من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، بأبي هو وأمي.

ولا يخالف ذلك - كما قد يتوهم البعض - ما صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - في غير ما حديث أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل لأن المقصود به العلم الشرعي الذي به يعرف الناس ربهم ويعبدونه حق عبادته، وليس بالكتابة ومحو الأمية كما يدل على ذلك المشاهدة اليوم، فإن كثيراً من الشعوب الإسلامية فضلاً عن غيرها، لم تستفد من تعلمها القراءة والكتابة على المناهج العصرية إلا الجهل والبعد عن الشريعة الإسلامية، إلا ما قل ونذر، وذلك مما لا حكم له. وإن مما يدل على ما ذكرنا قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من

العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا». رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمرو وصدفته عائشة، وهو مخرج في "الروض النضير" (رقم ٥٧٩).

"الصحيحة" (٦/١/٦٣١، ٦٣٥).

من أعلام النبوة التنبؤ بظهور التعصب لغير الكتاب والسنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«من اقترب (وفي رواية: أشراط) الساعة أن ترفع الأشرار، وتوضع الأخيار، ويفتح القول، ويخزن العمل، ويقرأ بالقوم المثناة، ليس فيهم أحد ينكرها. قيل: وما المثناة؟ قال: ما استكتب سوى كتاب الله عز وجل».

(فائدة):

هذا الحديث من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقد تحقق كل ما فيه من الأنباء، وبخاصة منها ما يتعلق بـ (المثناة) وهي كل ما كتب سوى كتاب الله كما فسره الراوي، وما يتعلق به من الأحاديث النبوية والآثار السلفية، فكأن المقصود بـ (المثناة) الكتب المذهبية المفروضة على المقلدين، التي صرفتهم مع تطاول الزمن عن كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - كما هو مشاهد اليوم مع الأسف من جماهير المتمذهبين، وفيهم كثير من الدكاترة والمتخرجين من كليات الشريعة، فإنهم جميعاً يتدينون بالتمذهب، ويوجبونه على الناس حتى العلماء منهم، فهذا كبيرهم أبو الحسن الكرخي الحنفي يقول كلمته المشهورة: "كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ". فقد جعلوا المذهب أصلاً، والقرآن الكريم تبعاً، فذلك هو (المثناة) دون ما شك أو ريب. وأما ما جاء في "النهاية" عقب الحديث وفيه تفسير (المثناة): "وقيل: إن المثناة هي أخبار بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله، فهو (المثناة)، فكأن ابن عمرو كره الأخذ عن أهل الكتاب، وقد كان عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك منهم. فقال هذا لمعرفته بما فيها".

قلت: وهذا التفسير بعيد كل البعد عن ظاهر الحديث، وأن (المثناة) من علامات اقتراب الساعة، فلا علاقة لها بما فعل اليهود قبل بعثته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلا جرم أن ابن الأثير أشار إلى تضعيف هذا التفسير بتصديده إياه بصيغة "قيل"

وأشد ضعفاً منه ما ذكره عقبه: " قال الجوهري: (المثناة) هي التي تسمى بالفارسية (دوبيتي). وهو الغناء!"

"الصحيحة" (٦/٢/٧٧٤ - ٧٧٦).

من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - تنبئه بوفاته بعد عام

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يا معاذ! إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا، ولعلك أن تمر بمسجدي هذا وقبري».

[ترجم له الإمام بقوله: تنبؤه بوفاته بعد عام].

"الصحيحة" (٥/٦٦٥)

من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - تنبئه بظهور السيارات

عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «يكون في آخر أمتي رجال يركبون على سرج كأشباه الرجال، ينزلون على أبواب المساجد، نساؤهم كاسيات عاريات على رءوسهن كأسنمة البخت العجاف، العنوهن فإنهن ملعونات، لو كان وراءكم أمة من الأمم خدمهن نساؤكم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم».

حسن.

الحديث معجزة علمية غيبية للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فإنه يشير إلى السيارات الفاخرة التي يركبها أشباه الرجال الذين يأتون عليها إلى المساجد مشيعين للجنابة، فإذا أدخلت المسجد للصلاة عليها؛ ظل أولئك في سياراتهم أو واقفين بجانبها بالانتظار.

"صحيح موارد الظمان" (٢/٤٧).

من أعلام النبوة التنبؤ بخروج الفتن من العراق

[قال رسوله الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ألا إن الفتنة ههنا، ألا إن الفتنة ههنا [قالها مرتين أو ثلاثاً]، من حيث يطلع قرن الشيطان، [يشير [بيده] إلى المشرق، وفي رواية: العراق]».

قلت: وطرق الحديث متضادة على أن الجهة التي أشار إليها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إنما هي المشرق، وهي على التحديد العراق كما رأيت في بعض الروايات الصريحة، فالحديث علم من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فإن أول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة كبدعة التشيع والخروج ونحوها.

وقد روى البخاري (٧٧ / ٧) وأحمد (٨٥ / ٢، ١٥٣) عن ابن أبي نعم قال: "شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن محرم قتل ذباباً فقال: يا أهل العراق! تسألوني عن محرم قتل ذباباً، وقد قتلت ابن بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «هما ريحانتي في الدنيا».

وإن من تلك الفتن طعن الشيعة في كبار الصحابة رضي الله عنهم، كالسيدة عائشة الصديقة بنت الصديق التي نزلت براءتها من السماء ...

"الصحيحة" (٦٥٣ / ٥ - ٦٥٦).

باب منه

عن ابن عمر مرفوعاً: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمِينِنَا»، قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟، قَالَ: «هُنَالِكَ الرَّزَّازِلُ ..».

(صحيح).

وقد تحقق ما أنبأ به عليه السلام فإن كثيراً من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق، كالقتال بين سيدنا علي ومعاوية، وبين علي والخوارج، وبين علي وعائشة، وغيرها مما هو مذكور في كتب التاريخ. فالحديث من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - وأعلام نبوته.

"تخريج أحاديث فضائل الشام" (ص ٢٧).

من معجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم - أن الجمادات تحبه وتحن إليه

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لأبي طلحة: «التمس لي غلاماً من غلمانكم يخدمني» فخرج أبو طلحة يردفني وراءه فكنت أخدم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كلما نزل، قال: ثم أقبل حتى إذا بداله أحد قال: «هذا جبل يحبنا ونحبه ...».

(صحيح).

قيل [في قوله يحبنا ونحبه] على حذف مضاف؛ أي يحبنا أهله ونحب أهله، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأهله هم أهل المدينة، وقيل على حقيقته، وهو الصحيح عند أهل التحقيق؛ إذ لا يستبعد وضع المحبة في الجبال وفي الجذع اليابس، حتى إنه حن إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - والله أعلم.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٥١٦/٢).

من أعلام النبوة التنصيص على أن في أحد جناحي الذباب داء وفي الآخر دواء

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه (كله) ثم لينتزعه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء».

[وقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقلوه، فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء».

كثيراً من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء وهو أن الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب علقت به تلك الجراثيم، والحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه يزيد عليهم فيقول: "وفي الآخر شفاء" فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم

إن كانوا عقلاء علماء! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه.

نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، وقرأت مقالات كثيرة في مجلات مختلفة كل يؤيد ما ذهب إليه تأييداً أو رداً، ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة الحديث وأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - {ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى}، لا يهمنا كثيراً ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب؛ لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي ومع ذلك فإن النفس تزداد إيماناً حين ترى الحديث الصحيح يوافق العلم الصحيح، ولذلك فلا يخلو من فائدة أن أنقل إلى القراء خلاصة محاضرة ألقاها أحد الأطباء في جمعية الهداية الإسلامية في مصر حول هذا الحديث قال: "يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضاً، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ "مبعد البكتيريا"، وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتيريا. وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب، هي أنه يحول البكتيريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب، فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتيريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريباً من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف لقتل الجراثيم التي كانت عالقة، وكاف في إبطال عملها".

وقد قرأت قديماً في هذه المجلة بحثاً ضافياً في هذا المعنى للطبيب الأستاذ سعيد السيوطي (مجلد العام الأول) وقرأت كلمة في مجلد العام الفأنت (ص ٥٠٣) كلمة للطبيين محمود كمال ومحمد عبد المنعم حسين نقلاً عن مجلة الأزهر.

ثم وقفت على العدد (٨٢) من "مجلة العربي" الكويتية ص ١٤٤ تحت عنوان: "أنت تسأل، ونحن نجيب" بقلم المدعو عبد الوارث كبير، جواباً له على سؤال عما لهذا الحديث من الصحة والضعف؟ فقال: "أما حديث الذباب، وما في جناحيه من داء وشفاء، فحديث ضعيف، بل هو عقلاً حديث مفترى، فمن المسلم به أن الذباب يحمل من الجراثيم والأقذار... ولم يقل أحد قط أن في جناحي الذبابة داء وفي الآخر شفاء، إلا من وضع هذا الحديث أو افتراه، ولو صح ذلك لكشف عنه العلم الحديث الذي يقطع بمضار الذباب ويحض على مكافحته".

وفي الكلام على اختصاره من الدس والجهل ما لا بد من الكشف عنه دفاعاً عن حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وصيانة له أن يكفر به من قد يغتر

بزخرف القول! فأقول: أولاً: لقد زعم أن الحديث ضعيف، يعني من الناحية العلمية الحديثية بدليل قوله: " بل هو عقلاً حديث مفترى ".

وهذا الزعم واضح البطلان، تعرف ذلك مما سبق من تخريج الحديث من طرق ثلاث عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وكلها صحيحة. وحسبك دليلاً على ذلك أن أحداً من أهل العلم لم يقل بضعف الحديث كما فعل هذا الكاتب الجريء!

ثانياً: لقد زعم أنه حديث مفترى عقلاً.

وهذا الزعم ليس وضوح بطلانه بأقل من سابقه؛ لأنه مجرد دعوى لم يسق دليلاً يؤيده به سوى الجهل بالعلم الذي لا يمكن الإحاطة به، ألسنت تراه يقول: " ولم يقل أحد ... ، ولو صح لكشف عنه العلم الحديث ... ".

فهل العلم الحديث - أيها المسكين - قد أحاط بكل شيء علماً، أم أن أهله الذين لم يصابوا بالغرور - كما أصيب من يقلدهم منا - يقولون: إننا كلما ازددنا علماً بما في الكون وأسراره، ازددنا معرفة بجهلنا! وأن الأمر بحق كما قال الله تبارك وتعالى: {وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً}.

وأما قوله: " إن العلم يقطع بمضار الذباب ويحض على مكافحته "!

فمغالطة مكشوفة، لأننا نقول: إن الحديث لم يقل نقيض هذا، وإنما تحدث عن قضية أخرى لم يكن العلم يعرف معالجتها، فإذا قال الحديث: " إذا وقع الذباب .. " فلا أحد يفهم، لا من العرب ولا من العجم، اللهم إلا العجم في عقولهم وإفهامهم أن الشرع يبارك في الذباب ولا يكافحه؟

ثالثاً: قد نقلنا لك فيما سبق ما أثبتته الطب اليوم، من أن الذباب يحمل في جوفه ما سموه بـ " مبعد البكتريا " القاتل للجراثيم. وهذا وإن لم يكن موافقاً لما في الحديث على وجه التفصيل، فهو في الجملة موافق لما استنكره الكاتب المشار إليه وأمثاله من اجتماع الداء والدواء في الذباب، ولا يبعد أن يأتي يوم تنجلي فيه معجزة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - في ثبوت التفاصيل المشار إليها علمياً، {ولتعلمن نبأه، بعد حين}.

إن من عجيب أمر هذا الكاتب وتناقضه، أنه في الوقت الذي ذهب فيه إلى تضعيف هذا الحديث، ذهب إلى تصحيح حديث " طهور الإناء الذي يلغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات: إحداهن بالتراب " فقال: " حديث صحيح متفق عليه " فإنه إذا كانت صحته جاءت من اتفاق العلماء أو الشيخين على صحته، فالحديث الأول أيضاً

صحيح عند العلماء بدون خلاف بينهم، فكيف جاز له تضعيف هذا وتصحيح ذاك؟! ثم تأويله تأويلاً باطلاً يؤدي إلى أن الحديث غير صحيح عنده في معناه، لأنه ذكر أن المقصود من العدد مجرد الكثرة، وأن المقصود من التراب هو استعمال مادة مع الماء من شأنها إزالة ذلك الأثر!

وهذا تأويل باطل، بين البطلان وإن كان عزاه للشيخ محمود شلتوت عفا الله عنه. فلا أدري أي خطايه أعظم، أهو تضعيفه للحديث الأول وهو صحيح، أم تأويله للحديث الآخر وهو تأويل باطل!.

وبهذه المناسبة، فإني أنصح القراء الكرام بأن لا يثقوا بكل ما يكتب اليوم في بعض المجالات السائرة، أو الكتب الذائعة، من البحوث الإسلامية، وخصوصاً ما كان منها في علم الحديث، إلا إذا كانت بقلم من يوثق بدينه أولاً، ثم بعلمه واختصاصه فيه ثانياً، فقد غلب الغرور على كثير من كتاب العصر الحاضر، وخصوصاً من يحمل منهم لقب "الدكتور"! فإنهم يكتبون فيما ليس من اختصاصهم، وما لا علم لهم به، وإني لأعرف واحداً من هؤلاء، أخرج حديثاً إلى الناس كتاباً جله في الحديث والسيره، وزعم فيه أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار في كتب السنة والسيره! ثم هو أورد فيه من الروايات والأحاديث ما تفرد به الضعفاء والمتروكون والمتهمون بالكذب من الرواة كالواقدي وغيره، بل أورد فيه حديث: «نحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»، وجزم بنسبته إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، مع أنه مما لا أصل له عنه بهذا اللفظ، كما نبه عليه حفاظ الحديث كالسخاوي وغيره، فاحذروا أيها القراء أمثال هؤلاء.

والله المستعان.

"الصحيحة" (١/١/٩٤ - ١٠١).

جملة من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -

[قال] رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«يا معشر المهاجرين خصال خمس إن ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهن، لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا الهائم لم

يمطروا، ولا نقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سُلِّطَ عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم».

(صحيح).

أليس هذا من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - الدالة على صدقه، وأنه وحي من ربه؟! بلى وربى.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٣٤٣).

من خصوصياته - صلى الله عليه وآله وسلم -

أنه يسمع ما لا يسمع الناس ويرى ما لا يروه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه. قال زيد: ثم أقبل علينا بوجهه فقال: تعوذوا بالله من عذاب النار، قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: تعوذوا بالله من عذاب القبر، قالوا: نعوذوا بالله من عذاب القبر، قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوذوا بالله من فتنة الدجال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال».

وفي هذه الأحاديث فوائد كثيرة [منها]:

أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يسمع ما لا يسمع الناس، وهذا من خصوصياته عليه الصلاة والسلام، كما أنه كان يرى جبريل ويكلمه والناس لا يرونه ولا يسمعون كلامه، فقد ثبت في البخاري وغيره أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - قال يوماً لعائشة رضي الله عنها: هذا جبريل يقرئك السلام، فقالت: وعليه السلام يا رسول الله، ترى ما لا نرى.

"الصحيحة" (١/١/٢٩٤، ٢٩٦).

من خصائص نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -

إبصاره من ورائه في الصلاة خاصة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يوماً ثم انصرف، فقال: «يا فلان ألا تحسن صلاتك؟»

ألا ينظر المصلي إذا صلى كيف يصلي، فإنما يصلي لنفسه، إني لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي».

(صحيح).

قال النووي في شرح مسلم: قال العلماء: معناه أن الله تعالى خلق له - صلى الله عليه وآله وسلم - إدراكاً في قفاه يُبصر به من ورائه، وقد انخرقت العادة له - صلى الله عليه وآله وسلم - بأكثر من هذا، وليس يمنع من هذا عقل ولا شرع، بل ورد الشرع بظاهره فوجب القول به، قال القاضي: قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وجمهور العلماء: إن هذا الرؤية رؤية بالعين حقيقية قلت: وهي خاصة به - صلى الله عليه وآله وسلم - في حالة الصلاة، ولا دليل على العموم، فتنبه.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٢٤٥).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري».

في الحديث ... معجزة ظاهرة للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وهي رؤيته - صلى الله عليه وآله وسلم - من ورائه، ولكن ينبغي أن يعلم أنها خاصة في حالة كونه - صلى الله عليه وآله وسلم - في الصلاة، إذ لم يرد في شيء من السنة، أنه كان يرى كذلك خارج الصلاة أيضاً والله أعلم.

الصحيحة" (١/٧٠، ٧٤).

باب منه

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة فلما سلم ناداه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يا فلان ألا تتقي الله؟ ألا ترى كيف تصلي؟ إنكم ترون أنه يخفى علي شيء مما تصنعون والله إنني لأرى من خلفي كما أرى من بين يدي».

يعني في الصلاة بقريئة السباق، وذلك من خصوصياته ومعجزاته - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (١/ ٢٥٥).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كان خطيئة داود عليه السلام النظر»

(موضوع)

رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضوء، فأجلسه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلف ظهره وقال: فذكره. قال ابن الصلاح في "مشكل الوسيط": لا أصل لهذا الحديث.

وقال الزركشي في "تخريج أحاديث الشرح": هذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استدل على بطلانه بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إني أراكم من وراء ظهري»، كذا في "ذيل الأحاديث الموضوعة" للسيوطي (ص ١٢٢ - ١٢٣) و"تنزيه الشريعة" لابن عراق (١/ ٣٠٨ - ٢).

قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر، لأن رؤية النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من خلفه إنما هي في حالة الصلاة كما تدل عليه الأحاديث الواردة في الباب، وليس هناك ما يدل على أنها مطلقة في الصلاة وخارجها، فتأمل ...

"الضعيفة" (١/ ٤٨٣ - ٤٨٥).

الإسراء والمعراج كان بالروح والجسد

عن ابن عباس قال: أسري بالنبى - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى بيت المقدس، ثم جاء من ليلته فحدثهم بمسيره إلى بيت المقدس، وبغيرهم، فقال ناس: نحن لا نصدق محمداً بما يقول!! فارتدوا كفاراً فضرب الله أعناقهم مع أبى جهل. الحديث.

إسناده حسن ... وهذا من الأدلة الكثيرة التي تبين أن الإسراء كان بالروح والجسد
..!.

"فقه السيرة" (ص ١٢٥).

من الذي دنا وصار بينه وبين نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -

قدر قوسين ليلة الإسراء

[روي عن النبى - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«أتانى جبريل، فحمّلنى على جناحه الأيمن، فكنْتُ من ربي عز وجل كقاب قوسين
أو أدنى وذكر الحديث»

(باطل)

[وهو ..] مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن الذي دنا وصار بينه وبين
محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - قدر قوسين إنما هو جبريل عليه السلام. انظر
تفسير ابن كثير لهذه الآية.

"الضعيفة" (١٢/١/٤٢٢ - ٤٢٣).

باب منه

[قال الذهبي في "العلو"]:

ومن عقد أئمة السلف أن نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - عرج به إلى السموات العلى عند سدرة المنتهى، فكان منه قاب قوسين أو أدنى].

قلت: يشير إلى ما رواه سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله ابن أبي نمر قال: سمعت أنس بن مالك يحدث عن ليلة أسري برسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - .. قلت فذكر حديث الإسراء الطويل وفيه:

"ودنا الجبار تبارك وتعالى فتدلي، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إليه ما شاء .."

لكن هذه الجملة من جملة ما أنكر على شريك هذا مما تفرد به عن جماهير الثقات الذين رووا حديث المعراج، ولم ينسبوا الدنو والتدلي لله تبارك وتعالى، بل روت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما ما يدل على أن قوله تعالى {ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى} إنما المراد به جبريل عليه الصلاة والسلام، روى مسلم (١/١١١) عن مسروق قال: قلت لعائشة: فأين قوله {ثم دنا فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إلى عبده ما أوحى}؟ قالت: إنما ذاك جبريل - صلى الله عليه وآله وسلم - وانظر "الأسماء والصفات" للبيهقي (ص ٤٣٨ - ٤٤١).

وقد كان المصنف رحمه الله تعالى أورد في الأصل [أي الذهبي في "العلو" (ص ٥٠)] الجملة المذكورة من حديث شريك ثم أورده بطوله " ق ٢١ / ١ - ٢ - مخطوطة"، فحذفته لما أشرت إليه من النكارة، وقال المصنف في الموضع الثاني: "هذا حديث غريب" استنكره بعض العلماء ولكنه قفز القنطرة وتقرر في "الصحيح" قلت: هذا مسلم فيما لم تظهر فيه علة قاذحة، وليس كذلك هنا، فتأمل.

"مختصر العلو" (١١٧ - ١١٨)

باب منه

[عن ابن عباس] قال: [ولقد رآه نزلة أخرى] قال: دنا [منه] ربه عز وجل.

إسناده حسن كما قال [أي الذهبي في "العلو"]، فإنه ساقه في الأصل (ص ٨٢) عن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس. هكذا وقع في الأصول كلها، وفيها المخطوطة (ق ١٩ / ٢)، وقد سقط من الإسناد الواسطة بين يحيى ومحمد بن عمرو، وهو سعيد بن أبان الأموي والد يحيى، فإنه أخرجه ابن جرير

في "تفسيره" (٢٧ / ٢٦) حدثنا يحيى ابن سعيد الأموي قال: ثنا أبي قال: ثنا محمد بن عمرو ...

وهذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي وهو مختلف فيه، والذي استقر عليه الرأي عند أهل العلم أنه حسن الحديث، وإليه أشار الحافظ بقوله في "التقريب":

"صدوق، له أوهام".

لكن قد اختلف عليه في إسناده فرواه الأموي عنه هكذا عن ابن عباس موقوفاً، ورواه الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو وقال: ثنا كثير بن حبيش عن أنس بن مالك مرفوعاً: "بينما أنا مضطجع في المسجد ... فذكر حديث الإسراء والمعراج، وفيه:

«فدنا ربك فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى» ... «الحديث أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (ص ١٣٩. ١٤٠) باللفظ الأول، وابن جرير (٢٧ / ٢٧. ٢٨) من طريق النضر ابن شميل قال: أخبرنا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي به.

وكثير بن حبيش - وقيل: خنيس - فيه ضعف، فإن كان محمد بن عمرو قد حفظه عنه فهو منكر لمخالفته للثابت عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن الذي دنا إنما هو جبريل عليه السلام كما روى ابن جرير (٢٧ / ٢٧) عن مسروق قال:

«قلت لعائشة: ما قوله {ثم دنا فتدلى ...} الآية؟ فقالت: "إنما ذاك جبريل، كان يأتيه في صورة الرجال، وأنه أتاه في هذه المرة في صورته، فسد أفق السماء" وسنده صحيح، وهو عند مسلم بنحوه وقد مضى قريباً. وهو معارض لحديث ابن عباس هذا الموقوف إن ثبت عنه.

"مختصر العلو" (ص ١٢٠ - ١٢١).

كيف يكون تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - التعظيم المشروع

وتعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تعظيماً مشروعاً، إنما يكون بالإيمان بكل ما جاء عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - صحيحاً ثابتاً، وبذلك يجتمع الإيمان به - صلى الله عليه وآله وسلم - عبداً ورسولاً، دون إفراط ولا تفريط، فهو - صلى الله عليه وآله وسلم - بشر، بشهادة الكتاب والسنة، ولكنه سيد البشر وأفضلهم إطلافاً بنص

الأحاديث الصحيحة، وكما يدل عليه تاريخ حياته - صلى الله عليه وآله وسلم - وسيرته، وما حباه الله تعالى به من الأخلاق الكريمة، والخصال الحميدة، التي لم تكتمل في بشر اكتمالها فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وصدق الله العظيم، إذ خاطبه بقوله الكريم: {وإنك لعلی خلق عظیم}.

"الصحيحة" (١/١/١٦٧).

من مفاصد الغلو في تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

رد الأحاديث الصحيحة

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يا أم سليم! أما تعلمين أن شرطي على ربي؟ أني اشتطت على ربي فقلت: إنما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل، أن يجعلها له طهوراً وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة».

اعلم أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في هذه الأحاديث: «إنما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر..» إنما هو تفصيل لقول الله تبارك وتعالى: {قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي ...} الآية.

وقد يبادر بعض ذوي الأهواء أو العواطف الهوجاء، إلى إنكار مثل هذا الحديث بزعم تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وتنزيهه عن النطق به! ولا مجال إلى مثل هذا الإنكار فإن الحديث صحيح، بل هو عندنا متواتر، فقد رواه مسلم من حديث عائشة وأم سلمة كما ذكرنا، ومن حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما، وورد من حديث سلمان وأنس وسمرة وأبي الطفيل وأبي سعيد وغيرهم.

انظر "كنز العمال" (٢/١٢٤).

وتعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تعظيماً مشروعاً، إنما يكون بالإيمان بكل ما جاء عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - صحيحاً ثابتاً، وبذلك يجتمع الإيمان به - صلى الله عليه وآله وسلم - عبداً ورسولاً، دون إفراط ولا تفريط، فهو - صلى الله عليه وآله وسلم - بشر، بشهادة الكتاب والسنة، ولكنه سيد البشر وأفضلهم إطلافاً بنص

الأحاديث الصحيحة.. وكما يدل عليه تاريخ حياته - صلى الله عليه وآله وسلم - وسيرته، وما حباه الله تعالى به من الأخلاق الكريمة، والخصال الحميدة، التي لم تكتمل في بشر اكتمالها فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وصدق الله العظيم، إذ خاطبه بقوله الكريم: {وإنك لعلی خلق عظیم}.

"الصحيحة" (١/١ - ١٦٦ - ١٦٧).

النهي عن إطرء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

عن عمر بن الخطاب قال:

قال رسول الله: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله».

(صحيح).

[قال الأستاذ الدعاس في تحقيق «الشمائل»: الإطرء هو حسن الثناء، أي لا تبالغوا في مدحي كما بالغت النصارى في مدح سيدنا عيسى فجعلوه إلهاً أو ابن إله.

«قلت: حمل الحديث على المبالغة في مدحه - صلى الله عليه وآله وسلم - مما لا يناسب ما ترجم له المؤلف رحمه الله [أي الترمذي في الشمائل]، ألا وهو تواضعه - صلى الله عليه وآله وسلم -، ذلك أن المبالغة تقترب عادةً بالكذب والغلو في الدين، وذلك محرم فالنهي عن مثله من الأمور التي لا يظهر بها تواضعه كما لا يخفى، فيبعد أن يكون هذا هو مراد المؤلف، فلعل الأولى أن يقال: إن المراد: لا تمدحوني مطلقاً، وهو من معاني الإطرء لغة، وهو وإن كان جائزاً في الأصل، فقد ينهى عن مثله من باب سد الذريعة، كما هو معلوم من علم الأصول، فإن فتح باب المدح قد يؤدي إلى مخالفة الشرع كما هو مشاهد في الواقع، إما جهلاً، وإما علواً، ألا ترى معي إلى ما قال بعضهم في مدحه - صلى الله عليه وآله وسلم -:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم واحكم بما شئت مدحاً فيه واحتكم

كيف أوصله إلى أن قال فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -:

فإن من جودك الدنيا وضربها ومن علومك علم اللوح والقلم

وهذا مدح بما هو باطل بداهة، ومثله كثير فيما يسمونه بالأناشيد الدينية، فنهيه - صلى الله عليه وآله وسلم - أمته عن مدحه بما هو جائز أصلاً خشية وقوع المادح فيما لا يجوز، لاشك أنه من تواضعه - صلى الله عليه وآله وسلم - كما يدل عليه سائر أحاديث الباب وغيرها، بخلاف حمل النهي على المدح المحرم، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله. يؤيده قوله في آخر الحديث. «إنما أنا عبد ...» لأنه كأنه خرج مخرج الجواب عن سؤال مقدر: فماذا نقول في مدحك يا رسول الله؟ فقال: «قولوا عبد الله ورسوله». أي قولوا ما لا شك فيه شرعاً مما أنا متصف به ولا تزيدوا عليه. وأين هذا مما يصفه بعض المسلمين اليوم فيما يسمونه بالموالد وغيرها مما لم يكن معروفاً عند السلف الصالح، كقولهم: إنه نور. وإنه أول خلق الله، وأن جبريل كان خادمه ليلة الإسراء، ونحو ذلك من الممادح والأباطيل. {فاعتبروا يا أولي الأبصار}.

"مختصر الشمائل" (ص ١٧٥)

من وسائل الشرك: الغلو في مدح النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«هذا أول يوم انتصف فيه العرب من العجم. يعني يوم ذي قار»

(ضعيف)

(تنبيه): بلغ جهل بعض الناس بالتاريخ والسيرة النبوية في هذا العصر أن أحدهم طبع منشوراً يرد فيه على صديقنا الفاضل الأستاذ علي الطنطاوي طلبه من الإذاعة أن تمتنع من إذاعة ما يسمونه بالأناشيد النبوية، لما فيها من وصف جمال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعبارات لا تليق بمقامه - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل فيها ما هو أفضح من ذلك من مثل الاستغائة به - صلى الله عليه وآله وسلم - من دون الله تبارك وتعالى، فكتب المشار إليه في نشرته ما نصه بالحرف (ص ٤): "وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصبحون بعض نساءهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب، وكانوا يضمدون (!) الجرحى ومهيينون (!) لهم الطعام، وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تهزج أهازيج وتبعث الحماس في النفوس بقولها: إن تقبلوا نعانق ونفرش النمارق، أو تدبروا نفارق فراق غير وامق، فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداها!.

فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس، وإنما هي بين المشركين والفرس، ونسب النشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة! وإنما هو لنساء المشركين في غزوة

أحد! كن يحمسن المشركين على المسلمين كما هو مروى في كتب السيرة! فقد خلط بين حادثتين متباينتين، وركب منهما ما لا أصل له البتة بجهله أو تجاهله ليتخذ من ذلك دليلاً على جواز الأناشيد المزعومة، ولا دليل في ذلك - لو ثبت - مطلقاً إذ أن الخلاف بين الطنطاوي ومخالفه ليس هو مجرد مدح النبي بل إنما هو فيما يقترن بمدحه مما لا يليق شرعاً كما سبقت الإشارة إليه وغير ذلك مما لا مجال الآن لبيانه، ولكن صدق من قال: "حبك الشيء يعمي ويصم" فهؤلاء أحبوا الأناشيد النبوية، وقد يكون بعضهم مخلصاً في ذلك غير مغرض فأعماهم ذلك عما اقترن بها من المخالفات الشرعية.

ثم إن هذا الرجل اشترك مع رجلين آخرين في تأليف رسالة ضدنا أسموها "الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة" حشوها بالافتراءات والجهالات التي تنبئ عن هوى وقلة دراية، فحملني ذلك على أن ألفت في الرد عليهم كتاباً أسميته "تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة" موزعاً على ست رسائل صدر منها الرسالة الأولى وهي في بيان بعض افتراءاتهم وأخطائهم، والثانية في "صلاة التراويح" والثالثة في أن "صلاة العيدين في المصلى هي السنة" ثم أصدرنا الخامسة بعنوان "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

"الضعيفة" (٤٧/٢، ٤٩ - ٥٠).

اعتقاد سماع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

بعد موته من وسائل الشرك

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«من صلى علي عند قبوري سمعته، ومن صلى علي نائياً وُكِّلَ بها ملك يبلغني، وكفي بها أمر دنياه وآخرته، وكنت له شهيداً أو شفيعاً».

(موضوع بهذا التمام)

فائدة: قال الشيخ ابن تيمية عقب كلامه المتقدم على الحديث: وهو لو كان صحيحاً فإنما فيه أنه يبلغه صلاة من صلى عليه نائياً، ليس فيه أنه يسمع ذلك كما

وجدته منقولاً عن هذا المعترض (يريد الأحنائي)، فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم، ولا يعرف في شيء من الحديث، وإنما يقوله بعض المتأخرين الجهال: يقولون: إنه ليلة الجمعة ويوم الجمعة يسمع بأذنيه صلاة من يصلي عليه، فالقول إنه يسمع ذلك من نفس المصلين (عليه) باطل، وإنما في الأحاديث المعروفة إنه يبلغ ذلك ويعرض عليه، وكذلك السلام تبلغه إياه الملائكة.

قلت: ويؤيد بطلان قول أولئك الجهال قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة فإن صلاتكم تبلغني ...» الحديث وهو صحيح كما تقدم (ص ٣٦٤) فإنه صريح في أن هذه الصلاة يوم الجمعة تبلغه ولا يسمعها من المصلي عليه - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الضعيفة" (١/ ٣٦٩، ٣٦٦).

هل يسمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد موته سلام من سلم عليه؟

وهل يلزم من رده - صلى الله عليه وسلم - السلام أن يكون سمعه؟

لم أجد دليلاً على سماعه - صلى الله عليه وسلم - سلام من سلم عليه عند قبره، وحديث أبي داود: [وهو: "ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام" وإسناده حسن كما بينه الشيخ في "الصحيحه" (٢٢٦٦)] ليس صريحاً في ذلك.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١١٣).

هل روح النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تستقر في جسده بعد موته؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما من نبي يموت فيقيم في قبره إلا أربعين صباحاً حتى ترد إليه روحه، ومررت بموسى ليلة أسري بي وهو قائم في قبره بين عائلته وعويلة»

(موضوع)

وأنا أرى أن هذا الحديث يعارض قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام». رواه أبو داود (٣١٩ / ١) والبيهقي

(٢٤٥ / ٥) وأحمد (٥٢٧ / ٢) بإسناد حسن عن أبي هريرة، وهو مخرج في الكتاب الآخر " الصحيحة " (٢٢٦٦).

ووجه التعارض أنه يدل على أن روحه - صلى الله عليه وآله وسلم - ليست مستقرة في جسده الشريف، بل هي ترد إليه ليرد سلام المسلمين عليه - صلى الله عليه وآله وسلم -، بينما هذا الحديث الموضوع يقرر صراحة أن روح كل نبي ترد إليه بعد أربعين صباحاً من وفاته، فلو صح هذا فكيف ترد روحه - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى جسده ليرد السلام، هذا أمر غير معقول، بل هو ظاهر التناقض، فلا بد من رد أحدهما، وليس هو إلا هذا الحديث المنكر حتى يسلم الحديث القوي من المعارض، فتأمل هذا فإنه مما ألهمت به، لا أذكر أنني رأيته لأحد قبلي، فإن كان صواباً فمن الله، وإلا فمن نفسي.

"الضعيفة" (١ / ٣٦٠، ٣٦٢ - ٣٦٣).

من صور الغلو في ذات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إنكار كون أبواه في النار

[قال رسول - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أبي وأباك في النار»

والحديث أخرجه الجورقاني في " الأباطيل والمناكير " (١ / ٢٣٥) من طريق أخرى عن داود بن أبي هند في جملة أحاديث أخرى تدل كلها - كهذا - على أن من مات في الجاهلية مشركاً فهو في النار، وليس من أهل الفترة كما يظن كثير من الناس، وبخاصة الشيعة منهم، ومن تأثر بهم من السنة! ومن تلك الأحاديث، ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار، فلما قفى دعاه، فقال: فذكر حديث الترجمة حرفاً بحرف.

أخرجه مسلم (١ / ١٣٢ - ١٣٣) وأبو عوانة (١ / ٩٩) وأبو داود (٤٧١٨) والجورقاني (١ / ٢٣٣) وصححه، وأحمد (٣ / ٢٦٨) وأبو يعلى (٦ / ٢٢٩ / ٣٥١٦) وابن حبان (٥٧٨ - الإحسان) والبيهقي (٧ / ١٩٠) من طرق عن حماد بن سلمة به. ومنها سعد بن أبي وقاص المتقدم في المجلد الأول برقم (١٨) بلفظ: «حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار». فراجع سببه هناك، فإنه بمعنى حديث الترجمة لمن تأمله.

وإن مما يتصل بهذا الموضوع قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما زار قبر أمه: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها، فأذن لي ..» الحديث.

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٨٧ - ١٨٨) من حديث أبي هريرة وبريدة، فليراجعهما من شاء.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وفيما ذكرنا خير كبير وبركة.

واعلم أيها الأخ المسلم أن بعض الناس اليوم وقبل اليوم لا استعداد عندهم لقبول هذه الأحاديث الصحيحة، وتبني ما فيها من الحكم بالكفر على والدي الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل إن فيهم من يظن أنه من الدعاة إلى الإسلام ليستنكر أشد الاستنكار التعرض لذكر هذه الأحاديث ودلالاتها الصريحة! وفي اعتقادي أن هذا الاستنكار إنما ينصب منهم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي قالها إن صدقوا بها، وهذا - كما هو ظاهر - كفر بواح، أو على الأقل: على الأئمة الذين رووها وصححوها، وهذا فسق أو كفر صراح، لأنه يلزم منه تشكيك المسلمين بدينهم، لأنه لا طريق لهم إلى معرفته والإيمان به، إلا من طريق نبيهم - صلى الله عليه وآله وسلم - كما لا يخفى على كل مسلم بصير بدينه، فإذا لم يصدقوا بها لعدم موافقتها لعواطفهم وأذواقهم وأهوائهم - والناس في ذلك مختلفون أشد الاختلاف - كان في ذلك فتح باب عظيم جدا لرد الأحاديث الصحيحة، وهذا أمر مشاهد اليوم من كثير من الكتاب الذين ابتلي المسلمون بكتاباتهم كالغزالي والهيدي وبلق وابن عبد المنان وأمثالهم ممن لا ميزان عندهم لتصحيح الأحاديث وتضعيفها إلا أهواؤهم!

واعلم أيها المسلم - المشفق على دينه أن يهدم بأقلام بعض المنتسبين إليه - أن هذه الأحاديث ونحوها مما فيه الإخبار بكفر أشخاص أو إيمانهم، إنما هو من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها وتلقيها بالقبول، لقوله تعالى: {ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب} (البقرة: ١ - ٣) وقوله: {وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ..} (الأحزاب: ٣٦)، فالإعراض عنها وعدم الإيمان بها يلزم منه أحد أمرين لا ثالث لهما - وأحلاهما مر -: إما تكذيب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإما تكذيب روايتها الثقات كما تقدم، وأنا حين أكتب هذا أعلم أن بعض الذين ينكرون هذه الأحاديث أو يتأولونها تأويلاً باطلاً كما فعل السيوطي - عفا الله عنا وعنه - في بعض رسائله، إنما يحملهم على ذلك غلوهم في تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وحبهم إياه، فينكرون أن يكون أبواه - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أخبر هو نفسه عنهما، فكأنهم أشفق عليهما منه - صلى الله عليه وآله وسلم -!!

وقد لا يتورع بعضهم أن يركن في ذلك إلى الحديث المشهور على السنة بعض الناس الذي فيه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أحيا الله له أمه، وفي رواية: أبويه، وهو حديث موضوع باطل عند أهل العلم كالدارقطني والجورقاني، وابن

عساكر والذهبي والعسقلاني، وغيرهم كما هو مبين في موضعه، وراجع له إن شئت كتاب " الأباطيل والمناكير " للجورقاني بتعليق الدكتور عبد الرحمن الفيرواني (١/ ٢٢٢ - ٢٢٩) وقال ابن الجوزي في " الموضوعات " (١/ ٢٨٤): " هذا حديث موضوع بلا شك، والذي وضعه قليل الفهم، عديم العلم، إذ لو كان له عِلْمٌ لَعَلِمَ أن من مات كافراً لا ينفعه أن يؤمن بعد الرجعة، لا بل لو آمن عند المعاينة، ويكفي في رد هذا الحديث قوله تعالى: {فيمت وهو كافر}، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في " الصحيح": «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي».

ولقد أحسن القول في هؤلاء بعبارة ناصعة وجيزة الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله في تعليقه على " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " للإمام الشوكاني، فقال (ص ٣٢٢): " كثيراً ما تجمع المحبة ببعض الناس، فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك مناف للمحبة الشرعية، والله المستعان ".

قلت: وممن جمحت به المحبة السيوطي عفا الله عنه، فإنه مال إلى تصحيح حديث الإحياء الباطل عند كبار العلماء كما تقدم، وحاول في كتابه " اللآلئ " (١/ ٢٦٥ - ٢٦٨) التوفيق بينه وبين حديث الاستئذان وما في معناه، بأنه منسوخ، وهو يعلم من علم الأصول أن النسخ لا يقع في الأخبار وإنما في الأحكام! وذلك أنه لا يعقل أن يخبر الصادق المصدوق عن شخص أنه في النار ثم ينسخ ذلك بقوله: إنه في الجنة! كما هو ظاهر معروف لدى العلماء.

ومن جموحه في ذلك أنه أعرض عن ذكر حديث مسلم عن أنس المطابق لحديث الترجمة إعرافاً مطلقاً، ولم يشر إليه أدنى إشارة، بل إنه قد اشتط به القلم وغلا، فحكم عليه بالضعف متعلقاً بكلام بعضهم في رواية حماد بن سلمة! وهو يعلم أنه من أئمة المسلمين وثقاتهم، وأن روايته عن ثابت صحيحة، بل قال ابن المديني وأحمد وغيرهما: أثبت أصحاب ثابت حماد، ثم سليمان، ثم حماد بن زيد، وهي صحاح.

وتضعيفه المذكور كنت قرأته قديماً جداً في رسالة له في حديث الإحياء - طبع الهند - ولا تطولها يدي الآن لأنقل كلامه، وأتبع عواره، فليراجعها من شاء التثبت. ولقد كان من آثار تضعيفه إياه أنني لاحظت أنه أعرض عن ذكره أيضاً في شيء من كتبه الجامعة لكل ما هب ودب، مثل " الجامع الصغير " و" زيادته " و" الجامع الكبير "! ولذلك خلا منه " كنز العمال " والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتأمل الفرق بينه وبين الحافظ البيهقي الذي قدم الإيمان والتصديق على العاطفة والهوى، فإنه لما ذكر حديث: «خرجت من نكاح غير سفاح»، قال عقبه: "

وأبواه كانا مشركين، بدليل ما أخبرنا .."، ثم ساق حديث أنس هذا وحديث أبي هريرة المتقدم في زيارة قبر أمه - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الصحيحة" (١٧٧/١ /٦ - ١٨٢).

من صور الغلو في ذات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ادعاء إحياء أمه بعد موتها

[تكلم الإمام على أن السيوطي رحمه الله قد ملأ كتابه "الخصائص الكبرى" بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ثم بدأ بضرب أمثلة على ذلك فقال]:

قصة إحياء أم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وإيمانها به (ج ٢ ص ٢٨٠)، وهي قصة موضوعة باطلة عند المحققين من العلماء كابن الجوزي وابن تيمية وغيرهم.

ومما يبطلها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لمن سأله عن أبيه فقال له: "إن أبي وأباك في النار". رواه مسلم وغيره، وهو حديث صحيح، رغم تعنت السيوطي الذي أعله في بعض رسائله بما لا يقدر، ولا سيما وله بعض الشواهد التي تكشف أنه ليس من الممكن تضعيفه لولا الهوى، ولذلك لما غلب ذلك عليه لم يورده في "الجامع الصغير" ولا في "الزيادة عليه" نسأل الله السلامة.

وما أحسن ما قاله الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله تعليقاً له على هذا الحديث، وقد أورده الشوكاني في (الأحاديث الموضوعة) (ص ٣٢٢) (١):

"كثيراً ما تجمع المحبة ببعض الناس فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك منافٍ للمحبة المشروعة والله المستعان"

"تحقيق بداية السؤل" (ص ١٦ - ١٧).

من صور الغلو في النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: اعتقاد أنه خُلِقَ قبل الذوات

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»

(موضوع)

ومثله:

«كنت نبياً ولا آدم ولا ماء ولا طين»

(موضوع)

ذكر هذا والذي قبله السيوطي في ذيل "الأحاديث الموضوعة" (ص ٢٠٣) نقلاً عن ابن تيمية، وأقره، وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩): لا أصل له، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد.

ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خلقت قبل الذوات، ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نوراً حول العرش، فقال: يا جبريل أنا كنت ذلك النور.

ويدعي أحدهم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل.

ويشير بقوله: " وإنما كان بين الروح والجسد " إلى أن هذا هو الصحيح في هذا الحديث ولفظه: "كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد" وهو صحيح الإسناد كما بينته في "الصحيحة" (١٨٥٦).

"الضعيفة" (١/٤٧٣ - ٤٧٤).

هل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أول خلق الله

[قال] .. - صلى الله عليه وآله وسلم -: «كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد». رواه أحمد في "السنة" (ص ١١١) عن ميسرة الفجر.

وسنده صحيح، ولكن لا دلالة فيه على أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أول خلق الله تعالى، خلافاً لما يظن البعض. وهذا ظاهر بأدنى تأمل.

"الضعيفة" (٢/ ١١٥).

هل خلق النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من النور؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون».

في الحديث إشارة إلى رد ما يتناقله الناس حتى صار ذلك عقيدة راسخة في قلوب كثير منهم وهو أن النور المحمدي هو أول ما خلق الله تبارك وتعالى، وليس لذلك أساس من الصحة، وحديث عبد الرزاق غير معروف إسناداً، ولعلنا نفرده بالكلام في " الأحاديث الضعيفة " إن شاء الله تعالى.

"الصحيحة" (١/ ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«خلقت الملائكة من نور وخلق إبليس من نار السموم وخلق آدم عليه السلام مما قد وصف لكم».

قلت: وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: " أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر "، ونحوه من الأحاديث التي تقول بأنه - صلى الله عليه وآله وسلم - خلق من نور، فإن هذا الحديث دليل واضح على أن الملائكة فقط هم الذين خلقوا من نور، دون آدم وبنيه، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

"الصحيحة" (١/ ٢ / ٨٢٠).

ما هو المقام المحمود لنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يجلسني أي الله تعالى على العرش».

(باطل)

ذكره الذهبي في "العلو" (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن عبد الله بن مسعود قال: بينا أنا عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أقرأ عليه حتى بلغت {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} قال: فذكره ومما يدل على [بطلانه ..] أنه ثبت في "الصحاح" أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الضعيفة" (٢/٢٥٥).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً»؛ قال: يُجْلِسُنِي مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ».

(باطل).

هذا حديث باطل مخالف لأحاديث جمع من الصحابة بعضها في "البخاري" (٤٧١٨): أن المقام المحمود هو شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - الكبرى يوم القيامة. وراجع إن شئت "ظلال الجنة" (٢/٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٩ و ٨٠٤ و ٨١٣)، و"الصحيحة" (٢٣٦٩ و ٢٣٧٠)، و"الدر المنثور" (٤/١٩٧).

"الضعيفة" (١٣/٢/١٠٤٣ - ١٠٤٤).

ما أُثْبِتَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَلَا يَصِحُّ

والناس في هذه المسألة [أي مسألة إثبات خصوصيات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على طرفي نقيض، فمنهم من ينكر كثيراً من خصوصياته الثابتة بالأسانيد الصحيحة، إما لأنها غير متواترة بزعمه، وإما لأنها غير معقولة لديه! ومنهم من يثبت له عليه السلام ما لم يثبت مثل قولهم: إنه أول المخلوقات، وإنه لا ظل له في الأرض وإنه إذا سار في الرمل لا تؤثر قدمه فيه، بينما إذا داس على الصخر علم عليه، وغير ذلك من الأباطيل.

والقول الوسط في ذلك أن يقال: إن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بشر بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة، فلا يجوز أن يعطى له من الصفات والخصوصيات إلا ما صح به النص في الكتاب والسنة، فإذا ثبت ذلك وجب التسليم له، ولم يجز رده بفلسفة خاصة علمية أو عقلية، زعموا، ومن المؤسف، أنه قد انتشر في العصر الحاضر انتشاراً مخيفاً رد الأحاديث الصحيحة لأدنى شبهة ترد من بعض الناس، حتى ليكاد يقوم في النفس أنهم يعاملون أحاديثه عليه السلام معاملة أحاديث غيره من البشر الذين ليسوا معصومين، فهم يأخذون منها ما شاؤوا، ويدعون ما شاؤوا، ومن أولئك طائفة ينتمون إلى العلم، وبعضهم يتولى مناصب شرعية كبيرة! فإننا لله وإنا إليه راجعون، ونسأله تعالى أن يحفظنا من شر الفريقين المبطلين والغالين.

الصحيحة (١/١/٢٩٦).

هل يعلم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الغيب؟

الأمر عندنا معشر المسلمين ... أنه عليه السلام مميز على البشر بالوحي، ولذلك أمره الله - تبارك وتعالى - أن يبين هذه الحقيقة للناس فقال في آخر سورة الكهف: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ} وعلى هذا كان لكلامه - صلى الله عليه وآله وسلم - صفة العصمة من الخطأ لأنه كما وصفه ربه عز وجل: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} وليس هذا الوحي محصوراً بالأحكام الشرعية فقط، بل يشمل نواحي - أخرى من الشريعة منها الأمور الغيبية، فهو - صلى الله عليه وسلم - وإن كان لا يعلم الغيب كما قال فيما حكاه الله عنه: {وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (الأعراف: ١٨٧) فإن الله تعالى يطلع على بعض المغيبات وهذا صريح في قول الله تبارك وتعالى {عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا، إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ} وقال: {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ}.

فالذي يجب اعتقاده أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يعلم الغيب بنفسه ولكن الله تعالى يُعَلِّمُهُ ببعض الأمور الغيبية عنا، ثم هو صلى الله تعالى عليه وسلم يظهرنا على ذلك بطريق الكتاب والسنة، وما نعلمه من تفصيلات أمور الآخرة من الحشر والجنة والنار ومن عالم الملائكة والجن وغير ذلك مما وراء المادة، وما كان وما سيكون، ليس هو إلا من الأمور الغيبية التي أظهر الله تعالى نبيه علمها، ثم بلغنا إياها، فكيف يصح بعد هذا أن يرتاب مسلم في حديثه لأنه يخبر عن الغيب؟! ولو جاز هذا للزم منه رد أحاديث كثيرة جداً قد تبلغ المائة حديثاً أو تزيد، هي كلها من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم - وصدق رسالته، وردُّ مثل هذا ظاهر البطلان، ومن المعلوم

أن ما لزم منه باطل فهو باطل، وقد استقصى هذه الأحاديث المشار إليها الحافظ ابن كثير في تاريخه وعقد لها باباً خاصاً فقال: "باب ما أخبر به - صلى الله عليه وآله وسلم - من الكائنات المستقبلية وفي حياته وبعدها فوَقعت طبق ما أخبر به سواء بسواء" ثم ذكرها في فصول كثيرة فليراجعها [مَنْ] .. شاء في «البداية والنهاية» (١٨٢ / ٦ - ٢٥٦) يجد في ذلك هدى ونوراً بإذن الله تعالى، وصدق الله العظيم إذ يقول: {وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}. وقال: {وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ، وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ}.

فليقرأ المسلمون كتاب ربهم وليتدبروه بقلوبهم يكن عصمة لهم من الزيغ والضلال، قال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إن هذا القرآن طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم فتمسكوا به فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا بعده أبداً»^(١).

"مقالات الألباني" (ص ١٥٩ - ١٦١)

لا يصح إطلاق القول بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - علم جميع الكائنات

عن عبد الرحمن بن عائش قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "رأيت ربي عز وجل في أحسن صورة قال: فيم يختصم المملأ الأعلى؟ قلت: أنت أعلم قال: فوضع كفه بين كتفي فوجدت بردها بين ثديي فعلمت ما في السماوات والأرض وتلا: {وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين}.

[قال الإمام معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «فعلمت ما في السماوات والأرض»]:

(١) حديث صحيح، أخرجه ابن نصر في "قيام الليل" (ص ٧٤) وابن حبان في صحيحة (ج ١ رقم ١٢٢) بسند صحيح، وقال المنذري في "الترغيب" (٤٠ / ١): (رواه الطبراني في الكبير بإسناد جيد).

يعني ما أعلمه الله تعالى مما فيهما من الملائكة والأشجار وغيرهما، وهو عبارة عن سعة علمه الذي فتح الله عليه، ولا بد من هذا التقييد الذي ذكرناه؛ إذ لا يصح إطلاق القول بأنه علم جميع الكائنات التي في السماوات والأرض، كما قال العلامة الشيخ علي القاري (٤٦٣/١) وهو الظاهر.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٢٢٥/١).

لا نبوة بعد نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -

«كان [أي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -] إذا انصرف من صلاة الغداة يقول: هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا؟ ويقول: ليس يبقى بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة».

الحديث نص في أنه لا نبوة ولا وحي بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلا المبشرات: الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزء من النبوة.

"الصحيححة" (٨٤٥/٢/١).

ذكر بعض أهل الضلال ممن ضل في عقيدة ختم النبوة بنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم -

لقد ضلت طائفة زعمت بقاء النبوة واستمرارها بعده - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وتأولوا بل عطلوا معنى هذا الحديث، ونحوه مما في الباب، وكذلك حرقوا قول الله تعالى: {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} بمثل قولهم: أي زينة النبيين! وتارة يقولون: هو آخر الأنبياء المرعين، ويقولون ببقاء النبوة غير التشريعية.

"الصحيححة" (٨٤٥/٢/١).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«في أمي كذابون ودجالون، سبعة وعشرون، منهم أربعة نسوة، وإني خاتم النبيين، لا نبي بعدي».

وفي الحديث رد صريح على القاديانية وابن عربي قبلهم القائلين ببقاء النبوة بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأن نبيهم المزعوم ميرزا غلام أحمد القادياني كذاب ودجال من أولئك الدجاجلة. "الصحيحة" (٤ / ٦٥٤ - ٦٥٥).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«لا مهدي إلا عيسى»

(منكر)

وهذا الحديث تستغله الطائفة القاديانية في الدعوة لنبيهم المزعوم: ميرزا غلام أحمد القادياني الذي ادعى النبوة، ثم ادعى أنه هو عيسى بن مريم المبشر بنزوله في آخر الزمان، وأنه لا مهدي إلا عيسى بناء على هذا الحديث المنكر، وقد راجت دعواه على كثيرين من ذوي الأحلام الضعيفة، شأن كل دعوة باطلة لا تعدم من يتبناها ويدعو إليها، وقد ألقت كتب كثيرة في الرد على هؤلاء الضلال، ومن أحسنها رسالة الأستاذ الفاضل المجاهد أبي الأعلى المودودي رحمه الله في الرد عليها، وكتابه الآخر الذي صدر أخيرا بعنوان "البيانات" فقد بين فيهما حقيقة القاديانيين، وأنهم مرقوا من دين المسلمين بأدلة لا تقبل الشك، فليرجع إليهما من شاء.

"الضعيفة" (١ / ١٧٥ - ١٧٦).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن له (يعني إبراهيم بن محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -) مرضعا في الجنة، ولو عاش لكان صديقا نبيا، ولو عاش لعنتت أخواله القبط، وما استرق قبطي قط».

(ضعيف)

أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٥٩، ٤٦٠) من طريق إبراهيم بن عثمان، حدثنا الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: لما مات إبراهيم ابن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - صلى رسول الله عليه وقال: فذكره.

وهذا سند ضعيف من أجل إبراهيم بن عثمان، فإنه متفق على ضعفه، ولكن الجملة الأولى من الحديث وردت من حديث البراء، رواه أحمد (٤/٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤) وغيره بأسانيد بعضها صحيح.

والجملة الثانية وردت عن عبد الله بن أبي أوفى قيل له: رأيت إبراهيم ابن رسول الله؟ قال: مات وهو صغير، ولو قضي أن يكون بعد محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - نبي لعاش ابنه ولكن لا نبي بعده، رواه البخاري في "صحيحه" (١٠/٤٧٦) وابن ماجه (١/٤٥٩) وأحمد (٤/٣٥٣) ولفظه: ولو كان بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نبي ما مات ابنه إبراهيم، وعن أنس قال: رحمة الله على إبراهيم لو عاش كان صديقاً نبياً، أخرجه أحمد (٣/١٣٣ و ٢٨٠ - ٢٨١) بسند صحيح على شرط مسلم، ورواه ابن منده وزاد: "ولكن لم يكن ليبقى لأن نبيكم آخر الأنبياء" كما في "الفتح" للحافظ ابن حجر (١٠/٤٧٦) وصححه.

وهذه الروايات وإن كانت موقوفة فلها حكم الرفع إذ هي من الأمور الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، فإذا عرفت هذا يتبين لك ضلال القاديانية في احتجاجهم بهذه الجملة: "لوعاش إبراهيم لكان نبياً" على دعواهم الباطلة في استمرار النبوة بعده - صلى الله عليه وآله وسلم - لأنها لا تصح هكذا عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - وإن ذهبوا إلى تقويتها بالأثار التي ذكرنا كما صنعنا نحن فهي تلقمهم حجراً وتعكس دليلهم عليهم إذ إنها تصرح أن وفاة إبراهيم عليه السلام صغيراً كان بسبب أنه لا نبي بعده - صلى الله عليه وآله وسلم - ولربما جادلوا في هذا - كما هو دأبهم - وحاولوا أن يوهنوا من الاستدلال بهذه الأثار، وأن يرفعوا عنها حكم الرفع، ولكنهم لم ولن يستطيعوا الانفكاك مما ألزمتهم به من ضعف دليلهم هذا ولومن الوجه الأول وهو أنه لم يصح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - مرفوعاً صراحة.

"الضعيفة" (١/٣٨٧ - ٣٨٨).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»

(لا أصل له بهذا اللفظ)

وهذا الحديث رأيت في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية يستدلون به على وجوب الإيمان بدجالهم ميرزا غلام أحمد المتنبى، ولوصح هذا الحديث لما كان

فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماماً يبايعونه، وهذا حق كما دل عليه حديث مسلم وغيره.

"الضعيفة" (١/٥٢٥).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل»

لا أصل له باتفاق العلماء، وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولو صح لكان حجة عليهم كما يظهر بقليل من التأمل.

"الضعيفة" (١/٦٧٧ - ٦٧٨).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا جلس القاضي في مكانه، هبط عليه ملكان يسددانه ويوقفانه ويرشدانه ما لم يجر، فإذا جار عرجا وتركاه»

(موضوع)

قلت: وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي تحتج بها الفئة القاديانية الضالة على بعض ما يذهبون إليه مما خالفوا فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ ألا وهو قولهم ببقاء النبوة والوحي، ونزول الملائكة به بعد خاتم النبياء محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، ومع أن الحديث ليس صريحاً في ذلك، فهم يجادلون به، مع علمهم أنه من رواية هذا الكذاب، لأن علم الحديث وقواعده مما لا يلتفتون إليه، شأن أهل الأهواء جميعاً، فكل حديث وافق مذهبهم وأهواءهم فهو صحيح عندهم، ولو كان راويه مسيلمة الكذاب!

"الضعيفة" (٥/٥٢).

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية على نبينا ص: وكل دعوى النبوة بعده فغي وهوى]

قلت: وقد أخبر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أمتة نصحاً لهم وتحذيراً في أحاديث كثيرة أنه سيكون بعده دجالون كثيرون وقال في بعضها: «كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» رواه مسلم وغيره "الأحاديث الصحيحة" (١٦٨٣) ومن هؤلاء الدجالين "ميرزا غلام أحمد القادياني" الذي ادعى النبوة وله أتباع منتشرون في الهند وألمانيا وإنكلترا وأمريكا ولهم فيها مساجد يضلون بها المسلمين، وكان منهم في سوريا أفراد استأصل الله شأفتهم وقطع دابرهم، ولهم عقائد كثيرة غير اعتقادهم بقاء النبوة بعده - صلى الله عليه وآله وسلم -، وسلفهم فيه ابن عربي الصوفي ولهم في ذلك رسالة جمعوا فيها أقواله في تأييد اعتقادهم المذكور، لم يستطع المشايخ الرد عليها؛ لأنها مما قاله ابن عربي مع جزمهم بتكفيرهم، ولا مجال لذكر شيء من عقائدهم الآن، وهم بلا شك ممن عناهم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الصحيح عنه: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم» رواه المؤلف في "مشكل الآثار" (٤/١٠٤) وهو عند الإمام مسلم (١/٩).

وإن من أبرز علاماتهم أنهم حين يبدؤون بالتحدث عن دعوتهم إنما يبتدئون قبل كل شيء بإثبات موت عيسى عليه الصلاة والسلام، فإذا تمكنوا من ذلك بزعمهم انتقلوا إلى مرحلة ثانية وهي ذكر الأحاديث الواردة بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام ويتظاهرون بالإيمان بها ثم سرعان ما يتأولونها ما دام أنهم أثبتوا بزعمهم موته بأن المقصود نزول مثيل عيسى وأنه هو غلام أحمد القادياني ولهم من مثل هذا التأويل الشيء الكثير والكثير جداً مما جعلنا نقطع بأنهم طائفة من الباطنية الملحدة.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٢١ - ٢٣).

عقيدة أهل السنة في الصحابة

الشهادة بالجنة لمن شهد الله ورسوله له من الصحابة

[علق الشيخ على قول صاحب الطحاوية]: "ولا نزل أحداً منهم [أي من أهل القبلة] جنة" قائلاً:

إلا العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن سلام وغيرهم فإننا نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في الفقرة (٩٥)، ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه مع شهادة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - له بالجنة كما في " صحيح البخاري " وليت شعري أي فرق بين من كان يهودياً فأسلم وبين من كان وثنياً وأسلم لولا العصبية القومية الجاهلية. بلى هناك فرق فقد جاء في " الصحيحين " قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ثلاث لهم أجرهم مرتين...» فذكر منهم «ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فأمن به واتبعه وصدقه». فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم فله أجر واحد.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧٦).

باب عدم الإفراط في حب الصحابة

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "ونحب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا نفرط في حب أحد منهم":

أي لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم فنُدعي لهم العصمة كما تقول الشيعة في علي رضي الله عنه وغيره من أئمتهم.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠١).

أهل السنة يوالون الصحابة وآل البيت

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:] " ونحب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم":

أي: كما فعلت الرافضة فعندهم لا ولاء إلا ببراء. أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وأهل السنة يوالونهم جميعاً وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعصب.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٢).

الصحابة كانوا متأولين في الحروب إلا ما استثنى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«قاتل عمار وسالبه في النار»

[و] عن أبي غادية قال: " سمعت عمار بن ياسر يقع في عثمان يشتمه بالمدينة، قال: فتوعدته بالقتل، قلت: لئن أمكنني الله منك لأفعلن، فلما كان يوم صفين جعل عمار يحمل على الناس، ف قيل: هذا عمار، فرأيت فرجة بين الرثتين وبين الساقين، قال: فحملت عليه فطعنته في ركبته، قال، فوقع فقتلته، ف قيل: قتلت عمار بن ياسر؟! وأخبر عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: (فذكره)، ف قيل لعمرو بن العاص: هو ذا أنت تقاتله؟ فقال: إنما قال: قاتله وسالبه".

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو الغادية هو الجهمي وهو صحابي كما أثبت ذلك جمع، وقد قال الحافظ في آخر ترجمته من "الإصابة" بعد أن ساق الحديث، وجزم ابن معين بأنه قاتل عمار: " والظن بالصحابة في تلك الحروب أنهم كانوا فيها متأولين، وللمجتهد المخطيء أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس، فثبوتهم للصحابة بالطريق الأولى".

وأقول: هذا حق، لكن تطبيقه على كل فرد من أفرادهم مشكل لأنه يلزم تناقض القاعدة المذكورة بمثل حديث الترجمة، إذ لا يمكن القول بأن أبا غادية القاتل لعمار مأجور لأنه قتله مجتهداً، ورسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: " قاتل عمار في النار!" فالصواب أن يقال: إن القاعدة صحيحة إلا ما دل الدليل القاطع على

خلافها، فيستثنى ذلك منها كما هو الشأن هنا وهذا خير من ضرب الحديث الصحيح بها. والله أعلم.

"الصحيحة" (١٨/٥ - ١٩).

عدم عصمة آل البيت وزوجات النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

عن ... علي بن أبي طالب ... قال: "أَكْثَرُ عَلَى مَارِيَةَ أُمِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فِي قِبْطِي - ابْنِ عَمِّ لَهَا - كَانَ يَزُورُهَا وَيَخْتَلِفُ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لِي: «خَذْ هَذَا السِّيفَ فَاَنْطَلِقْ إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاقْتُلْهُ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكُونُ فِي أَمْرِكَ إِذَا أُرْسَلْتَنِي كَالسَّكَّةِ الْمَحْمَاةِ لَا يَثْنِينِي شَيْءٌ حَتَّى أَمْضِيَ لِمَا أُرْسَلْتَنِي بِهِ، أَوِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ؟ قَالَ: ... [الشاهد يرى ما لا يرى الغائب]، فَأَقْبَلْتُ مَتَوْشِحًا السِّيفَ فَوَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاخْتَرَطْتُ السِّيفَ، فَلَمَّا أَقْبَلْتُ نَحْوَهُ عَرَفَ أَنِّي أُرِيدُهُ، فَأَتَى نَخْلَةَ فَرَقِيَ فِيهَا، ثُمَّ رَمَى بِنَفْسِهِ عَلَى قَفَاهُ، وَشَفَرَ بِرِجْلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ أَجْبَ أَمْسَحَ، مَا لَهُ مَا لِلرِّجَالِ قَلِيلٌ وَلَا أَكْثَرُ، فَأَغْمَدْتُ سَيْفِي، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَصْرِفُ عْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ».

قلت: والحديث نص صريح في أن أهل البيت رضي الله عنهم يجوز فيهم ما يجوز في غيرهم من المعاصي إلا من عصم الله تعالى، فهو كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لعائشة في قصة الإفك: «يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله وإن كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه ...» أخرجه مسلم.

ففيهما رد قاطع على من ابتدع القول بعصمة زوجاته - صلى الله عليه وآله وسلم - محتجاً بمثل قوله تعالى فيهن: {إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً} جاهلاً أو متجاهلاً أن الإرادة في الآية ليست الإرادة الكونية التي تستلزم وقوع المراد وإنما هي الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا وإلا لكانت الآية حجة للشيعة في استدلالهم بها على عصمة أئمة أهل البيت وعلى رأسهم علي رضي الله عنه، وهذا مما غفل عنه ذلك المبتدع مع أنه يدعي أنه سلفي!

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي الرافضي (١١٧/٢): "وأما آية التطهير فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهب الرجس عنهم، ... ومما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه ما ثبت في "الصحيح" أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أدرك الكساء على فاطمة وعلي وحسن وحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم

الرجس وطهرهم تطهيراً». رواه مسلم. ففيه دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك، فإنه لو كان وقع لكان يثني على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء".

"الصحيحة" (٤/٥٢٧، ٥٢٩ - ٥٣٠).

الوصية بالعترة وبيان المراد بهم

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

واعلم أيها القارئ الكريم، أن من المعروف أن الحديث مما يحتج به الشيعة، ويلهجون بذلك كثيراً، حتى يتوهم أهل السنة أنهم مصيبون في ذلك، وهم جميعاً واهمون في ذلك، وبيانه من وجهين:

الأول: أن المراد من الحديث في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "عترتي" أكثر مما يريد الشيعة، ولا يرده أهل السنة بل هم مستمسكون به، ألا وهو أن العترة فيهم هم أهل بيته - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد جاء ذلك موضعاً في بعض طرقه كحديث الترجمة: "عترتي أهل بيتي" وأهل بيته في الأصل هم "نساؤه - صلى الله عليه وآله وسلم - وفيهن الصديقة عائشة رضي الله عنهن جميعاً كما هو صريح قوله تعالى في (الأحزاب): {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}.

بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها: {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقَلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا، وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً، وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا} (الأحزاب: ٣٢ - ٣٤)، وتخصيص الشيعة (أهل البيت) في الآية بعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم دون نساؤه - صلى الله عليه وآله وسلم - من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصاراً لأهوائهم كما هو مشروح في موضعه، وحديث الكساء وما في معناه غاية ما فيه توسيع دلالة الآية ودخول علي وأهله فيها كما بينه الحافظ ابن كثير وغيره، وكذلك حديث "العترة" قد بين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن المقصود أهل بيته - صلى الله عليه وآله وسلم - بالمعنى الشامل لزوجاته وعلي وأهله.

ولذلك قال التوربشتي - كما في " المرقاة " (٥ / ٦٠٠): " عترة الرجل: أهل بيته ورهطه الأدنون، ولاستعمالهم " العترة " على أنحاء كثيرة بينها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله: " أهل بيتي " ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأذنين وأزواجه ". والوجه الآخر: أن المقصود من " أهل البيت " إنما هم العلماء الصالحون منهم والمتمسكون بالكتاب والسنة، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: " (العترة) هم أهل بيته - صلى الله عليه وآله وسلم - الذين هم على دينه وعلى التمسك بأمره ". وذكر نحوه الشيخ علي القاري في الموضوع المشار إليه آنفا. ثم استظهر أن الوجه في تخصيص أهل البيت بالذكر ما أفاده بقوله: " إن أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته الواقفون على طريقتة العارفون بحكمه وحكمته. وبهذا يصلح أن يكون مقابلاً لكتاب الله سبحانه كما قال: {وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ} " .

قلت: ومثله قوله تعالى في خطاب أزواجه - صلى الله عليه وآله وسلم - في آية التطهير المتقدمة: {وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ}. فتبين أن المراد بـ (أهل البيت) المتمسكين منهم بسنته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث، ولذلك جعلها أحد (الثقلين) في حديث زيد بن أرقم المقابل للثقل الأول وهو القرآن، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في " النهاية ": " سماهما (ثقلين) لأن الآخذ بهما (يعني الكتاب والسنة) والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس (ثقل)، فسماهما (ثقلين) إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما " .

قلت: والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته - صلى الله عليه وآله وسلم - في قوله: «فعليناكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ...» قال الشيخ القاري (١ / ١٩٩): " فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم، إما لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إيها ". إذا عرفت ما تقدم فالحديث شاهد قوي لحديث " الموطأ " بلفظ: " تركت فيكم أمريين لن تضلوا ما تمسكتن بهما، كتاب الله وسنة رسوله ". وهو في " المشكاة " (١٨٦).

وقد خفي وجه هذا الشاهد على بعض من سود صفحات من إخواننا الناشئين اليوم في تضعيف حديث الموطأ. والله المستعان.

"الصحيحة" (٤ / ٣٥٥ - ٣٦١).

ظهور بدعة التشيع والطعن في الصحابة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ألا إن الفتنة ههنا، ألا إن الفتنة ههنا [قالها مرتين أو ثلاثاً]، من حيث يطلع قرن الشيطان، [يشير [بيده] إلى المشرق، وفي رواية: العراق]».

قلت: وطرق الحديث متضادة على أن الجهة التي أشار إليها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إنما هي المشرق، وهي على التحديد العراق كما رأيت في بعض الروايات الصريحة، فالحديث عَلَّمَ من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فإن أول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة كبدعة التشيع والخروج ونحوها. وقد روى البخاري (٧ / ٧٧) وأحمد (٢ / ٨٥، ١٥٣) عن ابن أبي نعم قال: "شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن محرم قتل ذبابا فقال: يا أهل العراق! تسألوني عن محرم قتل ذباباً، وقد قتلتم ابن بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "هما ريحانتي في الدنيا. وإن من تلك الفتن طعن الشيعة في كبار الصحابة رضي الله عنهم، كالسيدة عائشة الصديقة بنت الصديق التي نزلت براءتها من السماء، فقد عقد عبد الحسين الشيعي المتعصب في كتابه "المراجعات" (ص ٢٣٧) فصولاً عدة في الطعن فيها وتكذيبها في حديثها، ورميها بكل واقعة، بكل جرأة وقلة حياء، مستنداً في ذلك إلى الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد بينت قسماً منها في "الضعيفة" (٤٩٦٣ - ٤٩٧٠) مع تحريفه للأحاديث الصحيحة، وتحميلها من المعاني ما لا تتحمل كهذا الحديث الصحيح، فإنه حملة - فض فوه وشلت يداها - على السيدة عائشة رضي الله عنها زاعماً أنها هي الفتنة المذكورة في الحديث - {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} معتمداً في ذلك على الروايتين المتقدمتين:

الأولى: رواية البخاري: فأشار نحو مسكن عائشة ... والأخرى: رواية مسلم: خرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من بيت عائشة فقال: رأس الكفر من ههنا.

فأوهم الخبيث القراء الكرام بأن الإشارة الكريمة إنما هي إلى مسكن عائشة ذاته، وأن المقصود بالفتنة هي عائشة نفسها! والجواب، أن هذا هو صنيع اليهود الذين يحرفون الكلم من بعد مواضعه، فإن قوله في الرواية الأولى: " فأشار نحو مسكن عائشة "، قد فهمه الشيعي كما لو كان النص بلفظ: " فأشار إلى مسكن عائشة "! فقوله: " نحو " دون " إلى " نص قاطع في إبطال مقصوده الباطل، ولاسيما أن أكثر الروايات صرحت بأنه أشار إلى المشرق. وفي بعضها العراق. والواقع التاريخي يشهد لذلك. وأما رواية عكرمة فهي شاذة كما سبق، ولو قيل بصحتها، فهي مختصرة جداً

اختصاراً مخلصاً، استغله الشيعة استغلالاً مرّاً، كما يدل عليه مجموع روايات الحديث، فالمعنى: خرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من بيت عائشة رضي الله عنها، فصلى الفجر، ثم قام خطيباً إلى جنب المنبر (وفي رواية: عند باب عائشة) فاستقبل مطلع الشمس، فأشار بيده، نحو المشرق. (وفي رواية للبخاري: نحو مسكن عائشة) وفي أخرى لأحمد: يشير بيده يؤم العراق.

فإذا أمعن المنصف المتجرد عن الهوى في هذا المجموع قطع ببطلان ما رمى إليه الشيعة من الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها. عامله الله بما يستحق.

"الصحيحة" (٥/٦٥٣ - ٦٥٧).

ترتيب الخلفاء الأربعة من ناحية الأفضلية

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«أنا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب».

(موضوع).

ثم إن روح التشيع واضح من الحديث، فإن من الثابت عند أهل السنة أن فضل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم المعروف، فأفضلهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وهذا التفضيل، ثابت عن علي نفسه، بل وفي زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كانوا لا يعدلون بأبي بكر أحداً كما في البخاري وغيره، فكيف يمكن أن يقول: "علي سيد العرب"، فلا شك أن هذا من وضع الشيعة.

"تحقيق بداية السؤل" (ص ٢٨)

حكم من طعن في خلافة الثلاثة

[قال الشيخ معلّقاً على قول صاحب الطحاوية]:

"ونثبت الخلافة بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم لعثمان رضي الله عنه ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون".

[قال]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله. "مجموع الفتاوى" (٣/١٥٣).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٢).

أبو بكر الصديق خير من طلعت عليه الشمس بعد الأنبياء

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر».

(موضوع).

ثم إن الحديث ظاهر البطلان، لمخالفته لما هو مقطوع به: أن خير من طلعت عليه الشمس إنما هو نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، ثم الرسل والأنبياء، ثم أبو بكر، وقد جاء من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر».

أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما، وهو أصح من الأول سنداً وامتناً كما ترى، وقد حسنه بعضهم، ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة، وهذا مما لم يتيسر لي بعد. والله الموفق.

"الضعيفة" (٣/٥٣٣ - ٥٣٤).

أبو بكر أحب الناس إلى رسول الله وأفضل الخلفاء الراشدين

«كان أحب النساء إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فاطمة، ومن الرجال علي».

(باطل).

[وقد] صح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلفه، من رواية عمرو بن العاص قال: " أتيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، ثم من؟ قال: عمر. فعد رجالاً".

أخرجه الشيخان وأحمد (٢٠٣/٤).

وله شاهد من حديث أنس قال: " قيل: يا رسول الله، أي الناس ... " دون قوله: " ثم من ... ".

أخرجه ابن ماجه (١٠١) والحاكم (١٢/٤) وقال:

"صحيح على شرط الشيخين". وهو كما قال: " وشاهد آخر، فقال الطيالسي (١٦١٣): حدثنا زمعة قال: سمعت أم سلمة الصرخة على عائشة، فأرسلت جارتها: انظري ما صنعت، فجاءت فقالت: قد قضت، فقالت: يرحمها الله، والذي نفسي بيده، قد كانت أحب الناس كلهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، إلا أباه".

قلت: وهذا الإسناد لا بأس به في الشواهد. قلت: وكون أبي بكر رضي الله عنه أحب الناس إليه - صلى الله عليه وآله وسلم - هو الموافق لكونه أفضل الخلفاء الراشدين عند أهل السنة، بل هو الذي شهد به علي نفسه رضي الله عنه، برواية أعرف الناس به ألا وهو ابنه محمد بن الحنفية قال: "قلت لأبي: أي الناس خير بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.. " الحديث.

أخرجه البخاري (٤٢٢/٢).

فثبت بما قدمنا من النصوص بطلان هذا الحديث. والله المستعان.

"الضعيفة" (٢٥٣/٣، ٢٥٥).

من فضائل أبي بكر الصديق

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من أصبح منكم اليوم صائماً؟ قال أبو بكر: أنا، قال: «من عاد منكم اليوم مريضاً؟ قال أبو بكر أنا، قال: «من شهد منكم اليوم جنازة؟ قال أبو بكر: أنا، قال: «من أطعم اليوم مسكيناً؟ قال أبو بكر: أنا، قال مروان: بلغني أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «ما اجتمع هذه الخصال في رجل في يوم إلا دخل الجنة».

فيه فضيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه والبشارة له بالجنة، والأحاديث في ذلك كثيرة طيبة.

"الصحيحة" (١/١ / ١٧٨ - ١٧٩).

أبو بكر وعمر أفضل الصحابة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردّه، وجاء عمر فردّه، وجاء علي فأذن له».

(منكر).

ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلى طرقه الحاكم نفسه، فيما ذكره الذهبي في ترجمته من "السير" (١٧ / ١٦٨): أنهم كانوا في مجلس، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: "لا يصح، ولو صح، لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -".

قال الذهبي عقبه: "فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في "المستدرک"؟! فكأنه اختلف اجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء".

قلت: وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلى حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، كما جاء من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه وبعضها في "صحيح البخاري"، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من "ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة".

وكذلك، فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص: أنه سأل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن أحب الناس إليك؟ قال: "عائشة". قال: قلت: من الرجال؟ قال: "أبوها".

متفق عليه. (انظر مقدمة المجلد الثالث من "المشكاة"). ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي في "منهاج السنة" (٩٩ / ٤): "إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل ...؟" في بحث له قيم، فراجع.

"الضعيفة" (١٧٣، ١٨٢/١ / ١٤).

خلافة أبي بكر

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن جئت ولم تجديني؛ فأتي أبا بكر؛ فهو الخليفة بعدي».

منكر. أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في (الحجة) (ق ١٤٥ / ١) عن الفضل بن جبير الوراق: حدثنا يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تسأله شيئاً، فقال لها: (تعودين). فقالت: يا رسول الله! إن جئت ولم أجدك - كأنها تعرض بالموت -؟ قال: ... فذكره. وقال: (واللفظة الأخيرة تفرد بها الفضل بن جبير من هذا الوجه).

قلت: وهو غير معروف؛ أورده الذهبي في (الميزان) وقال: "قال العقيلي: لا يتابع على حديثه".

ثم ساق له من رواية سلم بن سلام عنه عن خلف عن علقمة بن مرثد عن

أبيه عن عائشة مرفوعاً؛ قال لرجل: «انطلق؛ فقل لأبي بكر: أنت خليفتي، فصَلِّ بالناس...» الحديث.

قلت: والحديث صحيح بدون ذكر: (فهو الخليفة بعدي)؛ ورواه جبير بن مطعم قال: أتت امرأة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: رأيت إن جئت ولم أجدك - كأنها تقول: الموت -؟ قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن لم تجديني؛ فأتي أبا بكر». أخرجه البخاري (٣٦٥٩، ٧٢٢٠، ٧٣٦٠)، ومسلم (٧ / ١١٠)، والترمذي (٣٦٧٧) - وصححه -، والطيالسي (٩٤٤)، وأحمد (٨٢ / ٤، ٨٣)، وابن سعد في (الطبقات) (٣ / ١٧٨).

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث الصحيح على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقال الحافظ في "الفتح" (١٣ / ٣٣٣): " وهذا صحيح؛ لكن بطريق الإشارة لا التصريح، فلا يعارض جزم عمر بأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يستخلف (يعني كما في البخاري ٧٢١٨)؛ لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً والله أعلم."

هذا؛ وقد روى الأصبهاني أحاديث أخرى فيها التصريح بخلافة أبي بكر، ولا يصح شيء من أسانيدھا، ومتونها منكرة؛ بل باطلة؛ كما يدل على ذلك جزم عمر المذكور. والله ولي التوفيق.

"الضعيفة" (١٢ / ١ / ١١٩ - ١٢١).

سبب تسمية أبي بكر بالصديق

[عن عائشة رضي الله عنها قالت]:

"لما أسري بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى المسجد الأقصى أصبح يتحدث الناس بذلك فارتد ناس ممن كانوا آمنوا به وصدقوه وسعوا بذلك إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالوا: هل لك إلى صاحبك يزعم أنه أسري به الليلة إلى بيت المقدس؟ قال:

أو قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لئن كان قال ذلك لقد صدق، قالوا: أو تصدقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس وجاء قبل أن يصبح؟ قال: نعم إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك، أصدقه بخبر السماء في غدوة أو روحة. فلذلك سمي أبو بكر الصديق."

قد جزم الإمام أبو جعفر الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢ / ١٤٥) بأن سبب تسمية أبي بكر رضي الله عنه بـ "الصديق" إنما هو سبقه الناس إلى تصديقه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على إتيانه بيت المقدس من مكة، ورجوعه منه إلى منزله بمكة في تلك الليلة، وإن كان المؤمنون يشهدون لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بمثل ذلك إذا وقفوا عليه.

"الصحيحة" (١ / ٢ / ٦١٥، ٦١٧).

أبو بكر ليس بمعصوم

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله يكره فوق سمائه أن يخطأ أبو بكر».

(موضوع).

فإنه مع ضعف إسناده علامات الوضع عليه ظاهرة؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه ليس معصوماً، وإذا كان كذلك فلماذا يكره الله أن يخطأ؟ كيف وقد يكون بيان خطئه واجباً في بعض الأحيان! وقد خطأه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نفسه في قصة مخرجة في "الصحيح" فانظر: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - له: "أصبت بعضاً، أخطأت بعضاً".

"الضعيفة" (٧/١٣٢ - ١٣٣).

علي في الجنة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«هذا في الجنة - يعني: علياً - وإن من شيعته قوماً يعلمون الإسلام ثم يرفضونه، لهم نيز يسمون: الرافضة، من لقيمهم فليقتلهم، فإنهم مشركون».

(منكر).

(تنبيه): قوله في علي رضي الله عنه: "هذا في الجنة" ثابت عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من طرق، وهي عقيدة أهل السنة، وأنه من العشرة المبشرين بالجنة، كما جاء في غير ما حديث مرفوع عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -. فانظر "تخريج العقيدة الطحاوية" (ص ٤٨٨ - ٤٨٩).

"الضعيفة" (١٤/١/٩٥، ٩٧).

هل علي رضي الله عنه أحق بالخلافة من الشيخين؟

ما يذكره الشيعة... أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في علي رضي الله عنه: «إنه خليفتي من بعدي». (لا) يصح بوجه من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الكثيرة

التي دل الواقع التاريخي على كذبها؛ لأنه لو فرض أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -
قاله، لوقع كما قال لأنه [وحي يوحى] والله سبحانه لا يخلف وعده.

"الصحيحة" (٤/ ٣٤٤).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما تريدون من علي؟ إن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي».

الحديث ليس فيه دليل البتة على أن علياً رضي الله عنه هو الأحق بالخلافة من
الشيخين كما تزعم الشيعة؛ لأن الموالاتة غير الولاية التي هي بمعنى الإمارة، وإنما يقال
فيها: والي كل مؤمن.

"الصحيحة" (٥/ ٢٦٤).

رد ما قد يستدل به الشيعة على تفضيل علي على الخلفاء الثلاثة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أنا سيّدُ وُلْدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ».

(موضوع).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف من جميع طرقه، لا يصلح شيء منها لتقويته،
فقول الغماري (ص ٦): "فالحديث بطريق أنس وطريق عائشة لا يبعد أن يكون من
قبيل الحسن لغيره!" محاولة فاشلة؛ لأن مدار الطريقتين المشار إليهما على مجهولين لا
يعرف حالهما، ومن المحتمل كونهما من الشيعة؛ فإن الحديث لو صح كان دليلاً على
تفضيل علي رضي الله عنه على الخلفاء الثلاثة! وهذا باطل؛ لمخالفته للأحاديث
الصحيحة، وقد كنت أشرت إلى بعضها في مقدمة تعليقي على رسالة "بداية السؤل"
(ص ٢٨)، وهو وَجْهُ حُكْمِ الذَّهَبِيِّ وَالْعَسْقَلَانِيِّ بِالْبَطْلَانِ عَلَى الْحَدِيثِ، وقد أشار إلى
ذلك الشيخ الغماري ولم يستطع الجواب عنه مطلقاً إلا مراوغة، فإنه قال: "... فمعنى
قوله: "علي سيد العرب" أنه ذو الشرف والمجد فيهم!" فتجاهل الشطر الأول من
الحديث: "أنا سيد ولد آدم..." فإنه صريح في تفضيله - صلى الله عليه وآله وسلم -
على ولد آدم جميعهم، وهو الوجه الأول الذي استدل به العز بن عبد السلام رحمه

الله على تفضيله - صلى الله عليه وآله وسلم - على الأنبياء في رسالته المذكورة آنفاً؛ فقال عقب الحديث: " والسيد: من اتصف بالصفات العلية، والأخلاق السنّية. وهذا مشعر بأنه أفضل منهم في الدارين... إلخ.

فلو صح الشطر الثاني من الحديث؛ كان دليلاً واضحاً على تفضيل علي على العرب جميعهم، ومنهم أبو بكر وعمر! وذلك باطل بداهة، لا يخفى على الغماري لولا غلبة الهوى، والتعصب للشيعة!

"الضعيفة" (١٢/١/٤٠٥، ٤١٤ - ٤١٥).

كذب الشيعة في ادعائهم أن آية {والله يعصمك من الناس} نزلت يوم غدیر خم

[عن عائشة قالت]:

- «كان يُخْرَسُ حتى نزلت هذه الآية: {والله يعصمك من الناس}، فأخرج رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - رأسه من القبة، فقال لهم: يا أيها الناس!

«انصرفوا فقد عصمني الله».

واعلم أن الشيعة يزعمون - خلافاً للأحاديث المتقدمة - أن الآية المذكورة نزلت يوم غدیر (خم) في علي رضي الله عنه، ويذكرون في ذلك روايات عديدة مراسيل ومعاويل أكثرها، ومنها عن أبي سعيد الخدري، ولا يصح عنه كما حققته في "الضعيفة" (٤٩٢٢)، والروايات الأخرى أشار إليها عبد الحسين الشيعي في "مراجعاته" (ص ٣٨) دون أي تحقيق في أسانيدھا كما هي عادته في كل أحاديث كتابه، لأن غايته حشد كل ما يشهد لمذهبه، سواء صح أو لم يصح على قاعدتهم: "الغاية تبرر الوسيلة"! فكن منه ومن رواياته على حذر، وليس هذا فقط، بل هو يدلّس على القراء - إن لم أقل يكذب عليهم - فإنه قال في المكان المشار إليه في تخريج أبي سعيد هذا المنكر، بل الباطل: "أخرجه غير واحد من أصحاب السنن، كالإمام الواحدي...!" ووجه كذبه أن المبتدئين في هذا العلم يعلمون أن الواحدي ليس من أصحاب السنن الأربعة، وإنما هو مفسر، يروي بأسانيدھ ما صح وما لم يصح، وحديث أبي سعيد هذا مما لا يصح، فقد أخرج من طريق فيه متروك شديد الضعف، كما هو مبين في المكان المشار إليه من "الضعيفة".

وهذه من عادة الشيعة قديماً وحديثاً: أنهم يستحلون الكذب على أهل السنة، عملاً في كتبهم وخطبهم، بعد أن صرحوا باستحلالهم للتقية، كما صرح بذلك الخميني في كتابه " كشف الأسرار " (ص ١٤٧ - ١٤٨)، وليس يخفى على أحد أن التقية أخت الكذب، ولذلك قال أعرف الناس بهم، شيخ الإسلام ابن تيمية: " الشيعة أكذب الطوائف ".

وأنا شخصياً قد لمست كذبهم لمس اليد في بعض مؤلفهم وبخاصة عبد الحسين هذا والشاهد بين يديك، فإنه فوق كذبه المذكورة، أوهم القراء أن الحديث عند أهل السنة من المسلمات بسكوته عن علته وادعائه كثرة طرقه، فقد كان أصرح منه في الكذب الخميني، فإنه صرح في الكتاب المذكور (ص ١٤٩) أن آية العصمة نزلت يوم غدیر خم بشأن إمامة علي بن أبي طالب باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة، كذا قال عامله الله بما يستحق، وسأزيد هذا الأمر بيانا في " الضعيفة " إن شاء الله تعالى.

"الصحيحة" (٥/ ٦٤٤ - ٦٤٦).

الرد على الطاعنين في أبي هريرة - رضي الله عنه - والصحابة

[قال] أبو خيثمة [في كتاب "العلم"] : ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة يقول: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والله الموعود: كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على ملء بطني وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئاً سمعه مني» فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه، ثم ضممتها إليّ فما نسيت شيئاً سمعته بعد.

اعلم أنه ليس في هذا الوصف للمهاجرين وكذا وصفه للأنصار بما يأتي شيء من الإزراء عليهم والازدراء بهم، كما زعم ذلك بعض الكتاب المعاصرين الطاعنين في أبي هريرة رضي الله عنه بغير حق، والمتأولين لكلامه على غير وجهه، فإن العمل وراء الكسب الحلال من سبيل الله، كما جاء ذلك صريحاً في بعض الأحاديث، وأبو هريرة على علم بذلك، لأنه أحد رواتها، فهو رضي الله عنهم جميعاً يعتذر عنهم بذلك عن حفظ الحديث كما حفظ هو، وقد روى الحاكم (٣/ ٥١١ - ٥١٢) عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن المهاجرين والسابقين الأول أنه قال في المهاجرين وأبي هريرة نحو هذا الحديث، وقال:

"والله ما أشك أن أبا هريرة سمع من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوماً أغنياء لنا بيوت وأهلون، كنا نأتي نبي الله - صلى الله عليه وآله وسلم - طرفي النهار، ثم نرجع، وكان أبو هريرة مسكيناً لا مال له، ولا أهل ولا ولد، إنما كانت يده مع يد النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، وكان يدور معه حين ما دار، ولا نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع، ولم يتهمه أحد منا".

"تحقيق العلم لابن أبي خيثمة" (ص ٤٠)

من فضائل عمرو بن العاص وبيان حرمة الطعن فيه رضي الله عنه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أسلم الناس وأمن عمرو بن العاص».

وفي الحديث منقبة عظيمة لعمرو بن العاص رضي الله عنه؛ إذ شهد له النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بأنه مؤمن، فإن هذا يستلزم الشهادة له بالجنة، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الصحيح المشهور: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة» متفق عليه. وقال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}.

وعلى هذا فلا يجوز الطعن في عمرو رضي الله عنه - كما يفعل بعض الكتاب المعاصرين، وغيرهم من المخالفين - بسبب ما وقع له من الخلاف

بل القتال مع علي رضي الله عنه؛ لأن ذلك لا ينافي الإيمان، فإنه لا يستلزم العصمة كما لا يخفى، لاسيما إذا قيل: إن ذلك وقع منه بنوع من الاجتهاد، وليس اتباعاً للهوى.

"الصحيحة" (١/١ - ٢٨٨/١ - ٢٩٠).

فضل معاوية رضي الله عنه ورد طعن الطاعن فيه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لا أشبع الله بطنه. يعني معاوية».

رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٧٤٦): حدثنا هشام وأبو عوانة عن أبي حمزة القصاب عن ابن عباس: "أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بعث إلى

معاوية ليكتب له: فقال: إنه يأكل ثم بعث إليه، فقال: إنه يأكل، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - " فذكره ... وقد يستغل بعض الفرق هذا الحديث ليتخذوا منه مطعناً في معاوية رضي الله عنه، وليس فيه ما يساعدهم على ذلك، كيف وفيه أنه كان كاتب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؟! "

ولذلك قال الحافظ ابن عساكر (١٦ / ٢ / ٣٤٩) " إنه أصح ما ورد في فضل معاوية " فالظاهر أن هذا الدعاء منه - صلى الله عليه وآله وسلم - غير مقصود، بل هو ما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في بعض نسائه " عقرى حلقى " و " تربت يمينك " .

ويمكن أن يكون ذلك منه - صلى الله عليه وآله وسلم - بياعث البشرية التي أفصح عنها هو نفسه عليه السلام في أحاديث كثيرة متواترة.

منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت:

«دخل على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - رجلان، فكلماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه، فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان؟ قال: وما ذاك؟ قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: «أو ما علمت ما شارطت عليه ربي؟ قلت: اللهم إنما أنا بشر، فأبي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً» ...

رواه مسلم مع الحديث الذي قبله في باب واحد هو " باب من لعنه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة " .

ثم ساق فيه من حديث أنس بن مالك قال: " كانت عند أم سليم يتيمة وهي أم أنس، فرأى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - اليتيمة، فقال: أنت هي؟ لقد كبرت لا كبر سنك، فرجعت اليتيمة إلى أم سليم تبكي فقالت أم سليم: ما لك يا بنية؟ فقالت الجارية: دعا علي نبي الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن لا يكبر سني أبداً، أو قالت: قرني، فخرجت أم سليم مستعجلاً تلوث خمارها حتى لقيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : ما لك يا أم سليم؟ فقالت يا نبي الله، أدعوت على يتيمتي؟ قال: وما ذاك يا أم سليم؟ قالت: زعمت أنك دعوت أن لا يكبر سنها، ولا يكبر قرنها قال: فضحك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ثم قال: «يا أم سليم! أما تعلمين أن شرطي على ربي؟ أني اشتريت على ربي فقلت: إنما أنا بشر أَرْضَى كما يَرْضَى البشر، وأغضب كما يغضب البشر، فأيما أحد

دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل، أن يجعلها له طهورا وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة».

ثم أتبع الإمام مسلم هذا الحديث بحديث معاوية وبه ختم الباب، إشارة منه رحمه الله إلى أنها من باب واحد، وفي معنى واحد، فكما لا يضر اليتيمة دعاؤه - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه بل هو لها زكاة وقربة، فكذلك دعاؤه - صلى الله عليه وآله وسلم - على معاوية.

وقد قال الإمام النووي في " شرحه على مسلم " (٢ / ٣٢٥ طبع الهند): " وأما دعاؤه - صلى الله عليه وآله وسلم - على معاوية ففيه جوابان:

أحدهما: أنه جرى على اللسان بلا قصد.

والثاني: أنه عقوبة له لتأخره، وقد فهم مسلم رحمه الله من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقا الدعاء عليه، فلماذا أدخله في هذا الباب، وجعله غيره من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة يصير دعاء له " .

وقد أشار الذهبي إلى هذا المعنى الثاني فقال في " سير أعلام النبلاء ":

"قلت: لعل أن يقال: هذه منقبة لمعاوية لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة " .

واعلم أن قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في هذه الأحاديث: «إنما أنا بشر أَرْضَى كما يَرْضَى

البشر ... » إنما هو تفصيل لقول الله تبارك وتعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ... } الآية.

وقد يبادر بعض ذوي الأهواء أو العواطف الهوجاء، إلى إنكار مثل هذا الحديث بزعم تعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وتنزيهه عن النطق به! ولا مجال إلى مثل هذا الإنكار فإن الحديث صحيح، بل هو عندنا متواتر، فقد رواه مسلم من حديث عائشة وأم سلمة كما ذكرنا، ومن حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما، وورد من حديث سلمان وأنس وسمرة وأبي الطفيل وأبي سعيد وغيرهم.

انظر " كنز العمال " (٢ / ١٢٤).

وتعظيم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تعظيماً مشروعاً، إنما يكون بالإيمان بكل ما جاء عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - صحيحاً ثابتاً، وبذلك يجتمع الإيمان به - صلى الله عليه وآله وسلم - عبداً ورسولاً، دون إفراط ولا تفريط، فهو - صلى الله عليه وآله وسلم - بشر، بشهادة الكتاب والسنة، ولكنه سيد البشر وأفضلهم إطلافاً بنص الأحاديث الصحيحة. وكما يدل عليه تاريخ حياته - صلى الله عليه وآله وسلم - وسيرته، وما حباه الله تعالى به من الأخلاق الكريمة، والخصال الحميدة، التي لم تكتمل في بشر اكتمالها فيه - صلى الله عليه وآله وسلم -، وصدق الله العظيم، إذ خاطبه بقوله الكريم: {وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ}.

"الصحيحة" (١/١/١٦٤ - ١٦٧).

الرد على من طعن في معاوية رضي الله عنه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ليست بشجرة نبات، إنما هم بنوفلان، إذا ملكوا جاروا، وإذا ائتمنوا خانوا، ثم ضرب بيده على ظهر العباس، قال: فيخرج الله من ظهرك يا عم! رجلا يكون هلاككم على يديه».

(موضوع) ...

ومثل هذا الحديث في البطلان؛ ما روى ابن جرير الطبري قال:

حدثت عن محمد بن الحسن بن زبالة: حدثنا عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد: حدثني أبي عن جدي قال: " رأى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بني فلان ينزون على منبره نزو القروود، فساءه ذلك فما استجمع ضاحكاً حتى مات، قال: وأنزل الله في ذلك {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة ...} الآية "

هذا حال هذين الحديثين في الضعف بل البطلان، ومع ذلك، فإننا لا نزال نرى بعض الشيعة في العصر الحاضر يروون مثل هذه الأحاديث، ويحتجون بها على تكفير معاوية رضي الله عنه مثل المعلق على كتاب " أصول الكافي " للكليني المتعبد لغير الله، المسى بعبد الحسين المظفر، فإنه كتب؛ بل سود صفحتين كاملتين في لعن معاوية وتكفيره، وأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أخبر بموته على غير السنة، وأنه أمر بقتله، ساق (ص ٢٣ - ٢٤) في تأييد ذلك ما شاء له هواه من الآثار الموضوعية

والأحاديث الباطلة، منها هذان الحديثان الباطلان، ولذلك بادرت إلى بيان حالهما نصحا للناس، وغالب الظن أن عبد الحسين هذا لا يعلم حال إسنادهما، ولئن علم فما يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما مع بطلانهما لأن الغاية عند أمثاله تبرر الوسيلة، والغاية لعن معاوية وتكفيره ولو بالاعتماد على الأحاديث الموضوعية، والشريعة قد عرفوا بذلك منذ زمن بعيد كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه.

"الضعيفة" (٣/ ١٩٤ - ١٩٦).

عائشة رضي الله عنها محفوظة غير معصومة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أما بعد يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، [إنما أنت من بنات آدم]، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه. وفي رواية: فإن التوبة من الذنب الندم».

أخرجه البخاري (٨/ ٣٦٣ - ٣٦٤ - فتح) ومسلم (٨/ ١١٦) وأحمد (٦/ ١٩٦) والرواية الأخرى له (٦/ ٣٦٤) وأبو يعلى (٣/ ١٢٠٨ و ١٢١٨) والطبري في "التفسير" (١٨/ ٧٣ و ٧٥) والبعثي (٦/ ٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، في حديثها الطويل عن قصة الإفك، ونزول الوحي القرآني ببراءتها في آيات من سورة النور: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ...} الآيات (١١ - ٢٠)، والزيادة التي بين المعقوفتين هي لأبي عوانة في "صحيحه"، والطبراني في "معجمه" كما في "الفتح" (٨/ ٣٤٤ و ٣٦٤). وقوله: "ألمت بنا والليل مرخ مستورة". قال الحافظ: أي وقع منك على خلاف العادة، وهذا حقيقة الإمام، ومنه: ألمت

قال الداوودي: "أمرها بالاعتراف، ولم يندبها إلى الكتمان، للفرق بين أزواج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وغيرهن، فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتمنه إياه، لأنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك بخلاف نساء الناس، فإنهن ندبن إلى الستر". ثم تعقبه الحافظ نقلاً عن القاضي عياض فيما ادعاه من الأمر بالاعتراف، فليراجعه من شاء، لكنهم سلموا له قوله: إنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك، وذلك غير من الله تعالى على نبيه - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولكنه سبحانه صان السيدة عائشة رضي الله عنها وسائر أمهات المؤمنين من ذلك كما عرف ذلك من تاريخ حياتهن، ونزول التبرئة بخصوص السيدة عائشة رضي الله عنها، وإن

كان وقوع ذلك ممكناً من الناحية النظرية لعدم وجود نص باستحالة ذلك منهن، ولهذا كان موقف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في القصة موقف المترقب نزول الوحي القاطع للشك في ذلك الذي ينبئ عنه قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث الترجمة: «إنما أنت من بنات آدم، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت أملت بذنب فاستغفري الله ..»، ولذلك قال الحافظ في صدد بيان ما في الحديث من الفوائد: " وفيه أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي، نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به "، يعني أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يقطع ببراءة عائشة رضي الله عنها إلا بعد نزول الوحي، ففيه إشعار قوي بأن الأمر في حد نفسه ممكن الوقوع، وهو ما يدندن حوله كل حوادث القصة وكلام الشراح عليها.

ولا ينافي ذلك قول الحافظ ابن كثير (٤١٨ / ٨) في تفسير قوله تعالى: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ} (التحریم: ١٠). " وليس المراد بقوله: {فخانتاهما} في فاحشة، بل في الدين، فإن نساء الأنبياء معصومات عن الوقوع في الفاحشة لحرمة الأنبياء كما قدمنا في سورة النور".

وقال هناك (٨١ / ٦): " ثم قال تعالى: {وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ}، أي: تقولون ما تقولون في شأن أم المؤمنين، وتحسبون ذلك يسيراً سهلاً، ولو لم تكن زوجة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما كان هيناً، فكيف وهي زوجة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وآله وسلم - الأمي خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، فعظيم عند الله أن يقال في زوجة نبيه ورسوله ما قيل، فإن الله سبحانه وتعالى يغار لهذا، وهو سبحانه لا يقدر على زوجة نبي من الأنبياء ذلك، حاشا وكلا، ولما لم يكن ذلك، فكيف يكون هذا في سيدة نساء الأنبياء زوجة سيد ولد آدم على الإطلاق في الدنيا والآخرة، ولهذا قال تعالى: {وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ} ".

أقول: فلا ينافي هذا ما ذكرنا من الإمكان، لأن المقصود بـ "العصمة" الواردة في كلامه رحمه الله وما في معناها إنما هي العصمة التي دل عليها الوحي الذي لولاه لوجب البقاء على الأصل، وهو الإمكان المشار إليه، فهي بالمعنى الذي أراده النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم - بقوله: «فالمعصوم من عصمه الله» في حديث أخرجه البخاري وغيره، وليس المراد بها العصمة الخاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي التي تنافي الإمكان المذكور، فالقول بهذه في غير الأنبياء إنما هو من القول على الله بغير علم، وهذا ما صرح به أبو بكر الصديق نفسه في هذه القصة خلافا لهواه كأب، فقد أخرج البزار بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنه لما نزل عذرها قبل أبو بكر رضي الله

عنها رأسها، فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم؟! وهذا هو الموقف الذي يجب على كل مسلم أن يقفه تجاه كل مسألة لم يأت الشرع الحنيف بما يوافق هوى الرجل، ولا يتخذ إليه هواه.

واعلم أن الذي دعاني إلى كتابة ما تقدم، أن رجلاً عاش برهة طويلة مع إخواننا السلفيين في حلب، بل إنه كان رئيساً عليهم بعض الوقت، ثم أحدث فيهم حدثاً دون برهان من الله ورسوله، وهو أن دعاهم إلى القول بعصمة نساء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وأهل بيته وذريته من الوقوع في الفاحشة، ولما ناقشه في ذلك أحد إخوانه هناك، وقال له: لعلك تعني عصمتهم التي دل عليها تاريخ حياتهم، فهن في ذلك كالخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة المشهورين، المنزهين منها ومن غيرها من الكبائر؟ فقال: لا، إنما أريد شيئاً زائداً على ذلك وهو عصمتهم التي دل عليها الشرع، وأخبر عنها دون غيرها مما يشترك فيها كل صالح وصالحة، أي العصمة التي تعني مقدماً استحالة الوقوع! ولما قيل له: هذا أمر غيبي لا يجوز القول به إلا بدليل، بل هو مخالف لما دلت عليه قصة الإفك، وموقف الرسول وأبي بكر الصديق فيها، فإنه يدل دلالة صريحة أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كان لا يعتقد في عائشة العصمة المذكورة، كيف وهو يقول لها: إنما أنت من بنات آدم، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت أئمت بذنوب فاستغفري الله... الحديث: فأجاب بأن ذلك كان من قبل نزول آية الأحزاب ٣٣: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً!} جاهلاً أو متجاهلاً أن الآية المذكورة نزلت قبل قصة الإفك، بدليل قول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها عن صفوان بن المعطل السلمي: " فعرفني حين رأني، وكان يراني قبل الحجاب"، وفيه أنها احتجبت منه.

ودليل آخر، وهو ما بينه الحافظ رحمه الله بقوله (٨ / ٣٥١): " ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله - صلى الله عليه وآله وسلم - بزینب بنت جحش، وفي حديث الإفك: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - سأل زينب عنها. فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك."

ثم اشتدت المجادلة بينهما في ذلك حتى أرسل إليّ أحد الإخوان الغيورين الحريصين على وحدة الصف خطاباً يشرح لي الأمر، ويستعجلني بالسفر إليهم، قبل أن يتفقم الأمر، وينفرط عقد الجماعة، فسافرت بالطائرة - ولأول مرة - إلى حلب، ومعني اثنين من الإخوان، وأتينا الرجل في منزله، واقترحت عليهما أن يكون الغداء عنده تألفاً له، فاستحسننا ذلك، وبعد الغداء بدأنا بمناقشته فيما أحدثه من القول، واستمر النقاش معه إلى ما بعد صلاة العشاء، ولكن عبثاً، فقد كان مستسلماً لرأيه، شأنه في

ذلك شأن المتعصبة الذين يدافعون عن آرائهم دون أي اهتمام للأدلة المخالفة لهم، بل لقد زاد هذا عليهم.

فصرح في المجلس بتكفير من يخالفه في قوله المذكور، إلا أنه تنازل - بعد جهد جهيد - عن التكفير المشار إليه، واكتفى بالتصريح بتضليل المخالف أيا كان!

ولما يئسنا منه قلنا له: إن فرضك على غيرك أن يتبنى رأيك وهو غير مقتنع به، ينافي أصلاً من أصول الدعوة السلفية، وهو أن الحاكمية لله وحده، وذكرناه بقوله تعالى في النصرى: {اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحَبَاءَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ}، ولهذا فحسبك أن يظل كل منكما عند رأيه، ما دام أن أحكما لم يقنع برأي الآخر، ولا تضلله، كما هو لا يضللك، وبذلك يمكنك أن تستمر في التعاون معه فيما أنتما متفقان عليه من أصول الدعوة وفروعها. فأصر على فرض رأيه عليه وإلا فلا تعاون، علما بأن هذا الذي يريد أن يفرض عليه رأيه هو أعرف منه وأفقه بالدعوة السلفية أصولاً وفروعاً، وإن كان ذاك أكثر ثقافة عامة منه.

وصباح اليوم التالي بلغنا إخوانه المقربين إليه بخلاصة المناقشة، وأن الرجل لا يزال مصراً على التضليل وعدم التعاون إلا بالخضوع لرأيه، فأجمعوا أمرهم على عزله، ولكن بعد مناقشته أيضاً، فذهبوا إليه في بيته - بعد استئذانه طبعاً - وأنا معهم، وصاحباي فطلبوا منه التنازل عن إصراره وأن يدع الرجل على رأيه، وأن يستمر معهم في التعاون، فرفض ذلك، وبعد مناقشة شديدة بينه وبين مخالفه في الرأي وغيره من إخوانه، خرج فيها الرجل عن طوره حتى قال لمخالفه لما ذكره بالله: أنا لا أريد أن تذكرني أنت بالله! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لذكرها الآن، وعلى ضوء ما سمعوا من إصراره، ورأوا من سوء تصرفه مع ضيوفه اتفقوا على عزله، ونصبوا غيره رئيساً عليهم.

ثم أخذت الأيام تمضي، والأخبار عنه تترى بأنه ينال من خصمه ويصفه بما ليس فيه، فلما تيقنت إصراره على رأيه وتقلبه عليه، وهو يعرف نزاهته وإخلاصه قرابة ثلاثين سنة، أعلنت مقاطعته حتى يعود إلى رشده، فكان كلما لقيني وهش إلي وبش أعرضت عنه، ويحكي للناس شاكياً إعراضي عنه متجاهلاً فعلته، وأكثر الناس لا يعلمون بها، في الوقت الذي يتظاهر فيه بمدحي والثناء علي وأنه تلميذي! إلى أن فوجئت به في منزل أحد السلفيين في عمان في دعوة غداء في منتصف جمادى الأولى لسنة (١٣٩٦) فسارع إلى استقبالي كعادته، فأعرضت عنه كعادتي، وعلى المائدة حاول أن يستدرجني إلى مكالمته بسؤاله إياي عن بعض الشخصيات العلمية التي لقيتها في سفري إلى (المغرب)، وكنت حديث عهد بالرجوع منه، فقلت له: لا كلام بيني وبينك حتى تنهي مشكلتك! قال: أي مشكلة؟ قلت: أنت أدري بها، فلم يستطع أن يكمل طعامه.

فقصصت على الإخوان الحاضرين قصته، وتعصبه لرأيه، وظلمه لأخيه المخالف له، واقترحت عقد جلسة خاصة ليسمعوا من الطرفين، وكان ذلك بعد يومين من ذلك اللقاء، فبعد أن انصرف الناس جميعاً من الندوة التي كنت عقدتها في دار أحدهم في (جبل النصر) وبقي بعض الخاصة من الإخوان، بدأ النقاش، فإذا بهم يسمعون منه كلاماً عجيباً، وتناقضاً غريباً، فهو من جهة يشكوني إليهم لمقاطعتي إياه، وأنه يهش إلي ويهش، ويتفاخر في المجالس بأني شيخه، ومن جهة أخرى لما يجري البحث العلمي بيني وبينه يصرح بتضليلي أيضاً وبمقاطعتي! فيقول له الإخوان: كيف هذا، وأنت تشكو مقاطعته إياك؟! فلا يجيب على سؤالهم، وإنما يخوض في جانب آخر من الموضوع.

وباختصار فقد انكشف للحاضرين إعجابه برأيه وإصراره عليه، وتعديه على من يزعم أنه شيخه وجزمه بضلاله، والله المستعان. فإذا قيل له: رأيك هذا هو وحي السماء، ألا يمكن أن يكون خطأ؟ قال: بلى، فإذا قيل له: فكيف تجزم بضلال مخالفك مع احتمال أن يكون الصواب معه؟ لم يحرج جواباً، وإنما يعود ليجادل بصوت مرتفع، فإذا ذكر بذلك قال: عدم المؤاخدة، لقد قلت لكم: هذه عادتي! فلا تؤاخذوني! فطالبه بعض الحاضرين بالدليل على العصمة التي يزعمها، فتلى آية التطهير: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً}، فقيل له: الإرادة في هذه الآية شرعية أم كونية، فأجاب: كونية! فقيل له: هذا يستلزم أن أولاد فاطمة أيضاً معصومون! قال: نعم. قيل وأولاد أولادها؟ فصاح وفر من الجواب.

وواضح من كلامه أنه يقول بعصمة أهل البيت جميعاً إلى يوم يبعثون، ولكنه لا يفصح بذلك لقبحه.

فقام صاحب الدار وأتى برسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقرأ منها فصلاً هاماً في بيان الفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، فالأولى محبته تعالى ورضاه لما أَرَادَهُ من الإيمان والعمل الصالح، ولا تستلزم وقوع المراد، بخلاف الإرادة الكونية، فهي تستلزم وقوع ما أَرَادَهُ تعالى، ولكنها عامة تشمل الخير والشر، كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (يس: ٨٢)، فعلى هذا، فإذا كانت الإرادة في آية التطهير إرادة شرعية فهي لا تستلزم وقوع المراد من التطهير، وإنما محبته تعالى لأهل البيت أن يتطهروا، بخلاف ما لو كانت إرادة كونية فمعنى ذلك أن تطهيرهم أمر كائن لأبد منه، وهو متمسك الشيعة في قولهم بعصمة أهل البيت، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ضلالهم في ذلك بيانا شافيا في مواطن عديدة من كتابه "منهاج السنة"، فلا بأس من أن أنقل إلى القراء الكرام طرفاً منه لصلته الوثيقة بما نحن فيه، فقال في صدد رده على الشيعي المدعي عصمة علي رضي الله عنه بالآية السابقة: "وأما آية (الأحزاب ٣٣): {ويطهركم تطهيراً} فليس فيها إخبار

بذهاب الرجس وبالطهارة، بل فيها الأمر لهم بما يوجبهما، وذلك كقوله تعالى (المائدة:٦):
{ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم}، والنساء: ٢٦): {يريد الله
ليبين لكم ومهديكم}، و (النساء: ٢٨): {يريد الله أن يخفف عنكم}. فالإرادة هنا
متضمنة للأمر والمحبة والرضا ليست هي الملزمة لوقوع المراد، ولو كان كذلك لتطهر
كل من أراد الله طهارته. وهذا على قول شيعة زماننا أوجه، فإنهم معتزلة يقولون: إن
الله يريد ما لا يكون، فقوله تعالى: {يريد الله ليذهب عنكم الرجس} إذا كان بفعل
المأمور وترك المحذور، كان ذلك متعلقاً بإرادتهم وبأفعالهم، فإن فعلوا ما أمروا به
طهروا.

ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه أن النبي - صلى الله عليه وآله
وسلم - أدار الكساء على علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل
بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا».

رواه مسلم من حديث عائشة، ورواه أهل السنن من حديث أم سلمة، وفيه دليل
على أنه تعالى قادراً على إذهاب الرجس والتطهير، وأنه خالق أفعال العباد، رداً على
المعتزلي.

ومما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام: {يا نساء النبي من
يأت منكن بفاحشة مبينة ...} - إلى قوله - {ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى، وأقمن
الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهركم تطهيرا واذكرن ما يتلى في بيوتكن} (الأحزاب: ٣٠ - ٣٤)، فهذا السياق يدل على
أن ذلك أمر ونهي، وأن الزوجات من أهل البيت، فإن السياق إنما هو في مخاطبتهم
ويدل الضمير المذكور على أنه عم غير زوجاته كعلي وفاطمة وابنيهما".

وقال في "مجموعة الفتاوى" (١١/٢٦٧) عقب آية التطهير:

والمعنى أنه أمركم بما يذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً، فمن
أطاع أمره كان مطهراً قد أذهب عنه الرجس بخلاف من عصاه".

وقال المحقق الألوسي في تفسير الآية المذكورة بعد أن ذكر معنى ما تقدم عن ابن
تيمية (٧/٤٧ - بولاق): "وبالجملة لو كانت إفادة معنى العصمة مقصودة لقليل هكذا:
إن الله أذهب عنكم الرجس أهل البيت وطهركم تطهيراً. وأيضاً لو كانت مفيدة
للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لاسيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين
لقوله تعالى فيهم: {ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون}، بل لعل

هذا أفيد لما فيه من قوله سبحانه: {وليتم نعمته عليكم}، فإن وقوع هذا الإتمام لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان".

وللبحث عنده تنمة لا يخرج مضمونه عما تقدم، ولكن فيه تأكيد له، فمن شاء فليراجعه. فأقول: لقد أطلت الكلام في مسألة العصمة المزعومة، لأهميتها ولصلتها الوثقى بحديث عائشة رضي الله عنها، وتذكيراً للآخر المشار إليه لعله يجد فيما كتبت ما ينير له سبيل الهداية، والعودة لمواصلة أخيه، راجعاً عن إضلاله، وللتاريخ والعبارة أخيراً.

ثم توفي الرجل بعد كتابه هذا بسنين طويلة إلى رحمة الله ومغفرته، ومعدرة إلى بعض الإخوان الذين قد يرون في هذا النقد العلمي وفيما يأتي ما لا يروق لهم، فأذكركم بأن العلم الذي عشته دهري هو الذي لا يسعني مخالفته.

"الصحيحة" (٦/١/٢٦ - ٣٥).

من فضائل فاطمة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب: يا أهل الجحيم! غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - حتى تمر».

(موضوع).

لقد وقفت للشيخ أحمد الغماري على كلام عجيب في هذا الحديث يدل على انحرافه عن أهل الحديث والسنة، وميله إلى التشيع ومحاباته لأهل البيت ولو بتقوية الأحاديث الموضوعية، فقد ذكر في "المداوي" (١/٤٥١ - ٥٤٢) أسماء الصحابة الذين روي الحديث عنهم دون أن يسوق أسانيدهم - على خلاف عاداته من تسويد صفحاتها - ودون أن يبين من فيها من الكذابين والسراقين، اللهم إلا حديث علي رضي الله عنه، فقد ساق إسناده، ولكنه خنس عنه، ولم يبين علتة، مع أن فيه (العباس بن بكار الضبي)، وهو كذاب كما تقدم عن الإمام الدارقطني.

وإن من انحرافه واتباعه لهواه أنه أجمل الكلام فيها وألأنه، ورمى رواية الحديث وأئمتهم الذين أعرضوا عن رواية هذه الموضوعات في كتبهم بالنصب ومعاداة أهل البيت - حاشاهم، فقال: "والطرق التي ذكرها المصنف (يعني السيوطي في "الجامع") وإن كانت كلها ضعيفة (!) إلا أن زهد النواصب (!) ونفور غيرهم من التهمة بالرفض إذا

رووا فضائل أهل البيت، كما كان معروفاً في عصر الرواية، هو الذي جعل الضعفاء
ينفردون بمثل هذا، والأمر لله!"

فأقول والله المستعان.

قوله: "الضعفاء" كلمة مضللة للقراء كما هو ظاهر من التخريج. وفاطمة رضي
الله عنها أرفع وأغنى أن تمدح بالكذب على أبيها - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأهل
السنة وأئمة الحديث ليسوا بـ (النواصب) كيف وهم الذين رووا بالأسانيد الصحيحة
في فضلها أنها بضعة منه - صلى الله عليه وآله وسلم - يريبه ما يريها، ويؤذيه ما يؤذيها،
وأنها سيدة نساء العالمين، وأنها سيدة نساء أهل الجنة، إلا مريم ... إلى غير ذلك من
الفضائل.

"الضعيفة" (٦/٢٠٨، ٢١٢-٢١٣).

اليوم الآخر

القيامة الصغرى

(الموت)

جواز تمني الموت تديناً، وأن من علامات الساعة

تمني الرجل الموت للبلاء والمحن

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيقول: يا ليتني مكانه ما به حب لقاء الله عز وجل».

ومعنى الحديث أنه لا يتمنى الموت تديناً وتقرباً إلى الله وحباً في لقائه وإنما لما نزل به من البلاء والمحن في أمور دنياه. ففيه إشارة إلى جواز تمني الموت تديناً. ولا ينافيه قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به ... " لأنه خاص بما إذا كان التمني لأمر دنيوي كما هو ظاهر.

قال الحافظ: " ويؤيده ثبوت تمني الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف.

قال النووي: لا كراهة في ذلك بل فعله خلائق من السلف منهم عمر ابن الخطاب و... " .

"الصحيحه" (٢/ ١٢١).

تلقين المحتضر شهادة التوحيد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أكثرُوا من شهادة أن لا إله إلا الله، قبل أن يحال بينكم وبينها ولقنوها موتاكم».

فيه مشروعية تلقين المحتضر شهادة التوحيد، رجاء أن يقولها فيفلاح.

والمراد بـ (موتاكم) من حضره الموت؛ لأنه لا يزال في دار التكليف، ومن الممكن أن يستفيد من تلقينه فيتذكر الشهادة ويقولها، فيكون من أهل الجنة.

وأما تلقينه بعد الموت، فمع أنه بدعة لم ترد في السنة فلا فائدة منه لأنه خرج من دار التكليف إلى دار الجزاء، ولأنه غير قابل للتذكر، {لتنذر من كان حيّاً}.

وصورة التلقين أن يؤمر بالشهادة، وما يذكر في بعض الكتب أنها تذكر عنده ولا يؤمر بها خلاف سنة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ...

"الصحيحة" (١/٢/٨٣٦ - ٨٣٨).

أهمية تلقين المحتضر الشهادة وبدعية قراءة يس

عنده وجواز حضور المسلم موت الكافر لدعوته

- فإذا حضره [أي المريض] الموت، فعلى من عنده أمور:

أ - أن يلقنوه الشهادة، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله»، «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت دخل الجنة يوماً من الدهر، وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه» وكان يقول: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة»، وفي حديث آخر: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة». أخرجها مسلم في صحيحه.

ب، ج - أن يدعوا له، ولا يقولوا في حضوره إلا خيراً، لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إذا حضرتم المريض أو الميت، فقولوا خيراً، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون» أخرجها مسلم والبيهقي (٣/٣٨٤) وغيرهما.

- وليس التلقين ذكر الشهادة بحضرة الميت وتسميعها إياه، بل هو أمره بأن يقولها خلافاً لما يظن البعض، والدليل حديث أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عاد رجلاً من الأنصار، فقال: يا خال! قل: لا إله إلا الله، فقال: أخال أم عم؟ فقال: بل خال، فقال: فخير لي أن أقول: لا إله إلا الله؟ فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: نعم». أخرجها الإمام أحمد (٣/١٥٢، ١٥٤، ٢٦٨) بإسناد صحيح على شرط مسلم.

- وأما قراءة سورة (يس) عنده، وتوجيهه نحو القبلة فلم يصح فيه حديث، بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها، وقال: "أليس الميت أمراً مسلماً؟! " وعن زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن فغشي على سعيد، فأمر أبو سلمة أن يحول فراشه إلى الكعبة. فأفاق، فقال: حولتم فراشي؟! فقالوا نعم، فنظر إلى أبي سلمة فقال: أراه بعلمك؟ فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد فراشه. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٧٦ / ٤) بسند صحيح عن زرعة.

- ولا بأس في أن يحضر المسلم وفاة الكافر ليعرض الإسلام عليه، رجاء أن يسلم، لحديث أنس رضي الله عنه قال: "كان غلام يهودي يخدم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فمرض، فأتاه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ففقد عند رأسه، فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده؟ فقال له: أطع أبا القاسم - صلى الله عليه وآله وسلم - فأسلم، فخرج النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»، (فلما مات، قال: صلوا على صاحبكم). أخرجه البخاري والحاكم والبيهقي وأحمد (٣/ ٢٢٧، ١٧٥، ٢٦٠، ٢٨٠) والزيادة له في رواية.

"أحكام الجنائز" (ص ١٩ - ٢١).

التلقين بعد الموت من محدثات الأمور

[ذكر الألوسي في "الآيات البيّنات" عن ابن الهمام أنه قال: وأما التلقين من بعد الموت وهو في القبر: فقليل: يفعل.. ونسب لأهل السنة والجماعة وخلافه إلى المعتزلة وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه.

فعلق الألباني قائلاً:]

هذا مردود؛ لأن التلقين تذكير ليس أمراً دنيوياً أو عادياً حتى يصح فيه ما ذكره، وإنما هو أمر تعبدي محض، فإما أن يكون مشروعاً فيؤمر به حينئذ ولو أمر استحباب، وإما أن يكون غير مشروع فينهى عنه؛ لأنه يكون والحالة هذه من محدثات الأمور، وهي منهي عنها. فتنبه.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ٨٢).

باب منه

[نقل الألويسي في "الآيات البيئات" عن ابن حجر الهيتمي رد قول العز ابن عبد السلام أن التلقين بعد الدفن بدعة، فعلق الألباني قائلاً]:

قلت: بل قوله [أي قول العز] هو الصواب لأن التلقين مع ضعف حديثه مخالف لهديه - صلى الله عليه وسلم -؛ فإنه ثبت أنه كان إذا دفن الميت وقف على قبره يدعو له بالثبوت ويستغفر له ويأمر الحاضرين بذلك، فما خالفه فهو بدعة دون شك، وقد جزم بذلك الإمام الصنعاني وقد فصلت هذا بعض الشيء في "أحكام الجنائز" (ص ١٥٥ - ١٥٦) فراجع إن شئت.

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ٨٩).

علامات حسن الخاتمة

إن الشارع الحكيم قد جعل علامات بينات يستدل بها على حسن الخاتمة - كتبها الله تعالى لنا بفضله ومَنِّه - فأیما امرئ مات بإحداها كانت بشارة له، ویا لها من بشارة.

الأولى: نطقه بالشهادة عند الموت وفيه أحاديث.

١ - " من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ". أخرجه الحاكم وغيره بسند حسن عن معاذ.

٢ - عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: " رأى عمر طلحة بن عبيد الله ثقيلاً، فقال: مالك يا أبا فلان؟ لعلك ساءت امرأة عمك يا أبا فلان؟ قال: لا - [وأثنى على أبي بكر] إلا أني سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً ما منعني أن أسأله عنه إلا القدرة عليه حتى مات، سمعته يقول: إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا أشرق لها لونه، ونَفَسَ الله عنه كربته، قال: فقال عمر: إني لأعلم ما هي! قال: وما هي؟ قال: تعلم كلمة أعظم من كلمة أمر بها عمه عند الموت: لا إله إلا الله؟ قال طلحة: صدقت، هي والله هي ". أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٣٨٤) وإسناده صحيح، وابن حبان بنحوه، والحاكم (١/ ٣٥٠، ٣٥١) والزيادة له، وقال " صحيح على شرطهما " ووافقه الذهبي.

الثانية: الموت برشح الجبين، لحديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه: " أنه كان بخراسان، فعاد أخاً له وهو مريض، فوجده بالموت، وإذا هو بعرق جبينه، فقال: الله أكبر، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: موت المؤمن بعرق الجبين ".

أخرجه أحمد (٣٥٧، ٣٦٠ / ٥) والسياق له، والنسائي (٢٥٩ / ١) والترمذي (٢ / ١٢٨) وحسنه، وابن ماجه (٤٤٣ - ٤٤٤ / ١) وابن حبان (٧٣٠) والحاكم (١ / ٧٦١) والطيالسي (٨٠٨) وقال الحاكم: " صحيح على شرط مسلم " ووافقه الذهبي! وفيه نظر لا مجال لذكره هنا، لا سيما وأن أحد إسنادي النسائي صحيح على شرط البخاري.

وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. رواه الطبراني في " الاوسط " و " الكبير " ورجاله ثقات رجال الصحيح، كما في " المجمع " (٢ / ٣٢٥).

الثالثة: الموت ليلة الجمعة أو نهارها، لقوله صلى الله عليه وسلم: " ما من مسلم يموت يوم الجمعة، أي ليلة الجمعة، إلا وقاه الله فتنة القبر ".

أخرجه أحمد (٦٥٨٢ - ٦٦٤٦) من طريقين عن عبد الله بن عمرو، والترمذي من أحد الوجهين، وله شواهد عن أنس وجابر بن عبد الله، وغيرهما، فالحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح.

الرابعة: الاستشهاد في ساحة القتال، قال الله تعالى: [ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا، بل أحياء عند ربهم يرزقون. فرحين بما آتاهم الله من فضله، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون. يستبشرون بنعمة من الله وفضل، وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين] (آل عمران: ١٦٩).

وفي ذلك أحاديث:

١ - " للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة من دمه، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن الفزع الأكبر، ويحلى حلية الإيمان، ويزوج من الحور العين، ويشفع في سبعين إنسانا من أقاربه ".

أخرجه الترمذي (١٧ / ٣) وصححه، وابن ماجه (١٨٤ / ٢) وأحمد (١٣١) وإسناده صحيح، ثم أخرجه (٢٠٠ / ٤) من حديث عبادة بن الصامت ومن حديث قيس الجذامي (٢٠٠ / ٤) وإسنادهما صحيح أيضا.

٢ - عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : " أن رجلا قال: يا رسول الله ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة ".

رواه النسائي (٢٨٩ / ١) وعنه القاسم السرقسطي في " الحديث " (١/١٦٥ / ٢) وسنده صحيح.

(تنبيه): ترحى هذه الشهادة لمن سألها مخلصا من قلبه ولو لم يتيسر له الاستشهاد في المعركة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: " من سأل الله الشهادة بصدق، بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه ".

أخرجه مسلم (٤٩ / ٢) والبيهقي (١٦٩ / ٩) عن أبي هريرة. وله في "المستدرک" (٢/ ٧٧) شواهد.

الخامسة: الموت غازيًا في سبيل الله، وفيه حديثان:

١ - " ما تعدون الشهيد فيكم؟ قالوا: يارسول الله من قتل في سبيل الله فهو شهيد، قال: إن شهداء أمتي إذاً لقليل، قالوا: فمن هم يارسول الله؟ قال: من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن^(١) فهو شهيد، والغريق شهيد ".

أخرجه مسلم (٥١ / ٦) وأحمد (٥٢٢ / ٢) عن أبي هريرة. وفي الباب عن عمر عند الحاكم (١٠٩ / ٢) والبيهقي.

٢ - " من فصل (أي خرج) في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد، أو وقصه فرسه أو بعيره، أو لدغته هامة، أو مات على فراشه بأي حتف شاء الله فإنه شهيد وإن له الجنة ".

أخرجه أبو داود (٣٩١ / ١) والحاكم (٧٨ / ٢) والبيهقي (١٦٦ / ٩) من حديث أبي مالك الأشعري، وصححه الحاكم، وإنما هو حسن فقط.

السادسة: الموت بالطاعون، وفيه أحاديث:

١ - عن حفصة بنت سيرين: قال لي أنس بن مالك: بم مات يحيى بن أبي عمرة؟ قلت: بالطاعون، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الطاعون شهادة لكل مسلم ". أخرجه البخاري (١٠٥٦ - ١٥٧) والطيالسي (٢١١٣) وأحمد (٣ / ١٥٠، ٢٠٠، ٢٢٣، ٢٥٨ - ٢٦٥).

(١) أي بداء البطن وهو الاستسقاء وانتفاخ البطن. وقيل: هو الإسهال، وقيل: الذي يشتكي بطنه.

٢ - عن عائشة أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون؟ فأخبرها نبي الله صلى الله عليه وسلم: "أنه كان عذابًا يبعثه الله على من يشاء، فجعله الله رحمة للمؤمنين، فليس من عبد يقع الطاعون، فيمكث في بلده صابرًا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر الشهيد.

أخرجه البخاري (١٠ / ١٥٧ - ١٥٨) والبيهقي (٣ / ٣٧٦) وأحمد (٦ / ٢٥٢، ١٤٥، ٦٤).

٣ - " يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال: انظروا فإن كانت جراحهم كجراح الشهداء تسيل دما ریح المسك، فهم شهداء، فيجدونهم كذلك."

أخرجه الامام أحمد (٤ / ١٨٥) والطبراني في " الكبير " (مجموع ٦ / ٥٥ / ٢) بسند حسن كما قال الحافظ (١٠ / ١٥٩) عن عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه.

وله شاهد من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه أخرجه النسائي (٢ / ٦٣) وأحمد (٤ / ١٢٨، ١٢٩) والطبراني وحسنه الحافظ أيضا، وهو حسن في الشواهد.

السابعة: الموت بداء البطن، وفيه حديثان:

١ - " ... ومن مات في البطن فهو شهيد " رواه مسلم وغيره.

٢ - عن عبد الله بن يسار قال: " كنت جالسا وسليمان بن صرد وخالد بن عرفطة، فذكروا رجلا توفي، مات ببطنه، فإذا هما يشتميان أن يكونا شهداء جنازته فقال أحمد هما للآخر: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من يقتله بطنه فلن يعذب في قبره " فقال الآخر: بلى وفي رواية " صدقت "

أخرجه النسائي (١ / ٢٨٩) والترمذي (٢ / ١٦٠) وحسنه، وابن حبان في صحيحه (رقم ٧٢٨ - موارد) والطيالسي (١٢٨٨) وأحمد (٤ / ٢٦٢) وسنده صحيح.

الثامنة والتاسعة: الموت بالغرق والهدم، لقوله صلى الله عليه وسلم: " الشهداء خمسة: المطعون، والمبتون، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله ". أخرجه البخاري (٦ / ٣٣ - ٣٤) ومسلم (٦ / ٥١) والترمذي (٢ / ١٥٩) وأحمد (٢ / ٣٢٥، ٥٣٣) من حديث أبي هريرة.

العاشرة: موت المرأة في نفاسها بسبب ولدها، لحديث عبادة بن الصامت: " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد عبد الله بن رواحة قال: فما تحوز^(١) له عن فراشه، فقال: أتدري من شهداء أمي؟ قالوا: قتل المسلم شهادة، قال: إن شهداء أمي إذاً لقليل! قتل المسلم شهادة، والطاعون شهادة، والمرأة يقتلها ولدها جمعاء^(٢) شهادة، (يجرها ولدها بسرره^(٣) إلى الجنة)".

أخرجه أحمد (٢٠١ / ٤ - ٣٢٣ / ٥) والدارمي (٢٠٨ / ٢) والطيالسي (٥٨٢) وإسناده صحيح.

وله في "المسند" (٣١٥ / ٤، ٣١٧، ٣٢٨) طرق أخرى.

وفي الباب عن صفوان بن إمية عند الدارمي والنسائي (٢٨٩ / ١) وأحمد (٤٦٥ / ٦) (٤٦٦-).

وعن عقبه بن عامر، عند النسائي (٦٢ / ٢ - ٦٣).

وعن راشد بن حبيش عند أحمد (٢٨٩ / ٣)، ورجاله ثقات، وقال المنذري في "الترغيب" (٢٠١ / ٢): "إسناده حسن" وفيه الزيادة وهي في حديث عبادة عند الطيالسي وأحمد.

الحادية عشر، والثانية عشر: الموت بالحرق، وذات الجنب^(٤) وفيه أحاديث، أشهرها عن جابر بن عتيك مرفوعاً: "الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله: المطعون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والحرق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع^(١) شهيدة".

أخرجه مالك (٢٣٢ - ٢٣٣) وأبو داود (٢٦ / ٢) والنسائي (٢٦١ / ١) وابن ماجه (١٨٥ - ١٨٦) وابن حبان في صحيحه (١٦١٦ - موارد) والحاكم (٣٥٢ / ١) وأحمد (٤٤٦ / ٥) وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! ولست أشك في صحة

(١) بالحاء المهملة والواو المشددة، أي: تنحى.

(٢) هي التي تموت، وفي بطنها ولد. انظر كلام "النهاية" في التعليق الآتي قريباً.

(٣) السرة ما يبقى بعد القطع مما تقطعه القابلة، والسرر ما تقطعه، وهو السر بالضم أيضاً.

(٤) هي ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للأضلاع.

(١) في "النهاية": "أي تموت وفي بطنها ولد، وقيل التي تموت بكرًا، والجمع بالضم بمعنى المجموع، كذخر بمعنى المذخور، وكسر الكسائي الجيم، والمعنى أنها ماتت مع شئٍ مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكرة" قلت: والمراد هنا الحمل قطعاً بدليل الحديث المتقدم في "العاشرة" بلفظ "يقتلها ولدها جمعاء".

متنه، لأن له شواهد كثيرة، تقدم أكثرها وروي الطبراني من حديث ربيع الأنصاري مرفوعا به نحوه دون ذكر الهدم. قال المنذري وتبعه الهيثمي (٥ / ٣٠٠): "ورواته محتج بهم في الصحيح".

وروى أحمد (٤ / ١٥٧) من حديث عقبة بن عامر مرفوعا بلفظ: "الميت من ذات الجنب شهيد".

وسنده حسن في الشواهد، وقا جاءت هذه الجملة في بعض طرق حديث أبي هريرة المتقدم في "الخامسة" أخرجه أحمد (٢ / ٤٤١ - ٤٤٢) وفيه محمد بن اسحاق وهو مدلس وقد عنعنه.

الثالثة عشر: الموت بداء السل لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «القتل في سبيل الله شهادة، والنفساء شهادة، والحرق شهادة والغرق شهادة، والسل شهادة، والبطن شهادة». قال في "مجمع الزوائد" (٢ / ٣١٧ - ٣٠١): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مندل بن علي، وفيه كلام كثير وقد وثق". فقد زاد فيه أحمد في رواية له: "والسل".

ورجاله موثقون، وحسنه المنذري كما سبق، وله شاهد آخر في "المجمع".

الرابعة عشر: الموت في سبيل الدفاع عن المال المراد غصبه، وفيه أحاديث:

١ - "من قتل دون ماله، [وفي رواية: من أريد ماله بغير حق فقاتل، فقتل] فهو شهيد". أخرجه البخاري (٥ / ٩٣) ومسلم (١ / ٨٧) وأبو داود (٢ / ٢٨٥) والنسائي (٢ / ١٧٣) والترمذي (٢ / ٣١٥) وصححه وابن ماجه (٢ / ١٢٣) وأحمد (١٦ / ٦٨، ٢٣ / ٦٨، ٢٩ / ٦٨) كلهم بالرواية الثانية إلا البخاري ومسلم فبالأولى، وهي رواية للنسائي والترمذي وأحمد (٢٢ / ٦٨) عن عبد الله بن عمرو.

وفي الباب عن سعيد بن زيد، ويأتي في الخامسة عشرة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قاتله، قال: أرأيت إن قتلني، قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: هو في النار».

أخرجه مسلم (١ / ٨٧)، وأخرجه النسائي (٢ / ١٧٣) وأحمد (١ / ٣٣٩ - ٣٦٠) من طريق أخرى عنه.

عن مخارق رضي الله عنه: " جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: «الرجل يأتي فيريد مالي؟ قال: ذكره بالله، قال فإن لم يذكر؟ قال: فاستعن عليه السلطان، قال: فإن نأى السلطان عني [وعجل علي]؟ قال: قاتل دون مالك حتى تكون من شهداء الآخرة، أو تمنع مالك».

أخرجه النسائي وأحمد (٥ / ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٤) والزيادة له وسنده صحيح على شرط مسلم.

الخامسة عشر، والسادسة عشر: الموت في سبيل الدفاع عن الدين والنفس، وفيه حديثان:

١ - " من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد "

أخرجه أبو داود (٢ / ٢٧٥) والنسائي والترمذي (٢ / ٣١٦) وصححه، وأحمد (١٦٥٢) (١٦٥٣) عن سعيد بن زيد، وسنده صحيح.

٢ - " من قتل دون مظلّمته فهو شهيد " ^(١).

أخرجه النسائي (٢ / ١٧٣ - ١٧٤) من حديث سويد بن مقرن، وأحمد (٢٧٨٠) من حديث ابن عباس، وإسناده صحيح إن سلم من الانقطاع بين سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس، لكن أحد الطريقتين يقوى الأخرى، وفي الأولى من لم يوثقه غير ابن حبان.

السابعة عشرة: الموت مرابطاً في سبيل الله، ونذكر فيه حديثين:

" رباط يومٍ وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان "

رواه مسلم (٦ / ٥١) والنسائي (٢ / ٦٢) والترمذي (٣ / ١٨) والحاكم (٢ / ٨٠) وأحمد (٥ / ٤٤٠، ٤٤١) من حديث سلمان الفارسي، ورواه الطبراني وزاد: " وبعث يوم القيامة شهيداً " لكن في سنده من لم يعرفهم الهيثمي في " مجمعه " (٥ / ٢٩٠)، وسكت عليه المنذري في " ترغيبه " (٢ / ١٥٠).

^(١) وهذا بإطلاقه يشمل الأنواع الأربعة المذكورة في الحديث الأول وغيرها.

" كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله، فإنه ينحى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمن فتنة القبر."

أخرجه أبو داود (٣٩١ / ١) والترمذي (٣) وصححه، والحاكم (٢ / ١٤٤) وأحمد (٦ / ٢٠) من حديث فضالة بن عبيد، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!"

الثامنة عشر: الموت على عملٍ صالحٍ لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من قال: لا إله إلا الله ابتغاء وجه الله ختم له بها دخل الجنة، ومن صام يوماً ابتغاء وجه الله خُتِمَ له بها دخل الجنة، ومن تصدق بصدقة ابتغاء وجه الله خُتِمَ له بها دخل الجنة».

أخرجه أحمد (٥ / ٣٩١) عن حذيفة قال: "أسندت: النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وإلى صدري فقال " فذكره.

وإسناده صحيح، وقال المنذري (٢ / ٦١) "لا بأس به".

"أحكام الجنائز" (ص ٤٨ - ٥٩) بتصرف.

ما ينتفع به الميت بعد موته

ينتفع الميت من عمل غيره بأمور:

أولاً: دعاء المسلم له، إذا توفرت فيه شروط القبول، لقول الله تبارك وتعالى: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ} (سورة الحشر: ١٠).

وأما الأحاديث فهي كثيرة جداً ومنها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلما دعا لأخيه بخير، قال الملك الموكل به: آمين ولك بمثل» أخرجه مسلم (٨ / ٨٦، ٨٧) والسياق له، وأبو داود (١ / ٢٤٠) وأحمد (٦ / ٤٥٢) من حديث أبي الدرداء بل، إن صلاة الجنائز جليها شاهد لذلك، لأن غالبيتها دعاء للميت واستغفار له ...

ثانياً: قضاء ولي الميت صوم النذر عنه، وفيه أحاديث:

الأول: عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «من مات وعليه صيام، صام عنه وليه». أخرجه البخاري (١٥٦ / ٤) ومسلم (١٥٥ / ٣) وأبو داود (٣٧٦ / ١)، ومن طريقه البيهقي (٢٧٩ / ٦) والطحاوي في "مشكل الآثار" (٣ / ١٤١، ١٤٠) وأحمد (٦٩ / ٦).

الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنه: " أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن الله تبارك وتعالى أنجاها أن تصوم شهرا، فأنجاها الله عز وجل، فلم تصم حتى ماتت، فجاءت قرابة لها [إما أختها أو ابنتها] إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فذكرت ذلك له، فقال:

[أرأيتك لو كان عليها دين كنت تقضينه؟ قالت: نعم. قال: فدين الله أحق أن يقضى]، [ف] اقض [عن أمك]. أخرجه أبو داود (٨١ / ٢) والنسائي (١٤٣ / ٢) والطحاوي (١٤٠ / ٣) والبيهقي (٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٠ / ١٠، ٨٥) والطيالسي (٢٦٣٠) وأحمد (٣٤٢٠، ٣٢٢٤، ٣١٣٧، ١٩٧٠، ١٨٦١) والسياق مع الزيادة الثانية له، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، والزيادة الأولى لأبي داود والبيهقي.

وأخرجه البخاري (١٥٨ - ١٥٩) ومسلم (١٥٦ / ٣) والترمذي (٤٢ - ٤٣) وصححه، وابن ماجه (٥٣٥ / ١) بنحوه، وفيه عندهم جميعاً الزيادة الثانية، وعند مسلم الأخيرة.

الثالث: عنه أيضا: " أن سعد بن عبادة رضي الله عنه استفتى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر؟ فقال: اقضه عنها ". أخرجه البخاري (٤٠٠، ٤٩٤) ومسلم (٧٦ / ٦) وأبو داود (٨١ / ٢) والنسائي (١٣٠، ١٤٤ / ٢) والترمذي (٣٧٥ / ٢) وصححه البيهقي (٢٥٦، ٦ / ٤) والطيالسي (٢٧١٧) وأحمد (٤٩٠، ١٨٩٣، ٣٠٤٩) (٤٧ / ٦).

ثالثاً: قضاء الدين عنه من أي شخص ولياً كان أو غيره، وفيه أحاديث كثيرة ...

رابعاً: ما يفعله الولد الصالح من الأعمال الصالحة، فإن لوالديه مثل أجره، دون أن ينقص من أجره شيء، لأن الولد من سعيهما وكسبهما، والله عز وجل يقول: {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى}، وقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه». أخرجه أبو داود (١٠٨ / ٢) والنسائي (٢ / ٢١١) والترمذي (٢٨٧ / ٢) وحسنه، والدارمي (٢٤٧ / ٢) وابن ماجه (٢ / ٢٢ - ٤٣٠) والحاكم (٢ / ٤٦) والطيالسي (١٥٨٠) وأحمد (٦ / ٢٠٢، ٢٠١، ١٩٣، ١٧٣، ١٦٢، ١٢٧، ١٢٦، ٤١) وقال الحاكم: " صحيح على شرط

الشيخين"، ووافقه الذهبي، وهو خطأ من وجوه لا يتسع المجال لبيانها، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو.

رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد (٢/٢١٤، ٢٠٤، ١٧٩) بسند حسن.

ويؤيد ما دلت عليه الآية والحديث، أحاديث خاصة وردت في انتفاع الوالد بعمل ولده الصالح كالصدقة والصيام والعتق ونحوه، وهي هذه:

الأول: عن عائشة رضي الله عنها: "أن رجلاً قال: إن أمي افتلتت^(١) نفسها [ولم توص]، وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل لها أجر إن تصدقت عنها [ولي أجر]؟ قال: نعم، [فتصدق عنها]" أخرجه البخاري (٣/١٩٨، ٥/٣٩٩ - ٤٠٠) ومسلم (٣/٨١، ٥/٧٣) ومالك في (الموطأ) (٢/٢٢٨) وأبو داود (٢/١٥) والنسائي (٢/١٢٩) وابن ماجه (٢/١٦٠) والبيهقي (٤/٦٢، ٦/٢٧٧ - ٢٧٨) وأحمد (٦/٥١).

والسياق للبخاري في إحدى روايته، والزيادة الأخيرة له في الرواية الأخرى، وابن ماجه، وله الزيادة الثانية، ولمسلم الأولى.

الثاني: عن ابن عباس رضي الله عنه: "أن سعد بن عبادة-أخا بني ساعدة-توفيت أمه وهو غائب عنها، فقال: يا رسول الله إن أمي توفيت، وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إن تصدقت بشيء عنها؟ قال: نعم، قال: فإني أشهدك أن حائط المخراف^(١) صدقة عليها". أخرجه البخاري (٥/٣٠٧، ١، ٣٠٧، ٢٩٧) وأبو داود (٢/١٥) والنسائي (٢/١٣٠) والترمذي (٢/٢٥) والبيهقي (٦/٢٧٨) وأحمد (٣٠٨، ٣٥٠، ٤ - ٣٥٠، ٨) والسياق له.

الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رجلاً قال للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: إن أبي مات وترك مالاً ولم يوص فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه؟ قال: نعم". أخرجه مسلم (٥/٧٣) والنسائي (٢/١٢٩) وابن ماجه (٢/١٦٠) والبيهقي (٦/٢٧٨) وأحمد (٢/٣٧١).

الرابع: عن عبد الله بن عمرو: «أن العاص بن وائل السهبي أوصى أن يعتق عنه مائة رقبة، فأعتق ابنه هشام خمسين رقبة، وأراد ابنه عمرو أن يعتق عنه الخمسين الباقية، قال: حتى أسأل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فأتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا رسول الله إن أبي أوصى أن يعتق عنه مائة رقبة، وإن هشاماً أعتق عنه خمسين، وبقيت عليه خمسون، أفأعتق عنه؟ فقال رسول الله -

(١) بضم المثناة وكسر اللام، أي سلبت، على ما لم يسم فاعله، أي ماتت فجأة.

(١) أي المثمر، سمي بذلك لما يخرف منه أي يجي من الثمرة.

صلى الله عليه وآله وسلم -: «إنه لو كان مسلماً فأعتقتهم أو تصدقتهم عنه، أو حججتم عنه بلغه ذلك، (وفي رواية): فلو كان أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك». أخرج أبو داود في آخر "الوصايا" (٢ / ١٥) والبيهقي (٦ / ٢٧٩) والسياق له، وأحمد (رقم ٦٧٠٤) والرواية الأخرى له، وإسنادهم حسن.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار" (٤ / ٧٩): "وأحاديث الباب تدل على أن الصدقة من الولد تلحق الوالدين بعد موتهما بدون وصية منهما، ويصل إليهما ثوابها، فيخصص بهذه الأحاديث عموم قوله تعالى {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى}. ولكن ليس في أحاديث الباب إلا لحوق الصدقة من الولد، وقد ثبت أن ولد الإنسان من سعيه فلا حاجة إلى دعوى التخصيص، وأما من غير الولد فالظاهر من العموميات القرآنية أنه لا يصل ثوابه إلى الميت، فيوقف عليها، حتى يأتي دليل يقتضي تخصيصها".

قلت: وهذا هو الحق الذي تقتضيه القواعد العلمية، أن الآية على عمومها وأن ثواب الصدقة وغيرها يصل من الولد إلى الوالد لأنه من سعيه بخلاف غير الولد، لكن قد نقل النووي وغيره الإجماع على أن الصدقة تقع عن الميت ويصله ثوابها، هكذا قالوا (الميت) فأطلقوه ولم يقيدوه بالوالد، فإن صح هذا الإجماع كان مخصصاً للعمومات التي أشار إليها الشوكاني فيما يتعلق بالصدقة، ويظل ما عداها داخلاً في العموم كالصيام وقراءة القرآن ونحوهما من العبادات، ولكنني في شك كبير من صحة الإجماع المذكور، وذلك لأمرين: الأول: أن الإجماع بالمعنى الأصولي لا يمكن تحقيقه في غير المسائل التي علمت من الدين بالضرورة، كما حقق ذلك العلماء الفحول، كابن حزم في "أصول الأحكام" والشوكاني في "إرشاد الفحول" والأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه "أصول الفقه" وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد في كلمته المشهورة في الرد على من ادعى الإجماع - ورواها عنه ابنه عبد الله بن أحمد في "المسائل".

الثاني: أنني سبرت كثيراً من المسائل التي نقلوا الإجماع فيها، فوجدت الخلاف فيها معروفاً بل رأيت مذهب الجمهور على خلاف دعوى الإجماع فيها، ولو شئت أن أورد الأمثلة على ذلك لطال الكلام وخرجنا به عما نحن بصددده. فحسبنا الآن أن نذكر بمثال واحد، وهو نقل النووي الإجماع على أن صلاة الجنائز لا تكره في الأوقات المكروهة! مع أن الخلاف فيها قديم معروف، وأكثر أهل العلم على خلاف الإجماع المزعوم، كما سبق تحقيقه في المسألة (٨٧)، ويأتي لك مثال آخر قريب إن شاء الله تعالى.

وذهب بعضهم إلى قياس غير الوالد على الوالد، وهو قياس باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف العموميات القرآنية كقوله تعالى {ومن تزكى فإنما يتزكى لنفسه} وغيرها من الآيات التي علقت الفلاح ودخول الجنة بالأعمال الصالحة، ولا شك أن الوالد يزكي نفسه بتربيته لولده وقيامه عليه فكان له أجره بخلاف غيره.

الثاني: أنه قياس مع الفارق إذا تذكرت أن الشرع جعل الولد من كسب الوالد كما سبق في حديث عائشة فليس هو كسبا لغيره، والله عز وجل يقول: {كل نفس بما كسبت رهينة} ويقول: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت}. وقد قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله عز وجل: {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى}: "أي كما لا يحمل عليه وزر غيره، كذلك لا يحصل من الأجر إلا ما كسب هو لنفسه. ومن هذه الآية الكريمة استنبط الشافعي رحمه الله ومن اتبعه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى لأنه ليس من عملهم ولا كسبهم، ولهذا لم يندب إليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أمته، ولا حثهم عليه، ولا أرشدهم إليه بنص ولا إيماء ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، وباب القربات يقتصر فيه على النصوص ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء " وقال العز بن عبد السلام في "الفتاوى" (٢/٢٤ - عام ١٦٩٢): "ومن فعل طاعة الله تعالى، ثم أهدى ثوابها إلى حي أو ميت، لم ينتقل ثوابها إليه، إذ {ليس للإنسان إلا ما سعى}، فإن شرع في الطاعة ناوياً أن يقع عن الميت لم يقع عنه، إلا فيما استثناه الشرع كالصدقة والصوم والحج".

وما ذكره ابن كثير عن الشافعي رحمه الله تعالى هو قول أكثر العلماء وجماعة من، الحنفية كما نقله الزبيدي في "شرح الإحياء" (١٠ / ٣٦٩).

قلت: ومما سبق تعلم بطلان الإجماع الذي ذكره ابن قدامة في "المغني" (٢ / ٥٦٩) على وصول ثواب القراءة إلى الموتى، وكيف لا يكون باطلاً، وفي مقدمة المخالفين الإمام الشافعي رحمه الله تعالى. وهذا مثال آخر من أمثلة ما ادعى فيه الإجماع وهو غير صحيح، وقد سبق التنبيه على هذا قريباً.

الثالث: أن هذا القياس لو كان صحيحاً، لكان من مقتضاه استحباب إهداء الثواب إلى الموتى ولو كان كذلك لفعله السلف، لأنهم أحرص على الثواب منا بلا ريب، ولم يفعلوا ذلك كما سبق في كلام ابن كثير، فدل هذا على أن القياس المذكور غير صحيح، وهو المراد.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في "الاختيارات العلمية" (ص ٥٤): "ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً أو صاموا تطوعاً أو حجوا تطوعاً، أو قرؤوا القرآن يهدون ثواب ذلك إلى أموات المسلمين، فلا ينبغي العدول عن طريق السلف فإنه أفضل وأكمل".

وللشيخ رحمه الله تعالى قول آخر في المسألة، خالف فيه ما ذكره أنفا عن السلف، فذهب إلى أن الميت ينتفع بجميع العبادات من غيره!. وتبنى هذا القول وانتصر له ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه "الروح" بما لا ينهض من القياس الذي سبق بيان بطلانه قريباً، وذلك على خلاف ما عهدناه منه رحمه الله من ترك التوسع في القياس في الأمور التعبدية المحضة لاسيما ما كان عنه على خلاف ما جرى عليه السلف الصالح رضي الله عنهم وقد أورد خلاصة كلامه العلامة السيد محمد رشيد رضا في "تفسير المنار" (٢٥٤ / ٨ - ٢٧٠) ثم رد عليه ردًا قويًا، فليراجعه من شاء أن يتوسع في المسألة ..

وقد استغل هذا القول كثير من المبتدعة، واتخذوه ذريعة في محاربة السنة، واحتجوا بالشيخ وتلميذه على أنصار السنة وأتباعها، وجهل أولئك المبتدعة أو تجاهلوا أن أنصار السنة، لا يقلدون في دين الله تعالى رجلا بعينه كما يفعل أولئك! ولا يؤثرون على الحق الذي تبين لهم قول أحد من العلماء مهما كان اعتقادهم حسناً في علمه وصلاحه، وأنهم إنما ينظرون إلى القول لا إلى القائل، وإلى الدليل، وليس إلى التقليد، جاعلين نصب أعينهم قول إمام دار الهجرة "ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا صاحب هذا القبر!" وقال: "كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر".

وإذا كان من المسلم به عند أهل العلم أن لكل عقيدة أو رأى يتبناه في هذه الحياة أثراً في سلوكه إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، فإن من المسلم به أيضاً، أن الأثر يدل على المؤثر، وأن أحدهما مرتبط بالآخر، خيراً أو شراً كما ذكرنا، وعلى هذا فلسنا نشك أن لهذا القول أثراً سيئاً في من يحمله أو يتبناه، من ذلك مثلاً أن صاحبه يتكل في تحصيل الثواب والدرجات العاليات على غيره، لعلمه أن الناس يهدون الحسنات مئات المرات في اليوم الواحد إلى جميع المسلمين الأحياء منهم والأموات، وهو واحد منهم، فلماذا لا يستغني حينئذ بعمل غيره عن سعيه وكسبه! ألسنت ترى مثلاً أن بعض المشايخ الذين يعيشون على كسب بعض تلامذتهم، لا يسعون بأنفسهم ليحصلوا على قوت يومهم بعرق جبينهم وكد يمينهم! وما السبب في ذلك إلا أنهم استغنوا عن ذلك بكسب غيرهم! فاعتمدوا عليه وتركوا العمل، هذا أمر مشاهد في الماديات، معقول في المعنويات كما هو الشأن في هذه المسألة. وليت أن ذلك وقف عندها، ولم يتعداها إلى ما هو أخطر منها، فهناك قول بجواز الحج عن الغير ولو كان غير معذور كأكثر الأغنياء التاركين للواجبات فهذا القول يحملهم على التساهل في الحج والتقاعد عنده، لأنه يتعلل به ويقول في باطنه: يحجون عني بعد موتي! بل إن ثمة ما هو أضر من ذلك، وهو القول بوجود إسقاط الصلاة عن الميت التارك لها! فإنه من العوامل الكبيرة على ترك بعض المسلمين للصلاة، لأنه يتعلل بأن الناس يسقطونها عنه بعد وفاته! إلى غير ذلك من الأقوال التي لا يخفى سوء أثرها على المجتمع، فمن الواجب على العالم الذي يريد الإصلاح أن ينبذ هذه الأقوال لمخالفتها نصوص الشريعة ومقاصدها الحسنة.

وقابل أثر هذه الأقوال بأثر قول الواقفين عند النصوص لا يخرجون عنها بتأويل أو قياس تجد الفرق كالشمس؛ فإن من لم يأخذ بمثل الأقوال المشار إليها لا يعقل أن يتكل على غيره في العمل والثواب، لأنه يرى أنه لا ينجيه إلا عمله، ولا ثواب له إلا ما سعى إليه هو بنفسه، بل المفروض فيه أن يسعى ما أمكنه إلى أن يخلف من بعده أثراً حسناً يأتيه أجره، وهو وحيد في قبره، بدل تلك الحسنات الموهومة، وهذا من الأسباب الكثيرة في تقدم السلف وتأخرنا، ونصر الله إياهم، وخذلناه إيانا، نسأل الله تعالى أن يهدينا كما هداهم، وينصرنا كما نصرهم.

خامساً: ما خلفه من بعده من آثار صالحة وصدقات جارية، لقوله تبارك وتعالى: {ونكتب ما قدموا وآثارهم}، وفيه أحاديث:

الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله^(١) إلا من ثلاثة [أشياء]، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح^(٢) يدعو له». أخرجه مسلم (٧٣ / ٥) والسياق له والبخاري في (الأدب المفرد) (ص ٨) وأبو داود (١٥ / ٢) والنسائي (١٢٩ / ٢) والطحاوي في (المشكّل) (٨٥ / ١) والبيهقي (٢٧٨ / ٦) وأحمد (٣٧٢ / ٢)، والزيادة لأبي داود والبيهقي.

الثاني: عن أبي قتادة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «خير ما يخلف الرجل من بعده ثلاث: ولد صالح يدعو له، وصدقة تجري يبلغه أجرها، وعلم يعمل به من بعده» أخرجه ابن ماجه (١ / ١٠٦) وابن حبان في "صحيحه" (رقم ٨٤، ٨٥) والطبراني في "المعجم الصغير" (ص ٧٩) وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٥ / ١) وإسناده صحيح كما قال المنذري في "الترغيب" (٥٨ / ١)

الثالث: عن أبي هريرة أيضاً قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته، علماً علمه ونشره، وولداً صالحاً تركه، ومصحفاً ورثه، أو مسجداً بناه، أو بيتاً لابن السبيل بناه، أو نهراً أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته» أخرجه ابن ماجه (١ / ١٠٦) بإسناد حسن، ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" أيضاً والبيهقي كما قال المنذري.

(١) أي فائدة عمله وتجديد ثوابه، قال الخطابي في "المعالم": "فيه دليل على أن الصوم والصلاة وما دخل في معناهما من عمل الأبدان لا تجري فيها النيابة وقد يستدل به من يذهب إلى أن من حج عن ميت فإن الحج في الحقيقة للحاج دون المحجوج عنه، وإنما يلحقه الدعاء، ويكون له الأجر في المال الذي أعطى إن كان حج عنه بمال".

(٢) قيد بالصالح لأن الأجر لا يحصل من غيره، وأما الوزر فلا يلحق بالوالد من سيئة ولده إذا كان نيته في تحصيل الخير، وإنما ذكر الدعاء له تحريماً على الدعاء لأبيه، لا لأنه قيد، لأن الأجر يحصل للوالد من ولده الصالح، كلما عمل عملاً صالحاً، سواء أَدعا لأبيه أم لا، كمن غرس شجرة يحصل له من أكل ثمرتها ثواب سواء أَدعا له من أكلها أم لم يدع، وكذلك الأم. كذا في "مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار" لا بن الملك.

الرابع: عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كنا عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في صدر النهار، فجاءه أقوام حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء، متقلدي السيوف، [وليس عليهم أزر ولا شئ غيرها] عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر (وفي رواية: فتغير - ومعناها واحد) وجه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لما رأى بهم من الفاقة، فدخل، ثم خرج، فأمر بلالاً فأذن وصلى [الظهر، ثم صعد منبراً صغيراً]، ثم خطب [فحمد الله وأثنى عليه] فقال: [أما بعد فإن الله أنزل في كتابه]: {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيباً}، والآية التي في (الحشر): {ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر ننسى ما قدمت لعدو واتقوا الله، إن الله خبير بما تعملون. ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون. لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة، أصحاب الجنة هم الفائزون} تصدقوا قبل أن يحال بينكم وبين الصدقة]، تصدق رجل من ديناره، من درهما، من ثوبه، من صاع بره، [من شعيره]، من صاع تمره، حتى قال: [ولا يحقرن أحدكم شيئاً من الصدقة]، ولو بشق تمره، [فأبطؤوا حتى بان في وجهه الغضب]، قال: فجاء رجل من الأنصار بصرة [من ورق (وفي رواية: من ذهب)] كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت [فناولها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو على منبره] فقال: يا رسول الله هذه في سبيل الله]، [فقبضها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]، [قام أبو بكر فأعطى، ثم قام عمر فأعطى، ثم قام المهاجرون والأنصار فأعطوا]، ثم تتابع الناس [في الصدقات]، [فمن ذي دينار، ومن ذي درهم، ومن ذي، ومن ذي] حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يتمل كأنه مذهبة فقال رسول الله ص: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، و [مثل] أجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شئ، ومن سن سنة في الإسلام سيئة كان عليه وزرها و [مثل] وزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شئ، [ثم تلى هذه الآية: {ونكتب ما قدموا وآثارهم}]، قال: فقسمه بينهم]». أخرجه مسلم (٣/ ٨٨، ٨٩ / ٦١، ٦٢) والنسائي (١/ ٣٥٥، ٣٥٦) والدارمي (١/ ١٢٦، ١٢٧) والطحاوي في "المشکل" (١/ ٩٣، ٩٧) والبيهقي (٤/ ١٧٥، ١٧٦) والطيالسي (٦٧٠) وأحمد (٤/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢) وابن أبي حاتم أيضاً في "تفسيره"، كما في ابن كثير (٣/ ٥٦٥) والزيادة التي قبل الأخيرة له، وإسنادها صحيح، وللترمذي (٣/ ٣٧٧) وصححه وابن ماجه (١/ ٩٠) الجملتان اللتان قبل الزيادة المشار إليهما مع الزيادتين فيهما.

وأما الزيادة الأولى فهي للبيهقي، وما بعدها إلى الرابعة له ولمسلم، والخامسة حتى الثامنة للبيهقي، وعند الطيالسي الخامسة، والتاسعة للدارمي وأحمد، ولمسلم نحوها وكذا الطيالسي وأحمد أيضاً، والعاشر والثانية عشر والخامسة عشر والتاسعة عشر

للبيهقي، والحادية عشر والسابعة عشر للطحاوي وأحمد، والرابعة عشر للطيالسي،
والسادسة عشر والسابعة عشر لمسلم والترمذي وأحمد وغيرهم. والرواية الثانية
للنسائي والبيهقي: والثالثة للطحاوي وأحمد.

"أحكام الجنائز" (ص ٢١٣ - ٢٢٦).

هل ينتفع الميت بعمل غيره؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أما أبوك فلو كان أقر بالتوحيد، فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك».

أخرجه الإمام أحمد (١٨٢/٢) حدثنا هشيم أخبرنا حجاج حدثنا عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده.

" أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة، وأن هشام ابن العاص
نحر حصته خمسين بدنة، وأن عمرًا سأل النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن ذلك؟
فقال " فذكره.

والحديث دليل واضح على أن الصدقة والصوم تلحق الوالد ومثله الوالدة بعد
موتها إذا كانا مسلمين ويصل إليهما ثوابها، بدون وصية منهما. ولما كان الولد من سعي
الوالدين، فهو داخل في عموم قوله تعالى: {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى} فلا داعي إلى
تخصيص هذا العموم بالحديث وما ورد في معناه في الباب، مما أورده المجد ابن تيمية
في "المنتقى" كما فعل البعض.

واعلم أن كل الأحاديث التي ساقها في الباب هي خاصة بالأب أو الأم من الولد،
فالاستدلال بها على وصول ثواب القرب إلى جميع الموتى كما ترجم لها المجد ابن تيمية
بقوله " باب وصول ثواب القرب المهداة إلى الموتى " غير صحيح لأن الدعوى أعم من
الدليل، ولم يأت دليل يدل دلالة عامة على انتفاع عموم الموتى من عموم أعمال الخير
التي تهدي إليهم من الأحياء، اللهم إلا في أمور خاصة ذكرها الشوكاني في " نيل الأوطار "
(٧٨ - ٨٠)، ثم الكاتب في كتابه " أحكام الجنائز وبدعها " .. ، من ذلك الدعاء
للموتى فإنه ينفعهم إذا استجاب الله تبارك وتعالى. فاحفظ هذا تنج من الإفراط
والتفريط في هذه المسألة، وخلاصة ذلك أن للولد أن يتصدق ويصوم ويحج ويعتمر
ويقرأ القرآن عن والديه لأنه من سعيهما، وليس له ذلك عن غيرهما إلا ما خصه
الدليل مما سبقت الإشارة إليه. والله أعلم.

"الصحيحة" (١/٢/٨٧٣ - ٨٧٤).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال:]

«أعتقوا عنه، يعتق الله بكل عضو منه، عضوا منه من النار».

(ضعيف).

هذا وقد يستدل بالحديث من يقول بوصول ثواب العمل إلى غير عامله إذا وهبه له، وهو خلاف قوله تعالى: {وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} وما في معناه من الأحاديث ولو صح هذا الحديث لكان من جملة المخصصات للآية، وقد حقق الإمام الشوكاني القول في هذا الموضوع وذكر ما وقف عليه من المخصصات المشار إليها، فراجعه في "نيل الأوطار" (٣/٣٣٣ - ٣٣٦)، مع فصل "ما ينتفع به الميت" من كتابي "أحكام الجنائز" (ص ١٦٨ - ١٧٨).

"الضعيفة" (٢/٣٠٧، ٣٠٩).

هل ينفع الميت صيام غيره عنه مطلقاً؟

قوله [أي: صاحب فقه السنة] في مذهب الشافعية المختار: أنه يستحب لولي الميت أن يصوم عنه: "واستدلوا بما رواه أحمد والشيخان عن عائشة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» زاد البزار لفظ: «إن شاء» وقال في التعليق: "سندها حسن"

قلت: كلا بل هذه الزيادة ضعيفة منكورة فإن مدارها على ابن لهيعة وهو ضعيف وقد تفرد بها كما قال الحافظ في "الفتح" وقال في "التلخيص": "وهي ضعيفة لأنها من طريق ابن لهيعة".

والمؤلف كأنه تبع في تحسينها صديق خان في "الروضة" وهو تبع الهيثمي في "المجمع" وهو خطأ أو تساهل منهم جميعاً.

ثم إن هذا الحديث حملة الحنابلة على صوم النذر فهو الذي يصومه الولي عنه، وأما صوم الفرض فلا يصومه أحد عن أحد وهو مذهب راوية الحديث عائشة، وكذا ابن عباس راوي الحديث الآتي بعده، وقد ذكرت أقوالهما في ذلك في "أحكام الجنائز"

في المبحث (١٠٦)، وهو الذي تقتضيه أصول الشريعة وحكمتها، وقد انتصر لهذا ابن القيم في "تهذيب السنن" وكذا في "إعلام الموقعين" ونقلت كلامه منه في الكتاب المشار إليه وهو نفيس فليراجع.

قوله [أي صاحب "فقه السنة"]: "وروى أحمد وأصحاب السنن عن ابن عباس: أن رجلاً جاء إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صيام شهر أفأقضيه عنها؟.. قال: نعم..".

قلت: هذا يوهم أنه لم يخرج من هو أرقى في الصحة من المذكورين وليس كذلك فقد أخرجه الشيخان في "الصوم" عن ابن عباس وفي رواية لهما: "ماتت وعليها صوم نذر".

فهذا الحديث إذن وارد في صوم النذر فلا يجوز الاستدلال به على صوم الفرض كما فعل المؤلف وبعبارة أخرى الحديث دليل للحنابلة لا للشافعية فتنبه.

"تمام المنة" (ص ٤٢٥ - ٤٢٦).

هل ينتفع الأموات بدعوة الأحياء وصدقاتهم؟

-[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات"]:

نقل الشارح [أي: ابن أبي العز] رحمه الله تعالى اتفاق أهل السنة على ذلك، ثم ساق الأدلة من الكتاب والسنة عليه، ولكنه فيما يتعلق بالصدقة لم يذكر إلا ما يدل على انتفاع الوالد بصدقة ولده، وهذا أخص من الدعوى كما لا يخفى.

وقد شرحت هذا ونظرت في الاتفاق المذكور في أحكام الجنائز " (ص ١٧٣) فراجع.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٩٩ - ١٠٠).

هل ينتفع الميت بصدقة الحي؟

ليس في السنة - فضلاً عن القرآن - دليل يدل على انتفاع كل ميت بصدقة الحي، وإنما فيها انتفاع الوالد بصدقة الولد، وذلك لأنه من سعى الوالد، ولا يصح إلحاق غيره به كما حققته في "أحكام الجنائز" (ص ١٧٣ - ١٧٨).

"التعليق على إصلاح المساجد" (ص ٢١٨).

الميت ينتفع بقضاء الدين عنه ولو من غير ولده، بخلاف التصديق عنه

[ذكر الشيخ بعض ما يجب على الحاضرين فعله بعد موت الميت فأورد أمورًا ثم قال]:

أن يبادر بعضهم لقضاء دينه من ماله، ولو أتى عليه كله، فإن لم يكن له مال فعلى الدولة أن تؤدي عنه إن كان جهد في قضائه، فإن لم تفعل، وتطوع بذلك بعضهم جاز، وفي ذلك أحاديث:

الأول: عن سعد بن الأطول رضي الله عنه: "أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم، وترك عيالاً، قال: فأردت أن أنفقها على عياله، قال: فقال لي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن أخاك محبوس بدينه (فاذهب) فاقض عنه (فذهبت فقضيت عنه، ثم جئت) قلت: يا رسول الله، قد قضيت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة، وليست لها بينة، قال: «أعطيها فإنها محقة، (وفي رواية: صادقة)». أخرجه ابن ماجه (٨٢ / ٢) وأحمد (٤ / ١٣٦، ٧ / ٥) والبيهقي (١٠ / ١٤٢) وأحد إسناده صحيح، والآخر مثل إسناده ابن ماجه، وصححه البوصيري في " الزوائد " وسياق الحديث والرواية الثانية للبيهقي وهي والزيادات لأحمد في رواية.

الثاني: عن سمرة بن جندب. " أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - صلى على جنازة (وفي رواية: صلى الصبح) فلما انصرف قال: «أهنا من آل فلان أحد»؟ (فقال رجل: هو ذا)، قال: فقام رجل يجر إزاره من مؤخر الناس (ثلاثا لا يجيبه أحد)، (فقال له النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: ما منعك في المرتين الأولين أن تكون أجبتني؟) أما إنني لم أفوه باسمك إلا لخير، إن فلاناً - لرجل منهم - مأسور بدينه (عن الجنة، فإن شئت فافدوه، وإن شئت فأسلموه إلى عذاب الله)، فلو رأيت أهله ومن يتحرون أمره قاموا فقضوا عنه، (حتى ما أحد يطلبه بشيء) " (١) أخرجه أبو داود (٨٤ / ٢) والنسائي (٢ / ٢٣٣) والحاكم (٢ / ٢٦، ٢٥) والبيهقي (٦ / ٤ / ٧٦) والطيالسي في مسنده (رقم ٨٩٢، ٨٩١) وكذا أحمد (٥ / ١١، ٢٠، ١٣) بعضهم عن الشعبي عن سمرة، وبعضهم أدخل بينهما سمعان بن مشنج، وعلى الوجه الثاني صحيح فقط.

والرواية الأخرى للمسندين، والزيادة الأولى والثانية للحاكم، وكذا الثالثة والخامسة، وللبيهقي الثانية، ولأحمد الثالثة والرابعة، وللطيالسي الخامسة، وله ولأحمد وأبي داود السادسة.

الثالث: عن جابر بن عبد الله قال:

" مات رجل، فغسلناه وكفنناه وحنطناه، ووضعناه لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - حيث توضع الجنائز، عند مقام جبريل، ثم أذننا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بالصلاة عليه، فجاء معنا، (فتخطى) خطى، ثم قال: لعل على صاحبكم ديناً؟» قالوا: نعم ديناران، فتخلف، (قال: صلوا على صاحبكم)، فقال له رجل منا يقال له أبو قتادة: يا رسول الله هما علي، فجعل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «هما عليك وفي مالك، والميت منهما برئ»؟ فقال: نعم، فصلى عليه، فجعل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا لقي أبا قتادة يقول: (وفي رواية ثم لقيه من الغد فقال: ما صنعت الديناران؟) (قال: يا رسول الله إنما مات أمس) حتى كان آخر ذلك (وفي الرواية الأخرى: ثم لقيه من الغد فقال: ما فعل الديناران؟) قال: قد قضيتهما يا رسول الله، قال: «الآن حين بردت عليه جلده»^(١). أخرجه الحاكم (٢/ ٥٨) والسياق له والبيهقي (٦/ ٧٤ - ٧٥) والطيالسي (١٦٧٣) وأحمد (٣/ ٣٣٠) بإسناد حسن كما قال الهيثمي (٣/ ٣٩) وأما الحاكم فقال: " صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي!

والرواية الأخرى مع الزيادات عندهم جميعاً إلا الحاكم، إلا الزيادة الثانية فهي للطيالسي وحده ...

[تنبيه]:

[١]- أفادت هذه الأحاديث أن الميت ينتفع بقضاء الدين عنه، ولو كان من غير ولده، وأن القضاء يرفع العذاب عنه، فهي من جملة المخصصات لعموم قوله تبارك وتعالى: {وأن ليس للإنسان إلا ما سعى} ولقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ...» الحديث رواه مسلم والبخاري في الأدب المفرد وأحمد، ولكن القضاء عنه شيء والتصدق عنه شيء آخر؛ فإنه أخص من التصديق، وإلا فالأحاديث التي وردت في التصديق عنه، إنما موردها في صدقة الولد عن الوالدين، وهو من كسبهما بنص الحديث، فلا يحوز قياس الغريب عليهما؛ لأنه قياس مع الفارق كما هو ظاهر، ولا قياس الصدقة على القضاء؛ لأنها أعم منه كما ذكرنا.

"أحكام الجنائز" (ص ٢٥ - ٢٨).

(١) أي بسبب رفع العذاب عنه بعد وفاء دينه.

تحقيق أن الموتى لا يسمعون

[قال الشيخ في مقدمة تحقيق "الآيات البينات في عدم سماع الأموات" الألووسي]:

اعلم أن كون الموتى يسمعون أو لا يسمعون إنما هو أمر غيبي من أمور البرزخ التي لا يعلمها إلا الله عز وجل، فلا يجوز الخوض فيه بالأقيسة والآراء، وإنما يوقف فيه مع النص إثباتاً ونفيًا، وسترى المؤلف رحمه الله تعالى ذكر في الفصل الأول كلام الحنفية في أنهم لا يسمعون، وفي الفصل الثاني نقل عن غيرهم مثله، وحكى عن غير هؤلاء أنهم يسمعون، وليس يهمني أن هؤلاء قلة وأولئك الكثرة فالحق لا يعرف بالكثرة ولا بالقلّة وإنما بدليله الثابت في الكتاب والسنة مع التفقه فيهما وهذا ما أنا بصدده إن شاء الله تعالى؛ فأقول:

استدل الأولون بقوله تعالى: {وما أنت بمسمع من في القبور} (فاطر: ٢٢) وقوله: {إنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين} (النمل: ٨٠ والروم ٥٢) وأجاب الآخرون بأن الآيتين مجاز وأنه ليس المقصود «الموتى» بـ «من في القبور» الموتى حقيقة في قبورهم وإنما المراد بهم الكفار الأحياء شبهوا بالموتى " والمعنى من هم في حال الموتى أو في حال من سكن القبر " كما قال الحافظ ابن حجر على ما يأتي في الرسالة (ص ٧٢).

فأقول: لا شك عند كل من تدبر الآيتين وسياقهما أن المعنى هو ما ذكره الحافظ رحمه الله تعالى^(١) وعلى ذلك جرى علماء التفسير لا خلاف بينهم في ذلك فيما علمت، ولكن ذلك لا يمنع الاستدلال بهما على ما سبق؛ لأن الموتى لما كانوا لا يسمعون حقيقة وكان ذلك معروفاً عند المخاطبين شبه الله تعالى بهم الكفار الأحياء في عدم السماع فدل هذا التشبيه على أن المشبه بهم - وهم الموتى في قبورهم - لا يسمعون، كما يدل مثلاً تشبيه زيد في الشجاعة بالأسد على أن الأسد شجاع بل هو في ذلك أقوى من زيد ولذلك شبه به، وإن كان الكلام لم يسق للتحديث عن شجاعة الأسد نفسه وإنما عن زيد، وكذلك الآيتان السابقتان وإن كانتا تحدثتا عن الكفار الأحياء وشبهوا بموتى القبور فذلك لا ينفي أن موتى القبور لا يسمعون، بل إن كل عربي سليم السليقة لا يفهم من تشبيه موتى الأحياء بهؤلاء إلا أن هؤلاء أقوى في عدم السماع منهم كما في المثال السابق، وإذا الأمر كذلك فموتى القبور لا يسمعون.

(١) وقد بين ذلك بياناً شافياً العلامة محمد الأمين الشنقيطي في كتابه "أضواء البيان" (٦/٤١٦ - ٤٢١).

ولما لاحظ هذا بعض المخالفين لم يسعه إلا أن يسلم بالنفي المذكور ولكنه قيده بقوله: " سماع انتفاع " يعني أنهم يسمعون ولكن سماعاً لا انتفاع فيه ^(١) وهذا في نقدي قلب للتشبيه المذكور في الآيتين حيث جعل المشبه به مشبهاً فإن القيد المذكور يصدق على موتى الأحياء من الكفار فإنهم يسمعون حقيقة ولكن لا ينتفعون من سماعهم كما هو مشاهد فكيف يجوز جعل المشبه بهم من موتى القبور مثلهم في أنهم يسمعون ولكنهم لا ينتفعون من سماعهم، مع أن المشاهد أنهم لا يسمعون مطلقاً، ولذلك حسن التشبيه المذكور في الآيتين الكريمتين فبطل القيد المذكور.

ولقد كان من الممكن القول بنحو القيد المذكور في موتى القبور لو كان هناك نص قاطع على أن الموتى يسمعون مطلقاً إذن لوجب الإيمان به والتوفيق بينه وبين ما قد يعارضه من النصوص كالأيتين مثلاً، ولكن مثل هذا النص مما لا وجود له بل الأدلة قائمة على خلافه وإليك البيان:

الدليل الأول: قوله تعالى في تمام الآية الثانية: {ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين} فقد شبههم الله تعالى - أعني موتى الأحياء من الكفار بالصم أيضاً فهل هذا يقتضي في المشبه بهم " الصم " أنهم يسمعون أيضاً ولكن سماعاً لا انتفاع فيه أيضاً، أم أنه يقتضي أنهم لا يسمعون مطلقاً كما هو الحق الظاهر الذي لا خفاء فيه. وفي التفسير المأثور ما يؤيد هذا الذي نقول فقال ابن جرير في "تفسيره" (٣٦ / ٢١) لهذه الآية:

هذا مَثَلٌ معناه: فإنك لا تقدر أن تفهم هؤلاء المشركين الذين قد ختم الله على أسماعهم فسليهم فَهَمَ ما يتلى عليهم من مواعظ تنزيله، كما لا تقدر أن تفهم الموتى الذين سلبهم الله أسماعهم بأن تجعل لهم أسماعاً، وقوله: {ولا تسمع الصم الدعاء} يقول: كما لا تقدر أن تسمع الصم الذين قد سلبوا السمع إذا ولوا عنك مدبرين؛ كذلك لا تقدر أن توفق هؤلاء الذين قد سلبهم الله فَهَمَ آيات كتابه لسمع ذلك وفهمه.

ثم روى بإسناد الصحيح عن قتادة قال:

هذا مَثَلٌ ضربه الله للكافر فكما لا يسمع الميت الدعاء كذلك لا يسمع الكافر {ولا تسمع الصم الدعاء..} يقول: لو أن أصم ولى مدبراً ثم ناديته لم يسمع، كذلك الكافر لا يسمع ولا ينتفع بما سمع.

(١) انظر (ص ٤٥ - ٤٦) من كتاب " الروح " المنسوب لابن القيم رحمه الله تعالى فإن فيه غرائب وعجائب من الروايات والآراء كما سنرى شيئاً من ذلك فيما يأتي. وانظر (ص ٨٧).

وعزاه في " الدرر " (١١٤ / ٥) لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، دون ابن جرير، وقد فسر القرطبي (٢٣٢ / ١٣) هذه الآية بنحو ما سبق عن ابن جرير وكأنه اختصره منه.

ثبت من هذه النقول عن كتب التفسير المعتمدة أن الموتى في قبورهم لا يسمعون كالصم إذا ولوا مدبرين، وهذا هو الذي فهمته السيدة عائشة رضي الله عنها واشتهر ذلك عنها في كتب السنة وغيرها، ونقله المؤلف عنها في عدة مواضع من رسالته فانظر (ص ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٧١) وفاته هو وغيره أنه هو الذي فهمه عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة لما نادى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أهل القليب على ما يأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

الدليل الثاني: قوله تعالى: {ذلك الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير. إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير} (فاطر ١٣ و ١٤).

قلت: فهذه الآية صريحة في نفي السمع عن أولئك الذي كان المشركون يدعونهم من دون الله تعالى وهم موتى الأولياء والصالحين الذين كان المشركون يمثلونهم في تماثيل وأصنام لهم يعبدونهم فيها وليس لذاتها، كما يدل على ذلك آية سورة (نوح) عن قومه: {وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يغوث ولا يعقوق ونسرا} ففي التفسير المأثور عن ابن عباس وغيره من السلف: أن هؤلاء الخمسة أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم (أي علم تلك الصور بخصوصها) عبدت. رواه البخاري وغيره. ونحوه قوله تعالى: {والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} (الزمر: ٣) فإنها صريحة في أن المشركين كانوا يعبدون الصالحين ولذلك اتخذوهم وسائط بينهم وبين الله تعالى قائلين: {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى}.

ولاعتقادهم بصلاحتهم كانوا ينادونهم ويعبدونهم من دون الله توهماً منهم أنهم يسمعون ويضرون وينفعون، ومثل هذا الوهم لا يمكن أن يقع فيه أي مشرك مهما كان سخيف العقل لو كان لا يعتقد فيمن يناديه الصلاح والنفع والضرر كالحجر العادي مثلاً، وقد بين هذا العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى فقال في كتابه " إغاثة اللفيهان " (٢٢٢ / ٢ - ٢٢٣):

وتلاعب الشيطان بالمشركين في عبادة الأصنام له أسباب عديدة، تلاعب بكل قوم على قدر عقولهم؛ فطائفة دعاهم إلى عبادتها من جهة تعظيم الموتى الذين صوروا تلك

الأصنام على صورهم كما تقدم عن قوم نوح عليه السلام ولهذا لعن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - المتخذين على القبور المساجد، ونهى عن الصلاة إلى القبور - صلى الله عليه وآله وسلم - . فأبى المشركون إلا خلافه في ذلك كله إما جهلاً وإما عناداً لأهل التوحيد ولم يضرهم ذلك شيئاً. وهذا السبب هو لغالب على عوام المشركين.

وأما خواصهم فإنهم اتخذوها - بزعمهم - على صور الكواكب المؤثرة في العالم عندهم وجعلوا لها بيوتا وسدنة وحجاباً وحجباً وقرباناً ولم يزل هذا في الدنيا قديماً وحديثاً (ثم بين مواطن بيوت هذه الأصنام وذكر عباد الشمس والقمر وأصنامهم وما اتخذوه من الشرائع حولها ثم قال ٢ / ٢٢٤): فوضع الصنم إنما كان في الأصل على شكل معبود غائب، فجعلوا الصنم على شكله وهيأته وصورته ليكون نائباً منابه وقائماً مقامه، إلا فمن المعلوم أن عاقلاً لا ينحت خشبة أو حجراً بيده ثم يعتقد أنه إلهه ومعبوده ."

قلت: ومما يؤيد أن المقصود بقوله في الآية المتقدمة {لا يسمعوا دعاءكم} إنما هم المعبودون من دون الله أنفسهم وليست ذوات الأصنام تمام الآية: {ويوم القيامة يكفرون بشرككم} والأصنام لا تبعث؛ لأنها جمادات غير مكلفة كما هو معلوم، بخلاف العابدين والمعبودين فإنهم جميعاً محشورون قال تعالى: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ، قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا} (الفرقان: ١٧ - ١٨) وقال: {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ، قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ} (سبأ: ٤٠ - ٤١) وهذا كقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ آأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ} (المائدة: ١١٦) وخير ما فسر به القرآن إنما هو القرآن والسنة وليس فيهما - فيما أعلم - ما يدل على أن الله يحشر الجمادات أيضاً فوجب الوقوف عند هذه الآية الصريحة فيما ذكرنا.

وقد يقول قائل: إن هذا الذي بينته قوي متين ولكنه يخالف ما جرى عليه كثير من المفسرين في تفسير آية سورة (فاطر) وما في معناها من الآيات الأخرى فقالوا: إن المراد بها الأصنام نفسها وبناء على ذلك عللوا قوله تعالى فيها: {لا يسمعوا دعاءكم} بقولهم: "لأنها جمادات لا تضر ولا تنفع" فأقول: لا شك أن هذا بظاهره يناهض ما بينت، ولكنه لا ينفي أن يكون لهم قول آخر يتماشى مع ما حققته فقال القرطبي (٣٣٦ / ١٤) عقب التعليل المذكور أنفاً وتبعه الشوكاني (٣٣٣ / ٤) وغيره ما معناه: ويجوز أن يرجع {والذين تدعون من دونه. . .} وما بعده إلى من يعقل ممن عبدتهم الكفار كالملائكة

والجن والأنبياء والشياطين، والمعنى أنهم يجحدون أن يكون ما فعلتموه حقاً، وينكرون أنهم أمروكم بعبادتهم، كما أخبر عن عيسى عليه السلام بقوله: {ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق} وقد ذكرنا نحوه في تفسير آية (الزمر) المتقدمة.

قلت: وهو أولى من تفسيرهما السابق؛ لأنه مدعم بالآيات المتقدمة، بخلاف تفسيرهما المشار إليه فإنه يستلزم القول بحشر الأصنام ذاتها، وهذا مع أنه لا دليل عليه فإنه يخالف الآيات المشار إليها ولهذا قال الشيخ عبد الرحمن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمهما الله - في كتابه " قررة عيون الموحدين " (ص ١٠٧ - ١٠٨) في تفسير آيتي (فاطر) ما نصه:

ابتدأ تعالى هذه الآيات بقوله: {ذلكم الله ربكم له الملك} يخبر الخبير أن الملك له وحده، والملوك وجميع الخلق تحت تصرفه وتدييره، ولهذا قال: {والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير} فإن من كانت هذه صفته فلا يجوز أن يرغب في طلب نفع أو دفع ضرر إلى أحد سوى الله تعالى وتقدس بل يجب إخلاص الدعاء - الذي هو أعظم أنواع العبادة - له، وأخبر تعالى أن ما يدعو أهل الشرك لا يملك شيئاً، وأنهم لا يسمعون دعاء من دعاهم، ولو فرض أنهم يسمعون فلا يستجيبون لداعيتهم، وأنهم يوم القيامة يكفرون بشركهم أي: ينكرونه، ويتبرؤون ممن فعله معهم، فهذا الذي أخبر به الخبير الذي {لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء} وأخبر أن ذلك الدعاء شرك به وأنه لا يغفره لمن لقيه فأهل الشرك ما صدقوا الخبير ولا أطاعوه فيما حكم به وشرع بل قالوا: إن الميت يسمع ومع سماعه ينفع، فتركوا الإسلام والإيمان رأساً كما ترى عليه الأكثرين من جهلة هذه الأمة".

فتبين مما تقدم وجه الاستدلال بقوله تعالى: {إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم} على أن الصالحين لا يسمعون بعد موتهم وغيرهم مثلهم بداهة، بل ذلك من باب أولى كما لا يخفى فالموتى كلهم إذن لا يسمعون. والله الموفق.

الدليل الثالث: حديث قليب بدر وله روايات مختصرة ومطولة أجتزئ هنا على روايتين منها:

الأولى: حديث ابن عمر قال: وقف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على قليب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ ثم قال: إنهم الآن يسمعون ما أقول» فذكر لعائشة فقالت: إنما قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إنهم الآن يعلمون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق» ثم قرأت: {إنك لا تسمع الموتى} حتى قرأت الآية.

أخرجه البخاري (٧/ ٢٤٢ - فتح الباري) والنسائي (١/ ٦٩٣) وأحمد (٢/ ٣١) من طريق أخرى عن ابن عمر وسيأتي بعضه في الكتاب (ص ٦٨، ٧١).

والأخرى: حديث أبي طلحة: أن نبي الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فخذفوا في طوي من أطواء بدر خبيث مخبث، وكان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليال، فلما كان ببدر اليوم الثالث أمر براحلته فشد عليها رحلها، ثم مشى واتبعه أصحابه وقالوا: ما نرى ينطلق إلا لبعض حاجته، حتى قام على شفة الركي فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان ابن فلان: ويا فلان ابن فلان أيسركم أنكم أطعمتم الله ورسوله، فإننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً؟ قال: فقال عمر: يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم». قال قتادة: أحياهم الله حتى أسمعهم قوله توبيحاً وتصغيراً ونقمةً وحسرةً وندماً.

أخرجه الشيخان وغيرهما وقد خرجته في التعليق الآتي (ص ٥٤) من الكتاب.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث يتضح بملاحظة أمرين:

الأول: ما في الرواية الأولى منه من تقييده - صلى الله عليه وآله وسلم - سماع موتي القليب بقوله: «الآن»^(١) فإن مفهومه أنهم لا يسمعون في غير هذا الوقت، وهو المطلوب. وهذه فائدة هامة نبه عليها العلامة الألوسي - والد المؤلف رحمهما الله - في كتابه "روح المعاني" (٦/ ٤٥٥) ففيه تنبيه قوي على أن الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون، ولكن أهل القليب في ذلك الوقت قد سمعوا نداء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وبإسماع الله تعالى إياهم خرقاً للعادة ومعجزة للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كما سيأتي في الكتاب (ص ٥٦، ٥٩) عن بعض العلماء الحنفية وغيرهم من المحدثين. وفي "تفسير القرطبي" (١٣/ ٢٣٢):

قال ابن عطية^(١): فيشبه أن قصة بدر خرق عادة لمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - في أن رد الله إليهم إدراكاً سمعوا به مقاله، ولولا إخبار رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

(١) ولها شاهد صحيح في حديث عائشة الآتي (ص ٧٠) عند المؤلف رحمه الله تعالى "

(١) هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي مفسر فقيه أندلسي عارف بالأحكام والحديث. توفي سنة (٥٤٢) له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " طبع منه جزءان في المغرب ثم علمت الآن وأنا في زيارة الدوحة - قطر (أوائل ربيع الأول سنة ١٤٠١ هـ) من فضيلة الشيخ عبد الله الأنصاري أنه يقوم بطبع الكتاب طبعة جديدة وقد تم حتى اليوم. طبع أربع مجلدات منه يسر الله تمامه "

عليه وآله وسلم - بسماعهم لحملنا نداءه إياهم على معنى التوبيخ لمن بقي من الكفرة وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين".

قلت: ولذلك أورده الخطيب التبريزي في "باب المعجزات" من "المشكاة" (ج ٣ رقم ٥٩٣٨ - بتخريجي).

والأمر الآخر: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أقر عمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقرا في نفوسهم واعتقادهم أن الموتى لا يسمعون، بعضهم أوماً إلى ذلك إيماءً، وبعضهم ذكر صراحة، لكن الأمر بحاجة إلى توضيح فأقول:

أما الإيماء فهو في مبادرة الصحابة لما سمعوا نداءه - صلى الله عليه وآله وسلم - لموتى القلب بقولهم: "ما تكلم أجساداً لا أرواح فيها؟" فإن في رواية أخرى عن أنس نحوه بلفظ "قالوا" بدل: "قال عمر" كما سيأتي في الكتاب (ص ٧١ - ٧٣) فلولا أنهم كانوا على علم بذلك سابق تلقوه منه - صلى الله عليه وآله وسلم - ما كان لهم أن يبادروه بذلك، وهب أنهم تسرعوا وأنكروا بغير علم سابق فوجب التبليغ حينئذ يوجب على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ، وأنه لا أصل له في الشرع، ولم نر في شيء من روايات الحديث مثل هذا البيان وغاية ما قال لهم: "ما أنتم بأسمع لما أقول منهم". وهذا - كما ترى - ليس فيه تأسيس قاعدة عامة بالنسبة للموتى جميعاً تخالف اعتقادهم السابق، وإنما هو إخبار عن أهل القلب خاصة، على أنه ليس ذلك على إطلاقه بالنسبة إليهم أيضاً إذا تذكرت رواية ابن عمر التي فيها "إنهم الآن يسمعون" كما تقدم شرحه، فسماعهم إذن خاص بذلك الوقت، وبما قال لهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقط، ففي واقعة عين لا عموم لها؛ فلا تدل على أنهم يسمعون دائماً وأبداً، وكل ما يقال لهم، كما لا تشمل غيرهم من الموتى مطلقاً، وهذا واضح إن شاء الله تعالى. ويزيده ووضوحاً ما يأتي.

وأما الصراحة فهي فيما رواه أحمد (٢٨٧/٣) من حديث أنس رضي الله عنه قال: "... فسمع عمر صوته فقال: يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث؟ وهل يسمعون؟ يقول الله عز وجل: {إنك لا تسمع الموتى} فقال: والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع [لما أقول] منهم، ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا". وسنده صحيح على شرط مسلم^(١). فقد صرح عمر رضي الله عنه أن الآية المذكورة هي العمدة في تلك المبادرة وأنهم فهموا من عمومها دخول أهل القلب فيه، ولذلك أشكل عليهم الأمر فصارحوا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك ليزيل إشكالهم؟ وكان ذلك بيانه المتقدم.

(١) وأصله عنده (١٦٣/٨ - ١٦٤) والزيادة له وهو رواية لأحمد (٢١٩/٣ - ٢٢٠) والحديث عزاه في "الدر" (١٥٧/٥) لمسلم وابن مردويه وكأنه يعني أن أصله لمسلم وسياقه لابن مردويه ولا يخفى ما فيه من إيهام وتقصير.

ومنه يتضح أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أقر الصحابة - وفي مقدمتهم عمر - على فهمهم للآية على ذلك الوجه العام الشامل لموتى القلب؛ وغيرهم لأنه لم ينكره عليهم ولا قال لهم: أخطأتم، فالآية لا تنفي مطلقاً سماع الموتى بل إنه أقرهم على ذلك، ولكن بين لهم ما كان خافياً من شأن القلب وأنهم سمعوا كلامه حقاً، وأن ذلك أمر مستثنى من الآية معجزة له - صلى الله عليه وآله وسلم - كما سبق.

هذا وإن مما يحسن التنبيه عليه وإرشاد الأريب إليه أن استدلال عائشة المتقدم بالآية يشبه تماماً استدلال عمر بها، فلا وجه لتخطئها اليوم بعد تبين إقرار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لعمر عليه وآله وسلم، اللهم إلا في ردها على ابن عمر في روايته لقصة القلب بلفظ السماع، وتوهمها إياه؛ فقد تبين من اتفاق جماعة من الصحابة على روايتها كروايته هو أنها هي الواهمة، وإن كان من الممكن الجمع بين روايتهم وروايتها كما سيأتي بيانه في التعليق على " الرسالة " (ص ٧ - ٨) فخطؤها ليس في الاستدلال بالآية وإنما في خفاء القصة عليها على حقيقتها ولولا ذلك لكان موقفها موقف سائر الصحابة منها، ألا وهو الموقف الجازم بها، على ما أخبر به النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - واعتبارها مستثناة من الآية.

فتنبه لهذا، واعلم أن من الفقه الدقيق الاعتناء بتتبع ما أقره النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم - من الأمور، والاحتجاج به؛ لأن إقراره - صلى الله عليه وآله وسلم - حق كما هو معلوم، وإلا فبدون ذلك قد يضل الفهم عن الصواب في كثير من النصوص، ولا نذهب بك بعيداً فهذا هو الشاهد بين يديك فقد اعتاد كثير من المؤلفين وغيرهم أن يستدلوا بهذا الحديث - حديث القلب - على أن الموتى يسمعون متمسكين بظاهر قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم -: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» غير منتبهين لإقراره - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم - الصحابة على اعتقادهم بأن الموتى لا يسمعون، وأنه لم يردده عليهم إلا باستثناء أهل القلب منه معجزة له - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم -، فعاد الحديث بالتنبيه لما ذكرنا حجة على أن الموتى لا يسمعون، وأن هذا هو الأصل فلا يجوز الخروج عنه إلا بنص كما هو الشأن في كل نص عام. والله تعالى موفق.

وقد يجد الباحث من هذا النوع أمثلة كثيرة ولعله من المفيد أن أذكر هنا ما يحضرني الآن من ذلك وهما مثالان:

الأول: حديث جابر عن أم مبشر رضي الله عنهما أنها سمعت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عليه وآله وسلم - يقول عن حفصة: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها». قالت: بلى يا رسول الله فانتهرها. فقالت حفصة: {وإن منكم إلا

واردها} فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: " قد قال الله عز وجل: {ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا} ".

رواه مسلم وغيره وهو مخرج في " الصحيحة " (٢١٦٠) و"تخريج السنة" (٨٦٠) - طبع المكتب الإسلامي).

أقول: ففي استدلال السيدة حفصة رضي الله عنها بآية الورود دليل على أنها فهمت (الورود) بمعنى الدخول وأنه عام لجميع الناس الصالح والاطالح منهم، ولذلك أشكل عليها نفي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - دخول النار في حق أصحاب الشجرة، فأزال - صلى الله عليه وآله وسلم - إشكالها بأن ذكرها بتمام الآية: {ثم ننجي الذين اتقوا} ففيه أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أقرها على فهمها المذكور، وأنه على ذلك أجابها بما خلاصته أن الدخول المنفي في الحديث هو غير الدخول المثبت في الآية، وأن الأول خاص بالصالحين ومنهم أهل الشجرة، والمراد به نفي العذاب، أي أنهم يدخلونها مرورا إلى الجنة دون أن تمسهم بعذاب، والدخول الآخر عام لجميع الناس ثم هم فريقان: منهم من تمسه بعذاب ومنهم على خلاف ذلك وهذا ما وضحته الآية نفسها في تمامها وراجع لهذا " مبارق الأزهار " (١/ ٢٥٠) و" مرقاة المفاتيح " (٥/ ٦٢١ - ٦٣٢)

قلت: فاستفدنا من الإقرار المذكور حكما لولاه لم نهتد إلى وجه الصواب في الآية، وهو أن الورود فيها بمعنى الدخول وأنه لجميع الناس، ولكنها بالنسبة للصالحين لا تضرهم بل تكون عليهم برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم، وقد روي هذا صراحةً مرفوعاً في حديث آخر لجابر لكن استغربه الحافظ ابن كثير وبينت علته في " الأحاديث الضعيفة " (٤٧٦١)، لكن حديثه هذا عن أم مبشر يدل على صحة معناه، وقد مال إليه العلامة الشوكاني في تفسيره للآية (٣/ ٣٣٣) واستظهره من قبله القرطبي (١١/ ١٣٨ - ١٣٩) وهو المعتمد.

والآخر: حديث " الصحيحين " والسياق للبخاري نقلا من " مختصر البخاري " بقلبي لأنه أتم جمعت فيه فوائده وزوائده من مختلف مواضعه قالت عائشة:

دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعندي جاريتان [من جواري الأنصار ٣/ ٣]

(وفي رواية: قينتان ٤/ ٢٦٦) [في أيام منى تدفنان وتضريان ٤/ ١٦١] تغنيان بغناء (وفي رواية: بما تقاولت (وفي أخرى تقاذفت) الأنصار يوم) بعث^(١). [وليستا بمغنيتين]

(١) بالصرف وعدمه وهو اسم حصن وقعت الحرب عنده بين الأوس والخزرج قبل الهجرة بثلاث سنين.

فاضطجع على الفراش وحول وجهه ودخل أبو بكر [والنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - متغش بثوبه ٢ / ١١] فانتهرني) وفي رواية: فانتهرهما) وقال: زمارة (وفي رواية: زمارة) الشيطان عند (وفي رواية: أمزامير الشيطان في بيت) رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - [(مرتين)]؟ فأقبل عليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - (وفي رواية: فكشف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - عن وجهه) فقال:

دعهما [يا أبا بكر [ف] إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا] ". فلما غفل غمزتهما فخرجتا ". (رقم ٥٠٨ من المختصر ").

قلت: فنجد في هذا الحديث أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لم ينكر قول أبي بكر الصديق في الغناء بالدفع أنه " زمارة الشيطان " ولا نهره لابنته أو للجاريتين بل أقره على ذلك فدل إقراره إياه على أن ذلك معروف وليس بمنكر فمن أين جاء أبو بكر بذلك؟ الجواب: جاء به من تعاليم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وأحاديثه الكثيرة في تحريم الغناء وآلات الطرب، وقد ذكر طائفة منها العلامة ابن قيم الجوزية في كتابه " إغاثة اللفان من مصائد الشيطان " (١ / ٢٥٨ - ٢٦٧) وخرجت بعضها في " الصحيحة " (٩١) و" المشكاة " (٣٦٥٢) ولولا علم أبي بكر بذلك وكونه على بينة من الأمر ما كان له أن يتقدم بين يدي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفي بيته بمثل هذا الإنكار الشديد، غير أنه كان خافياً عليه أن هذا الذي أنكره يجوز في يوم عيد فبينه له النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله: " دعهما يا أبا بكر فإن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا " فبقي إنكار أبي بكر العام مسلماً به لإقراره - صلى الله عليه وآله وسلم - إياه، ولكنه استثنى منه الغناء في العيد فهو مباح بالمواصفات الواردة في هذا الحديث.

فتبين أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أقر عمر على استنكاره سماع الموتى، كذلك أقر أبا بكر على استنكاره زمارة الشيطان، وكما أنه أدخل على الأول تخصيصاً، كذلك أدخل على قول أبي بكر هذا تخصيصاً اقتضى إباحة الغناء المذكور في يوم العيد، ومن غفل عن ملاحظة الإقرار الذي بيّننا: أخذ من الحديث الإباحة في كل الأيام كما يحلو ذلك لبعض الكتاب المعاصرين وسلفهم فيه ابن حزم، فإنه استدلل به على الإباحة مطلقاً جموداً منه على الظاهر فإنه قال في رسالته في الملاهي (ص ٩٨ - ٩٩): وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قول أبي بكر: زمارة الشيطان " فأنكر عليه ولم ينكر على الجاريتين غناءهما ".

والواقع أنه ليس في كل روايات الحديث الإنكار المذكور وإنما فيه قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - " دعهما. . . " وفرق كبير بين الأمرين فإن الإنكار الأول لو وقع لشمّل الآخر ولا عكس كما هو ظاهر، بل نقول زيادة على ذلك: إن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -

عليه وآله وسلم - أقر قول أبي بكر المذكور كما سبق بيانه وقد قال ابن القيم في " إغاثة اللهفان " بعد أن ذكر الحديث (٢٥٧/١):

فلم ينكر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على أبي بكر تسميته الغناء مزمار الشيطان وأقرهما؛ لأنهما جاريتان غير مكلفتين تغنيان بغناء الأعراب الذي قيل في يوم حرب بعاث من الشجاعة والحرب وكان اليوم يوم عيد.

وأما أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لم ينكر على الجاريتين فحق، ولكن كان ذلك في يوم عيد فلا يشمل غيره أولاً. وثانياً: لما أمر - صلى الله عليه وآله وسلم - أبا بكر بأن لا ينكر عليهما بقوله: " دعهما " أتبع ذلك بقوله: " فإن لكل قوم عيداً... " فهذه جملة تعليلية تدل على أن علة الإباحة هي العيدية إذا صح التعبير، ومن المعلوم أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً، فإذا انتفت هذه العلة بأن لم يكن يوم عيد لم يبح الغناء فيه كما هو ظاهر، ولكن ابن حزم لعله لا يقول بدليل العلة كما عرف عنه أنه لا يقول بدليل الخطاب، وقد رد عليه العلماء ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية في غير ما موضع من " مجموع الفتاوى " فراجع المجلد الثاني من " فهرسه ".

لقد طال الكلام على حديث عائشة في سماع الغناء ولا بأس من ذلك إن شاء الله تعالى؛ فإن الشاهد منه واضح ومهم، وهو أن ملاحظة طالب العلم إقرار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لأمر ما يفتح عليه باباً من الفقه والفهم ما كان ليصل إليه بدونها، وهكذا كان الأمر في حديث القليب فقد تبين بما سبق أنه دليل صريح على أن الموتى لا يسمعون، وذلك من ملاحظتنا إقرار النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لاستنكار عمر سماعهم واستدلاله عليه بالآية {إنك لا تسمع الموتى} فلا يجوز لأحد بعد هذا أن يلتفت إلى أقوال المخالفين القائلين بأن الموتى يسمعون، فإنه خلاف القرآن الذي بينه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -.

الدليل الرابع:

قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام».

أقول: ووجه الاستدلال به أنه صريح في أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يسمع سلام المسلمين عليه؛ إذ لو كان يسمعه بنفسه لما كان بحاجة إلى من يبلغه إليه كما هو ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى، وإذا كان الأمر كذلك فبالأولى أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - لا يسمع غير السلام من الكلام، وإذا كان كذلك فلأن لا يسمع السلام غيره من الموتى أولى وأحرى.

ثم إن الحديث مطلق يشمل حتى من سلم عليه - صلى الله عليه وآله وسلم - عند قبره، ولا دليل يصرح بالتفريق بينه وبين من صلى عليه بعيداً عنه، والحديث المروي في ذلك موضوع كما سيأتي بيانه في التعليق (ص ٨٠).

وهذا الاستدلال لم أره لأحد قبلي فإذا كان صواباً - كما أرجو - فهو فضل من الله ونعمة وإن كان خطأ فهو من نفسي، والله تعالى أسأل أن يغفره لي وسائر ذنوبي.

أدلة المخالفين:

فإن قيل: يظهر من النقول التي ستأتي في الرسالة عن العلماء أن المسألة خلافية فلا بد أن المخالفين فيها أدلة استندوا إليها.

فأقول: لم أر فيها من صرح بأن الميت يسمع سماعاً مطلقاً عاماً كما كان شأنه في حياته، ولا أظن عالماً يقول به، وإنما رأيت بعضهم يستدل بأدلة يثبت بها سماعاً لهم في الجملة، وأقوى ما استدلوا به سنداً حديثان:

الأول: حديث قليب بدر المتقدم وقد عرفت مما سبق بيانه أنه خاص بأهل القليب من جهة، وأنه دليل على أن الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون من جهة أخرى، وأن سماعهم كان خرقاً للعادة فلا داعي للإعادة.

والآخر: حديث: «إن الميت ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا». وفي رواية: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان ...» الحديث (انظر ص ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٨٢) من "الآيات".

وهذا كما ترى خاص بوقت وضعه في قبره ومجيء الملكين إليه لسؤاله "فلا عموم فيه، وعلى ذلك حملة العلماء كابن الهمام وغيره كما سيأتي في "الآيات" (ص ٥٦، ٥٩، ٧٣).

ولهم من هذا النوع أدلة أخرى ولكن لا تصح أسانيدها، وفي أحدها التصريح بأن الموتى يسمعون السلام عليهم من الزائر، وسائرهما ليس في السماع، وبعضها خاص بشهداء أحد، وكلها ضعيفة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض كما ستراه في التعليق (ص ٦٩).

وأغرب ما رأيت لهم من الأدلة قول ابن القيم رحمه الله في "الروح" (ص ٨) تحت المسألة الأولى: هل تعرف الأموات زيارة الأحياء وسلامهم أم لا؟ فأجاب بكلام طويل جاء فيه ما نصه:

ويكفي في هذا تسمية المسلم عليهم زائراً، ولولا أنهم يشعرون به لما صح تسميته زائراً؛ فإن المزور إن لم يعلم بزيارة من زاره لم يصح أن يقال: زاره (!) هذا هو المعقول من الزيارة عند جميع الأمم، وكذلك السلام عليهم أيضاً فإن السلام على من لا يشعر ولا يعلم بالمسلم محال (!) وقد عَلَّمَ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أمته إذا زاروا القبور أن يقولوا: سلام عليكم أهل الديار.

وهذا السلام والخطاب والنداء لموجود يسمع ويخاطب ويعقل ويرد وإن لم يسمع المسلم الرد."

أقول وبالله تعالى التوفيق:

رحم الله ابن القيم فما كان أغناه من الدخول في مثل هذا الاستدلال العقلي الذي لا مجال له في أمر غيبي كهذا، فوالله لو أن ناقلاً نقل هذا الكلام عنه ولم أقف أنا بنفسي عليه لما صدقته؛ لغرابته وبعده عن الأصول العلمية والقواعد السلفية التي تعلمناها منه ومن شيخه الإمام ابن تيمية، فهو أشبه شيء بكلام الأرائين والقياسيين الذين يقيسون الغائب على الشاهد، والخالق على المخلوق، وهو قياس باطل فاسد طالما رد ابن القيم أمثاله على أهل الكلام والبدع، ولهذا وغيره فإني في شك كبير من صحة نسبة "الروح" إليه أو لعله ألفه في أول طلبه للعلم. والله أعلم.

ثم إن كلامه مردود في شطريه بأمرين:

الأول: ما ثبت في "الصحيح" أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يزور البيت في الحج وأنه كان وهو في المدينة يزور قباء راكباً وماشياً ومن المعلوم تسمية طواف الإفاضة بطواف الزيارة. فهل من أحد يقول: بأن البيت وقباء يشعر كل منهما بزيارة الزائر أو أنه يعلم بزيارته؟

وأما الآخر: فهو مخاطبة الصحابة للنبي - صلى الله عليه وسلم - في تشهد الصلاة بقولهم: "السلام عليكم أيها النبي...". وهم خلفه قريباً منه وبعيداً عنه في مسجده وفي غير مسجده، أفيقال: إنه كان يسمعهم ويشعر بهم حين يخاطبونه به وإلا فالسلام عليه محال؟ اللهم غفراً. وانظر التعليق الآتي على الصفحة (٩٥ - ٩٦).

وإذا كان لا يسمع هذا الخطاب في قيد حياته أفيسمعه بعد وفاته وهو في الرفيق الأعلى لا سيما وقد ثبت أنه يبلغه ولا يسمعه كما سبق بيانه في الدليل الرابع (ص ٣٦)؟

ويكفي في رد ذلك أن يقال: إنه استدلال مبني على الاستنباط والنظر، فمثله قد يمكن الاعتداد به إذا لم يكن مخالفا للنص والأثر، فكيف وهو مخالف لنصوص عدة، واحد منها فقط فيه كفاية وغنية كما سلف، وبخاصة منها حديث قليب بدر، وفيه إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - لعمر أن الموتى لا يسمعون، فلا قيمة إذن للاستنباط المذكور فإن الأمر كما قيل: " إذا جاء الأثر بطل النظر، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ".

وقد يتساءل القارئ - بعد هذا - عن وجه مخاطبة الموتى بالسلام وهم لا يسمعون؟ وفي الإجابة عنه أحيل القارئ إلى ما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى فيما يأتي من الرسالة وما علقته عليها (ص ٩٥ - ٩٦) فإن في ذلك كفاية وغنية عن الإعادة.

وخلاصة البحث والتحقيق: أن الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أئمة الحنفية وغيرهم - كما ستراه في الكتاب مبسوطاً - على أن الموتى لا يسمعون، وأن هذا هو الأصل، فإذا ثبت أنهم يسمعون في بعض الأحوال كما في حديث خفق النعال، أو أن بعضهم سمع في وقت ما كما في حديث القليب فلا ينبغي أن يجعل ذلك أصلاً فيقال إن الموتى يسمعون كما فعل بعضهم^(١) كلا فإنها قضايا جزئية لا تشكل قاعدة كلية يعارض بها الأصل المذكور، بل الحق أنه يجب أن تستثنى منه على قاعدة استثناء الأقل من الأثر، أو الخاص من العام، كما هو المقرر في علم أصول الفقه ولذلك قال العلامة الألوسي في " روح المعاني " بعد بحث مستفيض في هذه المسألة (٦/ ٤٥٥):

والحق أن الموتى يسمعون في الجملة فيقتصر على القول بسماع ما ورد السمع بسماعه.

وهذا مذهب طوائف من أهل العلم كما قال الحافظ ابن جرب الحنبلي على ما سيأتي في الرسالة (ص ٧٠) وما أحسن ما قاله ابن التين رحمه الله:

"إن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله تعالى إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمتنع لقوله تعالى: {إنا عرضنا الأمانة ...} الآية وقوله: {فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ...} الآية. كما نقله المؤلف فيما يأتي (ص ٧٢).

فإذا علمت أيها القارئ الكريم أن الموتى لا يسمعون فقد تبين أنه لم يبق هناك مجال لمناداتهم من دون الله تعالى ولو بطلب ما كانوا قادرين عليه وهم أحياء كما تقدم بيانه في (ص ١٦ - ٢١) بحكم كونهم لا يسمعون النداء، وأن مناداة من كان كذلك

(١) انظر " الأضواء " (٦/ ٤٢٥).

والطلب منه سخافة في العقل وضلال في الدين وصدق الله العظيم القائل في كتابه الكريم: {ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون. وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين} (الأحقاف ٥ - ٦).

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ٣٧ - ٦٣).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا مررت عليهم (يعني أهل القبور) فقل: السلام عليكم يا أهل القبور من المسلمين والمؤمنين، أنتم لنا سلف، ونحن لكم تبع، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون. فقال أبو رزين: يا رسول الله ويسمعون؟ قال: ويسمعون، ولكن لا يستطيعون أن يجيبوا، أولاً ترضى يا أبا رزين أن يرد عليك [بعددهم من] الملائكة».

(منكر).

أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣٦٩) وعبد الغني المقدسي في "السنن" (ق ٩٢): (٢) عن النجم بن بشير بن عبد الملك بن عثمان القرشي حدثنا محمد بن الأشعث عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: "قال أبو رزين: يا رسول الله: إن طريقي على المقابر، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم؟ قال: "فذكره. وقال العقيلي والزيادة له: "محمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية، وحديثه هذا غير محفوظ، ولا يعرف إلا بهذا الإسناد. وأما "السلام عليكم يا أهل القبور" إلى قوله " وإنا إن شاء الله بكم لاحقون " فيروى بغير هذا الإسناد من طريق صالح، وسائر الحديث غير محفوظ".

والنجم بن بشير أورده ابن أبي حاتم (١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فهو بهذه الزيادة منكر، لتفرد هذا المجهول بها، وأما بدونها فهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث عائشة وبريدة، وهو مخرج في كتابي "أحكام الجنائز وبدعها".

وهذه الزيادة منكرة المتن أيضاً، فإنه لا يوجد دليل في الكتاب والسنة على أن الموتى يسمعون، بل ظواهر النصوص تدل على أنهم لا يسمعون. كقوله تعالى: {وما

أنت بمسمع من في القبور} وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لأصحابه وهم في المسجد: «أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة، فإن صلواتكم تبلغني ...» فلم يقل: أسمعها. وإنما تبلغه الملائكة كما في الحديث الآخر: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام». رواه النسائي وأحمد بسند صحيح.

وأما قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «العبد إذا وضع في قبره، وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه، فيقولان له ..» الحديث رواه البخاري فليس فيه إلا السماع في حالة إعادة الروح إليه ليجيب على سؤال الملكين كما هو واضح من سياق الحديث. ونحوه قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لعمر حينما سأله عن مناداته لأهل قليب بدر: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» هو خاص أيضاً بأهل القليب، وإلا فالأصل أن الموتى لا يسمعون، وهذا الأصل هو الذي اعتمده عمر رضي الله عنه حين قال للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إنك لتنادي أجسادا قد جيفوا، فلم ينكره الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - بل أقره، وإنما أعلمه بأن هذه قضية خاصة، ولولا ذلك لصحح له ذلك الأصل الذي اعتمد عليه، وبين له أن الموتى يسمعون خلافا لما يظن عمر، فلما لم يبين له هذا، بل أقره عليه كما ذكرنا، دل ذلك على أن من المقرر شرعا أن الموتى لا يسمعون. وأن هذه قضية خاصة.

وهذا البيان ينسد طريق من طرق الضلال المبين على المشركين وأمثالهم من الضالين، الذين يستغيثون بالأولياء والصالحين ويدعونهم من دون الله، زاعمين أنهم يسمعونهم، والله عز وجل يقول: " إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم، ولو سمعوا ما استجابوا لكم، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير".

وراجع لتمام هذا البحث الهام مقدمتي لكتاب " الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات " للآلوسي.

"الضعيفة" (٣/ ٢٨٤ - ٢٨٦).

هل الأموات على علم بحال الأحياء؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«تعرض الأعمال يوم الاثنين ويوم الخميس على الله، وتعرض على الأنبياء، وعلى الآباء والأمهات يوم الجمعة، فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضا وإشراقا، فاتقوا الله، ولا تؤذوا أمواتكم».

(موضوع)

ومنه تعلم أن السيوطي قد أساء بإيراده لهذا الحديث في " الجامع الصغير " وباستشهاده به على ما جزم به في " الحاوي " أن الأموات على علم بأحوال الأحياء، وبما هم فيه! وقد ساق في هذه المسألة أحاديث أخرى، لا يحتج بشيء منها مثل حديث: " إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات .. " الحديث، وقد مضى (٨٦٧).

"الضعيفة" (٦٧٢/٣).

هل يسمع النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بعد موته سلام من سلم عليه؟ وهل يلزم من رده - صلى الله عليه وسلم - السلام أن يكون سمعه؟

لم أجد دليلاً على سماعه - صلى الله عليه وسلم - سلام من سلم عليه عند قبره، وحديث أبي داود: [وهو: " ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام " وإسناده حسن كما بينه الشيخ في " الصحيحة " (٢٢٦٦)] ليس صريحاً في ذلك.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١١٣).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«من صلى علي عند قبوري سمعته، ومن صلى علي نائياً وكل بها ملك يبلغني، وكفي بها أمر دنياه وآخرته، وكنت له شهيداً أو شفيعاً».

فائدة: قال الشيخ ابن تيمية عقب كلامه المتقدم على الحديث: وهو لو كان صحيحاً فإنما فيه أنه يبلغه صلاة من صلى عليه نائياً، ليس فيه أنه يسمع ذلك كما وجدته منقولاً عن هذا المعترض (يريد الأحنائي)، فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم، ولا يعرف في شيء من الحديث، وإنما يقوله بعض المتأخرين الجهال: يقولون: إنه ليلة الجمعة ويوم الجمعة يسمع بأذنيه صلاة من يصلي عليه، فالقول إنه يسمع ذلك من نفس المصلين (عليه) باطل، وإنما في الأحاديث المعروفة إنه يبلغ ذلك ويعرض عليه، وكذلك السلام تبلغه إياه الملائكة.

قلت: ويؤيد بطلان قول أولئك الجهال قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة فإن صلاتكم تبلغني ... " الحديث وهو صحيح كما تقدم

(ص ٣٦٤) فإنه صريح في أن هذه الصلاة يوم الجمعة تبلغه ولا يسمعها من المصلي عليه - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"الضعيفة" (١/٣٦٦، ٣٦٩).

الجمع بين قوله تعالى: {وما أنت بمسمع من في القبور} و{إنك لا تسمع الموتى} وبين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الميت ليسمع قرع نعالمهم إذا انصرفوا»

[ذكر الألوسي في "الآيات البيّنات" بعض أدلة من يقول بعدم سماع الأموات فذكر قوله تعالى: {وما أنت بمسمع من في القبور} (فاطر: ٢٢) و {إنك لا تسمع الموتى} (النمل: ٨٠)، ثم قال: لكن يشكل عليهم ما في "مسلم": «إن الميت ليسمع قرع نعالمهم إذا انصرفوا» إلا أن يخصصوا ذلك بأول الوضع في القبر مقدمةً للسؤال.

[فعلق الألباني قائلاً]:

والتخصيص المشار إليه أمر لا بد منه للجمع المذكور، ولكن ينبغي أن يعلم أن ذلك كذلك ولو لم يتعارض ظاهره بالآيتين المذكورتين فإن الحديث يدل أنه خاص بأول الوضع فإن لفظه: "إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالمهم أتاه ملكان... الحديث متفق عليه.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ٨١).

باب منه

[وقال الألباني حول الجواب بالتخصيص بأول الوضع في القبر في موضع آخر]:

وهذا الجواب هو الأصح لقول قتادة المتقدم في حديث أبي طلحة (ص ٧٨) وهو الذي اعتمده الحافظ البيهقي، وغيره، ويأتي في الكتاب (٩٩) قول السهيلي في ذلك، ويظهر أن مناداة الكفار بعد هلاكهم سنة قديمة من سنن الأنبياء فقد قال تعالى في قوم صالح عليه السلام: {فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَةَ فَاصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ، فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَأُتَّخَبُونَ النَّاصِحِينَ} (الأعراف: ٧٨، ٧٩)، قال ابن كثير (٢/٢٢٩ - ٢٣٠):

هذا تقرير من صالح عليه السلام لقومه لما أهلكتهم الله بمخالفتهم إياه وتمردهم على الله وإبائهم الحق وإعراضهم عن الهدى، قال لهم صالح ذلك بعد هلاكهم تقريراً وتوبيخاً وهم يسمعون ذلك كما ثبت في "الصحيحين"... فذكر حديث القليب. لكن

قوله: " وهم يسمعون ذلك " ليس في الآية ما يدل عليه. ثم ذكر الله تعالى عن شعيب عليه السلام وقومه نحو ذلك فانظر " ابن كثير " (٢/٢٣٣).

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ٨٤).

لا يلزم من السلام على الأموات أو مخاطبتهم أنهم يسمعون

[قال الألوسي في "الآيات البيّنات"]:

فإن قيل: إذا كان مذهب الحنفية وكثير من العلماء المحققين على عدم السماع [أي سماع الأموات] فما فائدة السلام على الأموات وكيف (صحت) مخاطبتهم عند السلام؟

قلت: لم أجد فيما بين يدي الآن من كتبهم جوابهم عن ذلك، ولا بد أن تكون لهم أجوبة عديدة فيما هنالك، والذي يخطر في الذهن، ويتبادر إلى خاطر والفهم، أنهم لعلمهم أجابوا بأن ذلك أمر تعبدي، وبأننا نسلم سرّاً في آخر صلاتنا إذا كنا مقتدين، وننوي بسلامنا الحفظ، والإمام، وسائر المقتدين، مع أن هؤلاء القوم لا يسمعونه لعدم الجهر به، فكذا ما نحن فيه.

[فعلق الألباني قائلاً:]

ومن هذا القبيل قول الضرير في حديثه المشهور: " يا محمد إني توجهت بك إلى ربي... " الحديث وهو مخرج في رسالتي " التوسل " (ص ٦٧ - ٦٨). وهذا إذا افترض أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان بعيداً أو غائباً عنه لا يسمعه، وأما إذا كان ذلك في حضوره - صلى الله عليه وآله وسلم - فلا إشكال.

[ثم قال الألوسي:]

على أن السلام هو الرحمة للموتى، ونزلهم منزلة المخاطبين السامعين، وذلك شائع في العربية كما لا يخفى على العارفين، فهذه العرب تُسَلِّمُ على الديار، وتخطبها على بعد المزار.

[فعلق الألباني قائلاً:]

ومن ذلك مخاطبة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - الهلال حين يراه بقوله: "... ربنا وربك الله " ونحوه مما جاء في عدة أحاديث مخرجة في " المشكاة " (٢٤٢٨ و ٢٤٥١) و"الكلم الطيب" (ص ٩١/١٦١) و"الصحيحة" (١٨١٦). و"الضعيفة" (١٥٠٦).

ومثله ما روي عن ابن عمر مرفوعاً: " كان إذا سافر فأقبل الليل قال: يا أرض، ربي وربك الله، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك... " الحديث، وقد صححه بعضهم، لكن في إسناده جهالة كما بينته في " الكلم الطيب " (٩٩ / ١٨٠) و " المشكاة " (٣٤٣٩ - التحقيق الثاني).

وفي ذلك كله رد قوي على قول ابن القيم في " الروح " (ص ٨) وقد ذكر السلام على الأموات -: " فإن السلام على من لا يشعُر ولا يَعْلَمُ بالمسلم محال "، قال: " وهذا السلام والخطاب والنداء لموجود يسمع ويخاطب ويرد " وكأنه رحمه الله لم يستحضر خطاب الصحابة للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في التشهد: " السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته " خلفه في المدينة، وبعيداً عنه في سائر البلاد، بحيث لو خاطبوه بذلك جهراً لم يسمعهم - صلى الله عليه وآله وسلم -، فضلاً عن جمهور المسلمين اليوم وقبل اليوم الذي يخاطبونه بذلك، أفيقال: إنه يسمعهم؟ أو أنه من المحال السلام عليه وهو لا يشعر بهم ولا يعلم؟ وكذلك لم يستحضر رحمه الله قول شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه هذا السلام ونحوه فقال في " الاقتضاء " (ص ٤١٦) وقد ذكر حديث الأعمى المشار إليه آنفاً:

وقوله: " يا محمد " هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب، فيخاطب لشهوده بالقلب، كما يقول المصلي: " السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته " والإنسان يفعل هذا كثيراً يخاطب من يتصوره في نفسه وإن لم يكن في الخارج من سمع الخطاب "

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١٣١ - ١٣٢).

كيف سلم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - على القبور فقال: "السلام عليكم دار قوم

مؤمنين ... " مع أن الموتى لا يسمعون؟

[قال الألوسي في "الآيات البينات":]

رأيت في " شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك " في " فصل جامع للوضوء " في الكلام على حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - خرج إلى المقبرة فقال: " السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون " ما لفظه:

" قال الباجي و عياض: يحتمل أنهم أحيوا له حتى سمعوا كلامه كأهل القلب، ويحتمل أن يسلم عليهم مع كونهم أمواتاً لامثال أمته ذلك بعده، قال الباجي: وهو الأظهر."

[فعلق الألباني قائلاً:]

قلت: كل من الاحتمالين غير قوي عندي أما الأول فلأن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يخاطب الموتى بالسلام المذكور كلما زار القبور كما في حديث عائشة رضي الله عنها: " كان - صلى الله عليه وسلم - كلما كان ليلتها من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يخرج من آخر الليل فيقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين... " الحديث. رواه مسلم وغيره وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٨٩) فهل كانوا يجيبونه كلما سلم عليهم؟

وأما الآخر فهو أضعف منه لأنه يعود السؤال السابق: لماذا خاطبهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بذلك؟ اللهم إلا أن يكون مراده أن الأمر تعبدي محض. والله أعلم.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٣٣ - ١٣٤).

لا يستدل بحديث أهل القلب على أن الموتى يسمعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - تَرَكَ قَتْلِي بَدْرٍ ثَلَاثًا ثُمَّ أَتَاهُمْ فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَنَادَاهُمْ فَقَالَ: «يَا أَبَا جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، يَا أُمَيَّةَ بْنَ، خَلْفِ يَا عْتَبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ، يَا شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا». فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُونَ وَأَنَّى يُجِيبُونَ؟ وَقَدْ جِئْتُمْ بِأَقْوَالٍ وَأَلْسِنَةٍ أَلَيْسَ قَدْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا». ثُمَّ أَمَرَ بِهِمْ فَسُجِبُوا فَأَلْقُوا فِي قَلْبِي بَدْرٍ.

[قال الإمام معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعِ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ»:]

أي لأن الله أحياهم له كما قال قتادة في "صحيح البخاري"، لا لأن الموتى يسمعون كما يظن البعض. كيف والله عز وجل يقول فيهم {إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم}. فمن أكبر الضلال، استدلال بعض الجهال بالحديث على أن الموتى يسمعون، ثم الاستدلال بسماعهم على جواز الاستعانة بهم. والآية صريحة في نفي الأمرين معاً. والله المستعان.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٣٠٧).

باب منه

[قال ابن أبي عاصم في "السنة"]:

ثنا أبو الشعثاء، ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن أشعث عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: كنا عند عبد الله بن مسعود في بيت المال، قال: قام رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على القليب قليب بدر فقال: «يا فلان يا فلان هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟» قالوا: يا رسول الله هل يسمعون؟ قال: «ما أنتم لأسمع لما أقول منهم، ولكنهم اليوم لا يجيبون».

حديث صحيح.

قال أبو بكر [هو ابن أبي عاصم] والأخبار التي في قليب بدر، ونداء النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إياهم، وما أخبر أنهم يسمعون كلامه: أخبار ثابتة توجب العمل والمحاسبة، فيه أخبار كثيرة قد أثبتناها في مواضعها.

قلت: لكن ليس فيها أن الموتى عامة يسمعون، وإنما فيها أن أهل القليب سمعوا قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - إياهم، فهي قضية خاصة لا عموم لها، فلا تعارض بينها وبين الآيتين اللتين احتجت بهما السيدة عائشة رضي الله عنها، فاحتجاجها بهما صحيح كأصل، لكن خفي عليها أن الحادثة وقعت كما رواها ابن عمر، وكذا أنس وعمر كما تقدم. فتمسكت بالأصل الثابت في القرآن، لعدم ثبوت القصة عندها، ولو ثبتت لاستثنتها من هذا الأصل كما هو الواجب للتوفيق بين القرآن والحديث، ويؤيده قول قتادة المتقدم: أحياهم الله له ... فالقضية خاصة فلا يجوز أن يلحق بها غيرها فيقال: إن الموتى كلهم يسمعون، كما يقول كثير من الناس اليوم!

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ٣٨٤)

متى كانت مخاطبة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لأهل القليب

[نقل الألويسي في "الآيات البيّنات" عن ابن جحر قولاً لبعضهم بأن مخاطبة النبي لأهل القليب كانت وقت سؤال الملكين في القبر، فعلق الألباني على هذا القول قائلاً:]

قلت: وكذا قال الطحطاوي (ص ٥٤٦). وهذا باطل فقد ثبت في بعض طرق القصة عن أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ترك قتلى بدر ثلاثاً ثم أتاهم

فنأاداهم. . . وفيه أن عمر قال: يا رسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟ الحديث. أخرجهم مسلم (١٦٣ / ٨) وأحمد (٢٨٦ / ٣) من رواية ثابت عنه. ورواه حميد عنه بلفظ "قالوا" بدل "قال عمر" كما تقدم قريباً، ومعناه في طريق قتادة الذي سبق تخريجه (ص ٥٤)، فالعجب من الحافظ كيف فاته هذا وهو الذي نقل في شرحه لهذا الحديث قول السهيلي .. وفيه قول الصحابة: "أتخاطب أقواما قد جيفوا" بل وذكر قبل ذلك حديث أنس هذا من طريق مسلم؟ إلا أن يقال: إن الروح تبقى مدة في جسدها بعد إعادتها إليه وهو بعيد جداً لعدم ورود نص بذلك. والله أعلم.

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٠٢).

هل علة الموت هي فساد الأعضاء بحيث تصبح غير قادرة على قبول الآثار الفائضة عليها من

الروح

[نقل الألويسي في "الآيات البيئات" قول ابن القيم في كتابه "الروح" عن ماهية الروح]:

الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وأدلة العقل والفطرة، أنه جسم حادث مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني علوي خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، والدهن في الزيتون، والنار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي هذا الجسم اللطيف متشابكا لهذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة والإدارة، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها وخرجت عن قبول الآثار، فارق الروح البدن وانفصل بأمر الله تعالى إلى عالم الأرواح قال الله تعالى: {يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فأدخلي في عبادي وأدخلي جنتي}.

[فعلق الألباني قائلاً]:

(إن) تعليل الموت بهذا السبب يشبه الفلسفة عندي؛ لأنه لا دليل عليه من نقل، أو عقل بل كم من شخص مات فجأة وأعضاؤه سليمة قوية في عز المنعة والقوة.

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٥٢).

هل الأموات على علم بحال الأحياء؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«تعرض الأعمال يوم الاثنين ويوم الخميس على الله، وتعرض على الأنبياء،

وعلى الآباء والأمهات يوم الجمعة، فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضا

وإشراقا، فاتقوا الله، ولا تؤذوا أمواتكم».

(موضوع)

[ثم بين الإمام وضعه ثم قال:] ومنه تعلم أن السيوطي قد أساء بإيراده لهذا الحديث في "الجامع الصغير" وباستشهاده به على ما جزم به في "الحاوي" أن الأموات على علم بأحوال الأحياء، وبما هم فيه! وقد ساق في هذه المسألة أحاديث أخرى، لا يحتج بشيء منها مثل حديث "إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات .." الحديث، وقد مضى (٨٦٧).

"الضعيفة" (٣/٦٧٢).

صفة حياة الأنبياء بعد الموت

(حياة) الأنبياء بعد الموت حياة برزخية، ولنبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - فيها من الخصائص ما ليس لغيره كهذه الخصوصية [وهي رد السلام على من سلم عليه] وغيرها ... ، ولكن لا يجوز التوسع في ذلك بالأقيسة والأهواء كما جاء في آخر "مراقي الفلاح" تحت "فصل زيارة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -" ما نصه:

"ومما هو مقرر عند المحققين أنه - صلى الله عليه وسلم - حي يرزق بجميع الملاذ والعبادات، غير أنه حجب عن أبصار القاصرين!"

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١١١).

جزاء من مات له ولدان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ما من امرأة تقدم ثلاثاً من الولد تحتسيهن إلا دخلت الجنة. فقالت امرأة منهن: أو اثنان؟ قال: أو اثنان».

فيه فوائد كثيرة، [منها]:

أن من مات له ولدان دخل الجنة وحجباه من النار، وليس ذلك خاصاً بالإناث آباء وأولاداً، لأحاديث أخرى كثيرة تعم الجنسين، وتجد جملة طيبة منها في " الترغيب والترهيب " (٣ / ٨٩ - ٩١) ويأتي بعد هذا أحدها [ثم أورده: " من ولد له ثلاثة أولاد في الإسلام فماتوا قبل أن يبلغوا الحنث أدخله الله عز وجل الجنة برحمته إياهم ... [فساقه بطوله]

"الصحيحة" (٦ / ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠، ٤٠٢)

حكم قولهم: "انتقل إلى مثواه الأخير"

وأما قولهم في الإذاعات وغيرها: " .. مثواه الأخير " فكفر لفظي على الأقل، وأنا أعجب كل العجب من استعمال المذيعين المسلمين لهذه الكلمة، فإنهم يعلمون أن القبر ليس هو المثوى الأخير، بل هو برزخ بين الدنيا والآخرة، فهناك البعث والنشور ثم إلى المثوى الأخير، كما قال تعالى {فريق في الجنة وفريق في السعير}، وقال في الأخير: {فالنار مثوى لهم}، وما ألقى هذه الكلمة بين الناس إلا كافر ملحد، ثم تقلدت من المسلمين في غفلة شديدة غريبة! {فهل من مدكر}؟ اهـ.

"الصحيحة" (٦ / ١ / ٤١٦).

هل الأرواح مخلوقة قبل الأجساد أم بعدها؟

أما مسألة تقدم خلق الأرواح على الأجساد وتأخرها عنها، فللعلماء فيها قولان معروفان، وممن ذهب إلى تقدم خلقها محمد بن نصر المروزي وأبو محمد بن حزم وحكاة إجماعاً و [من] أدلتهم قوله تعالى في سورة الأعراف: {وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين. أو تقولوا إنما أشرك آبؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون} قالوا: وهذا الاستنطاق والإشهاد إنما كان لأرواحنا، ولم تكن الأبدان حينئذ موجودة، وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الله خلق أرواح العباد قبل العباد بألفي عام فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف».

رواه ابن منده بإسناده عن عمرو بن عبسة مرفوعاً كما في " الروح " (ص ١٦٠) ثم قال (ص ١٧٢) " لا يصح إسناده فيه عتبة بن السكن قال الدارقطني: متروك. وأرطأة ابن المنذر قال ابن عدي: بعض أحاديثه غلط "

قلت: وهو البصري، وأما أرطأة بن المنذر الحمصي فثقة، لكن فوقهما عطاء بن عجلان وهو متروك أيضاً فهو حديث ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً، اللهم إلا قوله: " فما تعارف... " فهو طرف من حديث صحيح معروف.

لكن في المسألة أحاديث أخرى كثيرة تغني عن هذا الحديث من أصرحها حديث ابن عباس مرفوعاً: " إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم بـ (نعمان) يوم عرفة، وأخرج من صلبه كل ذرية ذراها، فنثرهم بين يديه كالذر ثم كلمهم قبلاً قال: {أست بربكم قالوا: بلى} " وهو حديث صحيح بل هو متواتر المعنى كما بينته في " الصحيحة " (١٦٢٣).

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٥٠).

أين مستقر أرواح المؤمنين بعد الموت

[قال الألوسي في آخر "الآيات البيئات"]:

الخاتمة؛ - ونسأل الله تعالى حسنها إذا بلغت الروح المنتهى - في بيان الخلاف في مستقر الأرواح بعد مفارقتها البدن إلى يوم القيامة والبعث [ونتبعتها بمسائل].

قال الحافظ ابن القيم في كتاب الروح ":

هذه مسألة عظيمة تكلم فيها الناس واختلفوا فيها وهي إنما تتلقى من السمع فقط، واختلف في ذلك فقال قائلون: أرواح المؤمنين عند الله تعالى في الجنة شهداء كانوا أم غير شهداء، إذا لم يحبسهم عن الجنة كبيرة، ولا دين، ويلقاهم ربهم بالعفو عنهم، وهذا مذهب أبي هريرة، وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما.

[فعلق الألباني قائلاً]:

وهو الصحيح من الأقوال الآتية لأن غيره مما لا دليل عليه في السنة أو في أثر صحيح تقوم به الحجة كما سترى وهو الذي جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى " (٣٦٥ / ٢٤) وقال: " ومع ذلك فتتصل بالبدن متى شاء الله، وذلك في اللحظة بمنزلة نزول الملك، وظهور الشعاع في الأرض، وانتباه النائم "

وللحافظ ابن رجب تفصيل جيد في ذلك في كتابه " الأهلوال " (ق ٩٥ - ١١٣ / ٣) ولولا خشية الإطالة لنقلته برمته فاكتفيت بالإشارة.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٣٧).

باب منه

[قال الألوّسي تميّما للبحث السابق]:

وقالت طائفة: أرواح المؤمنين بيئر (زمزم)، وأرواح الكفار بيئر (برهوت).

[فعلق الألباني قائلاً]:

هذا رده ابن القيم بنفسه بقوله (ص ١٠٨): بأنه لا دليل عليه في الكتاب والسنة ولا في قول صاحب يوثق به.

وأما فقرة أرواح الكفار فلم ترد في حديث مرفوع وإنما هي آثار موقوفة ساقها ابن القيم (١٠٦ - ١٠٧٩) وكلها ضعيفة الإسناد، نعم وقع مرفوعاً في مؤلف لأبي سعيد الخراز كما في "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٢٢١/٤) لكن الخراز هذا صوفي مشهور، بيد أنه في الرواية غير معروف. انظر "الضعيفة" (٢/٢٠٩).

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٠).

باب منه

[قال الألوّسي تميّما للبحث السابق]:

وقالت طائفة: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله [فعلق الألباني قائلاً]:

هذا معنى طرف من حديث أبي ذر الطويل في الإسراء عند الشيخين، ولكن لا يدل ذلك على تعادلهم في اليمين والشمال، بل يكون هؤلاء عن يمينه في العلو والسمعة، وهؤلاء عن يساره في السفلى والسجن كما قال ابن القيم (ص ١٠٨)

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٠ - ١٤١).

باب منه

[قال الألويسي تميماً للبحث السابق]:

وقالت طائفة أخرى منهم ابن حزم: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها

[فعلق الألباني قائلاً]:

قلت: وهذا مما لا دليل عليه، وقد رده ابن القيم في فصل خاص عقده لذلك (ص ١٠٩ - ١١٠) وتبعه الحافظ ابن رجب (ق ١٢٧ / ١) باختصار.

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤١).

باب منه

[قال الألويسي تميماً للبحث السابق]:

وقال أبو عمر بن عبد البر: أرواح الشهداء في الجنة وأرواح عامة المؤمنين على أفنية القبور.

[فعلق الألباني قائلاً]:

وهذا على إطلاقه خطأ؛ فإن أرواح المؤمنين أيضاً في الجنة كما في حديث مالك الآتي، فإذا بأن ذلك في بعض الأوقات، أو بأن لها إشرافاً على القبور استقام الكلام. راجع "الروح" (ص ١٠٠).

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤١).

باب منه ومعنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم

:- «إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة»

[ساق الألويسي في الآيات البيئات حديثاً]:

«إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم يبعثه».

[فعلق الألباني على الحديث قائلاً]:

أي روحه، " طير " أي كطير، "يعلق" أي يأكل. وكان الأصل (معلق) فصحته من " الموطأ " (٢٣٨ / ١) وغيره. قال ابن القيم في شرح الحديث (ص ١١٢):

يحتمل أن يكون هذا الطائر مركباً للروح كالبدن لها، ويكون لبعض المؤمنين والشهداء، ويحتمل أن يكون الروح في صورة طائر، وهذا اختيار ابن حزم وابن عبد البر.

قلت: ومن الملاحظ أن لفظ الحديث هنا " المؤمن طير " وفي الشهداء " في أجواف طير " كما تقدم قريباً، فمن العلماء من جعلهما حديثاً واحداً وحمل حديث مالك على هذا، ومنهم من جعلهما حديثين كابن القيم وغيره، فقال ابن كثير في " تفسيره " (١ / ٤٢٧): " وفي هذا الحديث أن روح المؤمن تكون على شكل طائر في الجنة " وأما أرواح الشهداء فكما تقدم " في حواصل طير خضر " فهي كالكوكب بالنسبة إلى أرواح عموم المؤمنين فإنها تطير بأنفسها ".

ونحوه في " شرح العقيدة الطحاوية " لابن أبي العز (ص ٤٥٥ - ٤٥٦).

" تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات " (ص ١٤٣).

باب منه

[قال الألويسي تميماً للبحث السابق]:

وقالت فرقة: مستقرها العدم المحض. وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن كحياته وإدراكه فتعدم بموت البدن كما تعدم سائر الأعراض المشروطة بحياته، وهذا قول مخالف لنصوص القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين.

[فعلق الألباني قائلاً]:

وقد بين ذلك وشرحه شرحاً مبسطاً في " مجموع الفتاوى " (٤ / ٢٦٢ - ٢٧٠)، وصرح في مكان آخر (٤ / ٢٩٢): " أن الروح تبقى بعد مفارقة البدن، خلافاً لضلال المتكلمين، وأنها تصعد وتنزل خلافاً لضلال الفلاسفة "

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٤).

هل أرواح الأموات تتلاقى وتتزاور وتتذاكر

[قال الألوسي في "الآيات البيئات" ضمن مسائل ذكرها حول الروح]:

الأولى [أي المسألة الأولى]: هل أرواح الموتى تتلاقى وتتزاور وتتذاكر أم لا؟ وجوابها على ما في "كتاب الروح":

"إن الأرواح قسمان: أرواح معذبة وأرواح منعمة، فالمعذبة في شغل بما هي فيه من العذاب عن التزاور والتلاقي، والأرواح المنعمة المرسله غير المحبوسة تتلاقى وتتزاور وتتذاكر ما كان منها في الدنيا، وما يكون من أهل الدنيا فتكون كل روح مع رفيقها الذي هو على مثل عملها.

[فعلق الألباني قائلاً]:

وقد ساق لها [أي ساق ابن القيم للمسألة] أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والآثار عن الصحابة والتابعية، لكن الأحاديث التي أوردها ليس فيها ما يحتج به من قبل إسناده، وقد فاته حديث أبي هريرة وفيه: «... وإن المؤمن يصعد بروحه إلى السماء، فتأتيه أرواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفهم من أهل الأرض...» الحديث. وسنده حسن، وصححه السيوطي وقد خرجته في "الصحيحه" (٢٦٢٨).

"تحقيق الآيات البيئات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٥).

هل تتلاقى أرواح الأحياء وأرواح الأموات؟

[قال الألوسي في "الآيات البيئات" ضمن مسائل ذكرها حول الروح]:

الثانية [أي المسألة الثانية]: هل تتلاقى أرواح الأحياء وأرواح الأموات؟

وجوابها: نعم قال الله تعالى: {اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} روى أبو عبد الله بن منده بسنده إلى ابن عباس في هذه الآية قال: "بلغني أن أرواح الأحياء والأموات تلتقي في المنام فيتساءلون بينهم، فيمسك الله تعالى أرواح الموتى، ويرسل أرواح الأحياء إلى أجسادها".

والقول الثاني في الآية: أن الممسك والمرسل في الآية كلاهما توفي وفاة النوم، فمن استكملت أجلها أمسكها عنده فلا يردها إلى جسدها، ومن لم تستكمل أجلها ردها إلى جسدها لتستكملها.

[فعلق الألباني قائلاً]:

وقد واجه ابن القيم (ص ٢٠ - ٢١) كلاً من القولين: وذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية اختار القول الثاني. ثم رجح هو القول الأول ثم أفاد من التحقيق أن الآية تتناول النوعين: الوفاة الكبرى وهي الموت، والوفاة الصغرى وهي النوم، فراجع كلامه إن شئت التفصيل، وبذلك فسر الآية ابن كثير ثم قال (٤/٥٥):

فيه دلالة على أنها تتجمع في الملاء الأعلى كما ورد بذلك الحديث المرفوع الذي رواه ابن منده وغيره.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٥).

هل تفتى الأرواح

[علق الشيخ على قوله تعالى {كل من عليها فان} وقوله تعالى: {كل شيء هالك إلا وجهه} قائلاً]:

والمراد بالفناء والهلاك المذكورين في الآيتين بالنسبة للأرواح إنما هو خروجها من أبدانها، وليس عدمها مطلقاً فإنها لا تفتى كالجنة والنار ونحوهما، وقد جمعها ابن القيم فقال في "الكافية الشافية" (١/٩٧ - شرح).

ثمانية حُكْمُ البقاء يعمها من ... الخلق والباقون في حيز العدم هي العرض والكرسي ونار وجنة ... وشجب وأرواح كذا اللوح والقلم وذكره النار فيها وأنها باقية لا تفتى هو الصواب من قوله كما بينته في مقدمتي لكتاب "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" للعلامة الصنعاني.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ١٤٧).

إثبات عذاب القبر من الكتاب والسنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه. قال زيد: ثم أقبل علينا بوجهه فقال: تعوذوا بالله من عذاب النار، قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: تعوذوا بالله من عذاب القبر، قالوا: نعوذوا بالله من عذاب القبر، قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوذوا بالله من فتنة الدجال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال».

[قال الشيخ]:

من فوائد الحديث

وفي هذه الأحاديث فوائد كثيرة [منها]:

- إثبات عذاب القبر، والأحاديث في ذلك متواترة، فلا مجال للشك فيه بزعم أنها آحاد! ولو سلمنا أنها آحاد فيجب الأخذ بها لأن القرآن يشهد لها، قال تعالى: {وَحَاقَ بِالْأَلْفِرَعُونَ سُوءَ الْعَذَابِ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} {غافر: ٤٥، ٤٦}.

ولو سلمنا أنه لا يوجد في القرآن ما يشهد لها، فهي وحدها كافية لإثبات هذه العقيدة، والزعم بأن العقيدة لا تثبت بما صح من أحاديث الآحاد زعم باطل دخيل في الإسلام، لم يقل به أحد من الأئمة الأعلام كالأربعة وغيرهم، بل هو مما جاء به بعض علماء الكلام، بدون برهان من الله ولا سلطان، وقد كتبنا فصلاً خاصاً في هذا الموضوع الخطير في كتاب لنا، أرجو أن أوفق لتبييضه ونشره على الناس.

- إن سؤال الملكين في القبر حق ثابت، فيجب اعتقاده أيضاً، والأحاديث فيه أيضاً متواترة.

"الصحيحة" (١/١/٢٩٤ - ٢٩٧).

باب أدلة عذاب القبر

عذاب القبر" (ثابت) كتاباً وسنة وجامع أهل السنة والجماعة والسلف الصالح.

"الصحيحة" (٧/٢/٨٨٤)

ذكر بعض أهل الضلال ممن أنكر عذاب القبر

[ترجم الإمام لضرار بن عمرو قائلاً]:

هو القاضي. قال الذهبي: " معترلي جلد له مقالات خبيثة قال ابن حزم: " كان ضرار ينكر عذاب القبر ".

قلت: ومثله اليوم كثير ممن يشككون في الأحاديث الصحيحة الصريحة في عذاب القبر ويدفعونها بزعمهم أنها أحاديث آحاد، وأن القاعدة أنه لا تثبت بها عقيدة، وقد بينت بطلان هذه القاعدة في رسالتين مطبوعتين: " الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام " و" وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ".

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١٢٤).

ما جاء أن إبليس وأعوانه يأتون الميت في القبر

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«احضروا موتاكم، ولقنوهم لا إله إلا الله، وبشروهم بالجنة، فإن الحلِيم من الرجال والنساء يتحIRON عند ذلك المصرع، وإن الشيطان لأقرب ما يكون عند ذلك المصرع، والذي نفسي بيده لا تخرج نفس عبد من الدنيا حتى يألم كل عرق منه على حياله».

(ضعيف).

(فائدة): وأما ما نقله الغزالي في " الدرّة الفاخرة في كشف علوم الآخرة " من فتنة الموت، وأن إبليس لعنه الله وكل أعوانه يأتون الميت على صفة أبويه على صفة اليهودية، فيقولان له: مت يهودياً، فإن انصرف عنهم جاء أقوام آخرون على صفة النصراري حتى يعرض عليه عقائد كل ملة، فمن أراد الله هدايته أرسل إليه جبريل فيطرد الشيطان وجنده، فيبتسم الميت ... إلخ، فقال السيوطي: " لم أقف عليه في الحديث ".

"الضعيفة" (٣/ ٦٤٥ - ٦٤٦).

عذاب القبر يكون للكفار والفساق

[علق الشيخ على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن ... بعذاب القبر لمن كان له أهلاً" قائلاً]:

يعني من الكفار وفساق المسلمين، والأول مقطوع به منصوص عليه في القرآن، والآخر كذلك، وهو منصوص عليه في أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر، كما ذكر الشارح وغيره.

فيجب الاعتقاد به ولكن لا يجوز الخوض في تكييفه؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فيجب التسليم به، وتجد بعض الأحاديث المشار إليها في "الشرح" وفي "السنة" لابن أبي عاصم (رقم ٨٦٣ - ٨٧٧ بتحقيقي وتخريجي).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٤ - ٨٥).

ضمة القبر غير عذاب القبر

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الضمة في القبر كفارة لكل مؤمن؛ لكل ذنب بقي عليه لم يغفر له، وذلك أن يحيى بن زكريا عليهما السلام ضمه القبر ضمة في أكلته الشعير».

(موضوع)

وبيض له المناوي في "شرحيه" فلم يتكلم على إسناده بشيء؛ إلا أنه نقده من حيث متنه فقال: «وهذا يعارض خبر: «أكثر عذاب القبر من البول» و «عامّة عذاب القبر من البول».

وهذه معارضة غير صحيحة؛ لأن ضمة القبر غير عذاب القبر، كما يدل عليه أحاديث ضم القبر لسعد بن معاذ، وللصبي، وانظر "الصحيحة" (١٦٩٥ و ٢١٦٤).

والحديث الذي ذكره المناوي صحيح، ورد عن جمع من الصحابة باللفظين اللذين ذكرهما، وهو مخرج في "إرواء الغليل" (١ / ٣١٠ / ٢٨٠). ويشهد له حديث "الصحيحين": «أما إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، وأما أحدهما فكان لا يستنزّه من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة».

رواه الشيخان وهو مخرج في المصدر السابق (٢٨٣).

"الضعيفة" (٧ / ٢٨١).

رزق الشهداء في قوله تعالى: {بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}

يكون في القبر أم في الجنة؟

[قال الألباني معلقاً على كلمة "عند" في الآية الكريمة]:

فيه إشارة إلى أن رزقهم المذكور ليس في القبر وإنما عند ربهم، وذلك صريح في حديث مسروق قال: سألتنا عبد الله (ابن مسعود) عن هذه الآية: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}؟ قال: أما إننا قد سألنا عن ذلك؟ فقال: أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل... الحديث. رواه مسلم وغيره. وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٦٣٣).

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ١٠٩).

هل زراعة الأشجار على القبور تخفف من عذاب القبر؟

عن ابن عباس قال مر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول - وفي رواية لمسلم: لا يستنزه من البول - وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة، ثم أخذ جريدة رطبة فشققها نصفين ثم غرز في كل قبر واحدة» قالوا: يا رسول الله لم صنعت هذا؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا». متفق عليه.

لقد توهم كثير من الناس أن التخفيف إنما كان من أجل رطابة الشقين، وهذا ليس بصحيح ولو كان كذلك لما شق الغصن شقين لأن ذلك مما يسرع اليبوسة إلى الشقين كما لا يخفى، والصحيح أن سبب التخفيف إنما هو شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - ودعاؤه لهما، وأن الله استجاب له ذلك إلى أن ييبسا، فالرطابة علامة لا سبب، ويشهد لهذا حديث جابر الطويل في مسلم (٨ / ٢٣٥): "إني مررت بقبرين يُعذبان، فأحببت بشفاعتي أن يرفه عنهما مادام الغصنان رطبين". ولهذا لم يعرف عن

النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه كان يفعل ذلك عند زيارة القبور ولا عن الصحابة ولا عن أحد السلف، بل قد أنكر الإمام الخطابي ما يفعله الناس اليوم من وضع الأخضر على القبور، وقال: إنه لا أصل له، وقد تكلمت على هذه المسألة بتفصيل في كتابي "أحكام الجنائز وبدعها" وراجع أيضاً تعليق أحمد شاکر على "الترمذي" (١/١٠٣).

"تحقيق مشكاة المصابيح" (١/١١٠).

التخفيف من عذاب القبرين كان بسبب دعائه - صلى الله عليه وآله وسلم - لا بسبب

الغصنين وأن ذلك خاص به - صلى الله عليه وآله وسلم -

عن جابر: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى نَزَلْنَا وَادِيًا أَفِيحَ فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَقْضِي حَاجَتَهُ فَاتَّبَعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فَلَمْ يَرَ شَيْئًا يَسْتَتِرُ بِهِ فَإِذَا شَجَرَتَانِ بِشَاطِئِ الْوَادِي فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - إِلَى إِحْدَاهُمَا فَأَخَذَ بَعْضِنِ مِنْ أَغْصَانِهَا فَقَالَ: «انْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ». فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَالْبَعِيرِ الْمُخْشُوشِ الَّذِي يُصَانِعُ قَائِدَهُ حَتَّى آتَى الشَّجَرَةَ الْأُخْرَى فَأَخَذَ بَعْضِنِ مِنْ أَغْصَانِهَا فَقَالَ: «انْقَادِي عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ». فَانْقَادَتْ مَعَهُ كَذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَنْصَفِ مِمَّا بَيْنَهُمَا لِأَمِّ بَيْنَهُمَا - يَعْنِي جَمْعَهُمَا - فَقَالَ: «التَّيْمَا عَلَيَّ بِإِذْنِ اللَّهِ». فَالتَّيْمَا قَالَ جَابِرٌ فَخَرَجْتُ أُحْضِرُ مَخَافَةَ أَنْ يُحْسِرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بِقُرْبِي فَبِتَّعَدَ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ فَبِتَّعَدَ - فَجَلَسْتُ أُحَدِّثُ نَفْسِي فَحَانَتْ مِنِّي لَفْتَةٌ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مُقْبِلًا وَإِذَا الشَّجَرَتَانِ قَدِ افْتَرَقَتَا فَقَامَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى سَاقِي فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وَقَفَ وَقَفَةً فَقَالَ بِرَأْسِهِ هَكَذَا - وَأَشَارَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ بِرَأْسِهِ يَمِينًا وَشِمَالًا - ثُمَّ أَقْبَلَ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيَّ قَالَ «يَا جَابِرُ هَلْ رَأَيْتَ مَقَامِي». قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَانْطَلِقِي إِلَى الشَّجَرَتَيْنِ فَاقْطَعِي مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غُصْنًا فَأَقْبِلِي بِهِمَا حَتَّى إِذَا قُمْتَ مَقَامِي فَأَرْسِلِي غُصْنًا عَنْ يَمِينِكَ وَغُصْنًا عَنْ يَسَارِكَ». قَالَ جَابِرٌ: فَقُمْتُ فَأَخَذْتُ حَجْرًا فَكَسَرْتُهُ وَحَسَرْتُهُ فَانْدَلَقَ لِي فَآتَيْتُ الشَّجَرَتَيْنِ فَقَطَعْتُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غُصْنًا ثُمَّ أَقْبَلْتُ أَجْرُهُمَا حَتَّى قُمْتُ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أَرْسَلْتُ غُصْنًا عَنْ يَمِينِي وَغُصْنًا عَنْ يَسَارِي ثُمَّ لَحِقْتُهُ فَقُلْتُ قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَعَمَّ ذَلِكَ؟ قَالَ «إِنِّي مَرَرْتُ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَأُحِبُّتُ بِشَفَاعَتِي أَنْ يُرْفَقَ عَنْهُمَا مَا دَامَ الْغُصْنَانِ رَطْبَيْنِ».

[قال: الشيخ معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "بشفاعتي"]:

أي بدعائي. قلت: وهذا نص في أن التخفيف عن عذاب القبرين إنما كان بسبب دعائه - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وليس ذلك بسبب الغصنين كما يظن كثير من الناس، وإنما الغصنان علامة لمدة التخفيف ما داما رطيين. ليس إلا، وهذا مما يؤكد أن ذلك خاص به - صلى الله عليه وآله وسلم - ، ولذلك لم يجر العمل به في العهد الأول عند زيارة القبور، وما عليه الناس اليوم بدعة ينبغي نبذها، لا سيما وقد تطورت إلى أشكال أخرى مثل تزيين القبور بالأكاليل والزهور، حتى لقد حدثني بعض الثقات أنه رأى إكليلاً منها في صورة صليب ظاهر جداً موضوعاً على قبر مسلم. فإلى الله المشتكى.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٠٤).

معنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»

[سئل رحمه الله]:

هناك من يقول: إذا عارض الحديث آية من القرآن، فهو مردود مهما كانت درجة صحته، وضرب مثلاً لذلك بحديث: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»^(١) ، واحتج بقول عائشة في ردها الحديث بقول الله عز وجل: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} (فاطر ١٨) ، فكيف يُرد على من يقول ذلك؟

[فأجاب] رد هذا الحديث هو من مشاكل رد السنة بالقرآن، وهو يدل على انحراف ذلك الخط.

أما الجواب عن هذا الحديث - وأخص به من تمسك بحديث عائشة رضي الله عنها فهو:

أولاً: من الناحية الحديثية: فإن هذا الحديث لا سبيل لرده من الناحية الحديثية لسببين اثنين:

(١) "صحيح الجامع" (١٩٧٠).

أ - أنه قد جاء بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ب - أن ابن عمر رضي الله عنه لم يتفرد به، بل تابعه على ذلك عمر بن الخطاب وهو وابنه لم يتفردا به، فقد تابعهما المغيرة بن شعبة، وهذا مما يحضرنى في هذه الساعة بأن هذه الروايات عن هؤلاء الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم في الصحيحين. أما لو أن الباحث بحث بحثاً خاصاً في هذا الحديث فيسجد له طرقاتاً أخرى، وهذه الأحاديث الثلاثة كلها أحاديث صحيحة الأسانيد فلا تُرد بمجرد دعوى التعارض مع القرآن الكريم.

ثانياً: من الناحية التفسيرية: فإن هذا الحديث قد فسره العلماء بوجهين اثنين:

الوجه الأول:

أن هذا الحديث إنما ينطبق على الميت الذي كان يعلم في قيد حياته أن أهله بعد موته سيرتكبون مخالفات شرعية، ثم لم ينصحهم ولم يوصهم أن لا يبكوا عليه؛ لأن هذا البكاء يكون سبباً لتعذيب الميت.

و " ال " التعريف في لفظ " الميت " هنا ليست للاستغراق والشمول، أي: ليس الحديث بمعنى أن كل ميت يُعذب ببكاء أهله عليه، وإنما " ال " هنا للعهد، أي: الميت الذي لا ينصح بالألأ يرتكبوا بعد وفاته ما يخالف الشرع، فهذا الذي يعذب ببكاء أهله عليه، أما من قام بواجب النصيحة، وواجب الوصية الشرعية بالألأ ينوحوا عليه، وألأ يأتوا بالمنكرات التي تُفعل خاصة في هذا الزمان، فإنه لا يُعذب وإذا لم يُوص ولم يَنصح عُذب.

هذا التفصيل هو الذي يجب أن نفهمه من التفسير الأول لكثير من العلماء المعروفين والمشهورين؛ كالنووي وغيره، وإذا عرفنا هذا التفصيل، وضح ألأ تعارض بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: {وَلَا تَزُرْ وَازِرَةً وَرَزْرَ أُخْرَى} (فاطر ١٨) ، إنما يظهر التعارض فيما لو فهم أن " ال " في لفظ " الميت " إنما هي للاستغراق والشمول، أي: كل ميت يُعذب، حينئذٍ يُشكل الحديث ويتعارض مع الآية الكريمة، أما إذا عرفنا المعنى الذي ذكرناه آنفاً، فلا تعارض ولا إشكال، لأن الذي يُعذب إنما يُعذب بسبب عدم قيامه بواجب النصح والوصية، هذا الوجه الأول مما قيل في تفسير هذا الحديث لدفع التعارض.

أما الوجه الثاني: فهو الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بعض مصنفاته، أن العذاب هنا ليس عذاباً في القبر، أو عذاباً في الآخرة، وإنما هو بمعنى

التألم وبمعنى الحزن، أي: إن الميت إذا سمع بكاء أهله عليه، أسف وحزن لحزنهم هم عليه.

هكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا لو صح لاستأصل شأفة الشهية.

لكني أقول: أن هذا التفسير يتعارض مع حقيقتين اثنتين لذلك لا يسعنا إلا أن نعتمد على التفسير الأول للحديث:

الحقيقة الأولى: أن في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي أشرت إليه آنفاً زيادة تبين أن العذاب ليس بمعنى التألم، وإنما هو بمعنى العذاب المتبادر، أي: عذاب النار، إلا أن يعفو الله تبارك وتعالى، كما هو صريح قوله عزوجل {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} (النساء ٤٨)، ففي رواية المغيرة قال: «إن الميت ليُعذب ببكاء أهله يوم القيامة»، فهذا صريح بأن الميت يُعذب بسبب بكاء أهله عليه يوم القيامة، وليس في القبر، وهو الذي فسره ابن تيمية بالألم والحزن.

الحقيقة الأخرى: هي أن الميت إذا مات لا يحس بشيء يجري من حوله، سواء أكان هذا الشيء خيراً أو شراً - كما تدل عليه أدلة الكتاب والسنة - اللهم إلا في بعض المناسبات التي جاء ذكرها في بعض الأحاديث، إما كقاعدة لكل ميت، أو لبعض الأموات، حيث أسمعهم الله عزوجل بعض الشيء الذي يتألمون به.

فمن الأول: الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه - حتى إنه سمع قرع نعالهم - أتاه ملكان»^(١)، ففي هذا الحديث الصحيح إثبات سمع خاص للميت في وقت دفنه، وحين ينصرف الناس عنه، أي: في الوقت الذي يجلسه الملكان أُعيدت الروح إليه، فهو في هذه الحالة يسمع قرع النعال، فلا يعني الحديث بدهاءة أن هذا الميت وكل الأموات تُعاد إليهم أرواحهم، وأنهم يظلون يسمعون قرع نعال المارة بين القبور إلى يوم يبعثون! لا.

إنما هذا وضعٌ خاص وسماع خاص من الميت، لأنه أُعيدت روحه إليه، وحينئذٍ لو أخذنا بتفسير ابن تيمية رحمه الله، وسعنا دائرة إحساس الميت بما يجري حوله، سواءً عند نعشه قبل دفنه، أو بعد وضعه في قبره، ومعنى ذلك: أن يسمع بكاء الأحياء عليه وهذا يحتاج إلى نص، وهو مفقود. هذا أولاً.

(١) "صحيح الجامع" (١٦٧٥)

وثانياً: بعض نصوص الكتاب والسنة الصحيحة تدل على أن الموتى لا يسمعون، وهذا بحث طويل، ولكني سأذكر حديثاً واحداً، وأنهى الجواب عن السؤال وهو قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام»^(١)، وقوله " سياحين " أي: طوافين على المجالس، فكلما صلى مسلم على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فهناك ملك موكلٌ يُوصِلُ السلام من ذاك المسلم إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، فلو كان الأموات يسمعون، لكان أحق هؤلاء الأموات أن يسمع هو نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - ، لما فضله الله تبارك وتعالى، وخصه بخصائص على كل الأنبياء والرسل والعالمين، فلو كان أحدٌ يسمع لكان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ثم لو كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يسمع شيئاً بعد موته، لسمع صلاة أمته عليه.

ومن هنا تفهمون خطأ - بل ضلال - الذين يستغيثون ليس بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بل وبمن دونه، سواء كانوا رسلاً أو أنبياء أو صالحين؛ لأنه لو استغاثوا بالرسول عليه الصلاة والسلام لما سمعهم، كما هو صريح القرآن {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ} (الأعراف ١٩٤) ، و {إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ} (فاطر ١٤) إلى آخر الآية.

إذاً فالموتى من بعد موتهم لا يسمعون، إلا ما جاء النص في قضية خاصة - كما ذكرت آنفاً - من سماع الميت قرع النعال، وبهذا ينتهي الجواب عن هذا السؤال.

"كيف يجب علينا أن نفسر القرآن" (ص ١١ - ١٧).

باب منه

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - عَلَى يَهُودِيَّةٍ يُبْكِي عَلَيْهَا فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

قد جاء هذا عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ، وعن ابن عمر، والمغيرة بن شعبة، رضي الله عنهم، في "الصحيحين" وغيرهما، ولهذا فلا مجال إلى تخطئة ابن عمر، بل الصواب أن ما رواه هو صحيح، وما روته السيدة عائشة صحيح أيضاً، ولا منافاة بين الروایتين كما ظاهر.

(١) "صحيح الجامع" (٢١٧٤).

ثم أن المراد بـ "البكاء" فيه: النياحة، بدليل حديث المغيرة بلفظ: «من نوح عليه فإنه يعذب بما نوح عليه يوم القيامة» رواه مسلم. واختصره المؤلف رحمة الله، وهذا اللفظ يرجح قول الجمهور في تفسير «يعذب» أنه بمعنى «يعاقب» وليس بمعنى «يتألم ويحزن» كما قال ابن جرير الطبري ونصره ابن تيمية، والله أعلم.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ١٢٦).

باب منه

[ذكر الشيخ في "أحكام الجنائز" أن النياحة مما يحرم على أقارب الميت، ثم أورد أدلة ذلك فذكر منها]:

عن أنس بن مالك:

" أن عمر بن الخطاب لما طعنَ عولت عليه حفصة، فقال: يا حفصة أما سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: المعول عليه يعذب؟! وعول عليه وفي أخرى: (في قبره) بما نوح عليه".

أخرجه البخاري ومسلم والسياق له والبيهقي (٧٢ / ٤ - ٧٣) وأحمد (رقم ٢٦٨، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣١٥، ٣٣٤، ٢٥٤، ٣٨٦) من طرق عن عمر مطولا ومختصراً، وروى ابن حبان في "صحيحه" (٧٤١) قصة حفصة فقط.

- " إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه " وفي رواية: " الميت يعذب في قبره بما نوح عليه "

أخرجه الشيخان وأحمد من حديث ابن عمر، والرواية الأخرى لمسلم وأحمد ورواه ابن حبان في "صحيحه" (٧٤٢) من حديث عمران بن حصين نحو الرواية الأولى.

- " من نوح عليه يعذب بما نوح عليه (يوم القيامة) "

أخرجه البخاري (١٢٦ / ٣) ومسلم (٤٥ / ٣) والبيهقي (٧٢ / ٤) وأحمد (٤ / ٢٤٥، ٢٥٢).

في هذا الحديث بيان أن البكاء المذكور في الحديث الذي قبله، ليس المراد به مطلق البكاء، بل بكاء خاص وهو النياحة، وقد أشار إلى هذا حديث عمر المتقدم في الرواية الثانية وهو قوله: " ببعض بكاء ... "

ثم إن ظاهر هذا الحديث واللذين قبله مشكل، لأنه يتعارض مع بعض أصول الشريعة وقواعدها المقررة في مثل قوله تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى}، وقد اختلف العلماء في الجواب عن ذلك على ثمانية أقوال، وأقربها إلى الصواب قولان:

الأول: ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الحديث محمول على من أوصى بالنوح عليه، أو لم يوص بتركه مع علمه بأن الناس يفعلونه عادة.

ولهذا قال عبد الله بن المبارك: "إذا كان ينههم في حياته ففعلوا شيئاً من ذلك بعد وفاته، لم يكن عليه شيء".

والعذاب عندهم بمعنى العقاب.

والآخر: أن معنى "يعذب" أي: يتألم بسماعه بكاء أهله ويرق لهم ويحزن، وذلك في البرزخ، وليس يوم القيامة.

وإلى هذا ذهب محمد بن جرير الطبري وغيره، ونصره ابن تيمية وابن القيم وغيرهما.

قالوا: "ليس المراد أن الله يعاقبه ببكاء الحي عليه، والعذاب أعم من العقاب كما في قوله: "السفر قطعة من العذاب"، وليس هذا عقاباً على ذنب، وإنما هو تعذيب وتألم".

وقد يؤيد هذا قوله في الحديث (٥، ٦): "في قبره".

وكنت أميل إلى هذا المذهب برهة من الزمن، ثم بدا لي أنه ضعيف لمخالفته للحديث [السابق] الذي قيد العذاب بأنه "يوم القيامة"، ومن الواضح أن هذا لا يمكن تأويله بما ذكروا، ولذلك فالراجح عندنا مذهب الجمهور، ولا منافاة عندهم بين هذا القيد والقيد الآخر في قوله "في قبره"، بل يضم أحدهما إلى الآخر، وينتج أنه يعذب في قبره، ويوم القيامة، وهذا بين إن شاء الله تعالى.

"أحكام الجنائز" (ص ٤٠ - ٤٢).

معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«من نيح عليه فإنه يعذب بما نيح عليه يوم القيامة»

عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «من نيح عليه فإنه يعذب بما نيح عليه يوم القيامة».

(صحيح).

فيه إشعار بأن العذاب المذكور هو في يوم القيامة، فتفسيره بتألم الميت في قبره مع أنه يستلزم علمه بنوح أهله عليه، فهذا مع كونه مما لا دليل عليه، فإنه لا يساعد عليه القيد المذكور (يوم القيامة) فتنبه لهذا ولا تكن للرجال مقلداً، فالحق أن العذاب فيه وفي غيره على ظاهره، إلا أنه مقيد بمن لم ينكر ذلك في حياته، توفيقاً بينه وبين قوله تعالى: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٣/١٢٦٨).

باب منه

[قال صديق حسن خان في "الروضة الندية": ويحرم النعي والنياحة [أي على الميت] لحديث: "من نيح عليه يعذب بما نيح عليه" وهو في الصحيحين].

أي يتألم ويتوجع، قال شيخ الإسلام ... بعد أن قرر أن ليس على أحد من وزر غيره شيء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه-، قال (٢/٢٠٩ - من المجموعة المنيرية):

"وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ينافي الأول! فليس كذلك؛ إذ ذلك النائح يعذب بنوحه، لا يحمل الميت وزره، ولكن الميت يناله ألم من فعل هذا كما يتألم الإنسان من أمور خارجه عن كسبه، وإن لم يكن جزاء الكسب والعذاب أعم من العقاب، كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: "السفر قطعة من العذاب".

وانظر تفصيل هذا البحث في "تهذيب السنن لابن القيم (٤/٢٩٠)، وقد صرح فيه بخطأ تفسير الحديث علي هذا الوجه، فراجع؛ فإنه مفيد.

"التعليقات الرضية" (١/٤٦٠).

حياة الأنبياء في قبورهم

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الأنبياء - صلوات الله عليهم - أحياء في قبورهم يصلون».

اعلم أن الحياة التي أثبتها هذا الحديث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، إنما هي حياة برزخية، ليست من حياة الدنيا في شيء، ولذلك وجب الإيمان بها دون ضرب الأمثال لها، ومحاولة تكييفها، وتشبيهها بما هو المعروف عندنا في حياة الدنيا، هذا هو الموقف الذي يجب أن يتخذه المؤمن في هذا الصدد: الإيمان بما جاء في الحديث دون الزيادة عليه بالأقيسة والآراء، كما يفعل أهل البدع الذين وصل الأمر ببعضهم إلى ادعاء أن حياته - صلى الله عليه وآله وسلم - في قبره حياة حقيقية!

قال: يأكل ويشرب ويجامع نساءه!! وإنما هي حياة برزخية لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى.

"الصحيحة" (٢/١٧٨، ١٩٠).

القيامة الكبرى

حكم من أنكر شيئاً من أشراط الساعة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر نزول عيسى بن مريم فقد كفر، ومن أنكر خروج الدجال فقد كفر، ومن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد كفر، فإن جبريل عليه السلام أخبرني بأن الله تعالى يقول: من لم يؤمن بالقدر خيره وشره فليتخذ ربا غيري».

(باطل).

واعلم أن الإيمان بكل ما ذكر في هذا الحديث من خروج المهدي، ونزول عيسى، والقدر خيره وشره، كل ذلك واجب الإيمان به، لثبوته في الكتاب والسنة، ولكن ليس هناك نص في أن " من أنكر ذلك فقد كفر "، ومن أجل هذا أوردت الحديث وبينت وضعه، وهو ظاهر الوضع، وكأنه من وضع بعض المحدثين أو غيره من الجهلة، وضعه ليقوم به الحجة على منكري ذلك من ذوي الأهواء والمعتزلة، ولن تقوم الحجة على أحد بالكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والافتراء على الله تعالى، فقاتل الله الوضاعين ما أجرأهم على الله عز وجل.

والتكفير ليس بالأمر السهل، نعم من أنكر ما ثبت من الدين بالضرورة بعدما قامت الحجة عليه، فهو الكافر الذي يتحقق فيه حقيقة معنى كفر، وأما من أنكر شيئاً لعدم ثبوته عنده، أو لشبهة من حيث المعنى، فهو ضال، وليس بكافر مرتد عن الدين شأنه في ذلك شأن من ينكر أي حديث صحيح عند أهل العلم، والله أعلم.

"الضعيفة" (٣/ ٢٠١ - ٢٠٢).

علامات الساعة الصغرى

رفع القرآن في آخر الزمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة: " لا إله إلا الله " فنحن نقولها».

من فوائد الحديث:

وفي هذا الحديث نبأ خطير، وهو أنه سوف يأتي يوم على الإسلام يمحي أثره، وعلى القرآن فيرفع فلا يبقى منه ولا آية واحدة، وذلك لا يكون قطعاً إلا بعد أن يسيطر الإسلام على الكرة الأرضية جميعها، وتكون كلمته فيها هي العليا.

كما هو نص قول الله تبارك وتعالى: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ}، وكما شرح رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ذلك في أحاديث كثيرة سبق ذكر بعضها في المقال الأول من هذه المقالات (الأحاديث الصحيحة).

وما رفع القرآن الكريم في آخر الزمان إلا تمهيدا لإقامة الساعة على شرار الخلق الذين لا يعرفون شيئا من الإسلام البتة، حتى ولا توحيده!

"الصحيحة" (١/١ / ١٧١، ١٧٣).

ظهور السيارات في آخر الزمان

عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «يكون في آخر أمتي رجال يركبون على سرج كأشباه الرجال، ينزلون على أبواب المساجد، نساؤهم كاسيات عاريات على رءوسهن كأسنمة البخت العجاف، العنوهن فإنهن ملعونات، لو كان وراءكم أمة من الأمم خدمهن نساؤكم كما خدمكم نساء الأمم قبلكم».

حسن.

الحديث معجزة علمية غيبية للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فإنه يشير إلى السيارات الفاخرة التي يركبها أشباه الرجال الذين يأتون عليها إلى المساجد مشيعين للجنابة، فإذا أدخلت المسجد للصلاة عليها؛ ظل أولئك في سياراتهم أو واقفين بجانبها بالانتظار.

"صحيح موارد الظمان" (٤٧/٢).

من أشراف الساعة ظهور التعصب المذهبي

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «من اقترب (وفي رواية: أشراف) الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ويفتح القول ويخزن العمل ويقرأ بالقوم المثناة، ليس فيهم أحد ينكرها. قيل: وما المثناة؟ قال: ما استكتب سوى كتاب الله عز وجل».

(فائدة): هذا الحديث من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقد تحقق كل ما فيه من الأنباء، وبخاصة منها ما يتعلق بـ (المثناة) وهي كل ما كتب سوى كتاب الله كما فسره الراوي، وما يتعلق به من الأحاديث النبوية والآثار السلفية، فكأن المقصود بـ (المثناة) الكتب المذهبية المفروضة على المقلدين. التي صرفتهم مع تطاول الزمن عن كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - كما هو مشاهد اليوم مع الأسف من جماهير المتمذهبين، وفيهم كثير من الدكاترة والمتخرجين من كليات الشريعة، فإنهم جميعاً يتدينون بالتمذهب، ويوجبونه على الناس حتى العلماء منهم، فهذا كبيرهم أبو الحسن الكرخي الحنفي يقول كلمته المشهورة: " كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ". فقد جعلوا المذهب أصلاً، والقرآن الكريم تبعاً، فذلك هو (المثناة) دون ما شك أو ريب.

وأما ما جاء في " النهاية " عقب الحديث وفيه تفسير (المثناة): " وقيل: إن المثناة هي أخبار بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله، فهو (المثناة)، فكأن ابن عمرو كره الأخذ عن أهل الكتاب، وقد كان عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك منهم. فقال هذا لمعرفته بما فيها ".

قلت: وهذا التفسير بعيد كل البعد عن ظاهر الحديث، وأن (المثناة) من علامات اقتراب الساعة، فلا علاقة لها بما فعل اليهود قبل بعثته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلا جرم أن ابن الأثير أشار إلى تضعيف هذا التفسير بتصديده إياه بصيغة " قيل "

وأشد ضعفا منه ما ذكره عقبه: " قال الجوهري: (المتناة) هي التي تسمى بالفارسية (دوبيتي). وهو الغناء!"

"الصحيححة" (٦/٢/٧٧٤ - ٧٧٦).

الفتنة من المشرق

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ألا إن الفتنة ههنا، ألا إن الفتنة ههنا [قالها مرتين أو ثلاثا]، من حيث يطلع قرن الشيطان، [يشير [بيده] إلى المشرق، وفي رواية: العراق].»

وطرق الحديث متضافرة على أن الجهة التي أشار إليها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إنما هي المشرق، وهي على التحديد العراق كما رأيت في بعض الروايات الصريحة، فالحديث علم من أعلام نبوته - صلى الله عليه وآله وسلم -، فإن أول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سببا للفرقة بين المسلمين، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة كبدعة التشيع والخروج ونحوها. وقد روى البخاري (٧/٧٧) وأحمد (٢/٨٥، ١٥٣) عن ابن أبي نعم قال: "شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن محرم قتل ذبابا فقال: يا أهل العراق! تسألوني عن محرم قتل ذبابا، وقد قتلتم ابن بنت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «هما ريحانتي في الدنيا».

وإن من تلك الفتن طعن الشيعة في كبار الصحابة رضي الله عنهم، كالسيدة عائشة الصديقة بنت الصديق التي نزلت براءتها من السماء.

"الصحيححة" (٥/٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٦).

الجمع بين قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا تنتهي البعوث عن غزو هذا البيت، حتى

يخسف بجيش منهم» وبين قوله: «لا تغزى مكة بعد إلى يوم القيامة»

اعلم أنه لا منافاة بين هذا الحديث و (حديث) ... : " لا تغزى مكة بعد إلى يوم القيامة " لأن المثبت من الغزو في هذا غير المنفي في ذلك، ألا ترى إلى تفسير سفيان إياه

بقوله: "إنهم لا يكفرون أبدا ولا يغزون على الكفر". ويؤيده قوله في هذا الحديث: "يخسف بجيش منهم". فهو صريح في أن هذا الجيش من الكفار، أو البغاة، وإن كان فيهم مؤمنون مكرهون، فهم يؤمنون البيت ليغزوا من فيه من المسلمين، فلا تعارض، والحمد لله.

"الصحيحة" (٥/ ٥٥٨ - ٥٦٠).

القحط في آخر الزمان وبيان خطأ من حدد وقته

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يُوشِكُ أَنْ تَطْلُبُوا فِي قُرَاكُمْ هَذِهِ طَسْتًا مِنْ مَاءٍ فَلَا تَجِدُونَهُ، يَنْزَوِي كُلُّ مَاءٍ إِلَى عُنُصْرِهِ؛ فَيَكُونُ فِي الشَّامِ بَقِيَّةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَاءِ».

والحديث حمله مؤلف كتاب "المسيح الدجال قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى" (ص ٢١٤) على أنه يكون بعد القحط الذي قال: إنه يأتي بعده الدجال!

وليس فيه ولا في غيره- فيما أعلم- ما يدل على هذا التحديد، فيمكن أن يكون قبل ذلك أو بعده، وهذا لعله هو الأقرب أن يكون بين يدي القيامة.

ومن المفيد هنا أن أنقل إلى القراء ما جاء في الكتاب المذكور (ص ٢١٠) فيما يتعلق بنضوب المياه:

"أصدر معهد (ووردوانش) الأريكي دراسة تشير إلى أن العالم استخرج كميات كبيرة من المياه الجوفية، وفي (تكساس) و (نيومكسيكو) أصبح هناك احتمال بنضوب المياه الجوفية تماماً في هذه المنطقة؛ وفي الأقاليم الشمالية يهبط مستوى المياه الجوفية بمقدار ١٢ قدماً كل عام. (الأهرام ١٠/ ١٩٨٥).

وأشارت دراسة في الولايات الأمريكية أن العالم سوف يتعرض لنقص في موارد المياه التي لا علاج لها، ولن تفيد الطرق التقليدية في توفير المياه، مثل السدود والخزانات والقنوات. (أهرام ٢/ ١٠/ ١٩٨٥). كما أعلن مركز تحليل المناخ الفيديري في الولايات المتحدة في بيان له أن درجة حرارة مياه المحيط الهادي آخذة في الارتفاع. وهذه الظاهرة تؤثر على الأحوال المناخية في جميع أنحاء العالم، وتؤدي إلى تفاقم حالة الجفاف في إفريقيا وأستراليا، وفيضانات في الصين، وسيول رعديّة في (بيرو) و

(أكوادور)، وعواصف وأعاصير على الولايات المتحدة وكندا وجنوب إفريقيا. (أهرام ١٦ / ١٠ / ١٩٨٦)." .

"الصحيحة" (٧ / ١ / ٢١٠ - ٢١١).

من أشرطة الساعة زخرفة المساجد

[من أحكام المساجد] أن لا يزخرفه ويزينه؛ لأنه تضييع للمال فيما لا فائدة فيه لما فيه من إلهاء المصلي عن الخشوع الذي هو روح الصلاة ولها.

وبالجملة فمجموع هذه الأحاديث يدل على ثبوت نهيه عليه الصلاة والسلام عن زخرفة المساجد وقد أشار إلى ذلك في الحديث الآتي:

«لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس بالمساجد» الحديث أخرجه النسائي، والدارمي، وابن ماجه، والبيهقي، وأحمد من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً به.

وهذا سند صحيح على شرط مسلم ولفظ النسائي: «من أشرطة الساعة أن يتباهى...» الحديث.

وفي هذا الحديث والذي قبله كراهة تزويق المساجد، وتزيينها بالنقوش والحمرة والصفرة، وكل ما يلبي المصلي ويشغله عن الخشوع الذي هو روح جسم العبادة، كما قال الصنعاني، وفوق هذا ففيه إضاعة المال بدون أية فائدة للمسجد، وقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال، وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكنّ الناس من الحر والقر كما سبق عن عمر رضي الله عنه، وزخرفتها ليس من ذلك في شيء، ولذلك نهى عنه عمر رضي الله عنه بقوله: "إياك أن تحمر أو تصفر". قال ابن بطال:

" كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع الخميصة إلى أبي جهم من أجل الأعلام التي فيها، وقال: "إنها ألهمتني عن صلاتي».

قال الحافظ: «ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة». ثم ذكر الحديث المتقدم قريبا عن عمر مرفوعا بلفظ: «ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم».

وقد روى البخاري، وأبو داود، وأحمد، وعنه البيهقي، عن ابن عمر رضي الله عنه: أن المسجد كان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مبنياً باللبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر وبناه على بنيانه في عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - باللبن والجريد، وأعاد عمده خشباً، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة (الجص) وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج.

قال الحافظ: "و (الساج): نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند، وقال ابن بطال وغيره: "هذا يدل على أن السنة في بنیان المسجد القصد، وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه، وإنما احتاج إلى تجديده؛ لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان - والمال في زمانه أكثر - فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل.

وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة. . . وقال ابن المنير: لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوناً لها عن الاستهانة، وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف

في ترك الرفاهية فهو كما قال، وإن كان لخشيته شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة، وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخباره - صلى الله عليه وآله وسلم - بما سيقع فوقه كما قال".

قال الشوكاني:

"ومن جملة ما عول عليه المجوزون للترزين بأن السلف لم يحصل منهم الإنكار على من فعل ذلك، وبأنه بدعة مستحسنة، وبأنه مرغوب إلى المسجد، وهذه حجج لا يعول عليها من له حظ في التوفيق، لا سيما مع مقابلتها للأحاديث الدالة على أن التزيين ليس من أمر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأنه نوع من المباهاة المحرمة، وأنه من علامات الساعة كما روي عن علي عليه السلام، وأنه من صنع اليهود والنصارى، وقد كان - صلى الله عليه وآله وسلم - يحب مخالفتهم ويرشد إليها عموماً

وخصوصاً، ودعوى ترك إنكار السلف ممنوعة؟ لأن التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل، وأحدثوا من البدع ما لا يأتي عليه الحصر، ولا ينكره أحد، وسكت العلماء عنهم تقية لا رضا، بل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الآخرة، وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك عليهم، ودعوى أنه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفناك وجه بطلانها في شرح حديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» في باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب، ودعوى أنه مرغّب إلى المسجد فاسدة؛ لأن كونه داعياً إلى المسجد ومرغباً إليه لا يكون إلا لمن غرضه وغاية قصده النظر إلى تلك النقوش والزخرفة، فأما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة الله - التي لا تكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع وإلا كانت كجسم بلا روح - فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الأنبياء التي بعث بها إلى أبي جهنم، وكما تقدم من هتكه للمستور التي فيها نقوش، وكما سيأتي في "باب تنزيه قبلة المصلي عما يلبي" وتقديم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة فيتكفون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفق إلا على بهيمة".

ومما يدل على أن دعوى كون السلف لم يقع منهم الإنكار على من فعل التزيين به دعوى باطلة في الجملة: ما روى سعيد بن منصور: ثنا سفيان عن [ابن] أبي نجيح عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب قال: دخلت مع ابن عمر مسجداً بالجحفة فنظر إلى شرفاته فخرج إلى موضع فصلى فيه ثم قال لصاحب المسجد: إني رأيت في مسجدك هذا - يعني الشرفات - شبهتها بأنصاب الجاهلية فأمر أن تكسر.

نقلته من "اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم" لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الستة غير إسماعيل هذا وهو ثقة كما في "التقريب".

وفي "المدونة" لابن القاسم: قال: سمعت مالكا، وذكر مسجد المدينة وما عمل في قبلته من التزويق وغيره قال: كره ذلك الناس حين فعلوه، وذلك يشغل الناس في صلاتهم ينظرون إليه فيلهمهم.

من أجل ذلك كره كثير من العلماء الصلاة في المساجد المزخرفة والمزينة فقال المناوي في "الفيض": "قالت الشافعية: وتكره الصلاة في مسجد مشرف لما في "سنن البيهقي" عن ابن عمر: نهانا - أو نهينا - أن نصلي في مسجد مشرف. وأخذ منه كراهتها في المزوق والمنقوش بالأولى؛ لما فيه من شغل قلب المصلي، ويحرم نقشه، واتخاذ شرفات له من غلة ما وقف على عمارته أو مصالحه.

"الثمر المستطاب" (١/٤٦٢، ٤٦٥ - ٤٧١).

تمنع الجزية عن أهل العراق في آخر الزمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يكونُ في آخرِ أمتي خليفةٌ يحثُّو المالَ حثًّا؛ لا يُعُدُّه عدًّا».

أخرجه أحمد (٣/ ٣١٧): ثنا إسماعيل - هو ابن عُلَيَّة - عن الجُريري عن أبي نضرة قال: كنا عند جابر بن عبد الله قال: يوشك أهل العراق أن لا يُجبي إليهم قفيز ولا درهم.

قلنا: من أين ذلك؟ قال: من قِبَل العجم يمنعون ذلك.

ثم قال: يوشك أهل الشام أن لا يجبي إليهم ديناراً ولا مُدَّ قلنا: من أين ذلك؟ قال: من قِبَل الروم يمنعون ذلك.

قال: ثم أمسك هُنَيَّةً، ثم قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ... فذكره.

(فائدة): قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم": "وفي معنى "منعت العراق" وغيرها قولان مشهوران: أحدهما: لإسلامهم، فتسقط عنهم الجزية، وهذا قد وُجد.

والثاني: أن العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان؛ فيمنعون حصول ذلك للمسلمين. وقد روى مسلم عن جابر: "يوشك أن لا يجبي إليهم قفيز" فذكر الحديث، قال النووي: "وهذا قد وجد في زماننا في العراق، وهو الآن موجود.

وقيل: لأنهم يرتدون في آخر الزمان؛ فيمنعون ما لزمهم من الزكاة وغيرها.

وقيل: معناه أن الكفار الذين عليهم الجزية تقوى شوكتهم في آخر الزمان؛ فيمتنعون مما كانوا يؤدونه من الجزية والخراج وغير ذلك".

قلت: وهذا المعنى هو الظاهر المتبادر من لفظ "المنع": بخلاف المعنى الأول، فهو عنه بعيد جداً؛ لأن من أسلم وسقطت عنه الجزية لا يصح أن يقال فيه: امتنع من أداء ما عليه؛ كما هو ظاهر بين.

ولقد كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث؛ وبيان أن الموقوف منه في حكم المرفوع؛ وبيان معناه؛ أن بعض الناس اليوم ظنوا أن لهذا الحديث علاقة بالفتنة العمياء التي حلت على المسلمين بسبب اجتياح الجيش العراقي لدولة الكويت، ما فرض على العراق

من الحصار البري والبحري والجوي؛ لمنع وصول المؤن والأرزاق إليها من البلاد المسالمة لها!

فكثرت السؤال عن هذا الحديث بهذه المناسبة، وهل له علاقة أو ارتباط بهذا الحصار للعراق؟

فأجبت بالنفي، وبينت لهم معناه بنحو ما تقدم نقله عن الإمام النووي- رحمه الله

كتبت هذا نهار الأربعاء: ١ صفر سنة ١٤١١ هـ. كفى الله المسلمين شر الفتن ما ظهر منها وما بطن.

"الصحيحة" (٧/١/١٩٦، ١٩٨ - ١٩٩)

كيف الجمع بين أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل وبين قوله (- صلى الله عليه وآله وسلم -): «إن من أشراط الساعة أن يفيض المال ويكثر الجهل وتظهر الفتن وتفسد التجارة [ويظهر العلم]»

ولا يخالف ذلك [أي حديث ظهور العلم]- كما قد يتوهم البعض - ما صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - في غير ما حديث أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل؛ لأن المقصود به العلم الشرعي الذي به يعرف الناس ربهم ويعبدونه حق عبادته، وليس بالكتابة ومحو الأمية كما يدل على ذلك المشاهدة اليوم، فإن كثيرا من الشعوب الإسلامية فضلا عن غيرها، لم تستفد من تعلمها القراءة والكتابة على المناهج العصرية إلا الجهل والبعد عن الشريعة الإسلامية، إلا ما قل ونذر، وذلك مما لا حكم له. وإن مما يدل على ما ذكرنا قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا». رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمرو وصدقته عائشة، وهو مخرج في "الروض النضير" (رقم ٥٧٩).

"الصحيحة" (٦/١/٦٣٥).

علامات الساعة الكبرى

إثبات تواتر الأحاديث الواردة في خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام

(اتفق) أهل العلم بالحديث وحفاظه على تواتر حديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء؛ كالحافظ ابن كثير^(١) وابن حجر وغيرهما؛ بل إن الإمام الشوكاني ألف رسالة سماها: "التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح".

وقد تيقنت - أنا شخصياً - بتواتر أحاديث الدجال وعيسى حينما كتبت الرسالة المشار إليها آنفاً، وقد بلغت الطرق التي تجمعت عندي - يومئذٍ - أكثر من أربعين طريقاً عن نحو أربعين صحابياً، بعضها على شرط الصحة، وسائرها أكثر شواهدا معتبرة، ومن المؤسف أنني لا أدري أين بقيت الآن بسبب النقلة من دار إلى أخرى؟!

ثم تجدد يقيني بذلك في دراستي لحديث أبي أمامة المشار إليها في المقدمة [أي مقدمة كتاب: قصة المسيح الدجال].

وإليك تسمية الصحابة الذين رووا أحاديث الدجال -الذين خرّجت أحاديثهم في هذه الدراسة؛ علماً بأنها لم تستقص كل ما ورد في ذلك لعدم مناسبتها للدراسة المذكورة:-

هشام بن عامر.

عبد الله بن مغفل.

حذيفة بن اليمان.

جابر بن عبد الله.

عبد الله بن عمر.

أنس بن مالك.

أبو هريرة.

النواس بن سمعان.

(١) "النهاية" لابن كثير (١/ ٤٨).

نفير بن مالك.

عائشة.

أم سلمة.

بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.

عبادة بن الصامت.

عبد الله بن عباس.

أبو بكر الثقفى.

رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.

سفينة مولى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -.

أبو سعيد الخدرى.

فاطمة بنت قيس.

أم شريك.

عبد الله بن مسعود.

عبد الله بن عمرو.

وهناك صحب آخرون روي عنهم أحاديث في الدجال بأسانيد لا بأس بها في الشواهد؛ وهم:

أبو أمامة.

سعد بن أبي وقاص.

عبد الله بن مغنم.

أسماء بنت يزيد الأنصارية.

محجن بن الأردع.

عثمان بن أبي العاص.

سمرة بن جندب.

مجمّع بن جارية.

أسماء بنت عميس.

ثم إليك أسماء الصحابة الذي رووا حديث نزول عيسى عليه السلام:

عبد الله بن مغفل.

أبو هريرة.

النواس بن سمعان.

نفير بن مالك.

عائشة.

جابر بن عبد الله.

أبو هريرة.

حذيفة بن أسيد.

عبد الله بن عمرو.

وهذه أسماء الصحابة الآخرين الذين روي عنهم أحاديث نزول عيسى عليه السلام
بأسانيد لا بأس بها في الشواهد:

أبو أمامة الباهلي.

بعض أصحاب محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -.

سمرة.

حذيفة بن اليمان.

مجمّع بن جارية الأنصاري.

إن هذا العرض السريع لطرق حديث الدجال، وحديث عيسى عليه الصلاة والسلام، ورواهما من الصحابة الكرام الصادقين؛ ليتبين لكل ذي عينين أن الحديث متواتر بذلك، وأن كل من يشك في ذلك فهو من المرتابين في الدين كله، أو هو - على الأقل - معرّض لذلك أشد التعريض؛ لأن ما كان منه تواتراً - كالقرآن وبعض الأحاديث - فهي معرّضة عنده لجحدها بطريق التأويل؛ بل التعطيل، وما كان منها لم يبلغ مبلغ التواتر؛ فهي معرّضة لديه لإنكارها بطريق الشك في ثبوت نسبتها إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.

ومن هنا يظهر أن كل المؤمنين بالدين الإسلامي؛ فهم على خطر في إيمانهم إذا لم يعتمدوا على مذهب أهل الحديث في تلقيمهم للدين؛ فإنهم أعلم الناس بما هو منه ثبوتاً، وما ليس منه روايةً، وأعرف الناس بمعانيها ومقاصدها؛ لأنهم تلقوا كل ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بالطرق العلمية الصحيحة التي لا سبيل إلى معرفة الدين إلا بها، وبدونها يصير الدين هوىً متّبعاً، وهذا هو الداء العضال الذي أصاب العالم الإسلامي اليوم، ولم ينج منه إلا الطائفة المنصورة التي بشر بها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في أحاديث كثيرة متواترة؛ منها قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لا يزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم؛ حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال»^(١).

أقول: ولعل ذلك الذي ذكرنا من طريق المرتابين هو السبب في تشديد عمر على المكذبين بالدجال - وغيره مما ثبت في السنة الصحيحة - فقد روى يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر وهو يقول: "سيكون فيكم قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا، فلئن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد وثمود".

أخرجه الداني في "الفتن" (ق ٢٣ / ٢)، وأحمد (١ / ٢٣)، مختصراً، وإسناده حسن.

(١) خرّجته في "الصحيحة" برقم (١٩٥٩).

"قصة المسيح الدجال" (ص ٢٤ - ٣٠).

أحاديث الدجال ونزول عيسى متواترة، وذكر بعض أهل الضلال ممن أنكر ذلك

اعلم أن أحاديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام متواترة يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدعي فيها أنها أحاديث آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبع طرقها، ولو فعل لوجدها متواترة كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره، ومن المؤسف حقاً أن يتجرأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم، لا سيما والأمر دين وعقيدة!

وإن من هؤلاء أخيراً المدعو عز الدين بليق في كتابه "موازين القرآن والسنة" الذي زعم فيه تقليداً لغيره ممن لا معرفة عنده بهذا العلم - أن روايات نزول عيسى بعد الدجال إنما هي من رواية وهب بن منبة وكعب الأحبار وهذا اختلاق محض، فلا وجود لهما في شيء منها مطلقاً، وقد كنت قديماً خرجت نحو أربعين حديثاً ليس لهما فيها ذكر!

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٥٠١).

أحاديث خروج الدجال ونزول عيسى متواترة

-[قال الشيخ معلّقاً على قول صاحب الطحاوية: "ونؤمن بأشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء"]:

والأحاديث في ذلك متواترة كما شهد بذلك كثير من الحفاظ المهرة، ولي رسالة في ذلك أسميتها: "قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام".

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٧).

أحاديث الدجال، والمهدي، وعيسى متواترة، والرد على من أنكر ذلك

قرأت منذ بضعة أيام كتاب "الإسلام المصطفى"

[ثم علق في الحاشية قائلاً]:

تأليف محمد عبد الله السمان وهو - والحق يقال كتاب قيم قد عالج فيه كثيراً من المسائل والقواعد التي تهتم المسلم في العصر الحاضر، ولكنه عفا الله عنه قد اشتط كثيراً في بعض ما تحدث عنه، ولم يكن الصواب فيه حليفه، مثل مسألة إعفاء

اللحية .. ومثل إنكاره شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - لأهل الذنوب، وإنكاره نزول عيسى، وخروج الدجال، والمهدي.

قد أنكر كل ذلك وزعم أنها " ضلالات مصنوعة " وأن الأحاديث التي وردت فيها أحاديث آحاد لم تبلغ حد التواتر.

ونحن نقول للأستاذ كلمتين مختصرتين:

١ - دعواك أن الأحاديث المشار إليها غير متواترة غير مقبولة منك، ولا ممن سبقك إليها، مثل الشيخ شلتوت وغيره؛ لأنها لم تصدر من ذوي الاختصاص في علم الحديث، ولا سيما وقد خالفت شهادة المتخصصين فيه كالحافظ ابن كثير، وابن حجر، والشوكاني، وغيرهم حيث صرحوا بأن حديث النزول متواتر، وذلك يتضمن تواتر حديث خروج الدجال من باب أولى؛ لأن طرقه أكثر؟ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف، وقد كنت جمعت في بعض المناسبات الطرق الصحيحة فقط لحديث النزول فجازوت العشرين طريقاً عن تسعة عشر صحابياً فهل التواتر غير هذا؟!

٢ - تقسيمك أنت وغيرك - أيا كان - الأحاديث الصحيحة إلى قسمين:

قسم يجب على المسلم قبولها ويلزمه العمل بها وهي أحاديث الأحكام ونحوها.

وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمور الغيبية.

أقول: إن هذا تقسيم مبتدع لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا يعرفه السلف الصالح، بل عموم الأدلة الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ولا فرق، فمن ادعى التخصيص فليتفضل بالبيان مشكوراً وهميات هميات. ثم ألفت رسالتين هامتين جداً في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى: " وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة " والأخرى: " الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ".

"تمام المنة" (ص ٧٨ - ٧٩).

أحاديث الدجال ونزول عيسى متواترة

(أحاديث) الدجال ونزول عيسى عليه السلام وهي متواترة عندهم، ونحوها أحاديث خروج المهدي - مهدي السنة لا الشيعة - فإنها صحيحة أيضا بل متواترة عند أهل العلم.

"حياة الألباني" (١/ ٢٣٤).

نزول عيسى متواتر

[أورد شيخ الإسلام في كتاب "الإيمان" قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: "والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكماً عدلاً وإماماً قسطاً"] .
متفق عليه.

ونزول عيسى عليه السلام متواتر يجب الإيمان به، ولا يغتر بمن يزعم أنه حديث آحاد، فإنه ليس من أهل العلم بهذا الشأن، كيف ذلك وقد استخرجت له أنا بنفسني عشرين طريقاً عن عشرين صحابياً بأكثر من عشرين سنداً صحيحاً؟!.

"تخريج الإيمان لابن تيمية" (ص ٣٥٧).

من علامات المهدي

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«منا الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه».

وفي الباب أحاديث أخرى فيها التصريح بأن الإمام الذي يصلي خلفه عيسى عليه السلام إنما هو المهدي، تراها في "العرف الوردية" للسيوطي (ص ٨١، ٨٣، ٨٤)، وقد مضى منها حديث جابر قريباً (٢٢٣٦). وختم السيوطي ذلك بما نقله عن أبي الحسن السحري (!): "قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة روايتها عن المصطفى - صلى الله عليه وآله وسلم - بمجيء المهدي وأنه من أهل بيته، ... وأنه يخرج مع عيسى بن مريم، فيساعده على قتل الدجال ... وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى يصلي خلفه ..".

"الصحيحة" (٥/ ٣٧١. ٣٧٢).

قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه السلام

١ - يا أيها الناس إنها لم تكن فتنة على وجه الأرض منذ ذرأ الله ذرية آدم [ولا تكون حتى تقوم الساعة] أعظم من فتنة الدجال [ولن ينجو أحد مما قبلها إلا نجا منها] [وإنه لا يضر مسلماً].

٢ - وإن الله لم يبعث نبياً إلا حذر أمته [الأعور] الدجال [إني لأندركموه].

٣ - وأنا آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم.

٤ - وهو خارج فيكم لا محالة، [إنه لحق وأما إنه قريب فكل ما هو آت قريب]، [إنما يخرج لغضبة يغضبها] و [لا يخرج حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بغنيمة].

٥ - فإن يخرج وأنا بين ظهرانيكم فأنا حجيح لكل مسلم، وإن يخرج من بعدي فكل امرئ حجيح نفسه، والله خليفتي على كل مسلم، (وفي حديث أم سلمة: وإن يخرج بعد أن أموت يكفيكموه الله بالصالحين).

٦ - وإنه يخرج [من أرض] قبل المشرق [يقال لها: (خراسان)] [في يهودية أصهبان] [كأن وجوههم المجان المطرقة] من خلة بين الشام والعراق، فعاث يميناً [وعاث] شمالاً يا عباد الله فاثبتوا. [ثلاثاً].

٧ - فإني سأصفه لكم صفة لم يصفها إياه نبي قبلي، (وفي حديث عبادة: إني قد حدثكم عن الدجال حتى خشيت ألا تعقلوا).

٨ - إنه يبدأ فيقول: أنا نبي ولا نبي بعدي.

٩ - ثم يثني فيقول: أنا ربكم. ولا ترون ربكم حتى تموتوا.

١٠ - وإنه أعور [ممسوح] [العين اليسرى] [عليها ظفرة غليظة] [خضراء كأنها كوكب دري] [عينه اليمنى كأنها عنبة طافية] [ليست بناتئة ولا حجراً] [جفال الشعر] [ألا ما خفي عليكم من شأنه فلا يخفين عليكم] [إن ربكم ليس بأعور] [ألا ما خفي عليكم من شأنه فلا يخفين عليكم أن ربكم ليس بأعور] [ثلاثاً] [وأشار بيده إلى عينيه] [وأنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا].

١١ - [إنه يمشي في الأرض وإن الأرض والسماء لله].

١٢ - [إنه شاب قَطَط كأنى أشبهه بعبد العزى بن قطن] [قصير أفحج دعج] [هجان].

١٣ - [وإنه آدم جعد] [جفال الشعر].

١٤ - وإنه مكتوب بين عينيه: كافر يقرؤه [من كره عمله أو يقرؤه] كل مؤمن كاتب أو غير كاتب.

١٥ - وإن من فتنته أن معه جنة وناراً [ونهرًا وماء] [وجبل خبز] [وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار] فناره جنة وجنته نار.

- [وسأله المغيرة بن شعبة عنه؟ فقال: قلت: إنهم يقولون: معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء؟ قال: هو أهون على الله من ذلك].

(وفي حديث آخر: [معه نهران يجريان أحدهما - رأي العين - ماء أبيض والآخر - رأي العين - نار تأجج] [فمن أدرك ذلك منكم فأراد الماء فليشرب من الذي يراه أنه نار] [وليفغمض [عينيه] ثم ليطأطأ [رأسه] فإنه يجده ماء [بارداً عذباً] [طيباً] [فلا تهلوا]. وفي أخرى: فمن دخل نهره حط أجره ووجب وزره ومن دخل ناره وجب أجره وحط وزره).

١٦ - فمن ابتلي بناره فليستغث بالله وليقرأ [عليه] فواتح سورة (الكهف) [فإنها جواركم من فتنته].

١٧ - وإن من فتنته أن يقول للأعرابي: رأيت إن بعثت لك أباك وأمك أتشهد أني ربك؟ فيقول: نعم. فيتمثل له شيطانان في صورة أبيه وأمه فيقولان: يا بني اتبعه فإنه ربك.

١٨ - وإن من فتنته أن يسلط على نفس واحدة فيقتلها وينشرها بالمنشار حتى تلقى شقين.

١٩ - وإن من فتنته أن يمر بالحي [فيدعوهم] فيكذبونه [فينصرف عنهم] فلا تبقى لهم سائمة إلا هلكت.

٢٠ - وإن من فتنته أن يمر بالحي [فيدعوهم] فيصدقونه [ويستجيبون له] فيأمر السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كانت وأعظمه وأمدته خواصر وأدره ضروعاً.

٢١ - ويمر بالخربة فيقول لها أخرجي كنوزك فتبعه كنوزها كيغاسيب النحل.

٢٢ - [يخرج في زمان اختلاف من الناس وفرقة] (و) بغض من الناس وخفة من الدين وسوء ذات بين، فيرد كل منهل، فتطوى له الأرض طي فروة الكباش].

٢٣ - [ولا يخرج حتى تنزل الروم بالأعماق أو بدابق [يجمعون لأهل الإسلام ويجمع لهم أهل الإسلام]. فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ. فإذا تصافوا قالت الروم: خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا نقاتلهم. فيقول المسلمون: لا. والله لا نخلي بينكم وبين إخواننا فيقاتلونهم] وتكون عند ذاكم القتال ردة شديدة، فيشترط المسلمون شرطة للموت لا ترجع إلا غالبية، فيقتتلون حتى يحجز بينهم الليل، فيفيء هؤلاء وهؤلاء كل غير غالب وتفنى الشرطة، ثم يشترط المسلمون شرطة للموت لا ترجع إلا غالبية فيقتتلون، حتى يحجز بينهم الليل، فيفيء هؤلاء وهؤلاء كل غير غالب وتفنى الشرطة، ثم يشترط المسلمون شرطة للموت لا ترجع إلا غالبية، فيقتتلون حتى يمسا، فيفيء هؤلاء وهؤلاء كل غير غالب، وتفنى الشرطة، فإذا كان اليوم الرابع نهد إليهم بقية أهل الإسلام] فينهزم ثلث لا يتوب الله عليهم أبداً ويقتل ثلثهم - [هم] أفضل الشهداء عند الله - ويفتح الثلث لا يفتنون أبداً [فيجعل الله الدبرة عليهم (أي الروم) فيقتتلون مقتلة إما قال: لا يرى مثلها وإما قال: لم ير مثلها، حتى إن الطائر ليمر بجنابتهم فما يخلفهم حتى يخر ميتاً فيتعاد بنو الأب كانوا مائة فلا يجدونه بقي منهم إلا الرجل الواحد، فبأي غنيمة يفرح أو أي ميراث يقاسم؟] فيبلغون قسطنطينية فيفتحونها (وفي رواية: سمعتم بمدينة جانب منها في البر وجانب منها في البحر؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: لا تقوم الساعة حتى يغزوها سبعون ألفاً من بني إسحاق، فإذا جاؤوها نزلوا فلم يقاتلوا بسلاح ولم يرموا بسهم قالوا: لا إله إلا الله والله أكبر. فيسقط أحد جوانبها الذي في البحر ثم يقولوا الثانية:

لا إله إلا الله والله أكبر. فيسقط جانبها الآخر، ثم يقولوا الثالثة: لا إله إلا الله والله أكبر. فيفرج لهم فيدخلوها فيغنموا) فبينما هم يقتسمون الغنائم - قد علقوا سيوفهم بالزيتون إذ صاح فيهم الشيطان: إن المسيح [الدجال] قد خلفكم في أهليكم. [فيرفضون ما بأيديهم] فيخرجون وذلك باطل [فيبعثون عشرة فوارس طليعة. قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إني لأعرف أسماءهم وأسماء آبائهم وألوان خيولهم هم خير فوارس على ظهر الأرض يومئذ] فإذا جاؤوا الشام خرج»].

٢٤ - وإنه لا يبقى شيء من الأرض إلا ووطنه وظهر عليه إلا [أربع مساجد: مسجد مكة و [مسجد] المدينة [والطور ومسجد الأقصى].

٢٥ - وإن أيامه أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم.

قالوا: فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: لا اقدروا له قدره.

قالوا: وما إسرعه في الأرض؟ قال: كالغيث استدبرته الريح].

٢٦ - وإن قبل خروج الدجال ثلاث سنوات شداد، يصيب الناس فيها جوع شديد يأمر الله السماء في السنة الأولى أن تحبس ثلث مطرها، ويأمر الأرض فتحبس ثلث نباتها، ثم يأمر السماء في الثانية فتحبس ثلثي مطرها، ويأمر الأرض فتحبس ثلثي نباتها، ثم يأمر الله السماء في السنة الثالثة فتحبس مطرها كله، فلا تقطر قطرة، ويأمر الأرض فتحبس نباتها كله فلا تنبت خضراء، فلا تبقى ذات ظلف إلا هلكت إلا ما شاء الله.

قيل: فما يعيش الناس في ذلك الزمان؟ قال: التهليل والتكبير والتسبيح والتحميد ويجري ذلك عليهم مجرى الطعام.

٢٧ - لا يأتي مكة والمدينة من نقب من نقابها إلا لقيته الملائكة بالسيوف صلته.

٢٨ - [وإنه ليس من بلدة إلا يبلغها رعب المسيح [الدجال] إلا المدينة [لها يومئذ سبعة أبواب] على كل نقب من نقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح].

٢٩ - حتى ينزل عند السبخة [سبخة الجرف] [دبر أحد] [فيضرب رواقه].

٣٠ - فترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فلا يبقى منافق ولا منافقة إلا خرج إليه، فتتفي الخبث منها كما ينفي الكير خبث الحديد، ويدعى ذلك اليوم يوم الخلاص [وأكثر من يخرج إليه النساء].

٣١ - [فيتوجه قبله رجل من المؤمنين [ممتلئ شاباً] [هو يومئذ خير الناس أو من خيرهم] فتلقيه المسالحي - مسالحي الدجال - فيقولون له: أين تعمد؟ فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج. قال: فيقولون له: أو ما تؤمن بربنا؟ فيقول: ما برينا خفاء. فيقولون: اقتلوه. فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه؟ فينطلقون به إلى الدجال فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس [أشهد أن] هذا الدجال الذي ذكر [وفي طريق: الذي حدثنا] رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - [حديثه] قال: فيأمر الدجال به فيشبح فيقول: خذوه وشبحوه. فيوسع ظهره وبطنه ضرباً قال: فيقول: أو ما تؤمن بي؟ قال: فيقول: أنت المسيح الكذاب [فيقول الدجال: رأيتم إن قتلت هذا ثم

أحييته أتشكون في الأمر؟ فيقولون: لا]. قال: فيؤمر به فيؤشر المئشار من مفرقه حتى يفرق بين رجله [فيقتله] (وفي حديث النواس: فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين رمية الغرض). قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له: قم. فيستوي قائماً قال: [ثم يدعو فيقبل ويتهلل وجهه ويضحك] ثم يقول له: أتؤمن بي؟ فيقول: [والله] ما ازددت فيك إلا بصيرة. قال: ثم يقول: يا أيها الناس إنه لا يفعل بعدي بأحد من الناس. قال: فيأخذه الدجال ليذبحه فيجعل ما بين رقبته إلى ترقوته نحاساً فلا يستطيع إليه سبيلاً قال: فيأخذ بيديه ورجليه فيقذف به. فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار، وإنما ألقى في الجنة، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين].

٣٢ - [ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام] [ثم يأتي جبل إيليا فيحاصر عصابة من المسلمين] [فيلقى المؤمنون شدة شديدة] [ويفر الناس من الدجال في الجبال] فقالت أم شريك بنت أبي العكر يا رسول الله فأين العرب يومئذ؟ قال: هم يومئذ قليل.

٣٣ - وإمامهم رجل صالح [وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: المهدي منا آل البيت [من أولاد فاطمة] يصلحه الله في ليلة] [يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي] [أجلى الجبهة أقى الأنف] [يملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً] [يملك سبع سنين].

- وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «عصابتان من أمتي أحرزهما الله من النار: عصابة تغزو الهند، وعصابة تكون مع عيسى ابن مريم عليه السلام» - وقال: «من أدركه منكم فليقرئه مني السلام».

٣٤ - [فبينما إمامهم قد تقدم يصلي بهم الصبح إذ نزل عليهم [من السماء] عيسى بن مريم الصبح] [عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودين واضعاً كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد ريح نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه].

٣٥ - [ليس بيني وبينه نبي (يعني: عيسى)، وإنه نازل فإذا رأيتموه فاعرفوه: رجل مربع إلى الحمرة والبياض بين ممصرتين، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام فيدق الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام].

- وقال: (كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم (وفي رواية: وأمكم) منكم؟). قال: ابن أبي ذئب: تدري ما (أمكم منكم)؟ قلت: تخبرني. قال: فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى، وسنة نبيكم - صلى الله عليه وآله وسلم -).[

٣٦ - فرجع ذلك الإمام ينكص - يمشي القهقري - ليتقدم عيسى [فيقول: تعال صل لنا]. فيضع عيسى يده بين كتفيه ثم يقول له: [لا إن بعضكم على بعض أمراء تكرمه الله هذه الأمة] تقدم فصل. فيصلي بهم إمامهم.

٣٧ - [ثم يأتي الدجال جبل (إيلياء) فيحاصر عصابة من المسلمين] [فيقول لهم الذين عليهم: ما تنتظرون بهذا الطاغية [إلا] أن تقاتلوه حتى تلحقوا بالله، أو يفتح لكم، فيأتمرون أن يقاتلوه إذا أصبحوا].

٣٨ - [فبينما هم يعدون للقتال ويسوون الصفوف إذ أقيمت الصلاة] [صلاة الصبح] [فيصيحون ومعهم عيسى ابن مريم] [فيؤم الناس فإذا رفع رأسه من ركعته قال: سمع الله لمن حمده قتل الله المسيح الدجال، وظهر المسلمون]. فإذا انصرف قال: افتحوا الباب. فيفتح وراءه الدجال معه سبعون ألف يهودي كلهم ذو سيف محلى وساج [فيطلبه عيسى عليه الصلاة والسلام].

٣٩ - [فيذهب عيسى بحربته نحو الدجال] [فإذا نظر إليه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء] [فلو تركه لانداب حتى يهلك، ولكن يقتله الله بيده فيريه دمه في حربته] [فيدركه عند باب اللد الشرقي فيقتله] [فيهلكه الله عز وجل عند عقبة أفيق].

٤٠ - [فيهزم الله اليهود] [ويسلط عليهم المسلمون] [ويقتلونهم] [فلا يبقى شيء مما خلق الله يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء، لا حجر، ولا شجر، ولا حائط، ولا دابة - إلا الغرقة فإنها من شجرهم لا تنطق - إلا قال: يا عبد الله المسلم هذا يهودي] [ورائي] [فتعال فاقتله].

٤١ - [ثم يلبث الناس بعده سنين سبعاً ليس بين اثنين عداوة].

٤٢ - [فيكون عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام في أمتي] [مصدقا بمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - على ملته] [حكما عدلاً وإماماً] [مهدياً] [مقسطاً] [فيقاتل الناس على الإسلام ف] [يدق الصليب، ويذبح الخنزير] [وتجمع له الصلاة] [ويضع الجزية، ويترك الصدقة، فلا يسعى على شاة ولا بعير، وترفع الشحناء والتباغض] [والتحاسد، وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد]، [حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها]، [وتكون الدعوة واحدة لرب العالمين]، -[والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفتح (الروحاء) حاجاً أو معتمراً أو لثنتينهما].

٤٣ - ثم يأتي عيسى ابن مريم قوم قد عصمهم الله منه، فيمسح عن وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة، فبينما هو كذلك إذا أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عباداً لي لا يدان لأحد بقتالهم فحرز عبادي إلى الطور. ويبعث الله يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء. [ثم يسرون حتى ينتهوا إلى جبل الخمر وهو جبل بيت المقدس - فيقولون: لقد قتلنا من في الأرض هلم فلنقتل من في السماء، فيرمون بنشابهم إلى السماء فيرد الله عليهم نشابهم مخضوبة دماً] ويحصر نبي الله عيسى وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينار لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه، فيرسل الله عليهم النغف في رقابهم، فيصبحون فرسى كموت نفس واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملاء زهمهم ونتاجهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله فيرسل طيراً كأعناق البخت فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله، ثم يرسل الله مطراً، لا يكن منه بيت مدر ولا وبر فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة.

ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك ورددي بركتك.

فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها، ويبارك في الرسل، حتى أن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس [ويكون الثور بكذا وكذا من المال وتكون الفرس بالدرهمات.

-[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -: (طوبى لعيش بعد المسيح طوبى لعيش بعد المسيح يؤذن للسماء في القطر، ويؤذن للأرض في النبات، فلو بذرت حبك على الصفا لنبت، ولا تشاح، ولا تحاسد، ولا تباغض)].

٤٤ - وتنزع حمة كل ذات حمة، [وتقع الأمانة على الأرض، حتى ترتع الأسود مع الإبل، والنمار مع البقر، والذئب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم]، حتى يدخل الوليد يده في الحية فلا تضره، وتفر الوليدة الأسد فلا يضرها، ويكون الذئب في الغنم كأنه كلبها، وتملأ الأرض من السلم كما يملأ الإناء من الماء، وتكون الكلمة واحدة فلا يعبد إلا الله، وتضع الحرب أوزارها وتسلب قريش ملكها [ثم يقال: تكون الأرض كفاثور الفضة تنبت نباتها بعهد آدم].

٤٥ - [فيملك عيسى عليه الصلاة والسلام في الأرض أربعين سنة ثم يتوفى فيصلي عليه المسلمون].

٤٦ - فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحا [باردة من قبل الشام] فتأخذهم تحت أباطهم فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم (وفي حديث ابن عمرو: لا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته حتى لو أن أحدهم كان في كبد جبل لدخلت عليه) ويبقى شرار الناس [في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً] قال: فيتمثل لهم الشيطان فيقول: ألا تستجيبيون؟ فيأمرهم بالأوثان فيعبدونها وهم في ذلك دارة أرزاقهم حسن عيشهم [يتهاجون تهاج الحمير، فعليهم تقوم الساعة].

٤٧ - [ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتها، ورفع ليتها، أول من يسمع رجل يلوط حوض إبله فيصعق ويصعق الناس. ثم يرسل الله - أو قال: ينزل الله - مطراً كأنه الطل أو الظل - شك من الراوي - فتنبت منه أجساد الناس [ثم نفخ فيه أخرى فإذا قيام هم ينظرون]؟ (الزمر: ٦٨) ثم يقال: يا أيها الناس هلم إلى ربكم؟ وقفوهم إنهم مسؤولون؟ [الصفات: ٢٤]. ثم يقال: أخرجوا بعث النار فيقال: من كم؟ فيقال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين. فذاك يوم [يجعل الولدان شيباً] (المزمل: ١٧) وذلك [يوم يكشف عن ساق] (القلم: ٤٢).

"قصة المسيح الدجال .." (ص ١٢٩ - ١٤٩).

الدجال حقيقة وصفة عينه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الدجال عينه خضراء كالزجاج، ونعوذ بالله من عذاب القبر».

وهذا حديث واحد من عشرات الأحاديث الواردة في الدجال، فالاعتقاد به واجب.

"الصحيحة" (٤/٤٧٧).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن من بعدكم الكذاب المضل، وإن رأسه من بعده حيك حيك - ثلاث مرات - وإنه سيقول: أنا ربكم، فمن قال: لست ربنا، لكن ربنا الله عليه توكلنا وإليه أنبنا، نعوذ بالله من شرك، لم يكن له عليه سلطان».

والحديث دليل صريح على أن الدجال الأكبر هو شخص له رأس وشعر، وليس معنى وكناية عن الفساد كما يحلو لبعض ضعفاء الإيمان أن يتناولوا أحاديثه الكثيرة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بالتواتر كما صرح به أئمة الحديث، فلا تغتر بعد ذلك أيها القارئ بمن لا علم عنده بحديث رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - مهما كان شأنه ومقامه في غير هذا العلم الشريف.

"الصحيحة" (٦/٢٧٧).

الدجال من البشر والرد على من ادعى انه ليس كذلك

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الدجال الأعور هجان أزهر (وفي رواية أقمر) كأن رأسه أصله أشبه الناس بعبد العزى بن قطن، فإما هلك الهلك، فإن ربكم تعالى ليس بأعور».

والحديث صريح في أن الدجال الأكبر من البشر له صفات البشر، لاسيما وقد شبه به عبد العزى بن قطن، وكان من الصحابة.

فالحديث من الأدلة الكثيرة على البطلان تأويل بعضهم الدجال بأنه ليس بشخص وإنما هو رمز للحضارة الأوروبية وزخارفها وفتنتها! فالدجال من البشر وفتنة أكبر من ذلك كما تضافرت على ذلك الأحاديث الصحيحة، نعوذ بالله منه.

"الصحيحة" (٣/ ١٩٠ - ١٩١).

أهمية إحياء ذكر الدجال

[قال الشيخ في مقدمة كتابه "قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه السلام"]:

الأمر الثاني - مما شجعتني على تأليف هذه الرسالة -: أن الناس كافة - عامة وخاصة؛ إلا من شاء الله - لم يعودوا يتحدثون عن خروج الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام؛ مصداقاً لما في "زوائد مسند أحمد" (٤/ ٧٢) عن راشد بن سعد قال:

لما فتحت اصطخر نادي منادٍ: ألا إن الدجال قد خرج.

قال: فلقبهم الصعب بن جثامة، قال: فقال: لولا ما تقولون لأخبرتكم أني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول:

«لا يخرج الدجال حتى يذهل الناس عن ذكره، وحتى تترك الأئمة ذكره في المنابر»^(١).

ولقد صدق هذا الخبر على أئمة المساجد، فتركوا ذكر الدجال على المنابر وهم خاصة الناس؛ فماذا يكون حال عامتهم؟! وإذا كان الله تبارك وتعالى قد جعل بحكمته لكل شيء سبباً؛ فلست أشك أن سبب هذا الإهمال لذكره - مع اهتمام الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - أشد الاهتمام في التحذير من فتنته؛ كما ستراه فيما يأتي في أول قصته - إنما هو تشكيك بعض الخاصة في الأحاديث الواردة فيه؛ تارة في ثبوتها وعدم ورودها بطريق التواتر - زعموا - وتارة في دلالتها كما تقدم بيانه، فكان من الواجب أن يقوم أهل العلم بواجبهم؛ فيبينوا للأمة ما حدثهم به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من فتنة الدجال وقتل عيسى عليه الصلاة والسلام إياه؛ بنفس الطريق التي تتلقى الأمة به عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كل ما يتعلق بدينها - من عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق وغيرها، ألا وهو الحديث النبوي - وبذلك يقضى على

(١) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/ ٣٣٥):

رواه عبد الله بن أحمد من رواية بقیة عن صفوان بن عمرو، وهي صحيحة كما قال ابن معين، وبقية رجاله ثقات". وعزاه في مكان آخر (٧/ ٣٥١) لأحمد نفسه، فوهم!

السبب المشار إليه، ويعود الناس فيذكرون الدجال وفتنته فيتخذون الأسباب لاتقائها، فلا يغترون بأضاليله وتحاريفه التي لا يصدق بإمكان وقوعها من مثله إلا المؤمن - الذي لا يرتاب أدنى ارتياب فيما جاء عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من أخباره - لعلمه بأن الله تعالى يبتلي عباده بما شاء من أنواع الفتن، {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} (القصص: ٦٨).

"قصة المسيح الدجال" (ص ٣٠ - ٣١).

ذكر أسباب العصمة من فتنة الدجال

[قال الشيخ في مقدمة كتابه: "قصة المسيح الدجال]:

فإذا علم المؤمن بذلك وأمن به [أي بعقيدة خروج الدجال]: اتخذ الأسباب التي تعصمه من فتنته؛ وهي:

أولاً: الاستعاذة بالله تعالى من شر فتنته، والإكثار منها؛ لا سيما في التشهد الأخير في الصلاة، فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر؛ فليستعد بالله من أربع، يقول: اللهم! إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال»^(١).

وثبت في "الصحيحين" وغيرهما عن جمع من الصحابة - منهم عائشة رضي الله عنها -: أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - كان يستعيد من فتنته.

بل إنه أمر بالاستعاذة من فتنته أمراً عاماً؛ كما في حديث زيد بن ثابت قال: بينما النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في حائط لبني النجار على بغلة له - ونحن معه - إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أقْبُرُ ستة أو خمسة أو أربعة، فقال: "من يعرف أصحاب هذه الأقبُر؟".

فقال رجل: أنا.

قال: "فمتى مات هؤلاء؟".

قال: ماتوا في الإشرak (وفي رواية: في الجاهلية).

(١) انظر: "صفة الصلاة" (ص ١٩٩ - الطبعة السابعة).

فقال: "إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا؛ لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه"، ثم أقبل بوجهه فقال: "تعوذوا بالله من عذاب النار". قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار. فقال: "تعوذوا بالله من عذاب القبر". قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: "تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن". قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن. قال:

"تعوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال". قالوا نعوذ بالله من فتنة الدجال^(١).

ثانياً: أن يحفظ عشر آيات من سورة (الكهف)، فقد قال - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«من حفظ عشر آيات من أول سورة (الكهف)؛ عصم من [فتنة] الدجال».

رواه مسلم وغيره عن أبي الدرداء^(٢).

ثالثاً: أن يبتعد عنه، ولا يتعرض له؛ إلا إن كان يعلم من نفسه أنه لن يضره؛ لثقته بربه، ومعرفته بعلاماته التي وصفه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام:

«من سمع بالدجال فليأمن عنه، فوالله؛ إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه؛ مما يبعث به من الشبهات».

أخرجه أحمد وغيره عن عمران بن حصين .

رابعاً: أن يسكن مكة والمدينة، فإنهما حرمان آمنان منه؛ لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

"يجيء الدجال فيطأ الأرض إلا مكة والمدينة، فيأتي المدينة؛ فيجد بكل نقب من نقابها صفوفاً من الملائكة".

أخرجه الشيخان وغيرهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

ومثلهما المسجد الأقصى والطور؛ كما يأتي في الفقرة (٢٤ - السياق).

(١) أخرجه مسلم (٨/ ١٦١)، وأحمد (٥/ ١٩٠).

(٢) رواه مسلم وغيره، وفي رواية له: "آخر الكهف"، وهي شاذة؛ كما حقيقته في "الصحيح" رقم (٢٦٥١). ويشهد للرواية الأولى حديث النواس الآتي في الفقرة (٥) - تخريج فقرات القصة، وحديث أبي أمامة في الفقرة (١٤).

واعلم أن هذه البلاد المقدسة إنما جعلها الله عصمة من الدجال لمن سكنها وهو مؤمن ملتزم بما يجب عليه من الحقوق والواجبات تجاه ربها، وإلا فمجرد استيطانها - وهو بعيد في حياته عن التأدب بآداب المؤمن فيها - فَمِمَّا لا يجعله في عصمة منه، فسيأتي في الفقرة (٢٥ - أبو أمامة، ٣٠ - السياق) أن الدجال - عليه لعائن الله - حين يأتي المدينة النبوية وتمنعه الملائكة من دخولها؛ ترجف بأهلها ثلاث رجفات، فلا يبقى فيها منافق ولا منافقة إلا خرج إليه.

فهؤلاء المنافقون والمنافقات - وقد يكون نفاقهم عملياً - لم يعصمهم من الدجال سكنهم المدينة النبوية؛ بل خرجوا إليه، وصاروا من أتباعه كاليهود! وعلى العكس من ذلك؛ فمن كان فيها من المؤمنين الصادقين في إيمانهم؛ فهم مع كونهم في عصمة من فتنته؛ فقد يخرج إليه بعضهم متحدياً وينادي في وجهه: هذا هو الدجال الذي كان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يحدثنا حديثه ... كما سيأتي في الفقرة (٣١ - السياق).

فالعبرة إذن بالإيمان والعمل الصالح، فذلك هو السبب الأكبر في النجاة، وأما السكن في دار الهجرة وغيرها؛ فهو سبب ثانوي، فمن لم يأخذ بالسبب الأكبر؛ لم يفده تمسكه بالسبب الأصغر، وقد أشار إلى هذا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله للذي سأله عن الهجرة:

"ويحك! إن شأن الهجرة لشديد! فهل لك من إيل؟" قال: "فهل تؤتي صدقتها؟" قال: نعم. قال: "فاعمل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً"^(١).

وما أحسن ما روى الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٢٣٥) عن يحيى بن سعيد: "أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسي: أن هلم إلى الأرض المقدسة. (يعني: الشام). فكتب إليه سلمان:

إن الأرض لا تقدر أحدًا، وإنما يقدر الإنسان عمله".

وصدق الله العظيم إذ يقول: {وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} (التوبة: ١٠٥).

"قصة المسيح الدجال" (ص ٣١ - ٣٥)

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧/٧ - فتح)، ومسلم (٢٨/٦)، وأبو داود (٣٨٨/١)، والنسائي (١٨٢/٢)، وأحمد (٦٤/٣).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من فتنة الدجال».

فائدة: قد جاء في حديث آخر بيان المراد من الحفظ والعصمة المذكورين في هذا الحديث وهو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث الدجال: «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، فإنها جواركم من فتنه». أخرجه أبو داود (٤٣٢١) بسند صحيح وأصله عند مسلم (١٩٧/٨) دون قوله " فإنها ... " .

"الصحيحة" (١٢٣/٢ - ١٢٥).

فتنة الدجال فتنة عظيمة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه. قال زيد: ثم أقبل علينا بوجهه فقال: تعوذوا بالله من عذاب النار، قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، فقال: تعوذوا بالله من عذاب القبر، قالوا: نعوذوا بالله من عذاب القبر، قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوذوا بالله من فتنة الدجال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال».

من فوائد الحديث

وفي هذه الأحاديث فوائد كثيرة [منها]:

إن فتنة الدجال فتنة عظيمة ولذلك أمر بالاستعاذة من شرها في هذا الحديث وفي أحاديث أخرى، حتى أمر بذلك في الصلاة قبل السلام كما ثبت في البخاري وغيره. وأحاديث الدجال كثيرة جدا، بل هي متواترة عند أهل العلم بالسنة.

ولذلك جاء في كتب العقائد وجوب الإيمان بخروجه في آخر الزمان، كما جاء فيها وجوب الإيمان بعذاب القبر وسؤال الملكين.

"الصحيحة" (٢٩٧/١ / ١).

هل يبقى الخضر إلى زمان الدجال؟

بقاء الخضر عليه السلام إلى زمن الدجال خرافة لا أدري كيف انطلى أمرها على بعض العلماء - فضلاً عن جماهير الصوفية -؟! ولكن الله تبارك وتعالى قد وفق كثيراً من أهل العلم فبينوا بطلان إدراك الخضر للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فضلاً عن استمراره حياً -؛ كالإمام البخاري وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم.

"الضعيفة" (١٤ / ٢ / ٦٧٨).

كم بين المهدي وعيسى

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كيف تهلك أمة أنا أولها، وعيسى آخرها، والمهدي في وسطها».

(منكر).

والحديث منكر عندي، لأن ظاهره أن بين المهدي وعيسى سنين كثيرة مع أنه صح في غير ما حديث أنهما يلتقيان في دمشق، ويأتهم عيسى بالمهدي عليهما السلام، فكيف يقال: إن المهدي في وسطها وعيسى في آخرها؟!]

"الضعيفة" (٥ / ٣٧١).

إمامة عيسى عليه السلام للمسلمين عند نزوله آخر الزمان

عن أبي هريرة قال: أحدثكم ما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الصادق المصدوق؟ حدثنا رسول الله أبو القاسم الصادق المصدوق: «إن الأعور الدجال مسيح الضلالة يخرج من قبل المشرق في زمان اختلاف من الناس وفرقة، فيبلغ ما شاء الله من الأرض في أربعين يوماً، الله أعلم ما مقدارها، الله أعلم ما مقدارها - مرتين - وينزل الله عيسى ابن مريم فيؤمهم، فإذا رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده قتل الله الدجال وأظهر المؤمنين».

صحيح.

[ثم علق على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: فيؤمهم قائلاً]:

قال ابن حبان: أراد به فيأمرهم بالإمامة؛ إذا العرب تنسب الفعل إلى الأمر، كما تنسبه إلى الفاعل.

قلت: هذا تأويلٌ لا وجه له عندي، بل هو خلاف قوله: "إذا رفع رأسه من الركعة قال..". فالمعنى: يصلي بهم إماماً، وهذا وهو في بيت المقدس، حيث يقتل عليه السلام الدجال بـ (لُد)، كما في الحديث التالي، وفي الحديث اختصار وطي؛ فإن من الثابت في غير ما حديث صحيح أن عيسى عليه السلام ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، وفي "صحيح مسلم": فيقول أميرهم: تعال صل بنا، فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمهم الله هذه الأمة.

فهو هناك مأموم، وفي بيت المقدس إمام، وذلك يكون بعد وفاة المهدي عليه السلام، وانتقال عيسى من دمشق إلى "القدس".

"صحيح موارد الظمان" (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

عيسى عليه السلام يحكم بشرعنا عند نزوله آخر الزمان

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -: «وَاللَّهِ لَيُنزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَادِلًا: فَلْيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلْيَقْتُلَنَّ الْخَنزِيرَ، وَلْيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ، وَلْيَتْرَكَنَّ الْفِلاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلْيَتَدَهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ، وَلْيَدْعُونَ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ».

[قال الشيخ معلقاً على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "وليضعن الجزية"]:

أي لا يقبلها، ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام أو القتل، ومعنى هذا أن الحديث يشعر بنسخ أخذ الجزية من الكفار في عهد عيسى عليه السلام، فالناسخ هو الحديث وليس عيسى - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ فإنه يحكم بشريعتنا كما أفاد ذلك قوله "حَكَمًا".

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٥٤٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ». فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذُنُبٍ إِنَّ الْأَوْزَاعِيَّ حَدَّثَنَا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَمَّاكُمْ مِنْكُمْ». قَالَ ابْنُ أَبِي ذُنُبٍ تَدْرِي مَا أَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟ قُلْتُ: تُخْبِرُنِي. قَالَ: فَأَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ.

هذا صريح في أن عيسى عليه السلام يحكم بشرعنا، ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه!

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٥٤٣).

ذكر المشككين في أحاديث الدجال وعيسى عليه السلام والرد عليهم

[قال الشيخ بعد أن بين أن منكري عقيدة الدجال وعيسى عليه السلام منهم من ينكر الأحاديث الواردة في ذلك أصالةً، ومنهم من يثبتها مع تأويلها بما يؤول إلى إنكارها كذلك]:

يلجأ بعضهم إلى الخلاص منها [أي من أحاديث الدجال وعيسى عليه السلام] بطريقة أخرى - غير طريقة تفسيرها بالرمز - ألا وهي طريقة التشكيك في ثبوتها يقيناً بزعم أنها أحاديث آحاد! ومن هؤلاء الشيخ "محمود شلتوت"؛ فقد كنت قرأت له قديماً جواباً حول حياة عيسى عليه السلام في السماء ونزوله في آخر الزمان - نشرته مجلة "الرسالة" يومئذ - رأيت فيها العجب العجيب من الجهل بحقيقة الأحاديث الواردة في نزوله عليه السلام، ومن ذلك زعمه أن طرقها كلها تدور على وهب ابن منبّه وكعب الأحبار، فاستنكرت ذلك في نفسي؛ لأن ذهني كان خالياً من مثل هذه الدعوى، ولكنني قلت في نفسي: لعل ذلك بالنسبة لبعض الطرق، ولكن الشيخ يبالغ! وللتثبت من ذلك؛ اندفعت إلى تتبع أحاديث نزوله عليه السلام من مصادرها الأصلية في كتب السنة - التي تروي الأحاديث بأسانيدھا؛ كالأهمات الست وغيرها - حتى اجتمع عندي في ذلك أحاديث كثيرة جداً؛ من طرق متواترة عن أكثر من أربعين صحابياً، فعجبت أشد العجب حين لم أر لوهبٍ وكعبٍ ذكراً في شيء من تلك الطرق أصلاً، حتى ما كان منها ضعيف الإسناد! فتيقنت حينئذٍ أن الشيخ - عفا الله عنه - كتب ما سبق من ذاكرته؛ دون أن يراجع في ذلك كتاباً واحداً من كتب السنة المشار إليها! فكتبت يومئذٍ رسالة مفصلة في الرد على فتواه، وهممت بإرسالها إلى مجلة "الرسالة"، ولكن أحد

أصحابنا من الأدباء الأفاضل الذين يترددون إلى مصر نصحني بأن لا أرسلها؛ لأنهم سوف لا ينشرونها؛ لطولها أولاً؛ ولأن الشيخ شلتوت فوق مستوى النقد هناك؛ لا سيما من شخص غير مصري وغير مشهور عندهم!

قال: فإن كان ولا بد فاختصر الرسالة ما استطعت، ثم أرسلها إليهم لعلمهم ينشرونها في المجلة، وما أظنهم فاعلين. وكذلك كان، فإني اختصرتها في صفحة ونصف، ثم أرسلتها، فلم تنشر!!

"قصة المسيح الدجال" (ص ٢٣ - ٢٤).

لا فرق بين من أنكر عقيدة خروج الدجال ومن أثبتها مع تأويلها بتأويلات باطلة

[قال الشيخ بعد أن ذكر صوراً من تأويل بعض المنتسبين للسنة لعقيدة خروج الدجال ونزول عيسى عليه السلام]:

وليت شعري! ما الفرق بين هؤلاء العلماء المنتسبين إلى السنة، والمعطلين لهذه النصوص بخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وقتله إياه؛ وبين إيمان الباطنية، والفرق الضالة التي تؤمن بنصوص الكتاب والسنة؛ مع تأويلهم إياها تأويلاً يؤدي في النهاية إلى الكفر بحقائقها؛ كالذين ينكرون النصوص المتواترة في الكتاب والسنة برؤية المؤمنين لهم في الآخرة؛ بتأويل أن المقصود منها رؤية نعيم ربهم! وكالقاديانية الذين يؤمنون - زعموا - بقوله تعالى: {ولكن رسول الله وخاتم النبيين} (الأحزاب: ٤٠)، ثم يقولون ببقاء النبوة ومجيء أنبياء كثيرين بعده - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ منهم «ميرزا غلام أحمد القادياني»! وإذا سألتهم عن هذه الآية؛ أجابوك بأنهم يؤمنون بها - طبعاً! - ولكن معناها ليس كما فهمها المسلمون من قبل! بل المعنى: ولكن خاتم النبيين؛ أي: زينتهم؛ كالخاتم زينة الأصبغ! فهل يجدي إيمانهم بها عند الله شيئاً بعد أن فسروها بغير تفسيرها الحق!؟

كذلك أقول: إن إيمان هؤلاء العلماء بالأحاديث المتواترة بنزول عيسى عليه السلام وقتله للدجال؛ لا يجديهم شيئاً مع تفسيرهم إياها بذلك التفسير الرمزي؛ لأنه خلاف ما يقطع به كل عالم متجرد عن الهوى إذا ما اطلع على النصوص الواردة فيهما.

"قصة المسيح الدجال" (ص ٢٢ - ٢٣).

جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية وذكر مثال ذلك في عقيدة خروج الدجال

[قال الشيخ في معرض إنكاره على من أنكر عقيدة خروج الدجال مدعياً أن المراد بالدجال هو الرمز إلى الشر واستعلائه وما شابه ذلك]:

إن إيماناً بالنصوص كلها على طريقة الرمز والتأويل لهو إيمان لا يساوي فلسافاً، ولا يغني عند الله شيئاً.

"قصة المسيح الدجال" (ص ٢٢).

ذكر بعض أهل الضلال ممن أنكر خروج الدجال

[قال الشيخ بعد أن ساق بعض أحاديث خروج الدجال ونزول عيسى]:

كل هذه الأخبار صحيحة ثابتة في "صحيح البخاري" و"مسلم"، وهي من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها؛ كما قال تعالى: {الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}.

وأما تأويلها، بل تعطيلها - كما فعل غلام أحمد القادياني الذي كان ادعى النبوة - بأن المراد بالدجال: الديانة المسيحية الباطلة، أو المبشرون بها - كما في كثير من كتبه، ومنها "إعجاز المسيح" (ص ٢٧ - ٣٠)؛ - فذلك واضح البطلان، لا يحتاج إلى بيان.

"أصل صفة الصلاة" (٣/ ١٠٠٥).

تواتر أحاديث المهدي والرد على من أنكر عقيدة المهدي

كتب بعض القراء الأفاضل إلى هذه المجلة [أي مجلة التمدن] يقول:

«قرأت في الأجزاء (٨، ٩، ١٠) بحثاً قيماً عن المهدي كتبه الأستاذ ناصر الدين الألباني في باب "الأحاديث الضعيفة والموضوعة" وقد كنا قررنا واعتقدنا قبلاً ما كتبه الأستاذ الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره "المنار" (٩ - ٤٩٩ - ٥٠٤) وكذلك ما كتبه الأستاذ محمد عبد الله السمان في كتابه "الإسلام المصفى" وإنني متيقن بأن الأستاذ ناصر الدين له علم بما كتبه، فلذلك أرجو الأستاذ أن يطالع ما كتبه مرة ثانية،

ويكتب في المهدي مقالاً ضافياً فإن فيما كتبه ما يخالف ما كتبه الأستاذ ناصر الدين تمام المخالفة.

أقول في الجواب عن ذلك:

نعم لقد كنت على علم بما كتبه الشيخ رشيد - رحمه الله - وكذا بما كتبه الأستاذ السمان في كتابه الذي أسماه "الإسلام المصفى"! وأنا أجزم بخطأ ما كتبه في هذه المسألة لا سيما الأخير فإنه لا علم عنده، ولذلك أنكّر مسائل أخرى هي أقوى ثبوتاً من هذه المسألة، مثل: خروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وشفاعة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يوم القيامة، فإن هذه المسائل الثلاث أدلة ثبوتها مقطوع بها لورود الأحاديث المتواترة بتأييدها، ومع ذلك لم يتورع حضرة الأستاذ السمان من إنكارها! وقد سبقه إلى شيء من ذلك السيد رشيد - رحمه الله - فإنه طعن في أحاديث الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، مع أنها أحاديث صحيحة متواترة، كما صرح بذلك علماء هذا الشأن كالحافظ ابن حجر وغيره، ولا مجال الآن لبيان ذلك فيإلى مناسبة أخرى - إن شاء الله تعالى -.

أما مسألة المهدي فليعلم أن في خروجه أحاديث كثيرة صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة، وأنا مورد هنا أمثلة منها ثم معقب ذلك بدفع شبهة الذين طعنوا فيها فأقول:

الحديث الأول: حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً:

«لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوّل الله ذلك اليوم، حتى يبعث فيه رجلاً مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً».

رواه أبو داود (٢/٢٠٧)، والترمذي، وأحمد، والطبراني في الكبير والصغير، وأبو نعيم في "الحلية"، والخطيب في "تاريخ بغداد" من طرق عن زر بن حبيش عن ابن مسعود. وقال الترمذي: "حسن صحيح" والذهبي: "صحيح" وهو كما قالوا.

وله طريق آخر عند ابن ماجة (٢/٥١٧) عن علقمة عن ابن مسعود به نحوه، وسنده حسن.

الحديث الثاني: عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مرفوعاً نحوه.

وله عنه طريقان:

أخرج الأول أبو داود وأحمد، وإسناده صحيح، وأخرج الآخر ابن ماجة وأحمد، وإسناده حسن.

الثالث: عن أبي سعيد الخدري، وله طريقان أيضاً.

الأول: أخرجه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، وأحمد، وحسنه الترمذي، وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

وأخرج الطريق الثاني أبو داود، والحاكم وصححه، وسنده حسن.

الرابع: عن أم سلمة، وقد ذكرت لفظه وتخريجه عند الكلام على الحديث الثمانين من المقال العاشر من "الأحاديث الضعيفة".

وبقية الطرق قد ذكرها العلماء في كتب خاصة فليراجعها من أراد زيادة الاطلاع^(١) وقد قال صديق حسن خان في "الإذاعة".

"الأحاديث الواردة في المهدي على اختلاف رواياته كثيرة جداً تبليغ حد التواتر وهي في السنن وغيرها من دواوين الإسلام من المعاجم والمسانيد، وقد اضع القول فيها ابن خلدون في كتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر" حيث قال: يحتجون في الباب بأحاديث خرجها الأئمة، وتكلم فيها المنكرون لذلك، وعارضوها ببعض الأخبار، وللمنكرين فيها من المطاعن، فإذا وجدنا طعناً في بعض رجال الإسناد بغفلة أو سوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي تطرق ذلك إلى صحة الحديث وأوهن منها. إلى آخر ما قال، وليس كما ينبغي فإن الحق الأحق بالاتباع، والقول المحقق عند المحدثين المميزين بين الدار والقاع، أن المعتبر في الرواة ورجال الأحاديث أمران لا ثالث لهما الضبط والصدق، دون ما اعتبره أهل الأصول من العدالة وغيرها فلا يتطرق الوهن إلى صحة الحديث بغير ذلك".

ثم قال صديق خان:

"وأحاديث المهدي بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وأمره مشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مر الأعصار، وأنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت النبوي يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى ينزل من بعده فيقتل الدجال، ويأتي بالمهدي في صلواته

(١) مثل: "العرف الوردی فی أخبار المهدي" للسيوطي، و"الإذاعة لما كان وما يكون بين يدين الساعة" لصديق خان، ونحوها.

إلى غير ذلك، وأحاديث الدجال وعيسى أيضاً بلغت مبلغ التواتر ولا مساغ لإنكارها كما بين ذلك القاضي العلامة الشوكاني - رحمه الله - في "التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح"، قال (يعني الشوكاني): "والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها: خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها على جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة أيضاً لها حكم الرفع إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك. انتهى. وقد جمع السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني الأحاديث القاضية بخروج المهدي وأنه من آل محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - وأنه يظهر في آخر الزمان ثم قال: ولم يأت تعيين زمنه إلا أنه يخرج قبل خروج الدجال. انتهى"

شبهات حول أحاديث المهدي:

هذا ثم إن السيد رشيد أو غيره لم يتبعوا ما ورد في المهدي من الأحاديث حديثاً حديثاً، ولا توسعوا في طلب ما لكل حديث منها من الأسانيد، ولو فعلوا لوجدوا فيها ما تقوم به الحجة حتى في الأمور الغيبية التي يزعم البعض أنها لا تثبت إلا بحديث متواتر! ومما يدل على ذلك أن السيد رشيد - رحمه الله - ادعى أن أسانيدها لا تخلو عن شيعي! مع أن الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التي أوردتها ليس فيها رجل معروف بالتشيع، على أنه لو صحت هذه الدعوى لم يقدر ذلك في صحة الأحاديث لأن العبرة في الصحة إنما هو الصدق والضبط، وأما الخلاف المذهبي فلا يشترط في ذلك كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث ولهذا روى الشيخان في صحيحهما لكثير من الشيعة وغيرهم من الفرق المخالفة واحتج بأحاديث هذا النوع.

وقد أعلمها السيد بعلة أخرى وهي التعارض! وهذه علة مدفوعة لأن التعارض شرطه التساوي في قوة الثبوت، وأما نصب التعارض بين قوي وضعيف فمما لا يسوغه عاقل منصف، والتعارض المزعوم من هذا القبيل، وقد أوردت بعض الأمثلة على ذلك في المقال الذي سبقت الإشارة إليه فليراجعه من شاء.

وقد يُعلل بعض الناس هذه الأحاديث وكذا أحاديث نزول عيسى عليه السلام بعلة أخرى، وهي أنها كانت - بزعمهم - سبباً لحمل المسلمين على الاتكال عليها، وانتظار خروج المهدي، ونزول عيسى عليهما السلام، وعلى ترك الأخذ بأسباب الحياة والقوة والمنعة، ويظنون أن معالجة هذه المشكلة إنما هي بإنكار أحاديثهما! وهذا خطأ يشبه معالجة المعتزلة للآيات المتشابهات، والأحاديث التي في معناها، فإنهم اشتهروا بتأويلهم للآيات وردهم للأحاديث الصحيحة التي من هذا القبيل حرصاً منهم - كما زعموا - على

التزيه ودفعاً للتشبيه! وأما أهل السنة فكانوا يؤمنون بهذه الآيات والأحاديث على ظاهرها، ولا يفهمون من ذلك تشبيهاً أو ما لا يليق بالله تعالى.

وكذلك القول في أحاديث المهدي، فإنه ليس فيها ما يدل بل ما يشير أدنى إشارة إلى أن المسلمين لا نهضة لهم ولا عز قبل خروج المهدي، فإذا وجد في بعض جهلة المسلمين من يفهم ذلك منها، فطريق معالجة جهله أن يُعَلَّمَ وَيُفَهِّمَ أَنَّ فَهْمَهُ خَطَأٌ، لا أن نرد الأحاديث الصحيحة بسبب سوء فهمه إياها!

ومن شبهات بعض الناس أن عقيدة المهدي قد استغلها بعض الدجالين، فادعوا المهديوية لأنفسهم وشقوا بسبب ذلك صفوف المسلمين وفرقوا بينهم، ويضربون على ذلك الأمثلة الكثيرة آخرها غلام أحمد القادياني دجال الهند، ونحن نقول إن هذه الشبهة من أضعف الشبهات، وفي رأيي أن حكايتها تغني عن ردها، إذ أن من المسلم به أن كثيراً من الأمور الحقة يستغلها من ليس أهلاً لها، فالعلم مثلاً يدعيه بعض الأدعياء وهو في الواقع من الجهلاء، فهل يليق بعامل أن ينكر العلم بسبب هذا الاستغلال؟! بل إن بعض الناس فيما مضى ادعى الألوهية فهل طريقة الرد عليه وبيان كذبه يكون بإنكار الألوهية الحقة؟!

ومثال آخر: يفهم بعض المسلمين اليوم من عقيدة "القضاء والقدر" الجبر وأن الإنسان الذي قدر عليه الشر مُجبر على ارتكابه، وأنه لا اختيار له فيه، وقع في هذا الفهم الخاطئ غير قليل من أهل العلم، ونحن مع جماهير العلماء الذين لا يشكون في صحة عقيدة القضاء والقدر وأنها لا تستلزم الجبر مطلقاً، فإذا أردنا أن نصحح ذلك الفهم الخاطئ الملتصق بهذه العقيدة الحقة، أفيكون طريق ذلك بإنكارها مطلقاً كما فعل المعتزلة قديماً وبعض أذناهم حديثاً؟! أم السبيل الحق الاعتراف بها لأنها ثابتة في الشرع ودفع فهم الجبر منها؟ لا شك أن هذا السبيل هو الصواب الذي لا يخالف فيه مسلم البتة، فكذلك فلتعالج عقيدة المهدي، فنؤمن بها كما جاءت في الأحاديث الصحيحة، ونبعد عنها ما أُلصق بها بسبب أحاديث ضعيفة واهية خبيثة، وبذلك نكون قد جمعنا بين إثبات ما ورد به الشرع والإدعان لما يعترف به العقل السليم.

وخلاصة القول: إن عقيدة خروج المهدي عقيدة ثابتة متواترة عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - يجب الإيمان بها لأنها من أمور الغيب، والإيمان بها من صفات المتقين كما قال تعالى: {الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}. وإن إنكارها لا يصدر إلا من جاهل أو مكابر. أسأل الله تعالى أن يتوفانا على الإيمان بها وبكل ما صح في الكتاب والسنة.

"مقالات الألباني" (ص ١٠٥ - ١١٠).

ذكر بعض من أنكر خروج المهدي

[قال الإمام]:

أخطأ ابن خلدون خطأً واضحاً حيث ضعف أحاديث المهدي كلها، ولا غرابة في ذلك؛ فإن الحديث ليس من صناعته... وتورط بكلامه بعض أفاضل المعاصرين فصَّح بأن خروج المهدي خرافة، هدايا الله وإياه لقول الحق واتباعه.

"تخريج أحاديث فضائل الشام" (ص ٤٤).

ذكر بعض من أنكر عقيدة المهدي وعيسى وبيان خطئهم

[قال الشيخ في مقدمة كتابه "قصة المسيح الدجال ونزول عيسى" مبيناً الأسباب التي دفعته لتصنيفه]:

ومما شجعتني على ذلك الأمور الآتية:

الأول: شك كثير ممن ينتمون إلى العلم - بل وإلى الدعوة إلى الإسلام؛ فضلاً عن غيرهم ممن لا ثقافة إسلامية عندهم من الشباب المثقف وغيرهم من العوام - في عقيدة نزول عيسى عليه الصلاة والسلام، وقتله للدجال في آخر الزمان، حتى لقد قام في نفسي أن كثيراً من الطلاب المتخرجين من جامعة الأزهر هم من هؤلاء الشاكِّين - إن لم يكونوا من المنكرين لها - وقد عرفت ذلك من مناقشتي لبعضهم شفهيّاً، ومن اطلاعي على فتاوى بعضهم في ذلك، وتعليقات آخرين منهم على بعض الكتب.

ومن أشهر هؤلاء الشيخ (محمد عبده)؛ فإنه يقول في حديث نزول عيسى عليه السلام تارة: بأنه حديث آحاد! وهذا حسب علمه بالحديث، وهو من أبعد العلماء المعاصرين عنه في نقدي، وتارة يتأولُ نزولَهُ وحكمَهُ في الأرض بِغَلْبَةِ رُوحِهِ وَسِرِّ رسالَتِهِ على الناس، وهو ما غلب في تعليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسلام... حكاها السيد رشيد رضا في "تفسيره" (٣/٣١٧)؛ ومع أنه رده عليه بقوله عقبه:

"ولكن ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك تأباه"؛ فإنه رد هذا الاستدراك بقوله عقبه أيضاً:

"ولأهل هذا التأويل أن يقولوا: إن هذه الأحاديث قد نقلت بالمعنى كأكثر الأحاديث، والناقل للمعنى ينقل ما فهمه. وَسُئِلَ (يعني: محمد عبده) عن المسيح الدجال وقتل

عيسى له؟ فقال: إن الدجال رمز للخرافات والدجل والقبايح التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها ...!"

ومن الغريب أن هذا التأويل سبقه إليه مدعي النبوة " ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي"، وكرره في كتبه ورسائله، وما أشبه هذا التأويل بتأويله لآيات كثيرة في القرآن؛ يحرفها ويستدل بها على نبوته؛ كتأويله لقوله تعالى في عيسى: {ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد} (الصف:٦)؛ فزعم أنه المقصود بقوله: [أحمد]! وله من مثل هذا الشيء الكثير، وفي غاية السخف؛ كما قال السيد رشيد نفسه في صدد الرد عليه في موضع آخر من "تفسيره" (٦/٥٨)، فقال فيه:

"وقد جرى على طريقة أدعياء المهديّة من شيعة إيران - كالمهاتم والباب - في استنباط الدلائل الوهمية على دعوته من القرآن؛ حتى إنه استخرج ذلك من سورة الفاتحة! وله في تفسيرها كتاب في غاية السخف يدعي أنه معجزة له!!

فجعلها مبشرة بظهوره، وبأنه هو مسيح هذه الأمة!".

قال السيد رشيد عقبه:

"وإنما فتح على هذه الأمة هذا الباب الغريب من أبواب تأويل القرآن، وتحريف ألفاظه عن المعاني التي وضعت لها إلى معان غريبة لا تشبهها ولا تناسبها؛ أولئك الزنادقة من المجوس وأعوانهم الذين وضعوا تعليم فرق الباطنية؛ فراجت حتى عند كثير من الصوفية".

قلت: فما الفرق بين تأويل هؤلاء الباطنية للقرآن؛ وتأويل القاديانية و (محمد عبده) ومن تبعه لأحاديث النزول والدجال بذلك التأويل الباطل بداهة؟! وكيف سكت عليه السيد رشيد رحمه الله؛ بل تأول لهم تأويلاً جديداً بأن الأحاديث نُقِلت بالمعنى؟! وليت شعري! هل ذلك يستلزم رد ما صح روايته عن الصحابة من المعاني فضلاً عما تواتر عنهم؟!

مثلاً: إذا تواتر عن الصحابة أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - نهى عن شيء كلحوم الحمر الإنسية؛ فهذا رواية بالمعنى قطعاً، فهل ذلك يستلزم رد هذا المعنى الذي رووه من النهي بطريق ما من طرق التأويل؛ بحيث يُعطّل هذا النهي ويصير كأنه لم يرد مطلقاً؟! اللهم! إن هذا لهو الضلال المبين، ونسأل الله تعالى أن يحميننا منه.

وإليك مثلاً آخر من أمثلة التأويل الذي بُليَ به بعض الكتاب المعاصرين من الأزهريين: قال الشيخ "محمد فهيم أبو عبية" في تعليقه على "نهاية البداية والنهاية" (١ / ٧١):

"هل بقي عيسى عليه السلام حتى الآن حياً؟ وسينزل إلى الأرض ليجدد الدعوة إلى دين الله بنفسه؟ أم أن المراد بنزول عيسى هو انتصار دين الحق، وانتشاره من جديد على أيدي مُخلصٍ تعمل على تخليص المجتمع الإنساني من الشرور والآثام؟ رأيان (!) ذهب إلى كل منهما فريق من العلماء (!).

وهذا هو ما يقال بالنسبة إلى الدجال: هل هو شخص من لحم ودم ينشر الفساد، ويهدد العباد، ويملك وسائل الترغيب والترهيب والإفساد؛ حتى يقبض له عيسى عليه السلام فيقتله؟ أم إنه رمز لانتشار الشر، وشيوع الفتنة، وضعف نوازع الفضيلة، تهبُّ عليه ربح الخير المرموز إليها بعيسى عليه السلام، فتذهبه وتقضي عليه، وتأخذ بيد الناس إلى محجة الخير ومنهج العدل والتدين؟!"

قلت: ولا يكتفي هذا الأزهري "الفهيم" بهذا التعطيل لنصوص السنة وتأويلها - على طريق الرمز الذي هو مذهب الباطنية الملحدة؛ كما سبق حكايته عن السيد رشيد رضا نفسه - بل إنه يوهم القراء بأن هذا التعطيل هو رأي لبعض العلماء يقابل الرأي الأول! والحقيقة أنه لم يقل به أحد ممن له ذكر بالعلم في أهل الحديث والسنة، وإنما قال به بعض الخوارج والمعتزلة من الفرق الضالة؛ قال القاضي عياض:

"في هذه الأحاديث حجة لأهل السنّة في صحة وجود الدجال، وأنه شخصٌ مُعيَّنٌ يبتلي الله به العباد، ويُقدِّرُه على أشياء؛ كإحياء الميت الذي يقتله ... وظهور الخصب، والأنهار والجنة والنار، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء فتمطر، والأرض فتنبت ... ، وكل ذلك بمشيئة الله، ثم يعجزه، فلا يقدر على قتل الرجل ولا غيره، ثم يبطل أمره، ويقتله عيسى ابن مريم، وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية؛ فأنكروا وجوده، وردوا الأحاديث الصحيحة!"

قلت: وهذا هو بعينه ما فعله هذا الأزهري (الفهيم) وبعض شيوخه - تبعاً لسلفهم من الخوارج والمعتزلة؛ وأخيراً القاديانية كما سبق - تارة بطريق التشكيك في صحة الأحاديث بزعم أنها آحاد - كما فعل الشيخ (محمود شلتوت) في بعض مقالاته؛ تبعاً للشيخ (محمد عبده) كما سبق - وتارة بطريق التأويل والتعطيل كما فعل هذا (الفهيم)؛ وهو وإن كان اقتصر في كلامه السابق على حكاية الرأيين - بزعمه - دون أن يحدد موقفه بوضوح منها؛ فإنه إنما فعل ذلك تمويهاً وتدليساً على القراء، وإعداداً لنفوسهم

لِتَقَّ بَلِّ ما سيرجحه هو فيما بعد! فاسمع إليه وهو يقول في تعليقه على الفقرة الآتية (١٢ - أبو أمامة، ١٤ - السياق): "يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب":

"اختلف العلماء في الكتابة هنا: هل هي حقيقة؛ أم أنها كناية عن الأمارات الدالة على صاحبها؟ وأن القراءة معناها أن تلهم النفس المؤمنة بإشراقها ما يبصرها الحقيقة دون امتراء... ولعل هذا التأويل هو الأقرب وهو الأسلم!"

هكذا قال هذا "الفهيم" متجاهلاً نص الإمام النووي وغيره على خلاف ترجيحه؛ قال الحافظ في "الفتح" (١٣/٨٥):

"قال النووي: الصحيح الذي عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة، جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال، فيظهر الله المؤمن عليها، ويخفيها على من أراد شقاوته".

قال الحافظ: "وحي عياض خلافاً، وأن بعضهم قال: هي مجاز عن سمة الحدوث عليه، وهو مذهب ضعيف".

ثم لا يكتفي ذلك (الفهيم) بترجيحه لذلك التأويل الباطل؛ بل إنه يجزم به بعد عدة صفحات؛ فيقول (ص ١١٨):

"اختلاف ما روي من الأحاديث في مكان ظهور الدجال ... يشير إلى أن المقصود بالدجال الرمز إلى الشر واستعلائه ...!"

وهذا هو الذي جزم به في تصديره للكتاب؛ فقال (ص ٦):

"ثم سرنا مع القائلين بأن ظهور المهدي ونزول عيسى عليهما السلام هما رمزان لانتصار الخير على الشر، وأن الدجال رمز لاستشراء الفتنة، واستيلاء الضلال فترة من الزمان ...!"

قلت: وهذا "الفهيم" هو رئيس بعثة الأزهر الشريف ب (لبنان)؛ كما طبع ذلك تحت اسمه على طرّة الكتاب.

ولقد أساء جدًّا في تعليقاته على الكتاب المذكور إلى مؤلّفه وكتابه من جهة؛ وإلى الحديث النبوي من جهة أخرى؛ مما يدل على جهله البالغ به! فإنه قطع بتضعيف أحاديث صحيحة؛ لعدم اتّساع قلبه لها! ولم يسبقه إلى ذلك أحد من أهل - العلم - كحديث الجساسة؛ انظر (ص ٦ و ٩٦ و ١٠١)، وقد رواه مسلم، وحديث المهدي (ص ٣٧) - غير مبال بتصحيح المؤلف ابن كثير لبعضها (ص ٤٢ و ٤٣)؛ بل جزم بوضع

حديث آخر رواه مسلم في "صحيحه" (ص ٥٨ - ٥٩)! أما إساءته إلى الكتاب والمؤلف؛ فهي أنه وضع في صلب الكتاب عناوين من عنده دون أن ينبّه على ذلك، وبعضها على خلاف طريقة المؤلف؛ باعتباره من أئمة الحديث الذين يؤمنون بالنصوص المتعلقة بأشراط الساعة دون تأويل لها؛ كما يفعل المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وهذا "الفهيم" قد أبان في تعليقاته المشار إليها؛ أنه سلك سبيلهم حذو القذة بالقذة، فما هو مثلاً قد وضع من عند نفسه عنواناً في صلب الكتاب (ص ١١٦): "حديث يجب صرفه عن ظاهره إلى التأويل!"

وضعه فوق حديث مسلم في قتل الدجال للمؤمن وإحيائه إياه؛ (انظر فقرة: ١٧ و١٨ - أبو أمامة).

وعنوان آخر وضعه على الأحاديث الواردة في ابن صياد بعضها في البخاري! فقال (ص ١٠٤): "مرويات مرفوضة؛ لأنها لا تصدق عقلاً، وليس بمعقول صدورها عن الرسول عليه السلام".

كأن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - عند هذا "الفهيم" ينبغي أن لا يتكلم بأمر غيبية لا مجال للعقل إلا أن يسلم بها، وعلى ذلك فالإيمان بالغيب الذي هو التصديق لا وجود له في نفسه!!

ووضع عنواناً على حديث تعذيب المصورين (٢ / ٥٠): "عذاب المصورين المجسمين يوم القيامة!"

وبالجملة؛ فهذه العناوين التي وضعها من عند نفسه في ثنايا الكتاب؛ مع أنها تنافي الأمانة العلمية؛ فهي - في الوقت نفسه - تدل على مبلغ علم هذا "الفهيم"، والخسارة التي لحقت بالناشرين للكتاب مادة ومعنى؛ حيث إن تعاليقه المذكورة قد غيرت معالم الكتاب، وجعلته بهذا العناوين والتعليق كتاباً آخر ليس هو كتاب الحافظ ابن كثير!

"قصة المسيح الدجال" (ص ٩ - ١٦).

رد بعض شهادات من أنكر عقيدة المهدي ونزول عيسى

ومنهم [أي من الناس] من يشاركنا في النعمة على هؤلاء المدعين للمهدوية، ولكنه يبادر إلى إنكار الأحاديث الصحيحة الواردة في خروج المهدي في آخر الزمان، ويدعي بكل جرأة أنها موضوعة وخرافة!! ويسفه أحلام العلماء الذين قالوا بصحتها، يزعم أنه بذلك يقطع دابر أولئك المدعين الأشرار! وما علم هذا وأمثاله أن هذا الأسلوب قد يؤدي بهم إلى إنكار أحاديث نزول عيسى عليه الصلاة والسلام أيضاً، مع كونها متواترة! وهذا ما وقع لبعضهم، كالأستاذ فريد وجدي والشيخ رشيد رضا، وغيرهما، فهل يؤدي ذلك بهم إلى إنكار ألوهية الرب سبحانه وتعالى لأن بعض البشر ادعوا كما هو معلوم؟! نسأل الله السلامة من فتن أولئك المدعين، وهؤلاء المنكرين للأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد المرسلين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

"الصحيحة" (٢٧٨/٥).

باب منه

وطائفة منهم [أي ممن أنكر عقيدة المهدي] رأوا أن عقيدة المهدي قد استغلت عبر التاريخ الإسلامي استغلالاً سيئاً، فادعاها كثير من المغرضين، أو المهبولين، وجرت من جراء ذلك فتن مظلمة، كان من آخرها فتنة مهدي (جهيمان) السعودي في الحرم المكي، فرأوا أن قطع دابر هذه الفتن، إنما يكون بإنكار هذه العقيدة الصحيحة!

"الصحيحة" (٤٣/٤).

باب منه

وما مثل هؤلاء [أي الذين ينكرون عقيدة المهدي] إلا كمثل من ينكر عقيدة نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان التي تواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة؛ لأن بعض الدجاجلة ادعاها، مثل ميرزا غلام أحمد القادياني، وقد أنكرها بعضهم فعلا صراحة، كالشيخ شلتوت، وأكد أقطع أن كل من أنكر عقيدة المهدي ينكرها أيضاً، وبعضهم يظهر ذلك من فلتات لسانه، وإن كان لا يبين، وما مثل هؤلاء المنكرين جميعاً عندي إلا كما لو أنكروا رجل ألوهية الله عز وجل بدعوى أنه ادعاها بعض الفراعنة! {فهل من مدكر}.

"الصحيحة" (٤٣/٤).

ومنهم [أي من الناس] من يشاركنا في النعمة على هؤلاء المدعين للمهدوية، ولكنه يبادر إلى إنكار الأحاديث الصحيحة الواردة في خروج المهدي في آخر الزمان، ويدعي بكل جرأة أنها موضوعة وخرافة!! ويسفه أحلام العلماء الذين قالوا بصحتها، يزعم أنه بذلك يقطع دابر أولئك المدعين الأشرار! وما علم هذا وأمثاله أن هذا الأسلوب قد يؤدي بهم إلى إنكار أحاديث نزول عيسى عليه الصلاة والسلام أيضاً، مع كونها متواترة! وهذا ما وقع لبعضهم، كالأستاذ فريد وجدي والشيخ رشيد رضا، وغيرهما، فهل يؤدي ذلك بهم إلى إنكار ألوهية الرب سبحانه وتعالى لأن بعض البشر ادعوا كما هو معلوم؟! نسأل الله السلامة من فتن أولئك المدعين، وهؤلاء المنكرين للأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد المرسلين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

"الصحيحة" (٥/ ٢٧٨).

رد شبهة أن أحاديث المهدي تؤدي إلى التثبيط والتواكل

اعلم يا أخي المسلم أن كثيراً من المسلمين اليوم قد انحرفوا عن الصواب في هذا الموضوع، فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصة الصوفية منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقاً، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بَشَّرَ المسلمين برجل من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجددين الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين، فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل على العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعياً من نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي ظل ثلاثة وعشرين عاماً وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين شيعاً وأحزاباً، وعلماءهم - إلا القليل منهم - اتخذهم الناس رؤوساً! لما استطاع أن يقيم دولة الإسلام إلا بعد أن يوحد كلمتهم ويجمعهم في صف واحد، وتحت راية واحدة، وهذا بلا شك يحتاج إلى زمن مديد الله أعلم به، فالشرع والعقل معا يقتضيان أن يقوم بهذا الواجب المخلصون من المسلمين، حتى إذا خرج المهدي، لم

يكن بحاجة إلا أن يقودهم إلى النصر، وإن لم يخرج فقد قاموا هم بواجبهم، والله يقول: {وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ}.

ومنهم - وفيهم بعض الخاصة - من علم أن ما حكيناه عن العامة أنه خرافة ولكنه توهم أنها لازمة لعقيدة خروج المهدي، فبادر إلى إنكارها، على حد قول من قال: " وداوني بالتي كانت هي الداء!" وما مثلهم إلا كمثل المعتزلة الذين أنكروا القدر لما رأوا أن طائفة من المسلمين استلزموا منه الجبر!! فهم بذلك أبطلوا ما يجب اعتقاده، وما استطاعوا أن يقضوا على الجبر!

"الصحيحة" (٤/٤٢ - ٤٣).

هل الإيمان بخروج المهدي ونزول عيسى عليه السلام يبعث على التكاسل وعدم الأخذ بالأسباب

لا يجوز للمسلمين اليوم أن يتركوا العمل للإسلام وإقامة دولته في وجه الأرض؛ انتظاراً منهم لخروج المهدي ونزول عيسى عليهما الصلاة والسلام؛ يأساً منهم؛ أو توهماً أن ذلك غير ممكن قبلهما! فإن هذا توهم باطل، ويأس عاطل فإن الله تعالى أو رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لم يخبرنا أن لا عودة للإسلام ولا سلطان له في وجه الأرض إلا في زمانهما، فمن الجائز أن يتحقق ذلك قبلهما إذا أخذ المسلمون بالأسباب الموجبة لذلك؛ لقوله تعالى: {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} (محمد:٧)، وقوله: {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ} (الحج:٤٠).

ولقد كان هذا التوهم من أقوى الأسباب التي حملت بعض الأساتذة المرشدين والكتّاب المعاصرين على إنكار أحاديث المهدي وعيسى عليهما السلام - على كثرتها وتواترها - لما رأوا أنها عند المتوهمين مدعاة للتواكل عليها وترك العمل لعز الإسلام من أجلها! فأخطؤوا في ذلك أشد الخطأ من وجهين:

الأول: أنّهم أقروهم على هذا التوهم؛ على اعتبار أن مصدره تلك الأحاديث المشار إليها؛ وإلا لم يبادروا إلى إنكارها!

والآخر: أنهم لم يعرفوا كيف ينبغي عليهم أن يعالجوا التوهم المذكور؟ وذلك بإثبات الأحاديث، وإبطال المفاهيم الخاطئة من حولها، وما مثلهم في ذلك إلا كمثل من أنكر عقيدة الإيمان بالقدر خيره وشره؛ لأن بعض المؤمنين به فهموا منه أن لازمه الجبر، وأن المكلف لا كسب له ولا اختيار، ولما كان هذا الفهم باطلاً بداهة سارعوا إلى إنكاره، ولكنهم أنكروا معه القدر أيضاً؛ لتوهمهم - أيضاً مع المتوهمين - أنه يعني

الجبر، فوافقوهم في خطئهم في التوهم المذكور، ثم زادوا عليهم خطأ آخر- فراراً من الأول - وهو إنكارهم القدر نفسه! فلولا أنهم شاركوهم في فهمهم منه الجبر ما أنكروه!

وهذا هو عين ما صنعه البعض المشار إليه من الأساتذة والكتّاب؛ فإنهم لما رأوا تواكل المسلمين - إلا قليلاً منهم - على أحاديث المهدي وعيسى؛ بادروا إلى إنكارها لتخليصهم بزعمهم من التواكل المذكور! فلم يصنعوا شيئاً؛ لأنهم لم يستطيعوا تخليصهم بذلك من جهة؛ ولا هم كانوا على هدى في إنكارهم للأحاديث الصحيحة من جهة أخرى.

والحقيقة أن هؤلاء المنكرين- الذين يفهمون من هذه الأحاديث ما لا تدل عليه من التواكل المزعوم، ولذلك يبادرون إلى إنكارها تخلصاً منه - قد جمعوا بين المصيبتين: الضلال في الفهم، والكفر بالنص! ولكنهم عرفوا أن الفهم المذكور ضلال في نفسه؛ فأنكروه بإنكار النص الذي فهموا ذلك منه! وعكس ذلك العامة؛ فأمنوا بالنص مع الفهم المذكور، فمع كل من الفريقين هدى وضلال، والحق الأخذ بهدى كل منهما، ونبذ الضلال الذي عندهما؛ وذلك بالإيمان بالنص دون ذلك الفهم الخاطئ.

وما مثل هؤلاء وهؤلاء إلا كمثل المعتزلة من جهة؛ والمشبهة من جهة أخرى، فإن الأولين تأولوا آيات وأحاديث الصفات بتأويل باطلة أودت بهم إلى إنكار الصفات الإلهية، وما حملهم على ذلك إلا فرارهم من التشبيه الذي وقع فيه المشبهة، والحقيقة أن المعتزلة أنفسهم شاركوا المشبهة في فهم التشبيه من آيات الصفات، ولكنهم افرقوا عنهم بإنكار التشبيه بطريق التأويل الذي هو باطل أيضاً؛ كالتشبيه لما لزم منه من إنكار الصفات الإلهية، وأما المشبهة فلم يقعوا في هذا الباطل، ولكنهم ثبتوا على التشبيه، والحق الجمع بين صواب هؤلاء وهؤلاء، ورد باطل هؤلاء وهؤلاء؛ ذلك بالإثبات والتنزيه؛ كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى: ١١).

وكذلك أقول في أحاديث نزول عيسى عليه السلام وغيرها؛ فإن الواجب فيها إنما هو الإيمان بها، وردّ ما توهمه المتوهمون منها؛ من ترك العمل والاستعداد الذي يجب القيام به في كل زمان ومكان، وبذلك نكون قد جمعنا بين صواب هؤلاء وهؤلاء، ورددنا باطل هؤلاء وهؤلاء. والله المستعان.

"قصة المسيح الدجال" (ص ٣٦ - ٣٨).

يأجوج ومأجوج

قصة يأجوج ومأجوج ونقيهم السد آخر الزمان

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن يأجوج ومأجوج يحفرون كل يوم حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فسنحفره غدا، فيعيده الله أشد ما كان حتى إذا بلغت مدتهم وأراد الله أن يبعثهم على الناس حفروا، حتى إذا كادوا يرون شعاع الشمس، قال الذي عليهم: ارجعوا فسنحفره غدا إن شاء الله تعالى، واستثنوا، فيعودون إليه وهو كهيئته حين تركوه، فيحفرونه ويخرجون على الناس، فينشفون الماء ويتحصن الناس منهم في حصونهم، فيرمون بسهامهم إلى السماء، فترجع عليها الدم الذي اجفظ، فيقولون: قهرنا أهل الأرض، وعلونا أهل السماء، فيبعث الله نغفا في أقفائهم فيقتلون بها. قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: والذي نفسي بيده إن دواب الأرض لتسمن وتشكر شكرا من لحومهم».

غريب الحديث: (اجفظ): أي مألها، يعني ترجع السهام عليهم حال كون الدم ممتلئا عليها. في " القاموس ": الجفيظ: المقتول المنتفخ. و (الجفظ): الملى واجفظت كاحمار واطمأن: انتفخت.

(نغفا): دود تكون في أنوف الإبل والغنم، واحدها: نغفة.

(وتشكر): أي تمتلئ شحما، يقال: شكرت الناقة تشكر شكرا إذا سمتت وامتلأت ضرعها لبنا.

(تنبيه): أورد الحافظ ابن كثير هذا الحديث من رواية الإمام أحمد رحمه الله تحت تفسير آيات قصة ذي القرنين وبنائه السد وقوله تعالى في يأجوج ومأجوج فيه: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا} (الكهف: ٩٧) ثم قال عقبه: " وإسناده جيد قوي ولكن متنه في رفعه نكارة لأن ظاهر الآية يقتضي أنهم لم يتمكنوا من ارتقائه ولا من نقبه، لإحكام بنائه وصلابته وشدته ".

قلت: نعم، ولكن الآية لا تدل من قريب ولا من بعيد أنهم لن يستطيعوا ذلك أبداً، فالآية تتحدث عن الماضي، والحديث عن المستقبل الآتي، فلا تنافي ولا نكارة بل الحديث يتمشى تماماً مع القرآن في قوله " {حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ} (الأنبياء: ٩٦). وبعد كتابة هذا رجعت إلى القصة في كتابه " البداية

والنهاية "، فإذا به أجاب بنحو هذا الذي ذكرته، مع بعض ملاحظات أخرى لنا عليه يطول بنا الكلام لو أننا توجهنا لبيانها، فليرجع إليه من شاء الوقوف عليه (١١٢/٢).

"الصحيحة" (٣١٣/٤ - ٣١٤).

يأجوج ومأجوج وفتحهم السد

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ. وَعَقَدَ وَهَيْبٌ تِسْعِينَ [وَضَمَّهَا]».

وفي الحديث إشارة قوية إلى أن السد سيفتح من يأجوج ومأجوج يوم يأذن الله لهم بذلك؛ كما في قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا} (الكهف:٩٨)، وقد جاء التصريح بالفتح المذكور في حديث صحيح مضى تخريجه برقم (١٧٣٥)، وفيه تفصيل الفتح المشار إليه، وأنهم يحفرونه ويخرجون على الناس.

"الصحيحة" (٣٧/١ /٧)

باب منه

عن أم حبيبة قالت: استيقظ النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وهو يقول: «لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج» وحلق بيده عشرة قالت: قلت: يارسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم إذا كثرت الخبث».

صحيح.

وهذا الحديث ... صريح في أنه سيأتي يوم على السد يحفره يأجوج ومأجوج، وينطلقون منه، فلا ينافي ذلك قوله تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا}؛ لأن المنفي فيه غير المثبت في الأحاديث كما هو ظاهر، وخفي ذلك على الحافظ ابن كثير؛ فإنه مع تقويته لحديث أبي هريرة الآتي؛ زعم أنه منكر لمخالفته للآية، وقد كنت رددت عليه في "الصحيحة" بما لا يمكن لمنصف رده.

"صحيح موارد الظمان" (٢٣٨/٢).

الجمع بين قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت» وقوله:
«ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج»

يمكن الجمع بين الحديثين، فإنه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج
أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة.

"الصحيحة" (٥٥٧/٥).

يوم القيامة

هل وقت قيام القيامة معلوم

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«الدنيا كلها سبعة أيام من أيام الآخرة، وذلك قول الله تعالى: {وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ}».

(موضوع)

إن الواقع يشهد ببطلان هذه الأحاديث؛ فإن السيوطي قرر في الرسالة المذكورة [أري رسالة "الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف"] بناء عليها وعلى غيرها من الأحاديث والآثار - وجلها واهية - أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة، وأن الناس يمكثون بعد طلوع الشمس من مغربها مئة وعشرين سنة!.

أقول: ونحن الآن في سنة (١٣٩١)، فالباقي لتمام الخمس مائة إنما هو مئة سنة وتسع سنوات، وعليه تكون الشمس قد طلعت من مغربها من قبل سنتنا هذه بإحدى عشرة سنة على تقرير السيوطي، وهي لما تطلع بعد! والله تعالى وحده هو الذي يعلم وقت طلوعها، وكيف يمكن لإنسان أن يحدد مثل هذا الوقت المستلزم لتحديد وقت قيام الساعة، وهو ينافي ما أخبر الله تعالى من أنها لا تأتي إلا بغتة؛ كما في قوله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} (الأعراف: ١٨٧).

ومع مخالفة هذه الأحاديث لهذه الآية وما في معناها، فهي مخالفة أيضاً لما ثبت بالبحث العلمي في طبقات الأرض وآثار الإنسان فيها أن عمر الدنيا مقدر بالملايين من السنين، وليس بالألوف!

"الضعيفة" (٨/ ١٠١، ١٠٧).

هل يقوم الناس يوم القيامة مقدار ثلاث مئة سنة من أيام الدنيا

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«كيف أنت صانع في {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} مقدار ثلاث مئة سنة من أيام الدنيا، لا يأتيهم خبر من السماء، ولا يؤمر فيهم بأمر؟ قال بشير الغفاري: المستعان بالله. قال: إذا أنت أويت إلى فراشك فتعوذ بالله من كرب يوم القيامة وسوء الحساب». (ضعيف).

ثم إن قوله: "مقدار ثلاث مئة سنة" منكر؛ مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة.

"الضعيفة" (٩/ ١٧٣ - ١٧٤).

هل يدعى الناس يوم القيامة بأسماء أمهاتهم؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يدعى الناس يوم القيامة بأسماءهم سترا من الله عز وجل عليهم».

(موضوع).

وقد ثبت ما يخالفه، ففي "سنن أبي داود" بإسناد جيد كما قاله النووي في "الأذكار" من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم» وفي الصحيح من حديث عمر مرفوعاً: «إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر لواء، فيقال: هذه غدرة فلان بن فلان»، والله أعلم.

"الضعيفة" (١/ ٦٢١ - ٦٢٢).

تبديل السيئات حسنات يوم القيامة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لَيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ لَوْ أَكْثَرُوا مِنَ السَّيِّئَاتِ. قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: الَّذِينَ بَدَّلَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ».

وفيه إشارة إلى فضل الله عز وجل ورحمته بمن يشاء من عباده الذين يبذل يوم القيامة سيئاتهم حسنات؛ كما في الحديث الذي قبله. والله أعلم.

"الصحيحة" (١٢٧/١/٧).

البعث والصعق والحشر

بطلان قول من نفى البعث الجسماني

ولهم [أي للقاديانية] عقائد ... كثيرة باطلة، خالفوا فيها إجماع الأمة يقيناً، منها: نفيمم البعث الجسماني.

"الصحيحة" (٢٥٢/٤).

معاني "الصعق" في القرآن

[قال ابن أبي عاصم في "السنة"]:

حدثنا أزهر بن مروان صاحب النوى ثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس في قوله:

{فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ} قال: أشار إليه بيده أو قال: بأصبعه، فتعفر الجبل بعضه على بعض {وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا} أي: ميتاً.

(إسناده صحيح).

[وعلق على قول قتادة: أي: ميتاً بقوله]:

كذا قال قتادة رحمه الله تعالى، ولعله يعني: كالميت، وإلا فظاهره مخالف للقرآن وتفسير ابن عباس الآتي بعد حديث، ولذلك قال الحافظ ابن كثير: والمعروف أن الصعق هو الغشي هنا كما فسره ابن عباس وغيره لا كما فسره قتادة بالموت، وإن كان ذلك صحيحاً في اللغة كقوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ} (الزمر: ٦٨) فإن هناك قرينة تدل على الموت كما أن هناك قرينة تدل على الغشي، وهي قوله: {فلما أفاق} والإفاقة لا تكون إلا عن غشي.

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ١٩٦).

هل الصعقة في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن الناس يصعقون يوم القيامة ...»
صعقة البعث أم صعقة لفصل القضاء يوم القيامة؟

[قال ابن أبي العزفي "شرح الطحاوية":]

وفي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ يُصَعَّقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مَوْسَى أَخَذَ بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أَمْ جُوزِي بِصَعْقَةِ يَوْمِ الطُّورِ؟» (متفق عليه). وَهَذَا صَعَقٌ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ، إِذَا جَاءَ اللَّهُ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِهِ، فَحِينَئِذٍ يَصَعَقُ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ.

فَإِنَّ قِيلَ: كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ النَّاسَ يَصَعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ، فَأَجِدُ مَوْسَى بَاطِشًا بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ» (صحيح)؟ ... إلى آخر كلامه

[فعلق الشيخ قائلًا]:

ومن هذين الحديثين يتبين أن هذه الصعقة الثانية إنما هي صعقة البعث، المذكورة في الآية، وليست صعقة تقع لفصل القضاء كما ذكر الشارح تبعاً للإمام ابن القيم. وعلى ذلك فلا إشكال في الحديث والله أعلم.

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٤١٣).

النار التي تخرج من اليمن

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لَيْتَ شِعْرِي! مَتَى تَخْرُجُ نَارٌ مِنَ الْيَمَنِ مِنْ جَبَلِ الْوِرَاقِ؛ تَضِيءُ مِنْهَا أَعْنَاقُ الْإِبِلِ بُرُوكًا بِبُصْرَى كَضَوْءِ النَّهَارِ».

واعلم أن هذه النار التي تخرج من اليمن قبل قيام الساعة، هي غير النار التي خرجت في المدينة سنة (٦٥٤ هـ) وفق قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى».

"الصحيحة" (٧/١/٢١٨، ٢٢٠).

كيف يحشر الناس؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ: رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ، وَائْتِنَانَ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَأَرْبَعَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَعَشْرَةَ عَلَى بَعِيرٍ، وَيَحْشَرُ بَقِيَّتَهُمُ النَّارُ، تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، وَتَبِيْتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا، وَتُمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسُوا».

(تنبيه هام): هكذا ثبت الحديث في المصادر المذكورة؛ إلا "سنن النسائي"؛ فإنه ساقه بزيادة: "يحشر الناس يوم القيامة"، فهي زيادة شاذة بلا شك، ومفسدة للمعنى أيضاً؛ فإن الركوب الوارد فيه ليس من أهوال يوم القيامة.

"الصحيححة" (١١٧٢ - ١١٧١/٢/٧).

الشام أرض المحشر

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ستخرج نار قبل يوم القيامة من بحر حضرموت تحشر الناس، قالوا: يا رسول الله! فما تأمرنا؟ قال: عليكم بالشام».

[ترجم له الإمام بما ترجمناه به].

"الصحيححة" (٦٣٦/١/٦).

حشر الهائم والوحوش يوم القيامة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يقتص الخلق بعضهم من بعض، حتى الجماء من القرناء، وحتى الذرة من الذرة».

(فائدة) قال النووي في "شرح مسلم" تحت حديث الترجمة: "هذا تصريح بحشر الهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة كما يعاد أهل التكليف من الأدميين وكما يعاد الأطفال والمجانين، ومن لم تبلغه دعوة. وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة، قال

الله تعالى: {وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ} وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع، وجب حمله على ظاهره. قال العلماء: وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المجازاة والعقاب والثواب. وأما القصاص من القرناء للجلحاء فليس هو من قصاص التكليف، إذ لا تكليف عليها بل هو قصاص مقابلة، و (الجلحاء) بالمد هي الجماء التي لا قرن لها. والله أعلم."

وذكر نحوه ابن الملك في "مبارق الأزهار" (٢/٢٩٣) مختصراً ونقل عنه العلامة الشيخ علي القاري في "المرقاة" (٤/٧٦١) أنه قال: "فإن قيل: الشاة غير مكلفة، فكيف يقتص منها؟ قلنا: إن الله تعالى فعال لما يريد ولا يسأل عما يفعل والغرض منه إعلام العباد أن الحقوق لا تضيع بل يقتص حق المظلوم من الظالم". قال القاري: "وهو وجه حسن، وتوجيه مستحسن، إلا أن التعبير عن الحكمة بـ (الغرض) وقع في غير موضعه. وجملة الأمر أن القضية دالة بطريق المبالغة على كمال العدالة بين كافة المكلفين، فإنه إذا كان هذا حال الحيوانات الخارجة عن التكليف، فكيف بدوي العقول من الوضيع والشريف، والقوي والضعيف؟".

قلت: ومن المؤسف أن ترد كل هذه الأحاديث من بعض علماء الكلام بمجرد الرأي، وأعجب منه أن يجنح إليه العلامة الألوسي! فقال بعد أن ساق الحديث عن أبي هريرة من رواية مسلم ومن رواية أحمد بلفظ الترجمة عند تفسيره آية {وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ} في تفسيره "روح المعاني" (٩/٣٠٦): "ومال حجة الإسلام الغزالي وجماعة إلى أنه لا يحشر غير الثقلين لعدم كونه مكلفاً ولا أهلاً لكرامة بوجه، وليس في هذا الباب نص من كتاب أو سنة معول عليها يدل على حشر غيرهما من الوحوش، وخبر مسلم والترمذي وإن كان صحيحاً لكنه لم يخرج مخرج التفسير للآية ويجوز أن يكون كناية عن العدل التام. وإلى هذا القول أميل ولا أجزم بخطأ القائلين بالأول لأن لهم ما يصلح مستنداً في الجملة. والله تعالى أعلم."

قلت: كذا قال - عفا الله عنا وعنه - وهو منه غريب جداً؛ لأنه على خلاف ما نعرفه عنه في كتابه المذكور، من سلوك الجادة في تفسير آيات الكتاب على نهج السلف، دون تأويل أو تعطيل، فما الذي حمله هنا على أن يفسر الحديث على خلاف ما يدل عليه ظاهره، وأن يحمله على كناية عن العدل التام، أليس هذا تكذيباً للحديث المصرح بأنه يقاد للشاة الجماء من الشاة القرناء، فيقول هو تبعاً لعلماء الكلام: إنه كناية! ... أي لا يقاد للشاة الجماء. وهذا كله يقال لو وقفنا بالنظر عند رواية مسلم المذكورة، أما إذا انتقلنا به إلى الروايات الأخرى كحديث الترجمة وحديث أبي ذر وغيره، فإنها قاطعة في أن القصاص المذكور هو حقيقة وليس كناية، ورحم الله الإمام النووي، فقد أشار

بقوله السابق: " وإذا ورد لفظ الشرع ولم يمنع من إجرائه على ظاهره عقل ولا شرع
وجب حمله على ظاهره".

قلت: أشار بهذا إلى رد التأويل المذكور وبمثل هذا التأويل أنكر الفلاسفة وكثير من
علماء الكلام كالمعتزلة وغيرهم رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وعلوه على عرشه
ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة ومجيئه تعالى يوم القيامة، وغير ذلك من آيات
الصفات وأحاديثها. وبالجملة، فالقول بحشر الجاهل والافتصاص لبعضها من بعض
هو الصواب الذي لا يجوز غيره، فلا جرم أن ذهب إليه الجمهور كما ذكر الألويسي
نفسه في مكان آخر من " تفسيره " (٩ / ٢٨١)، وبه جزم الشوكاني في تفسير آية "
التكوير " من تفسيره " فتح القدير "، فقال (٥ / ٣٧٧): " الوحوش ما توحش من دواب
البر، ومعنى (حشرت) بعثت، حتى يقتص بعضها من بعض، فيقتص للجما من
القرناء ". وقد اغتر بكلمة الألويسي المتقدمة النافية لحشر الوحوش محرر " باب
الفتاوي " في مجلة الوعي الإسلامي السنة الثانية، العدد ٨٩ ص ١٠٧، فنقلها عنه،
مرتضيا لها معتمدا عليها، وذلك من شؤم التقليد وقلة التحقيق. والله المستعان وهو
ولي التوفيق.

"الصحيحة" (٤/٦٠٨، ٦١٢-٦١٤).

باب منه

إن مما يدل على غربة السنة في هذا الزمان وجهل أهل العلم والفتوى بها، جواب
إحدى المجالات الإسلامية السيارة عن سؤال: "هل تبعث الحيوانات ... " ونصه:

" قال الإمام الألويسي في تفسيره: " ليس في هذا الباب - يعني بعض الحيوانات -
نص من كتاب أو سنة يعول عليه يدل على حشر غير الثقلين من الوحوش والطيور ".

هذا كل ما أعتده المجيب، وهو شيء عجيب يدلكم على مبلغ إهمال أهل العلم -
فضلاً عن غيرهم- لعلم السنة، فقد ثبت فيها أكثر من حديث واحد يصرح بأن
الحيوانات تحشر، ويقتص لبعضها من بعض، من ذلك حديث مسلم في "صحيحه":
"لتؤدون الحقوق إلى أهلها حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء". وثبت عن ابن
عمرو وغيره أن الكافر حين يرى هذا القصص يقول:

{ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا }.

"الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام" (ص ٣٧).

الحوض والصراط

أحاديث الحوض متواترة

[ذكر العز ابن عبد السلام في "بداية السؤل" من خصائص النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «الكوثر الذي أعطيه في الجنة، والحوض الذي أعطيه في الموقف».

فقال الشيخ معلقاً]:

وأما الحوض فأحاديثه كثيرة جداً، قد بلغت مبلغ التواتر التي يحصل بمجموعها العلم القطعي، قال الحافظ:

«إذ قد روى ذلك عن - صلى الله عليه وآله وسلم - من الصحابة نيف على الثلاثين، منهم في الصحيحين ما نيف على العشرين، وفي غيرهما بقية ذلك مما صح نقله، واشتهر رواته».

قلت: وقد استقصى طرقه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / ٣٢١ - ٢٦٠) (رقم ٦٩٧ - ٧٧٦) عن أكثر من خمسة وثلاثين وصحابيًّا، لبعضهم أكثر من طريق واحد وهذه أسماءهم:

عمر بن الخطاب:

أنس بن مالك

زيد بن أرقم

أبو برزة الأسلمي

البراء بن عذب

عائد بن عمرو

خولة بنت حكيم

ثوبان

عتيبة بن عبد السلمي

أبي بن كعب

عبد الله بن عمرو

أبو ذر

أبو سعيد الخدري

حذيفة بن اليمان

عبد الله بن عمر

أبو أمامة

رجل من خزاعة

أبو هريرة

سمرة بن جندب

عقبة بن عامر

عبد الله بن مسعود

أبو الدرداء

جابر بن سمرة

الصناحي

جبير بن مطعم

سهل بن سعد

عبد الله بن عباس

أبو بكر الصديق

أسيد بن حضير

عبد الله بن زيد

زيد بن ثابت

كعب بن عجرة

خباب بن الأرت

حذيفة بن أسيد

أبو بكر.

عائشة.

جابر بن عبد الله.

وقال ابن أبي عاصم رحمه الله ما مختصره:

«والأخبار التي ذكرنا في حوض النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - توجب العلم، فنحن به مصدقون، ونرغب إلى الذي وفقنا للتصديق به أن يوردنا فيسقيننا منه شربة نعدم بها ظمأ الأمد بطوله، ونسأله ذلك بفضلته».

"تحقيق بداية السؤل" (ص ٥٥ - ٥٦).

باب منه

والأحاديث التي جاء ذكر الحوض فيها كثيرة جداً بلغت مبلغ التواتر كما صرح بذلك جمع من الأئمة، ورواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً وقد استقصى طرقها الحافظ ابن كثير في "النهاية" في آخر تاريخه، وعقد لها الحافظ ابن أبي عاصم في "كتاب السنة" سبعة أبواب (رقم ١٥٥ - ١٦١) ورقم الأحاديث (٧٣٤ - ٧٧٦ -

بتحقيقي) أشار في آخرها إلى تواترها بقوله: " والأخبار التي ذكرناها في حوض النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - توجب العلم... "

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٧).

باب منه

«أحاديث الحوض كثيرة جداً، وهي قد تجاوزت الثلاثين حديثاً أو قريباً من ذلك عند البخاري وغيره ممن استوعبها كالحافظ ابن أبي عاصم في الجزء الثاني من "كتاب السنة"، والبيهقي في كتاب "البعث والنشور" (٨٨ - ١١٠).

"الضعيفة" (١٠٣٣/٢/١٤)

الحوض قبل الصراط

[ذكر العز ابن عبد السلام في "بداية السؤل" من خصائص النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«الكوثر الذي أعطيه في الجنة، والحوض الذي أعطيه في الموقف»

فقال الشيخ معلقاً]:

إن قول المصنف: «في الموقف»، فيه أنه يرى أن الحوض قبل الصراط، وهو الظاهر من بعض الأحاديث، وهو الذي رجحه الحافظ.

"بداية السؤل" (ص ٥٧).

الميزان

الإيمان بالميزان من عقائد أهل السنة

ذلك [أي الإيمان بالميزان ووزن الأعمال] من عقائد أهل السنة.

"الصحيحة" (٢٦٣/١/١).

الأحاديث الواردة في الميزان ووزن الأعمال

والأحاديث في ذلك [أي في وزن الأعمال] متضافرة إن لم تكن متواترة.

"الصحيحة" (٢٦٣/١/١)

صفة الميزان وأن الأعمال توزن

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل مد البصر ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب. فيقول:

بلى إن لك عندنا حسنة فإنه لا ظلم عليك اليوم. فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. فيقول: ها حضر وزنك، فيقول: ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء».

وفي الحديث دليل على أن ميزان الأعمال له كفتان مشاهدتان وأن الأعمال وإن كانت أعراضاً فإنها توزن، والله على كل شيء قدير، وذلك من عقائد أهل السنة، والأحاديث في ذلك متضافرة إن لم تكن متواترة ...

"الصحيحة" (٢٦٣ - ٢٦١/١/١).

باب منه

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن نبي الله نوحاً - صلى الله عليه وآله وسلم - لما حضرته الوفاة قال لابنه: إني قاص عليك الوصية أمرك باثنتين وأنهاك عن اثنتين أمرك بـ (لا إله إلا الله) فإن السموات السبع والأرضين السبع لو وضعت في كفة، ووضعت لا إله إلا الله في كفة

رجحت بهن لا إله إلا الله، ولو أن السموات السبع والأرضين السبع كن حلقة مهمة قصمتن لا إله إلا الله.. وسبحان الله وبحمده فإنها صلاة كل شيء وبها يرزق الخلق، وأنهاك عن الشرك والكبر، قال: قلت: أو قيل: يا رسول الله هذا الشرك قد عرفناه فما الكبر؟ - قال -: أن يكون لأحدنا نعلان حسنتان لهما شراكان حسنان؟ قال: لا. قال: هو أن يكون لأحدنا أصحاب يجلسون إليه؟ قال:

لا. قيل: يا رسول الله فما الكبر؟ قال: سفه الحق وغمص الناس».

قلت: وفيه فوائد كثيرة، [منها] ... :

أن الميزان يوم القيامة حق ثابت وله كفتان، وهو من عقائد أهل السنة خلافاً للمعتزلة وأتباعهم في العصر الحاضر ممن لا يعتقد ما ثبت من العقائد في الأحاديث الصحيحة، بزعم أنها أخبار آحاد لا تفيد اليقين ...

"الصحيحة (١/١ - ٢٥٩/١ - ٢٦٠).

تجسيد الأعمال يوم القيامة

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال:

«الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة؛ يقول الصيام: أي رب منعتني الطعام والشهوة فشفعني فيه، ويقول القرآن منعتني النوم بالليل فشفعني فيه قال فيشفعان».

(حسن صحيح).

أي: يشفعهما الله فيه ويدخله الجنة، قال المناوي: " وهذا القول يحتمل أنه حقيقة بأن يجسد ثوابهما ويخلق الله فيه النطق {وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، ويحتمل أنه على ضرب من المجاز والتمثيل".

قلت: والأول هو الصواب الذي ينبغي الجزم به هنا وفي أمثاله من الأحاديث التي فيها تجسيد الأعمال ونحوها، كمثل تجسيد الكنز شجاعاً أقرع، ونحوه كثير، وتأويل مثل هذه النصوص ليس من طريقة السلف، رضي الله عنهم، بل هو طريقة المعتزلة ومن سلك سبيلهم من الخلف، وذلك مما ينافي أول شروط الإيمان {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، فحذار أن تحذو حذوهم، فتضل وتشقى، والعياذ بالله تعالى.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٤١٩).

obeykhan.com

الشفاعة

أحاديث شفاعة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - متواترة

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: "والشفاعة التي ادخرها لهم، [أي: لأمتهم] حق كما روي في الأخبار"]:

قلت: وهي متواترة .. وقد عقد لها ابن أبي عاصم في " السنة " ستة أبواب (١٦٣ - ١٦٨) رقم الأحاديث (٧٨٤ - ٨٣٢) وساق طائفة منها الشارح رحمه الله في شرحه تضمنت أن شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - ثمانية أنواع فليراجعه من شاء البحث والتحقيق فإنه هام.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٧ - ٣٨).

ذكر بعض أهل الضلال

ممن أنكر شفاعة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لأهل الذنوب

قرأت منذ بضعة أيام كتاب " الإسلام المصطفى "

[ثم علق في الحاشية قائلاً]:

تأليف محمد عبد الله السمان وهو - والحق يقال كتاب قيم قد عالج فيه كثيراً من المسائل والقواعد التي تهتم المسلم في العصر الحاضر، ولكنه عفا الله عنه قد اشتط كثيراً في بعض ما تحدث عنه، ولم يكن الصواب فيه حليفه، مثل مسالة إعفاء اللحية .. ومثل إنكاره شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - لأهل الذنوب، وإنكاره نزول عيسى، وخروج الدجال، والمهدي

قد أنكر كل ذلك وزعم أنها " ضلالات مصنوعة " وأن الأحاديث التي وردت فيها أحاديث آحاد لم تبلغ حد التواتر.

ونحن نقول للأستاذ كلمتين مختصرتين:

١ - دعواك أن الأحاديث المشار إليها غير متواترة غير مقبولة منك، ولا ممن سبقك إليها، مثل الشيخ شلتوت وغيره؛ لأنها لم تصدر من ذوي الاختصاص في علم الحديث، ولا سيما وقد خالفت شهادة المتخصصين فيه كالحافظ ابن كثير، وابن

حجر، والشوكاني، وغيرهم حيث صرحوا بأن حديث النزول متواتر، وذلك يتضمن تواتر حديث خروج الدجال من باب أولى؛ لأن طرقه أكثر؟ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف، وقد كنت جمعت في بعض المناسبات الطرق الصحيحة فقط لحديث النزول فجازوت العشرين طريقاً عن تسعة عشر صحابياً فهل التواتر غير هذا؟!

٢ - تقسيمك أنت وغيرك - أي كان - الأحاديث الصحيحة إلى قسمين:

قسم يجب على المسلم قبولها ويلزمه العمل بها وهي أحاديث الأحكام ونحوها. وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمور الغيبية.

أقول: إن هذا تقسيم مبتدع لا أصل في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم -، ولا يعرفه السلف الصالح، بل عموم الأدلة الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ولا فرق، فمن ادعى التخصيص فليتفضل بالبيان مشكوراً وهيئات هيئات. ثم ألقت رسالتين هامتين جداً في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى: " وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة " والأخرى: " الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ".

"تمام المنة" (ص ٧٨ - ٧٩).

شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - الخاصة به هي المقام المحمود

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبيناهم كذلك استغاثوا بآدم فيقول: لست صاحب ذلك، ثم بموسى، فيقول كذلك، ثم محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، فيشفع بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة، فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً، يحمده أهل الجمع كلهم».

وهذا حديث عزيز في المقام المحمود وأنه شفاعته - صلى الله عليه وآله وسلم - الخاصة به. وهو أصح حديث وقفت عليه فيه وهناك أحاديث أخرى.

"الصحيحة" (٥ / ٥٩٠).

الشفاعة لعصاة الموحدين

[ذكر الصنعاني في "رفع الأستار" أن الشفاعة تكون لعصاة الموحدين، فعلق الإمام قائلًا]: ويشهد لهذا نصوص كثيرة منها حديث أنس مرفوعاً: «ما زلت أشفع إلى ربي عز وجل ويشفعني وأشفع ويشفعني، حتى أقول: أي رب شفعي فيمن قال: لا إله إلا الله. فيقول: هذه ليست لك يا محمد ولا لأحد، هذه لي، وعزتي وجلالي ورحمتي لا أدع في النار أحداً يقول: لا إله إلا الله» أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٢٨) وهو حديث صحيح، وقد أخرجه مسلم وغيره بمعناه كما بينت هناك.

"تحقيق رفع الأستار" (ص ١٣٢).

كيف الجمع بين قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أمتي أمة مرحومة» وبين الأحاديث التي فيها أنه يخرج ناس من أمته من النار بالشفاعة؟

[قال الشيخ مبيناً خطأ من ضعف حديث «أمتي أمة مرحومة» بدعوى أنه مخالف لأحاديث خروج ناس من أمته - صلى الله عليه وآله وسلم - من النار بالشفاعة]:

الحقيقة أنه لا تعارض عند التأمل والابتعاد عن التظاهر بالتحقيق المزيف كما هو الواقع في هذا الحديث الصحيح، فإنه ليس المراد به كل فرد من أفراد الأمة، وإنما من كان منهم قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلاء في حياته؛ كما قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٤٢ / ١): "وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تصر ذنوبه مكفرة في حياته".

قلت: فالحديث إذن من باب إطلاق الكل وإرادة البعض؛ أطلق "الأمة" وأراد بعضها؛ وهم الذين كفرت ذنوبهم بالبلاء ونحوها مما ذكر في الحديث، وما أكثر المكفرات في الأحاديث الصحيحة والحمد لله، وفي ذلك ألف الحافظ ابن حجر كتابه المعروف في المكفرات.

"السلسلة الصحيحة" (٢ / ٧٢٧ - ٧٢٨)

باب منه

الحقيقة أنه لا تعارض عند التأمل ... فإنه ليس المراد به كل فرد من أفراد الأمة، وإنما من كان منهم قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته؛ كما قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٤٢/١):

"وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تصر ذنوبه مكفرة في حياته".

قلت: فالحديث إذن من باب إطلاق الكل وإرادة البعض؛ أطلق "الأمة" وأراد بعضها؛ وهم الذين كفرت ذنوبهم بالبلايا ونحوها مما ذكر في الحديث؛ وما أكثر المكفرات في الأحاديث الصحيحة والحمد لله، وفي ذلك ألف الحافظ ابن حجر كتابه المعروف في المكفرات.

"الصحيحة" (٨٢٧/٢ - ٨٢٨).

شفاعة القرآن والصيام للعبد يوم القيامة، وتجسيد الأعمال يوم القيامة.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال:

«الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة؛ يقول الصيام: أي رب منعتك الطعام والشهوة فشفعني فيه، ويقول القرآن منعتك النوم بالليل فشفعني فيه قال فيشفعان».

(حسن صحيح).

أي: يشفعهما الله فيه ويدخله الجنة، قال المناوي: " وهذا القول يحتمل أنه حقيقة بأن يجسد ثوابهما ويخلق الله فيه النطق {وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، ويحتمل أنه على ضرب من المجاز والتمثيل".

قلت: والأول هو الصواب الذي ينبغي الجزم به هنا وفي أمثاله من الأحاديث التي فيها تجسيد الأعمال ونحوها، كمثل تجسيد الكنز شجاعاً أقرع، ونحوه كثير، وتأويل مثل هذه النصوص ليس من طريقة السلف، رضي الله عنهم، بل هو طريقة المعتزلة ومن سلك سبيلهم من الخلف، وذلك مما ينافي أول شروط الإيمان {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، فحذار أن تحذو حذوهم، فتضل وتشقى، والعياذ بالله تعالى.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (١/٤١٩).

ذكر الجنة ونعيمها

الشهادة بالجنة لمن شهد له الله ورسوله

[علق الشيخ على قول صاحب الطحاوية]: "ولا ننزل أحدا منهم [أي من أهل القبلة] جنة" قائلاً:

قلت: إلا العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن سلام وغيرهم؛ فإننا نشهد لهم بالجنة على شهادة الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد صرح المصنف رحمه الله بذلك في الفقرة (٩٥).

ومن ضلال بعض الكتاب اليوم وجهلهم غمزهم لعبد الله بن سلام بيهوديته قبل إسلامه مع شهادة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - له بالجنة كما في "صحيح البخاري" وليت شعري أي فرق بين من كان يهودياً فأسلم، وبين من كان وثنياً وأسلم - لولا العصبية القومية الجاهلية، بلى هناك فرق فقد جاء في "الصحيحين" قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ثلاث لهم أجرهم مرتين. . .» فذكر منهم «ورجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فأمن به واتبعه وصدقه»، فهذا له أجران دون الوثني إذا أسلم فله أجر واحد.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧٦).

علم الله لعدد من يدخل الجنة والنار

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:

"وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزداد في ذلك العدد ولا ينقص منه".

يشير المؤلف رحمه الله إلى حديث عبد الله بن عمرو قال: خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وفي يده كتابان فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟» فقلنا: لا يا رسول الله إلا أن تخبرنا " فقال للذي في يده اليمينى: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم، وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم، فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً». ثم قال للذي في شماله: «هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار، وأسماء آبائهم، وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم، فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً» فقال أصحابه: ففيم العمل إن كان أمر قد فرغ منه؟ فقال: سدّدوا وقاربوا فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة، وإن عمل أي عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار، وإن عمل أي عمل، ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بيده فنبذهما ثم قال: «فرغ ربكم من العباد {فريق في الجنة وفريق في السعير} (الشورى: ٧)». أخرجه الترمذي وصححه هو وغيره، وهو مخرج في " الصحيحة " (٨٤٨).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٣٩ - ٤٠).

الجنة في السماء السابعة

[وي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«يدخل رَجُلٌ من هذه الأمة الجنةَ قبلَ موته»

(باطل منكر).

أخرجه ابن حبان في " الثقات " (/ ٣٦١)، والطبراني في " مسند الشاميين " (١ / ٥٤ / ٥٥)، وابن عساكر في " تاريخ دمشق " (٧ / ٣٧٤) من طرق عن زهير بن عباد الرواسي: ثنا رُديح بن عطية عن إبراهيم بن أبي عبلة عن شريك بن خُباشة النميري: أنه ذهب يستسقي من (جب سليمان) الذي في بيت المقدس، فانقطع دلوه، فنزل الجب ليخرجه، فبينما هو يطلبه في نواحي الجب، إذ هو بشجرة، فتناول ورقة من الشجرة، فأخرجها معه، فإذا هي ليست من شجر الدنيا (!) فأتى بها عمر بن الخطاب، فقال: أشهد أن هذا لهو الحق، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : ... (فذكره)، فجعل الورقة بين دفتي المصحف.

وأما حكى على الحديث بالبطلان وتعجبي من سكوت الذهبي والعسقلاني عن الحديث وراويه؛ فذلك ظاهر من وجوه، أهمها: أن الجنة ليست في الأرض وتحت (جب سليمان)! وإنما هي في السماء، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة. والنصوص في

ذلك كثيرة؛ كقوله تعالى: {وَلَقَدْ رَأَهُ نَزْلَةً أُخْرَى، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى}، وهي في السماء السابعة؛ كما جاء في حديث أنس في " صحيح البخاري " وغيره، وانظر " فتح الباري " (٧/ ٢١٣)؛ فإن آدم عليه السلام أهبط من الجنة التي وعد بها المتقون، على القول الصحيح، وفي الحديث الصحيح: « . فإذا سألتُم الله؛ فاسألوه الفردوس؛ فإنها أوسط الجنة - أو أعلى الجنة -، فوقه عرش الرحمن».

رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في " الصحيحة " (٩٢١ - ٩٢٢). فكيف يصح أن تكون تلك الشجرة من الجنة وهي في الجب؟!

"الضعيفة" (١٢/ ١/ ١٣٣، ١٣٥).

بطلان القول الذي ينسب لرابعة العدوية: رب ما عبدتك طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«بكي شعيب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من حب الله عز وجل حتى عمي، فرد الله إليه بصره، وأوحى إليه: يا شعيب ما هذا البكاء؟! أشوقاً إلى الجنة أم خوفاً من النار؟ قال: إلهي وسيدي أنت تعلم ما أبكي شوقاً إلى جنتك ولا خوفاً من النار، ولكنني اعتقدت حبك بقلبي، فإذا أنا نظرت إليك فما أبالي ما الذي صنع بي، فأوحى الله عز وجل إليه: يا شعيب إن يك ذلك حقاً فهنيئاً لك لقايتي يا شعيب! ولذلك أخدمتك موسى بن عمران كليبي».

(ضعيف جداً).

ومما ينكر في هذا الحديث قوله: " ما أبكي شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من النار "! فإنها فلسفة صوفية، اشتهرت بها رابعة العدوية، إن صح ذلك عنها، فقد ذكروا أنها كانت تقول في مناجاتها: " رب! ما عبدتك طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك ". وهذا كلام لا يصدر إلا ممن لم يعرف الله تبارك وتعالى حق معرفته، ولا شعر بعظمته وجلاله، ولا بجوده وكرمه، وإلا لتعبده طمعاً فيما عنده من نعيم مقيم، ومن ذلك رؤيته تبارك وتعالى وخوفاً مما أعده للعصاة والكفار من الجحيم والعذاب الأليم، ومن ذلك حرمانهم النظر إليه كما قال: {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَلْحُوبُونَ}، ولذلك كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - وهم العارفون بالله حقاً - لا يناجونه بمثل هذه الكلمة الخيالية، بل يعبدونه طمعاً في جنته - وكيف لا وفيها أعلى ما تسمو إليه النفس المؤمنة، وهو النظر إليه سبحانه، ورهبة من ناره، ولم لا وذلك يستلزم حرمانهم من ذلك، ولهذا قال تعالى بعد ذكر نخبة من الأنبياء: " إنهم كانوا يسارعون في الخيرات

ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين"، ولذلك كان نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - أخشى الناس لله، كما ثبت في غير ما حديث صحيح عنه. هذه كلمة سريعة حول تلك الجملة العدوية، التي افتتن بها كثير من الخاصة فضلاً عن العامة، وهي في الواقع {كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً}، وكنت قرأت حولها بحثاً فياضاً ممتعاً في " تفسير العلامة ابن باديس " فليراجعه من شاء زيادة بيان.

"الضعيفة" (٢/ ٤٢٥ - ٤٢٧).

نعيم الجنة لا يزول

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: "أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وأما الزيادة المشهورة: "وكل نعيم لا محالة زائل": فهي من حيث المعنى باطلة؛ فإن نعيم الجنة لا يزول، كما قال عثمان بن مظعون في قصة له مع لبيد ذكرها الحافظ في "الفتح"، ومن جهل بعضهم أنه ألحقها بالحديث، ودهسها علي في كتابي "صحيح الجامع" (الطبعة الجديدة)، ولا أصل لها ألبتة في شيء من طرق الحديث.

"مختصر صحيح البخاري" (٢/ ٥٣٢ - ٥٣٣).

عدد ما للرجل من نساء في الجنة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيُزَوِّجَ خَمْسِمِائَةَ حَوْرَاءَ، وَأَرْبَعَةَ آلَافٍ بِكْرًا، وَتَمَانِيَةَ آلَافٍ نَيْبًا، يُعَانِقُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مِقْدَارَ عُمْرِهِ فِي الدُّنْيَا».

(منكر).

واعلم أن الأحاديث التي وردت في تحديد عدد ما للرجل من النساء في الجنة مختلفة جدًا، والثابت منها حديث أبي هريرة في "الصحيحين" بلفظ: "أول زمرة تدخل الجنة ... وفيه: "لكل واحد منهم زوجتان"، وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٨٦٨).

وحديث المقدم: "للشهيد عند الله سبع خصال ... فذكرها، وفيه "ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين"، وهو مخرج في "أحكام الجنائز" (ص ٣٥ - ٣٦)، وهو كما ترى خاص بالشهيد، وبقية الأحاديث لا تخلو من ضعف، وبخاصة حديث الترجمة، وقد أفاد الحافظ أن العدد الذي فيه هو أكثر ما وقف عليه.

"الضعيفة" (١٣ / ١ / ٢٣٢، ٢٣٤ - ٢٣٥).

كشف ربنا تعالى الحجاب لأهل الجنة لرؤيته

عن صُهَيْب - رضي الله عنه -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ». رواه مسلم.

[قال الشيخ معلقًا على قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - فيكشف الحجاب]:

أي يكشف الله تبارك وتعالى الحجاب، وهو حجاب منه للعباد أن يروه، فيرفعه عنهم فيروه جل جلاله، نسأله تعالى أن يتفضل علينا بالنظر إلى وجهه الكريم.

"تحقيق رياض الصالحين" (ص ٦٤٦).

ذكر أنهار الجنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«رفعت لي سدرة المنتهى في السماء السابعة نبعها مثل قلال هجر وورقها مثل أذان الفيلة يخرج من ساقها نهران ظاهران ونهران باطنان، فقلت: يا جبريل ما هذان؟ قال: أما الباطنان ففي الجنة وأما الظاهران فالنيل والفرات».

لعل المراد من كون هذه الأنهار من الجنة أن أصلها منها كما أن أصل الإنسان من الجنة، فلا ينافي الحديث ما هو معلوم مشاهد من أن هذه الأنهار تنبع من منابعها

المعروفة في الأرض، فإن لم يكن هذا هو المعنى أو ما يشبهه، فالحديث من أمور الغيب التي يجب الإيمان بها، والتسليم للمخبر عنها {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.

"الصحيحة (١/١ / ٢٢٨ - ٢٢٩).

ذكر الكوثر

[ذكر العز ابن عبد السلام في "بداية السؤل" من خصائص النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«الكوثر الذي أعطيه في الجنة، والحوض الذي أعطيه في الموقف».

أما الكوثر فهو مذكور في قوله تعالى: {إنا أعطيناك الكوثر}، وقد صح عن ابن عباس أنه فسر الكوثر بالخير الكثير الذي أعطاه الله. ولا ينافيه قول عائشة: "هو نهر أعطيه نبيكم - صلى الله عليه وآله وسلم - شاطئاه عليه در مجوف، أنيته كعدد نجوم السماء". أخرجهما البخاري، أقول: لا ينافيه لأن هذا النهر هو من الخير الكثير الذي أعطاه الله نبينا محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم -، والأحاديث فيه كثيرة في البخاري ومسلم وغيرهما منها حديث أنس قال: «لما عرج بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى السماء قال: أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ مجوف، فقلت: ما هذا يا جبريل؟ قال هذا الكوثر».

أخرجه البخاري (٨ / ٥٦٢ - فتح) وانظر «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن القيم (١ / ٢٨٣ - ٢٨٧).

"تحقيق بداية السؤل" (ص ٥٤ - ٥٥).

الكوثر يجري على وجه الأرض

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أعطيت الكوثر، فإذا هو نهر يجري [كذا على وجه الأرض] ولم يشق شقًا، فإذا حافظاه قباب اللؤلؤ، فضربت بيدي إلى تربته، فإذا هو مسكة ذفرة، وإذا حصاه اللؤلؤ».

وفيما تقدم دليل على بطلان ما أخرج ابن مردويه في "الدر المنثور" (٤٠٢ / ٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: {إنا أعطيناك الكوثر} قال: "نهر في الجنة عمقه [في الأرض] سبعون ألف فرسخ". وعزاه المنذري (٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥) لابن أبي الدنيا وعنده الزيادة، وأشار إلى تضعيفه، بل هو عندي منكر لمخالفته لحديث أنس هذا. والله أعلم.

"الصحيحة" (٦ / ١ / ٤٧ - ٤٨).

هل يُسمع خرير الكوثر بوضع المرء أصبعيه في أذنيه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

- «من أحب أن يسمع خَرِيرَ (الكوثر) فليجعلُ أصبعيه في أذنيه».

(منكر).

وإن مما يؤكد نكارة هذا الحديث بل بطلانه أنه تواترت الأحاديث عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - في وصف الكوثر، وليس في شيء منها هذا المذكور هنا؛ فانظرها إن شئت في "ابن كثير" و"فتح الباري/التفسير، والرقائق"، وبعضها في "صحيح الجامع": "الكوثر نهر في الجنة"، "هل تدرّون ما الكوثر؟ هو نهر أعطانيه ربي في الجنة ...".

"الضعيفة" (١٤ / ٣ / ١٠٨٥، ١٠٨٧).

هل في الأرض من الجنة شئ غير الحجر الأسود؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«ليس في الأرض من الجنة إلا ثلاثة أشياء: غرسُ العجوة، وأواقٍ تنزلُ في الفراتِ كلَّ يومٍ من بركةِ الجنةِ والحجرُ».

ثم إنه يبدو أن بين هذا الحديث، وبين (حديث) [الحجر الأسود] ... [الذي] بلفظ: «[لولا ما مسه من أنجاس الجاهلية؛ ما مسه ذو عاهة إلا شُفي]، وما على الأرض من شيء من الجنة غيره»؛ تعارضاً! فكيف التوفيق؟ فأقول: ... لعل المراد بقوله: "غيره" أي: من الحجارة؛ فقوله: "شيء" مخصوص بها. والله أعلم.

"الصحيحة" (٣٠٥/١، ٣٠٢) و (١٠٧٢/٢، ١٠٧٣).

هل الريحان من الجنة؟

[روي عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال:] «إذا أعطي أحدكم الريحان فلا يرده فإنه خرج من الجنة».

حديث ضعيف أخرجه الترمذي (١٨ / ٤) من طريق جنان عن طريق أبي عثمان النهدي مرسلًا، وهذا مع إرساله فيه جهالة جنان هذا ولم يوثقه غير ابن حبان، ولو صح الحديث لكان اللائق حمله على ظاهره وهو أن الريحان أصله من الجنة، ولا يلزم منه أن ما نقطفه منه من الحقول هو في الجنة أيضاً ... ، ألا ترى أنه إذا قال إنسان لماء في كأس: هذا من السماء لكان صادقاً وكان قصده معروفاً؟

فليتأمل، ونحو هذا يقال فيما صح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أن أربعة أنهار من الجنة»؛ أي أصلها من الجنة، لا أنها تنبع الآن منها.

"فقه السيرة" (ص ١١٩).

خيمة المؤمن في الجنة

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن للمؤمن في الجنة لخيمة من لؤلؤة واحدة مجوفة، طولها ستون ميلاً، للمؤمن فيها أهلون، يطوف عليهم المؤمن، فلا يرى بعضهم بعضاً» ...

[وفي رواية]: "عرضها ستون ميلاً". ولعل الجمع بين الروایتين؛ أن يقال بصحة كل منهما، ويكون المعنى بأن طول الخيمة مساوٍ لعرضها؛ فإن صح هذا فيها ونعمت، وإلا؛ فرواية الطول أرجح ... والله أعلم.

"الصحيحة" (١٤٩٤/٣، ١٤٩٥).

معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا يدخل الجنة ... ولد زنية»

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لا يدخل الجنة عاق، ولا منان، ولا مدمن خمر، ولا ولد زنية».

وقوله: «لا يدخل الجنة ولد زنية»، ليس على ظاهره بل المراد به من تحقق بالزنا حتى صار غالباً عليه، فاستحق بذلك أن يكون منسوباً إليه، فيقال: هو ابن له، كما ينسب المتحققون بالدنيا إليها، فيقال لهم: بنو الدنيا بعلمهم وتحققهم بها، وكما قيل للمسافر ابن السبيل، فمثل ذلك ولد زنية وابن زنية، قيل لمن تحقق بالزنا، حتى صار تحققه منسوباً إليه، وصار الزنا غالباً عليه، فهو المراد بقوله «لا يدخل الجنة» ولم يرد به المولود من الزنا ولم يكن هو من ذوي الزنا وهذا المعنى استفدته من كلام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله وشرحه لهذا الحديث. والله أعلم.

"الصحيحة" (٢/٢٨٣، ٢٨٠).

ذكر النار وعذابها

معنى الورود

حديث جابر عن أم مبشر رضي الله عنهما: أنها سمعت النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول عن حفصة: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد من الذين بايعوا تحتها». قالت: بلى يا رسول الله فانتهرها. فقالت حفصة: {وإن منكم إلا واردها} فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «قد قال الله عز وجل: {ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا}».

رواه مسلم وغيره وهو مخرج في "الصحيححة" (٢١٦٠) و"تخريج السنة" (٨٦٠) - طبع المكتب الإسلامي).

أقول: ففي استدلال السيدة حفصة رضي الله عنها بأية الورود دليل على أنها فهمت (الورود) بمعنى الدخول وأنه عام لجميع الناس الصالح والطالح منهم، ولذلك أشكل عليها نفي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - دخول النار في حق أصحاب الشجرة، فأزال - صلى الله عليه وآله وسلم - إشكالها بأن ذكرها بتمام الآية: {ثم ننجي الذين اتقوا} ففيه أنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أقرها على فهمها المذكور وأنه على ذلك أجابها بما خلاصته أن الدخول المنفي في الحديث هو غير الدخول المثبت في الآية، وأن الأول خاص بالصالحين ومنهم أهل الشجرة، والمراد به نفي العذاب، أي أنهم يدخلونها مروراً إلى الجنة دون أن تمسهم بعذاب، والدخول الآخر عام لجميع الناس ثم هم فريقان: منهم من تمسه بعذاب، ومنهم على خلاف ذلك، وهذا ما وضحته الآية نفسها في تمامها وراجع لهذا "مبارق الأزهار" (١/ ٢٥٠) و"مرقاة المفاتيح" (٥/ ٦٢١ - ٦٣٢).

قلت: فاستفدنا من الإقرار المذكور حكماً لولاه لم نهتد إلى وجه الصواب في الآية وهو أن الورود فيها بمعنى الدخول وأنه لجميع الناس، ولكنها بالنسبة للصالحين لا تضرهم بل تكون عليهم برداً وسلاماً كما كانت على إبراهيم، وقد روي هذا صراحةً مرفوعاً في حديث آخر لجابر لكن استغربه الحافظ ابن كثير وبينت علتة في "الأحاديث الضعيفة" (٤٧٦١)، لكن حديثه هذا عن أم مبشر يدل على صحة معناه، وقد مال إليه العلامة الشوكاني في تفسيره للآية (٣/ ٣٣٣) واستظهره من قبله القرطبي (١١/ ١٣٨ - ١٣٩) وهو المعتمد.

"تحقيق الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات" (ص ٥٢ - ٥٣).

باب منه

[قال النووي في قوله تعالى: {وإن منكم إلا واردها}: "الورود هو العبور على الصراط" فعلق الإمام قائلاً:]

ولا ينافي ذلك أن يكون الصراط نفسه محاطاً بالنار، بحيث أن المار عليه تحيط النار به فتمسه بعذاب إلا المتقين، وعيه فالورود هو الدخول، وعليه يدل عديد من النصوص.

"تحقيق رياض الصالحين" (ص ٣٧٢).

الكافر في النار مكان المسلم فيها وفاكاً له منها

وأما كون الكافر في النار مكان المسلم فيها. وفاكاً له منها؛ فقد جاء بيانه في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ما منكم من أحد إلا له منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار، فإذا مات فدخل النار؛ ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله تعالى: {أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ}» وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٢٧٩).

ونحوه في "صحيح البخاري" (٦٥٦٩)، وهو من حديث أبي هريرة. وبه احتج البيهقي على ما ذكرنا من المعنى، فقال عقبه: "ويشبه أن يكون هذا الحديث تفسيراً لحديث الفداء، فالكافر إذا أورث على المؤمن مقعده من الجنة، والمؤمن إذا أورث على الكافر مقعده من النار؛ يصير في التقدير كأنه فدى المؤمن بالكافر. والله أعلم". ونحوه في "شرح مسلم" للنووي؛ فراجع إن شئت.

"الضعيفة" (٦٦٩/٢/١١).

ذكر السور الذي في قوله تعالى:

{فَضْرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ}

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «إن السور الذي ذكره الله في القرآن: {فَضْرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ} بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ»؛ هو السور الشرقي: (يعني: مسجد بيت المقدس)؛ بَاطِنُهُ الْمَسْجِدُ، وَظَاهِرُهُ وَادِي جَهَنَّمَ».

(موقوف باطل).

وبالجملة؛ فهذه الأحاديث - مع ضعف أسانيدھا - منكرة من حيث متونها؛ لمخالفتھا لما قبل الآية المذكورة وما بعدها؛ قال تعالى في أول سورة الحديد: {يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ}.

فهذا السياق صريح بأن ضرب السور إنما هو يوم القيامة. وأن (السور) حائط بين الجنة والنار؛ كما رواه ابن جرير عن قتادة وغيره.

وهو الصحيح؛ كما قال ابن كثير. وما أحسن ما قاله الشوكاني في هذه الآثار:

«ولا يخفأك أن تفسير السُّور المکور في القرآن في هذه الآية بهذا السور الكائن ببيت المقدس فيهمن الإشكال ما لا يدفعه مقال، ولا سيما بعد زيادة قوله: "باطنه فيه الرحمة": المسجد؛ فإن هذا غير ما سيقته له الآية، وغير ما دلت عليه، وأين يقع بيت المقدس أو سوره بالنسبة إلى السور الحاجز بين فريقى المؤمنين والمنافقين، وأي معنى لذكر مسجد بيت المقدس ههنا، فإن كان المراد أن الله سبحانه ينزع سور بيت المقدس ويجعله في الدار الآخرة سوراً مضروباً بين المؤمنين والمنافقين؛ فما معنى تفسير باطن السور وما فيه من الرحمة بالمسجد؟! وإن كان المراد أن الله يسوق فريقى المؤمنين والمنافقين إلى بيت المقدس، فيجعل المؤمنين داخل السور في المسجد، ويجعل المنافقين خارجه؛ فهم إذ ذاك على الصراط وفي طريق الجنة وليسوا ببيت المقدس. فإن كان مثل هذا التفسير ثابتاً عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قبلنا وأمنا به، وإلا فلا كرامة ولا قبول».

"الضعيفة" (١٢ / ١ / ٣٧٧، ٣٧٩ - ٣٨٠).

هل الشمس والقمر يعذبان في النار؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«الشمس والقمر ثوران مكوران في النار يوم القيامة».

أخرجه الإمام الطحاوي في "مشكل الآثار" (١ / ٦٦ - ٦٧) حدثنا محمد بن خزيمة: حدثنا معلى بن أسد العمي حدثنا عبد العزيز بن المختار عن عبد الله الدانا قال:

شهدت أبا سلمة بن عبد الرحمن جلس في مسجد في زمن خالد بن عبد الله بن خالد ابن أسيد، قال: فجاء الحسن فجلس إليه فتحدثنا، فقال أبو سلمة: حدثنا أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال. (فذكره).

فقال الحسن: ما ذنبيما؟! فقال: إنما أحدثك عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فسكت الحسن.

وليس المراد من الحديث ما تبادر إلى ذهن الحسن البصري أن الشمس والقمر في النار يعذبان فيها عقوبة لهما، كلا فإن الله عز وجل لا يعذب من أطاعه من خلقه ومن ذلك الشمس والقمر كما يشير إليه قول الله تبارك وتعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ}.

فأخبر تعالى أن عذابه إنما يحق على غير من كان يسجد له تعالى في الدنيا، كما قال الطحاوي، وعليه فالقائوهما في النار يحتمل أمرين: الأول: أنهما من وقود النار.

قال الإسماعيلي: " لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما، فإن لله في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذاباً وآلة من آلات العذاب، وما شاء الله من ذلك فلا تكون هي معذبة ".

والثاني: أنهما يلقيان فيها تبكيتهما لعبادهما.

قال الخطابي: " ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك، ولكنه تبكيتهما لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لهما كانت باطلاً ".

قلت: وهذا هو الأقرب إلى لفظ الحديث ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى - كما في " الفتح " (٦ / ٢١٤):

" ليراهما من عبدهما ". ولم أرها في " مسنده " والله تعالى أعلم.

" الصحيحة " (١ / ١ / ٢٤٢ - ٢٤٥).

باب منه

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: " الشمس والقمر
مكوران يوم القيامة ". (رواه البخاري).

أي في النار، كما في بعض الروايات الصحيحة، لا تعذيبًا لهما، بل توبيخًا لمن كان
يعبدهما من دون الله تعالى.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٣/ ١٥٣١).

هل ينشئ الله أقواما للنار ليملاها

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يدخل أهل الجنة الجنة، فيبقى منها ما شاء الله عز وجل، فينشئ الله تعالى لها.
يعني خلقاً. حتى يملأها».

وقع في رواية للبخاري (٧٤٤٩) من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: " .. وينشئ
للنار ... "، مكان " .. الجنة ". وهي بلا شك رواية شاذة لمخالفتها للطريق الأولى عن أبي
هريرة ولحديث أنس، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبو الحسن القاسبي (علي بن محمد
بن خلف القيرواني ت ٤٠٣)، وقال جماعة من الأئمة: إنه من المقلوب، وجزم ابن
القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها
الإمام البلقيني، واحتج بقوله تعالى: {ولا يظلم ربك أحداً}.

ذكره الحافظ في "الفتح" (١٣/ ٤٣٧).

"الصحيحة" (٦/ ١/ ٩٢ - ٩٣).

تفسير قوله تعالى: {إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}

[قال ابن أبي عاصم في "السنة"]:

حدثنا أبو عبد الله العنبري ثنا مؤمل عن أبي هلال عن قتادة عن أنس في قوله
{إنك من تدخل النار فقد أخزيتته} قال: من تخلده النار فقد أخزيتته.

إسناده ضعيف من أجل أبي هلال واسمه محمد بن سليم الراسبي وهو صدوق فيه لين، ونحوه المؤمل وهو ابن إسماعيل، قال الحافظ: "صدوق سيء الحفظ" وسائر رجاله ثقات، وأبو عبد الله العنبري اسمه: سوار بن عبد الله بن سوار.

والحديث أخرجه ابن جرير من طريقين آخرين (١٤/٤) من طريقين عن المؤمل به.

وأشار إلى تضعيف الحديث بتصويبه أن معنى الآية أن من دخل النار فقد أخزي بدخوله إيها، وإن أخرج منها ... ، وروى نحوه عن جابر، وكل من تأمل في سياق الآية المذكورة وما قبلها وما بعدها لم يتردد في صحة ما استصوبه ابن جرير رحمه الله تعالى؛ وذلك أنها وقعت في جملة دعاء المؤمنين الذين يذكرون الله ويدعون قائلين: {رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ، رَبَّنَا إِنَّتَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ، رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ}.

فهل يخطر في بال أحد أنهم دعوا أن لا يخزيهم بالنار الأبدية فقط؟!

"ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ٣٧١ - ٣٧٢).

معنى قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة»

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل».

اعلم أن المقصود بـ"الأمة" هنا غالبها؛ للقطع بأنه لا بد من دخول بعضهم النار للتطهير.

"الصحيححة" (٢/٦٤٨ - ٦٤٩).

تحقيق مسألة القول بفناء النار

الرد على القول بفناء النار وتحقيق قول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم في ذلك

[قال الشيخ في مقدمة تحقيقه على كتاب "رفع الأستار لإبطال أدلة القالين بفناء النار" للصنعاني]:

وقعت عيني على رسالة الإمام الصنعاني تحت اسم "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار"، في مجموع رقم الرسالة فيه (٢٦١٩) فطلبته فإذا فيه عدة رسائل هذه الثالثة منها، فدرستها دراسة دقيقة واعية؛ لأن مؤلفها الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى رد فيها على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ميلهما إلى القول بفناء النار بأسلوب علمي رصين دقيق "من غير عصبية مذهبية، ولا متابعة أشعرية ولا معتزلية" كما قال هو نفسه رحمه الله تعالى في آخرها.

وقد كنت تعرضت لرد قولهما هذا منذ أكثر من عشرين سنة بإيجاز في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" في المجلد الثاني منه (ص ٧١ - ٧٥) بمناسبة تخريجي فيه بعض الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة التي احتجا ببعضها على ما ذهبوا إليه من القول بفناء النار، وبينت هناك وهاءها وضعفه وأن لابن القيم قولاً آخر وهو أن النار لا تفتى أبداً، وأن لابن تيمية قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار، وكنت توهمت يومئذ أنه يلتقي فيها مع ابن القيم في قوله الآخر، فإذا بالمؤلف الصنعاني يبين بما نقله عن ابن القيم أن الرد المشار إليه إنما يعني الرد على من قال بفناء الجنة فقط من الجهمية دون من قال بفناء النار، وأنه هو نفسه - أعني ابن تيمية - يقول بفنائها وليس هذا فقط، بل وأن أهلها يدخلون بعد ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار، وذلك واضح كل الوضوح في الفصول الثلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتابه "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (١٦٧/٢ - ٢٢٨)، وقد حشد فيها "من خيل الأدلة ورجلها، وكثيرها وقلها، ودقها وجلها، وأجرى فيها قلمه، ونشر فيها علمه، وأتى بكل ما قدر عليه من قال وقيل، واستنفر كل قبيل وجيل" كما قال المؤلف رحمه الله، ولكنه أضفى بهذا الوصف على ابن تيمية، وابن القيم أولى به وأحرى لأننا من طريقه عرفنا رأي ابن تيمية في هذه المسألة، وبعض أقواله فيها، وأما حشد الأدلة المزعومة وتكثيرها فهي من ابن القيم وصياغته وإن كان ذلك لا ينفي أنه تلقى ذلك كله أو جلّه من شيخه في بعض مجالسه، فما عزاه إليه صراحة فهو الأصل في ذلك، وما لم يعزه فلا، ولذلك جريت فيما يأتي على التنبيه على ما لم يعزه إليه

صراحةً؛ لأن من بركة العلم أن يعزى كل قول لقائله، وليس العكس كما هو معروف عند العلماء.

وإن مما يؤيد هذا؛ أن ابن القيم رحمه الله تعرض لهذا البحث مطولاً أيضاً في كتابه "الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة" بنحو ما في "الحادي" كما تراه في "مختصر الصواعق" للشيخ محمد بن الموصلي (ص ٢١٨ - ٢٣٩) فلم يذكر فيه ابن تيمية مطلقاً، وكذلك رأيتُه فعل في "شفاء العليل" (ص ٢٥٢ - ٢٦٤) إلا أنه قال في آخرها:

"وكننت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، ومضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار (يعني أثر عمر الآتي في أول الكتاب) فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير وعلمت على ذلك الموضوع، وقلت للرسول: قل له هذا الموضوع يشكل عليه ولا يدري ما هو؟ فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه فهذا مما يدل على أنه من الممكن أن يكون تلقاه كله عنه، ولكن لا نقول به إلا في حدود ما نص هو عليه أنه من كلام ابن تيمية نفسه رحمهما الله تعالى في "الحادي" أو في غيره إن وجد.

وقد وقفت في مخطوطات المكتب الإسلامي على ثلاث صفحات في ورقتين بخط لعله من خطوط القرن الحادي عشر، نقلها كاتبها الذي لم يكشف عن هويته من رسالة ابن تيمية رحمه الله في الرد على من قال بفناء الجنة والنار.

وهذه الأوراق الثلاث جمعها أخي المحقق زهير الشاويش من دشت مخطوطات عنده. وانظر صورها في الصفحات (٥٣ - ٥٥) وهذا نصها:

"قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى - في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه:

"وأما القول بفناء النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والنزاع في ذلك معروف عن التابعين ومن بعدهم، وهذا أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها.

فإن الذين يقولون: أن عذابهم له حد ينتهي إليه ليس بدائم كدوام نعيم الجنة قد يقولون: إنها قد تفتى وقد يقولون: إنهم يخرجون منها فلا يبقى فيها أحد.

لكن قد يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاء العذاب فيها على غير أحد. وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وغيرهم رضي الله عنهم.

وروى عبد بن حميد - وهو من أجل علماء الحديث - في تفسيره المشهور قال: " أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن الحسن البصري قال: قال عمر: "لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج^(١) لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه".

وقال: أخبرنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن: أن عمر بن الخطاب قال: "لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه". ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: [الابئين فيها]

وهذا يبين أن مثل هذا الشيخ الكبير من علماء الحديث والسنة يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث والسنة مثل سليمان بن حرب الذي هو من أجل علماء السنة والحديث، ومثل حجاج بن منهال كلاهما عن حماد بن سلمة - مع جلالته في العلم والسنة والدين -، يروي من وجهين من طريق ثابت ومن طريق حميد هذا عن الحسن البصري - الذي يقال: أنه أعلم من بقي من التابعين في زمانه - يروي عن عمر بن الخطاب، وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين، سواء كان هذا قد حفظ هذا عن عمر أو لم يحفظه كان مثل هذا الحديث متداولاً بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية، وكان أحمد بن حنبل يقول: أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا في حلوق المبتدعة.

فهؤلاء من أعظم أعلام أهل السنة الذي ينكرون من البدع ما هو دون هذا لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب والسنة والإجماع كما يظنه طائفة من الناس، وعبد بن حميد ذكر هذا في تفسير قوله تعالى: [الابئين فيها أحقاباً] ليبين قول من قال: إن الأحقاب لها أمد تنفذ ليست كالرزق الذي ما له من نفاذ، ولا ريب أن من قال هذا القول: عمر ومن نقله عنه إنما أراد بذلك جنس أهل النار الذين هم أهلها.

فأما قوم أصيبوا بذنوب فأولئك قد علم هؤلاء وغيرهم بخروجهم منها، وأنهم لا يلبثون فيها قدر عدد رمل عالج ولا قريباً من ذلك، والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهل التوحيد وقد ذكره البخاري ومسلم عنه وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعها ويحدث الناس بها وكذلك سليمان بن حرب وأمثاله فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين بل يختص بمن عداهم كما قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -:

(١) هو رمل كثير جداً مسيرة أربع ليال بين فيد والقريات

«أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون»^(١) وقوله: "يخرجون فيه" أي يخرجون من جهنم بعد أن يفنى عذابها، وينفذ وينقطع، فهم لا يخرجون منها بل هم خالدون في جهنم كما أخبر الله، لكن انقضى أجلها وفنيت كما تفنى الدنيا فلم يبق فيها عذاب، وذلك أن العالم لا يعدم، وجهنم في الأرض، والأرض لا تعدم بالكلية لكن فناؤها بتغير حالها واستحالتها من حال إلى حال قال تعالى: {كل من عليها فان} وهم لا يعدمون بل يموتون ويهلكون وكما قال تعالى {ما عندكم ينفد وما عند الله باق} فإذا أنفذه الرجل فقد نفذ ما عنده وإن كان لم يعدم بل انتقل من حال إلى حال". انتهى. وقال فيها أيضاً:

" والفرق بين بقاء الجنة والنار عقلاً وشرعاً أما شرعاً فمن وجوه: أحدها: أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه وأنه لا نفاذ له ولا انقطاع في غير موضع من كتابه، كما أخبر أن أهل الجنة لا يخرجون منها، وأما أهل النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها.

الثاني: أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤبد في عدة آيات.

الثالث: أن النار لم يذكر فيها شيء مما يدل على الدوام.

الرابع: أن النار قيدها بقولها: {لابئين فيها أحقابا} وقوله: {خالدين فيها إلا ما شاء الله} وقوله: {خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك} فهذه ثلاث آيات تقتضي قضية مؤقتة، أو معلقة على شرط وذاك دائم مطلق ليس بمؤقت ولا معلق.

الخامس: قد ثبت أنه يدخل الجنة من ينشئه الله لها ويدخلها من دخل النار أولاً، ويدخلها الأولاد بعمل الآباء، فثبت أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً، وأما النار فلا يعذب أحد إلا بذنوبه فلا يقاس هذه بهذه.

السادس: أن الجنة من مقتضى رحمته ومغفرته والنار من عذابه وقد قال: {نَبِيٌّ عَبْدِي أَيُّبَى أَنَا الْعَفُورُ الرَّحِيمُ، وَأَنَّ عَدَايَ هُوَ الْعَدَابُ الْأَلِيمُ} وقال تعالى: {اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم} وقال تعالى: {إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم}.

فالنعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته فيجب دوامه بدوام معاني أسمائه وصفاته.

(١) أخرجه مسلم وغيره وهو مخرج في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١٥٥١). وانظر مختصر صحيح مسلم" رقم (٧٨).

وأما العذاب فإنما هو من مخلوقاته والمخلوق قد يكون له انتهاء مثل الدنيا وغيرها، لا سيما مخلوق خلق لحكمة يتعلق بغيره.

الوجه السابع: أنه قد أخبر أن رحمته وسعت كل شيء وأنه {كتب على نفسه الرحمة} ^(١) وقال: «سبقت رحمتي غضبي» و «غلبت رحمتي غضبي» وهذا عموم وإطلاق، فإذا قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة.

الثامن: أنه قد ثبت مع رحمته الواسعة أنه حكيم إنما يخلق لحكمة كما ذكر حكمته في غير موضع، فإذا قدر أنه يعذب من يعذب لحكمة كان هذا ممكناً كما يوجد في الدنيا العقوبات الشرعية فيها حكمة، وكذلك ما يقدره من المصائب فيه حكمة عظيمة فيها تطهير من الذنوب، وتزكية للنفوس، وزجر لها في المستقبل للفاعل ولغيره يجنبها غيره، والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب ولهذا قال في الحديث الصحيح: «إنهم يحبسون بعد خلوصهم من الصراط على قنطرة بين الجنة والنار، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة» ^(٢). والنفوس الشريرة الظالمة التي لو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه لا تصلح أن تسكن دار السلام التي تنافي الكذب والظلم والشر، فإذا عذبوا بالنار عذاباً يخلص نفوسهم من ذلك الشر كان هذا معقولاً في الحكمة، كما يوجد في تعذيب الدنيا وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة.

أما خلق نفوس تعمل الشر في الدنيا والآخرة لا يكون إلا في العذاب، فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر من غيره، ولهذا كان من الجهم ^(٣) لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين وقال: بل يفعل ما يشاء. والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره ليس عندهم في الحقيقة له حكمة ورحمة، لكن له علم وقدرة وإرادة لا ترجح أحد الجانبين، ولهذا لما طلب منهم أن يقرؤا بكونه حكيماً، فرده بأنه عليم، إذ قد يراد، يريد وليس من الثلاثة ما يقتضي الحكمة، وإذا ثبت أنه حكيم رحيم وعلم بطلان قول الجهم تعين إثبات ما تقتضيه الحكمة والرحمة.

(١) إشارة إلى قوله تعالى {وسعت رحمتي كل شيء} الأعراف الآية (١٥٦).

(٢) رواه البخاري وغيره وهو مخرج في (ظلال الجنة في تخريج السنة) لابن أبي عاصم (٨٥٧ - ٨٥٨).

(٣) هو الجهم بن صفوان المقتول سنة ١٢٤ هـ.

وما قاله المعتزلة أيضاً باطل، فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل، ومن أعظم ما غلطهم اعتقادهم تأييد جهنم فإن ذلك يستلزم ما قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم^(١) انتهى .

وأنت ترى في هذه الصفحات المنقولة عن رسالة ابن تيمية شيئاً كبيراً فيما جاء فيها من الأمور بكلام ابن القيم في " الحادي " الذي نقل المؤلف خلاصات منه ورد عليها، مع فارق من حيث الإيجاز والبسط من جهة، وعدم تعرضه لكثير من المسائل والأحاديث والأدلة من جهة أخرى، وإن كان من الممكن أن يقال: أن من الجائز أن يكون ابن تيمية قد تعرض لذلك أيضاً في " رسالته " ولكن كاتب تلك الصفحات اختصرها كما يدل عليه قوله في أولها عن ابن تيمية: " وأما القول بفناء النار "، وقول الكاتب في آخر ثلث الصفحة الثانية من الثلاث: (انتهى) وكذا قال في آخر الثالثة أيضاً. والله أعلم، ولقد كان أملي كبيراً في أن أجد رسالة ابن تيمية هذه محفوظة في " مجموع الفتاوى " التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في خمس وثلاثين مجلداً ولكني - مع الأسف - لم أجد لها أثراً في شيء منها بعد تقليبي لها كلها، والاستعانة على ذلك بالفهارس التفصيلية الموضوعية لها، وكان أقوى ظني أن يوردها تحت عنوان " التخليد " الموضوع في (الفهرس) (١/ ١٣٩) ولكن دون جدوى أو في " تفسير سورة هود " في آيتي الاستثناء فيها، لكني لم أرها مع أنه أشار إليهما في فهرس السورة (١/ ٢٩١) فلما رجعت إلى المكان الذي أشار إليه (١٥/ ١٠٤) لم أجد فيه سوى إشارة ابن تيمية إلى الآيتين بقوله: " ثم ذكر حال الذين سعدوا والذين شقوا ثم قال... " أو في آية (الأنعام ١٢٨) من تفسير هذه السورة، ولكنها مما لا وجود له فيه مطلقاً، أو في تفسير (النبأ) آية [لابئين فيها أحقابا] والقول فيه كالقول في الذي قبله، إلا أنه قد أشار في (الفهرس) (١/ ٣٤٥) أنها في موضعين من " المجموع " الأول في (١٦/ ١٩٤ - ١٩٧) والآخر في (١٨/ ٣٠٧) ومع ذلك فليس للآية ذكر فيهما مطلقاً نعم في الموضع الأول (ص ١٩٧) ما يدل ظاهر كلامه أنه يقول بخلود الكفار في النار، ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى في (سورة الأعلى): {ثم لا يموت فيها ولا يحيى}. ولكنه لا ينافي قوله بفناء النار؛ لأن له أن يقيده بقوله: ما لم تفن كما فعل بكثير من الآيات الصريحة بالخلود، بل والخلود الأبدي كما سترى ذلك مع رد المؤلف عليه في الرسالة إن شاء الله تعالى.

لكنه في الموضع الآخر قد صرح بخلاف ذلك وأن النار لا تفنى صراحة؛ فقد جاء في الصفحة المشار إليها منه ما نصه:

(١) هنا انتهت الصفحات الثلاث المخطوطة.

" وسئل عن حديث أنس بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: " سبعة لا تموت ولا تفتنى ولا تذوق الفناء: النار، وسكانها، واللوح، والقلم، والكرسي، والعرش " فهل هذا الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب: هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وإنما هو من كلام بعض العلماء. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين... "

قلت: والظن بمن هو دون ابن تيمية علماً ودينياً أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها، ولم لا وهو حامل راية الدعوة إلى اتباعهم، والسير على منهجهم، والتحذير من مخالفتهم، والخروج عن سبيلهم، كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه، وتغذى بطرف من علمه، لا سيما والنص في معنى ما ذكره محفوظ عن الإمام أحمد إمام السنة فقد ذكر في آخر كتابه " الرد على الزنادقة " ^(١) وقد حكي عن الجهمية قولهم بفناء الجنة والنار فرده عليهم بشطريه وذكر آيات كثيرة في بقاء الجنة ودوامها، ثم قال في رد قولهم بفناء النار:

" وذكر الله تعالى أهل النار فقال:

{لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها} (فاطر: ٣٦).

وقال: {أولئك يئسوا من رحمتي} (العنكبوت: ٢٣). وقال: {ولا ينالهم الله برحمته} (الأعراف: ٤٩) وقال: {ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون} (الزخرف: ٧٧) وقال: {سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص} (إبراهيم: ٢١) وقال: {خالدين فيها أولئك هم شر البرية} (البينة: ٦) وقال: {كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب} (النساء: ٥٦) وقال: {كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدها فيها} (السجدة: ٣٠) وقال: {إنها عليهم مؤصدة} (الهمزة: ٨).

هذا كله مما احتج به الإمام أحمد رحمه الله تعالى على القائلين بفناء النار وعدم دوامه وقد نقل عنه شارح قصيدة الإمام ابن القيم: (الكافية الشافية) (١/ ٩٧) أنه قال: " والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء ولم يكتب عليهن الموت فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع " ونحوه قول ابن حزم في " الملل والنحل " (٤/ ٨٣): " اتفقت فرق الأمة كلها على: أنه لا فناء للجنة ولا لتعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهنم بن صفوان... "

(١) وهو من المراجع المعتمدة عند ابن تيمية وغيره فانظر مثلاً " مجموع الفتاوى " (٣/ ٤ . ٦٦/ ٩٦ - ٦ . ٢١٧ . ٧٠/ ٨ . ١٥٣/ ١٣ . ٤١٦ . ٤٠٩ . ٣٨٥/ ١٥ . ٣١٠ . ١٧/ ١٤٤ . ٤٧٢ . ٤٠٨ . ٢١٣/ ٤١٤ . ٣٩١).

وفي " العقيدة الطحاوية " (ص ٤٢٠ - بشرحها طبع المكتب الإسلامي): " والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان " ثم رأيت ابن حزم قد أورد المسألة أيضا في كتابه " مراتب الإجماع " فقال (ص ١٧٣): "... وأن النار حق وأنها دار عذاب أبداً، لا تفنى ولا يفنى أهلها أبدا بلا نهاية " وأقره شيخ الإسلام أحمد بن تيمية خلافا لغيرها من المسائل التي تعقبه فيها ومن العجيب أن هذا القول بعدم فنائها هو مما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله، كما يدل عليه ظاهر كلامه في كتابه " الروح " (ص ٣٤ - طبعة صبيح) بل ذلك ما صرح به في بعضه كتبه:

١ - قال في " الكافية الشافية ": "ثمانية حكم البقاء يعمها من ... الخلق والباقون في حيز العدم" هي: العرش والكرسي ونار وجنة ... وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم^(١).

٢ - وأصرح منه ما كنت نقلته عنه في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " في كتابه " الوابل الصيب " (ص ٢٦) قال ما نصه: "وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال والمآكل والمشارب، ودار الخبيثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكم بعضه على بعضه، ثم يجعله في جهنم مع أهله فليس فيها إلا خبيث، ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشوبه خبث، وخبث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب، كانت دورهم ثلاثة:

دار الطيب المحض ودار الخبث المحض وهاتان الداران لا تفنيان ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة، فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض ودار الخبث المحض.

٣ - تصريحه في مقدمة كتابه العظيم: " زاد المعاد في هدى خير العباد " بأن المشرك لا تطهره النار، ولو أخرج منها عاد خبيثاً كما كان وقد حرم الله عليه الجنة.

وسيدكر المؤلف رحمه الله نص كلامه في ذلك في أول الرسالة (ص ٦٣)

فإن قيل: إن بعض الآيات التي احتج بها الإمام أحمد رحمه الله هي على الأقل قطعية الدلالة في ديمومة عذاب الكفار وعدم فناء النار كقوله تعالى: {لا يخفف عنهم من عذابها} وقوله: {إنكم ماكنون} وقوله: {ما لنا من محيص} وغير ذلك من الآيات التي تأولها ابن القيم وأخرجها عن دلالتها على عدم الفناء مما سيأتي ذكره في الرسالة ورد

(١) "توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم" (١ / ٦٩).

المصنف عليه، وكذلك بعض الأحاديث الصحيحة تدل دلالة قاطعة على ذلك، ولا بأس من أن أذكر الآن بعضها:

الأول: حديث أنس الطويل في شفاعته النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وفيه: «فأخرجهم فأدخلهم الجنة فما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن. أي وجب عليه الخلود». رواه الشيخان وغيرهما وهو مخرج في «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم» (٨٠٤ - ٨١٠).

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -

«أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس^(١) أصابتهم النار بذنوبهم أو قال: بخطاياهم فأماهم الله تعالى إماتة حتى إذا كانوا فحما أذن بالشفاعة. . .» الحديث أخرجه مسلم (١/ ١١٨) وغيره وهو مخرج في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١٥٥١). وفي رواية عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - خطب فأتى على هذه الآية: {لا يموت فيها ولا يحيى} فقال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فذكره نحوه إلا أنه قال: «وأما الذين ليسوا من أهل النار فإن النار تميمتهم. . .». ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية من رواية أبي حاتم كما في "مجموع الفتاوى" (١٦/ ١٩٥).

ووجه دلالة الحديث أنه صرح تبعا للقرآن أن الكافر لا يموت في النار ولا يحيى، فإذا قيل بأن النار تفتى؛ فيما أن يقال: تفتى بمن فيها كما هو المتبادر إن قيل بفنائها، أو تفتى لوحدها دون من فيها، وكلاهما باطل، لأن معنى الآية كما في "تفسير ابن كثير": "أن الكافر لا يموت فيستريح، ولا يحيى حياة تنفعه، بل

هي مضرة عليه"، فإن فني الكافر معها فقد مات واستراح، وإن حيي دونها فقد استراح منها أيضاً، وكل هذا باطل بدهاة، فإذا انضم إلى ذلك القول بأنه يدخل الجنة فهو أبطل.

الثالث: حديث ذبح الموت بين الجنة والنار وقد جاء عن جمع من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم في "الصحيحين" وغيرهما فلنذكر حديثين منها:

أحدهما: عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «يدخل الله أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت، ويا

(١) وقع هنا في "مختصر مسلم" للمنذري (رقم - ٨٧) زيادة (منكم) فلتحذف فإنها ليست في مسلم.

أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه» أخرجه الشيخان. والآخر: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «يؤتى بالموت يوم القيامة فيوقف على الصراط فيقال: يا أهل الجنة، فيطلعون خائفين وجلين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، فيقال: هل تعرفون هذا؟ قالوا: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر فيذبح على الصراط ثم يقال للفريقين كلاهما: خلود فيما تجدون لا موت فيها أبداً». أخرجه ابن ماجه بإسناد جيد كما قال المنذري وصححه ابن حبان (٢٦١٤) وأحمد (٢/٢٦١).

قلت: ففي الحديث دلالة قاطعة على بطلان دعوى فناء النار؛ لأنه جعلها كالجنة من حيث خلود أهلها فيما هم فيه من العذاب إلى الأبد، فكما أن الجنة لا تفتنى أبداً فكذلك النار لا تفتنى أبداً، وكل ذلك واضح بين إن شاء الله تعالى.

بعد هذا أعود فأقول: إن ما تقدم من الآيات والأحاديث صريحة في الدلالة على بطلان القول بفناء النار، فكيف ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتصر له تلميذه ابن قيم الجوزية؟ فأقول: إن أحسن ما أجد في نفسي من الجواب عنهما إنما هو أنه لما توهم أن بعض الصحابة قد ذهبوا إلى ذلك، وهم قدوتنا جميعاً لو صح ذلك عنهم روايةً ودرايةً ولم يصح كما سيأتي بيانه عند المؤلف الصنعاني رحمه الله، واقترن مع ذلك غلبة الخوف عليهما من الله {ولمن خاف مقام ربه جنتان} والشفقة على عباده تعالى من عذابه، وغمرهما الشعور بسعة رحمته وشمولها حتى للكفار منهم، وساعدهما على ذلك ظواهر بعض النصوص ومفاهيمها، فأذهلها ذلك عن تلك الدلالة القاطعة، وقالوا ما لم يقل أحد قبلهما، وما أرى لهما شيئاً في هذا إلا ذلك المؤمن الذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ليضل عن ربه فلا يقدر على تعذيبه زعم كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله: إذا مات فحرقوه، ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبناه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب وأنت، أعلم فغفر الله له».

أخرجه الشيخان وغيرهما عن جمع من الصحابة منهم أبو هريرة وهذا لفظه عند مسلم (٩٧/٨) وسيأتي عن ابن تيمية وغيره أنه متواتر في التعليق (٩٧)

فهذا الرجل أنساه خوفه من ربه قدرته تعالى على إعادة خلقه وهي معلومة يقيناً {وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم. قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم} (يس: ٧٨ ٧٩) فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل

عن المعلوم يقيناً أيضاً، وهو أن النار باقية لا تفتنى، إلا أن الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعفوه، وأنها وسعت كل شيء دون ما استثناء، ووافق ذلك منه خلقاً كريماً وطبعاً رحيماً جبله الله عليه عرف به بين أصحابه، ولا أدل على ذلك مما كتب به إليهم من سجنه الظالم في مصر: "فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه علي أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسه، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي... أسأل الله أن يتوب عليهم وأنتم تعلمون هذا من خلقي...". انظر "مجموع الفتاوى" (٢٨/٥٥ - ٥٦).

وساعده على ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي لم يمعن النظر فيها فلم يتبين له خطأ استدلاله بها، حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لبه، فصار يدافع عنه ويحتج له بكل دليل يتوهمه ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف المعروف عنه، وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه - كما يقول البعض - ابن قيم الجوزية.

حتى ليبدو للباحث المتجرد المنصف أنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم، كما سترى ذلك مفصلاً في "الرسالة" هذه (ص ١١٦ - ١٢٢)، حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه كما يفعل المعتزلة تماماً، وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم - جزاهما الله خيراً - الرد عليهم في مثله؛ فزعما أن عذاب النار سبب لإزالة آثار الخبث والنجاسة من الكفار فإذا تطهروا منها عادوا إلى فطرتهم الأولى فيزول العذاب ويبقى مقتضى الرحمة. كما سيأتي (ص ١٢٢) نقلاً عن ابن القيم ومضى نحوه من كلام ابن تيمية. فتأمل معي في ذلك تجده كلاماً خطابياً خيالياً لا حقيقة تحته، فإنه يفترض ذهاب تلك الخبائث وتلاشيها، وزوال العذاب عن الكفار وهم في الدار الآخرة حيث لا تكليف فيها، فإن من المعلوم يقيناً أننا لو تخيلنا كافرأ تاب إلى ربه وأتاب إليه حينما رأى العذاب بأمر عينيه أنه لا يفيد ذلك شيئاً بالإجماع، فكيف ينفعه شيء وهو لم يتب وهو في العذاب محترق؟ تالله إنها لإحدى الكبر أن يخفى مثل هذا على أحد من المسلمين، فكيف بشيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم الهمام ونحن دائماً نغترف من بحر علومهما ونستضيء بنور أدلتهما في إزالة الشكوك والأوهام، في كثير مما اختلف فيه الناس قديماً وحديثاً، وعلى سبيل المثال المناسب للحال أذكر هنا ملخصاً فتوى لابن تيمية جاءت في "مجموع الفتاوى" (٤/٣٢٤): "سئل الشيخ رحمه الله تعالى: هل صح عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن الله تعالى أحيا له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟"

فأجاب: "لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روي بإسناد فيه مجاهيل، وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً، كما نص عليه أهل العلم، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله؛ فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

١ - من جهة إحياء الموتى:

٢ - ومن جهة الإيمان بعد الموت، ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع قال الله تعالى: {إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً. وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار} (النساء: ١٧، ١٨). فبين الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافراً. وقال تعالى: {فلم يك ينفعهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون} (غافر: ٨٥) فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس فكيف بعد الموت؟"

قلت: فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه، لولا الذهول الذي نوهت عنه، بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما تقدم من رسالته (ص ١٣):

"ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة!" ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى: {ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون} (الأعراف: ١٥٦) وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إن لله مائة رحمة، سأنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر الله تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة». أخرجه الشيخان، وكذا أحمد، والحاكم وصححه، من طرق عن أبي هريرة بلفظ: «فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة»، وله بعض الشواهد خرجتها معه في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (رقم ١٦٣٤) فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين يستحقونها من المؤمنين، كلما كان المؤمن لله أتقى كلما كان بها أحظى، وليس الأمر كما يرجو بعض المهابيل من الذين يترنمون بقول شاعرهم البوصيري: لعل رحمة ربي حين يقسمها ... تأتي على حسب العصيان في القسم كيف هذا وربنا يقول: [والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم] (التوبة/٧١) ويقول: {إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم} (البقرة: ٢١٨) ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش:

{ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم} {غافر:٧}. فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم فهو منغمس في رحمة الله يومئذ، كما هو صريح قوله عز وجل: {فأما الذين اسودت وجوههم أكفرت بعد إيمانكم فذقوا العذاب بما كنتم تكفرون. وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون} {آل عمران:١٠٦ و١٠٧}.

فكيف يقول ابن تيمية: «ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة»، فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين، أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده هو ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة؟ فغفرانك اللهم.

ولعل ذلك كان منه إبان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة، وتضلعه بمعرفة الأدلة الشرعية في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر، بل ينقلب عليهم إلى عذوبة يتلذذون بها كما في " حادي الأرواح " (١٦٨ / ٢) فلما تبين له حاله رجع عنه كما تحدث بذلك هو نفسه فقال كما في " مجموع الفتاوى " (٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥):

" وإنما كنت قديماً ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد مثل كلامه في كثير من " الفتوحات " و " الدررة الفاخرة " و " مطالع النجوم " ونحو ذلك، ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصودة ولم نطالع " الفصوص " ونحوه... ».

ومثله جزمه بحياة الخضر عليه الصلاة والسلام مع إبطاله لحديث «لو كان الخضر حياً لزارني» وقوله: بل المروي في " مسند الشافعي وغيره أنه اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، ومن قال إنه لم يجتمع بالنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فقد قال ما لا علم له " (١). ذكر له ذلك في فتوى له تجد نصفها في (المجموع) (٤ / ٣٣٨ - ٣٤٠) انظر (١٠ / ٤٦).

فإن المعروف عنه رحمه الله أنه يقول بموت الخضر عليه السلام، كما هو قول كثير من الأئمة كالإمام البخاري، وقد صرح بذلك في كثير من رسائله وفتاويه فقال في " زيارة بيت المقدس " (٢٧ / ١٨):

(١) يشير إلى حديث وفاة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - واجتماع الصحابة حوله ومجيء الخضر عليه السلام وتعزيته إياهم، وهو حديث موضوع خرجته في " الضعيفة " (٥٢٠٤).

" وكذلك الذي يرون الخضر أحياناً هو جني لبس على المسلمين الذي رأوه، وإلا فالخضر الذي كان مع موسى عليه السلام مات، ولو كان حياً على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لوجب عليه أن يأتي إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ويؤمن به ويجاهد معه... ولم يذكر أحد من الصحابة أنه رأى الخضر، ولا أنه أتى إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فإن الصحابة كانوا أعلم وأجل قدراً من أن يلبس الشيطان عليهم، ولكن لبس على كثير ممن بعدهم... "

وقال في موضع آخر (٢٧ / ١٠٠): "والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجوداً في زمن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لوجب أن يؤمن به ويجاهد معه... وإذا كان الخضر حياً دائماً فكيف لم يذكر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ذلك قط، ولا أخبر به أمته ولا خلفاؤه الراشدين؟ "

قلت: حتى ولا ذكر ذلك لأمين سره حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، فمن ذا الذي يدعي بعد ذلك أنه علمه ما لم يعلم هؤلاء الأجلة العظماء رضي الله عنهم.

وقد صرح ابن تيمية بموت الخضر في مواطن أخرى كثيرة فانظر مثلاً (١ / ٢٤٩) من "المجموع"، أليس في ذلك دليل واضح على أن فتواه الأولى بحياة الخضر كانت في أول أمره ولا سيما وقد احتج لها بحديث الشافعي وهو موضوع كما هو مبين في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" برقم (٥٢٠٤) فيه القاسم بن عبد الله العمري قال أحمد: "كان يكذب ويضع الحديث".

ومن ذلك أنه كان يفتي بنجاسة الزيت ونحوه إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة، كما هو مذهب الشافعي وغيره، اعتماداً منه على حديث أبي داود: «إن كان جامدا فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم، وإن كان مائعا فلا تقربوه».

فلما تبين له أن قوله فيه: «وإن كان مائعا فلا تقربوه» ضعيف رجع عنه إلى القول: بعدم التفريق بين المائع والجامد، وأن العبرة في كل ذلك إنما هو التغير، فقال في فتوى له:

" وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولاً، فإن الرجوع إلى الحق خير من التماسه في الباطل " "مجموع الفتاوى" (٢١ / ٥١٥ - ٥١٦)^(١).

(١) وانظر "المسائل الماردينية" لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق زهير الشاويش (ص ٢٧) طبع المكتب الإسلامي.

ونحوه رجوعه عن بعض أحكام المناسك التي كان قلدها من قبله من العلماء كما قال في "منسكه" (المجموع ٩٨/٢٦).

ولا غرابة في أن يكون لمثله أكثر من قول واحد في بعض المسائل، وأن يخطئ في بعض آخر؛ فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم، وتقدم به في ذلك العمر، كلما ازداد به معرفةً ونضجاً، وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألة الواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين، وبخاصة منهم الإمامين أحمد وأبا حنيفة، وتميز الإمام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد، وهذا أبو الحسن الأشعري - إمام الأشاعرة في العقيدة - نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "المجموع" (٧٢/٤).

وقد صرح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهى أبا يوسف عن تقليده فقال له: "ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد".

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم، وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم كما تراه موضحاً في مقدمة "صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -".

وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أباً، أو أداري في دين الله أحداً، فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار، ولا نداريه مع عظمتها في نفوسنا، وجلالته في قلوبنا فضلاً عن أننا لا نقلده في ديننا، خلافاً لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده، ونبذ قول كل من خالف، حتى ولو كان المخالف هو النبي محمداً - صلى الله عليه وآله وسلم -، بديل أن يتخذوه وحده قدوةً ولا يشركوا معه في ذلك أحداً كما هو الواجب^(١) بل إنهم ليصرحون بخلاف ذلك كما قال أحدهم اليوم في كتيب له:

"أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا (يعني السلفيين) فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا".

(١) انظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في "صفة الصلاة" (ص ٣٢ - ٣٣) الطبعة العاشرة - نشر المكتب الإسلامي.

ونحن نقول بقول رب العالمين في القرآن الكريم: {أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير}؟ فأين أنت يا هذا من قوله تبارك وتعالى: [لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر}؟ وغير ذلك من النصوص التي توجب على كل مسلم اتباعه - صلى الله عليه وآله وسلم - دون سواه {قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله} ولكن {من لم يجعل الله له نورا فما له من نور}.

وإذا كان هذا موقف المقلدة من رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فماذا يكون موقفهم من المحبين له، المخلصين في الاقتداء به، لا سيما إذا كان من العلماء العاملين المعروفين بالرد على كل من خالف شرعة رب العالمين؛ كابن عربي وابن الفارض القائلين بوحدة الوجود، وأن الخالق هو عين المخلوق، وعلى غيرهم من علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة، وسائر الهالكين من الأنام، ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإننا نرى المقلدة في كل عصر ومصر يعادونه أشد العدا، لا سيما إذا عثروا له على قول خالف فيه العلماء كما سألتنا هذه، فهناك تراهم يصلون ويجولون، ومن عرضه ينالون، وفي دينه يطعنون، بل وبالكفر والضلال يصرحون، كما يفعل الكوثري والحبشي وغيرهما اليوم، وهم - مع الأسف - كثيرون، ولكنهم غثاء كغثاء السيل؛ لأنهم بالقرآن لا يعملون، بل هم عنه يعدلون، إلى تحكيم أهوائهم، وإلا فأين هم من قوله تعالى: {ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى}.

فهل من العدل في شيء أن يتخذوا شيخ الإسلام رحمه الله غرضاً للتكفير والتضليل لقوله هذا ونحوه من الأقاويل، ولا ينبسون ببنت شفة في حق ابن عربي مثلاً الذي ملأ الدنيا بالكفرات والأضاليل، وهلك بسببه الألوف المؤلفة من خاصة المسلمين، فضلاً عن عامتهم المهابيل، فضلوا جميعاً عن سواء السبيل، مع البون الشاسع والفرق اللامع بين الرجلين؛ فإن عربي ليس له ذكر ولا أثر في العلوم الإسلامية، كالتفسير والحديث والفقاه كما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه، الذي شهد بفضله وجزارة علمه القريب والبعيد، والحبيب والبيغض فهم، جميعاً يغترفون من بحر علومه بأوفي نصيب، فهو بحق كما قال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى:

" رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه: في بيان حقيقة هذا الدين، وحقيقة عقائده، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم -، بل لا نعرف أحداً منهم أوتي مثل ما أوتي من

الحجج بين علوم النقل وعلوم العقل بأنواعها، مع الاستدلال والتحقيق دون محاكاة أو تقليد" ^(١).

وما لنا نذهب بعيداً، فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين، ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة، مما هو معروف ومبسوط في محله، فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين وجمهورهم له يقلدون، وعن ابن تيمية يزورن، بل وله يعادون، والحكم واحد فهلاً ساقوهما مساقاً واحداً، واعتذروا عنهما كليهما بجامع كونهما من أفاضل العلماء الأتقياء أم الأمر كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا

ولست بالذي يتبع عثرات العلماء، وإنما هي الأمثال نضربها للناس لعلمهم يتذكرون، فينصفون ابن تيمية ولا يظلمون، وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حرمها المقلدة علماً وعملاً تحذيره عن تتبع زلات العلماء، وعن التكلم فيهم؛ لأن الله عفا عما أخطؤوا فيه، فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في "المجموع" (٣٢/٢٣٩) ما نصه:

" وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل؛ فإن الله تعالى عفا عن المؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى: {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا} قال الله: قد فعلت" ^(٢). وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا، ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول: {ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان}

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وأذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين، ومن عظم حرمة الله وأحسن إلى عباد الله كان من أولياء الله المتقين". {إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد}.

^(١) من مقدمة "مجموعة الفتاوى".

^(٢) رواه مسلم.

وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا أنفأ؛ أن له قولاً آخر في المسألة، وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه، وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر فمن البدهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول، ودون هذا خرط القتاد، وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضينا بأن نقول: لعله القول الآخر؛ لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه فضلاً عن غيره كما تقدم، وقد يؤيده هذا أن ابن القيم نقله أيضاً كما سبق في قصيدته "الكافية الشافية" فالظاهر أنه مات على ذلك؛ لأنها قرئت عليه في آخر حياته فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في "طبقاته" وذكر في آخرها ما يشعرون بذلك فقال: (٤٤٨/٢): "ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة وأشياء من تصانيفه وغيرها".

أقول فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله، وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال: إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى؛ لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما، ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ، كما جاء في الحديث الصحيح: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد». متفق عليه وقد تقرر في الأصول أن الخطأ مغفور ولو في المسائل العلمية كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه^(١).

هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة والرد على المبتدعة والفرق الضالة، وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافياً نقيماً على منهج السلف الصالح، وإن ما نراه اليوم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية ودعوة سنية سلفية فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما جزاهما الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى مع أنه لم يقصّر في الرد عليهما، فإنه لا يذكرهما إلا مقروناً بالإجلال والإكبار وبخاصة الشيخ ابن تيمية، فإنه وصفه في أول الكتاب بـ "العلامة شيخ الإسلام" أو يذكره بهذا اللقب كثيراً ووصفه في مكان آخر (ص ١٢٠): "بتبحره في العلوم، وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف" وصدق من قال: "إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل"^(١).

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (١٩/٤٠٣ و ٣٠/١٩ - ٣٦).

(١) وقد روى مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يصح بل هو موضوع كما هو مبين عندي في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣٢٢٧).

أقول هذا؛ لأن كثيراً من المقلدة المتعصبة تقزز نفوسهم من إطلاق لقب " شيخ الإسلام " على ابن تيمية رحمه الله تعالى، حتى أن العلاء البخاري الحنفي المتعصب كفر من يلقيه به، وقد رد عليه أحسن الرد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي في كتابه القيم " الرد الوافر على من زعم بأن من سعى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر "، ذكر فيه نحو المائة من كبار العلماء المشهورين من مختلف المذاهب وكلهم يلقب ابن تيمية يلقيه: (شيخ الإسلام). وقد قام بتحقيقه والتعليق عليها أخونا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي جزاه الله خير الجزاء على جهده القيم.

أقول هذا بياناً للحقيقة، وإلا فأنا أعلم أن هذا اللقب وغيره مما هو مستعمل اليوم لم يكن معروفاً عند السلف، فالخير كله في الاتباع، ولا سيما وقد صار مبتدلاً في العصور المتأخرة، بحيث أنهم يطلقونه نفاقاً ورياءً على من لا علم عنده، بل هو ممن يصدق عليه المثل الشهير: "لا في العير ولا في النفير".

ولعل من أطاف الله تعالى بالشيخين رحمهما الله تعالى أننا لم نر أحداً - فيما اطلعنا - تبعهما على ذلك القول بالفناء، فهذا شارح العقيدة الطحاوية مثلاً فإنه مع كونه لا يكاد يخرج فيه عما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى، فإنه ههنا ذكر أدلة هذا القول، ثم ذكر أدلة القول الآخر وهي ملخصة من كلام ابن القيم، ولم يرجح شيئاً منهما، ذكر ذلك تحت قول الطحاوي المتقدم: "والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان".

وأما العلامة السفاريني فقد رأيتُهُ تعرض للموضوع في كتابه " شرح الدرّة المضيّة في عقد الفرق المرضية " ونقل فيه طرفاً من بحث ابن القيم، ولكنه صرح بمخالفته، فإنه ذكر بعض الآيات المستلزمة لدوام العذاب وحديث ذبح الموت المتقدم ثم قال (٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥):

"فثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلوداً مؤبداً، كل بما فيه من نعيم وعذاب أليم، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة، فأجمعوا أن عذاب الكفار لا ينقطع كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع، وقد ألف العلامة مرعي بن يوسف الكرّمي الحنبلي رسالة سماها " توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين ".

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعمان الألوسي فإنه تعرض للمسألة في كتابه " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " (ص ٤٢٠ - ٤٢٤) نقل فيه الأقوال السبعة في عذاب أهل النار وقال:

" وأما بداية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف والأصح عدم فنائها أيضا ".

ثم قال في قول ابن تيمية:

"واعلم أن الإمام ابن القيم قدس الله تعالى روحه انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً، ومال إليه ميلاً جسيماً، وذكر خمسة وعشرين دليلاً، ثم رجع القهقري وقال: إن قيل: إلى أين انتهى قدمك في هذه المسألة العظيمة؟ قيل: إلى قوله تعالى {إن ربك فعال لما يريد} وإلى هنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١) فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة وأهل النار وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء قال: ثم يفعل لك بعد ذلك ما يشاء. ثم قال: وما ذكرناه في هذه المسألة من صواب فمن الله سبحانه وهو المنان، وما كان من خطأ فهو مني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه ".

قلت: وقوله في ابن القيم: " ثم رجع القهقري وقال... " نظر عندي؛ لأنه ليس صريحاً في ذلك، وغاية ما يمكن أن يؤخذ منه أنه لم يجزم بما دندن حوله من الانتصار للقول بفناء النار، ومناقشة أدلة المخالفين وردده عليها مما ستري الرد عليه فيها في الكتاب إن شاء الله تعالى، ولكن ذلك لا ينفي ميله إلى ترجيحه إياه، وإلا كانت دندنته {كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا} وهذا مما لا يليق أن يقال في مثله كما لا يخفى، ويؤيد هذا أن خاتمته للبحث في " شفاء العليل " التي أشرت إليها أنفا أقوى في الدلالة على ما ذكرت فإنه قال ما خلاصته (ص ٢٦٤): "وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة... والقول بأن النار وعذابها دائم بدوام الله خبر عن الله بما يفعله، فإن لم يكن مطابقاً لخبره عن نفسه بذلك، وإلا كان قولاً عليه بغير علم، والنصوص لا تفهم ذلك. والله أعلم ".

قلت: فقوله: " والنصوص لا تفهم ذلك " صريح منه بأنه لا يختار القول ببقاء النار، فهو إذن يميل إلى القول بفنائها، غير أنه لا يقطع بذلك لأنه يشعر أنه ليس لديه دليل قاطع فيه، وإنما هو فهمه واستنباطه، ولذلك ترك فيها مجالاً للأخذ والرد كما هو شأن العلماء المنصفين الذين لا يفرضون رأيهم على الآخرين، لا سيما في مثل هذا الفهم الذي أجمع العلماء على خلافه ومما يؤكد ذلك قوله في خاتمة بحثه في " الصواعق ":

"... فتأمل هذا الوجه حق التأمل، وأعطه حقه من النظر، واجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته، وما دل عليه كلام الله وكلام رسوله، وما قاله الصحابة ومن

(١) الأصل: كرم الله تعالى وجهه. والتصويب من " حادي الأرواح " (٢/ ٢٢٨) وقد ذكر ابن القيم نحو هذه الخاتمة وأطول في " شفاء العليل " (ص ٢٦٤).

بعدهم، ولا تبادر إلى القول بلا علم، ولا إلى الإنكار، فإن أسفر لك صبح الصواب، وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله {إن ربك فعال لما يريد} وتمسك بقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ووصف حالهما ثم قال: ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء".

ولكني ألاحظ في هذا النص أنه يأمر فيه من لم يتبين الصواب أن ينهي إلى قوله تعالى: {إن ربك فعال لما يريد} وقول علي المذكور وذلك ما انتهى هو إليه في خاتمة "الحادي".

فهل يعني ذلك أن ابن القيم نفسه بعد تلك المناقشة الطويلة لم يتبين له الصواب فانتهى إلى ما أمر به من لم يتبين له الصواب، أم هو التردد في مثل هذه المسألة الخطيرة التي كان الأولى به أن يقف فيها حيث وقف العلماء، ولا يدخل نفسه في مضايق لا قبل للعقل البشري أن يدخلها؟

ويؤسفني والله جدا قوله المتقدم: "والنصوص لا تفهم ذلك" كيف يتجرأ على مثل هذا القول، والنصوص قاطعة في ذلك من الكتاب والسنة كما تقدم، فلا جرم أجمعت على مدلولها الأمة، فالحق والحق أقول: لقد أصيب ابن القيم في هذه المسألة مع الأسف الشديد بأفة التأويل التي ابتلي بها أهل البدع والأهواء في مقالاتهم التي خرجوا بها عن نصوص الكتاب والسنة، فرد عليهم ذلك هو وشيخه ابن تيمية أحسن الرد في كتبهما الكثيرة المعروفة، فما باله وقع في مثل ما وقعوا من التأويل.

ولقد كان أوله في تأويلهما قول عمر على انقطاعه: "لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه". فاستدلا به على الفناء المزعوم، وهو صريح في الخروج من النار، وهما لا يقولان به، وهكذا تأولوا كثيرا من الآثار بالفناء وهي في الخروج كما ستراه مفصلا في الكتاب بإذن الله تعالى.

ثم قال الشيخ نعمان الألوسي في "محاكمة الأحمدين" ص (٤٢٤): "ونقل الوالد قدس الله تعالى روحه في "تفسيره" عن الفهامة ابن الجوزي: أنه ضعف بعض الآثار الواردة في ذلك. " ثم ذكر خبر ابن عمرو الآتي (ص ٨١) ثم قال: وأول البعض أيضاً بعضها قال:

"وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون لا عبرة بالمخالف، والقواطع أكثر من أن تحصى، ولا يقاوم واحداً منها كثير من هذه الأخبار".

قلت: ولو كان العلم بالتمني لتمنيت أن يكون ما عزاه العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي لابن القيم صحيحاً، ولكنها من أوهام العلماء فقد قال في تفسيره "محاسن التأويل" (٦/٢٥٠٣ - ٢٥٠٤):

"وقد بسط البحث وَجَوَّدَ الإمام ابن القيم في كتابه " حادي الأرواح " ومع كونه انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً وذكر له خمسة وعشرين دليلاً؛ لم يصححه حيث قال: وأما أبدية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والأصح عدم فناءها. أيضاً." انتهى.

فقوله: " وأما أبدية النار. . . إلخ. إنما هو من كلام الشيخ نعمان الألوسي كما تقدم نقله عنه توهمه الشيخ القاسمي - على ما كان عليه من الوعي - أنه من كلام ابن القيم وبناء عليه قال: " لم يصححه " .

فهو وهم آخر نشأ من الوهم الأول، فسبحان من لا يسهو ولا يهيم.

هذا - ثم إن ابن القيم - عفا الله عنا وعنه لم يقنع بميله إلى القول بفناء نار الكفار، وتخلصهم به من العذاب الأبدي في تلك الدار، حتى طمع لهم في رحمة الله أن ينزلهم منازل الأبرار، جنات تجري من تحتها الأنهار، ذلك ما يظهر لنا من بعض الأدلة التي ساقها تأييداً للقول بفناء النار، وهو مما نبه عليه المؤلف رحمه الله معقبا على قول ابن القيم: " ثم تفتى ويزول عذابها " فقال (ص ٦٤):

" يريد: ويدخل الله من كان فيها من الكفار الجنة، كما ستعرفه من الأدلة التي ذكرها " .

وأعاد هذا المعنى في مكان آخر (ص ١٢٠).

وإن مما لا شك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإغراق كقوله بالفناء إن لم يكن أخطر منه؛ لأنه كالثمره له، ولأنه لا قائل به مطلقاً من المسلمين بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة للأدلة القاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار كقوله تعالى: {إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار} (المائدة: ٧٢) وقوله: {إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط} (الأعراف: ٤٠) وكقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - الذي أمر النبي أمر بالمناداة به يوم حنين: «إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة». أخرجه البخاري ومسلم (١ / ٧٤) عن أبي هريرة وله مثله عن عمر بلفظ «. . . إلا المؤمنون» وله شواهد فانظر «إرواء الغليل» (٩٦٣) إن شئت. ويكفي في ذلك قوله تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} (النساء: ٤٨).

فإننا نعلم بالضرورة أن من دخل الجنة فقد غفر الله له وعلى العكس.

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحث له في "المجموع" (٤٧٦ / ١٤ - ٤٧٧) "ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد وهم أهل {لا إله إلا الله} ". ثم قال: "ولكن لا يعذب الله أحدا حتى يبعث إليه رسولاً، وكما أنه لا يعذبه فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة، ولا يدخلها مشرك ولا مستكبر عن عبادة ربه".

قلت: ومثل هذا مما لا يخفى على ابن القيم، بل هو ممن صرح بذلك في غير ما موضع من كتبه، فهو يقول مثلاً في "الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي". (ص ٨٩): "إن الله حرم الجنة على كل مشرك".

بل إنه لما حكى في "الحادي" (١٦٩ / ٢ - ١٧٠) قول من يقولك أن أهل النار يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم آخرون، أبطله بعدة آيات ساقها كلها صريحة في عدم خروج أهل النار منها، وكان آخرها آية الأعراف المتقدمة: {ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط}. قال عقبا: "وهذا أبلغ ما يكون في الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة".

وحينئذ كيف يصح ما سبق من استظهارنا أن ابن القيم يميل إلى القول بأن الكفار يدخلون الجنة بعد العذاب؟

والذي يدور في ذهني من الجواب على وجهين:

الأول: إما أن يقال: أن صريح كلامه يناهض ما وصل إليه باستنباطه فهو الذي ينبغي الاعتماد عليه ونسبته إليه وهو الأحب إلي.

والآخر: أن يجمع بين الصريح والمستنبط فيقال: الصريح يريد به دخول الكافر الجنة بعد خروجه من النار، فهذا هو المستحيل، وأما المستنبط فإنما يريد به دخول الجنة بعد فناء النار.

وهذا الجمع وإن بدا غريباً، فليس بأغرب من تفريقه بين انتهاء عذاب الكفار بخروجهم من النار، فهذا مستحيل أيضاً وفقاً لجميع العلماء، وبين انتهاء عذابهم بفناء النار فهذا أمر جائز، بل واقع عنده، ويجادل فيه، ويصول ويجول ويتأول النصوص الصريحة المخالفة له، مما لا نعرفه عنه وإنما عن أهل البدع والأهواء الذين قضى حياته هو وشيخه في الرد عليهم، والكشف عن ضلالهم، وبغير هذا الجمع لا يمكن أن يفهم كلامه في رده على مخالفيه، فانظر إلى قوله في "الحادي" (١٨٥ / ٢):

" وأما الطريق الثاني وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم فنائها، فإن في القرآن دليل واحد يدل على ذلك؟ نعم الذي دل عليه القرآن: أن الكفار خالدين في النار إلى الأبد وأنهم غير خارجين منها و... و... و... وليس هذا مورد النزاع وإنما النزاع في أمر آخر وهو أنه هل النار أبدية أو مما كتب عليه الفناء. قال:

"وأما كون الكفار لا يخرجون منها و {لا يفتر عنهم} من عذابها {ولا يقضى عليهم فيموتوا} {ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط} فلم يختلف في ذلك الصحابة والتابعون ولا أهل السنة فهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ما دامت باقية ولا يخرجون منها ... مع بقائها البتة"^(١).

فتأمل نقله اتفاق الصحابة ومن بعدهم على أنهم لا يدخلون الجنة كما في الآية الكريمة، فإنه لا يتفق مع ميله إلى أنهم يدخلون الجنة يوماً ما إلا يحمل الدخول المنفي على دخول مقرون بخروجهم من النار، والدخول المثبت على دخولهم بعد فناء النار، كما ذكرنا، وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في سياق كلامه على هذه الطريق في كتابه "شفاء العليل"، فإنه قال بعد الآيات النافية المتقدمة بما فيها الآية النافية لدخولهم الجنة قال (ص ٢٦٠): "وهذه الطريق لا تدل على ما ذكروه، وإنما يدل على أنها ما دامت باقية فهم فيها، فأين فيها ما يدل على عدم فنائها؟"

قلت: فكأنه يريد أن يقول: وأين الدليل أيضا في الآية المذكورة على نفي دخولهم الجنة بعد فناء النار؟ فيا سبحان الله ما يفعل التأويل بأهله، وإلى حضيض سحيق يهونون به فيه، وإلا فقل لي بربك: كيف يمكن لابن القيم أن ينكر أبدية النار ببقاء أهلها فيها وعدم دخولهم الجنة مطلقاً لولا تشبثه بذاك التأويل البشع، وهو المعروف بمحاربتة لعلماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة لتأويلهم كثيراً من آيات وأحاديث الصفات، كاستواء الله على عرشه، ونزوله إلى السماء، ومجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من التأويل الذي هو أيسر من تأويله، فقد قال به كثير من المتأخرين خلافاً للسلف، وأما تأويله فلم يقل به أحد منهم، لا من السلف، ولا من الخلف إلا تقليداً لشيخه، ولقد كان من الواجب عليه أن يلتزم بقول إمامه الذي قال ناصحاً لكل سلفي:

" إياك أن تتلکم في مسألة ليس لك فيها إمام "

وكان في المحنة يقول: "كيف أقول ما لم يقل؟" ^(١)

^(١) وقد لخص المؤلف رحمه الله هذا الكلام ورد عليه في مواطن منها (ص ١١٨).

^(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣٢٠ - ٣٤١).

وإن مما يتنبه له الباحث المتأمل أن يرى موقفين متباينين أشد التباين لابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فإنه في الوقت الذي مال إلى القول بفناء النار وانتصر له ابن القيم ذاك الانتصار الغريب المتكلف، نرى ابن القيم نفسه قد عقد في " الحادي " ستة أبواب في مسألة أخرى هي أهون من هذه بكثير من حيث موضوعها، ومن حيث اختلاف العلماء فيها ألا وهي: جنة آدم عليه السلام التي أهبط منها هل هي جنة الخلد التي وعد بها المتقون أم غيرها؟ على قولين للعلماء أطال النفس فيها جداً (ص ٤٣ - ٨٠) وذكر حجة كل منهما، وما له وما عليه، وعلى الرغم من أن من القائلين بأنها ليست جنة الخلد أبا حنيفة وأصحابه، وابن عيينة، كما حكاها ابن القيم، ومال إليه هو في آخر الباب الرابع (ص ٦٨ - ٦٩): على الرغم من ذلك نرى شيخ الإسلام ابن تيمية يرده بكل صراحة وشدة يقول في بعض فتاويه:

"والجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة هي جنة الخلد، ومن قال إنها في الأرض بأرض الهند أو بأرض جدة أو غير ذلك فهو من المتفلسفة والملحددين، أو من إخوانهم المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة."

فأقول: أليس كان الأحق بمثل هذا الرد الأشد من قال بفناء النار أيا كان القائل؛ لأنه لم يقل به أحد حتى ولا المعتزلة، ولأن أدلته وهمية لا حقيقة لها، كما سيفصل المؤلف القول في ذلك تفصيلاً، ويبين بطلانها تبياناً بحيث لا يدع شبهة إلا أطاح بها، ولا متأثراً بها إلا أعاده إلى الصراط المستقيم يمشي عليه سويًا.

غير أن هناك شبهة أخرى أوردها ابن القيم رحمه الله لم أر المؤلف جزاه الله خيراً تعرض لها فلا بد لي أن أذكرها لأرد عليها بما يبدو لي، راجياً منه تعالى أن يلهمني الصواب ويعصمني من الخطأ. قال في "الحادي" (٢/٢٢١):

" لو جاء الخبر منه سبحانه صريحاً بأن عذاب النار لا انتهاء له وأنه أبدي لا انقطاع له؛ لكان ذلك وعيداً منه سبحانه، والله تعالى لا يخلف وعده، وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم: أن إخلافه كرم وعفو، وتجاوز بمدح الرب تبارك وتعالى عليه، فإنه حق له إن شاء تركه وإن شاء استوفاه، والكريم لا يستوفي حقه، فيكف بأكرم الأكرمين، وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده ولم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده وقد روى أبو يعلى . . . عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: " من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار."

وأقول وبالله المستعان:

أولاً: قد جاءت الأخبار كتاباً وسنةً بأبدية النار وعذابها كما تقدم فلا داعي للإعادة، وما تشبث به ابن القيم رحمه الله في خلاف ذلك مردود بل باطل، كما يأتي شرحه من المؤلف رحمه الله تعالى.

ثانياً: ما ذكره: أن مذهب أهل السنة كلهم جواز إخلاف الله لوعيده، لا أعلمه بهذا الإطلاق، وقد بحث شيخ الإسلام الخلاف المعروف بين المرجئة والمعتزلة في الوعد والوعيد في مناسبات شتى فلم يذكر هذا ^(١) بل صرح بخلافه في بعض المواطن، فإنه بعد أن ذكر حديث الشفاعة وغيره في دخول بعض الموحدين النار وخروجهم منها قال: (١٦/١٩٦):

" وفيه رد على من يقول: " يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحداً النار " كما يقوله طائفة من المرجئة والشيعة... "

فإذا لم يجز هذا الإخلاف في حق الموحدين، فكيف يجوز الإخلاف الأكبر الذي هو في حق المشركين؟

ثالثاً: " ولم يقل في موضع واحد: لا يخلف وعيده ".

أقول: قد فاته - عفا الله عنا وعنه - قوله تعالى في (ق: ٢٧ - ٢٩) {قال قرينة ربنا ما أطغيته ولكن كان في ضلال بعيد. قال لا تختصموا لدي وقد قدمت إليكم بالوعيد. ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد}.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقبه (١٤/٤٩٨): " وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده أيضاً، وأن وعيده لا يبدل، وهذا مما احتج به القائلون بأن فساق الملة لا يخرجون من النار، وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع، لكن هذه الآية يضعف جواب من يقول: أن إخلاف الوعيد جائز فإن قوله: {ما يبدل القول لدي} بعد قوله: {وقد قدمت إليكم بالوعيد} دليل على أن وعيده لا يبدل كما لا يبدل وعده ".

رابعاً: حديث أنس المذكور إسناده ضعيف كما كنت بنيت في " الأحاديث الصحيحة " (٢٤٦٣) وعلى فرض ثبوته فهو بمعنى قوله تعالى: [إن الله لا يفرغ أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء] وما في معناها من الأحاديث، أي: أن الحديث في الموحدين وليس في المشركين، فهؤلاء مستثنون من المغفرة بهذه الآية وغيرها.

(١) انظر " فهرس مجموع الفتاوى " " أحكام عصاة الموحدين - الوعد والوعيد " (١/١٣٧ - ١٣٨).

وإلى هذا أشار العلامة المرتضى اليماني بقوله في " إيثار الحق على الخلق " (ص ٣٨٩): "والحق أن الله لا يخلف الوعيد إلا أن يكون استثنى فيه". وهذا مما يشعر به قول ابن تيمية نفسه في " مجموع الفتاوى " (٣٧٥ / ٢٤) فإنه قال: "وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب، وقد يتخلف موجبه لموانع تدفع ذلك إما بتوبة مقبولة، وإما بحسنات ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بشفاعة شفيع مطاع، وإما بفضل الله ورحمته ومغفرته فإنه {لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء}.

فهذا منه رحمه الله كالتفصيل لكلام ابن القيم، وهو يقيدده ويبين أن الإخلاف للوعيد إنما يكون لمانع، من تلك الموانع وليس منها الشرك بداهةً، فإن الله لا يغفره.

فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض مما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط، فيكون ذلك مثار شبهة عنده، تحمله على أن يتأول النصوص القاطعة الدلالة، فيخرج بذلك عما عليه أهل السنة والجماعة، فيقع في الخطأ من حيث لا يدري ولا يشعر.

وإن من العجيب حقاً أن ينفرد بالاغترار بكلامه في هذه المسألة الخطيرة العلامة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى؛ لما تعلم عنه من استقلاله في الفهم، وبعده عن الجمود والتقليد، فإنه مع ذلك تابعه عليه دون كل من وقفنا على كلامه من المحققين الذين وقفوا عليه ولم يتابعوه أمثال الألوسي أباً وابناً وغيرهما ممن سبق ذكره، فقد نقل السيد رشيد كلام ابن القيم على طوله من " حادي الأرواح " في تفسير سورة (الأنعام) (ج ٨ ص ٦٩ - ٩٩) تحت " فصل في الخلاف في أبدية النار وعذابها " وختمه مفصلاً عن إعجابه به بقوله: "وإنما أوردناه بنصه على طوله لما تضمنه من الحقائق التي نوهنا بها، ولأمر آخر أهم وهو أننا نعلم أن أقوى شهات الناس من جميع الأمم على الدين قول أهل كل دين من الأديان المشهورة أنهم هم الناجون وحدهم وأكثر البشر يعذبون عذاباً شديداً دائماً لا ينتهي أبداً، بل تمر ألوف الألوف المكررة من الأحقاب والقرون ولا يزداد إلا شدة وقوة وامتداداً، مع قولهم ولا سيما المسلمين منهم: إن الله تعالى أرحم الراحمين، وإن رحمة الأم العطوف الرؤوم بولدها الوحيد ليست إلا جزاءً صغيراً من رحمة الله التي وسعت كل شيء، وهذا البحث جدير بأن يزيل شبهة هؤلاء، فيرجع المستعدون منهم إلى دين الله تعالى مدعين لأمره ونهيه، راجين رحمته خائفين عقابه الذي تقتضيه حكمته؛ لأنهم لا يعلمون قدره " .

قلت: هذا الكلام خيال لا حقيقة له في الواقع، لأن الأصل في هذه المسألة وغيرها من المسائل الاعتقادية الغيبية إنما هو الإيمان بما جاءنا عن الرحمن الرحيم العليم الحكيم، كما قال في القرآن الكريم: {هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب}.

وهو الإيمان بكل ما غاب عن عقلك، فمن لم يؤمن بما أخبر به تعالى من خلود الكافرين في النار أبد العابدين ؛ لأن عقله لم يقبله فلن يؤمن بعقاب يبلغ مئات السنين أخبر به رب العالمين في مثل آية {الابثين فيها أحقابا}، ولو على افتراض أن له أمد منتهياً " لا يعلمون قدره"! إذ أن لبثهم هذه المدة الطويلة التي تزيد على مدة عمرهم الذي قضوه كافرين أضعافاً مضاعفة، فلو أراد أحد أن يقنعهم بها وأنها عدل من الله فلن يصل إلى نتيجة معهم أبداً، اللهم إلا من طريق الإيمان بالله ورسوله.

وإذا كان الأمر كذلك فمن العبث بل من الضلال؛ أن يحاول أحد إقناع المشركين في أصل الدين ببعض ما جاء فيه من العقائد من طريق العقل المجرد عن الإيمان، فإن هذا مع كونه لا يثمر معهم إلا الخسران، فإنه ليس من سبيل المؤمنين، بل هو سبيل المتأثرين بالفلسفة وعلم الكلام، الذي حملهم إلى تأويل آيات وأحاديث الصفات، وتفسيرها بما يتناسب مع عقولهم، وأهواء أمثالهم من ضعفاء الإيمان، وربما فعل ذلك بعضهم لإقناع الآخرين، وإن كان هو في قرارة نفسه لا يؤمن بذلك التأويل، فهل يمكن أن يكون كلام السيد رشيد رضا من هذا القبيل، بغية إرشاد من ضل عن سواء السبيل؟

فقد كنت لقيت رجلاً فاضلاً في بعض أسفاري إلى المغرب منذ بعض سنين يظهر أنه سلفي العقيدة فزرتة في داره، ودار البحث في الدعوة السلفية هناك، وإذا به يصرح بأنه لا يرى مانعاً في سبيل تقريب الناس إليها من تأويل آيات الصفات وأحاديثها لإقناع المخالفين.

فقلت له: عجباً كيف يمكن أن يكون هذا؟ إذ كيف تقدم إليهم معنى للنص أنت تؤمن بخلافه أولاً، ثم كيف تكون قد دعوته إلى مذهبك السلفي وقد قدمت إليه المعني الخلفي؟ إن أخشى ما أخشاه أن يكون هذا من باب قول من قال: "وداوني بالتي كانت هي الداء".

وختاماً أقول: لقد خرجت من دراستي لهذه الرسالة النافعة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية:

الأولى: أنني ازددت إيماناً و يقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة: " ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - " ^(١). فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلت به القدم فقال قولاً لم يسبق إليه ولا قام الدليل عليه ومن هنا قالوا: " زلة العالم

(١) انظر " صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - " (ص ٢٦ - ٢٧ - الطبعة العاشرة).

زلة العالم " فلو أننا كنا مبتلين بتقليده كما ابتلي كل مقلد بتقليد إمامه، لزللنا بزلتة
ولذلك قالوا: " الحق لا يعرف بالرجل، اعرف الحق تعرف الرجال ".

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الثانية: بطلان الخرافة التي يطلقها اليوم كثير من الكتاب الإسلاميين المعاصرين
وفيهم بعض من يُجلُّون شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الخلاف في الفروع وليس في
الأصول.

وقد يسارع بعض الجاحدين لعلم شيخ الإسلام وفضله، الحاقدين عليه لرده على
أهل الأهواء والمبتدعة المبغضين له لإخلاصه في الدعوة لاتباع الكتاب والسنة، فيقول:
إنما الخلاف في الأصول من ابن تيمية وأمثاله المخالفين للجماهير، والمثال أمامك.

فأقول: كذبت والله؛ فإن الخلاف المذموم إنما يكون من المصرين عليه بعدما تبين
لهم الحق كما في قوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً}.

والشيخ رحمه الله لم يُعرف يوماً بالإصرار على الخطأ مهما كان نوعه، بدليل
رجوعه عن كثير من آرائه التي كان عليها بعدما تبين له الحق، وقد ذكرنا فيما سبق
نماذج منها، وأما خلافه في هذه المسألة فهي زلة منه بلا شك يغفرها الله له إن شاء الله
تعالى، كفاه جهاده في سبيل الله إلى آخر رمق من حياته، حتى توفي في سجن دمشق
مظلوماً بعيداً عن أهله وتلامذته وكتبه، ولغير ذلك من الأسباب التي سبق التحدث
عنها.

والخلاف المذموم حقاً: إنما هو من أولئك المقلدين، الذين يصرون على التدين
بالتقليد، والإعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -
مباشرة، والإخلاص له في اتباعه وحده دون سواه، الذي هو من لوازم الشهادة له بأنه
رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وقد أمرنا بطاعته استقلالاً لا يشاركه في ذلك
أحد من البشر في غير ما آية من آيات الله تبارك وتعالى، فأبي خلاف شر من هذا الذي
عليه المقلد هذا الذي يظل {يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصبر مستكبراً كأن لم
يسمعهما فبشرها بعذاب أليم} (الجاثية: ٨) فالخلاف حقيقة واقعة - مع الأسف -
أصولاً وفروعاً، فلا يجوز تجاهلها أو الرضا بها، وإنما يجب على أهل العلم أن يحاولوا
في كل قطر ومصر تقليده قدر الاستطاعة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بشيء واحد وهو
تحكيم الكتاب والسنة في كل خلاف كما هو صريح قوله تعالى: {فإن تنازعتم في شيء
فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً}.

الثالثة: لقد وجدت في هذه الدراسة مثلاً جديداً يضاف إلى الأمثلة العديدة التي كنت ولا أزال أشير إليها في كتابي " سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها الشيء في الأمة " نصحاً وتحذيراً؛ لأن من آثارها السيئة أنها تصرف كثيراً من العلماء والفقهاء فضلاً عن غيرهم عن تبني الحكم الصحيح فيما هم فيه مختلفون من العقائد والأحكام، وقد تكون معارضته لنص أو نصوص في الكتاب والسنة الصحيحة، فقد وجدت أن الذي فتح لابن تيمية وابن القيم باب التورط في القول بفناء النار إنما هو بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة والأحاديث المرفوعة جلها لا تصح أسانيداً...

"مقدمة تحقيق رفع الأستار" (ص ٧ - ٤٩).

فناء نار العصاة وبقاء نار الكفار

اعلم أن النار في الآخرة ناران: نار تفتى ونار تبقى أبداً لا تفتى، فالأولى هي نار العصاة المذنبين من المسلمين، والأخرى نار الكفار والمشركين، هذا خلاصة ما حرره ابن القيم في " الوابل الصيب " وهو الحق الذي لا ريب فيه، وبه تجتمع الأدلة، فلا تغتر بما ذكره الشارح هنا [أي شارح الطحاوية]، وابن القيم في " شفاء العليل " و" حادي الأرواح " مما قد ينافي هذا الذي لخصته؛ فإنهما لم يتبنيا ذلك، وليس فيه أي دليل صريح صحيح يدل على فناء نار الكافرين، والله تعالى كما قال في أهل الجنة: {لا يمسه من نار} (البقرة: ١٦٧). وما روي عن عمر وغيره لا يصح إسناده كما بينته في تعليقي على " الشرح " [أي شرح الطحاوية] ثم في " الأحاديث الضعيفة " المجلد الثاني (٦٠٦ - ٦٠٧). فتنبه.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٥ - ٨٧).

بيان خطأ نسبة عمر رضي الله عنه للقول بفناء النار

عن عمر رضي الله عنه، أنه قال: «لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه».

[ضعفه الشيخ وذكر تصحيح ابن القيم له مبيناً خطأه ثم قال]:

سامح الله ابن القيم وغفر له، فإنه بتصحيحه لمثل هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه يفتح باباً كبيراً لبعض الفرق الضالة يلجؤون فيه إلى تأييد ضلالهم، كالكاديانية، فإن من خالهم^(١) القول بفناء النار، وانتهاء عذاب الكفار.

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٤٢٩).

الأدلة على بقاء النار

[قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية]:

ومن أدلة القائلين ببقائها [أي النار] وعدم فنائها: قوله: {وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ}. {لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُّبْسُونَ}. {فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا}. {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}. {وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ}. {وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ}. {وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ}. {لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا}. {إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا}، أي مقيماً لازماً.

وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: " لا إله إلا الله "، وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

قلت: وهذه الأدلة قاطعة في بقاء النار وأهلها فيها من الكفار، بخلاف أدلة القول الذي قبله [أي القول بفنائها] ، فليس فيها شيء صريح، كما بسطه الإمام الصنعاني في "رفع الأستار"، فكن رجلاً يعرف الحق بدليله وليس بالرجال، فكل أحدٍ يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -.

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٤٣٠).

خطأ الاستدلال على خلود النار بقوله تعالى: {وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ}

[ساق الصنعاني في "رفع الأستار" بعض الأدلة من القرآن على خلود النار وأورد منها قوله تعالى "وما هم منها بمخرجين" فعلق الشيخ قائلًا]:

(١) أي: خصالهم ومعتقداتهم.

حشر هذه الجملة هنا سهو من المؤلف تبعاً لابن القيم رحمهما الله تعالى؛ فإنها في أهل الجنة، قال تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ، وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ، لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ} (سورة الحجر: ٤٥ - ٤٨). وقد وقع هذا السهو من ابن القيم في كتابه "الصواعق المرسله" أيضاً، ولم يتنبه له مختصره الشيخ محمد ابن الموصلي رحمه الله تعالى، وفي "شفاء العليل" أيضاً (ص ٢٥٨ و ٢٥٩) على الرغم من وقوع ذلك منه في موضعين آخرين (ص ٢٢٥ و ٢٢٨) من "المختصر" مطبعة الإمام بمصر.

"تحقيق رفع الأستار" (ص ١١٨، ١٠٩ - ١١٠).

أبدية النار بمن فيها من كفار

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«أما أهل النار الذين هم أهلها (وفي رواية: الذين لا يريد الله عز وجل إخراجهم) فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم (يريد الله عز وجل إخراجهم) فأماهم إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة، فجاء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل».

وفي الحديث دليل صريح على خلود الكفار في النار، وعدم فنائها بمن فيها، خلافاً لقول بعضهم؛ لأنه لو فنيت بمن فيها لماتوا واستراحوا، وهذا خلاف الحديث ولم يتنبه لهذا ولا لغيره من نصوص الكتاب والسنة المؤيد له من ذهب من أفاضل علمائنا إلى القول بفنائها، وقد رده الإمام الصنعاني ردّاً علمياً متيناً في كتابه "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار".

"الصحيحة" (٤/٦٧ - ٦٩).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لو قيل لأهل النار: إنكم ماكنون في النار عدد كل حصاة في الدنيا سنة لفرحوا بها، ولو قيل لأهل الجنة: إنكم ماكنون في الجنة عدد كل حصاة في الدنيا سنة لحزنوا، ولكنهم خلقوا للأبد والأمد»

(موضوع).

والحديث يدل على أبدية الخلود في النار، والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة تغني عنه من هذه الناحية.

"الضعيفة" (٢ / ٧٠ - ٧١).

ضلال من ادعى انتهاء عذاب الكفار وأن مصيرهم إلى الجنة

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«ليأتين على جهنم يوم كأنها زرع هاج، وآخر تخفق أبوابها».

(باطل).

[قال الزمخشري] في " تفسيره " (٢ / ٢٣٦): " وقد بلغني أن من الضُّلال من اغتر بهذا الحديث فاعتقد أن الكفار لا يخلدون في النار، وهذا والعياذ بالله من الخذلان المبين، ولئن صح هذا عن ابن عمرو فمعناه أنهم يخرجون من النار إلى برد الزمهير، فذلك خلوجهم وصفق أبوابها ". وهذا تأويل بعيد.

والأقرب ما سبق عن الحافظ، إلا أنني أرى أن الصواب عدم الاشتغال بالتأويل ما دام أن الحديث لم يصح. والله أعلم.

واعلم أن من أذنب هؤلاء الضلال في القول بانتهاء عذاب الكفار الطائفة القاديانية، بل هم قد زادوا في ذلك على إخوانهم الضلال، فذهبوا إلى أن مصير الكفار إلى الجنة! نص على ذلك ابن دجالهم الأكبر محمود بشير بن غلام أحمد في كتاب " الدعوة الأحمدية ".

"الضعيفة" (٢ / ٧٢ - ٧٣)

باب منه

ويؤسفني أن أقول: إن القاديانية في ضلالهم [أي بقولهم بانتهاء عذاب الكفار] يجدون متكناً لهم في بعض ما ذهبوا إليه في بعض كتب أئمتنا من أهل السنة، فقد عقد العلامة ابن القيم في كتابه " الحادي " فصلاً خاصاً في أبدية النار، أطال الكلام فيه جداً، وحكى في ذلك سبعة أقوال، أبطلها كلها سوى قولين منها:

الأول: أن النار لا يخرج منها أحد من الكفار، ولكن الله عز وجل ينفيها، ويحول عذابها.

والآخر: أنها لا تفتنى، أن عذابها أبدي دائم. وقد ساق فيه أدلة الفريقين وحججهم من المنقول والمعقول، مع مناقشتها، وبيان ما لها وما عليها. والذي يتأمل في طريقة عرضه للأدلة ومناقشته إياها، يستشعر من ذلك أنه يميل إلى القول الأول، ولكنه لم يجزم بذلك، فراجع إن شئت الوقوف على كلامه مفصلاً الكتاب المذكور (٢/ ١٦٧ - ٢٢٨ طبع الكردي).

ولكنني وجدته يصرح في بعض كتبه الأخرى بأن نار الكفار لا تفتنى وهذا هو الظن به، فقال رحمه الله في "الوابل الصيب" (ص ٢٦) ما نصه: "وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال والمآكل والمشرب ودار الخبيثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكم بعضه على بعض، ثم يجعله في جهنم مع أهله. فليس فيها إلا خبيث، ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشوبه خبث، وخبث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب - كانت دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض، وهاتان الداران لا تفتن. ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفتنى، وهي دار العصاة فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض".

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار، لم نقف عليها، وإنما ذكرها الشيخ يوسف بن عبد الهادي في "فهرسته" (ق/٢٦/١).

"الضعيفة" (٢/ ٧٤ - ٧٥).

القضاء والقدر

وجوب الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه».

"الصحيحه" (٥/ ٥٦٦).

درجات الإيمان بالقدر

[نقل الشيخ كلاماً لشيخ الإسلام في ذلك مقررأ إياه فقال]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى» (١/ ١٤٨ - ١٥٠) باختصار بعض الفقرات:

والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والأجال.

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فأول ما خلق الله القلم قال له: اكتب قال: ما اكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام، وطويت الصحف كما قال وتعالى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} (الحج: ٧٠).

وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملةً وتفصيلاً؛ فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات:

اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ونحو ذلك فهذا القدر منكوره غلاة القدرية قديماً ومنكروه اليوم قليل.

وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات.

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا يحب الكافرين ولا يرضى عن القوم الفاسقين ولا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد.

والعباد فاعلون حقيقةً والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلى والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى: {لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ، وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} (التكوير: ٢٨، ٢٩) وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي مجوس هذه الأمة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ويُخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكّمها ومصالحها.

قلت [الكلام للشيخ]: ويشير بكلامه الأخير إلى الأشاعرة فإنهم هم الذين غلوا وأنكروا الحكمة على ما فصله ابن القيم في «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل». فراجعه فإنه هام جداً.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٢ - ٤٥).

الإيمان باللوح المحفوظ

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:- «ونؤمن باللوح»]:

قلت: وهو المذكور في قوله تعالى: {بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ، فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ} (البروج: ٢١، ٢٢) وهو من الغيب الذي يجب الإيمان به ولا يعرف

حقيقته إلا الله.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٧).

إثبات المشيئة لله عزوجل

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:- وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن]:

يعني أن مشيئته تعالى وإرادته شاملة لكل ما يقع في هذا الكون من خير أو شر وهدى أو ضلال والآيات الدالة على ذلك كثيرة معروفة يمكن مراجعتها في الشرح وغيره... والمقصود بهذه الفقرة الرد على المعتزلة النافين لعموم مشيئته تعالى.

لكن يجب أن يعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الله تعالى يحب كل ما يقع؛ فالحب غير الإرادة وإلا كان لا فرق عند الله تعالى بين الطائع والعاصي وهذا ما صرح به بعض كبار القائلين بوحدة الوجود من أن كلا من الطائع والعاصي مطيع لله في إرادته، ومذهب السلف والفقهاء وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم على التفريق بين الإرادة والمحبة وإلى ذلك أشار صاحب قصيدة «بدء الأمالي» بقوله:

مريد الخير والشر القبيح ولكن ليس يرضى بالمحال.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ثم قالت القدرية: هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد ذلك فيكون ما لم يشأ ويشاء ما لم يكن.

وقالت طائفة من (المثبته): ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وإذن قد أراد الكفر والفسوق والعصيان ولم يرده ديناً أو أراد من الكافر ولم يرده من المؤمن، فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ديناً ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن؛ وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها؛ فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ومجموعه على أنه لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وأن الكفار {يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ} (النساء: ١٠٨).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٦ - ١٨).

إثبات الحكمة لله عزوجل

ومن قول شيخ الإسلام في فصل له في إثبات حكمة أحكم الحاكمين وأن السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المشهورين يقرون بها لله في خلقه وأمره قال: «لكن قد يعرف أحدهم الحكمة وقد لا يعرفها، ويقرون بما جعله من الأسباب، وما في خلقه وأمره من المصالح التي جعلها رحمة بعباده. . . وأن كل ما وقع من خلقه وأمره فعدل وحكمة، سواء عرف العبد ذلك أو لم يعرفه». انظر (مجموع الفتاوى) (١٧/ ١٩٨ - ٢٠٥)

"تحقيق رفع الأستار" (ص ١٣٦).

اتفاق أهل السنة على أن الطاعات والمعاصي بإرادة الله تعالى

اتفق أهل السنة على أن كل شيء من الطاعات والمعاصي فإرادة الله تبارك وتعالى، لا يقع شيء من ذلك رغماً عنه سبحانه وتعالى، لكنه يحب الطاعات ويكره المعاصي.

"الصحيحة" (٤/ ١٩٦).

"تحقيق رفع الأستار" (ص ١٣٦).

لماذا طوى الله تعالى علم القدر عن أنامه؟

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: «فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرآته، كما قال الله تعالى في كتابه: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} (الأنبياء: ٢٣):

أي لكمال حكمته ورحمته وعدله لا لمجرد قهره وقدرته كما يقول جهنم وأتباعه. كذا في «الشرح» وراجع فيه تحقيق أن مبنى العبودية والإيمان على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع فإنه مهم جداً لولا ضيق المجال لنقلته برمته لنفاسته وعزته.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٢).

معنى قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: «إذا ذكر القدر فأمسكوا»

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:- «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة»:]

وهذا التعمق هو المراد - والله أعلم - بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «... وإذا ذكر القدر فأمسكوا» وهو حديث صحيح روي عن جمع من الصحابة وقد خرجته في «الصحيحة» (٣٤).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٢).

النهي عن التكلم في القدر

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إن أمر هذه الأمة لا يزال مقارباً أو مواماً حتى يتكلموا في الوالدان والقدر».

النهي عن التكلم في الوالدان والقدر.

"الصحيحة" (٤ / ٢٤١).

الاحتجاج على المصائب بالقدر

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «إن موسى قال: يا رب أرني آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال: أنت أبونا آدم؟ فقال له آدم: نعم، فقال: أنت الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر الملائكة فسجدوا لك، قال: نعم، قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: ومن أنت؟ قال: أنا موسى، قال: أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء حجاب، لم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه؟ قال: نعم، قال: أفما وجدت أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق؟ قال: نعم، قال: فما

تلومني في شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء قبلي؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - عند ذلك: فحج آدم موسى، فحج آدم موسى».

قوله: (فحج آدم موسى) أي غلبه بالحجة.

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في توجيه ذلك، وأحسن ما وقفت عليه ما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، إنما هو أن موسى لأمه على ما فعل لأجل ما حصل لذريته من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لا لأجل حق الله في الذنب، فإن آدم كان قد تاب من الذنب، وموسى عليه السلام يعلم أن بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب، ولهذا قال: "فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟"، لم يقل: لماذا خالفت الأمر؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية... فراجع كلامه في ذلك فإنه مهم جداً في الرسالة المذكورة وفي "كتاب القدر" من "الفتاوى" المجلد الثامن وكلام غيره في "مرقاة المفاتيح" (١/١٢٣ - ١٢٤).

"الصحيحة" (٤/٢٧٧ - ٢٧٨).

الفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«يقول الله لأهون أهل النار عذاباً يوم القيامة: يا ابن آدم! كيف وجدت مضجعك؟ يقول: شر مضجع، فيقال له: لو كانت لك الدنيا وما فيها أكنت مفتدياً بها؟ فيقول: نعم، فيقول: كذبت قد أردت منك أهون من هذا، وأنت في صلب» وفي رواية: ظهر «آدم أن لا تشرك بي شيئاً ولا أدخلك النار، فأبيت إلا الشرك، فيؤمر به إلى النار».

قوله: (قد أردت منك) أي أحببت منك، والإرادة في الشرع تطلق ويراد بها ما يعم الخير والشر والهدى والضلال كما في قوله تعالى: {فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ}. وهذه الإرادة لا تتخلف. وتطلق أحياناً ويراد بها ما يرادف الحب والرضا، كما في قوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ}، وهذا المعنى هو المراد من قوله تعالى في هذا الحديث (أردت منك) أي أحببت والإرادة بهذا المعنى قد تتخلف، لأن الله تبارك وتعالى لا يجبر أحداً على طاعته وإن كان خلقهم من أجلها {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ}، وعليه فقد يريد الله تبارك وتعالى من عبده ما لا يحبه منه. ويجب منه ما لا

يريده، وهذه الإرادة يسميها ابن القيم رحمه الله تعالى بالإرادة الكونية أخذاً من قوله تعالى {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، ويسمى الإرادة الأخرى المرادفة للرضا بالإرادة الشرعية، وهذا التقسيم، من فهمه انحلت له كثير من مشكلات مسألة القضاء والقدر، ونجا من فتنة القول بالجبر أو الاعتزال وتفصيل ذلك في الكتاب الجليل "شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل" لابن القيم رحمه الله تعالى.

"الصحيحة" (١/١ - ٣٣٠/١ - ٣٣٤).

هل قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا} يُشَمُّ منه رائحة الجبر؟

والكلام على الإرادة الشرعية والإرادة الكونية

[سئل الشيخ]:

قال تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا} (الأنعام ٢٥) ، يُشَمُّ البعض من هذه الآية رائحة الجبر، فما رأيكم في ذلك؟

[فأجاب]:

هذا الجعل هو جعلٌ كوني، ولفهم هذا لا بد من شرح معنى الإرادة الإلهية، فالإرادة الإلهية تنقسم إلى قسمين: «إرادة شرعية، وإرادة كونية».

والإرادة الشرعية: هي كل ما شرعه الله عزوجل لعباده، وحضهم على القيام به من طاعات وعبادات على اختلاف أحكامها، من فرائض إلى مندوبات، فهذه الطاعات والعبادات يريد بها تبارك وتعالى ويحبها.

وأما الإرادة الكونية: فهي قد تكون تارة مما لم يشرعها الله، ولكنه قدرها وهذه الإرادة إنما سُميت بالإرادة الكونية اشتقاقاً من قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (يس ٨٢) ، ف {شَيْئًا} اسم نكرة يشمل كل شيء، سواء أكان طاعة أو معصية، وإنما يكون ذلك بقوله تعالى: {كُنْ} ، أي بمشيئته وقضائه وقدره، فإذا عرفنا هذه الإرادة الكونية - وهي أنها تشمل كل شيء، سواء أكان طاعة أو كان معصية - فلا بد من الرجوع بنا إلى موضوع القضاء والقدر، لأن قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا} ، معناه أن هذا الذي قال له {كُنْ} جعله أمراً مُقدراً كائناً لا بد منه، فكل شيء عند الله عزوجل بقدر، وهذا أيضاً يشمل الخير والشر، ولكن ما يتعلق منه بنا نحن الثقلين - الإنس والجن المكلفين المأمورين من الله

عزوجل- أن ننظر فيما نقوم نحن به، إما أن يكون بمحض إرادتنا واختيارنا، وإما أن يكون رغباً عنا، وهذا القسم الثاني لا يتعلق به طاعة ولا معصية، ولا يكون عاقبة ذلك جنة ولا ناراً، وإنما القسم الأول هو الذي عليه تدور الأحكام الشرعية، وعلى ذلك يكون جزاء الإنسان الجنة أو النار، أي: ما يفعله الإنسان بإرادته، ويسعى إليه بكسبه واختياره هو الذي يحاسب عليه، إن كان خيراً فخير، وإن كان شراً فشر.

وكون الإنسان مختاراً في قسم كبير من أعماله، فهذه حقيقة لا يمكن المجادلة فيها شرعاً ولا عقلاً.

أما شرعاً: فنصوص الكتاب والسنة متواترة في أمر الإنسان بأن يفعل ما أمر به، وفي أن يترك ما نهي عنه، وهذه النصوص أكثر من أن تذكر.

أما عقلاً: فواضح لكل إنسان متجرد عن الهوى والغرض بأنه حينما يتكلم، حينما يمشي، حينما يأكل، حينما يشرب، حينما يفعل أي شيء، مما يدخل في اختياره، فهو مختار في ذلك غير مضطر إطلاقاً، وأنا شئتُ أن أتكلم الآن، فليس هناك أحد يجبرني على ذلك بطبيعة الحال، ولكنه مقدر، ومعنى كلامي هذا مع كونه مقدرًا، أي أنه مقدر مع اختياري لهذا الذي أقوله وأتكلم به، ولكن باستطاعتي أن أصمت لأبين لمن كان في شك مما أقول أنني مختار في هذا الكلام.

إذاً، فاختيار الإنسان -من حيث الواقع- أمر لا يقبل المناقشة والمجادلة، وإلا فالذي يجادل في مثل هذا إنما هو يسفسط ويشكك في البدهيات، وإذا وصل الإنسان إلى هذه المرحلة انقطع معه الكلام.

إذاً فأعمال الإنسان قسمان: اختيارية، واضطرابية.

والاضطرابية: ليس فيها كلام، لا من الناحية الشرعية ولا من الناحية الواقعية، والشرع يتعلق بالأمور الاختيارية، فهذه هي الحقيقة، وإذا ركزناها في أذهاننا، استطعنا أن نفهم الآية السابقة {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} وهذا الجعل كوني، ويجب أن نتذكر الآية السابقة {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} أن الإرادة ههنا إرادة كونية، ولكن ليس رغماً عن هذا الذي جعل الله على قلبه أكينة.

مثال من الناحية المادية: أن الإنسان حينما يُخلق إنما يُخلق ولحمه غض طري، ثم إذا كبر وكبر يقسو لحمه ويشتد عظمه ولكن الناس ليسوا كلهم سواءً، فهذا مثلاً إنسان منكب على نوع من الدراسة والعلم، فهذا ماذا يقوى فيه؟ يقوى عقله؟ ويقوى دماغه من الناحية التي هو ينشغل بها، وينصب بكل جهده عليها، ولكن من الناحية البدنية جسده لا يقوى، وعضلاته لا تنمو.

والعكس بالعكس تماماً: فهذا شخص منصب على الناحية المادية، فهو في كل يوم يتعاطى تمارين رياضية - كما يقولون اليوم- فهذا تشتد عضلاته، ويقوى جسده، ويصبح له صورة كما نرى ذلك أحياناً في الواقع، وأحياناً في الصور، فهؤلاء الأبطال مثلاً تصبح أجسادهم كلها عضلات، فهل هو خلق هكذا، أم هو اكتسب هذه البنية القوية ذات العضلات الكثيرة؟ هذا شيء وصل إليه هو بكسبه واختياره.

ذلك هو مثل الإنسان الذي يضل في ضلاله وفي عناده، وفي كفره وجحوده، فيصل الران إلى هذه الأكنة التي يجعلها الله عزوجل على قلوبهم؟ لا يفرض من الله واضطرار من الله لهم، وإنما بسبب كسبهم واختيارهم، فهذا هو الجعل الكوني الذي يكسبه هؤلاء الكفار، فيصلون إلى هذه النقطة التي يتوهم الجهال أنها فُرضت عليهم، والحقيقة أن ذلك لم يُفرض عليهم وإنما ذلك بما كسبت أيديهم، وأن الله ليس بظلامٍ للعبيد.

"كيف يجب علينا أن نفسر القرآن" (ص ٢٣ - ٢٨).

التطهير كوني وشرعي، وبيان أن تطهير أهل البيت شرعي

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله عز وجل خلق الخلق قسمين، فجعلني في خيرهما قسماً، وذلك قول الله عز وجل: {وأصحاب اليمين}، {وأصحاب الشمال}؛ فأنا من أصحاب اليمين؛ وأنا خير أصحاب اليمين، ثم جعل القسمين أثلاثاً، فجعلني في خيرها ثلثاً، فذلك قوله: {وأصحاب الميمنة}، {والسابقون السابقون}؛ فأنا خير السابقين، ثم جعل الأثلاث قبائل فجعلني في خيرها قبيلة، وذلك قوله: {وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير}، وأنا أتقى ولد آدم وأكرمهم على الله عز وجل، ثم جعل القبائل بيوتاً؛ فجعلني في خيرها بيتاً، وذلك قوله: {إنما يريد ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً}، وأنا وأهل بيتي مطهرون من الذنوب».

(موضوع بهذا التمام).

قلت: وأثار الوضع والغلو في المتن ظاهرة؛ لا سيما في الجملة الأخيرة منه: .. مطهرون من الذنوب".

فإنه يشعر بأن التطهير في الآية تطهير كوني! وليس كذلك؛ بل هو تطهير شرعي؛ كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية - في رده على الرافضي - في كتابه العظيم: "منهاج السنة".

"الضعيفة" (١١/٢/٨٥٥ - ٨٥٦).

الجزاء يكون على ما للإنسان فيه كسب لا غيره

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله تعالى لا يعذب حسان الوجوه سود الحدق».

(موضوع).

لست أشك في بطلان هذا الحديث لأنه يتعارض مع ما ورد في الشريعة، من أن
الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل {فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره} لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه كالحسن أو القبح، وإلى هذا
أشار - صلى الله عليه وآله وسلم - بقوله: «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم
ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» رواه مسلم (٨ / ١١)، وغيره وهو مخرج في " غاية
المرام " (٤١٥)، وراجع التعليق عليه في مقدمتي على " رياض الصالحين " للنووي (ص:
ل . ن)، فإنه مهم جداً، ومثل هذا الحديث الموضوع في البطلان الحديث الآتي وهو:
«عليكم بالوجوه الملاح والحدق السود فإن الله يستحي أن يعذب وجهاً مليحاً بالنار».

(موضوع).

"الضعيفة" (١ / ٢٥٥ - ٢٥٦٩).

الجمع بين قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «لن يدخل أحداً منكم عمله الجنة» وبين

قوله تعالى: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

" لن يدخل أحدا منكم عمله الجنة [ولا ينجيه من النار]، قالوا: ولا أنت يا رسول
الله؟ قال: ولا أنا -[وأشار بيده هكذا على رأسه:]- إلا أن يتغمدي الله منه بفضل
ورحمة، [مرتين أو ثلاثاً] [فسددوا وقاربوا] [وأبشروا] [واغدوا وروحوا، وشيء من
الدلجة، والقصد القصد تبلغوا] [واعلموا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل] "

اعلم أن هذا الحديث قد يشكل على بعض الناس، ويتوهم أنه مخالف لقوله
تعالى: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ونحوها من الآيات والأحاديث
الدالة على أن دخول الجنة بالعمل، وقد أجيب بأجوبة أقربها إلى الصواب: أن الباء في

قوله في الحديث: " بعمله " هي بآء التمنية، والباء في الآية بآء السببية، أي أن العمل الصالح سبب لأبد منه لدخول الجنة، ولكنه ليس ثمناً لدخول الجنة، وما فيها من النعيم المقيم والدرجات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بعض فتاويه: " ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون سبباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكليّة قدح في الشرع، ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب، فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافياً في حصول النبات، بل لأبد من ريح مريية بإذن الله، ولأبد من صرف الانتفاء عنه، فلأبد من تمام الشروط وزوال الموانع، وكل ذلك بقضاء الله وقدره. وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج، بل كم ممن أنزل ولم يولد له، بل لأبد من أن الله شاء خلقه فتحبل المرأة وتربيته في الرحم وسائر ما سيتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل هي سبب، ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -: (فذكر الحديث)، وقد قال تعالى: {ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون}. فهذه بآء السبب، أي بسبب أعمالكم، والذي نفاه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بآء المقابلة، كما يقال: اشتريت هذا بهذا.

أي ليس العمل عوضاً وثنماً كافياً في دخول الجنة، بل لأبد من عفو الله وفضله ورحمته، فبعضه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف الدرجات. وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس:

١ - فريق آمنوا بالقدر، وظنوا أن ذلك كافٍ في حصول المقصود فأعرضوا عن الأسباب الشرعية والأعمال الصالحة. وهؤلاء يؤول بهم الأمر إلى أن يكفروا بكتب الله ورسله ودينه.

٢ - وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من الله كما يطلبه الأجير من المستأجر، متكلين على حولهم وقوتهم وعملهم، وكما يطلبه المماليك. وهؤلاء جهال ضلال: فإن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به حاجةً إليه، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلاً به، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم. وهو سبحانه كما قال: " يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفي فتنفعوني ". فالملك إذا أمر مملوكيه بأمر أمرهم لحاجته إليهم، وهم فعلوه بقوتهم التي لم يخلقها لهم فيطالبون بجزاء ذلك، والله تعالى غني عن العالمين، فإن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم، وإن أساءوا فلها. لهم ما كسبوا، وعليهم ما اكتسبوا، {من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد} ". انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله منقولاً من " مجموعة الفتاوى "

(٧٠ - ٧١) ومثله في " مفتاح دار السعادة " لتلميذه المحقق العلامة ابن قيم الجوزية (ص ٩ - ١٠) و"تجريد التوحيد المفيد" (ص ٣٦ - ٤٣) للمقرئزي.

"الصحيحة" (٦/١/١٩٥، ١٩٨ - ٢٠٠).

هل استطاعة العبد مقرونة بفعله أم سابقة له؟

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب وهو كما قال تعالى: {لا يكلف الله نفساً إلا وسعها} (البقرة: ٢٨٦)]:

والأولى قال بها الأشاعرة والأخرى قال بها المعتزلة، والصواب القول بهما معاً على التفصيل الذي ذكره المؤلف رحمه الله تعالى وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بياناً شافياً لا بأس من نقله بتمامه لأهميته؛ قال رحمة الله عليه في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٧١ - ٣٧٦): قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين؛ فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط وهذا هو الغالب على مثبته القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم.

وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين ولا تقارن الفعل أبداً، والقدرية أكثر انحرافاً فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر. والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضاً وتقارنه أيضاً استطاعة أخرى لا تصلح لغيره، فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له؛ قال الله تعالى في الأولى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (آل عمران: ٩٧) ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج، ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الإحرام به، بل قبل فراغه وقال تعالى: {فأتقوا الله ما استطعتم} (التغابن: ١٦) فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة وقال تعالى: {لا يكلف الله نفساً إلا وسعها} (البقرة: ٢٨٦) و (الوسع): الموسوع وهو الذي تسعه وتطيقه فلو أريد به

المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات... ونظائر هذا متعددة فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها وقد أسقطها عن من لم يفعلها فلا يأتى أحد بترك الواجب المذكور.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة فمثل قوله تعالى: {ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون} (هود: ٢٠) فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة إذ الأخرى لا بد منها في التكليف؛

فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس.

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، فالأولى للكلمات الأمرية الشرعية، والثانية للكلمات الخلقية الكونية كما قال: {وصدقت بكلمات ربها وكتبه} (التحريم: ١٢).

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده، والتحقيق أنه قد يكون قادراً بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل فإن الله قادر أيضاً على خلاف المعلوم والمراد وإلا لم يكن قادراً إلا على ما فعله، وليس العبد قادراً على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك قول الحواريين: {هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء} (المائدة: ١١٢) إنما استفهموا عن هذه القدرة. وكذلك ظن يونس {أن لن نقدر عليه} (الأنبياء: ٨٧) أي فسر بالقدرة كما يقال للرجل هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي هل تفعله؟ وهو مشهور في كلام الناس.

ولما اعتقدت القدرية أن الأولى (الاستطاعة قبل الفعل) كافية في حصول الفعل وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنياً عن الله حين الفعل، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل وهي من غيره رأوه مجبوراً على الفعل وكلاهما خطأ قبيح؛ فإن العبد له مشيئة وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه.

فإذا كان الله قد جعل العبد مريداً مختاراً شائياً امتنع أن يقال: هو مجبور مقهور مع كونه قد جعله مريداً، وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة فإذا قيل: هو مجبور على أن يختار، مضطر إلى أن يشاء، فهذا لا نظير له وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.

ولهذا افترق القدرية والجبرية على طرفي نقيض وكلاهما مصيب فيما أثبتته دون ما نفاه.

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد على تركه إلى مرجح من غير العبد ضروري؛ لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ما، وكلا القولين صحيح، ولكن دعوى استلزام أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح؛ فإن العبد محدث لأفعاله كاسب لها وهذا الإحداث مفتقر إلى محدث فالعبد فاعل صانع محدث، وكونه فاعلاً صانعاً محدثاً بعد أن لم يكن لابد له من فاعل كما قال: {لمن شاء منكم أن يستقيم} (التكوير: ٢٨) فإذا شاء الاستقامة صار مستقيماً ثم قال: {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين} (التكوير: ٢٩).

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق، ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله والعبد فقير إلى الله فقراً ذاتياً له في ذاته وصفاته وأفعاله مع أن له ذاتاً وصفات وأفعالاً، فنفي أفعاله كني صفاته وذاته، وهو جحد للحق شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق، وجعل شيء منه مستغنياً عن الله أو كائناً بدونه جحد للحق شبيه بغلو الذي قال: {أنا ربكم الأعلى} (النازعات: ٢٤) وقال: إنه خلق نفسه وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٨٨ - ٩٥).

لم يكلف الله العباد إلا ما يطيقون

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ولا يطيقون إلا ما كلفهم»]:

أي ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه، وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات ولكن في كلام المؤلف إشكالاً بينه الشيخ الشارح بقوله: فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي وهو قد قال: «لا يكلفهم إلا ما يطيقون ولا يطيقون إلا ما كلفهم». وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد ولا يصح ذلك؛ لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف كما قال تعالى: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم

العسر} (البقرة: ١٨٥)، وقال تعالى: {يريد الله أن يخفف عنكم} (النساء: ٢٨) وقال تعالى: {وما جعل عليكم في الدين من حرج} (الحج: ٧٨).

فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضل علينا ورحمنا وخفف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج، ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم: أن المراد الطاقة التي من نحو التوفيق لا من جهة التمكّن وسلامة الآلات ففي العبارة قلق فتأمله.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٩٥ - ٩٦).

هل ينسب الشر لله تعالى؟

[علق الإمام على قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في دعاء الاستفتاح: "والشر ليس إليك" قائلاً]:

أي: لا ينسب الشر إلى الله تعالى؛ لأنه ليس في فعله تعالى شر؛ بل أفعاله عز وجل كلها خير؛ لأنها دائرة بين العدل والفضل والحكمة، وهو كله خير لا شر فيه، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه تعالى. قال ابن القيم رحمه الله:

هو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير محله، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها؛ وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أن الشر ليس إليه ... (قال:) فإن قلت: فلم خلقه وهو شر؟ قلت: خلقه له، وفعله خير لا شر، فإن الخلق والفعل قائم به سبحانه، والشر يستحيل قيامه واتصافه به، وما كان في المخلوق من شر فلعدم إضافته ونسبته إليه والفعل والخلق يضاف إليه فكان خيراً.

وتمام هذا البحث الخطير وتحقيقه في كتابه "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل"؛ فراجع (ص ١٧٨ - ٢٠٦).

"أصل صفة الصلاة" (١/١٤٨ - ٢٤٩).

باب منه

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كان النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - إذا قام إلى الصلاة وفي رواية: كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين، إن صلواتي ونسكي ومحياي ومماتي

لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت، ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ...» رواه مسلم.

أي لا ينسب الشر إليه تعالى؛ لأنه ليس من فعله عز وجل، بل أفعاله كلها خير؛ لأنها دائرة بين العدل والفضل والحكمة. وتمام هذا البحث الهام، راجعة في كتاب: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل» لابن القيم رحمه الله تعالى.

"تحقيق مشكاة المصابيح" (٢٥٧/١).

باب منه

[نقل الشيخ كلاماً في تفسير هذه العبارة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مقررأ إياه؛ يقول ابن تيمية]:

"اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، نَفْعُهَا وَضَرُّهَا، كُلُّهَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَبَارَادَتِهِ وَتَقْدِيرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، فَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ أَجُوبَةً:

أحدها: - وهو أشهرها؛ قاله النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ وَالْأَيْمَّةُ بَعْدَهُ - أَنَّ مَعْنَاهُ: وَالشَّرُّ لَا يُتَقَرَّبُ {بِهِ} إِلَيْكَ.

والثاني: لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ، إِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ.

والثالث: لَا يُضَافُ إِلَيْكَ أَدْبًا، فَلَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الشَّرِّ، وَإِنْ كَانَ خَالِقَهُ، كَمَا لَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الْخَنَازِيرِ، وَإِنْ كَانَ خَالِقَهَا.

والرابع: لَيْسَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى حِكْمَتِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَخْلُقُ شَيْئًا عَبَثًا.

"تحقيق الكلم الطيب" (ص ١٠٠).

الإيمان بالقدر خيره وشره لا ينافي قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «والشر ليس إليك»

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:- «والإيمان هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وحلوه ومره من الله تعالى»:]

اعلم أنه لا ينافي هذا قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في دعاء الاستفتاح: «والخير كله بيدك والشر ليس إليك» رواه مسلم؛ لأن المعنى: فإنك لا تخلق شرّاً محضاً بل كل ما تخلقه فيه حكمة هو باعتبارها خيراً، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس فهذا الشر جزئي إضافي، فأما شر كلي أو شر مطلق فالرب سبحانه وتعالى منزّه عنه، أفاده في «الشرح» وراجع التفصيل إن شئت في «شفاء العليل» لابن القيم رحمه الله تعالى، ومنه تعلم كذب من نسب إلى أن للشر خالقاً غير الله تعالى في مقال نشر مع الأسف في مجلة «الحضارة» (ص ٥٠ - ٥٢، العدد ٥ السنة ١٨).

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٧١ - ٧٢).

خطأ من قال بأن الشر ليس من خلقه تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً [فليأخذ بناصيتها] [وليسم الله عز وجل] [وليدع بالبركة] وليقل: اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه».

رواه البخاري.

في الحديث دليل على أن الله خالق الخير والشر خلافاً لمن يقول - من المعتزلة وغيرهم - بأن الشر ليس من خلقه تبارك وتعالى، وليس في كون الله خالقاً للشر ما ينافي كماله تعالى، بل هو من كماله تبارك وتعالى، وتفصيل ذلك في المطولات ومن أحسنها كتاب "شفاء العليل في القضاء والقدر والتعليل" لابن القيم فليراجع من شاء.

"آداب الزفاف" (ص ٩٣).

هل ينسب الظلم إلى الله تعالى؟

[نقل الشيخ كلام شارح الطحاوية على قول الماتن: «وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئة المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً» مقرأً إياه فقال]:

قال الشارح (ص ٤٤٨): «الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلاماً وقبيحاً يكون منه ظلاماً وقبيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم؛ فإن ذلك تمثيل لله بخلقه وقياس له عليهم، هو الرب الغني القادر وهم العباد الفقراء المقهورون، وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم؛ يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدر ظلم، بل كل ما كان ممكناً فهو منه - لو فعله - عدل؛ إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك! فإن قوله تعالى: {ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً} (طه: ١١٢) وقوله تعالى: {ما يبذل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد} (ق: ٧٦) وقوله تعالى: {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين} (الزخرف: ٧٦) وقوله تعالى: {ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً} (الكهف: ٤٩) وقوله تعالى: {اليوم تجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب} (غافر: ١٧) يدل على نقيض هذا القول.

ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» فهذا دل على شيئين: أحدهما أنه حرم على نفسه الظلم والممتنع لا يوصف بذلك. الثاني: أنه أخبر أنه حرمه على نفسه كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي والله ليس كذلك، فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه لا ما هو ممتنع عليه».

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٩٧ - ٩٩).

صلة الرحم سبب في زيادة الرزق والعمر، وبيان أن ذلك لا ينافي قضاء الله وقدره

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». (صحيح مسلم).

هذا الحديث نص في أن صلة الرحم سبب للزيادة في الرزق وطول العمر، ولا ينافيه أن الرزق والعمر مقدران،، فإنهما مقدران بأسبابهما. ألا ترى أن دخول الجنة أو النار مقدر أيضاً، ومع ذلك فدخولهما مربوط بالسبب من الإيمان أو الكفر.

فكما أن قوله تعالى {فريق في الجنة وفريق في السعير} وقوله تعالى في الحديث القدسي «هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي» لا ينافي الأخذ بأسباب النجاة ودخول الجنة، بل ذلك أمر لا بد منه كما قال تعالى: {ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون} وقال - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث المعروف: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، فمن كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة» الحديث. فكذا أقول: من كان طويل العمر عند الله، فسييسر للأخذ بأسباب طول العمر، والعكس بالعكس، فإذا ليس معنى كون صلة الرحم سبباً لطول العمر أن ذلك يغير ما سبق في علم الله من العمر المحدود، كما أن كون الإيمان سبباً لدخول الجنة ليس معناه أنه يغير مما سبق في علم الله من السعادة أو الشقاوة، بل الحقيقة أن الكل سبق في علم الله، من السبب والمسبب، فمن سبق في علمه تعالى أنه من أهل الجنة فقد سبق في علمه أنه يأخذ بسببه وهو الإيمان، ومن سبق في علمه تعالى أنه من أهل النار فقد سبق في علمه أيضاً أنه يأخذ بسببه وهو الكفر. فكذا نقول: من سبق في علمه تعالى أنه طويل العمر فقد سبق في علمه أنه يأخذ بالسبب وهو هنا صلة الرحم والعكس بالعكس. فإذا قلنا طال عمره حقيقة بصلته للرحم كما لو قلنا: دخل الجنة بإيمانه ولا فرق. فتأمل هذا فإنه يريحك عن تكلف تأويل الحديث بما لا طائل تحته ولا مبرر له سوى البعد عن الفهم السليم لبحث القضاء والقدر، والتوفيق من الله عز وجل.

"مختصر صحيح مسلم" (ص ٤٦٥ - ٤٦٦).

باب منه

[قال البخاري في الأدب المفرد]:

عن أنس بن مالك؛ أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

(صحيح)

«ينسأ له في أثره» قال الترمذي: «يعني به: الزيادة في العمر».

قلت: فالحديث على ظاهره، أي: أن الله جعل بحكمته صلة الرحم سبباً شرعياً لطول العمر وكذلك حسن الخلق وحسن الجوار كما في بعض الأحاديث الصحيحة، ولا ينافي ذلك ما هو معلوم من الدين بالضرورة أن العمر مقطوع به؛ لأن هذا بالنظر للخاتمة، تماماً كالسعادة والشقاوة، فهما مقطوعتان بالنسبة للأفراد فشقي أو سعيد، فمن المقطوع به أن السعادة والشقاوة منوطتان بالأسباب شرعاً كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، فمن كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة».

ثم قرأ - صلى الله عليه وآله وسلم -: {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنِيسِرُّهُ لِيُسرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى، فَسَنِيسِرُّهُ لِلْعُسْرَى} (الأعلى: ٥ - ١٠)، فكما أن الإيمان يزيد وينقص، وزيادته الطاعة ونقصانه المعصية، وأن ذلك لا ينافي ما كتب في اللوح المحفوظ، فكذلك العمر يزيد وينقص بالنظر إلى الأسباب فهو لا ينافي ما كتب في اللوح أيضاً، فتأمل هذا فإنه مهم جداً في حل مشاكل كثيرة؛ ولهذا جاء في الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة الدعاء بطول العمر، كما سيأتي في الكتاب برقم (٥٠٩/٦٥٣ و ٨٥١/١١١٢).

"صحيح الأدب المفرد" (ص ٤٠).

باب منه

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه».

(رواه البخاري)

اعلم أن كلاً من البسط في الرزق والإطالة في العمر؛ إنما هو على ظاهره، من باب ربط المسبب بالسبب: كالإيمان ودخول الجنة، والكفر ودخول النار، وكل ذلك ينتهي إلى علم الله وقدره، كما قال - صلى الله عليه وآله وسلم -: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، فكما أن دخول الجنة بالإيمان؛ فكذلك السعة في الرزق والإطالة في العمر، فكما أن الإيمان سبب لدخولها، ولا ينافي ما سبق في علم الله؛ فكذلك صلة الرحم سبب للبسط والإطالة، ولا تنافي ما سبق في علمه تعالى، فلا داعي لتأويل الحديث وحمله على المجاز.

"مختصر صحيح البخاري" (٢ / ٢١).

باب منه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم، وإياكم والزنج، فإنهم قصيرة أعمارهم، قليلة أرزاقهم».

(موضوع).

هذا حال إسناد الحديث، وأما متنه فإني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم، بل بالأفراد، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره وكثرة رزقه، والعكس بالعكس، وسواء كانت هذه الأسباب طبيعية أو شرعية، أما الطبيعية فهي معروفة، وأما الشرعية فمثل قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من أحب أن ينسأ له في أجله، ويوسع له في رزقه، فليصل رحمه». رواه البخاري. وقوله: «حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويطيلان الأعمار».

رواه أحمد وغيره وهو مخرج في "الصحيحة" (٥١٩).

والله تبارك وتعالى سهل لكل أمة لأخذ بأسباب الحياة من الرزق وطول العمر وغير ذلك ولم يخصصها بقوم دون قوم، ولذلك نجد كثيراً من الأمم التي كانت متأخرة في مضمار الرقي أصبحت في مقدمة الأمم رقياً وثروة كاليابان، وغيرها، فليس من المعقول أن يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويطلبهم بطابع قصر العمر، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول: {إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ}.

وقصر العمر وقلة الرزق ليسا من التقوى في شيء كما يشير إلى ذلك الحديثان المذكوران، بل إنهما ليصرحان أن خلافهما وهما الغنى وطول العمر من ثمار التقوى، فإذا ن أي أمة أخذت بأسباب طول العمر وسعة الرزق لاسيما إذا كانت من النوع الشرعي فلا شك أن الله تبارك وتعالى يبارك لها في عمرها ورزقها، لا فرق في ذلك بين أمة وأمة، للآية السابقة: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ}.

وخلاصة القول: إن هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاهه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرق بين أمة وأمة أو قوم وقوم. ولذلك ما كنت أو د للسيوطي أن يورده في " الجامع الصغير " وإن كان ليس في إسناده من هو معروف بالكذب أو الوضع، ما دام أن الحديث يحمل في طياته ما يشهد أنه موضوع والله أعلم.

"الضعيفة" (٢/ ١٥٥ - ١٥٦).

كيف الجمع بين الأحاديث المصرحة بأن هناك أسباباً شرعية لإطالة العمر، وبين قوله تعالى:

{ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها}

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الله تعالى لا يؤخر نفساً إذا جاء أجلها، وإنما زيادة العمر بالذرية الصالحة يرزقها العبد، فيدعون له من بعده، فيلحقه دعاؤهم في قبره، فذلك زيادة العمر».

(منكر).

أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" من طريق الوليد بن عبد الملك ابن عبيد الله بن مسرح: حدثنا سليمان بن عطاء عن مسلمة بن عبد الله عن عمه أبي مشجعة بن ربي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: ذكرنا [زيادة العمر] عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: ... فذكره.

نقلته من "تفسير ابن كثير" (٧/ ٥٤)، ووقع فيه أخطاء كثيرة في رجال إسناده، صححتها من كتب الرجال، ويبدو لي أن في أول متنه سقطاً لعله قولهم:

قوله تعالى: {وما يعمر من معمر ...} الآية، أو نحوه.

ثم تحققت من ذلك كما يأتي.

وسكت عن إسناده ابن كثير، وهو إسناده ضعيف مظلم مسلسل بالمجهولين:

١ - أبو مشجعة هذا؛ لم يذكروا له راوياً غير ابن أخيه مسلمة بن عبد الله؛ وقال الحافظ: "مقبول"؛ يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فهو لين الحديث.

٢ - مسلمة بن عبد الله الجهني؛ قال دحيم: "لم يرو عنه أحد نعرفه غير الشعيثي".
وقال الحافظ أيضاً: "مقبول".

٣ - سليمان بن عطاء - وهو ابن قيس القرشي - متفق على تضعيفه، بل قال ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" (١ / ٣٢٩): "روى عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة بن ربيعي أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري؛ التخليط فيها منه أو من مسلمة ابن عبد الله؟!".

وأما الوليد بن عبد الملك؛ فقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٠) عن أبيه: "صدوق".

وذكر أنه روى عنه أبوه، وكذا أبو زرعة، ورواية هذا عنه توثيق منه له؛ كما هو معروف عنه.

فأفة الحديث ممن فوقه.

وقد أخرجه من طريقه أيضاً: ابن حبان، وابن عدي (ق ١٦٠ / ١)، والطبراني في "الأوسط" (١ / ١٩٠ / ٢ - مصورة الجامعة)؛ وفي روايتهم ما أشرت إليه من السقط في "تفسير ابن كثير".

وهذا الحديث مما فات السيوطي؛ فلم يورده في "الجامع الكبير"، بل ولا في "الدر المنثور" في تفسير الآية: {وما يعمر من معمر...}؛ وإنما أورد فيها الحديث الآتي بعده، ولم يورده أيضاً في آخر سورة (المنافقون) في قوله تعالى: {ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها والله خير بما تعملون} وهو بها أليق وألصق، وهي بمعنى الطرف الأول من الحديث.

وأما سائره؛ فممنكر لا شاهد له، بل هو مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة المصرحة بأن هناك أسباباً شرعية لإطالة العمر؛ كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره (وفي رواية: أجله)؛ فليصل رحمه»؛ أخرجه الشيخان من حديث أنس، وله شواهد خرجت بعضها في "صحيح أبي داود" (١٤٨٦). وكقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «حسن الخلق وحسن الجوار؛ يعمران الديار، ويزيدان في الأعمار». أخرجه أحمد بسند صحيح؛ كما تراه مبيناً في "الصحيحة" (٥١٩).

وقد يظن بعض الناس أن هذه الأحاديث تخالف الآية السابقة: {ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها...}، وغيرها من الآيات والأحاديث التي في معناها! والحقيقة؛ أنه لا مخالفة؛ لأن الأحاديث المذكورة أنفاً إنما تتحدث عن مبدأ الأخذ بالأسباب، ولا تتحدث

عما سبق في علم الله الأزلي من الأجل المحددة؛ فإن علم الله تعالى لا يتغير ولا يتبدل؛ تماماً كما هو الشأن في الأعمال الصالحة والطالحة، والسعادة والشقاوة، فالآيات والأحاديث التي تأمر بالإيمان والعمل الصالح، وتنهى عن نقيضهما لا تكاد تحصى، وفي بعضها يقول الله تعالى: {ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون}، وقد ذكر العلماء المحققون أن الباء في هذه الآية؛ إنما هي باء السببية، فذلك كله لا ينافي ما سبق في علم الله تعالى من السعادة والشقاوة، بل إنما هما أمران متلازمان: السعادة مع العمل الصالح، والشقاوة مع العمل الطالح. وهذا صريح في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها». أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في "تخريج السنة" (١٧٥ - ١٧٦).

فانظر كيف أن نهاية الأمر كان مقروناً بالعمل دخول الجنة والنار. فكما أنه لا يقال: إن العمل ليس سبباً للدخول؛ فكذلك لا يقال: إن صلة الرحم وغيرها ليست سبباً لطول العمر بحجة أن العمر محدود؛ فإن الدخول أيضاً محدود: {فريق في الجنة وفريق في السعير}.

وما أحسن وأجمل جواب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما حدث أصحابه بقوله: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة». فقالوا: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟! فقال - صلى الله عليه وآله وسلم - : «اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له: أما من كان من أهل السعادة؛ فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة؛ فييسر لعمل أهل الشقاوة». ثم قرأ: {فأما من أعطى واتقى، وصدق بالحسنى، فسنيسره لليسرى ... } إلى قوله: {فسنيسره للعسرى}. أخرجه الشيخان.

وجملة القول: أن الله تبارك وتعالى جعل لكل شيء سبباً، فالعمل الصالح سبب لدخول الجنة، والعمل السيئ لدخول النار، فكذلك جعل بعض الأخلاق الصالحة سبباً لطول العمر. فكما أنه لا منافاة بين العمل وما كتب لصاحبه عند ربه؛ فكذلك لا منافاة بين الأخلاق الصالحة وما كتب لصاحبها عند ربه، بل كل ميسر لما خلق له.

وأنت إذا تأملت هذا؛ نجوت من الاضطراب الذي خاض فيه كثير من العلماء؛ مما لا يكاد الباحث يخلص منه بنتيجة ظاهرة سوى قيل وقال، والأمر واضح على ما شرحنا والحمد لله، وإن شئت أن تقف على كلماتهم في ذلك؛ فراجع "روح المعاني" للعلامة الألوسي (٧/ ١٦٩ - ١٧٠).

"الضعيفة" (١١/١/٥١٢ - ٥١٦).

الحسنة سبب في زيادة الرزق وطول العمر وبيان أنه لا منافاة بين ذلك وبين قوله تعالى: {فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون}

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إن الرزق لا تنقصه المعصية ولا تزيده الحسنة، وترك الدعاء معصية».

(موضوع).

ثم إن مما يدل على بطلان الحديث قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من أحب أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه»، رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (١٤٨٦).

فهذا يدل على أن الحسنة سبب في زيادة الرزق كما أنها سبب في إطالة العمر، ولا تعارض عند التحقيق بين هذا وبين قوله تعالى: {فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون} ولبسط هذا موضع آخر.

"الضعيفة" (١/٣٣٠ - ٣٣١).

تأويل قوله تعالى: {يمحو الله ما يشاء ويثبت} وبيان علاقة ذلك بالقضاء والقدر

اعلم أن المفسرين اختلفوا اختلافاً كثيراً في تفسير آيتي (الرعد): {لكل أجل كتاب. يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} على أقوال كثيرة، استوعبها الشوكاني في "الفتح"، وذكر بعضها ابن جرير، ثم ابن كثير، واختار هذا ما هو أقرب للسياق؛ فقال: "أي: لكل كتاب أجل، يعني: لكل كتاب أنزله الله من السماء مدة مضروبة عند الله، ومقدار معين، فلهذا: (يمحو الله ما يشاء): منها: (ويثبت): يعني: حتى نسخت كلها بالقرآن الذي أنزله الله على رسوله صلوات الله وسلامه عليه".

فالمحو والإثبات فيهما خاص بالأحكام في الكتب المتقدمة أو في الشريعة المحمدية، ينسخ منها ما يشاء، ويثبت ما يشاء.

وهو يلتقي مع ما رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٥) وغيره بسند فيه ضعف عن ابن عباس: {يمحو الله ما يشاء}، قال:

من القرآن؛ يقول: يبدل الله ما يشاء فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا يبدله. {وعنده أم الكتاب}، يقول: وجملة ذلك عنده في أم الكتاب، الناسخ والمنسوخ، وما يبدل، كل ذلك في كتاب.

وقد وجدت ما يقويه من رواية عكرمة عن ابن عباس، من وجهين عن عكرمة:

الأول: رواه يزيد النحوي عنه ابن عباس؛ في قوله: {ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها}، وقال: {وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل ...} الآية، وقال: {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب}؛ فأول ما نسخ من القرآن القبلة ... الحديث.

رواه النسائي وأخر "الطلاق"، وأبو داود مختصراً.

وإسناده حسن؛ كما هو مبين في "الإرواء" (٧ / ١٦١ / ٢٠٨٠).

والآخر: رواه سليمان التيمي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ في قول الله عز وجل: {يمحو الله ما يشاء}، قال: من أحد الكتابين؛ هما كتابان يمحو الله ما يشاء من أحدهما ويثبت. {وعنده أم الكتاب}؛ أي: جملة الكتاب.

رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨١، ٤٨٠)، والحاكم (٢ / ٣٤٩). وقال: "صحيح غريب". ووافقه الذهبي.

قلت: وفي رواية لابن جرير (١٦ / ٤٩١) من طريق علي عن ابن عباس: {وعنده أم الكتاب}، يقول: وجملة ذلك عنده في أم الكتاب؛ الناسخ والمنسوخ، وما يبدل وما يثبت، كل ذلك في كتاب.

وفي سنده انقطاع وضعف.

ثم اعلم أنه - وإن كان المحو والإثبات في الآية خاصاً بالأحكام الشرعية؛ كما تقدم -؛ فليس في الشرع ما ينفيهما في غيرها، بل إن ظواهر بعض النصوص تدل على خلاف ذلك؛ كمثله قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر»؛ وهو حديث حسن مخرج في "الصحيح" (١٥٤). وقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره (وفي بعض

الطرق: في آجله)؛ فليصل رحمه». متفق عليه، وهو مخرج في المصدر السابق برقم (٢٧٦).

وقد صح عن ابن عباس أنه قال: لا ينفع الحذر من القدر، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر.

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٥٠). وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

إذا عرفت ما تقدم؛ فاعلم أن المحو المذكور والزيادة في الرزق والعمر؛ إنما هو بالنسبة للقضاء أو القدر المعلق، وأما القضاء المبرم المطابق للعلم الإلهي؛ فلا محو ولا تغيير، كما كنت شرحت ذلك في تعليقي على "مختصر مسلم" للمندري (ص ٤٧٠)؛ فراجعها فإنه هام!

ثم رأيت القرطبي قد أشار إلى ذلك في تفسيره "الجامع"، فقال (٥/ ٣٣٢): "والعقيدة: أنه لا تبديل لقضاء الله، وهذا المحو والإثبات مما سبق به القضاء، وقد تقدم أن من القضاء ما يكون واقعاً محتوماً - وهو الثابت -، ومنه ما يكون مصروفاً بأسباب - وهو المحو - والله أعلم.

قال الغزنوي: وعندني: أن ما في اللوح خرج عن الغيب؛ لإحاطة بعض الملائكة، فيحتمل التبديل؛ لأن إحاطة الخلق بجميع علم الله محال، وما في علمه من تقدير الأشياء لا يبدل".

وإذا عرفت هذا؛ سهل عليك فهم كثير من النصوص المرفوعة والآثار الموقوفة، وقد تقدم بعضها، وتخلصت من الوقوع في تأويلها. والله الهادي.

ثم وقفت على كلام جيد لشيخ الإسلام ابن تيمية، يؤيد ما ذهبت إليه في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥١٦ - ٥٤١، ٥٤٠، ٥١٨) و (١٤/ ٤٨٨ - ٤٩٢)، فراجعها؛ فإنه مهم.

"الضعيفة" (١١/ ٢/ ٧٦٤ - ٧٦٨).

هل الإيمان بالقدر يستلزم التواكل؟

عن سهل بن سعد - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها».

(صحيح).

الرباط بكسر الراء وبالباء الموحدة الخفيفة: ملازمة المكان الذي بين الكفار والمسلمين لحراسة المسلمين منهم.

قلت: وليس من ذلك ملازمة الصوفية للربط، وانقطاعهم فيها للتعبد، وتركهم الاكتساب، اكتفاء منهم - زعموا- بكفالة مسبب الأسباب سبحانه وتعالى، كيف وهو القائل: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} ولذلك قال عمر رضي الله عنه: "لا يقعدن أحدكم في المسجد يقول: الله يرزقني، فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة".

وقوله: «خير من الدنيا وما عليها» أي: على الدنيا، وفائدة العدول عن قوله: (وما فيها) هو أن معنى الاستعلاء أعم من الظرفية وأقوى، فقصدته زيادة لمبالغة، وبيان الحديث أن الدنيا فانية، والآخرة باقية، والدائم الباقي خير من المنقطع الكثير، والله أعلم.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢/ ٥١٩ - ٥٢٠).

هل قوله تعالى: {وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ} يعني ترك أسباب التعلم؟

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«من زهد في الدنيا؛ علمه الله تعالى بلا تعلم، وهداه الله بلا هداية، وجعله بصيراً، وكشف عنه العيى».

(موضوع).

والحديث عندي موضوع؛ عليه لوائح الوضع بادية، وظني أنه من وضع بعض الصوفية؛ الذين يظنون أن لطلب العلم طريقاً غير طريق التلقي والطلب له من أهله الذين تلقوه خلفاً عن سلف، وهو طريق الخلوة والتقوى فقط بزعمهم! وربما استدل بعض جهالهم بمثل قوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ}!

ولم يدر المسكين أن الآية لا تعني ترك الأخذ بأسباب التعلم؛ قال الإمام القرطبي في "تفسيره" (٣/ ٤٠٦): "وعد من الله تعالى بأن من اتقاه علمه، أي: يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يلقي إليه، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فرقاناً، أي: فيصلاً يفصل به بين الحق والباطل، ومنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا}."

"الضعيفة" (١١٤/١/١٠).

هل الدعاء قدح في الإيمان بالقدر؟

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد، وصححها لنا وبارك لنا، في صاعها ومدها، وانقل حماها فاجعلها بالجحفة».

[الجحفة]: موضع بينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل ... قال الخطابي وغيره: «كان ساكنو الجحفة يهوداً في ذلك الوقت، ففيه دليل للدعاء على الكفار بالأمراض والأسقام والهلاك. وفيه الدعاء للمسلمين بالصحة وطيب بلادهم والبركة فيها، وكشف الضر والشدائد عنهم، وهذا مذهب العلماء كافة.

قال القاضي عياض: وهذا خلاف قول بعض المتصوفة أن الدعاء قدح في التوكل والرضا، وأنه ينبغي تركه! وخلاف قول المعتزلة أنه لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر. ومذهب العلماء كافة أن الدعاء عبادة مستقلة، ولا يستجاب منه إلا ما سبق به القدر، والله أعلم.

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٥١٣/٢).

هل يصح قول القائل: الله على ما يشاء قدير؟

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

- «أخْرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ؛ فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُو مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا مَا جَاوَزَهَا التَفَّتْ إِلَيْهَا فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَانِي مِنْكَ، لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ شَيْئاً مَا أَعْطَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَتَرَفُّعُ لَهُ شَجْرَةٌ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ! أَدْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجْرَةِ، فَلَأَسْتَظِلَّ بِظِلِّهَا، وَأَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ! لِعَلِّي إِنْ أَعْطَيْتُكَهَا سَأَلْتَنِي غَيْرَهَا؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ! وَيَعَاهِدُهُ أَنْ لَا يَسْأَلَهُ غَيْرَهَا، وَرَبُّهُ يَعْذِرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى مَا لَا صَبْرَ لَهُ عَلَيْهِ، فَيَدْنِيهِ مِنْهَا، فَيَسْتَظِلُّ بِظِلِّهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَائِهَا.

ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأشرب من مائها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربُّه يعذره؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من مائها.

ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب! أدني من هذه لأستظل بظلها، وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها! فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدي أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب! هذه لا أسألك غيرها، وربُّه يعذرُه؛ لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها.

فيسمع أصوات أهل الجنة فيقول: أي رب! أدخلنيها، فيقول: أي ابن آدم! ما يصبرني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟

فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكي على ما أشاء قادر. - وفي رواية: قدير-.

(فائدة): قوله: "ولكني على ما أشاء قادر- أو قدير-": فيه دليل على جواز استعمال هذه الكلمة: "إن الله تعالى على ما يشاء قدير"، وقد كنت توقفت عنها حين علقت على قول الطحاوي في "العقيدة" (ص ٢٠): "ذلك بأنه على كل شيء قدير" كلمة للشيخ ابن مانع- رحمه الله- أن ذلك ليس بصواب، وأن الصواب ما في الكتاب والسنة {وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} لعموم مشيئة الله وقدرته .. إلخ كلامه.

ثم وقفت بعد ذلك على هذه الكلمة في هذا الحديث في "صحيح مسلم"، فخشيت- متأثراً بكلام الشيخ- أن تكون شاذة في الحديث؛ أو خطأ من بعض الرواة، فترتت حتى يتسنى لي تخريجه والنظر في إسناده ورواته.

ثم كنت في ليلة من ليالي غرة شهر ذي الحجة في بعض مخيمات عمّان ألقى كلمة حول وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح؛ ووجوب قرن ذلك بالعمل، وبعد الفراغ منها فتحنا باب الأسئلة، فسأل أحد إخواننا الحاضرين- ويبدو أنه على شيء من العلم والثقافة- عن هذه الكلمة، مشيراً إلى تعليقي المذكور على "العقيدة الطحاوية"، وذكر- جزاه الله خيراً- بقوله تعالى: {وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ} (الشورى: ٢٩)، فأجبتُه بأن الحديث بحاجة إلى تخريج وتحقيق، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يكون أصل الكلمة: "وأنا على كل شيء قدير" أو نحوها، فبادرت إلى تخريج الحديث، فوجدت أن الرواة عن حماد بن سلمة اتفقوا على اللفظ المتقدم.

ثم تابعت البحث والتحقيق فوجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن مسعود، يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً مطولاً جداً؛ لكن بلفظ:

"ولكني على ذلك قادر".

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٤١٦ - ٤٢١)، والحاكم (٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧ و٤/ ٥٨٩ - ٥٩٢) وقال في الموضوع الأول:

"صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

وقال في الموضوع الآخر: "رواة هذا الحديث- عن آخرهم- ثقات؛ غير أنهما لم يخرجوا أبا خالد الدالاني في "الصحيحين"؛ لما ذكر من انحرافه عن السنة في ذكر الصحابة، فأما الأئمة المستقدمون؛ فكلهم شهدوا لأبي خالد بالصدق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة".

كذا قال! وما عرفت من شهد له بالإتقان، أما الصدق؛ فنعم، وفي حفظه ضعف كما يأتي، وأما الذهبي؛ فتعقبه هنا بقوله: "ما أنكره حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف!"

وأقول: لم أر من رماه بالتشيع، فلعله التبس عليه بغيره، ثم هو مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الكاشف":

"وثقة أبو حاتم، وقال ابن عدي: في حديثه لين".

وقال في "المغني":

"مشهور، حسن الحديث، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن حبان: فاحش الوهم، لا يجوز الاحتجاج به".

ولذلك قال الحافظ في "التقريب":

"صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلّس".

قلت: وجزم الهيثي بتوثيقه؛ كما يأتي، وهو من تساهله، وإن كان مسبوفاً إليه، ولكن لا ينبغي غض النظر عن الجرح المفسر، الذي تضمنه كلام ابن حبان وغيره، فيتقى من حديثه ما يخشى أن يكون وهم فيه، أو ينتقى من حديثه ما سلم من خطئه، كما هو الواقع هنا؛ فقد توبع عليه، فقال زيد بن أبي أنيسة: عن المنهال بن عمرو به مطولاً أيضاً، وباللفظ المذكور في رواية الدالاني.

أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٢/ ٥٢٠ - ٥٢٤ - دار ابن القيم)، والطبراني أيضاً عنه وعن حافظين آخرين ثلاثتهم، والبيهقي في "البعث" (٢٣٩/ ٤٧٩)، كلهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحرّاني: ثنا محمد بن سلمة الحرّاني عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير إسماعيل ابن عبيد الحرّاني، وهو ثقة كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب"؛ وزاد: "يغرب".

وقال المنذري في "الترغيب" (٤/ ١٩٨ - ٢٤٨):

"رواه ابن أبي الدنيا والطبراني من طرق أحدها صحيح، والحاكم وقال: صحيح الإسناد".

وقال ابن القيم في "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (٢/ ٩٤ - طبعة الكردي):

"هذا حديث كبير حسن ..".

وأما الهيثمي فقال (١٠/ ٣٤٣):

"رواه كله الطبراني من طرق رجال أحدها رجال الصحيح؛ غير أبي خالد الدالاني؛ وهو ثقة!"

كذا قال: وفيه شيئان:

أحدهما: جزمه بتوثيق الدالاني، وقد عرفت ما فيه.

والآخر: أنه فاته أن الطريق الأخرى من رواية الحرّانيين أصح من طريق الدالاني كما تبين لك مما ذكرنا، وهي التي جزم بصحتها المنذري، وحسنها ابن القيم، ولا أدري لِمَ لَمْ يصححها؟ على أنه أخرجها الطبراني أيضاً عقب روايته عن الدالاني.

وقد خالفهم في إسناد الطريقين: أبو طيبة فقال: عن كُزّ بن وبرة عن نُعَيْمِ ابن أبي هند عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود به مطولاً بلفظ:

"يقوم الناس لرب العالمين أربعين سنة، شاخصة أبصارهم". الحديث، وفيه اللفظ الثاني الذي في طريق الدالاني والحرّاني.

أخرجه السهيمي في "تاريخ جرجان" (٣٥٠ - ٣٥٤) بطوله، والطبراني (٩٧٦٤) عقب حديث ابن أبي أنيسة، ولم يسق منه إلا طرفاً من أوله، وكذا ابن عدي في "الكامل" (٢٥٨ / ٥) في ترجمة أبي طيبة- واسمه عيسى بن سليمان الجرجاني- وقال الطبراني عقبه:

"ثم ذكر نحو حديث زيد بن أبي أنيسة".

قلت: وأبو طيبة هذا قال ابن عدي- وقد ساق له هذا الحديث مع أحاديث أخرى:- "وهذه الأحاديث كلها غير محفوظة، وأبو طيبة رجل صالح، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يُشبهُ عليه فيغلط".

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٣٤ / ٧) وقال: "يخطئ".

ومن الظاهر أنه هو الذي خالف في هذا الإسناد، فأسقط- من بين ابن مسعود وأبي عبيدة- مسروقاً؛ فإن رجاله ثقات غير كرز بن وبرة، وقد روى عنه جمع من الثقات، وقد ذكره ابن حبان فيهم، وقد تناقض فيه تناقضاً عجيباً، فأورده في "التابعين" (٣٣٨ / ٥) بروايته عن أنس! وما إخاله يصح، ثم ذكره (٢٧ / ٩) فيمن روى عن "أتباع التابعين"؛ بروايته عن الثوري! ولعل الصواب أن يذكر في "أتباع التابعين"؛ لأنه روى عن نعيم بن أبي هند كما في هذه الرواية، وكما في "الجرح"، وقال (٣ / ٢): (١٧٠ / ٢):

"روى عنه الثوري وابن شبرمة وعبيد الله الوصافي وفُضِّل بن غزوان وورقاء ابن عمر".

فإن هؤلاء أكثرهم من أتباع التابعين، غير ابن شبرمة- واسمه- عبد الله؛ فإنه تابعي كنعيم بن أبي هند، وعبيد الله الوصافي- وهو ابن الوليد-؛ فإنه من الرواة عن التابعين، فمن المحتمل أن يكون كُزَّ هذا من صغار التابعين، وكان مشهوراً بالعبادة، بل وبالمبالغة فيها، وحكوا عنه في ذلك عجائب، له ترجمة واسعة في "تاريخ جرجان" (ص ٣٣٦ - ٣٤٤)، و"الحلية" (٥ / ٧٩ - ٨٣)، و"سير أعلام النبلاء" (٦ / ٨٤ - ٨٦)، ولقد عجبت منه- والله! وهو المحدث السلفي- كيف سكت عن بعض تلك المبالغات؟! مثل ختمه للقرآن في اليوم واللييلة ثلاث مرات، وهو يعلم أنه خلاف السنة، لقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث».

بل إنه سكت عما هو أدهى وأمرُّ، وهو أنه سأل ربّه أن يعطيه الاسم الأعظم، فسأل أن يقوى على الختم المذكور! وهذا من الاعتداء في الدعاء المنهي عنه أيضاً في قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -:

«سيكون قوم يعتدون في الدعاء».

وهو مخرج في "صحيح أبي داود" (١٣٣٠).

وجملة القول؛ أن هذه الجملة قد اختلف في ضبطها عن ابن مسعود رضي الله عنه على اللفظين السابقين:

الأول: "ولكني على ما أشاء قادر".

والآخر: "ولكني على ذلك قادر".

واللفظ الأول أصح إسناداً كما هو ظاهر.

لكن الآخر - مع صحة إسناده - مطابق لنص الآية تمام المطابقة: (وهو على جمعهم إذا يشاء قدير). لأن المعنى: إذا يشاء ذلك الجمع، قال العلامة الألوسي في "روح المعاني":

"و (إذا) متعلقة بما قبلها لا ب (قدير)؛ لأن المقيّد بالمشيئة جمعه تعالى، لا قدرته سبحانه".

قلت: وعلى ضوء تفسيره للآية، نقول: إن اسم الإشارة في الحديث: "ذلك" يعود إلى ما أعطى الله عز وجل عبده من النعم الكثيرة التي لا يستحقها؛ فضلاً منه تعالى عليه، فلما قال ما قال مستكثراً ذلك عليه؛ قال تعالى: "ولكني على ذلك قادر"، فإذا فسّر بهذا اللفظ الأول أيضاً ولم يوقف عند ما فيه من مفهوم المخالفة، المشعر بأنه تعالى غير قادر على ما لا يشاء؛ على حد قوله تعالى: {لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً} ونحوه من المفاهيم التي قامت الأدلة القاطعة على أنها غير مرادة، إذا فسر هذا اللفظ الأول بهذا الذي دل عليه اللفظ الثاني؛ استقام المعنى، ولم يبق أي إشكال إن شاء الله تعالى.

هذا ما عندي من علم، فإن أصبت؛ فمن الله، وإن أخطأت، فمني، وأستغفره تعالى من كل ذنب لي، ومن كان عنده فضل علم؛ فليفضل به شاكرين له.

"الصحيحة" (٧/١/٣٤٥ - ٣٥٣).

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة ويكبو مرة وتسفعه النار مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها، فقال: تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين والآخرين. فترفع له شجرة، فيقول: أي رب أدني من هذه الشجرة لأستظل بظلها، وأشرب من ماءها، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم! لعلني إن أعطيتكها سألتني غيرها؟ فيقول: لا يا رب، ويعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها، ويشرب من ماءها. ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب أدني من هذه لأشرب من ماءها، وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها. فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ - فيقول -: لعلني إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فيستظل بظلها ويشرب من ماءها. ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب أدني من هذه لأستظل بظلها وأشرب من ماءها، لا أسألك غيرها. فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب، هذه لا أسألك غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها، فإذا أدناه منها فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول: أي رب أدخلنيها! فيقول: يا ابن آدم! ما يصريني منك؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ - فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقالوا: مم تضحك يا رسول الله؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ - فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر. (وفي رواية: قدير).

(تنبيه): دل قوله تعالى في آخر الحديث: "ولكني على ما أشاء قادر أو قدير" على خطأ ما جاء في التعليق على "العقيدة الطحاوية" (ص ٢٠) نقلاً عن بعض الأفاضل: "يجيء في كلام بعض الناس: وهو على ما يشاء قدير، وليس بصواب ..". فأقول: بل هو عين الصواب بعد ثبوت ذلك في هذا الحديث، لاسيما ويشهد له قوله تعالى: {وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ} (الشورى: ٢٩) وذلك لا ينافي عموم مشيئته وقدرته تعالى كما توهم المشار إليه، والله أعلم.

"الصحيحة" (٦/١/١٩٣ - ١٩٥).

مخالفي أهل السنة في أبواب القضاء والقدر

تعريف القدرية

(القدرية) هم المنكرون للقدر، من المعتزلة قديماً، وأشباههم حديثاً!

"تحقيق الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام" (ص ٦٤)

الرد على الجبرية الذين يستدلون بقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «كل ميسر لما خلق له»

على ضلالهم

[قال الشيخ معلقاً على قول صاحب الطحاوية:- «وكذلك [أي يعلم الله] أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه وكل ميسر لما خلق له»]:

هو قطعة من حديث علي المروي في «الصحيحين» وقد خرجته في «تخريج السنة» برقم (١٧١). وقد صح أن بعض الصحابة لما سمعوا هذا الحديث منه - صلى الله عليه وآله وسلم - قالوا: إذا نجتهد، وفي رواية: فالآن نجد الآن نجد الآن نجد. انظر «السنة» (١٦١ - ١٦٧) ففيه رد صريح على الجبرية المتواكفة الذين يفهمون من الحديث خلاف فهم الصحابة فتأمل.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٠).

القدر وحديث القبضتين حق ورد بعض ما قد يستدل به الجبرية

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال في القبضتين: «هؤلاء لهذه وهؤلاء لهذه».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «إن الله عز وجل قبض قبضة فقال: في الجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: في النار ولا أبالي».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «إن الله عز وجل خلق آدم، ثم أخذ الخلق من ظهره وقال: هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي وهؤلاء إلى النار ولا أبالي، فقال قائل: يا رسول الله فعلى ماذا نعمل؟ قال: على مواقع القدر».

[وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «خلق الله آدم حين خلقه فضرب كتفه اليمنى، فأخرج ذرية بيضاء كأنهم الدر، وضرب كتفه اليسرى، فأخرج ذرية سوداء كأنهم الحمم،

فقال للذي في يمينه: إلى الجنة ولا أبالي وقال للذي في كتفه اليسرى: إلى النار ولا أبالي».

- [وقال - صلى الله عليه وآله وسلم -]: «إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة بيمينه فقال: هذه لهذه ولا أبالي وقبض قبضة أخرى، يعني: بيده الأخرى، فقال: هذه لهذه ولا أبالي».

[قال الشيخ]:

(كثير) من الناس يتوهمون أن هذه الأحاديث - ونحوها أحاديث كثيرة - تفيد أن الإنسان مجبور على أعماله الاختيارية، ما دام أنه حكم عليه منذ القديم وقبل أن يخلق بالجنة أو النار، وقد يتوهم آخرون أن الأمر فوضى أو حظ فمن وقع في القبضة اليمنى كان من أهل السعادة، ومن كان من القبضة الأخرى كان من أهل الشقاوة، فيجب أن يعلم هؤلاء جميعاً أن الله {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} لا في ذاته ولا في صفاته، فإذا قبض قبضة فهي بعلمه وعدله وحكمته، فهو تعالى قبض باليمنى على من علم أنه سيطيعه حين يؤمر بطاعته، وقبض بالأخرى على من سبق في علمه تعالى أنه سيعصيه حين يؤمر بطاعته، ويستحيل على عدل الله تعالى أن يقبض باليمنى على من هو مستحق أن يكون من أهل القبضة الأخرى، والعكس بالعكس، كيف والله عز وجل يقول: {أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}.

ثم إن كلا من القبضتين ليس فيها إيجاب لأصحابهما أن يكونوا من أهل الجنة أو من أهل النار، بل هو حكم من الله تبارك وتعالى عليهم بما سيصدر منهم من إيمان يستلزم الجنة، أو كفر يقتضي النار والعياذ بالله تعالى منها، وكل من الإيمان أو الكفر أمران اختياريان، لا يكره الله تبارك وتعالى أحداً من خلقه على واحد منهما {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ}، وهذا مشاهد معلوم بالضرورة، ولولا ذلك لكان الثواب والعقاب عبثاً، والله منزّه عن ذلك.

ومن المؤسف حقا أن نسمع من كثير من الناس حتى من بعض المشايخ التصريح بأن الإنسان مجبور لا إرادة له! وبذلك يلزمون أنفسهم القول بأن الله يجوز له أن يظلم الناس! مع تصريحه تعالى بأنه لا يظلمهم مثقال ذرة، وإعلانه بأنه قادر على الظلم ولكنه نزه نفسه عنه كما في الحديث القدسي المشهور:

" يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ... " وإذا جوبهوا بهذه الحقيقة، بادروا إلى الاحتجاج بقوله تعالى: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ}، مصرين بذلك على أن الله تعالى قد يظلم ولكنه لا يسأل عن ذلك! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وفاتهم أن الآية حجة عليهم لأن المراد بها - كما حققه العلامة ابن القيم وغيره - أن الله تعالى لحكمته وعدله في حكمه ليس لأحد أن يسأله عما يفعل، لأن كل أحكامه تعالى عدل واضح فلا داعي للسؤال.

وللشيخ يوسف الدجوي رسالة مفيدة في تفسير هذه الآية لعله أخذ مادتها من ابن القيم فلتراجع.

هذه كلمة سريعة حول الأحاديث المتقدمة حاولنا فيها إزالة شبهة بعض الناس حولها فإن وفقت لذلك فيها ونعمت، وإلا فإني أحيل القارئ إلى المطولات في هذا البحث الخطير، مثل كتاب ابن القيم السابق، وكتب شيخه ابن تيمية الشاملة لمواضيع هامة هذه أحدها.

"الصحيحة" (١/١/١١٢ - ١١٧).

ما قد يُسْتَدَلُّ به على عقيدة الجبر وبيان بطلانه

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«إذا سمعتم بجبل زال عن مكانه فصدقوا، وإذا سمعتم برجل تغير عن خلقه فلا تصدقوا به، وإنه يصير إلى ما جبل عليه».

(ضعيف).

وهذا الحديث يستشتم منه رائحة الجبر وأن المسلم لا يملك تحسين خلقه لأنه لا يملك تغييره!، وحينئذ فما معنى الأحاديث الثابتة في الحض على تحسين الخلق كقوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أنا زعيم ببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه» رواه أبو

داود (٢ / ٢٨٨) وغيره في حديث، وسنده صحيح، فهذا يدل على أن حديث الباب منكر، والله أعلم.

"الضعيفة" (١ / ٢٦٠ - ٢٦١).

الرد على من قال أن الله تعذيب الطائع وإثابة العاصي

عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فيما يروي عن ربه عز وجل أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ...» الحديث.

(صحيح).

قال الراغب: [الظلم] هو لغة: وضع الشيء في غير موضعه المختص به بنقص أو زيادة، أو عدول عن وقته أو مكانه، قلت: ففيه رد على الذين يفسرونه بأنه التصرف في ملك الغير! وبناء عليه يقولون بأن الله تعذيب الطائع، وإثابة العاصي! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، راجع للرد عليهم كتاب ابن القيم: «شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

"التعليق على الترغيب والترهيب" (٢ / ٨٥٨).

خطأ من قال بأن الشر ليس من خلقه تعالى

[قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -]:

«إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً [فليأخذ بناصيتها] [وليسم الله عز وجل] [وليدع بالبركة] وليقل: اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه».

رواه البخاري.

في الحديث دليل على أن الله خالق الخير والشر خلافاً لمن يقول - من المعتزلة وغيرهم - بأن الشر ليس من خلقه تبارك وتعالى، وليس في كون الله خالقاً للشر ما ينافي كماله تعالى، بل هو من كماله تبارك وتعالى، وتفصيل ذلك في المطولات ومن أحسنها كتاب "شفاء العليل في القضاء والقدر والتعليل" لابن القيم فليراجع من شاء.

"آداب الزفاف" (ص ٩٣).

حكم من أنكر القضاء والقدر

[روي عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال]:

«من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر نزول عيسى بن مريم فقد كفر، ومن أنكر خروج الدجال فقد كفر، ومن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد كفر، فإن جبريل عليه السلام أخبرني بأن الله تعالى يقول: من لم يؤمن بالقدر خيره وشره فليتخذ ربا غيري».

(باطل).

اعلم أن الإيمان بكل ما ذكر في هذا الحديث من خروج المهدي، ونزول عيسى، وبالقدر خيره وشره، كل ذلك واجب الإيمان به، لثبوته في الكتاب والسنة، ولكن ليس هناك نص في أن "من أنكر ذلك فقد كفر"، ومن أجل هذا أوردت الحديث وبينت وضعه، وهو ظاهر الوضع، وكأنه من وضع بعض المحدثين أو غيره من الجهلة، وضعه ليقوم به الحجة على منكري ذلك من ذوي الأهواء والمعتزلة، ولن تقوم الحجة على أحد بالكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والافتراء على الله تعالى، فقاتل الله الوضاعين ما أجراهم على الله عز وجل.

والتكفير ليس بالأمر السهل، نعم من أنكر ما ثبت من الدين بالضرورة بعدما قامت الحجة عليه، فهو الكافر الذي يتحقق فيه حقيقة معنى كفر، وأما من أنكر شيئاً لعدم ثبوته عنده، أولشبهة من حيث المعنى، فهو ضال، وليس بكافر مرتد عن الدين شأنه في ذلك شأن من ينكر أي حديث صحيح عند أهل العلم، والله أعلم.

"الضعيفة" (٣/ ٢٠١ - ٢٠٢).

حكم اعتقاد أن بعض الصالحين يطلعون على ما في اللوح المحفوظ

واعتماد أن بعض الصالحين يطلعون على ما فيه [أي اللوح] كفر بالآيات والأحاديث المصرحة بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٤٧).